
الكفاية في معرفة
أصول علم الرواية

الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

المجلد الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٢٥٩ / ٢٠٠٢

الناشر
دار الهدى
ميت غمر
ش سعد زغلول بجوار المدرسة الثانوية العسكرية
٠٥٠٦٩١٥٨٥٧

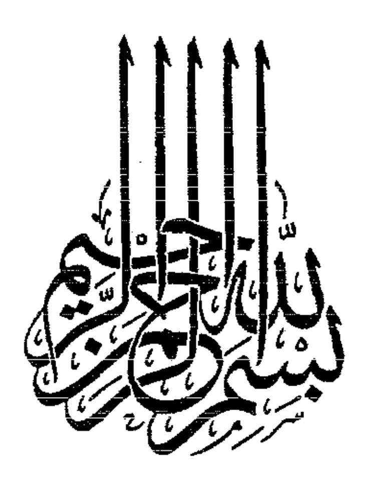
الكفاية في معرفة

أصول علم الرواية

تأليف
الإمام الحافظ المحدث
أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت
المعروف بالخطيب البغدادي
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ

تحقيق وتعليق
أبي إسحاق
ابراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي

الناشر
دار الهدى
ميت غمر
ت: ٠٥٠٦٩١٥٨٥٧


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي مَنَّ علينا بالكفاية، وهدانا سبل الرشاد، وجنبنا طرق الغواية، وخصنا وشرفنا علىٰ جميع الأمم بعلوم الإسناد، وفنون الدراية، وحفظ هذا الدين بنجوم الهدىٰ نقاد الرواية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجىٰ الفوز بالجنات العلية صلىٰ الله عليه وسلم وعلىٰ آله وأصحابه خير البرية.

أما بعد..

«فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجل الطاعات، وأهم أنواع الخير وآكد العبادات، وأولىٰ ما أنفقت فيه نفائس الأوقات، وشمر في إدراكه والتمكن فيه أصحاب الأنفس الزكيات، وبادر إلىٰ الاهتمام به المسارعون إلىٰ الخيرات، وسابق إلىٰ التحلي به مستبقوا المكرمات، وقد تظاهر علىٰ ما ذكرته جمل من الآيات الكريمات والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقاويل السلف - رضىٰ الله عنهم - النيرات، ولا ضرورة إلىٰ ذكرها هنا؛ لكونها من الواضحات الجليات.

ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات، أعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها. . .، ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رجالها وصفاتهم المعتبرة وضبط أسمائهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وغير ذلك من الصفات، ومعرفة التدليس والمدلسين وطرق الاعتبار والمتابعات، ومعرفة

حكم اختلاف الرواة في الأسانيد والمتون، والوصل والإرسال، والوقف والرفع والقطع والانقطاع، وزيادات الثقات، ومعرفة الصحابة والتابعين وأتباعهم وغير ما ذكرته من علومها المشهورات»[١] .

ولقد قام بهذا العمل الجليل كوكبة من علماء الدين وأئمة المسلمين، ومن هؤلاء السادة النجباء: الإمام الحافظ الحجة محدث الشام والعراق، أبو بكر أحمد بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الذي أثرىٰ المكتبة الإسلامية بتآليفه المباركة النافعة، حتىٰ قل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا.

فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : « كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال علىٰ كتبه »، فوضع ـ رحمه الله ـ هذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو « الكفاية في معرفة أصول علم الرواية وقوانين الدراية»، فأتىٰ فيه علىٰ ما يحتاجه طلاب علم الآثار، والناظرين في صحة الأسانيد والأخبار، من أصول في الجرح والتعديل، وفنون الرواية، والتصحيح والتعليل، وأبرز الفوائد الكامنات والكنوز الخفيات من مأثور كلام الحفاظ في مراعاة الألفاظ، وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة، ومن لا يضبط الرواية، والفرق بين قول حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وجواز إصلاح اللحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحجة علىٰ من أنكر ذلك، وحكم الرواية علىٰ الشك وغلبة الظن، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتىٰ يصح سماع الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة، والمكاتبة، وغير ذلك مما يعظم النفع به ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ويحتاج إليه طالبوا التحقيقات، فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة، وجزاه الله عن الأمة والدين خير الجزاء، ورفع درجاته في الدنيا والآخرة، وجميع علماء السلف أجمعين

(١) مقتبس من مقدمة الإمام النووي علىٰ صحيح مسلم (١/ ٣، ٤).

وجعل لهم لسان صدق في الآخرين إنه جواد كريم بر رحيم.

ولأهمية هذا الكتاب فقد استعنت بالله الفاتح الوهاب، على خدمته وتحقيقه والحكم على آثاره ونقوله وأسانيده، كما سيأتي ذلك مفصلاً - إن شاء الله تعالى - في فصل خاص أعرض فيه طريقة عملي في هذا الكتاب.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن أكون وفقت فيه للصواب وأن ينفع بعملي هذا قارئه وكاتبه والناظر فيه، وأن يوفقني ووالدي ومشايخي وسائر إخواني ومن تعاون معي فيه إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب.

كتبه

أبو إسحاق

إبراهيم بن مصطفى آل بحيح الدمياطي

نزيل اليمن مأرب - دار الحديث - حماها الله والقائمين عليها من شر الأشرار والحاقدين الحاسدين إنه وليُّ ذلك والقادر عليه

* * *

ترجمة المؤلف[(١)]

هو الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث وقته بلا مدافعة، وإمام عصره بلا منازعة.

أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي.

مولده ونسبه:

ولد في يوم الخميس لست بقين من جمادىٰ الآخرة، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، علىٰ الصحيح. بقرية من أعمال نهر الملك.

وقد ذكر الخطيب عن نفسه في «تاريخه» (١١/ ٣٥٩).

---

(١) مصادر الترجمة.

المنتخب من «السياق» (١٠٧ رقم ٢٣٦)، و«الأنساب» للسمعاني (١/ ٥٠٢)، و«تبيين كذب المفتري» (ص ٢٦٨ ـ ٢٧١)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٣١)، و«المنتظم» لابن الجوزي (١٦/ ١٢٩ رقم ٣٤٠٧)، و«الكامل» لابن الأثير (٨/ ١١٠ ـ ١١١)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (١٩/ ٥٤)، و«وفيات الأعيان» (١/ ٩٢)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات ٤٦١ ـ ٤٧٠ ص ٨٥).

و«السير» (١٨/ ٢٧٠)، و«تذكرة الحافظ» (٣/ ١١٣٥)، و«العبر» (١٤/ ٣١٤ ـ ١٣٥)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٣٥)، ومختصر «تاريخ دمشق» لابن منظور (٣/ ١٧٣)، و«مرآة الجنان» (٣/ ٨٧ ـ ٨٨)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٤/ ٢٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٩٩) «وطبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٢٤٠)، و«النجوم الزاهرات» (٥/ ٨٧)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (٤٣٣ رقم ١٩٨٠)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٢)، و«معجم الأدباء» (٤/ ١٣)، و«هدية العارفين بأسماء المؤلفين» من «كشف الظنون» (٥/ ٧٩)، و«التنكيل» للمعلمي (٣٢٤ ـ ٣٤٢).

و«الحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث» د/ محمود الطحان.

و«موارد الخطيب البغدادي» د/ أكرم ضياء العمري.

إن أصله من العرب، وأن له عشرة يركبون الخيول مسكنهم بالجصاصة من نواحي الفرات وذكر أن أباه، علي بن ثابت كان أحد حفاظ القرآن، وقد قرأ علىٰ أبي حفص الكتاني، وتولىٰ الإمامة والخطابة علىٰ المنبر بدرزنجان نحواً من عشرين سنة، وتوفي يوم الأحد للنصف من شوال سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، ودفن في مقبرة باب حر.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ أبو بكر في كنف أبيه، وكان لأبيه إلمام بالعلم، فحض ولده أبا بكر علىٰ حفظ القرآن، ومعرفة القرآن، والتفقه وسماع الحديث.

فتفقه علىٰ أبىٰ الحسن المحاملي، والقاضي أبي الطيب الطبري وغيرهم.

وأول ما سمعَ الحديث في المحرم سنة ثلاث وأربع مئة. وكان ذلك في الحادية عشرة من عمره، في حلقة أبي الحسن ابن رزقويه في جامع المدينة ببغداد.

وهكذا تواصل سماعة للحديث من مشايخ بغداد أو الواردين عليها ثم بعد ذلك رحل - رحمه الله -. وكان ذلك في سنة اثنتي عشرة إلىٰ البصرة، فسمع أبا عمر القاسم بن جعفر الهاشمي راوية السنن، وعلي بن القاسم الشاهد، وسمع بنيسابور، وأصبهان والدينور، وهمذان، و الكوفة، والرّي والحرمين ودمشق، والقدس، وصور وغير ذلك، وكان مجيئه إلىٰ دمشق سنة خمس وأربعين وأربع مائة، ثم حج، ثم قدم الشام سنة إحدىٰ وخمسين فسكنها إحدىٰ عشرة سنة.

حرصه على العلم، وتعبده

قال الحافظ ابن عساكر: سمعت الحسين بن محمد يحكي، عن ابن خيرون أو غيره، أن الخطيب ذكر أنه لما حج شرب من ماء زمزم ثلاث شربات،

وسأل الله ثلاث حاجات، أن يُحدِّث بـ« تاريخ بغداد » بها، وأن يُملِيَ الحديث بجامع المنصور، وأن يُدفن عند بشر الحافي، فقُضيت له الثلاث .

وقال الخطيب في ترجمة إسماعيل بن أحمد النيسابوري الضرير : «حج وحدَّثَ، ونعم الشيخ كان، ولما حج كان معه حمل كتب ليجاور، منه «صحيح » البخاري، سمعه من الكشميهني، فقرأت عليه جميعه في ثلاثة مجالس، فكان المجلس الثالث من أول النهار وإلىٰ الليل، ففرغ طلوع الفجر» .

قال الإمام الذهبي : هذه ـ والله ـ القراءة التي لم يسمع قط بأسرع منها، وقرأ الصحيح كذلك علىٰ كريمة في أيام الموسم .

وقال غيث بن علي : «ثنا أبو الفرج الإسفراييني قال : كان الخطيب معنا في الحج فكان يختم كل يوم ختمة قراءة ترتيل، ثم يجتمع الناس عليه وهو راكب، يقولون : حدِّثنا، فيحدثهم، أو كما قال» .

عقيدته :

قال عبد العزيز أحمد الكتاني : كان الخطيب يذهب إلىٰ مذهب أبي الحسن الأشعري .

أقول : ولا يعني ذلك أن الخطيب أشعري المعتقد، فقد علم أن الأشعري في آخر أيامه ترك التأويل، وأعلن في كتابه « الإبانة » اعتماده مذهب الإمام أحمد وأهل الحديث .

ولذلك عقب الذهبي علىٰ قول الكتاني بقوله : قلت : صدق، فقد صرح الخطيب في أخبار الصفات أنها تُمَرُّ كما جاءت بلا تأويل .

ثم نقل فصلاً من كلام الخطيب في الاعتقاد ينفي عنه التأويل والتعطيل، قال الخطيب : « أما الكلامُ في الصفات، فإنَّ ما روي منها في السُّنن الصحاح،

مذهبُ السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصدُ إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذوه ومثالُه، فإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله يَدٌ وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولا نقول إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارحُ وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتُها؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١]، و ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص: ٤][1] اهـ.

صفات الخطيب:

كان ـ رحمه الله ـ مهيبًا وقورًا نبيلاً خطيرًا، حسن الخط، كثير الشكل والضبط، فصيح القراءة، جهوري الصوت، منصرفًا إلى العلم، لا يحفل بالدنيا، ولا يحرص على التقرب من أهل السلطان والمال، لكن ذلك لم يمنعه من أن يكون حسن اللباس والهيئة، يجمع من المال ما يغنيه عن الحاجة إلى الناس، كما وُصف ـ رحمه الله ـ بالمروءة والكرم، وعزة النفس والتواضع، لكنه لم يسلم من اتهام خصومه له وتشنيعهم عليه، وهذا مبعث تلك الروايات

---

(١) وانظر جواب العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني على من رمى الخطيب بالتمشعر وغيره من التهم الباطلة في كتابه «التنكيل» والله أعلم.

التي تحاول تشويه سمعته . . إلخ . اهـ من كلام العمري في موارد الخطيب، (ص ٤٩).

شيوخه وتلاميذه :

شيوخ أبي بكر الخطيب كثيرون، وذلك لما عرف عنه من كثرة ترحاله وسماعه، وسأذكر أسماء من روىٰ عنهم في هذا الكتاب، في نهايته ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

وأما عن تلاميذه، فهم كثرة كذلك .

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «روىٰ عنه أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه، وأبو نصر ابن ماكولا، والفقيه نصر، والحميدي، وأبو الفضل ابن خيرون، والمبارك بن الطيوري . . ، وعدد يطول ذكرهم» . اهـ.

توثيقه وثناء العلماء عليه :

قال ابن عساكر بإسناده إلىٰ ابن ماكولا : «قال : إن أبا بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب البغدادي كان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة وإتقانًا وحفظًا وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ، وتفننًا في علله وأسانيده، وخبره برواته، وناقليه، وعلمًا بصحيحه وغريبه وفرده، ومنكره، وسقيمه، ومطروحه، ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني من يجري مجراه، ولا قام بعده منهم بهذا الشأن سواه، وقد استفدنا كثيراً من هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه، وتعلمنا شطراً من هذا القليل الذي نعرفه بتنبيهه ومنه، فجزاه الله تعالىٰ عنا الخير، ولقاه الحسنىٰ ولجميع مشايخنا وأئمتنا ولجميع المسلمين» .

وقال المؤتمن بن أحمد بن علي الحافظ : «ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني أحفظ من أبي بكر الخطيب، قال : وسألت أبا علي أحمد بن محمد البرداني الحافظ الحنبلي، ببغداد، هل رأىٰ الشيخ مثل أبي بكر الخطيب في الحفظ ؟

فقال: لعل الخطيب لم ير مثل نفسه».

وقال أبو الوليد الباجي: «أبو بكر رجل حافظ متقن».

وقال أبو الفتيان الحافظ: «كان الخطيب إمام هذه الصنعة، ما رأيت مثله».

هذا وكتب التراجم حافلة بأنواع المدح والتوثيق لهذا الإمام والله المستعان.

مؤلفاته:

قال ابن النجار في «تاريخه»: «وجدت فهرست مصنفات الخطيب وهي نيف وستون مصنفًا».

وقال أبو سعد السمعاني: «للخطيب ستة وخمسون مصنفًا».

وقد ذكر الدكتور أكرم العمري أنها بلغت ستة وثمانين مصنفًا، وعقد لها فصلاً خاصًا في كتابه «الموارد».

هذا وقد ذكر ابن النجار أن كتبه احترقت بعد موته، وسلم أكثرها، فالله أعلم. ومن أشهر هذه المصنفات:

١ - تاريخ بغداد.

٢ - الكفاية في أصول علم الرواية وهو كتابنا هذا -.

٣ - موضع أوهام الجمع والتفريق.

٤ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

٥ - شرف أصحاب الحديث.

٦ - المتفق والمفترق.

٧ - تلخيص المتشابه.

٨ - السابق واللاحق.. الخ.

وفي هذه المؤلفات يقول ابن نقطة: «وله مصنفات في علوم الحديث لم

يسبق إلىٰ مثلها ، ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال علىٰ أبي بكر . .

ويقول الحافظ السلفي - رحمه الله - :

تصانيف ابن ثابت الخطيب ألذ من الصبا الغَضّ الرطيب
تراها إذ رواها من حواها رياضًا للفتى اليقظ اللبيب
ويأخذ حسن ما قد صاغ منها بلب الحافظ الفطن الأريب
فأية راحةٍ ونعيم عيشٍ يوازي كتبها، بل أي طيب

وفاته :

مرض الخطيب في نصف رمضان ، إلىٰ أن اشتد الحال به في غرة ذي الحجة وأوصىٰ إلىٰ ابن خيرون ، ووقف كتبه علىٰ يده ، وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلىٰ المحدثين ، وتوفي في رابع ساعة من يوم الإثنين سابع ذي الحجة من سنة ثلاث وستين ، ثم أخرج بُكرة الثلاثاء ، وحمل جنازته أبو إسحاق الشيرازي ، وعبروا به إلىٰ الجانب الغربي ، وكان بين يدي الجنازة جماعة ينادون : هذا الذي كان يذبّ عن النبي ﷺ الكذب ، هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله ﷺ وحضره القضاة والأشراف ، والخلق ، وتقدم في الإمامة أبو الحسين ابن المهتدي بالله ، فكبر عليه أربعًا ، وكان الشيخ أبو بكر بن زهراء الصوفي قد أعد لنفسه قبراً إلىٰ جانب قبر بشر الحافي ، وكان يمضي إليه كل أسبوع مرة ينام فيه ، ويتلو فيه القرآن كله ، وكان الخطيب قد أوصىٰ أن يُدفن إلىٰ جنب قبر بشر ، فذهب أصحاب الحديث إلىٰ ابن زهراء ، وسألوه أن يدفنوا الخطيب في قبره ، وأن يؤثره به فامتنع ، وقال : موضع قد أعددته لنفسي يؤخذ مني ! فجاءوا إلىٰ أحمد بن محمد بن دوست الملقب بشيخ الشيوخ ، وذكروا له ذلك ، فأحضر ابن زهراء فقال له : أنا لا أقول لك أعطهم القبر ،

ولكن أقول لك : لو أن بشرًا الحافي في الأحياء وأنت إلى جانبه، فجاء أبو بكر الخطيب ليقعد دونك، أكان يحسن بك أن تقعد أعلى منه ؟! قال : لا، بل كنت أجلسه مكاني، قال : فهكذا ينبغي أن تكون الساعة، قال : فطاب قلبه وأذن . اهـ.

فرحم الله أبا بكر الخطيب، وغفر لنا وله، وتجاوز عنه وعن سلفنا الصالحين، اللهم آمين .

* * *

نسبة الخطيب إلى تدليس الشيوخ

جاء في « الإكمال » لابن ماكولا (٧/ ١٥٠) .

ترجمة أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن منصور العتيقي .

قال ابن ماكولا : «وكان ثقة متقنًا يفهم ما عنده، وكان الخطيب ربما دلسه، وروى عنه، وهو في الحياة يقول أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، لسكناه في قُطَيْعة أم عيسى اهـ، وانظر « السير » (١٧ / ٦٠٣).

وفي « الأنساب » للسمعاني (٣/ ١٩٦). قال : وأبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الصوري الحافظ الساحلي، كان إذا روى أبو بكر أحمد بن علي الخطيب عنه الحديث، قال في بعض الأوقات : أنا محمد بن أبي الحسن الساحلي؛ لأنه من صور، وهي بلدة على ساحل بحر الروم. اهـ.

قال ابن الصلاح في « مقدمته » (ص ٦٠ـ٦١) : بعد ذكره لتدليس الشيوخ. . قال: وتسمَّح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر، فقد كان لهجًا به في تصانيفه، والله أعلم.

وقال السخاوي في « فتح المغيث » (٢ / ٢٢٣):

كفعل الخطيب الحافظ المكثر من الشيوخ، والمسموع، في تنويع الشيخ الواحد، حيث قال مرة : أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، ومرة: أخبرنا الحسن بن أبي طالب : ومرة: أنا أبو محمد الخلال، والجميع واحد.

وقال مرة: عن أبي القاسم الأزهري، ومرة: عن عبيد الله بن أبي القاسم الفارسي، ومرة: عن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع واحد.

وقال مرة: أنا علي بن أبي علي البصري، ومرة: أنا علي بن المحسن، ومرة: أنا أبو القاسم التنوخي، ومرة: أنا علي بن الحسن ويصفه مرة: بالقاضي ومرة بالمعدل إلى غيره، ومراده بهذا كله أبو القاسم علي بن أبي علي

المحسن بن علي التوخي البصري، الأصل القاضي، وهو مكثر في تصانيفه من ذلك جدًا . . إلخ .

أقول، وبالفعل فقد أكثر من ذلك الخطيب ـ رحمه الله ـ ومما لا شك فيه أن هذا التنويع ـ أي التدليس ـ يرهق الباحث جدًا، لا سيما وأننا في هذه الأعصار جل اعتمادنا على كتب التراجم، والله المستعان .

وقد وقفت على أمثلة أخرى كذلك .

فمن ذلك، يقول : محمد بن نعيم الضبي، وهو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ومحمد بن أبي علي الأصبهاني .

وهو محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن موسى بن عمران الأهوازي .

وأحيانًا يقول محمد بن الحسين المتوثي، ومرة يقول محمد بن الحسين القطان، وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن يوسف بن سالم أبو الحسين الأزرق القطان متوثي الأصل .

وكذلك محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب بن مروان، أبو العلاء الواسطي .

يقول فيه مرة هكذا ومرة أخبرني محمد بن علي المقري، ومرة أبو العلاء الواسطي .

وهو ضعيف انظر ترجمته في « تاريخ بغداد » (٣/ ٩٥ رقم ١٠٩٤) « واللسان » (٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦) .

وهل هو المقصود بقوله : محمد بن يعقوب، وأحيانًا بن يعقوب، وأخرى محمد بن أحمد بن يعقوب، وقد أكثر عنه الخطيب في روايته خاصة عن الحاكم، ولم أقف على ترجمة له بعد أن أعياني البحث عنه، وأبو العلاء الواسطي من المشهورين بالرواية عند الحاكم كذلك، فيحتمل عندي أنه واحد

والله أعلم.

هذا، وقد اعتذر أهل العلم عن الخطيب.

قال الحافظ ابن حجر: «ينبغي أن يكون الخطيب قدوة في ذلك، وأن يستدل بفعله على جوازه، فإنه إنما يعمي على غير أهل الفن، وأما أهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفتهم بالتراجم، ولم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهامًا للكثرة، فإنه مكثر من الشيوخ والمرويات، والناس بعده عيال عليه، وإنما يفعل ذلك تفننًا في العبارة»، اهـ من «توضيح الأفكار» (ص ٣٦٩).

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢ / ٢٢٣): «ولكن لا يلزم من كون الناظر قد يتوهم الإكثار، أن يكون مقصودًا لفاعله، بل الظن بالأئمة خصوصًا من اشتهر بإكثاره مع ورعه، خلافًا لما يتضمن من التشبع والتزين الذي يراعي تجنبه أرباب الصلاح والقلوب، كما نبه عليه ياقوتة العلماء المعافى بن عمران، وكان من أكابر العلماء، ولا مانع من قصدهم الاختبار لليقظة، والإلفات إلى حسن النظر في الرواة، وأحوالهم، وأنسابهم إلى قبائلهم، وبلدانهم وحرفهم، وألقابهم، وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا». اهـ. والله أعلم.

* * *

توثيق نسبة «الكفاية» للحافظ أبي بكر الخطيب

إن كتاب « الكفاية » من الكتب التي استفاضت شهرتها في أوساط العلماء، وطلاب العلم، وهذه الشهرة في حد ذاتها تغني الباحث عن البحث عن أدلة تثبيت صحة نسبته إلى مؤلفه، ولا تدع مجالاً للشك في صحة هذه النسبة؛ غير أنه صار من المعتاد عند المحققين ذكر بعض الأدلة على ذلك فأقول: تتلخص هذه الأدلة فيما يلي.

أولاً: ما جاء على طرَّة النسخ الخطية، حيث جاء التصريح باسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف ـ رحمه الله ـ.

ثانيًا: وجود النسخ الخطية بالأسانيد الصحيحة إلى المؤلف ـ كما سيأتي بيانه ـ في نسخة « أ » و« ب » و« ع » وما سيأتي كذلك في قصة سماع الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني لهذا الكتاب من المؤلف.

ثالثًا: كثرة السماعات، وتسلسلها إلى المؤلف كما سيأتي بيانه في نسخة «أ»، و« ب » و« ظ » و« ع ».

رابعًا: أسانيد الكتاب، فهي نفسها أسانيد الخطيب في جميع مصنفاته، وتبدأ بشيوخه المعروفين، والذين يروي عنهم في سائر مؤلفاته.

خامسًا: إحالة المؤلف في كتابه هذا إلى بعض مؤلفاته الأخرى، مثل إحالته في رقم (١١٦٣) إلى كتابه « التبيين لأسماء المدلسين »، وفي رقم (١١٨٢)، إلى كتابه « الموضح لأوهام الجمع والتفريق ».

سادسًا: تعاقب من ترجموا للخطيب على ذكر « الكفاية » ضمن مؤلفاته، فمن هؤلاء:

١ ـ ابن الجوزي في « المنتظم » (١٦ / ٣٠).

٢ ـ ابن النجار البغدادي في « المستفاد من ذيل تاريخ بغداد » (١٩ / ٥٨).

٣ ـ الذهبي نقلاً عن أبي سعيد السمعاني كما في « تاريخ الإسلام » وفيات (٤٦١ ـ ٤٧٠ ص ٩٦)، و « السير » (١٨ / ٢٨٩)، و «تذكرة الحفاظ » (٣/ ١١٣٩).

٤ ـ ابن كثير في « البداية والنهاية » (١٢ / ١٣٥).

٥ ـ الكتاني في « الرسالة المستطرفة » (ص ١٤٣)، وقال : إنه غاية في بابه .

٦ ـ حاجي خليفة في « كشف الظنون » (٥ / ٧٩).

سابعًا : ماجاء في كتب علوم الحديث من التصريح باسم « الكفاية » و نسبته للخطيب ، وما جاء كذلك من نقولات ، واستفادات من الكتاب نفسه ، ولا حاجة لعرض بعض الأمثلة علىٰ ذلك ، فهي أشهر من أن تذكر ، وهو أمر مشهور عند المشتغلين بعلوم الحديث ، ، ويكفي في التدليل علىٰ ذلك ، ما ذكره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في « النكت علىٰ ابن الصلاح » (٢ / ٥٨٣)، فقد ذكر ـ رحمه الله ـ أن كتاب « الكفاية » للخطيب هو معول الإمام أبي عمرو ابن الصلاح في كتابه « مقدمة علوم الحديث » .

أقول : ومعلوم عند المعتنين بهذا الفن أن الناس من بعد ابن الصلاح عكفوا علىٰ كتابه هذا، وساروا بسيره ، فلا يحصىٰ كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر ، كما قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص ٥١).

وباشتهار كتاب ابن الصلاح ، اشتهر كذلك كتاب « الكفاية » لما سبق بيانه والله أعلم .

عنوان الكتاب :

١ ـ جاء على طرَّة نسخة « دار الكتب الظاهرية » باسم « الكفاية في علوم الرواية » وهي تسمية أبي سعد ابن السمعاني، كما نقل عنه الذهبي، وبهذا الاسم خرجت النسخ المطبوعة.

٢ ـ ما جاء على نسخة مكتبة استانبول باسم « الكفاية » ونقل تسميته بهذا الاسم جماعة منهم ابن النجار في « المستفاد من ذيل تاريخ بغداد » (١٩ / ٥٨) وابن كثير في « البداية والنهاية » (١٢ / ١٣٥)، والحافظ ابن حجر في مقدمة « نزهة النظر » (ص ٤٨)، وغيره ممن تكلم في مصطلح الحديث.

٣ ـ ما جاء على نسخة مكتبة برلين، باسم « الكفاية في معرفة أصول علم الرواية »، و كذلك جاء على نسختي دار الكتب المصرية، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وهي تسمية ابن الجوزي في «المنتظم» (١٦ / ٣٠).

ترجيح العنوان:

يترجح عندي أن عنوان الكتاب هو « الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» لأن أكثر وأقدم النسخ اتفقت على هذا الاسم، وكذلك أقرب المصادر إلى المؤلف، وهو «المنتظم » لابن الجوزي، والله أعلم.

* * *

وصف نسخ الكتاب

وفق الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالحصول على ست نسخ خطية لهذا الكتاب، وعليها اعتمدت في تحقيقه، مع الاستعانة ببعض المطبوعات، لإخراج الكتاب في أحسن صورة ـ بمشيئة الله تعالى ـ.

أولاً : النسخ الخطية :

النسخة الأولى : وهي نسخة محفوظة في مكتبة أستانبول بتركيا، وقد حصلت على صورة لهذه النسخة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، وهي برقم ١٤٧١ ف، وعدد أوراق هذه النسخة (٢٠٨) ورقة، من الحجم الكبير، ومتوسط مسطرتها (٢١) سطراً تقريباً.

وكاتب هذه النسخة هو عبد الرحمن بن محمد بن حسن الريحاوي الحلبي، وانتهى من كتابتها في شهر رجب سنة ثلاث ومائة وألف. اهـ.

وهي نسخة بخط جيد واضح جداً، وعلى هامش النسخة علامات المقابلة والتصحيح، فهي مصححة، غاية في التصحيح، وهي سالمة من السقط، والطمس، والتصحيف، إلا في مواضع نادرة جداً، ويعلم صحة هذه النسخة من خاتمتها التي أثبتناها في آخر الكتاب، وقد جعلتها أصلاً في المقابلة، ورمزت لها بالرمز (أ).

وتبدأ هذه النسخة بقول الخطيب : الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم . .

وتنتهي عند قوله : وقامت به الحجة، هذا آخر الكتاب، والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وهذه النسخة منقولة من أصل كتبه عبد العظيم بن عبد القوي المنذري[١] بسماعه من الشيخ الفقيه أبي الحسن علي بن القاضي أبي المكارم المفضل بن علي بن المفرج[٢] بسماعه من الحافظ السلفي[٣]، والقاضي أبي محمد العثماني[٤]، بإجازتهما من محمد بن علي المصيصي عن الخطيب ـ رحمه الله ـ

النسخة الثانية :

مصورة عن نسخة بدار الكتب الظاهرية بدمشق .

وحصلت على صورتين لهذه النسخة .

الأولى : من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ حرسها الله ـ وهي برقم (٣٢٦٠) ف .

الثانية : من مركز الملك فيصل بالرياض برقم (١٣٠٨) ف، ومتوسط مسطرتها (٢٣ سطراً) .

وهي نسخة صحيحة، على هامشها مقابلات وتصحيحات، مكتوبة بخط مشرقي واضح، تقع في (١٣) جزءاً بتجزئة المؤلف، إلا أنها تنقص بعض

---

(١) في «سير أعلام النبلاء» (٢٣ / ٣١٩) : هو الإمام العلامة الحافظ المحقق شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري الشامي الأصل، المصري الشافعي، توفي سنة (٦٥٦هـ) . اهـ .

(٢) في «السير» (٢٢/ ٦٦) : علي بن المفضل بن علي بن مُفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر، الشيخ الإمام المفتي، الحافظ الكبير المتقن شرف الدين أبو الحسن، توفِّيَ سنة (٦١١هـ) . اهـ.

(٣) هو الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي، شيخ الإسلام، شرف المعمرين، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السِّلَفِيُّ، توفي سنة (٥٧٦هـ) . اهـ . من «السير» (٢١ / ٥) .

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار العثماني توفي سنة (٦١٤) . انظر «السير» (٢٢ / ٨٣) .

الشيء في مقدمة المؤلف .

وعلى طرة الكتاب تملك مكتوب فيه : ملكه ، الحمد لله ، محمد بن طولون المحدث الحنفي لطف الله به .

وتبدأ هذه النسخة من قول الخطيب : الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم . . وتنتهي بقوله : فإذا صح قياسه على الأصل صح ، وقامت به الحجة . اهـ .

آخر الجزء الثالث عشر وبتمامه تم جميع الديوان ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله ، وذلك في الثاني من جمادى الآخر ثمان وثلاثين وستمائة اهـ .

والنسخة من رواية أبي طاهر السلفي عن أبي عبد الله المصيصي عن المؤلف به ، ورمزت لها بالرمز (ظ) .

النسخة الثالثة :

وهي مصورة بالميكرو فيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة . وعدد أوراقها (١٨٤) ورقة . ومتوسط مسطرتها (٢١) سطراً .

وهي مكتوبة بخط مشرقي واضح ، إلا أن الجزء الثاني والأجزاء الثلاثة الأخيرة ليست من « الكفاية » وإنما هي من كتاب الخطيب «الجامع في آداب الراوي والسامع » ، و يحتمل أن الاضطراب وقع من مصور الميكروفيلم ، والله أعلم .

وعلى هوامش النسخة مقابلات وتصحيحات . وتبدأ بقوله : الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم .

وتنتهي عند قوله : ومن ذهب إلى هذا القاضي أبو بكر . وفي نهاية الجزء الثالث مكتوب آخر الجزء الثالث ، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، وذلك في ليلة عيد الفطر سنة اثنتي عشرة وستمائة ، والحمد لله وحده . ورمزت لهذه النسخة بالرمز (م) .

النسخة الرابعة :

وهي مصورة عن نسخة المكتبة الوطنية ببرلين ـ ألمانيا . وقد بحث عنها الأخ محمد محرز المغربي في فهرس المستشرق الألماني ألفرت « فهرس المخطوطات العربية » فوجدها برقم (٣٥١ـ٣٥٦)، ثم حصل على صورة للمخطوط وقام بإرسالها، فجزاه الله خيراً .

وحصلت كذلك على صورة أخرى من مكتبة الملك فيصل بالرياض ، وهي برقم (٣٦٦) ف وهي نسخة ناقصة ، لا يوجد منها إلا القسم الثاني ، ويقع في (٦) أجزاء . وعدد أوراقها (٩٥) ورقة . وعدد مسطرتها ٢٣ ـ ٢٥ سطراً .

وهي نسخة جيدة مصححة ، ومقابلة بأصلين ، أحدهما أصل ابني عساكر ، والثاني يحتمل عندي أنه لأحمد بن يوسف بن أيوب [١] رواي هذه النسخة عن ست الكتبة نعمة بنت علي بن يحيى بن علي بن محمد الطراح[٢] عن جدها الشيخ يحيى بن علي بن محمد الطراح المدير[٣] عن أبي بكر الخطيب .

ومالك النسخة هو المحدث نورالدين علي بن مسعود الموصلي .

وتبدأ بقوله : أنبأ عبد الله بن يحيى ، والحسن بن أبي بكر .

وتنتهي عند قوله : الأول يوجب لإسناده الاتصال ، والثاني يوجب الإرسال .

وبعد النظر فيها وجدت فيها اضطرابًا في ترتيب الأوراق ، فقمت بترتيبها ، فأصبحت البداية من الجزء الثامن باب الحكم لحفظ الحافظ المتقن . . إلخ .

(١) ترجمته في «السير» (٢٣ / ٢٠٣).

(٢) انظر ترجمة لها في «السير» (٢١ / ٤٣٤).

(٣) هو الشيخ العالم الصالح المسند، أبو محمد، يحيى بن علي بن محمد بن علي بن الطراح البغدادي المدير توفِّيَ سنة (٥٣٦هـ) اهـ. من «السير» (٢٠ / ٧٧).

وتنتهي بنهاية الجزء الثالث عشر عند قوله : فإذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة .

هذا آخر الكتاب ثم سماعات الكتاب ، ورمزت لها بالرمز (ب) .

النسخة الخامسة :

مصورة بالميكروفيلم عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٩٨) مصطلح وحصلت على صورتها من مركز الملك فيصل بالرياض وهي برقم (٥٤٠) ف .

وهي مكتوبة بخط نسخ قديم . وعدد مسطرتها ١٩ سطراً . وتقع في أوراق (١٦٧) ورقة . وفي النسخة اضطراب ونقص في أولها وآخرها .

وتبدأ بقوله : باب الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث .

وتنتهي بقوله : فقد حدثتك بما فيه ، كان قد حدثه . ثم قمت بترتيب أوراقها فكانت بدايتها من قوله : «**لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة**» .

وتنتهي عند قوله : فقال قد حدثك بما فيه ، كان قد حدث .

وهو نهاية الجزء العاشر .

وفي هامشها مكتوب : بلغ السماع ، وتحته علامة تصحيح . ورمزت لهذه النسخة بالرمز (ك) .

النسخة السادسة :

وهي مصورة بالميكروفيلم من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

وعدد أوراقها (١١٩) ورقة . ومتوسط مسطرتها (١٨) سطراً .

وهي نسخة الإمام الفقيه أبي الفضل أحمد بن عبد الرحمن الحضرمي[(١)]

---

(١) في « سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٢١٧) قال الإمام الذهبي :
«الإمام الفقيه أبو الفضل أحمد بن عبد الرحمن الحضرمي المالكي من كبار الفقهاء . . إلخ . توفي سنة خمس وثمانين وخمس مائة . اهـ .

مكتوبة بخطه، وهو خط نسخ واضح جداً.

ومكتوب على طرة الكتاب: الجزء الأول من كتاب «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية».

تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الحافظ البغدادي الخطيب، رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء الدمشقي المصيصي عنه، وعنه الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة فخر الأئمة أبو طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني، سماع منه لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور بن محمد الحضرمي.

ثم تحته بخط السلفي: قرأ علي هذا الجزء من الفرع وأنا أنظر في أصل كتابي الذي نسخ هذه النسخة عنه الفقيه أبو الفضل أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الحضرمي - أيده الله -، وسمعه معه من أثبت اسمه في الأصل في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمس مائة وكتب أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني بثغر الإسكندرية - حماه الله تعالى -.

ومكتوب كذلك: قرأ علي جميع هذا الديوان بأسره الفقيه أبو الفضل أحمد ابن الشيخ الفقيه أبي القاسم عبد الرحمن ابن شيخنا الفقيه أبي عبد الله محمد ابن منصور - رحمة الله عليهم - وهو روايتي عن أبي محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي إجازة منه لي مع جميع رواياته - رحمه الله - عن الخطيب مصنفه وذلك في سنة إحدى وأربعين وخمس مائة، وكتبه عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل العثماني[1]... إلخ. وعلى النسخة

(١) ترجم له الإمام الذهبي في «السير» (٢٠/ ٥٩٦) بقوله: القاضي الإمام المحدث أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل الأموي العثماني الإسكندراني صاحب الفوائد التي نرويها؛ كان ثقة في نفسه، مات في شوال سنة اثنتين وسبعين وخمس مائة.. إلخ.

تملكات لأشخاص ثلاثة . وتنتهي بنهاية الجزء السادس وفيه : كتبه لنفسه أحمد ابن عبد الرحمن بن محمد الحضرمي . . ثم أسماء من سمع معه الكتاب ، والله المستعان .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز (ع) .

ثانيًا: النسخ المطبوعة :

استعنت في تحقيقي للكتاب بعدة نسخ مطبوعة ، من أجل إخراج نص الكتاب في أفضل صورة ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ .

فمن تلك النسخ :

١ ـ الطبعة الهندية ، والتي قام بتحقيقها جماعة من المحققين بدائرة المعارف منهم الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ وقد طبع الكتاب علىٰ نسختين خطيتين : إحداها محفوظة بالمكتبة الأصافية (حيدر آباد الهند) ، والأخرىٰ بمكتبة استانبول بتركيا .

وهي من أحسن النسخ المطبوعة ، ولذلك أدخلتها في المقابلة مع النسخ الخطية ورمزت لها بالرمز (هـ) .

٢ ـ طبعة دار ابن تيمية وهي نفس الطبعة السابقة غير أنها بمراجعة الأستاذين عبد الحليم محمد بن عبد الحليم ، وعبد الرحمن بن حسن محمود ، وفيها بعض الأخطاء والتصحيفات .

٣ ـ طبعة دار الكتاب العربي تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم ، وهي طبعة كثيرة الأخطاء ، والله المستعان .

* * *

عملي في الكتاب

يتلخص عملي في الأمور التالية :

أولاً : وفقني الله عز وجل في الحصول على ست نسخ خطية للكتاب ، وكان العمل فيها كالتالي :

١ ـ عارضت بين النسخ ، وأثبت الفروق بينها .

٢ ـ جعلت النسخة التركية (أ) أصلاً للكتاب ، وعليها قمت بمقابلة بقية النسخ ، فما خالفها نبهت عليه في الحاشية ، وما كان من خطأ فيها ورأيت أن الصواب في غيرها من النسخ جعلته في الأصل بين معقوفتين [ ] ، ونبهت عليه كذلك .

٣ ـ رقمت كل ما أسنده المؤلف من أحاديث وآثار ترقيمًا تسلسليًا مع ترتيب ذلك كما ورد في الأصل .

٤ ـ خرجت ما أسنده المؤلف من أحاديث وآثار من المصادر التي تمكنت من الوقوف عليها ، لأن المتن إذا لم تجمع طرقه لم تعرف علته .

٥ ـ التزمت في غالب الأحوال بإخراج الحديث أو الأثر من طريق المؤلف أولاً ، ثم تخريجه بعد ذلك من طرق أخرىٰ إن أمكن .

٦ ـ أبنتُ عن درجة أسانيد المؤلف صحة أو ضعفًا ، وفق ما تعلمناه من أصول وقواعد علم الحديث والعلل والجرح والتعديل .

وكان منهجي في ذلك كما يلي :

أ ـ ابتدأت بالحكم علىٰ سند المصنف ، مع ذكر ما قيل في رجاله ، ممن تُكلم فيهم من قبل نقاد الحديث وأئمته .

ب ـ النظر والحكم علىٰ باقي ما وقفت عليه مما ورد من طرق أخرىٰ ،

وتقوية ذلك بتعدد الطرق والشواهد، على حسب منزلة هذه الشواهد.

جـ - من المعلوم أن ما يورده المؤلف من آثار هي بمثابة قواعد وأصول لهذا الفن الشريف، ولذلك عاملت تلك الآثار معاملة الأحاديث المرفوعة من حيث طريقة الحكم عليها، وقد أتساهل في بعضها في بعض المواضع.

د - عزوت حكمي على الأحاديث والآثار بكلام أئمة الفن ونقاد الحديث إن وقفت على شيء من ذلك.

هـ - في حالة عدم الوقوف على ترجمة لبعض رجال السند لا أحكم على الإسناد صحة أو ضعفًا، وإنما أذكر أن فيه فلانًا لم أقف على ترجمته.

٧ - علقت على بعض المواضع الحديثية وخاصة المواضع التي خالف الخطيب فيها غيره من المحدثين مع التدليل على ذلك.

٨ - وضعت ترجمة مختصرة للمؤلف - رحمه الله -.

٩ - ختمت الكتاب بفهارس وهي:

أ - فهرس الآيات.

ب - فهرس الأحاديث.

جـ - فهرس الآثار.

د - فهرس مشايخ الخطيب.

هذا وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يغفر لي ما وقع فيه من خطأ وسهو ونسيان، فإنما نحن بشر نخطئ ونصيب، والله المستعان.

* * *

نماذج النسخ الخطية

ق ٥٤/

كتاب الكفاية في معرفة أصول علم الرواية

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت

ابن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي

المعروف بالخطيب ولد ٣٩٢

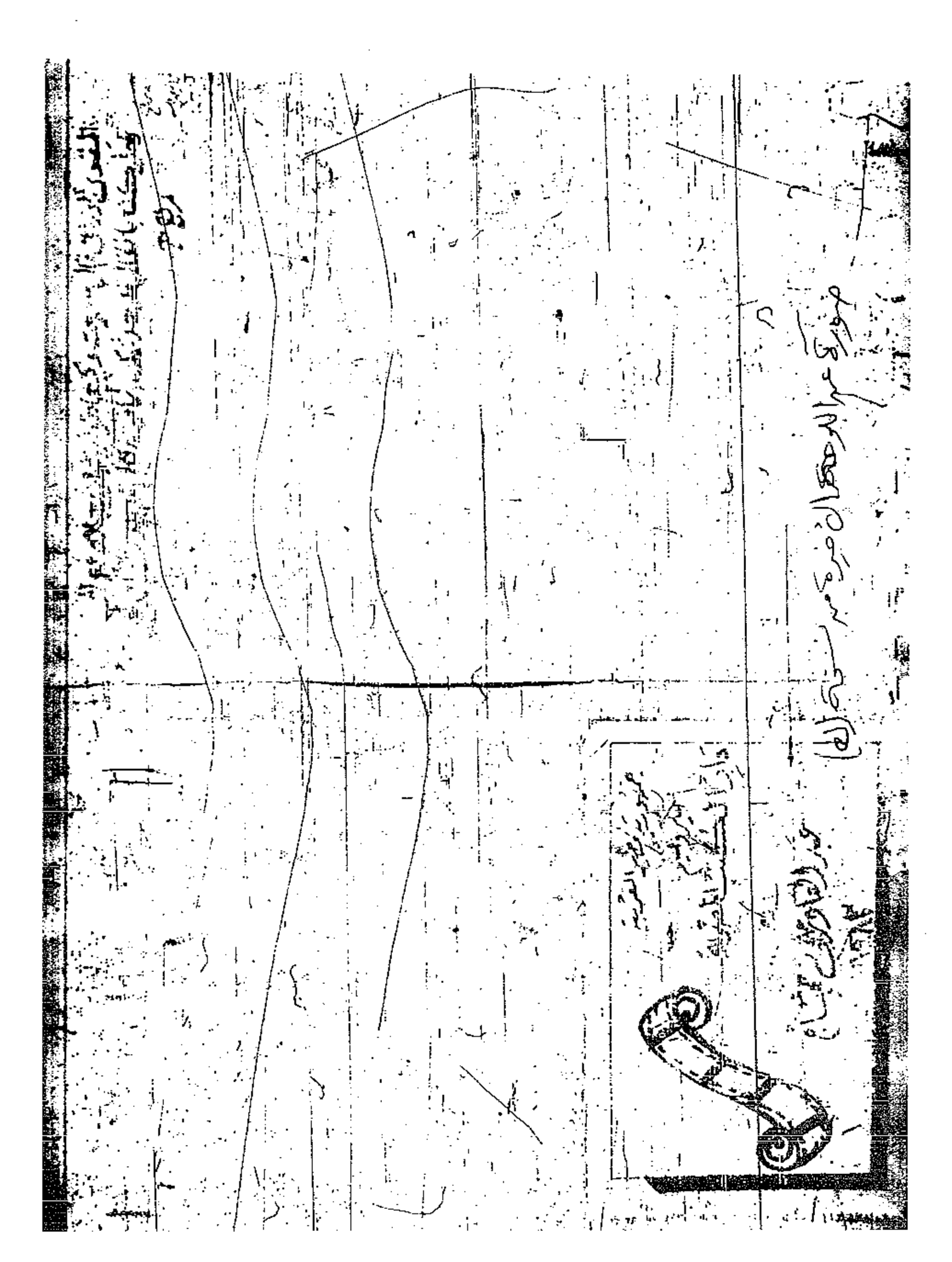
وتوفي ٤٦٣

ببغداد

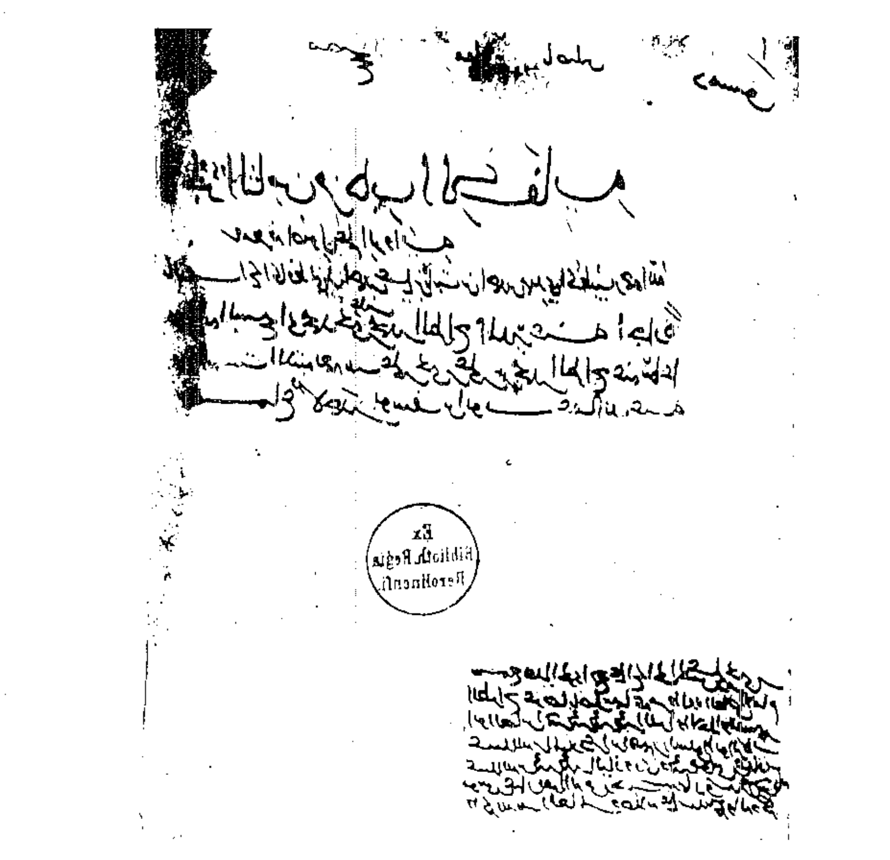
رقم

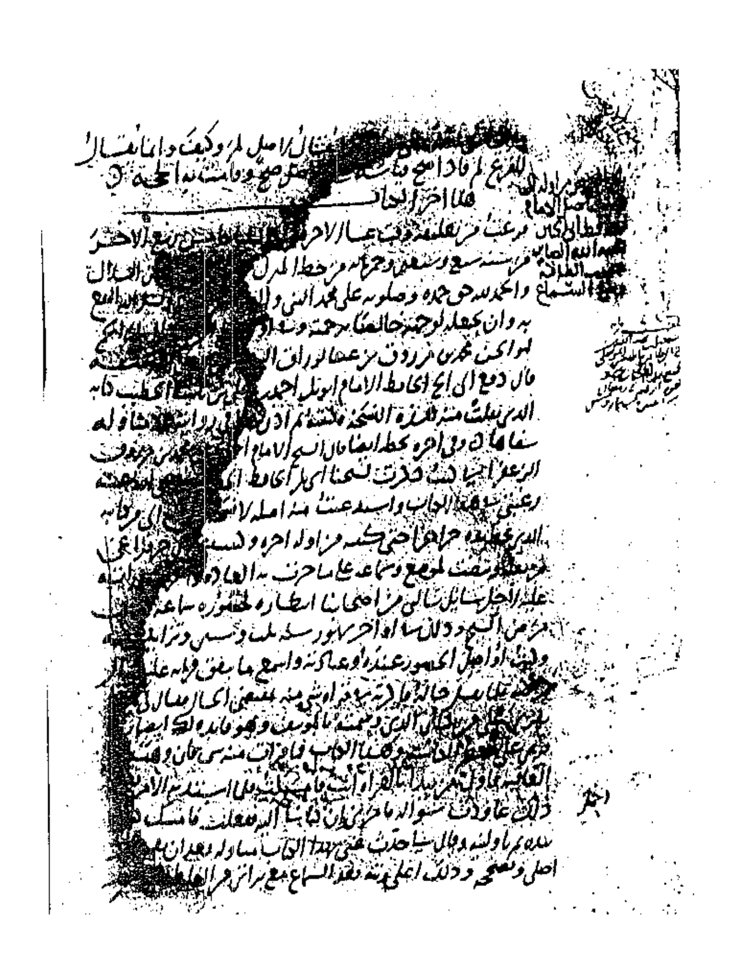
٩١

صورة من طرة نسخة (ك)



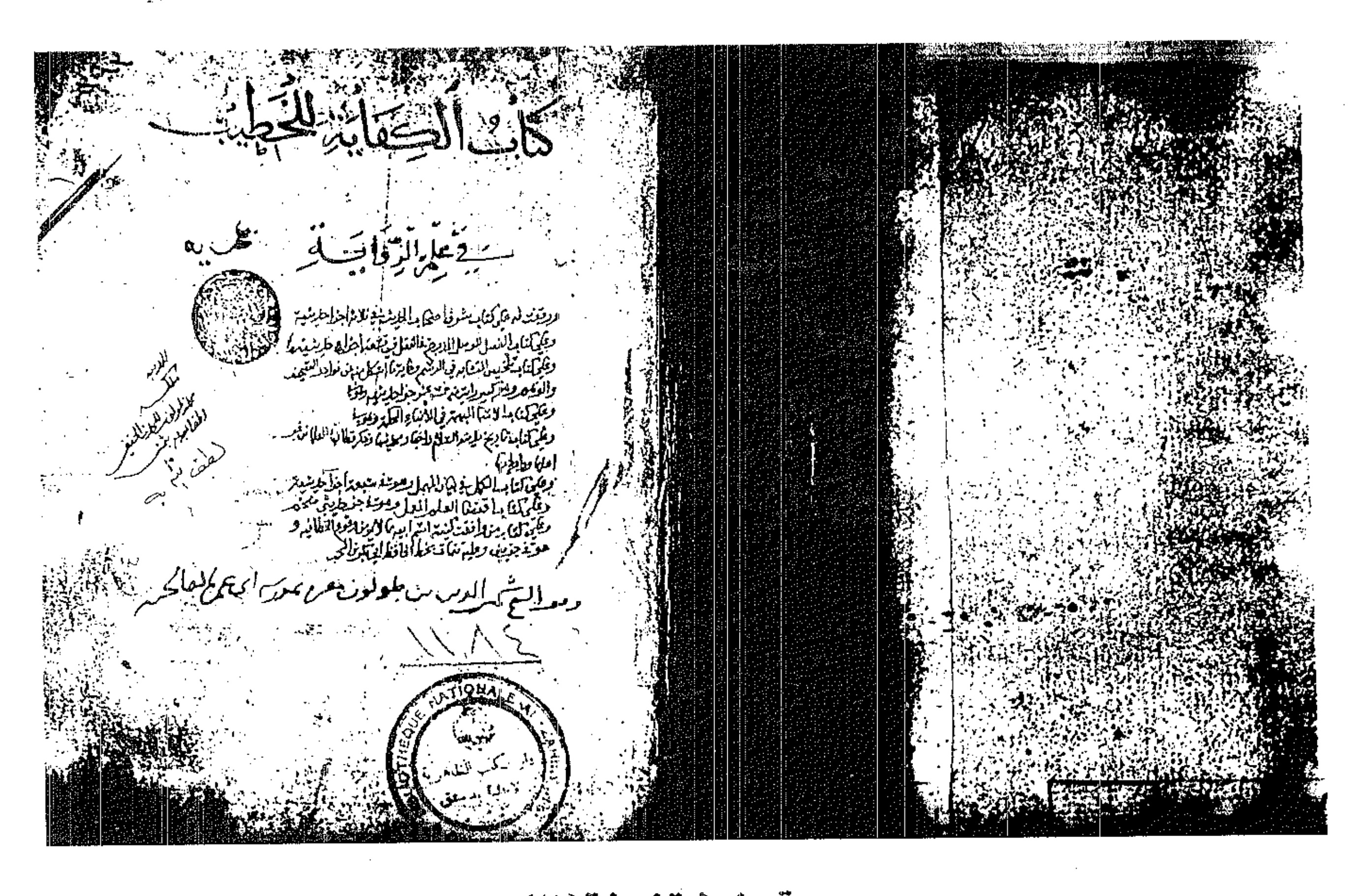
صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (ك)


Ex
Biblioth. Regia
Berolinensi



نهاية النسخة (ب)





صورة عن طرة نسخة (ظ)

الأعمش عن أبي وائل فقال يا معمر أكره الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه
ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير
من أن يتداوله الشيوخ ♦ أخبرني علي بن أبي علي البصري نا محمد بن خلف
بن محمد الخلال نا محمد بن هارون بن حميد نا إبراهيم بن [illegible] قال سمعت
وكيعا يقول حديث الفقهاء أحب إلي من حديث المشايخ ♦ ويرجح بأن
يكون أحد الخبرين خارجا على وجه البيان بحكم والآخر ليس كذلك
ونحو الحكم قول النبي صلى الله عليه وسلم أيما إهاب دبغ فقد طهر ولم
ينص على جلود ما يؤكل وما لا يؤكل فهو محمول على عمومه في [illegible]
جلود السباع أن تطهر لأنه لم ينص من ذلك النبي ببيان نجاستها
بل يجوز أن يكون [illegible] ذلك لأن في [illegible] استعمالها حلالا [illegible]
الإهاب وليس في الخبر تصريح بنجاستها فوجب تقديم خبر الدباغ ♦
أخبرنا أبو نعيم الحافظ نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان
نا عبد الرحمن بن محمد بن [illegible] نا أبو حاتم يعني الرازي [illegible]
الأعلى قال [illegible] محمد [illegible] الأصل [illegible]
[illegible] وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
[illegible] الإسناد [illegible] والإجماع أكثر من الخبر المرفوع والحديث
على [illegible] وإذا [illegible] فما [illegible] وإذا [illegible]
الإسناد [illegible]
من [illegible] ليس المنقطع بشيء [illegible] المنقطع
[illegible] وكيف [illegible]
[illegible] على [illegible] وقامت به الحجة ♦

آخر الجزء الثالث عشر وبتمامه تم جميع الديوان والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على محمد وآله وذلك في [illegible] من شهر جمادى الآخرة [illegible]



صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (ظ)

الجزء الأول من كتاب الكفاية

في معرفة أصول علم الرواية

تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الحافظ

البغدادي الخطيب رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء

المصيصي عنه وعنه الشيخ الفقيه الحافظ شرف السنة فخر

الأئمة أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني

سماع منه لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور بن محمد الحضرمي

صورة عن طرة نسخة (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم

... الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة فخر الأئمة أبو طاهر أحمد بن محمد
بن أحمد السلفي الأصبهاني بقراءتي عليه في سنة أربعين وخمس مائة
وقراءة غيري عليه مرة ثانية في سنة خمس وأربعين وخمس مائة قال أخبرنا الشيخ
أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي قراءة عليه بدمشق قال حدثنا
أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي البغدادي الخطيب قدم علينا من لفظه قال
الحمد لله الذي هدانا للدين القويم وأرشدنا إلى صراطه المستقيم والحمد
الحمد لله على ما خولنا من جزيل نعمه وجعله نعمة علينا مضافة إلى
سائر منته أحمده حمد معترف بالتقصير عما لزمه من شكر هباته
وأسأله التوفيق للعمل بما يقرب إلى مرضاته وأشهد أن لا إله إلا الله
شهادة يبلغ معتقدها أمله ويختم الله لقائلها بالسعادة عمله
وأشهد أن محمدًا عبده المنتجب من بريته ورسوله الداعي لخلقه
إلى طاعته أرسله بالحق المبين وابتعثه بالشرع المتين فجلى
غوامض الشبهات وأنار حنادس الظلمات وأباد حزب الكفر
وأنصاره وشيد أعلام الدين ومناره صلى الله عليه صلاة نعطيه بها
أشرف ... في الآخرة درجة وعلى إخوانه من النبيين وآله الأخيار
[illegible] أجمعين. أما بعد فإن الله تبارك
[illegible]

صورة عن اللوحة الأولى من نسخة (ع)

[illegible] من سامع ورب حامل فقه لا فقه له فكان ليس يفقه والفاظ النبي

[illegible] يجب تأديتها بألفاظها وقد ذكرنا طرقه على الاستقصاء باختلاف

ألفاظه في كتاب أفردناه لها والظاهر يدل أن هذا الخبر على الحث فلو كانت

أحاديث بألفاظها وإن كان معناها واحدا والله أعلم وأما رد النبي صلى

الله عليه وسلم على الرجل في الخبر الثاني قوله وبرسولك إلى ونبيك الذي

أرسلت فإن النبي أمدح من الرسول ولكل واحد من هذين النعتين موضع لأنا نرى أن

اسم الرسول يقع على الكافة واسم النبي لا يستحق إلا الأنبياء خاصة وإنما فضل

النبي على الرسول لأنه يجمع النبوة والرسالة معا والرسول الذي أرسلت

[illegible] النبوة ثم شرف بالرسالة [illegible] والنبي أرسلت [illegible]

[illegible] قوله وبرسولك الذي أرسلت غير مستحسن لأنه تكرار للفظ [illegible]

[illegible]

ولكن قوله ونبيك الذي أرسلت يفيد الجمع بين النبوة والرسالة فلذلك أمره

النبي صلى الله عليه وسلم به ورده إليه والله أعلم

آخر الجزء السادس ويتلوه في الجزء السابع إن شاء الله تعالى

باب من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف

وسياق بعض أخبارهم في ذلك [illegible] أحمد بن عبد الرحمن

[illegible] الخامس من [illegible] الآخرة من سنة أربعين [illegible]

[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] وسلم [illegible]

صورة من نهاية الجزء السادس من نسخة (ع)

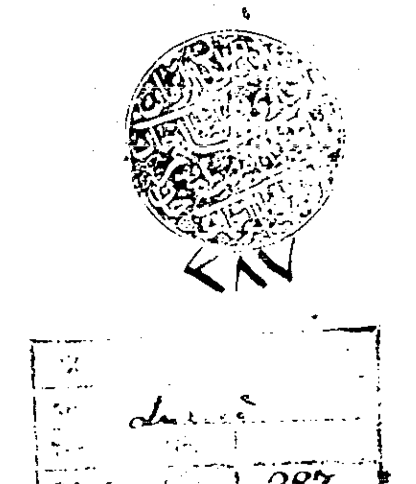
صورة من طرة نسخة (م)

صورة عن اللوحة الأولى من نسخة (م)

ذكر النوع الخامس من أنواع الإجازة

صورة عن اللوحة الأخيرة من نسخة (م)

كتاب الكفاية للخطيب البغدادي



صورة من طرة نسخة الأصل

تمت بحمد واهب العنايه ، كفاية الخطيب في الروايه
نسخا وتصحيحا بحسب الطاقه ، اذ لست ممن يملك استحقاقه
برسم ذي الفضائل المشهوره ، ومن له المناقب المأثوره
المسند المحدث الاخباري ، محيي معالم سنة المختار
من فاق اهل عصره اعني ابا ، بكر الرئيس الكامل المهذبا
لازال في عز وفي اقبال ، يزهو به السودد والمعالي
مادامت العلوم والاداب ، مرغوبة لاولي النهى تنتاب

قاله وكتبه عبد الرحمن بن محمد بن حسن الرحاوي مولدا الحلبي منشأ غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمن كتبت باسمه ولوالديه ولمشايخه وجميع المسلمين وذلك في غرة شهر رجب المبارك سنه ثلاث ومايه والف من الهجرة النبويه على صاحبها افضل الصلاة واتم التسليم



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله بن علي بن أبي العلاء المصيصي بدمشق نا أبو بكر[(١)] أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ قدم علينا، من لفظه[(٢)]:

قال: الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم، وأرشدنا إلىٰ صراطه المستقيم، وألهمنا الحمد له علىٰ ما خولنا من جزيل نعمه، وجعله[(٣)] نعمة علينا مضافة إلىٰ سائر مننه، أحمده حمد معترف بالتقصير فيما يلزمه من شكر هباته، وأسأله التوفيق للعمل بما يقرب إلىٰ مرضاته، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تبلِّغ معتقدها أملَه، ويختم الله لقائلها بالسعادة عمله، وأشهد أن محمد عبده المنتخب من بريته، ورسوله الداعي لخلقه إلىٰ طاعته، أرسله بالحق المبين، وابتعثه بالشرع المتين، فجلىٰ غوامض الشبهات، وأنار حنادس الظلمات، وأباد حزب الكفر وأنصاره، وشيد أعلام الدين ومناره، صلىٰ الله عليه صلاة يعطيه فيها أمنيته، ويرفع بها في الآخرة درجته، وعلىٰ إخوانه من النبيين، وآله الأخيار المنتخبين، وتابعيهم بالإحسان أجمعين.

أما بعد؛ فإن الله تبارك وتعالىٰ أنقذ الخلق من ثائرة الجهل[(٤)]، وخلص الورق من زخارف الضلالة[(٥)]، بالكتاب الناطق والوحي الصادق، المنزلين علىٰ سيد الورىٰ، نبينا محمد المصطفىٰ، ثم أوجب النجاة من النار، والبعد[(٦)]

---

(١) في «ظ»: أخبرنا الإمام الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني ـ رحمه الله ـ قال أخبرنا الشيخ أبو عبد الله بن علي بن أبي العلاء المصيصي قراءة عليه بدمشق قال: نا أبو بكر.. إلخ.

(٢) «هـ»: حفظه.

(٣) «ظ»: وجعل.

(٤) في «م»، و«ع»: الجهالة.

(٥) في «هـ»: الضلال.

(٦) «هـ»: وأبعد.

عن منزل الذل والخسار، لمن أطاعه في امتثال ما أمر، والكف عما عنه نهىٰ وزجر، فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢] وطاعة الله في طاعة رسوله، وطاعة رسوله في اتباع سنته، إذ هي النور البهي، والأمر الجلي، والحجة الواضحة والمحجة [اللائحة][٢]، من تمسك بها اهتدىٰ، ومن عدل عنها ضلّ وغوىٰ.

ولما كان ثابت [السنن والآثار، وصحاح][٢] الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات لأمر الدين[٣]، إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في حفظ[٤] أصولها، ولزم الحث علىٰ ما عاد بعمارة سبيلها، وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة علىٰ جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضيين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا علىٰ كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار، وحملة أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلىٰ البلدان البعيدة، وهان عليهم الدأب والكلال، واستوطأوا مراكب الحل والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال، شعث الرءوس شحب الألوان، خمص البطون نواحل الأبدان، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلبًا لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئًا سواه ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويسمعون[٥] ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يُعرف صحة حديثه، ولا

---

(١) من هنا سقط في: «ظ».
(٢) ساقط من «م».
(٣) «هـ»: للإيمان.
(٤) «هـ»: علم.
(٥) «هـ»: ويأخذون.

يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية . ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتىٰ [يستثبته][(١)] من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، المذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع علىٰ فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزًا، والعمل بروايته واجبًا، إذا كان السماع ثابتًا، والإسناد متقدمًا عاليًا، فجر هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتىٰ ذم الحديث وأهله بعضُ من ارتسم بالفتوىٰ في الدين، ورأىٰ عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين لصدوفه عن الآثار إلىٰ الرأي المرذول، وتحكمه في الدين باجتهاده[(٢)] المعلول، وذلك منه غاية الجهل، ونهاية التقصير عن مرتبة الفضل، ينتسب إلىٰ قوم تهيبوا كدَّ الطلب، ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، فجانبوا ما استقلوا، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة، واستلذوا الراحة، ثم تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن علىٰ العلم الذي لا يحسنونه، إن تعاطىٰ أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها، كفي مؤونة جمعها من غير سماع لها، ولا معرفة بحال ناقلها، وإن حفظ شيئًا منها خلط الغث بالسمين، وألحق الصحيح بالسقيم، وإن قلب عليه إسناد خبر، أو سئل عن علة تتعلق بأثر، تحير واختلط، وعبث بلحيته وامتخط، تورية عن مستور جهالته، فهو كالحمار في طاحونته، ثم رأىٰ ممن يحفظ الحديث ويعانيه ما ليس في وسعه الجريان فيه، فلجأ إلىٰ الازدراء بفرسانه، واعتصم بالطعن علىٰ الراكضين في ميدانه .

(١) كذا في «م»، و«هـ»، و«ع». وفي «أ»: يستثنيه.
(٢) «هـ»: برأيه.

١ـ كما أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي[(١)] أنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سَلْم الختلي حدثنا أبو العباس أحمد بن علي الأبار قال رأيت بالأهواز رجلا قد حف شاربه، وأظنه قد اشترىٰ كتبًا، وتعبأ[(٢)] للفتيا، فذكروا أصحاب الحديث، فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئًا. فقلت له: أنت لا تُحسن تُصلي. قال: أنا؟ قلت: نعم. إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا افتتحت [الصلاة][(٣)] ورفعت يديك؟ فسكت، فقلت: فإيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك علىٰ ركبتيك؟ فسكت، قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟ فسكت.

قلت: ما لك لا تتكلم، ألم أقل [لك][(٤)] إنك لا تحسن تصلي؟ أنت، إنما قيل لك تصلي الغداة ركعتين والظهر أربعًا، فالزم ذا خير لك من أن تذكر أصحاب الحديث فلست بشيء ولا تحسن شيئًا.

فهذا المذكور مثله في الفقهاء كمثل من تقدم ذكرنا له ممن انتسب إلىٰ الحديث

(١) إسناده حسن: فيه أبو بكر محمد بن جعفر بن حامد الحرقي. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨) بقوله: «كتبنا عنه وكان صدوقًا، توفيّ سنة (٤٣٠هـ) اهـ.
أقول: وبقية رجاله ثقات.
والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٧٤). من طريق المؤلف به.
وأحمد بن علي الأبار، هو أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبار ترجم له الخطيب في «تاريخه» بقوله: «كان ثقة حافظًا متقنًا، حسن المذهب».
انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٠٦ـ٣٠٧)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥/ ٧٢) و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٤٣) والله أعلم.

(١) كذا في «أ» وفي «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨): الحَرَقي.
(٢) في «م»، وفي «تاريخ دمشق»: تعبىٰ.
(٣) من «هـ».
(٤) من: «ع».

ولم يعلق به منه غير سماعه وكتبه دون نظره في أنواع علمه .

وأما المحققون فيه ، المتخصصون به ، فهم الأئمة العلماء والسادة الفهماء[١] أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة ، حفظوا على الأمة أحكام الرسول ، وأخبروا عن أنباء التنزيل ، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه[٢] ، وميزوا محكمه ومتشابهه ، ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله في يقظته ومنامه وتعوده وقيامه ، وملبسه ومركبه ، ومأكله ومشربه ، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها ، والنخاعة من فيه كيف كان يلفظها ، وقوله عند كل فعل يحدثه ، وكذا[٣] كل موقف يشهده ، تعظيمًا لقدره ﷺ ومعرفة بشرف ما ذكر عنه وعزي إليه ، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر عشيرته ، وجاءوا بسير الأنبياء ، ومقامات الأولياء ، واختلاف الفقهاء ، ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها ، واستنباطها من معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة ، وتعطلت أحكامها ، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة ، ومستفادة من السنن المنقولة ، فمن عرف للإسلام حقه ، وأوجب للدين حرمته ، أكبر أن يحتقر من عظَّم اللهُ شأنه ، وأعلى مكانه ، وأظهر حجته ، وأبان فضيلته ، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية الدين وخزنة العلم ، الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه فقال : ﴿ **وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة : ١٠٠] وكفى المحدث شرفًا أن يكون اسمه مقرونًا باسم رسول الله ﷺ ، وذكره متصلا بذكره ﴿ **ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ** ﴾ [الحديد : ٢١] .

---

(١) «هـ» : الفقهاء .

(٢) في «م» : ناسخه على الوجه .

(٣) في «هـ» : لدي .

والواجب على من خصه الله تعالى بهذه المرتبة[١] وبلّغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ وسنته[٢] وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها، والتأدب بآدابها، ويصدف عما يقل نفعه وتبعد فائدته، من طلب الشواذ والمنكرات، وتتبع الأباطيل والموضوعات، ويوفي[٣] الحديث حقه من الدراسة والحفظ، والتهذيب والضبط.

٢ ـ ويتميز[٤] بما تقتضيه[٥] حاله، ويعود عليه زينه وجماله.

فقد أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي، قال قرئ على أبي أحمد الحسين بن علي التميمي وأنا أسمع، حدثكم محمد بن المسيب، حدثنا أبو الخصيب المصيصي إملاء قال سمعت سعيد بن المغيرة يقول سمعت مخلد بن الحسين يقول: «إن كان الرجل ليسمع العلم اليسير فيسود به أهل زمانه، يعرف ذلك في صدقه وفي ورعه، وإنه ليروي اليوم خمسين ألف حديث لا تجوز شهادته على قَلَنسوته».

---

(٢) فيه أبو الخصيب المصيصي، ذكره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١١ / ٧٦) ضمن الرواة عن سعيد بن المغيرة، فقال: أبو الخصيب المصيصي جد محمد بن أحمد بن أبي الخصيب، واسمه المستنير. اهـ.

ولم أقف له على ترجمة، والله المستعان، فينظر، وبقية رجاله ثقات، والله أعلم.

---

(١) «هـ»: الرتبة.

(٢) في «م»: سننه.

(٣) «هـ»: ويؤتي.

(٤) «هـ»: وتميز.

(٥) في «م»: يقتضيه.

٣ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني بنيسابور، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، أنبأنا ابن وهب وأخبرنا أبو الحسن[1] علي بن القاسم بن الحسن الشاهد بالبصرة، واللفظ له، ثنا أبو رُوْق الهزاني، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا ابن وهب، ثنا يحيى بن سلام عن عثمان بن مقسم عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « **أشد الناس عذابًا يوم القيامة عالم لا ينفعه الله بعلمه** ».

(٣) إسناده ضعيف جداً: أخرجه الدينوري في «المجالسة» (١ / ٣٩٢ رقم ٩٠)، والطبراني في «الصغير» (١ / رقم ٥٠٧)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ١٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٠٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧١ رقم ١١٢٢)، والبيهقي في « الشعب» (٢/ ٢٨٤ رقم ١٧٧٨)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٦٢٨ رقم ١٠٧٩)، وابن عساكر في جزء «ذم من لا يعمل بعلمه» (رقم ٥، ٦).

جميعًا من طرق عن عثمان بن مقسم عن المقبري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - به مرفوعًا. هكذا رواه أكثر الرواة عن عثمان بن مقسم.

قال ابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (رقم ٧): ورواه علي بن ثابت الجزري عن عثمان بن مقسم، فزاد في إسناده أبا سعيد كيسان المقبري اهـ.

أي عن عثمان بن مقسم، عن المقبري، عن أبيه عن أبي هريرة به.

وعلي بن ثابت ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق ربما أخطأ. اهـ.

وقد يكون هذا من أخطائه، فقد خالف بهذه الزيادة معظم الرواة عن عثمان بن مقسم وصنيع الحافظ ابن عساكر - رحمه الله - يوحي أن العهدة عليه في ذلك، ولكن الصحيح أن العهدة على أبي العز أحمد بن عبيد الله بن محمد السُّلَمي شيخ ابن عساكر في هذا الإسناد، فهو متروك اتهمه بعضهم بوضع الحديث، والله المستعان؛ انظر ترجمته في «لسان الميزان» (١ / ٢٢٧). وعلى كلٍّ فالحديث مداره على عثمان بن مقسم البري. =

(١) «هـ»: الحسيني، والصواب ما في الأصل و«م».

....

= قال الطبراني : لم يروه عن المقبري إلا عثمان البري ، وقال ابن عبد البر في «الجامع» : هو حديث انفرد به عثمان البري ، لم يرفعه غيره ، وهو ضعيف الحديث معتزلي المذهب فيما ذكروا ليس حديثه بشيء . اهـ.

أقول : وعثمان هذا تركه يحيى القطان ، وابن المبارك ، وقال يحيى بن معين : عثمان البري ليس بشيء ؛ هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث ، وقال أحمد : حديثه منكر ، وقال الجوزجاني : كذاب ، وقال النسائي ، والدارقطني : متروك .

وقيل فيه غير ذلك انظر «لسان الميزان» (٤ / ٦٣٢) .

وقد جاء الحديث من وجه آخر عن سعيد المقبري . وهو ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦ / ٣٠٦-٣٠٧) .

من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف الثقفي ، نا زكريا بن نافع ، نا سعيد بن الحسن ، عن السري بن يحيى ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه» .

وإسناده ضعيف جداً . فيه إسماعيل بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن جعفر الثقفي .

قال فيه ابن حبان : يسرق الحديث ، لا يجوز الاحتجاج به .

وقال ابن أبي حاتم : كتب إليَّ بحديثه ، فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق .

وقال الحاكم : روىٰ عن سنيد ، وأبي عبيد ، وعمرو بن أبي سلمة أحاديث موضوعة ، ونقل ابن الجوزي عن ابن طاهر قوله فيه : كذاب . انظر «لسان الميزان» (١ / ٦٦٧) . .

أقول : والظاهر أن إسناده هذا بهذا السياق من تركيبه ، فقد اتهم بوضع الحديث وسرقته ، والله المستعان .

والحديث ضعفه غير واحد من المحققين .

ففي «فيض القدير» للمناوي (١/ ٦٦٢ رقم ١٠٥٣) . قال : ضعفه المنذري ، وقال ابن حجر : غريب الإسناد والمتن ، وجزم الزين العراقي بأن سنده ضعيف . اهـ.

ثم قال - أي المناوي - : لكن للحديث أصل أصيل ؛ فقد روىٰ الحاكم في «المستدرك» من حديث ابن عباس مرفوعًا : «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة ، من قتل نبيًا ، أو قتله نبي ، والمصورون ، وعالم لا ينتفع بعلمه» فلو عزاه المؤلف إليه كان أحسن . اهـ.

أقول : والحديث المذكور ضعيف جداً .

=

....

= ذكره العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالىٰ - في «الضعيفة» (٤/ ١٢١ رقم ١٦١٧)، وحكم عليه بالضعف الشديد ثم قال : رواه أبو القاسم الهمداني في «الفوائد» (١ / ١٩٦ / ١). عن أبي غسان مالك بن الخليل : ثنا عبد الرحيم أبو الهيثم، عن الأعمش، عن الشعبي عن ابن عباس، مرفوعًا. وهذا إسناد واهٍ، آفته عبد الرحيم هذا، وهو ابن حماد الثقفي، قال العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٨) : حدث عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش. . ثم ساق له أحاديث ونقلها الذهبي عنه، ثم قال : عبد الرحيم هذا شيخ واه، لم أر لهم فيه كلامًا وهذا عجيب» . . إلخ، اهـ. من « الضعيفة» وانظر بقية البحث فإنه مهم.

هذا، وقد جاء الحديث موقوفًا علىٰ أبي الدرداء - رضي الله عنه -.

وهو ما رواه الدارمي في «سننه» (١ / ٨٢) : أخبرنا إسماعيل بن أبان عن ابن القاسم بن قيس قال : حدثني يوسف بن سيف الحمصي، حدثني أبو كبشة السلولي، قال : سمعت أبا الدرداء يقول : «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، عالم لا ينتفع بعلمه».

إسناده ضعيف جدًا. فيه ابن القاسم بن قيس، وهو أبو مريم عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن فهد. قال فيه ابن المديني : كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم : متروك الحديث، وقال ابن معين : ليس بشيء، وقال مرة : ليس بثقة، وقال النسائي : وغيره : متروك الحديث.

انظر «ميزان الاعتدال» (٢ / ٦٤٠)، و« تاريخ الإسلام» (وفيات ١٦١ - ١٧٠ ص ٣٣١)، كلاهما للذهبي، و«لسان الميزان» (٤ / ٤١٢) .

وقد رواه كذلك ابن المبارك كما في « الزهد» (ص ١٤ رقم ٤٠)، ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٣) وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٦٢٧ رقم ١٠٧٦).

عن رجل من الأنصار، عن يونس بن سيف به. وإسناده ضعيف، لإبهام الأنصاري.

وقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٣) من نفس طريق ابن المبارك السابق، غير أنه سمىٰ المبهم فيها بخلف الأنصاري، وقد بحثت عنه فلم يتميز لي والله المستعان، وعلىٰ هذا فالخبر لا يثبت كذلك موقوفًا عن أبي الدرداء والله أعلم.

٤ ـ أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ مولىٰ بني هاشم قال ثنا أبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الأزرق إملاء، حدثني جدي أبو يعقوب إسحاق بن البهلول، ثنا سفيان ويعلىٰ عن إسماعيل، يعني ابن أبي خالد عن قيس عن عبد الله رفعه يعلىٰ ووقفه سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: « **لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله حكمة فهو يقول بها، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه في حقه** ».

وأنا أذكر بمشيئة الله تعالىٰ وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلىٰ معرفته، وبالمتفقه فاقة إلىٰ حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعم فائدته، ويستدل به علىٰ فضل المحدثين واجتهادهم في حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين وانتحال المبطلين، ببيان الأصول من الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، وأقوال الحفاظ في مراعاة الألفاظ وحكم التدليس والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة ومن لا يضبط الرواية، وذكر من يُرغب عن السماع منه لسوء مذهبه والعرض علىٰ الراوي، والفرق بين قول حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وجواز إصلاح اللحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحجة علىٰ من أنكر ذلك، وحكم الرواية علىٰ الشك وغَلَبة الظن، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتىٰ يصح سماع الصغير، وما جاء في المناولة وشرائط صحة الإجازة والمكاتبة، وغير

---

(٤) إسناده حسن، والخبر متفق عليه: في إسناده شيخ الخطيب أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ، قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ٣٧٠): كتبت عنه وكان صدوقًا.

وشيخه أبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الأزرق.

ترجم له الذهبي في «السير» (١٥ / ٢٨٩) بقوله: الشيخ العالم الثقة.. إلخ.

وبقية رجاله ثقات.

=

ذلك مما يقف عليه من تأمله ونظر فيه إذا انتهى إليه، وبالله أستعين[1]، وهو حسبي ونعم الوكيل.

* * *

= والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (برقم ٧٣، ١٤٠٩، ٧١٤١، ٧٣١٦) «فتح»، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٥٥٩ رقم ٢٦٨)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢/ ٤٦٩ رقم ٣٨٦٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ ٤١٠ رقم ١٨٤٧، ١٨٤٨)، والنسائي في «الكبرى» (٣/ ٤٢٦ رقم ٥٨٤٠)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٤٠٧ رقم ٤٢٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٩٢ رقم ٩٠)، وابن المبارك كما في «الزهد» (٤٢٤ رقم ١٢٠٥)، وفيه من «زوائد المروزي» (٣٥٣ رقم ٩٩٤)، ووكيع في «الزهد» (١/ ٣٨٥، ٤٣٢)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٥٥ رقم ٩٩)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٨٥، ٤٣٢)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٦٤٠ رقم ١٣٨٩)، والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٦٩٦)، والفريابي في «فضائل القرآن» (ص ١٩٩ رقم ١٠٣، ١٠٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ رقم ٥٠٧٨، ٥١٨٦، ٥٢٢٧)، والشاشي في «مسنده» (٩/ رقم ٥٠٧٨، ٥١٨٦، ٥٢٢٧)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٠٠ رقم ١٧١٢)، وابن بشران في «الأمالي» (ص ٣٥٢ رقم ٨١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٨٨)، و«الصغرى» (٤/ ١٤٢ رقم ٤١٠١)، و«الشُّعب» (١٣/ ٢١١ رقم ٧١٢٢)، و«المدخل» (١/ ٣٢٦ رقم ٣٦٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨١ رقم ٦٤-٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢٩٨ رقم ١٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٦٤). جميعًا من طرق، عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس، عن عبد الله بن مسعود به مرفوعًا.

وقول المؤلف: «وقفه سفيان..» إلخ، إن قصد بذلك سفيان بن عيينة، فالرفع ثابت عنه من رواية الحميدي كما في «صحيح البخاري» وغيره.

وأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨٠ رقم ٦٥) من طريق حامد بن يحيى نا سفيان =

(١) في «ع»: وبالله تعالى أستعين.

....

= ابن عيينة به مرفوعًا، وحامد بن يحيى ثقة حافظ.

وإن عنى بسفيان: الثوري، فالرفع ثابت عنه كذلك.

فقد أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ٣٩٩ رقم ٤٥٨)، وابن المقري في «معجمه» (٢٤٨ رقم ٨٣٦)، وتمام في «فوائده» (١ / ١٤٦ رقم ٨١).

من طريق أبي عامر العقدي ثنا سفيان الثوري عن إسماعيل به مرفوعًا كذلك والله أعلم.

قال البغوي في «شرح السنة» (١ / ٢٩٩): المراد من الحسد المذكور في الحديث هو الغبطة، فإن الغبطة هي أن يتمني أن يكون له مثل ما لأخيه من غير أن يتمنى زوالها عن أخيه. والحسد المذموم أن يرى الرجل لأخيه نعمة يتمناها لنفسه وزوالها عن أخيه.. إلخ. اهـ.

باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف

٥ـ أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشار النيسابوري بالبصرة ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمويه العسكري، ثنا سليمان بن عبد الحميد البهْراني ثنا علي بن عياش وأبو اليمان قالا ثنا حريز بن عثمان[1] حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن المقدام بن معديكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني قد أوتيت القرآن ومثله، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة من مال معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها**».

---

(٥) صحيح، وإسناد المؤلف ضعيف: فيه الحسن بن علي بن أحمد بن بشار أبو محمد السابوري البصري. ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٤٠١ ـ ٤٢٠) (ص ٤٩٦) قال: سمع: محمد بن أحمد بن محمويه العسكري، وعنه الخطيب، ولم يذكر فيه شيئًا غير ذلك، وعليه فهو مجهول.
وشيخه محمد بن أحمد بن محمُّوَيه أبو بكر العسكري. ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٣١ ـ ٣٥٠ ص ٤٧٤)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
والخبر أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/ ٢٠٠ رقم ٤٦٠٤)، ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٨٧)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥٤٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ١٤٩).

---

(١) في «أ»: جرير بن سليمان وهو خطأ. والتصويب من «م»، و«هـ».

٦ـ أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل قال أنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن البختري الرزاز[١] ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان أنا زيد بن الحباب، ثنا معاوية بن صالح أخبرني الحسن بن جابر أنه سمع المقدام ابن معديكرب الكندي يقول: سمعت رسول الله ﷺ حرم أشياء فذكر الحُمُر

= وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٩ رقم ١٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٣١)، وابن زنجويه في «الأموال» (١ / ٣٨٠ رقم ٦٢٠)، والمروزي في «السنة» (رقم ٤٠٣، ٤٠٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠ رقم ٦٦٩، ٦٧٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧ رقم ١٠٦١)، والآجري في «الشريعة» (١ / ٤١٥ رقم ٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢ / ٢١٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٦٣ رقم ٢٦٢، ٢٦٣). جميعًا من طرق عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ به.

وعبد الرحمن بن أبي عوف ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة من الثانية، يقال: أدرك النبي ﷺ. اهـ. وانظر «تهذيب التهذيب» (٦ / ٢٤٦) والله أعلم.

قال الخطابي في معالم «السنن» كما في «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٧ / ٨):

قوله «يوشك شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن».

فإنه يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله ﷺ، مما ليس له في القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج، والروافض، فإنهم تعلّقوا بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي قد ضُمِّنت بيان الكتاب، فتحيروا وضلوا.

و«الأريكة»: السرير، وإنما أراد بهذه الصفة: أصحاب الترفه والدَّعة الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم، ولم يغدوا ولم يروحوا في طلبه في مظانه واقتباسه من أهله.

قال: وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه.. إلخ اهـ.

(٦) **حديث صحيح، وإسناده ضعيف**: فيه معاوية بن صالح وهو ابن حُدَير الحضرمي أبو عمر أو أبو عبد الرحمن قاضي الأندلس «لين الحديث»، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر =

(١) في «أ»: الهزاز وهو خطأ، وصوابه الرزاز كما في «م»، و«هـ» وترجمته في «تاريخ بغداد».

الإنسية، ثم قال: « **يوشك رجل متكيء على أريكته يحدِّث بالحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا حلالاً أحللناه، وما وجدنا حرامًا حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله عز وجل** ».

٧ ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله أيضًا أنا دعلج بن أحمد ثنا ابن شيرويه، ثنا إسحاق وهو ابن راهَوَيْه أنا عبد الرحمن بن مهدي « ح » وأخبرني عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، ثنا أبو حفص عمر بن محمد بن علي بن الزيات (ح) وأخبرنا أبو الحسن علي بن طلحة بن محمد المقري وأبو الحسين[1]

= في «التقريب» بقوله: صدوق له أوهام، وانظر « التهذيب» (١٠ / ٢٠٩).
وشيخه الحسن بن جابر اللخمي، أبو علي الحمصي، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله «مقبول».

أقول: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقد ذكر محقق «تهذيب الكمال» (٦/ ٧١) عن بعضهم تحسين حديثه أو إدخاله في الصحاح، ونقل توثيق ابن خلفون له، فإن صح ذلك فلا ينزل عن مرتبة الاحتجاج والله أعلم.

وقد أخرج الخبر الترمذي في «سننه» (٤/ ٣٨ رقم ٢٦٦٤)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢ / رقم ٢١١).

وأخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ١٥٣ رقم ٥٨٦)، وابن ماجه في «سننه» (١/ ٦ رقم ١٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٢/ ٤٠٣ رقم ٩٢٧) وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٧٤ رقم ٦٤٩، ٦٥٠)، وفي «مسند الشاميين» (٣/ رقم ١٩٤٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٠٩)، والخطيب في « الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٦٢ رقم ٢٦١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢ / ١٩٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٨) ترجمه الحسن بن جابر جميعًا.

من طرق عن معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، قال سمعت المقدام بن معد يكرب به مرفوعًا.

وللحديث شواهد منها ما سبق برقم ٥، وسيأتي برقم ٧.

(٧) سبق الكلام على إسناده في الذي قبله والله أعلم.

(١) في «م»: أبو الحسن وهو خطأ.

أحمد بن عمر بن روح النهرواني واللفظ لحديثهما قالا أنا أبو حفص بن الزيات، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ثنا عمرو بن علي أبو حفص الصيرفي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال سمعت المقدام بن معد يكرب يقول: حرم رسول الله ﷺ أشياء يوم خيبر ثم قال: « **يوشك رجل متكئ على أريكته يُحدِّث بحديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله عز وجل** ».

٨ ـ أخبرنا أبو علي الحسن بن أبي بكر بن شاذان، أنا مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي ثنا محمد بن أحمد بن الوليد بن بُرْد الأنطاكي قال ثنا محمد بن عيسى يعني ابن الطباع قال ثنا أشعث بن شعبة المصيصي ثنا أرطاة بن المنذر قال سمعت حكيم بن عمير يحدث عن العرباض بن سارية أن النبي ﷺ نزل خيبر ومعه من معه من أصحابه، [ومكر صاحب خيبر مكراً مارداً][١] فأقبل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، ألكم أن تذبحوا حمرنا وتأكلوا بقرنا وتضربوا نساءنا، وتدخلوا بيوتنا، فغضب النبي ﷺ فقال: « **يا ابن عوف، قم فاركب فرسك فناد في الناس: ألا أن الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا إلى الصلاة** » فاجتمعوا، فصلى بهم النبي ﷺ، ثم قام فقال: « **بحسب امريء قد شبع وبَطِن وهو متكيء على أريكته لا يظن إن لله حرم**[٢] **إلا ما في القرآن، وإني والله قد حرمت ونهيت ووعظت بأشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر، لا يحل لكم**[٣] **من السباع كل ذي ناب، ولا الحمر الأهلية، ولا أن تدخلوا**

---

(٨) إسناده حسن: من أجل أشعث بن شعبة المِصِّيصي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله «مقبول». اهـ.

---

(١) في سنن «أبي داود» وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً» رقم (٣٠٥٠).
(٢) «هـ»: أن لله حراماً.
(٣) «هـ»: لا أحل لكم.

بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا أكل أموالهم إلا ما طابوا به نفسًا ولا ضرب نسائهم إذا أعطوا الذي عليهم».

٩ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحيري[1] بنيسابور ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، أنا الربيع بن سليمان قال أنا الشافعي أنا سفيان «ح» وأخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ بأصبهان ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي ثنا سفيان قال ثنا سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**» لفظ الحميدي.

= أقول: في «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٥٤): قال أبو زرعة: لين، وذكره ابن حبان في «الثقات» وفي «سؤالات الآجري» عن أبي داود أشعث بن شعبة ثقة.. إلخ.
أقول: فمثله لا ينزل عن رتبة الاحتجاج والله أعلم، وانظر «تهذيب الكمال» (٣ / ٢٧٠) وحكيم بن عمير هو ابن الأحوص العنسي أبو الأحوص الحمصي.
قال فيه أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن عساكر: بلغني أن محمد بن عوف سئل عن الأحوص بن حكيم فقال: ضعيف الحديث وأبوه شيخ صالح، وقال ابن سعد: كان معروفًا قليل الحديث.. إلخ انظر «التهذيب» (٢ / ٤٥٠).
وقد ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق يهم، والذي يظهر من ترجمته أنه لا بأس به كما قال أبو حاتم رحمه الله: ومثله يحسن له الحافظ ابن حجر، بل لمن هو أدنى من ذلك والله المستعان.
والخبر أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ١٧٠ رقم ٣٠٥٠)، والمروزي في «السنة» (رقم ٤٠٥)، والبيهقي في «سننه» (٩ / ٢٠٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ١٤٩).
جميعًا من طريق أشعث بن شعبة ثنا أرطأة بن المنذر سمعت حكيم بن عمير يحدث عن العرباض بن سارية به مرفوعًا، والله أعلم.
(٩) **إسناده صحيح**: رواه الشافعي كما في «المسند» (١ / ٤٩ رقم ٣١)، و«الرسالة» =

(١) في «م»: الحرشي، وكلاهما صحيح.

....

= (ص٢٢٥-٢٢٦)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١ / ٨٢ رقم ٩٨) والبيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ١٥٠-١٥١) والبغوي في «شرح السنة» (١ / ٢٠٠ رقم ١٠١)، جميعًا من طريق الشافعي، أنا ابن عيينة، أنا سالم أبو النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ.

واختلف على ابن عيينة في وصله وإرساله.

فرواه عنه موصولاً:

١ - الشافعي، وقد سبق تخريج روايته، وتابعه آخرون.

٢ - الحميدي في «مسنده» (١ / ٢٥٢ رقم ١٥٥١)، والطبراني في «الكبير» (٣١٦ رقم ٩٣٤)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة»، وابن عبد البر في «الجامع» (٢ / ١١٨٤ رقم ٢٣٤١).

٣، ٤ - الإمام أحمد، وعبد الله بن محمد النفيلي.

أخرجه عنهما أبو داود في «سننه» (٤ / ٢٠ رقم ٤٦٠٥)، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥٤٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦١ رقم ٢٦٠).

٥ - عبد الله بن لهيعة، أخرج روايته الإمام أحمد في «مسنده» (٦ / ٨) من طريق ابن المبارك عنه.

٦ - سفيان بن وكيع، أخرج روايته الروياني في «مسنده» (٢ / ٤٧٣ رقم ٧٨٦)، غير أن سفيان متكلم في حفظه.

٧ - نصر بن علي الجهضمي، أخرج روايته ابن ماجه في «سننه» (١ / ٦-٧ رقم ١٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١ / ٨٢ رقم ٩٧). غير أنه شك في إسناده فقال عن سالم أبي النضر أو زيد بن أسلم. قال اللالكائي: وذكرُ نصر زيد بن أسلم في الإسناد وهم. اهـ، وهو الصواب، فقد خالف في ذكره كل من سبق ذكرهم والله المستعان.

٨ - يحيى بن عبد الحميد الحماني، أخرج روايته الآجري في «الشريعة» (١ / ٤١٢ رقم ٩٤)، إلا أنها متابعة لا يفرح بها، فالحماني متهم بسرقة الحديث.

وخالف هؤلاء آخرون رووه عن سفيان عن محمد بن المنكدر مرسلاً.

قال الحميدي: قال سفيان: وحدثنا محمد بن المنكدر قال: قال رسول الله ﷺ.

قال الحميدي: قال سفيان: وأنا لحديث ابن المنكدر أحفظ؛ لأني سمعته أولاً، وقد حفظت هذا أيضًا اهـ - أي الرواية الموصولة -. =

....

= أخرجه الحميدي في «المسند» (١ / ٢٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠٨ ـ ١٠٩)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢ / ١١٨٤ رقم ٢٣٤١).
ورواه الترمذي في «سننه» (٤ / ٣٧ رقم ٢٦٦٣) ثنا قتيبة قال: ثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر وسالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي رافع موقوفًا عليه. وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٠٩) ثنا عيسىٰ بن إبراهيم الغافقي، والطبراني في «الكبير» (١ / ٣٦ رقم ٩٣٥) من طريق علي بن المديني، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٢٨ رقم ٦٠) من طريق بشر بن مطر. جميعًا عن سفيان بن عيينة ثنا محمد بن المنكدر وسالم أبو النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه مرفوعًا مثله. غير أن الغافقي قال عن أبيه أو عن غيره.
قال أبو عيسىٰ الترمذي: وروىٰ بعضهم هذا الحديث عن سفيان، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه، عن النبي ﷺ، وكان ابن عُيينة إذا روىٰ هذا الحديث علىٰ الانفراد بيَّن حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر، وإذا جمعهما روىٰ هكذا، اهـ.
أقول: وبهذا فلا تعارض بين الوصل والإرسال فيه، فقد سبق تصريح ابن عيينة بسماعه الحديث من ابن المنكدر أولاً مرسلاً، ثم سمعه بعد ذلك متصلاً، وقد حفظ ذلك كله.
وقد رجح الدراقطني رحمه الله تعالىٰ في «العلل» (٧ / ٩) قول من وصل فقال: والصواب قول من قال: عن أبي النضر عن ابن أبي رافع عن أبيه، ورجحه اللالكائي كذلك في «أصول الاعتقاد» (١ / ٨٣)، وقد تابع سفيان علىٰ وصله الإمام مالك، رحمه الله. حيث رواه عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه به.
أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١ / ١٩٠ رقم ١٣)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (٢١٤ رقم ١٥٢) والمؤلف كما سيأتي برقم (١٠) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن مالك بن أنس عن أبي النضر، عن ابن أبي رافع عن أبيه وخالفه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي فرواه عن مالك، عن محمد بن المنكدر، حدثني عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه أن النبي ﷺ به.
أخرجه ابن المظفر في «غرائب حديث مالك» (٢١٥ رقم ١٥٤).
وابن ربيعة متروك، قال الحاكم والنقاش: روىٰ عن مالك أحاديث موضوعة، وانظر =

١٠ ـ أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان أنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، ثنا علي بن أحمد بن النضر ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر «ح» وأخبرنا الحسن بن أبي

= ترجمته في «اللسان» (٤ / ١١٢)، وخالفهما ابن وهب فرواه عن مالك، عن أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع مرسلاً.
أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠٩).
أقول: ولا تعارض بين رواية ابن وهب وأبي إسحاق الفزاري، إذ قد علم من عادة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وقف المرفوع توقيًا عند الشك، كما صرح بذلك الإمام الدارقطني في مواضع كثيرة، منها ما جاء في «العلل» (٦ / رقم ٩٨٠) والله أعلم.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨ / ٣٥٠ رقم ٨٨٤٤) ثنا مقدام: نا خالد، عن سفيان، حدثني الأعمش وابن المنكدر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله ﷺ به. قال الطبراني: لم يروه عن سفيان، عن الأعمش وابن المنكدر إلا خالد.
أقول: وخالد هو ابن نزار الغساني، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق يخطىء اهـ. ولا شك أن روايته عن سفيان عن الأعمش من أوهامه وأخطائه والله المستعان.
ورواه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٠٩)، والطبراني في «الكبير» (١ / ٣١٧ رقم ٩٧٥) والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠٩).
من طرق عن الليث بن سعد، عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس، عن أبي رافع به مرفوعًا. ورواه محمد بن إسحاق عن سالم أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه.
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١ / ٣١٧ رقم ٩٣٦). وقال عمرو بن الحارث، عن أبي النضر، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ.
أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٠٩).
هذا، والراجح هو ما سبق عن الدارقطني ـ رحمه الله ـ حيث قال: والصواب قول من قال: عن أبي النضر عن ابن أبي رافع عن أبيه به مرفوعًا والله أعلم.

(١٠) **صحيح**: سبق الكلام عليه في الذي قبله والله أعلم.

بكر أنا عبد الله بن إسحاق الخراساني ثنا أبو علي الحسين بن أحمد السراج ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي، ثنا أبو إسحاق الفزاري عن مالك ابن أنس عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه [أبي رافع][1] قال : قال رسول الله ﷺ : «**لا أعرفن الرجل يأتيه الأمر من أمري إما أمرت به وإما نهيت عنه**[2] **فيقول : ما أدري ما هذا، عندنا كتاب الله ليس هذا فيه** » واللفظ لابن الفضل.

١١ ـ أخبرنا الحسن بن محمد بن عبد الله بن حَسْنُويه أبو سعيد الأصبهاني بها قال ثنا أحمد بن جعفر بن معبد السمسار ثنا عمر بن أحمد بن السني أبو الحسين البغدادي ثنا محمد بن أعين ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن يزيد الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « **لعل أحدكم أن يأتيه حديث من حديثي وهو متكيء على أريكته فيقول: دعونا من هذا، ما وجدنا في كتاب الله اتبعنا** ».

(١١) **حديث حسن، وإسناده ضعيف** : في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري، ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «التقريب» بقوله : ضعيف الحديث اهـ، وهو كما قال انظر «التهذيب» (١ / ٣٣١).
ويزيد بن أبان «ضعيف» أيضاً.
والخبر أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٣٤٦ رقم ١٨١٣) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا إسماعيل بن مسلم به نحوه. وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٦٤ رقم ٢٦٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢ / ١١٨٣ رقم ٢٣٤٠).

=

(١) لا توجد في : « م».
(٢) «هـ» : مما أمرت به أو نهيت عنه.

١٢ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا أحمد بن إبراهيم بن خلاد العسكري، ثنا محمد بن موسى[1] الدولابي ثنا عباد بن صهيب ثنا عباد بن كثير ثنا محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: « **ألا عسى رجل أن يبلغه عني حديث وهو متكئ على أريكته فيقول: لا أدري ما هذا، عليكم بالقرآن، فمن بلغه عني حديث فكذّب به أو كَذَب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار** ».

١٣ـ أخبرني الحسن بن أبي طالب قال ثنا عمر بن أحمد بن عثمان الواعظ ثنا أحمد ابن إسحاق بن البُهلول ثنا أبي ثنا سمرة بن حُجر عن حمزة بن أبي حمزة النصيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس [رضي الله عنهما][2] قال: قال رسول الله ﷺ: « **ما بال أصحاب الحشايا يكذبوني عسى أحدكم يتكىء على فراشه يأكل مما أفاء الله عليه، فيؤتى يُحدّث عني الأحاديث يقول: لا أرب لي فيها، عندنا كتاب الله، ما نهاكم عنه فانتهوا، وما أمركم به فاتبعوه** ».

= من طريق بقية بن الوليد، عن محفوظ بن ميسور النميري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله به نحوه.

وإسناده ضعيف، فيه بقية بن الوليد، ممن عرف بتدليس التسوية، وقد عنعن في إسناده، وشيخه محفوظ «مجهول». في «الميزان» (٣ / ٤٤٤) محفوظ بن مسور الفهريُّ، عن ابن المنكدر بخبر منكر وعنه بقيةُ بصيغة عن، لا يدرئ من ذا. اهـ، وانظر «اللسان» (٥ / ٦١٠).

أقول: وهذه متابعة لا يفرح بها غير أن الحديث يرتقي للحسن بما سبق من شواهد والله المستعان.

(١٢) **إسناده ضعيف جداً**: من أجل عباد بن صهيب البصري، قال فيه البخاري، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم: « متروك»، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: تركنا حديثه قبل أن يموت بعشرين سنة.. إلخ انظر «اللسان» (٣ / ٦٦٦).

(١٣) **إسناده ضعيف جداً**: فيه حمزة بن أبي حمزة الجعفي، النصيبي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: متروك متهم بالوضع. اهـ، وانظر التهذيب (٣ / ٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٢ / رقم ١٤٨٦)، والله أعلم.

---

(١) في «م»: محمد بن عيسى.

(٢) من «هـ».

١٤ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال ثنا جويرية بن أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: قال عمر: «إن الله تعالىٰ بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، وأخشىٰ إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فتترك[1] فريضة أنزلها الله، فإن الرجم في كتاب الله تعالىٰ حق علىٰ من زنىٰ إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف».

(١٤) إسناده صحيح، وهو في «الصحيحين»: وجُوَيرية بن أسماء ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله: صدوق اهـ. والظاهر أنه ثقة، فقد وثقه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس. اهـ. من «التهذيب» (٢/ ١٢٥) وفي «مشاهير علماء الأمصار» (٢٥٠ رقم ١٢٥٦)، قال ابن حبان: وكان من متقني أهل البصرة، وفي «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٨١) قال عفان بن مسلم: كان صاحب علم كثير، وكان يمتنع لا يملي علينا. . إلخ. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، وقال فيه أبو حاتم صالح اهـ. أقول: ولعل ذلك من تشدد أبي حاتم والله المستعان.

والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٤٤٥، ٣٩٢٨، ٤٠٢١، ٦٨٣٠، ٦٨٢٩، ٧٣٢٣ «فتح»)، ومسلم في «صحيحه» (١١/ ١٩١-١٩٢ «نووي»)، وأبوداود في «سننه» (٤/ ١٤٤ رقم ٤٤١٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤/رقم ٧١٥٦-٧١٥٩)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٣٩ رقم ١٤٣٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٧٩)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ رقم ٢٥٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/ رقم ١٥٢، ٤١٤)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (٣/ ١١٢-١١٣ رقم ٨١٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (رقم ٩٧٥٨، ١٣٣٢٩)، والحميدي في «مسنده» (١/ ١٥ رقم ٢٥)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٩، ٤٠، ٤٧، ٥٥)، والبزار في «مسنده» (١/ ٢٩٩ رقم =

(١) «هـ»: فيترك.

١٥ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ[١] أنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة أن امرأة من بني أسد أتت عبد الله بن مسعود فقالت إنه : « بلغني أنك لعَنْت[٢] ذيت وذيت والواشمة والمستوشمة وإني قد قرأت ما بين اللوحين فلم أجد الذي تقول، وإني لأظن على أهلك منها، قال : فقال لها عبد الله : فادخلي فانظري، فدخلت فنظرت فلم تر شيئا، ثم خرجت فقالت : لم أر شيئًا، فقال لها عبد الله : أما قرأت ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر:٧] ؟ قالت : بلى، قال : فهو ذاك » .

= ١٩٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (رقم ١٥١) والبيهقي في «السنن» (٨ / ٢١١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠ / ٢٨٠ رقم ٢٥٨٢). جميعاً من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧ / ٣٣٠ رقم ٣٣٦٤)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٣)، وأبو يعلى في «المسند» (١ / ١٣٦ رقم ١٤٦)، من طريق علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس به.

وإسناده ضعيف، من أجل علي بن زيد بن جدعان، ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «التقريب» بقوله : ضعيف وهو كما قال، ويشهد له ما سبق، والله أعلم.

(١٥) **صحيح** : أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٦٧٨ رقم ٢١٢٥)، والنسائي في «سننه» (٨ / ١٤٦ رقم ٥٠٩٩) وفي «الكبرى» (٦/ ٤٨٥ رقم ١١٥٧٩)، والترمذي في «سننه» (٥رقم ٢٧٨٢)، والدارمي في «سننه» (٢ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وابن ماجه في «سننه» (١ / ٦٤٠ رقم ١٩٨٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢ / رقم ٥٥٠٤، ٥٥٠٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١٤٥ رقم ٥١٠٣)، والحميدي في «المسند» (١ / ٥٣ رقم ٩٧)، وأحمد في «المسند» (١ / ٤٣٣ ـ ٤٣٤)، والشاشي في «مسنده» (١ / رقم ٣١٩، ٣٢١)، والطبراني في «الكبير» (٩ / ٣٣٦ رقم ٩٤٦٦)، والدارقطني في «العلل» (٥ / ١٣٤ ـ ١٣٥) وابن عبد البر في «الجامع» (٢ / رقم ٢٣٣٦، ٢٣٣٧)، =

---

(١) «هـ» : عبد الله بن يحيى السكري.

(٢) من «أ»، و«ع» وكذا «مسند الحميدي».

....

= والبغوي في «التفسير» (٤ / ٣١٨) وفي «شرح السنة» (١٢ / ١٠٣ رقم ٣١٩١).
جميعًا من طرق عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود به.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٦٧٩)، والنسائي في «سننه» (٨ / ١٨٨) رقم ٥٢٥٣)، وأحمد في «المسند» (١ / ٤٥٤)، والشاشي في «مسنده» (١ / ٣٤١ رقم ٣٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٩ / ٣٣٧ رقم ٩٤٦٧)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ١٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٥٨). جميعًا من طرق عن جرير - يعني ابن حازم - ثنا الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود، نحوه.
وللحديث طرق كثيرة، وهو حديث مشهور نكتفي بذكر ما أوردناه والله المستعان.
قال البغوي في «شرح السنة» (١٢ / ١٠٤): الواشمة من الوشم، وهو أن تغرز المرأة ظهر كفها، أو معصمها بإبرة حتى تدميه، ثم تحشوه بالكحل، فيخضر، أو تجعل في وجهها الخيلان بكحل، أو مداد.
والمستوشمة: هي التي تسأل وتطلب أن يفعل ذلك بها.
والواصلة: التي تصل شعرها بشعر غيرها، تريد بذلك أن يظن بها طول الشعر، أو يكون شعرها أصهب، فتصله بشعر أسود، فهذا من باب الزور.
والمتنمصة: من النَّمص، وهو نتف الشعر من الوجه، ومنه قيل للمنقاش: المناص، فالنامصة، التي تفعل ذلك، والمتنمصة التي يُفعل بها ذلك.
والمتفلجات: هن اللواتي يُعالجنَ أسنانهن بعدما شرعن في السن حتى يكون لها تحدد ورقة أو أشر، فيتشبهن بالشواب، يقال: ثغر أفلج.. إلخ. اهـ.
وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠ / ٣٧٣): وفي إطلاق ابن مسعود نسبة لعن من فعل ذلك إلى كتاب الله، وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن، وتقريره لها على هذا الفهم، ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن، وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة رسوله ﷺ نسبة قولية فكما جاز نسبة لعن الواشمة إلى كونه في القرآن، لعموم قوله تعالى: ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه** ﴾ مع ثبوت لعنه ﷺ من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمرًا يندرج في عموم خبر نبوي ما يدل على منعه إلى القرآن، فيقول القائل مثلاً: «لعن الله من غير منار الأرض» في القرآن، ويستند في ذلك إلى أنه ﷺ لعن من فعل ذلك. اهـ.

١٦ ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ بن الفضل بن شاذان الصيرفي بنيسابور ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ثنا رَوْح بن عبادة ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية قال « كان جبريل ينزل علىٰ رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن يعلمه إياها كما يعلمه القرآن » .

١٧ ـ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد [بن أحمد][(١)] بن أبي طاهر الدقاق أنا أبو بكر النجاد ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان ثنا سهل بن صالح الأنطاكي ثنا الهيثم بن خارجة ثنا الهيثم بن عمران قال سمعت إسماعيل ابن عبيد الله يقول : ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ كما نحفظ القرآن لأن الله تعالىٰ يقول : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧] .

* * *

(١٦) **رجاله ثقات وهو مرسل** : حسان بن عطية هو أبوبكر الشامي الدمشقي تابعي ثقة اتهم بالقدر ، انظر «تهذيب الكمال» (٢ / ١٠٠) ، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٥١) .
وأخرج الخبر أبو داود في «المراسيل» (ص ٣٦١ رقم ٥٣٦) ، والدارمي في «سننه» (١ / ١٥٣ رقم ٥٨٨) ، والمروزي في «السنة» (ص ٣٢ رقم ١٠٢ ، ٤٠٢) ، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٣٤٥ رقم ٢١٩) ، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١ / ٨٣ رقم ٩٩) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / رقم ٢٦٨ ، ٢٦٩) ، والهروي في «ذم الكلام» (رقم ٢٠٤) . جميعًا من طرق عن الأوزاعي ، عن حسان بن عطية به ، والله أعلم .

(١٧) **إسناده ضعيف** : فيه الهيثم بن عمران الدمشقي ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٨٢ ـ ٨٣) ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٧٧٠) . والخبر أخرجه المروزي في «السنة» (ص ٣٢ رقم ١٠١) ، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ١٤٩ رقم ٢٢٥) والله أعلم .

(١) من «هـ» ، وكذا «تاريخ بغداد» (١ / ٣٥٤) .

باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١]، فكان ظاهر هذه الآية يدل على أن كل والد يرث ولده، وكل مولود يرث والده، حتى جاءت السنة بأن المراد ذلك مع اتفاق الدين بين الوالدين والمولودين، وأما إذا اختلف الدينان فإنه مانع من التوارث، واستقر العمل على ما وردت به السنة في ذلك .

١٨ ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق الثاني ببغداد وأبو حفص عمر بن أحمد بن أبي عمرو البزاز بعُكْبرا وأبو الحسن علي ابن أحمد بن هارون المعدل بالنهروان، قالوا ثنا محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب الطائي ثنا علي بن حرب ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين « ح » وأخبرنا أبو محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري أنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف قال ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أخبرني علي بن حسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « **لا يرث المسلمُ الكافر ولا الكافر المسلم** » وقال الله تعالى في المرأة يطلقها زوجها ثلاثًا : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] واحتمل ذلك أن يكون المراد به عقد النكاح وحده، واحتمل أن يكون المراد به العقد والإصابة معًا، فبينت السنة أن المراد به الإصابة بعد العقد .

---

(١٨) صحيح : أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢ / ٥٠ رقم ٦٧٦٤) «فتح»، ومسلم في =

....

= «صحيحه» (٣/ رقم ١٦١٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣/ ٥٥٩٣ ـ ٥٥٩٧)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ١٢٥ رقم ٢٩٠٩) والنسائي في «الكبرى» (٤/ ٨٠ رقم ٦٣٧٦ ـ ٦٣٨٠)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٣٢٣ رقم ٢١٠٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٩١١ رقم ٢٧٢٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٣٩٤ رقم ١٦٠٣٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٩٨٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٩ رقم ٩٥٤)، وابن المبارك كما في «المسند» (ص ٩٦رقم ١٦٢ ـ ١٦٣)، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٤٢١ رقم ٦٧٨)، والطيالسي في «مسنده» (٨٧ رقم ٦٣١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥ رقم ١٩٨٥٢)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٤٨ رقم ٥٤١) وابن أبي شيبة في «المسند» (١/ ١١٣ رقم ١٤٤)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١/ ٦٥ رقم ١٣٥، ١٣٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٣٢٨ رقم ٤٥٤)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٣ رقم ٥٨١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٦٥)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٢٦٤ رقم ٣٨ ـ ٤٨)، والطبراني في «الكبير» (١/ رقم ٣٩١، ٤١٢)، و«الأوسط» (١/ ١٦١ رقم ٥٠٦)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٦٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٤٤)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ٢١٧، ٢١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٥٤ رقم ٢٧٤٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٤٤).

جميعًا من طرق عن الزهري، عن عليِّ بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد به. مرفوعًا.

وفيه عمرو بن عثمان (بالواو).

وقد رواه هكذا (بالواو) أصحاب الزهري، وهم سفيان بن عيينة، ومعمر، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، وعبد الله بن بديل بن ورقاء، وعقيل بن خالد، ويونس ابن خالد، ويونس بن يزيد، ويزيد بن عبد الله الهاد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وسفيان بن حسين، وصالح بن كيسان، وهشيم بن بشير، وعبد الله بن عيسى، وابن جريج المكي وقيس بن الربيع، وغيرهم.

وخالف هؤلاء الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ فرواه عن الزهري عن علي بن الحسين عن عُمَر بن عثمان عن أسامة به.

فقال عُمَر: بدون (واو). =

....

= أخرجه في «الموطأ» (٣ / ١٣٦ رقم ٢٢٧)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٥ / ٢٠٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٨٠ رقم ٦٣٧٢)، وابن المظفر في «غرائب مالك» (١١٦ رقم ٦٢) وابن عبد البر في «التمهيد» (٩ / ١٦٢).

رواه عن مالك ابن مهدي وابن القاسم علىٰ الصحيح، ومصعب بن عبد الله.

وتابعهم علىٰ ذلك محمد بن الحسن الشيباني كما في «موطئه» (٣ / ١٣٦).

ويحيىٰ بن يحيىٰ الليثي في «موطئه» (٧٢٥ رقم ١٠)، والقعنبي كما في «مسند الموطأ» للجوهري (ص ١٩٩ رقم ٢١٠)، و«الغيلانيات» (١ / ٢٦٤ رقم ٣٧).

وخالفهم آخرون من أصحاب مالك، فقالوا فيه عمرو (بالواو). منهم أبو مصعب الزهري كما في (موطأه) (٢ / ٥٣٩ رقم ٣٠٦١)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩ / ١٦٢)، وابن المبارك كما في «مسنده» (٦٧ رقم ١٦٣)، و« السنن الكبرىٰ» للنسائي (٤ / ٨١ رقم ٦٣٧٣) وزيد بن الحباب، وروايته في «السنن الكبرىٰ» للنسائي (٤/ ٨١ رقم ٦٣٧٤)، ومعاوية بن هشام في «السنن الكبرىٰ» كذلك (٤ / ٨١ رقم ٦٣٧٥) وسويد بن سعيد الحدثاني كما في روايته «للموطأ» (ص ١٨٤ رقم ٢١٥) وفيه اختلاف في النسخ.

أقول: والمشهور عن مالك ـ رحمه الله ـ هو قوله عُمر بدون (الواو)، وقد كان مالك يتشدد في ذلك، وينكر علىٰ من أنكر عليه قوله: عُمر وقد قال يحيىٰ بن معين: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: قال لي مالك بن أنس: تراني لا أعرف عُمر من عَمرو!!، هذه دار عُمر وهذه دار عَمرو، فقلت له: فكيف حدثكم؟ قال: كان يقول: عُمَر. اهـ. أخرجه ابن المظفر في «غرائب مالك» (١١٧ رقم ٦٣).

وأما الذين رووه عن مالك مثل رواية الجماعة، فيحتمل أنهم رووه عنه علىٰ الصواب، ويحتمل أنه تراجع في نهاية أمره، فقال: عَمرو، علىٰ الصواب، قال أبو العباس الداني: ثم رجع ـ أي مالك ـ بآخره فقال: عمرو، تابع الجماعة، هكذا ثبت في «الموطأ» في رواية يحيىٰ بن يحيىٰ صاحبنا وابن القاسم، وسماعهما متأخر، ورواه النسائي كذلك عن جماعة من أصحاب مالك.. إلخ. انظر الحاشية علىٰ «غرائب مالك» لابن المظفر (ص ١١٩). وقد تابع مالكًا علىٰ قوله عُمر: الشافعي، ويحيىٰ بن سعيد القطان انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٩ / ١٦١). وعلىٰ كل فالصواب ما ذهب إليه أكثر =

١٩ـ أخبرنا بذلك القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشي[١] ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أخبرني عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب ثني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فبت طلاقها، فتزوجت[٢] بعده عبد الرحمن بن الزبير، فجاءت رسول الله ﷺ، فقالت: إنها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاثة تطليقات، فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وإنه والله ما معه إلا مثل هذه الهُدبة وأخذت بهدبة من جلبابها قال: فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكًا وقال[٣]: « **لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته** ». قالت: وأبو

= أصحاب الزهري في قولهم عمرو بالواو.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٩ / ١٦٠ـ ١٦٢): أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنًا يسمى عمر، وله أيضًا ابن يسمى عمراً، وله أيضًا أبان، والوليد، وسعيد، وكلهم بنو عثمان بن عفان، وقد رُوي الحديث عن عمر، وعمرو، وأبان، . . فليس الاختلاف في أن لعثمان ابنًا يسمى عمراً، وإنما الاختلاف في هذا الحديث، هل هو لعمر أو عمرو، فأصحاب ابن شهاب ـ غير مالك ـ يقولون في هذا الحديث عن علي ابن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه عن ابن شهاب عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة، أنه قيل له: أن مالكًا يقول في حديث «لا يرث المسلم الكافر» عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه فما قال إلا: عمرو بن عثمان. . إلخ اهـ.

(١٩) إسناده صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٣٩، ٥٦٩٢، ٥٢٦٠، =

(١) كذا في «أ» ويقال فيه: أيضًا الحيري ـ انظر «السير» للذهبي (١٧/ ٣٥٦).
(٢) «هـ»: فنكحت.
(٣) من هنا تبدأ المقابلة على النسخة المصرية «ك».

بكر جالس عند رسول الله ﷺ وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة لم يؤذن له فطفق خالد ينادي أبا بكر ألا تزجر هذه عما تَجهر به عند رسول الله ﷺ؟

وقال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فكان ظاهر هذا القول يوجب القطع على كل سارق بسرقته كثرت أو قلت، حتى دلت السنة أن المراد به بعض السراق، وهو من بلغت سرقته في القيمة ربع دينار فصاعداً، وأما من لم تبلغ قيمة سرقته هذا القَدْر فلا قطع عليه[1].

= ٦٠٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٥٦ رقم ١٤٣٣)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣ / ٩١ رقم ٤٣١٨ - ٤٣٢٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤ / رقم ٣٤٥١ - ٣٤٥٣)، والنسائي في «سننه» (٦/ ١٤٦ رقم ٣٤٠٨، ٣٤٠٩)، والترمذي «في «سننه» (٣/ ٤٢٦ رقم ١١١٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٦١)، وابن ماجه في «سننه» (١ / ٦٢١ رقم ١٩٣٢)، والشافعي كما في «المسند» (٢ / ٦٩ رقم ١١٠)، والطيالسي في «المسند» (رقم ١٤٣٧، ١٤٧٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦ / رقم ١١١٣١)، والحميدي في «مسنده» (١ / ١١١ رقم ٢٢٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٥٣٥ رقم ١٦٩٣٣)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٢٠٨ رقم ١٧١، ١٧٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٤ رقم ٦٨٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ رقم ٤٤٢٣)، والبيهقي في «السنن» (٧ / ٣٣٣، ٣٧٣-٣٧٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٩ / ٢٣٢ رقم ٢٣٦١). كلهم من طرق عن الزهري عن عروة، عن عائشة به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ٤٦٤ رقم ٥٣١٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٥٧ رقم ١٤٣٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ رقم ٤٣٢٥-٤٣٢٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤/ ١٤٦ رقم ٣٤٥٤) والدارمي في «سننه» (٢ / ١٦٢)، وأحمد في «المسند» (٦ / ١٩٣، ٢٢٩) والبيهقي في «السنن» (٧ / ٣٧٤). جميعًا من طرق عن =

(٤) كذا في «أ»، و«ك»، وفي «هـ»: فيه.

٢٠ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي بالبصرة ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن صالح ووهب بن بيان قالا ثنا (قال أبو داود) وحدثنا ابن السَّرْح أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « **تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً** » قال أحمد بن صالح : القطع في ربع دينار فصاعداً ؛ ولما ذكرناه نظائر كثيرة في الكتاب والسنة اقتصرنا منها على ما أوردناه .

= هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة به .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩ / ٣٦٢ رقم ٥٢٦١)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٥٧ رقم ١٤٣٣) وأبو عوانة في «مسنده» (٣ / رقم ٤٣٢٩ ـ ٤٣٣٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤ / رقم ٣٤٥٥) وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٨ رقم ٤١١٩ ، ٤١٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٣٥ رقم ١٦٩٣٥) وأحمد في «مسنده» (٦ / ١٩٣)، والبيهقي في «السنن» (٧ / ٣٣٤ ، ٣٧٤) من طرق عن القاسم بن محمد عن عائشة به .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٢٨١ رقم ٥٨٢٥) . من طريق عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، قالت عائشة ـ الحديث . وقد جاء كذلك عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم .

قال أبو عيسى الترمذي في «سننه» (٣ / ٤٢٧) : وفي الباب عن ابن عمر وأنس ، والرميصاء أو الغميصاء ، وأبي هريرة . اهـ . وانظر بعض ذلك في «إرواء الغليل» للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ (٦ / ٢٩٧) والله أعلم .

(٢٠) **إسناده صحيح** : أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢ / ٩٦ رقم ٦٧٩ «فتح»)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٣١٢ رقم ١٦٨٤) وأبو عوانة في «المستخرج» (٤/ ١١٢ رقم ٦٢١٢ ، ٦٢١٣)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ١٣٦ رقم ٤٣٨٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٧٨رقم ٤٩١٧) ، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ رقم ٤٤٥٠ ، ٤٤٦٠) والمروزي في « السنة» (ص . ٩رقم ٣٢١)، والطحاوي في« المعاني» (٣/ ١٦٤)، وابن حزم في«المحلى» (٨/ ٣٥٢) . =

....

= جميعًا من طرق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير، وعمار، عن عائشة به مرفوعًا وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٩٦ رقم ٦٧٨٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢ رقم١٦٨٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤/ ١١٢ رقم ٦٢٠٧ - ٦٢١١)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ١٣٦ رقم ٤٣٨٣)، والنسائي في «سننه» (٨/ ٧٧ رقم ٤٩١٤ - ٤٩١١)، والترمذي في «سننه» (٤ / رقم ١٤٤٥)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٧٢)، وابن ماجه في «سننه» (١ / ٨٦٢ رقم ٢٥٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / رقم ٤٤٦٥، ٤٥٥٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٢٤ رقم ٨٢٤)، والشافعي كما في «المسند» (٢ / ١٦٤ رقم ٢٧٠)، والطيالسي في «المسند» (٢٢١ رقم ١٥٨٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٠ / ٢٣٥ رقم ١٨٩٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ رقم ٣٦٢٢٥)، وأحمد في «مسنده» (٦/ ٣٦، ١٦٣)، والمروزي في «السنة» (ص ٨٩ رقم ٣١٩، ٣٢٠)، وأبو يعلى في «المسند» (٨ / ٢٥١ رقم ٤٨٣٦)، (٧/ ٣٨١ رقم ١٤٤١١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ١٦٢ - ١٦٧)، والبيهقي في «السنن» (٨/ ٢٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠ / ٣١٢ رقم ٢٥٩٥). جميعًا من طرق عن ابن شهاب الزهري، عن عمرة عن عائشة به مرفوعًا.

قال أبو عيسى الترمذي - رحمه الله تعالى -: حديث عائشة حديث «حسن صحيح»، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا، ورواه بعضهم عن عمرة، عن عائشة موقوفًا.

أقول: وكما قال أبو عيسى - رحمه الله - أن الرواة عن عمرة اختلفوا في وقفه ورفعه، فتابع جماعة الزهري على رفعه.

وهم:

١ - سليمان بن يسار الهلالي أحد الفقهاء السبعة.

أخرج روايته الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢ - ١٣١٣)، والمروزي في «السنة» (٩٠ رقم ٣٢٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ ٤٨٩ رقم ٥٤١)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٦ رقم ٣٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ١٨٩).

٢ - أبو بكر بن محمد بن حزم الأنصاري الثقة العابد.

أخرج روايته الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٣)، والنسائي في «سننه» (٨ / ٤٩٢٨)، والمروزي في «السنة» (٩٠ رقم ٣٢٢)، والطحاوي في «المعاني» (٣/ ١٦٥)، والبيهقي في «سننه» (٨/ ٢٥٤). =

....

٣ـ محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري ثقة.
أخرج روايته البخاري في «صحيحه» (١٢ / ٩٦ رقم ٦٧٩١) «فتح»، وأحمد في «المسند» (٦ / ٢٤٩، ٢٥٢)، والطحاوي في «المعاني» (٣ / ١٦٥، ١٦٦).
٤ـ محمد بن عبد الرحمن أبو الرجال «ثقة». أخرج روايته النسائي في «سننه» (٨ / ٤٩٣٢، ٤٩٣٣).
٥ـ يحيىٰ بن سعيد القطان الإمام الحافظ. أخرج روايته النسائي في «سننه» (٨ رقم ٤٩٢٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣ / ١٦٤) من طريق أبان بن يزيد العطار، وهو ثقة له أفراد كما في «التقريب»، وتابعه سعيد بن أبي عروبة وهو ثقة حافظ أختلط بآخره.
أخرجه النسائي في «سننه» (٨ / ٧٩ رقم ٤٩٢٢) من طريق عبد الوهاب الخفاف عنه واختلف علىٰ يحيىٰ بن سعيد.
فرواه مالك بن أنس عن يحيىٰ عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة قالت: ما طال عليَّ ولا نسيت؛ القطع في ربع دينار فصاعداً.
أخرج روايته النسائي في «سننه» (٨ / ٤٩٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٣١٥)، والحميدي في «مسنده» (١ / ١٣٤ رقم ٢٧٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣ / ١٦٥).
أقول: ولا شك أن الصواب فيه قول من رفع.
قال الحميدي في «مسنده» ثنا سفيان قال: وحدثناه أربعة عن عمرة عن عائشة لم يرفعوه: عبد الله بن أبي بكر، ورزيق بن حكيم الإيلي، ويحيىٰ بن سعيد، وعبد ربه ابن سعيد، والزهري أحفظهم كلهم إلا أن في حديث يحيىٰ ما دل علىٰ الرفع «ما نسيت ولا طال علي؛ القطع في ربع دينار فصاعداً».
وفي «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٢ / ١٠٢) قال: . . . ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيىٰ بن سعيد به مرفوعًا وموقوفًا وقال: الصواب ما وقع في رواية مالك، عن يحيىٰ بن سعيد عن عمرة، عن عائشة: ما طال عليَّ العهد ولا نسيت؛ القطع في ربع دينار فصاعداً، وفي هذا إشارة إلىٰ الرفع، والله أعلم. اهـ.

٢١ ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ الصيرفي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ثنا رَوْح بن عبادة قال ثنا الأوزاعي عن مكحول قال : « القرآن أحوج إلىٰ السنة من السنة إلىٰ القرآن » قال : وقال يحيىٰ بن أبي كثير : « السنة قاضية علىٰ الكتاب وليس الكتاب قاضيًا علىٰ السنة » .

٢٢ ـ أخبرني عبد العزيز بن علي الوراق ثنا عمر بن أحمد الواعظ ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل ثنا الفضل بن زياد قال سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن الحديث الذي روي أن السنة قاضية علىٰ الكتاب؟ فقال : «ما أجسر عليَّ هذا أن أقوله ، ولكن السنة تفسر الكتاب ، وتعرف الكتاب وتبينه » .

(٢١) إسناده صحيح : والخبر أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٥٣ رقم ٨٨) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني ثنا روح بن عبادة ، عن الأوزاعي عن مكحول ، ويحيىٰ بن أبي كثير به . وأخرجه المروزي في «السنة» (٣٣ رقم ١٠٤) ، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / رقم ٢٢٢) من طرق عن الأوزاعي عن مكحول به .
وأخرجه الدارمي في «سننه» (١ / ٤٥) ، والمروزي في «السنة» (٣٣ / رقم ١٠٣) ، وابن بطة في «الإبانة» (١ / رقم ٨٩) ، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / رقم ٢١٩) من طرق عن الأوزاعي ، عن يحيىٰ بن أبي كثير به .
قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في «الجامع» (٢ / ١١٩٤) : يريد أنها تقضي عليه ، وتبين المراد منه ، وهذا نحو قولهم : «ترك الكتاب موضعًا للسنة ، وتركت السنة موضعًا للرأي» اهـ .

(٢٢) **إسناده حسن ، والخبر صحيح** : في إسناده عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، شيخ المؤلف ، ترجم له في «تاريخ بغداد» بقوله : كتبت عنه ، وكان سماعه صحيحًا . اهـ (١٠ / ٤٦٩) .
وبقية رجاله ثقات ، وأحمد بن محمد بن إسماعيل هو أبو بكر المقرئ الآدمي ترجم له المؤلف في «تاريخ بغداد» (٤ / ٣٨٩) بقوله : وحدثني الخلال أن يوسف القواس ذكره في جملة شيوخه الثقات» اهـ . وانظر «طبقات الحنابلة» (٢ / ١٥ رقم ٥٨٣) .

٢٣ ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن بكران القوِّي بالبصرة ثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي، ثنا يعقوب بن سفيان ثنا محمد بن عقبة ثنا أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: كان جبريل[١] ينزل على النبي ﷺ بالقرآن، والسنة تفسر القرآن.

٢٤ ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر المقرئ، نا محمد[٢] بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا معاذ بن المثنى ثنا مسدد (ح) وأخبرني[٣]

= والخبر أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٥٢)، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ١٤٦ رقم ٢٢١). من طريق الفضل بن زياد به.

والفضل بن زياد هو أحد أصحاب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله، وكان أبو عبد الله يعرف قدره، ويكرمه، ويصلي بأبي عبد الله، انظر «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٥٢)، وتاريخ بغداد» (١٢ / ٣٦٣).

وقد جاء بهذا المعنى في «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٣٦٨ رقم ١٧٨٨). قال: سمعت أحمد سئل عن حديث: «السنة قاضيةٌ على الكتاب» ما تفسيره؟ قال: أجبن أن أقول فيه، ولكن السنة تفسر القرآن، ولا ينسخ القرآن إلا القرآن.

وفي «مسائل عبد الله بن أحمد» سألت أبي قلت: ما تقول في «السنة تقضي على الكتاب»؟، قال: قال هذا قوم منهم مكحول والزهري، قلت فما تقول أنت؟ قال: أقول: السنة تدل على معنى الكتاب. اهـ.

(٢٣) شيخ الخطيب أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن بكران لم أعثر على ترجمته، وقد سبق الكلام على هذا الأثر مفصلاً في رقم (١٦) والله أعلم.

(٢٤) **إسناده ضعيف**: فيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف، وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه عنه المؤلف من طريق حماد بن زيد عن الحسن أن عمران... وخالفه معمر بن راشد، فرواه عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن عمران بن حصين. =

(١) «هـ»: جبرائيل.

(٢) من هنا نواصل المقابلة مع «ظ».

(٣) كذا في «أ»، و«م»، و«ك»، وفي «ظ»: أخبرنا.

الحسن بن أبي طالب، وسياق هذا الحديث له قال ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن حمدان القاضي ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا عبيد الله بن عمر القواريري قالا[١] ثنا حماد بن زيد، ثنا علي بن زيد عن الحسن أن عمران بن حصين كان جالسًا ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: «أدنه، فدنا فقال: أرأيت لو وُكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد [فيه صلاة الظهر أربعًا، وصلاة العصر أربعًا، والمغرب ثلاثًا، تقرأ في اثنتين؟ أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن][٢]، أكنت تجد الطواف بالبيت سبعًا، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أي قوم، خذوا عنا، فإنكم والله إلا[٣] تفعلوا لتَضلن».

= أخرج روايته الآجري في «الشريعة» (١ / ٤١٦ رقم ٩٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٣٥ رقم ٦٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / رقم ٢٣٥، ٢٣٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢ / ١١٩٢ رقم ٢٣٤٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ١٦٨ رقم ٢٥٠).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٣٢ رقم ٦٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ١٥١) من طريق معمر عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة أو غيره قال: كنا عند عمران بن حصين، هكذا على الشك.

أقول: ولا شك أن هذا الاضطراب الواقع في السند من عهدة علي بن زيد بن جدعان، وقد سبق أنه ضعيف الحديث. وعلى كلٍّ فقد صحت الرواية عن الحسن من طرق أخرى منها:

ما أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٤٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٥ رقم٣٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٣٨ رقم ٢٣٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٢ / ١٦٦ رقم ٢٤٩). جميعًا من طرق عن مسلم بن إبراهيم، ثنا عقبة بن خالد الشني ثنا الحسن؛ قال: «بينما عمران بن حصين يحدث...» الأثر. =

(١) كذا في «أ» و«ظ» و«ك» و«م»، وفي «هـ»: «قال» وهو خطأ.

(٢) من «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«م».

(٣) في «ك»، و«هـ»: إن لا.

....

= وعقبة بن خالد الشني، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٢٤٧) وذكره الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٧ / ٢٤٠) تمييز، قال: روي عن بشر بن حرب، روىٰ عنه مسلم ابن إبراهيم، ذكره الخطيب. اهـ وعليه فهو «مجهول» وتابعه عنبسة الغنوي، وهو عنبسة بن أبي رائطة الغنوي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: مقبول وهو كما قال. وقد أخرج روايته الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٣٧ رقم ٢٣٧). وتابعه كذلك سعيد بن زيد، وهو ابن درهم الأزدي، وهو صدوق له أوهام كذا في «التقريب» وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٠ / ٤٤٢). وقد أخرج روايته المؤلف كما سيأتي برقم (٢٤).

أقول: وبمجموع هذه الطرق تحسن الرواية عن الحسن ـ رحمه الله ـ، ويبقىٰ الكلام في سماع الحسن من عمران بن حصين، فقد اختلف أهل العلم في سماعه منه، فنفاه عنه جماعة من الأئمة وهم علي بن المديني، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبو حاتم، وأثبت السماع بهز بن أسد، انظر «جامع التحصيل» (ص ١٦٢ رقم ١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٢٦٣).

أقول: وإذا كان النافون بهذا العدد وهذا الوصف، فلا يقال في هذه الحالة: المثبت مقدم علىٰ النافي، والله المستعان، ولذلك فهذه رواية منقطعة لعدم شهود الحسن لها والله أعلم.

وللخبر شاهد يتقوىٰ به. وهو ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / ٩٤ رقم ١٥٦١)، والطبراني في «الكبير» (١٨ / ٢١٩ رقم ٥٤٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١ / ٢٣٣ رقم ٦٦)، والبيهقي في «سننه» (١ / ٢٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣ / ١٦٤ رقم ٢٨٧٣). جميعًا من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا صرد بن أبي المنازل قال: سمعت حبيبًا المالكي، قال: قال رجل لعمران بن حصين: يا أبا نجيب، إنكم لتحدثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهمًا درهمًا . . . وذكر نحوه. وإسناده ضعيف وهو حسن لغيره. فيه صرد بن أبي المنازل البصري، روىٰ عنه محمد بن عبد الله الأنصاري، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «مقبول»، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢١)، «وتهذيب الكمال» (١٣ / ١٦٤). =

٢٥ ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر نا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم الخراساني ثنا إبراهيم بن الهيثم ثنا عفان ثنا سعيد بن زيد[١] حدثنا الحسن أن رجلا قال لعمران بن حصين: ما هذه الأحاديث التي تحدثوناها وتركتم القرآن؟ قال: أرأيت لو أتيت أنت وأصحابك القرآن، من أين كنتم تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا، وصلاة العصر عدتها كذا، وحين وقتها كذا، وصلاة المغرب كذا؟ والموقف بعرفة، ورمي الجمار كذا؟ واليد من أين تقطع أمن هاهنا أم هاهنا أم من هاهنا[٢] ـ ووضع يده على مفصل الكف، ووضع يده عند المرفق، ووضع يده عند المنكب ـ؟! اتبعوا حديثنا ما حدثناكم وإلا والله ضللتم».

٢٦ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم، أنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي، أخبرني أبي

= وشيخه حبيب بن أبي فضلان، ويقال ابن أبي فضالة المالكي البصري، قال فيه الدوري عن ابن معين: مشهور. كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٠٧). وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٣٨)، وقال الصفدي في «الوفيات» (١١/ ٢٩٢): تابعي حسن الحديث اهـ. وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «مقبول» أقول: ولعله أرقى من ذلك فمثله لا ينزل عن رتبة الاحتجاج، والله أعلم.

وبهذه الطريق مع طريق الحسن البصري يرتقي الأثر للحُسْن ـ إن شاء الله تعالى ـ، والله أعلم.

(٢٥) **حسن لغيره وإسناده ضعيف**: فيه عبد الله بن إسحاق بن إبراهم البغوي سئل عنه الدارقطني فقال: فيه لين. انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٤)، و«السير» (١٥/ ٥٤٣).
والحسن لم يسمع من عمران بن حصين، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في رقم (٢٤) والله أعلم.

(٢٦) **صحيح، وإسناده رجاله ثقات**: غير أن الأوزاعي لم يسمعه من أيوب، فقد رواه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤١ رقم ٢١٦). =

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«م»، وفي «أ»: عفان بن سعيد «وهو خطأ».
(٢) في «هـ»: أمن ههنا أم هنا أم من ههنا..؟

[قال:][1] حدثني الأوزاعي، عن أيوب السختياني أنه قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل».

قال الأوزاعي: يقول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] و﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[النساء: ٨٠] ويدعوه إلىٰ تأويل القرآن برأيه.

= من طريق محمد بن شعيب بن شابور، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومحمد بن مصعب جميعًا: سمعنا الأوزاعي يحدث عن مخلد بن الحسين أنه حدثه عن أيوب السختياني أنه قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا حسبنا القرآن، فاعلم أنه ضال».

ومخلد بن الحسين هو الأزدي المهلبي، أبو محمد البصري «ثقة فاضل». واختلف فيه علىٰ محمد بن مصعب. فرواه إبراهيم بن سعيد الجوهري عند الحاكم في «المعرفة» (ص ٦٥)، ومحمد بن الحسين بن الحسن عند الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤١ رقم ٢١٦)، وعن محمد بن مصعب ثنا الأوزاعي عن مخلد بن الحسين عن أيوب السختياني به. وخالفهما ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٨٤)، وإبراهيم بن سعيد ومحمد بن ماهان زنبقة عند الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٣ رقم ٢١٨).

جميعًا عن محمد بن مصعب، ثنا الأوزاعي عن مخلد بن الحسين، عن أيوب، عن أبي قلابة قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دع ذا، وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال».

فجعله من قول أبي قلابة، والصحيح ما سبق عن الجماعة، أنه من قول أيوب ومحمد ابن مصعب هو ابن صدقة القرقُسائي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق كثير الغلط. اهـ.

أقول: ولا شك أن زيادته أبا قلابة من أغلاطه، وروايته الموافقة لرواية الجماعة أولىٰ، والله المستعان.

---

(١) من «م»، و«هـ».

(٢) في «أ»، و«ك»، و«م»: أطاع.

٢٧ ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق البزاز، حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا محمد بن الحسن الخوارزمي، قال: سمعت علي بن المديني يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: «الرجل إلىٰ الحديث أحوج منه إلىٰ الأكل والشرب». وقال: «الحديث يفسر(١) القرآن».

* * *

(٢٧) إسناده ضعيف: فيه محمد بن الحسن الخوارزمي.

قال فيه أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي: محمد بن الحسن أبو الحسين الخوارزمي، قطن الموصل، وكان في حديثه لين، توفي بالموصل سنة أربع وتسعين ومائتين اهـ.

«تاريخ بغداد» (٢ / ١٨٦) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات ٢٩١ ـ ٣٠٠ ص ٢٥٩).

* * *

(٢) في «م»، و«هـ»: تفسير.

باب الكلام في الأخبار وتقسيمها

الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب، وينقسم قسمين: خبر تواتر، وخبر آحاد.

فأما خبر التواتر: فهو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حداً يعلم عند مشاهديهم[1] بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم [فيه متعذر][2]، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلىٰ الكذب منتفية عنهم، فمتىٰ تواتر الخبر عن قوم هذه سبيلهم، قُطع علىٰ صدقه، وأوجب وقوع العلم ضرورة.

وأما خبر الآحاد: فهو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقع[3] به العلم وإن روته الجماعة.

والأخبار كلها على ثلاثة أضرب: فضرب منها يعلم[4] صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلىٰ العلم بكونه علىٰ واحد من الأمرين دون الآخر.

فأما الضرب الأول، وهو: ما يعلم[4] صحته، فالطريق إلىٰ معرفته إن لم يتواتر حتىٰ يقع العلم الضروري به؛ أن يكون مما تدل العقول علىٰ موجبه، كالإخبار عن حدث الأجسام، وإثبات الصانع، وصحة الأعلام التي أظهرها الله [عز وجل][5] علىٰ أيدي الرسل، ونظائر ذلك مما أدلة العقول تقتضي صحته.

---

(١) في «ك» و«م» و«ظ» و«ع» مشاهدتهم.
(٢) ساقط من «م».
(٣) في «هـ»: يقطع.
(٤) في «ظ»، و«ك» و«ع»: تعلم.
(٥) لا توجد في «ظ»، و«ك»، و«ع»، وفي «م»: تعالىٰ.

وقد يستدل أيضا على صحته بأن يكون[١] خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعت[٢] الأمة على تصديقه، أو تلقته الكافة بالقبول وعملت بموجبه لأجله .

وأما الضرب الثاني، وهو : ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها[٣] ، والأدلة المنصوصة فيها ؛ نحو الإخبار عن قدم الأجسام، ونفي الصانع، وما أشبه ذلك، أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده، أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه، لأن الله تعالى لا يلزم المكلفين علمًا بأمر لا يعلم إلا بخبر ينقطع ويبلغ في الضعف إلى حد لا يعلم صحته اضطراراً ولا استدلالاً، ولو علم الله تعالى أن بعض الأخبار الواردة بالعبادات التي يجب علمها يبلغ إلى هذا الحد لأسقط فرض العلم به عند انقطاع الخبر وبلوغه في الوهي[٤] والضعف إلى حال لا يمكن العلم بصحته ؛ أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبأ عظيم مثل خروج أهل إقليم بأسرهم على الإمام، أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام ؛ فلا يُنقل نقل مثله، بل يرد وروداً خاصاً لا يوجب العلم، فيدل ذلك على فساده ؛ لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار عما هذه سبيله .

وأما الضرب الثالث : الذي لا يعلم صحته من فساده فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقًا أو كذبًا، وهذا الضرب لا يدخل إلا فيما يجوز أن

---

(١) من هنا سقط في «ع».
(٢) في «م»، و«هـ» : اجتمعت.
(٣) كذا: في «ك»، و«ظ»، و«هـ»، و«م»، وفي «أ» : لموضوعها.
(٤) في «ظ» : الوهاء، وفي «ك» : الوها

يكون ويجوز ألا يكون، مثل الأخبار التي ينقلها[١] أصحاب الحديث عن رسول الله ﷺ في أحكام الشرع المختلف فيها وإنما وجب الوقف فيما هذه حاله من الأخبار. لعدم الطريق إلىٰ العلم بكونها صدقًا أو كذبًا، فلم يكن القضاء بأحد الأمرين فيها أولىٰ من الآخر، إلا أنه يجب العمل بما تضمنت من الأحكام إذا وجد فيها الشرائط التي نذكرها بعد، إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

(١) كذا في «م»، و«ظ»، و«ك»، وفي «أ»: ننقلها.

باب الرد على من قال يجب القطع على خبر الواحد بأنه كذب إذا لم يقع العلم بصدقه من ناحية الضرورة أو الاستدلال

إن قال قائل : ما أنكرت من أن الخبر إذا كان مرويًا فيما يتعلق بالدين، ولم يعلم ضرورة، ولا قامت على صحته حجة، وجب القطع على كونه كذبًا، لأن الله تعالى لو علم صدقه لم يخلنا من دليل على ذلك وطريق إليه .

يقال له : لم لا يجوز أن يُخْلِيَنا من ذلك، وفيه وقع الخلاف ؟ بل ما أنكرت من وجوبْ كونه صدقاً؛ لأن الله تعالى لو علم أنه كذب لم يُخلنا من دليل على ذلك، وفي إخلائه من ذلك دليل على أنه صدق، ولا مخرج له من هذا السؤال .

ثم يقال له :إن حال الخبر في هذا الباب كحال الشهادة على وقوع الجائز الممكن[١] ، ولو وجب ما قلته لوجب متى عَرِيَتِ الشهادة المتعلق بها حكم في الدين من دلالة الصدق أن يقطع على أنها كذب وزور، وهكذا يجب متى لم يَدُلَّنا[٢] الله تعالى على إيمان الخلفاء والقضاة والأمراء والسعاة وكل نائب عن الأئمة في شيء من أمر الدين، وعلى عدالتهم وطهارة سرائرهم أن يجب القطع على كفرهم وفسقهم، ومتى لم يدلنا على صحة القياس في الحكم وأن الحق فيه دون[٣] غيره وجب القضاء على فساده، ولا جواب عن شيء من ذلك .

وإن قال : كما يجب القطع على كذب مُدعي الرسالة متى لم يكن معه علم دال على صدقه، فكذلك يجب القطع على كذب المخبر متى لم يكن[٤] معه حجة تدل على صدقه .

يقال له : إن كان هذا قياسا صحيحا فإنه يجب القطع بتكذيب جميع آحاد

(١) في «م»: على وقوع الجائز أنه لممكن.
(٢) من هنا نواصل المقابلة مع «ع».
(٣) «هـ» من.
(٤) في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع»: تكن.

الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين متى انفردوا بالخبر ولم تكن معهم دلالة على صدقهم، وهذا خروج عن الإجماع[١]، وجهل ممن صار إليه، ولو كان قياس مدعي النبوة وراوي الخبر واحداً؛ لوجب أن يكون في الشهادة مثله، وأن يُقطع على كل شهادة لم يقم دليل [على][٢] صحتها، أو يبلغ عددُ الشهود عدد أهل التواتر أنها كذب وزور، وهذا لا يقوله ذو تحصيل؛ لأن ذلك لو كان صحيحاً لم يجز لأحد من حكام المسلمين أن يحكم بشهادة اثنين، ولا بشهادة أربعة ولا بشهادة من لم يقم الدليل على صدقه؛ لأنه إنما يحكم بشهادة يعلم أنها كاذبة.

ثم الفرق بين خبر مدعي الرسالة وبين خبر الواحد: أن الرسول ﷺ يخبرنا عن الله تعالى بما لا نعلمه[٣] إلا من جهته، وقد أمرنا الله تعالى بتعظيمه ظاهراً وباطناً، وموالاته والقطع على طهارته ونقاء سريرته، والعلم بأنه صادق في جميع ما يُخبر به، فوجب مع تكليف ذلك إزاحة العلة فيما به يُعلم[٤] حصول صدقه والقطع [على إرسال الله تعالى له][٥]، وإلا كان تكليفاً للشيء مع عدم الدليل عليه، وذلك محال وخارج عن باب التعبُّد.

وأما خبر الواحد فما تعبدنا فيه بهذا؛ لأنه ليس يخبرنا عمن[٦] يخبرنا عنه بما[٧] لا يصح أن نعلمه[٨] إلا من جهته، ولا هو خبر عن الله تعالى، ولا نحن مأمورون بالقطع على طهارة سريرته، والعلم بأنه صادق في خبره، بل إنما تعبدنا[٩] بالعمل بخبره متى ظننا كونه صدقاً[١٠]، فحاله في ذلك كحال الشاهد الذي أمرنا بالعمل بشهادته دون اعتقاد شيء من هذه الجملة فيه، وكما لا يجوز قياس الشهادة على ادعاء النبوة؛ فكذلك لا يجوز قياس الخبر عليها، وهذا واضح لا شبهة فيه.

---

(١) «هـ». الدين.
(٢) من: «ك»، و«هـ».
(٣) في «هـ»: نعلم، و«ك»: تعلمه.
(٤) كذا في «ك»، و«ظ»، و«هـ»، و«م»، و«ع»، وفي «أ»: نعلم.
(٥) ساقط من «هـ».
(٦) في «هـ»: عما
(٧) في «م»: مما.
(٨) «م»: يعلمه.
(٩) في «م»: أخبرنا.
(١٠) في «م»: صادقاً.

معرفة الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل

٢٨ ـ حدثني علي بن أحمد الهاشمي، قال هذا [في][1] كتاب جدي عيسى بن موسى بن أبي محمد بن المتوكل على الله، فقرأت فيه : حدثني أبو بكر محمد بن داود النيسابوري قال: سمعت محمد بن نُعيم يقول : سمعت محمد بن يحيى وهو الذُّهلي يقول : ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح .

٢٩ ـ أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي الحافظ، قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي : سمعت يحيى بن محمد [بن يحيى][2] يقول : «لا يثبت[3] الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا [رجل][2] مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفته» .

(٢٨) **إسناده ضعيف** : علي بن أحمد الهاشمي لم أعثر على ترجمته، وجده هو عيسى بن موسى بن أبي محمد بن المتوكل على الله، أبو الفضل الهاشمي. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ١٧٨) بقوله : وكان ثقة ثبتًا، حسن الأخلاق، جميل المذهب . . . إلخ.

وقد قرأ الخطيب الأثر من كتابه، فهي وجادة صحيحة، والله أعلم.

ومحمد بن نعيم هو محمد بن نعيم بن عبد الله أبو بكر النيسابوري المديني. ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات ٢٨١ـ٢٩٥ ص ٢٩٢) ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.

(٢٩) **إسناده ضعيف** : فيه محمد بن أحمد بن يعقوب. وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب بن مروان، أبو العلاء الواسطي ضعيف، واتهمه بعضهم بالوضع، قال الحافظ =

(١) من «ك».

(٢) لا يوجد في «م».

(٣) «هـ»: لا يكتب

٣٠ـ قرأت في كتاب أبي الحسين أحمد بن قاج الوراق : ثنا علي بن الفضل ابن طاهر البلخي ثنا محمد بن غالب الكرابيسي، ثنا مسلم بن عبد الرحمن البلخي، وهو السلمي، ثنا عبد الله بن محمد الإمام، ثنا محمد بن يسار، عن قتادة، قال : « لا يُحمل هذا الحديث عن صالح عن طالح، ولا عن طالح عن صالح، حتىٰ يكون صالح عن صالح » .

٣١ـ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف الفراء في كتابه إلينا من مصر حدثنا أحمد بن محمد بن أبي الموت أبو بكر المكي، قال : قال لنا أحمد ابن زيد بن هارون : إنما هو صالح عن صالح، وصالح عن تابع، وتابع عن

= ابن حجر في «اللسان» (٥ / ٢٩٥) : والذي ظهر لي من سياق ترجمته في «تاريخ الخطيب»، أنه وهم في أشياء، بيَّن الخطيب بعضها، وأما كونه اتهم بها أو ببعضها، فليس هذا مذكوراً في «تاريخ الخطيب» ولا غيره، وقد اعتمد الخطيب أبا العلاء أشياء من «تاريخه»، ثم قال الحافظ : وفي الجملة، فأبو العلاء لا يعتمد علىٰ ضبطه، وأما كونه متهمًا فلا، والله أعلم. وانظر «تاريخ بغداد» (٣ / ٩٥)، و«التنكيل» للمعلمي (ص ٦٩٩ رقم ٢٢٤).

(٣٠) إسناده ضعيف : من أجل مسلم بن عبد الرحمن البلخي.
في «الجرح والتعديل» (٨ / ١٨٨) قال ابن أبي حاتم : مسلم بن عبد الرحمن البلخي، صاحب حاتم الأصم، الذي يروي عن حاتم كتاب شقيق في «الزهد»، و«بيان آفات العلم»، و«معرفة آداب الجسد»، كتب إليَّ أبي بهذا الكتاب. اهـ. ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.
وفي « الثقات» لابن حبان (٩ / ١٥٧): مسلم بن عبد الرحمن البلخي، أبو صالح مستملي عمر بن هارون، يروي عن مكي بن إبراهيم روىٰ عنه أهل بلده، ربما أخطأ. اهـ.
أقول : ولم يتميز لي من هو المراد منهما، ولعله المترجَم له في «الجرح والتعديل» والله أعلم.
وفي الإسناد كذلك محمد بن غالب الكرابيسي لم أقف علىٰ ترجمته، والله أعلم.
(٣١) إسناده ضعيف: فيه أبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف الفراء شيخ المؤلف. =

صاحب، وصاحب عن رسول الله ﷺ عن جبريل[(١)] ، وجبريل[(١)] عن الله عز وجل. يعني: في الحديث .

* * *

= ترجم له الذهبي في «السير» (١٧ / ٤٧٦)، وفي «تاريخ الإسلام» وفيات (٤٢١ ـ ٤٤٠ ص ٣٥٦)، ولم يورد في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.
وشيخه أحمد بن محمد بن أبي الموت أبو بكر المكي. ترجم له الذهبي في «الميزان» (١ / ١٥٢) بقوله: «ضُعف قليلاً»، وتعقبه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١ / ١٤٦) بقوله: لم أقف على كلام من صرح بتجريحه، وكان من مسندي عصره. اهـ.
أقول: وسواء أعملنا كلام الذهبي أو أهملناه فالرجل مستور لا يحتج به. والأولى في هذه الحالة إعمال قول الذهبي فهو أولى من إهماله، حتى نقف على ما يعارضه أو ينقضه، والله أعلم.

* * *

(١) «هـ»: جبرائيل

معرفة ما يستعمله أصحاب الحديث من العبارات في صفة الإخبار وأقسام الجرح والتعديل مختصراً

وصفهم للحديث[(١)] بأنه « مسند » يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن[(٢)] فوقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين[(٣)] فيه السماع، بل اقتصر على العنعنة[(أ)].

وأما «المرسل» فهو: ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه « المعضل » وهو أخفض مرتبة من المرسل.

و«المرفوع» ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله[(ب)].

(أ) قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في « النكت» (١ / ٥٠٦): فالحاصل أن المسند عند الخطيب ينظر فيه إلى ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع إلا من حيث الأغلب في الاستعمال، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمى مسنداً، ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غلبة الاستعمال فقط، . . ثم قال: والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال، فمن سمع أعم من أن يكون صحابياً أو تحمل في كفره وأسلم بعد النبي ﷺ لكنه يخرج من لم يسمع كالمرسل والمعضل. اهـ، وانظر «نزهة النظر» (ص ١٥٤ ـ ١٥٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١ / ١١٩) والله أعلم.

(ب) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١ / ٥١١):

(١) «هـ»: الحديث.

(٢) «هـ»: من.

(٣) في «م»: يتبين

و«الموقوف» ما أسنده الراوي إلىٰ الصحابي ولم يتجاوزه .

و «المنقطع» مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبًا في رواية[١] من دون التابعين[٢] عن الصحابة، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك.

وقال بعض أهل العلم بالحديث[٣] : المنقطع، ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله[أ] .

و«المدلس» رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه فيتَوَهم أنه سمع منه[ب]، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد .

فأما التدليس للشيوخ فمثل أن يغير اسم شيخه لعلمه بأن الناس يرغبون عن

= «يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك علىٰ سبيل المثال لا علىٰ سبيل التقييد فلا يخرج عنه شيء، وعلىٰ تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيداً فالذي يخرج عنه أعم من مرسل التابعي بل يكون كل ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ لا يسمىٰ مرفوعًا إلا إذا ذكر فيه الصحابي - رضي الله عنه - ، والحق خلاف ذلك بل الرفع كما قررناه إنما ينظر فيه إلىٰ المتن دون الإسناد، والله أعلم.

(أ) قال ابن الصلاح - رحمه الله - في « المقدمة» ص (٨١) : وهذا غريب بعيد، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر : والمبهم المذكور هو : الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم البرديجي ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه علىٰ المرسل والمنقطع . انظر «النكت» (٢ / ٥٧٣) .

(ب) ليس هذا من التدليس في شيء، وإنما هو : من الإرسال.

وأما التدليس : فهو رواية الراوي عمن سمع منه، ما لم يسمع ، انظر «النكت» علىٰ ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر (٢ / ٦١٤).

---

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و «أ» : رواته.

(٢) «هـ» : التابعي.

(٣) كذا في «م»، و«ك»، و«ظ» : بالحديث، وفي « أ» : الحديث.

الرواية عنه، أو بكنيه بغير كنيته، أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفة من أمره[أ].

ووَصَفهم لمن رُوي عنه أنه «صحابي» يريدون أنه ممن ثبتت صحبته له رسول الله ﷺ.

و«التابعي»: من صحب الصحابي.

فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعها أن يُقال «حجة» أو «ثقة» وأدونها أن يقال «كذاب» أو «ساقط».

٣٢ـ أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل الماليني، أنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ، ثنا القاسم بن زكريا، ويحيى بن صاعد، ومحمد[١] بن موسى الحُلواني، وأحمد بن محمد بن سليمان القطان، قالوا: ثنا عمرو[٢] بن علي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا أبو خلدة، قال: فقال له رجل: يا أبا سعيد، أكان ثقة؟ قال[٣]: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان خيرًا، وقال القاسم: وكان خياراً، الثقة: شعبة، وسفيان.

(أ) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢ / ٦١٥ـ٦١٦):

ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليسًا كقول الخطيب: أخبرنا علي بن أبي علي البصري، ومراده بذلك أبو القاسم علي ابن أبي علي المحسن بن علي التنوخي، وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك وإنما اشتهر بكنيته واشتهر أبوه باسمه واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد، ولهذا نظائر.. إلخ.

(٣٢) **إسناده صحيح**: والخبر في «الكامل» لابن عدي (١ / ١٦٦). وأخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٤٩)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١١٣ـ١١٤). =

---

(١) «هـ»: محمود.

(٢) في «م»: أخبرنا.

(٣) في «ظ»: فقال

٣٣ـ أخبرني الحسن بن أبي طالب ثنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان، أخبرنا الحسين بن محمد بن عفير، قال: قال أبو جعفر أحمد بن سنان: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرىٰ ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: رجل «صالح الحديث».

٣٤ـ أخبرنا أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ، ثنا أبي، ثنا الحسين بن صدقة، ثنا أحمد بن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيىٰ بن معين: إنك تقول: فلان «ليس به بأس» وفلان «ضعيف»؟ قال: إذا قلت لك: «ليس به بأس» فهو ثقة، وإذا قلت لك: «هو ضعيف» فليس هو بثقة، لا تكتب[1] حديثه.

= جميعًا من طرق عن عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي به.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٧) ثني أبي نا عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر نحوه.
وإسناده حسن، عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني، ترجم له الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: ثقة له غرائب وتصانيف. اهـ، والله أعلم.

(٣٣) إسناده صحيح: الحسن بن أبي طالب.
هو الحسن بن محمد بن الحسن بن علي أبو محمد الخلال، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٤٢٥) بقوله: كتبنا عنه وكان ثقة له معرفة وتنبه، وخرج المسند على «الصحيحين»، وجمع أبوابًا وتراجم كثيرة، توفي سنة (٤٣٩ هـ) اهـ.
والحسين بن محمد بن عفير هو الحسين بن محمد بن محمد بن عفير أبو عبد الله الأنصاري، وثقه الدارقطني. انظر «تاريخ بغداد» (٨ / ٩٥)، وبقية رجال إسناده ثقات أيضًا، والله أعلم.

(٣٤) صحيح وإسناده حسن: من أجل عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٨٦) بقوله: كتبنا عنه، وكان صدوقًا، وانظر السير (١٨ / ٥٤).
وبقية الإسناد رجاله ثقات.
فأبوه هو عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد أبو حفص بن شاهين ترجم له الخطيب في =

(١) في «م»، و«ظ»، و«هـ»: لا يكتب

٣٥ـ حدثني علي بن محمد بن نصر الدينُوري، قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت فلان «لين» إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيء، لا يُسقط عن العدالة.

٣٦ـ وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ـ فيما أخبرني به أبو زُرعة روح بن محمد بن أحمد القاضي إجازة شافهني بها أن علي بن محمد بن عمر القصار أخبرهم عنه ـ: وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه «ثقة أو متقن» فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل إنه «صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به» فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثه ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بـ: «لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه وينظر

= «تاريخ بغداد» (١١ / ٢٦٥) بقوله: كان ثقة أمينًا، وقال ابن أبي الفوارس: كان ابن شاهين ثقة مأمونًا ووثقه غيره كذلك.

والحسين بن صدقة: هو الحسين بن أحمد بن صدقة بن الهيثم أبو القاسم الفرائضي البزاز وثقه الخطيب، انظر «تاريخ بغداد» (٨ / ٩٥)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات ٣٢١ـ٣٣٠).

«والخبر في أخبار المكيين» من كتاب «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب (ص ٣١٥)، ومن طريقه أبو حفص بن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص ٤٢)، وفي «الثقات» (ص ٤٦٤)، والله أعلم.

(٣٥) إسناده صحيح: علي بن محمد بن نصر الدينوري: قال فيه يحيى بن مندة: كان مذكورًا في الحفاظ، موصوفًا بالفهم، وقال أبو الفضل بن خيرون: سمع في كل بلد، وجمع الكثير، وحدث وهو ثقة. اهـ. من «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٣٢٩ـ٣٧٠).
والخبر في «سؤالات السهمي» للدارقطني (ص ٧٢) والله أعلم.

(٣٦) إسناده حسن: فيه روح بن محمد بن أحمد، قال: أبو زرعة: صدوق. انظر «تاريخ المؤلف» =

فيه اعتباراً، وإذا قالوا : « ليس بقوي » فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: «ضعيف الحديث » فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يُعتبر به، وإذا قالوا : «متروك الحديث أو ذاهب الحديث، أو كذاب» فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

* * *

= (٨ / ٤١٠).

وعلي بن محمد بن عمر القصار، هو علي بن عمر بن محمد بن العباس، أبو الحسن الرازي القصار، من المكثرين عن ابن أبي حاتم وكان فقيهًا عالمًا. انظر «الإرشاد» للخليلي (٢ / ٦٩١ رقم ٤٦١). والخبر في مقدمة «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢ / ٣٧)، باب: بيان درجات رواة الآثار. والله أعلم.

* * *

وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبولُ روايته على الإجمال دون التفصيل

٣٧ ـ أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب أنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سَلم الخُتلي ثنا أحمد بن موسى الجوهري « ح » وأخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان، ثنا أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد الحافظ لفظًا، ثنا محمد بن حمدان الطرائفي قالا : ثنا الربيع ابن سليمان، قال : قال الشافعي : قال لي قائل : أحدد لي أقل[1] ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى ينتهى به إلى النبي ﷺ، أو من انتهى به إليه دونه، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع[2] أموراً.

منها : أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلاً بما يحدث [به][3] عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته للحديث، حافظًا إن حدّث من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدّث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقي ما لم يسمع

---

(٣٧) **صحيح** : والخبر في « الرسالة» للشافعي ـ رحمه الله ـ (ص ٣٦٩ ـ ٣٧٢).
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٩ ـ ٣٠)، والبيهقي في مقدمة «السنن والآثار» (١ / ٧٥ ـ ٧٦)، وفي «مناقب الشافعي» (٢ / ٢٦). جميعًا من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي به. والله أعلم.

---

(١) في «ظ»، و«ك» : قلما.
(٢) في «م» : تجمع.
(٣) من «ك»، و«م».

منه، ويحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث[١] موصولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت.

٣٨ ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر ابن موسى قال: قال عبد الله بن الزبير الحميدي: فإن قال قائل: فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله ﷺ، ويلزمنا[٢] الحجة به؟

قلت: هو أن يكون الحديث ثابتًا عن رسول الله ﷺ، متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال، أو يكون حديثًا متصلاً حدثنيه ثقة معروف عن رجل جهلته، وعرفه الذي حدثني عنه؛ فيكون ثابتًا يعرفه[٣] من حدثنيه عنه، حتى يصل إلى النبي ﷺ، وإن لم يقل كل واحد ممن حدثه: سمعت أو حدثنا، حتى ينتهي ذلك إلى النبي ﷺ وإن أمكن أن يكون بين المحدث والمحدَّث عنه واحد أو أكثر؛ لأن ذلك عندي على السماع لإدراك المحدِّث من حدث عنه، حتى ينتهي ذلك[٤] إلى النبي ﷺ، ولازم صحيح يلزمنا قبوله ممن حمله إلينا إذا كان صادقًا، مدركًا لمن روي ذلك عنه، مثل شاهدين شهدا عند حاكم على شهادة شاهدين يعرف الحاكم عدالة اللذين شهدا عنده، ولم يعرف عدالة من

---

(٣٨) **إسناده صحيح**: أبو نعيم هو الإمام الحافظ الثقة، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المهراني الأصبهاني، انظر ترجمته في «السير» (١٧ / ٤٥٣). وشيخه محمد ابن أحمد بن الحسن هو أبو علي بن الصواف إمام ثقة، انظر «السير» (١٦ / ١٨٤).
وبشر بن موسى ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٨٦) بقوله: «.. وأما هو =

---

(١) في «هـ»، و«م»: الحديث.
(٢) في «ع» وتلزمنا.
(٣) في «م»: بمعرفة.
(٤) في «م» و«ع»: بذلك.

شهدا على شهادته، فعليه إجازة شهادتهما على شهادة من شهدا عليه، ولا يقف عن الحكم بجهالته بالمشهود[١] على شهادتهما .

قال عبد الله : فهذا الظاهر الذي يعمل[٢] به، والباطن ما غاب عنا من وهم المحدث وكذبه ونسيانه، وإدخاله بينه وبين من حدث عنه رجلاً[٣] وأكثر وما أشبه ذلك، مما يمكن أن يكون ذلك على خلاف ما قال . فلم[٤] نكلف علمه إلا بشيء ظهر لنا، فلا يسعنا حينئذ قبوله لما ظهر لنا منه .

* * *

= فكان ثقة أمينًا، عاقلاً ركينًا» . اهـ، وقال الدارقطني فيه : ثقة . انظر «السير» (١٣ / ٣٥٢) .

وسيورد المؤلف جملاً بهذا الإسناد عن الحميدي نكتفي بتصحيح إسنادها في مواضعها .

* * *

(١) في «م»، و«ظ»، «ك»، و«ع» : بالشهود .
(٢) في «هـ» : يحكم به .
(٣) في «ظ»، و«ك»، و «هـ» : أو .
(٤) «هـ» : فلا

ذكر شبهة من زعم أن خبر الواحد يُوجب العلم وإبطالها

٣٩ ـ أخبرني أبو الفضل محمد بن عبيد الله بن أحمد المالكي قال : قرأت على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال : « فأما من قال من الفقهاء : إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر دون الباطن، فإنه قول من لا يُحصل علم هذا الباب، لأن العلم من حقه ألا يكون علمًا على الحقيقة بظاهر أو باطن، إلا بأن يكون معلومه على ما هو به ظاهرًا وباطنًا، فسقط هذا القول» .

قال[(١)] : « وتعلقهم في ذلك بقوله عز وجل : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] بعيد؛ لأنه أراد تعالى وهو أعلم: فإن علمتموهن في إظهارهن الشهادتين، ونطقهن بهما، وظهور ذلك منهن معلوم يدرك إذا وقع، وإنما سمي النطق [بها][(٢)] إيمانًا على معنى أنه دال عليه، وعَلَم في اللسان على إخلاص الاعتقاد ومعرفة القلب مجازًا واتساعًا، ولذلك نفى تعالى الإيمان عمن علم أنه غير معتقد له في قوله : ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات : ١٤] أي قولوا : استسلمنا فزعًا من السيف»[(٣)].

قال[(٤)] : « وأما التعلق في أن خبر الواحد يوجب العلم، فإن الله تعالى لما أوجب العمل به، وجب العلم بصدقه وصحته، بقوله[(٥)] تعالى : ﴿وَلا تَقْفُ مَا

(٣٩) إسناده صحيح : وشيخ المؤلف أبو الفضل محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد البزار ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» بقوله :

(١) لا توجد في « ظ».
(٢) من «م».
(٣) «هـ»: أسيافهم.
(٤) لا توجد في« ظ».
(٥) «ظ»، و«هـ»: لقوله.

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٦٩] فإنه أيضًا بعيد؛ لأنه إنما عنى تعالى بذلك أن لا تقولوا[(١)] في دين الله ما لا تعلمون[(٢)] إيجابه، والقول والحكم به عليكم، ولا تقولوا: سمعنا ورأينا وشهدنا، وأنتم لا تسمعوا وتروا وتشاهدوا، وقد ثبت إيجابه تعالى علينا العمل بخبر الواحد، وتحريم القطع على أنه صدق أو كذب، فالحكم به معلوم من أمر الدين، وشهادة بما يعلم ويقطع به، ولو كان ما تعلقوا به من ذلك دليلا على صدق خبر الواحد لدلَّ على صدق الشاهدين، أو صدق يمين الطالب المحق، وأوجب القطع بإيمان الإمام والقاضي والمفتي، إذا لزمنا المصير إلى أحكامهم وفتواهم، لأنه لا يجوز القول في الدين بغير علم، وهذا عجز ممن تعلق به، فبطل ما قالوه[(أ)].

* * *

= كتبت عنه وكان دينًا ثقة مستوراً، وإليه انتهت الفتوى في الفقه على مذهب مالك ببغداد. اهـ (٢ / ٣٣٩). وشيخه هو الإمام العلامة، القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري المعروف بابن الباقلاني، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٥ / ٣٧٩)، و«السير» (١٧ / ١٩٠).

(أ) كون خبر الواحد - غير المحتف بالقرائن - لا يفيد العلم، بل يفيد الظن، هو مذهب جمهور أهل العلم، وقد تكلمت على هذه المسألة بشيء من التوسع مع ذكر أدلة الجمهور ومخالفيهم، ومصادر ذلك في تحقيقي على كتاب «إتحاف النبيل» (١ / ٣٨ - ٤١) لشيخي أبي الحسن - حفظه الله - فلا حاجة إلى إعادته في هذا الموضع، والله أعلم.

* * *

(١) في «م»، و«ظ»، و«ك»: يقولوا.
(٢) في «م»، و«ظ»، و«ك»: يعلمون.

باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه

قد أفردنا لوجوب العمل بخبر الواحد كتابًا، ونحن نشير إلىٰ شيء منه في هذا الموضع إذ كان مقتضيًا له .

فمن أقوىٰ الأدلة علىٰ ذلك ما ظهر واشتهر عن الصحابة من العمل بخبر الواحد :

٤٠ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحيري أنا أبو علي محمد بن أحمد بن محمد بن معقل الميداني ثنا أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ[١] ثنا بشر بن عمر ثنا مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خرَشَة عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلىٰ أبي بكر [رضي الله تعالىٰ عنه][٢] تسأله ميراثها، فقال لها : ما لك في كتاب الله شيء، ولا علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئًا، فارجعي حتىٰ أسأل الناس . فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر : هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثلما قال المغيرة فأنفذ لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرىٰ إلىٰ عمر بن الخطاب [رضي الله تعالىٰ عنه][٣] تسأله ميراثها، فقال ما لك في كتاب الله شيء وما القضاء الذي بلغنا أن رسول الله ﷺ قضىٰ به إلا لغيرك، [وما أنا بزائد في الفرائض][٤] ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما[٥] وأيتكما خلت به فهو لها .

(٤٠) ضعيف : فيه قبيصة بن ذؤيب لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه علىٰ الصحيح . =

(١) في «م» : حسن .
(٢) من «هـ» .
(٣) من «هـ» .
(٤) سقط في« ظ» .
(٥) «هـ» : لكما .

....

= والخبر أخرجه : مالك في «الموطأ» (٣ / ١٢٥ ـ ١٢٧ رقم ٧٢٢).

ومن طريقه أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ١٢١ رقم ٢٨٩٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٧٥ رقم ٦٣٤٦)، والترمذي في «سننه» (٤ / ٤٢٠ رقم ٢١٠١)، وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٩٠٩ ـ ٩١٠ رقم ٧٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣ / ٣٩٠ رقم ٦٠٣١)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (٣/ ٢٢٣ رقم ٩٥٩)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٢٢٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ٢١٢ رقم ٢١٩٧)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (رقم ١٢٥)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١ / رقم ١١٩)، والطحاوي في «المشكل» (١٥ / رقم ٦٠٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٠ / رقم ١٠٦٨)، و(١٩ / ٢٢٩ رقم ٥١١)، والبيهقي في «سننه» (٦ / ٢٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ ٣٤٥ رقم ٢٢٢١). كلهم من طرق عن مالك عن الزهري عن عثمان بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب به.

وتابع مالكًا علىٰ روايته.

أبو أويس، وهو عبد الله بن عبد الله بن أويس، المدني، «صدوق يهم» كما في «التقريب». وقد ذكر الدارقطني متابعته هذه في «العلل» (١ / ٢٤٨ رقم ٤٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١ / ٩٥).

وتابعهما كذلك، عبد الرحمن بن خالد، وهو ابن مسافر الفهمي «صدوق» ذكر روايته ابن عبد البر في «التمهيد» (١١ / ٩٥).

غير أن روايته من طريق أبي صالح كاتب الليث، وهو صدوق كثير الغلط، واختلف الرواة في الزهري في وجود واسطة بينه وبين قبيصة بن ذؤيب.

أولاً، ذهب مالك ومن تابعه إلىٰ وجود واسطة وهو عيسىٰ بن إسحاق بن خرشة.

وقال ابن عيينة عن الزهري عن رجل ـ لم يسمه ـ عن قبيصة بن ذؤيب.

واختلف علىٰ ابن عيينة. فرواه هكذا بالواسطة، محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ.

أخرج روايته النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٧٤ رقم ٦٣٤٥).

ومحمد بن عبد الله ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة، وهو كما قال، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ٢٨٤). وتابعه سفيان بن وكيع، وهو ضعيف. =

....

= أخرج روايته المروزي في «مسند أبي بكر» (١٦٢ رقم ١٢٩).

وخالفهما آخرون رووه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن قبيصة به بدون واسطة بين الزهري وقبيصة.

فمن هؤلاء:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة، وروايته في «المصنف» (٦ / ٢٧١ رقم ٣١٢٦٣).

٢ ـ سعيد بن منصور، وروايته في «سننه» (١ / ٥٤ رقم ٨٠).

٣ ـ عبيد الله بن عمر القواريري. أخرج روايته المروزي في «مسند أبي بكر» (١٥٧ رقم ١٢٤).

٤ ـ ٦ الشافعي، والحميدي والقعنبي. أخرج روايتهم الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٣٨).

ورواه ابن أبي عمر، وهو محمد بن يحيى العدني، وهو صدوق، لازم ابن عيينة ثمان عشرة سنة رواه عن سفيان قال: ثنا الزهري، قال مرة: قال قبيصة، وقال مرة: عن رجل عن قبيصة بن ذؤيب به.

أخرج روايته الترمذي في «سننه» (٤ / رقم ٢١٠٠).

أقول: ولا شك أن كفة من رواه بدون واسطة بين الزهري وقبيصة أرجح من ناحية العدد والوصف على مخالفيهم، غير أن رواية ابن أبي عمر تجعلنا لا نسارع في توهيم من ذكر الواسطة، فمحمد بن يحيى من الملازمين لابن عيينة وقد سمع الحديث منه على الوجهين فقوى بذلك كفة القائلين بالواسطة، ويظهر من هذه الرواية أن الزهري حدث به مرة عن قبيصة مباشرة ومرة أخرى عن عثمان بن إسحاق عن قبيصة، وكذلك حدث عنه ابن عيينة.

ولذلك لم يعل الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ رواية ابن عيينة عن الزهري عن رجل واعتبرها مقوية لرواية مالك بن أنس السابقة.

ففي «العلل» (١ / ٢٤٩): قال: وقال ابن عيينة: عن الزهري، عن رجل لم يسمه، عن قبيصة بن ذؤيب.

فقوى هذا قول مالك، وأبي أويس اهـ. وقد سمعه جماعة كذلك عن الزهري عن =

....

= قبيصة بن ذؤيب منهم:

١ ـ صالح بن كيسان المدني، وهو «ثقة ثبت فقيه». أخرج روايته النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٧٣ رقم ٦٣٣٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣ / ٢٢١ رقم ٢١٢٦).

٢ ـ معمر بن راشد أبو عروة البصري ثقة ثبت فاضل من أثبت الناس في الزهري أخرج روايته.

عبد الرزاق في «المصنف (١٠ / ٢٧٤ رقم ١٩٠٨٣)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤ / ٢٢٥)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٢٨ رقم ٥١٠)، و «مسند الشاميين» (٣ / ٢٢١ رقم ٢١٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١ / ٩٦).

٣ ـ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: إمام جليل.

أخرج روايته النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٧٣ رقم ٦٣٤٠).

٤ ـ اسحاق بن راشد، وهو ثقة إلا أنه ضعف في الزهري، وروايته عند النسائي في «الكبري» (٤ / ٧٤ رقم ٦٣٤٢).

وفي الإسناد إليه عبد الله بن سليم الجزري ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «مقبول».

٥ ـ يونس بن يزيد الأيلي، وهو ثقة إلا أنه متكلم في روايته عن الزهري.

أخرج روايته النسائي في «الكبري» (٤ / ٧٤ رقم ٦٣٤٤)، وابن ماجه في «السنن (٢ / ٩٠٩ رقم ٢٧٢٤).

٦ ـ شعيب بن أبي حمزة دينار الحمصي: ثقة عابد من أثبت الناس في الزهري.

أخرج روايته النسائي في «الكبرىٰ «(٤ / ٧٤ رقم ٦٣٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤ / ٢٦١ رقم ٣٢٢٦).

٧ ـ أشعث بن سوار الكندي وهو ضعيف. أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٣٠ رقم ٥١٢)، وفي «مسند الشاميين» (٣/ ٢٢٢ رقم ٢١٢٦) من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي. واختلف فيه علىٰ أشعث.

فرواه عنه يزيد بن هارون عن الزهري، قال: جاءت الجدة.. معضلاً. أخرجه الدارمي في «سننه» (٢ / ٢٥٩).

أقول: ولعل هذا الاختلاف يرجع إلىٰ ضعف أشعث، والله أعلم. =

....

= وذكر الدارقطني في العلل (١ / ٢٤٩). جماعة رووه كذلك عن الزهري عن قبيصة بدون واسطة وهم عقيل بن خالد، وأسامة بن زيد، وإبراهيم بن مجمع، ويزيد بن أبي حبيب.

ثم قال بعد ذكره لهؤلاء ولبعض من ذكرناهم آنفًا: ويشبه أن يكون الصواب ما قاله مالك، وأبو أويس، وأن الزهري لم يسمعه من قبيصة، وإنما أخذه عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عنه اهـ.

أقول: وقد ذهب إلى ترجيح قول الدارقطني جماعة من أهل العلم.

ففي «السنن الكبرى» للنسائي (٤ / ٧٤ رقم ٦٣٤٢) قال أبو عبد الرحمن: الزهري لم يسمعه من قبيصة.

وفي «التمهيد» لابن عبد البر (١١ / ٩٥) قال: قال محمد بن يحيى: والحديث حديث مالك وأبي أويس لإدخالهما بين ابن شهاب وقبيصة، عثمان بن إسحاق بن خرشة... إلخ.

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٥ / ٤٤٧). والقول عندي قول مالك ومن تابعه، والله أعلم؛ لأنهم زادوا ما قصر عنه غيرهم. اهـ.

أقول: قاعدة الشذوذ تنطبق على هذا الحديث، فمالك قد خالف الجمع الغفير من أصحاب الزهري في زيادة عثمان بن خرشة.

غير أن الأخذ بكلام النقاد العارفين بهذا الفن، من القواعد أيضًا، وقد سبق أن الذهلي، والدارقطني، وابن عبد البر حكموا بصحة رواية مالك ومن تابعه، والذهلي من المتخصصين بحديث الزهري، وقد صنف فيه، ولذلك أطلق عليه الزهري، لعلمه بحديثه، ولولا ذلك لأخذنا بقول أصحاب الزهري بعدم وجود الواسطة، والله المستعان.

أضف إلى ذلك ما قاله الإمام النسائي - رحمه الله - من جزمه بعدم سماع الزهري من قبيصة بن ذؤيب. ولذلك، فالصواب حمل الحديث على الوجهين وعدم تحميل العهدة على أصحاب الزهري، فيحتمل أن الزهري رواه بالواسطة فسمعه مالك ومن تابعه، ثم حدث به بعد مرسلاً عن قبيصة مباشرة، ولولا ما قاله النسائي من عدم سماع الزهري من قبيصة بن ذؤيب، لقلنا بتدليس الزهري في إسناده، والله أعلم. =

....

= وقد نص على ذلك الإمام العلائي - رحمه الله - في كتابه «بغية الملتمس» (ص ٢٠١) حيث أشار إلى الخلاف السابق ثم قال:

فكان الزهري يرسله أحيانًا عن قبيصة أو يدلسه، فسمعه الجماعة منه كذلك وظنوا أنه متصل لكون الزهري لقي قبيصة بين ذؤيب، وتثبت فيه الإمام مالك - رحمه الله - وسمعه متصلاً، وعثمان بن إسحاق بن خرشة هذا لم يرو عنه غير الزهري، ولم يخرجا له في الصحيح شيئًا، وله في الكتب الأربعة هذا الحديث الواحد، والله أعلم اهـ.

أقول وذكر العلائي لحال عثمان بن إسحاق بن خرشة، يظهر منه ميله إلى احتمال تدليس الزهري إياه؛ لعدم شهرته، ومعرفته عند الناس، والظاهر أن الأمر بخلاف ذلك، فعثمان وثقه ابن معين، كما في «تاريخ الدوري» (٢ / ٣٩٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات»، والله أعلم.

وأما عن قبيصة بن ذؤيب، فقد وثقه ابن سعد، وقال: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث.

وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: له رؤية اهـ.

إلا أن جماعة من أهل الحديث أعلوا حديثه هذا بالانقطاع.

ففي «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (٦ / ٢١٢ - ٢١٣) قال:

عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي بكر - رضي الله عنه - في مرسل. اهـ. أي منقطع بين قبيصة وأبي بكر.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١ / ٩١ - ٩٢). وهو حديث مرسل عند بعض أهل العلم بالحديث؛ لأنه لم يذكر فيه سماع لقبيصة من أبي بكر ولا شهود لتلك القصة اهـ.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٤٧٧).. روي عن أبي بكر الصديق مرسل.

ونقله العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٥٤ رقم ٦٣١).

وقال الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٣ / ١٧٩ رقم ١٣٩٦):

وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل؛ فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق ولا يمكن شهوده للقصة. قاله ابن عبد البر بمعناه، وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة وقد أعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بالانقطاع.. إلخ اهـ. والله أعلم.

٤١ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا علي بن محمد بن أحمد المصري ثنا ابن أبي امريم ثنا الفريابي ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت بجالة قال : لم يكن عمر أخذ من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

= (٤١) **إسناده صحيح**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣١٥٦)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ١٦٨ رقم ٣٠٤٣)، و النسائي في «الكبرى» (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥ رقم ٧٦٨)، والترمذي في «سننه» (٤/ رقم ١٥٨٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٣٤) وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٥٢ رقم ١١٠٥)، والشافعي كما في «المسند» (١/ ٣٥ رقم ٦٤) والرسالة (٤٣٠ رقم ١١٨٣)، والطيالسي في «المسند» (٣٩ رقم ٢٢٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦/ رقم ٩٩٧٢، ٢٤..١)، (١٠/ رقم ١٩٣٩٠)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٣٥ رقم ٦٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٦ رقم ٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٣٢ رقم ٣٢٦٣٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٩١، ١٩٤) وفي مسائل عبد الله بن أحمد (٤٢٧ رقم ١٥٤٢)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (١/ ١٣٧ رقم ١٢٣)، والبزار في «مسنده» (٣/ ٢٦٨ رقم ١٠٦٠)، والشاشي في «مسنده» (١/ ٢٨٤ رقم ٢٥٤)، والبيهقي في «سننه» (٨/ ٢٤٧ـ٢٤٨)، (٩/ ١٨٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥ رقم ١٠١٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١١/ ١٦٨ رقم ٢٧٥٠)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٥٤ رقم ١٩١٦).

جميعًا من طريق عمرو بن دينار عن بجالة قال: لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر. رواه هكذا عن عمرو: سفيان بن عيينه وابن جريج. وخالفهما حجاج بن أرطأة.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٠٢ رقم ٥٨٠): وخالفهما حجاج بن أرطأ فرواه عن عمرو بن دينار عن بجالة بن عبدة قال: جاءنا كتاب عمر أن عبد الرحمن بن عوف حدثني أن رسول الله أخذها من مجوس هجر اهـ.

قال: فصار من رواية حجاج من حديث عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن عوف به وحجاج بن أرطأة الكوفي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق كثير الخطأ والتدليس اهـ.

أقول: وهو كثير الإرسال أيضًا انظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٦)، وقد جزم الحافظ في الفتح وغيره بأنه ضعيف، والله أعلم. =

٤٢ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله[1] ابن زياد القطان ثنا إسماعيل بن إسحاق . ثنا عبد الله يعني ابن مسلمة القعنبي عن مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجرة عن عمته زينب ابنة[2] كعب أن الفريعة ابنة[2] مالك بن سنان ـ وهي أخت أبي سعيد الخدري ـ أخبرتها أنها جاءت إلىٰ رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلىٰ أهلها في خُدْرة، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا، حتىٰ إذا كانوا بطرف القدُوم لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلىٰ أهلي، فإن زوجي لم يتركني في منزل يملكه ولا نفقة، فقالت : قال رسول الله ﷺ : نعم، قالت : فخرجت حتىٰ إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني، أو أمر بي رسول الله ﷺ فدعيت له، فقال رسول الله ﷺ كيف قلت؟ قالت : فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي، فقال : امكثي في بيتك حتىٰ يبلغ الكتاب أجله، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك، فأخبرته فاتبعه، وقضىٰ به .

= وقد أخرج روايته الترمذي في «سننه» (٤ / ١٤٧ رقم ١٥٨٦).
وأخرجه أبو داود في «سننه» (١ / ١٦٨ رقم ٣٠٤٤).
من طريق قشير بن عمرو، عن بجالة بن عبدة، عن ابن عباس، قال : جاء رجل من الأسنديين، من أهل البحرين، وهم مجوس أهل هجر، إلىٰ النبي ﷺ الحديث.
وقشير بن عمرو روىٰ عنه داود بن أبي هند، والنضر بن مخراق.
ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٣٤٨)، وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٢٠٠ رقم ٨٨١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧ / ١٤٨ رقم ٨٢٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً .
وقال ابن القطان مجهول الحال انظر «التهذيب» (٨ / ٣٧٨)، وترجم له الحافظ في التقريب بقوله مستور. اهـ.
قال الدارقطني : وقول ابن عيينة وابن جريج هو الصحيح اهـ. والله أعلم.
(٤٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه مالك في «الموطأ» (٢ / ٥٦١ رقم ٥٩٢). =

---

(١) «م»: عبيد. (٢) «هـ»: بنت

....

= ومن طريقه أخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / ٢٩١ رقم ٢٣٠٠)، والدارمي في «سننه» (٢ / ١٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ١٢٨ رقم ٤٢٩٢، ٤٢٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٠٨)، والشافعي كما في «المسند» (٢ / ١٠١ رقم ١٧٥)، والرسالة (٤٣٨ رقم ١٢١٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ١٦٠ رقم ١٨٨٥١)، وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٦٧ـ٣٦٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣ / ٧٧ـ٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٤ / ٤٣٩ـ٤٤٥ رقم ١٠٧٤ـ ١٠٩٢)، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٤٣٤ـ٤٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٣٠٠ رقم ٢٣٨٦).

جميعًا من طرق عن مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب به.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقي» (٣ / ٧٧ رقم ٧٥٩)، والطيالسي في «المسند» (١ / ٢٣١ رقم ١٦٦٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧ / ٣٣ رقم ١٢٠٧٣، ١٢٠٧٤ـ ١٢٠٧٦)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٣٧٠).

من طرق عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب به وزينب بنت كعب بن عجرة الأنصارية. روىٰ عنها ابنا أخويها سعد بن إسحاق وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة.

قال الحافظ ابن حجر في « التهذيب» (١٢ / ٤٢٢)، قال ابن المديني لم يرو عنها غير سعد بن إسحاق كذا قال وحديث سليمان عنها في مسند أحمد بسند جيد، وذكرها ابن حبان في « الثقات». . إلخ اهـ.

وفي « الميزان» (٤ / ٦٠٧) قال الذهبي: قال ابن حزم: مجهولة، ما رَوَىٰ عنها غير سعيد.

وفي «تلخيص الحبير» (٣ / ٤٧٩) قال الحافظ ابن حجر:

وأعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بجهالة زينب. . إلخ.

وترجم لها الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «مقبولة» أي عند المتابعة، وإلا فحديثها لين، والله المستعان.

٤٣ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد ثنا أبو الحسن علي بن إسحاق بن محمد بن البختري المادراني ثنا محمد بن عبيد الله المنادي ثنا شبابة بن سوار ثنا قيس بن الربيع عن عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي بن أبي طالب . قال : كنت إذا سمعت النبي ﷺ حدثني حديثًا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرْض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ، وحدثني أبو بكر[1] ـ وصدق أبو بكر ـ أن النبي ﷺ قال: «**ما من إنسان يصيب ذنبًا فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له**» .

---

(٤٣) **إسناده ضعيف**: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١ / ١١ رقم ١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥ / ٣٠٧ رقم ٦٠٤٧)، والطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٦٢٤ رقم ١٨٤٢).

من طرق عن قيس بن الربيع، ثنا عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي بن أبي طالب به.

وفي إسناده قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، وانظر «التهذيب» (٨ / ٣٣٩ـ٣٤٢).

وأسماء بن الحكم الفزاري «مجهول» وسيأتي بعد عرض طرقه تفصيل الكلام عن حاله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وقد جاء الحديث من طرق عن عثمان بن المغيرة فمن ذلك:

ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/ ٨٦ رقم ١٥٢١)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣١٥ رقم ١١٠٧٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (رقم ٤١٤ ـ ٤١٧)، والترمذي في «سننه» (٢/ رقم ٤٠٦)، (٥ / رقم ٣٠٠٦) وابن ماجه (١ / ٤٤٦ رقم ١٣٩٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢ / ٣٨٩ رقم ٦٢٣)، والطيالسي في «مسنده» (١ / ٢)، والطبري في «تفسيره» (٤ / آية ١٣٥ سورة آل عمران)، والحميدي في «مسنده» (١ / رقم ١)، وأحمد في «مسنده» (١ / ١، ١٠)، والبزار في «مسنده» (١ / ٦١ ـ ٦٣)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (رقم ٩، ١١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١١ رقم ١١، ١٢)، =

---

(١) لا توجد في «ظ».

....

= والطحاوي في «شرح المشكل» (١٥ رقم ٦٠٣٩، ٦٠٤٠، ٦٠٤٣-٦٠٤٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٠٦ رقم ١٢٦)، والطبراني في «الدعاء» (٣ / ١٦٢٤ رقم ١٨٤١، ١٨٤٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٧٤ رقم ٣٥١)، وابن شاهين في «الثقات» (ص ٣٦٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٧٨ رقم ١٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤ / ١٥١ رقم ١٠١٥)، والمقدسي في «المختارة» (١ / ٨٢-٨٣ رقم ٧-٩).

كلهم من طرق عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي بن أبي طالب به.

وممن رواه عن عثمان كما سبق أبو عوانة، ومسعر بن كدام، وسفيان الثوري، وشريك ابن عبد الله النخعي، ومعاوية بن أبي العباس القيسي.

وخالف هؤلاء شعبة بن الحجاج، فرواه عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء أو أبي أسماء أو ابن أسماء أو عن رجل مبهم، عن علي به شك فيه شعبة.

أخرج الرواية عنه بذلك الطيالسي في «مسنده» (١ / ٢)، والطبري في «التفسير» (٤ / آل عمران آية ١٣٥)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٨-٩)، والبزار في «مسنده» (١ / ٦١ رقم ٨)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (ص ٤٣ رقم ١٠)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١ / رقم ١٣، ١٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٥ رقم ٦٠٤١، ٦٠٤٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٧٦٥ رقم ٤١٨٠)، والطبراني في «الدعاء» (٣ / ١٦٢٣ رقم ١٨٤١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٧٤ رقم ٣٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥ / ٤٠١ رقم ٧٠٧٧)، والمقدسي في «المختارة» (١ / ٨٤ رقم ٩).

من طرق عن شعبة به.

والصواب ما ذهب إليه الجماعة، وشعبة ـ رحمه الله ـ كان يخطئ في أسماء الرجال، وقد نص علىٰ خطئه في الأسماء أبو داود، والعجلي، والدارقطني وغيرهم، انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٣١٢-٣١٤).

وعلىٰ كلٍ ففي الإسناد أسماء بن الحكم الفزاري.

قال فيه البزار في «مسنده» (١ / ٦٤ رقم ١١):

وقول علي: كنت امرأً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا، إنما رواه أسماء بن الحكم، =

....

= وأسماء مجهول لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة.. إلخ.

وقال ابن معين كما في «سؤالات ابن الجنيد له» (٧٨ رقم ٣٩٦): هذا رجل لا يعرف.

وقال ابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٢١): هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولعل له حديثًا آخر.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ٥٤). أسماء بن الحكم الفزاري سمع عليًا، وروىٰ عنه علي بن ربيعة، يعد في الكوفيين قال: كنت إذا حدثني رجل عن النبي ﷺ حلَّفته، فإذا حلف لي صدقته، ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الحديث الواحد، وحديثًا آخر، ولم يتابع عليه، وقد روىٰ أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضًا» اهـ وتابعه العقيلي علىٰ ذلك كما في «الضعفاء» (١/ ١٠٧).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٥٩): يخطئ اهـ.

وأخرج له هذا الحديث في صحيحه.

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١ / ٢٦٨): وهذا عجيب لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين يخرج من كلامهما أن أحد الحديثين خطأ ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني.. إلخ. اهـ.

وقال موسىٰ بن هارون: ليس بمجهول؛ لأنه روىٰ عنه علي بن ربيعة، والركين بن الربيع، وعلي بن ربيعة قد سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضي ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث اهـ.

وقد ترجم الحافظ له في «التقريب» بقوله «صدوق» اهـ.

أقول: والراجح في أمره، أنه مجهول، بخلاف ما ذهب إليه الحافظ. فالرجل لم يروِ عنه غير علي بن ربيعة كما نص علىٰ ذلك البخاري، والبزار، والعقيلي وغيرهم.

وأما قول موسىٰ بن هارون بأنه روىٰ عنه علي بن ربيعة والركيني بن الربيع، فيحتاج إلىٰ النظر في صحة الرواية عن الركيني بذلك، وجزم الحفاظ كالبخاري والبزار وغيرهما بأنه لم يرو عنه غير علي بن ربيعه يدل علىٰ عدم صحة ما ذهب إليه موسىٰ بن هارون.

وقوله بأن عليًا بن ربيعة قد سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضيًا، ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث!! لا يلزم من ذلك التعديل لأسماء، ولا ندري ما هي =

٤٤ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ثنا عثمان بن صالح السهمي ثنا ابن لهيعة عن أبي النضر عن عبد الله بن حنين أنه قال : قال رجل من أهل العراق لعبد الله بن عمر : إن ابن عباس قال وهو علينا أمير : « من أعطى بدينار مائة دينار فليأخذها »، فقال ابن عمر سمعت عمر بن الخطاب يقول : كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر : « **الذهب بالذهب ربا إلا مثلا بمثل لا زيادة فيه ومازاد**[١] **فهو ربا**» فقال ابن عمر : فإن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك؟ فانطلق فسأل أبا سعيد فقيل لابن عباس ما قال ابن عمر وأبوسعيد، فاستغفر ابن عباس [الله] [٢] وقال هذا رأي رأيته .

= منزلة علي بن ربيعة في هذا الشأن من ناحية الجرح والتعديل .
فرجل ما عرفه الأئمة، ورماه البعض بالجهالة، ولم يرو غير حديثين، أخطأ في أحدهما، لا شك أنه لا يحتج به، والله المستعان .
وقد ذكر المزي ـ رحمه الله ـ في «تهذيب الكمال» (٢ / ص ٥٣٥): متابعات لهذا الخبر وتعقبه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٤٣) بقوله :
قلت : والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًا . . . إلخ اهـ.

(٤٤) **إسناده ضعيف، وهو حسن لشواهده:** فيه عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي «ضعيف» .
أخرج روايته الطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٦٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٧٢ رقم ٨٥) .
من طريق ابن لهيعة عن أبي النضر عن عبد الله بن حنين به .
وللحديث شواهد منها :
ما جاء عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أنه لقي ابن عباس فقال : أرأيت ما تعني في الصرف أشيئًا سمعته في كتاب الله أم سنة من رسول الله ﷺ؟ فقال : لا، في كلاهما، وأنتم أصحاب محمد أعلم برسول الله ﷺ مني، ولكن أسامة بن زيد أخبرني =

(١) في «هـ»: وما زاد فيه
(٢) من : «م»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»: وفي «ك»: فاستغفر الله ابن عباس

٤٥ـ وحدثنا[1] علي بن محمد بن عبد الله بن بشران أنا علي بن محمد بن أحمد المصري ثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير عن أبي صالح عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكري المزارع، فحدث أن رافع ابن خديج يأثر عن رسول الله ﷺ أنه نهىٰ عن ذلك، قال نافع فخرج إليه وأنا معه فسأله، فقال رافع: نهىٰ رسول الله ﷺ عن كراء المزارع، فترك عبد الله كراءها.

= أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الربا في النسيئة»، فقال أبو سعيد، فأنا سمعت رسول الله ﷺ: يقول: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل».

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٨١ رقم ٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٧ رقم ١٥٩٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣/ رقم ٥٤٢٤ ـ ٥٤٢٨)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٢٨١ رقم ٤٥٨١)، و «الكبرىٰ» (٤/ ٣٢ رقم ٦١٧٣)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٧٥٨ ـ ٧٥٩ رقم ٢٢٥٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٨٨ رقم ٢١٧٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٨/ ١١٧ رقم ١٤٥٤٦)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٢٠٠، ٢٠٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٦٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٤٤).

جميعًا من طرق عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ بنحوه.

وللحديث شواهد أخرىٰ، ذكر بعضها العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، في الإرواء (٥/ رقم ١٣٣٧ ـ ١٣٤٠)، والله أعلم.

(٤٥) **حديث صحيح وإسناده ضعيف:** فيه أبو صالح كاتب الليث، وهو عبد الله بن صالح بن محمد الجهني أبو صالح المصري ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله «صدوق كثير الغلط».

وتابع أبا صالح شعيب بن الليث، وروايته عند النسائي في «سننه» (٧/ ٤٦ رقم ٣٩١٢)، ويحيىٰ بن بكير، وروايته عند أبي عوانة في «المستخرج» (٣/ ٣١٧) رقم ٥١٣٧). كلاهما عن الليث عن كثير بن فرقد، عن نافع، عن ابن عمر، عن رافع بن خديج به.

وقد جاءت الرواية بذلك عن نافع من طرق أخرىٰ، فمن ذلك. =

(١) في «ظ»، و«م»، و«ع»: أخبرنا

....

= ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٢ رقم ٢٣٤٣، ٢٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١١٨٠ ـ ١١٨١ رقم ١٥٤٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣ / رقم ٥١٣٤ـ٥١٣٨)، وأبو داود في «سننه» (٣ / ٢٥٩ رقم ٣٣٩٤) والنسائي في «سننه» (٧ / ٤٦ رقم ٣٩٠٩ـ٣٩١٦)، وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٨٢٠ رقم ٢٤٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٦٠٠ رقم ٥١٩٣)، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥)، (٤ / ١٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٠ رقم ٣٠٩)، (٣/ ٣٢٨ رقم ٣٣٠٥)، وله في «الكبير» (٤ رقم ٤٣٠٢ـ٤٣٢٠، ٤٣٢٢)، والبيهقي في «سننه» (٦/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٥ـ٣٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ٢٢٢ رقم ١٥٩٤).

جميعًا من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٢٣ رقم ٢٣٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٨١ رقم ١٥٤٧) وأبو عوانة في «مستخرجه» (٣ / ٣١٨ رقم ٥١٤٢ ـ ٥١٤٣)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ٢٥٩ رقم ٣٣٩٤)، والنسائي في «سننه» (٧/ ٤٤ رقم ٣٩٠٣، ٣٩٠٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٥٣رقم ١٩٩٧، ١٩٩٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٤ / ٢٤٣ رقم ٤٢٦٤ـ٤٢٦٦)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ١٢٩) وسيأتي برقم (٤٠٧).

جميعًا من طرق عن الزهري قال: حدثني سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر وذكر نحوه.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٧٩ رقم ١٥٤٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣ / رقم ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٦، ٥١٢٧)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ٢٥٧ رقم ٣٣٨٩)، والنسائي في «السنن» (٧/ ٤٨ رقم ٣٩١٧ـ٣٩١٩)، وابن ماجه (٢ / رقم ٢٤٥٠)، والشافعي كما في «المسند» (٢ / ٢٧٨ / رقم ٤٤٨)، والطيالسي (١٣٠ رقم ٦٥)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ١٩٨ رقم ٤٠٥)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٣٤)، (٢/ ١١)، (٤/ ١٤٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٤ / رقم ٤٢٤٨ـ٤٢٥٢، ٤٢٥٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣ / ٤٢)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ٢٢٢ رقم ١٥٩٣).

من طرق عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر، وذكر نحوه، والله أعلم وانظر ما سيأتي برقم (١٢٩٧، ١٣٠٠)، والله المستعان. =

٤٦ـ أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي أنا أبو بكر محمد بن جعفر المطيري حدثني علي بن حرب الطائي نا خالد بن يزيد عن سفيان الثوري ح وأخبرنا القاضي أبو بكر الحيري ثنا محمد بن يعقوب الأصم أنا الربيع بن سليمان أنا الشافعي أنا سفيان بن عيينة كلاهما عن عبد الملك بن عمير قال سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يحدث عن أبيه ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « **نضر الله عبداً** [(١)] **سمع مقالتي فوعاها وحفظها وعقلها** » لم يقل ابن عيينة وعقلها وزاد وأداها ـ « **فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليها قلب مسلم**[(٢)]**: إخلاص العمل لله،ومناصحة أئمة المسلمين** [(٣)]**، ولزوم جماعتهم فإن رحمة الله تحيط من ورائهم** » لفظ حديث الثوري .

---

(٤٦) صحيح: رواه الشافعي كما في «المسند» (١ / ٩ ٣ رقم ١٦) وفي الرسالة (٤٠١ رقم ١١٠٢)، وأخرجه من طريقه الحاكم في «المعرفة» (ص ٢٦٠)، والبيهقي في « معرفة السنن» (١ / ٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١ / ٢٣٥ رقم ١١٢)، وفي «التفسير» (٢ / الأنعام آية ١٩).

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٣٤ رقم ٢٦٥٧) والحميدي في «مسنده» (٢/ ١٠) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٠)، والشاشي في «مسنده» (١ / ٣١٤ رقم ٢٧٥)، والجوهري في «حديث الزهري» (ص ٥٦٠ رقم ٦٠٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ٧٨ رقم ١٣٠٤) وسيأتي برقم (٥٣٤).

كلهم من طرق عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه ابن مسعود به .

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٣٤ رقم ٢٦٥٧)، وابن ماجه في «السنن» (١ / ٨٥ رقم ٢٣٢) وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٢٦٨ رقم ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩)، وفي المجروحين (١/ ٢٦٨ رقم ٦٦)، وابن أبي شيبة في « المسند» (١ / ٢٠٠ رقم ٢٩٦)، وأحمد في «المسند» (١ / ٤٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / رقم ٥١٢٦ ، ٥٢٩٦) ، وابن أبي =

---

(١) في «ظ»، و«هـ» : امرأً.

(٢) في «هـ» : مؤمن.

(٣) في «هـ» : ومناصحة المسلمين

....

= حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٩)، والشاشي في «مسنده» (١ / ٣١٣ـ٣١٤)، والجوهري في «حديث الزهري» (رقم ٦٠٦، ٦٠٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٦٥ـ١٦٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٣٠٦ رقم ١٤١٩) والبيهقي في «الدلائل» (٦ / ٥٤٠)، وفي «الشعب» (٤ / ٣٦٧ رقم ١٦٠٧).

جميعًا من طرق عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة، وقد سمع من أبيه لكن شيئًا يسيراً. اهـ.

أقول: اختلف في سماع عبد الرحمن من أبيه عبد الله بن مسعود ـ رضيٰ الله عنه ـ فقال يحييٰ بن سعيد القطان: مات أبوه، وله نحو ست سنين، وقال رجل ليحييٰ بن معين: أبو عبيدة ابن عبد الله سمع من أبيه شيئًا؟ قال يحييٰ: قالوا: لا، ولا عبد الرحمن بن عبد الله، اهـ «سؤالات ابن الجنيد» (٢٦٦).

ورويٰ معاوية بن صالح عن ابن معين أنه سمع من أبيه، ومن علي رضي الله عنه انظر «جامع التحصيل» (ص ٢٢٣ رقم ٤٣٧).

وفي «بحر الدم» (ص ٢٦٢ رقم ٦٠٤).

قال محمد بن علي بن سعيد: سمعت أحمد بن حنبل ـ وقيل له ـ هل سمع عبد الرحمن ابن عبد الله من أبيه؟ فقال: أما الثوري وشريك فإنهما يقولان: سمع وقال ابن إبراهيم: سألت أبا عبد الله، قلت: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه؟ قال: نعم في حديث لإسرائيل يقول: سمعت أبا عبد الله.. إلخ.

وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (٥ / ٢٩٩ رقم ٩٧٩) قال:

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، سمع أباه، قاله عبد الملك بن عمير. وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥ / ٢٣٨) قال: سمع أباه عبد الله بن مسعود، وعزاه إلىٰ أبيه اهـ.

وقال ابن المديني، قد لقي أباه، وقال الحاكم: اتفق مشائخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه اهـ، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: وهو نقل غير مستقيم اهـ من «التهذيب» (٦ / ٢١٦).

أقول: وكما قال الحافظ في تعقبه للحاكم وهونقل غير مستقيم، فقد أثبت له السماع أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم، وسفيان الثوري، وشريك، وابن معين في رواية، وابن المديني، وغيرهم. =

....

= قال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (١ / رقم ١٩٩) وروىٰ البخاري في «التاريخ الصغير» بإسناد لا بأس به، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال:

«لما حضر عبد الله الوفاة، قال له ابنه عبد الرحمن: يا أبت أوصني، قال: ابك من خطيئتك».

فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفىٰ سماعه منه، لأنه لا حجة لديه علىٰ ذلك إلا عدم العلم بالسماع، ومن علم حجة علىٰ من لا يعلم» اهـ.

وقد جاء الحديث من غير طريق عبد الرحمن فمن ذلك.

ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٥ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤ رقم ٥١٧٩)، وابن عبد البر في «الجامع (١ / ٤٠)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٤ / رقم ٢١).

من طريق عبد الله بن سالم المفلوج ثنا عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد الهمداني عن الحارث العكلي عن إبراهيم، عن الأسود عن ابن مسعود به وإسناده ضعيف.

فيه القاسم بن الوليد الهمداني، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: «صدوق يغرب».

ومنها ما رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ٩٠).

من طريق محمد بن طلحة، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله بن مسعود به.

ومحمد بن طلحة، هو ابن مصرف اليامي، صدوق له أوهام.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم زيد بن ثابت، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وغيرهم.

١ ـ حديث زيد بن ثابت.

وهو ما رواه شعبة أخبرنا عمرو بن سليمان من ولد عمر بن الخطاب قال: سمعت عبد الرحمن ابن أبان بن عثمان يحدث عن أبيه عن زيد بن ثابت نحوه. وإسناده «صحيح».

أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٣٢٢ رقم ٣٦٦٠)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣ـ ٣٤ رقم ٣٦٥٦) والدارمي (١ / ٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٢٧٠ رقم ٦٧)، وأحمد في «المسند» (٥ / ١٨٣) وفي الزهد (ص ٤٢)، و «السنة» لابن أبي عاصم (١ / ٩٤) رقم ٩٤)، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ٢٨٢ رقم ١٦٠٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١١)، والطبراني في «الكبير» (٥ / ١٤٣ رقم ٤٨٩٠)، وتمام في «فوائده» (١ / ١٥٧ رقم ١٠٣)، والحاكم في « المدخل إلىٰ الصحيح» (ص ٨٤ ـ ٨٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤ / ٦٤ رقم ١٦٠٦، ١٦٠٧)، =

....

= والمزي في «تهذيب الكمال» (رقم ٢٧٧٤).
كلهم من طرق عن شعبة به.
ورواه ليث بن أبي سليم، عن يحيىٰ بن عباد أبي هبيرة الأنصاري عن أبيه عن زيد أخرجه ابن ماجه (١ / ٨٤ رقم ٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٥ / ١٥٤ رقم ٤٩٢٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٣٨ ـ ٣٩)، من طريق محمد بن فضيل عن ليث به، وخالف محمداً، ميمون بن زيد، فرواه عن ليث عن محمد بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥ / ١٥٤ رقم ٤٩٢٥).
وليث بن أبي سليم «ضعيف»، والعهدة عليه في هذا الاختلاف، والراجح ما سبق عن شعبة، والله المستعان.
٢ ـ جبير بن مطعم.
وهو ما رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه بنحوه، واختلف فيه علىٰ ابن إسحاق.
فرواه عنه بالوجه السابق، أحمد بن خالد الوهبي الحمصي.
أخرج روايته، الدارمي في «سننه» (١ / ٧٤ ـ ٧٥)، والطحاوي في «المشكل» (٤ / ٢٨٢) رقم ١٦٠١)، والقضاعي في «الشهاب» (٢ / ٣٠٧ رقم ٤١٢١)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٨٧).
وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (١ / ٨٥ رقم ٢٣١)، وابن حبان في المجروحين (١ / ٤ ـ ٥).
والبزار في «مسنده» (٨ / ٣٤٣ رقم ٣٤١٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٠ ـ ١١)، والحاكم في «مستدركه» (١ / ٨٧)، من طريق يعلىٰ بن عبيد.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٠)، والحاكم في «مستدركه» (١ / ٨٧)، من طريق يعلىٰ بن عبيد. وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٠) والحاكم في «المستدرك» (١ / ٨٧)، من طريق يحيىٰ بن سعيد.
وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤ / ٨٢)، والبزار في «مسنده» (٨ / ٣٤١ رقم ٣٤١٥)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٣ / ٤٠٨ رقم ٧٤١٣)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٨٧) من طريق إبراهيم بن سعد، وابن ماجه (١ / ٨٥ رقم ٢٣١)، والحاكم (١ / ٨٧) من طريق سعيد بن يحيىٰ اللخمي، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٤١) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، وأصبغ بن الفرج. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢ / ١٢٦ =

....

= رقم ١٥٤١)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٤١). من طريق عيسى بن يونس، وخالف هؤلاء جميعًا ابن نمير، فرواه عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري، عن محمد بن جبير عن أبيه بنحوه.

أخرجه ابن ماجه في «السنن» (١ / ٨٥ رقم ٢٣١)، والدارمي في «السنن» (١ / ٧٤)، والبزار في «مسنده» (٨ / ٣٤٠ رقم ٣٤١٤)، وتمام في «فوائده» (١ / ١٥٨ رقم ١٠٤)، وعبد الله بن نمير ثقة غير أن روايته شاذة؛ لمخالفته الجمع الغفير من أصحاب ابن إسحاق.

وأخرجه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل» (٢ / ١٠)، والطبراني في «الكبير» (٢ / ١٣١ رقم ١٥٤٣)، من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن جبير.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤ / ٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٣ / ٤١١ رقم ٧٤١٤). من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق ثنا عمرو بن أبي عمر عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير به.

وقد سبق وجه آخر عن إبراهيم وهو الراجح لموافقته رواية الجماعة، ومحمد بن إسحاق صدوق غير أنه مدلس، ويحتمل كذلك أن هذا الاختلاف منه، وعلى كل فالراجح عنه ما قاله الجماعة عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه.

وله شاهد، وهو ما أخرجه الدارمي في «سننه» (١ / ٧٤).

ثنا سليمان بن داود الزهراني ثنا إسماعيل بن جعفر ثنا عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير به.

ورجاله ثقات، عدا عبد الرحمن بن الحويرث فقد تكلم فيه مالك، وابن معين وغيرهما، وترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «التقريب» بقوله: صدوق سيئ الحفظ»، وهو كما قال. انظر «تهذيب التهذيب» (٦ / ٢٧٢).

٣ ـ أنس بن مالك.

أخرجه ابن ماجه (١ / ٨٦ رقم ٢٣٦)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ٢٢٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١١)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٤٢).

من طرق عن معان بن رفاعة عن عبد الوهاب بن بخت المكي عن أنس بن مالك بنحوه، ومعان بن رفاعة ضعيف.

ويشهد له ما أخرجه الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (٨٥ ـ ٨٦)، وابن عبد البر في =

٤٧ـ أنا أحمد[١] بن محمد بن عبد الله الكاتب أنا أحمد بن جعفر بن سلم أخبرنا أحمد بن موسى الجوهري (ح) وأنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز الهمذاني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا محمد بن حمدان الطرائفي قالا ثنا الربيع ابن سليمان قال: قال الشافعي [رحمه الله][٢] : « فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرءًا يؤديها، ولا امرؤ واحد، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتي، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا».

قال الشافعي وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله [عليهم][٣] في القبلة إلا بما تقوم عليهم به الحجة، ولم يلقوا رسول الله ﷺ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عز وجل عليه في تحويل القبلة، فيكونوا مستقبلين بكتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ سماعًا من رسول الله ﷺ ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحدٍ، إذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرضٍ كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة.

= «الجامع» (١ / ٤٢) والمقدسي في «المحتارة» (٦/ ٣٠٧ رقم ٢٣٢٨).
من طريق إبراهيم بن أبي عبلة ثني عقبة بن وساج عن أنس بنحوه.
وإسناده صحيح.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩ / ١٧٠ رقم ٩٤٤٤)، وتمام في «فوائده» (١ / ١٥٦ رقم ١٠٢).
من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ عن أبيه عن أنس به، وفيه عبد الرحمن بن زيد ضعيف ويشهد له ما سبق، والله أعلم.

(٤٧) **صحيح**: والخبر في الرسالة (ص ٤٠٢ ـ ٤١٧ رقم ١١٠٣، ١١١٤ ـ ١١١٩، ١١٣٣ ـ ١١٤٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١ / ٦٦). =

(١) في «هـ»: محمد بن محمد وهو خطأ.
(٢) من «هـ».
(٣) من «ظ»، وفي «هـ»: فرض الله تعالى.

قال الشافعي[١] رحمه الله: «ولم يكونوا ليفعلوه» إن شاء الله بخبر واحد، إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق، ولا ليحدثوا أيضا مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه، ولا يدعون أن يخبروا رسول الله ﷺ بما صنعوا منه، ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله ﷺ في تحويل القبلة، وهو فرض مما لا يجوز، لقال لهم إن شاء[٢] الله، قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم به عليكم حجة[٣] من سماعكم مني، أو خبر عامة، أو أكثر من خبر واحد عني، قال الشافعي: وبعث رسول الله ﷺ أبا بكر واليًا على الحج في سنة تسع، وحضر الحج من أهل بلدان مختلفين، وشعوب متفرقة، فأقام لهم مناسكهم، وأخبرهم عن رسول الله ﷺ بما لهم وما عليهم، وبعث علي بن أبي طالب في تلك السنة، فقرأ عليهم في مجمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة، ونبذ إلى قوم على سواء، وجعل لقوم مددًا، ونهاهم عن أمور، فكان أبو بكر وعلي معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق، وكان من جهلهما أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما، ولم يكن رسول الله ﷺ ليبعث واحدًا، إلا واحدًا[٤] حجة قائمة بخبره على من بعثه إليه إن شاء الله تعالى» قال الشافعي: «وفرق النبي ﷺ عمالاً على نواحي عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها، فبعث قيس ابن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نويرة إلى عشائرهم لعلمه بصدقهم عندهم».

وقدم عليه وفد البحرين، فعرفوا من معه، فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن، وأمره أن يقاتل بمن أطاعه من عصاه، ويعلمهم ما

= من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي به.

(٤٨) **متفق عليه، وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه جهالة من حدث الخطيب، وأما خبر ابن عباس

---

(١) من هنا تنقطع نسخة «ك».
(٢) في «م»: لقال لهم: رسول الله ﷺ.
(٣) في «م»: يقوم به عليكم الحجة.
(٤) ساقط من «هـ».

فرض الله عليهم، ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم بمعاذ ومكانه منهم وصدقه فيهم، وكل من ولي فقد أمره بأخذ ما أوجب الله على من ولاه عليه، ولم يكن لأحد عندنا في أحد ممن قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله ﷺ يقول إنه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق إلا لما[1] وصفت من أن تقوم الحجة بمثلهم على من[2] بعثه إليه.

٤٨ـ حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي أنا أبو بكر أحمد بن محمد ابن هارون الخلال حدثني عبد الملك الميموني ثنا أحمد بن حنبل[3] بحديث ابن عباس حين سأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ في الحديث قصة يقول فيها عمر: وكان لي أخ يشهد رسول الله ﷺ يومًا وأشهده يومًا؛ فإذا غبت جاءني بما يكون من الوحي، وما يكون من رسول الله ﷺ، قلت له: في هذا حجة بخبر يجيء به الرجل وحده؟ قال: نعم[4] واستحسنه[5].

[قال الخطيب][6] وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم.

* * *

= فمتفق عليه.
أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٨٩) باب التناوب في العلم.
وأخرجه كذلك في رقم (٢٤٦٨، ٤٩١٣، ٤٩١٥، ٥١٩١، ٥٢١٨، ٥٨٤٣، ٧٢٥٦، ٧٢٦٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١١٠٥ رقم ١٤٧٩) باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن.

(١) في «م»: بما.
(٢) لا توجد في «ظ».
(٣) في «ع» ابن حنبل.
(٤) من هنا تتصل المقابلة على «ك».
(٥) في «ك»، و«هـ»: فاستحسنه.
(٦) من «أ»، و«ظ»، و«ع»، وفي «ك»: قال أبو بكر

باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يقبل إلا من[١] ثقة

٤٩ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا محمد بن عمرو بن البختري الرزاز، نا يحيى بن جعفر، أنا زيد بن الحباب، أنا ابن لهيعة، نا خالد ابن زيد[٢]، عن عامر بن سعد، عن عقبة بن نافع القرشي وكان استشهد بأفريقية وأنه أوصى ولده، فقال: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة، ولا تدينوا وإن لبستم العباء ولا يكتبن أحدكم شعراً يشغل قلبه عن القرآن» هكذا قال عن خالد بن زيد عن عامر بن سعد.

٥٠ـ وقد أخبرناه القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي، نا علي بن عبد الرحمن البكائي بالكوفة، نا عبد الله بن غنائم، نا أبو كريب، نا زيد بن الحباب، نا ابن لهيعة، حدثني خالد بن يزيد السكسكي، عن عمار بن سعد: أن عقبة بن نافع القرشي حين حضره الموت، قال[٣] لبنيه: «أوصيكم بثلاث: لا تأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من[٤] ثقة،

(٤٩) إسناده ضعيف وهو حسن: فيه عبد الله بن لهيعة الحضرمي ضعيف.
أخرجه ابن شاهين في «الثقات» (٣٦٤) من طريق زيد بن الحباب به.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨) من طريق كثير بن دينار، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧ / ٢٦٨ رقم ٧٣٧) من طريق شعيب بن يحيى.
وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٤٥).
من طريق ابن المبارك، عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عامر بن سعد، أن عقبة بن نافع قال لبنيه، وإسناده إلى ابن المبارك صحيح، وقد قبل جماعة من أهل العلم حديث ابن لهيعة من طريق ابن المبارك عنه، فيحتمل في هذا والله أعلم، وانظر «مجمع الزوائد للهيثمي» (١ / ١٤٥).
(٥٠) سبق الكلام عليه في الذي قبله.

(١) في «هـ»: عن (٢) «ك». يزيد (٣) «هـ»: فقال (٤) في «ظ»، و«ك»: عن

ولا تدانوا وإن لبستم العباء، ولا يكتب أحدكم شعراً؛ ليشغل قلبه عن القرآن » ورواية أبي كريب الصواب .

٥١ـ أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري، نا محمد بن يعقوب الأصم أنا الربيع ابن سليمان المرادي أنا الشافعي أنا عمي محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : « إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدثه[1] عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدثه عمن لا أثق به » .

وقال سعد بن إبراهيم : لا يحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات .

٥٢ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه البزاز، ثنا أبو العباس عبد الله بن عبد الرحمن بن حماد العسكري إملاء في سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة، ثنا العباس بن فضل الأسفاطي، ثنا علي بن عبد الله، قال : قال ابن عيينة، عن مسعر، قال سمعت سعد بن إبراهيم يقول : لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات .

---

(٥١) **إسناده صحيح**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٦٦)، والبيهقي في «المعرفة» (١/ ٨٠)، وفي «مناقب الشافعي» (٢ / ٣٢)، وابن عبد البر في « التمهيد» (١ / ٣٨، ٣٩).

جميعًا من طرق عن الربيع بن سليمان قال أنا الشافعي قال أنا عمي محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه به .

وعم الشافعي محمد بن علي بن شافع، وثقه الشافعي . انظر «تهذيب الكمال» (٢٦ / ١٤٦ ـ ١٤٧)، وبقية رجاله ثقات مشاهير . والخبر سيورده المؤلف كذلك في رقم (٣٧٢).

(٥٢) **إسناده ضعيف، والخبر صحيح**: في إسناده العباس بن الفضل الأسفاطي البصري ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦ / ٣٩٠)، وابن الأثير في «اللباب» (١ / ٥٤)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٦ / ٦٥٨ رقم ٧٠٧). =

---

(١) في «ك»: قد حدث به

٥٣ـ وأخبرنا أبو الحسن ابن رزقويه أيضا أنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا إبراهيم بن دنوقا، ثنا أبو معمر، ثنا سفيان ح وأنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي، أنا أحمد بن جعفر الختلي ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا شريح[1] بن يونس أبو الحارث، ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر، قال: قال سعد بن إبراهيم: «إنما يحدث عن رسول الله ﷺ الثقات» وفي حديث أبي معمر، عن سعد بن إبراهيم، قال: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات».

* * *

= وقد روىٰ عنه جماعة، غير أنه لم يذكر بجرح أو تعديل، فحاله لا تعرف، والله المستعان.

والخبر أخرجه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ٨٧)، والدارمي في «سننه» (١ / ١١٢)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٢٧١ رقم ١٤٨٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٢٢١ رقم ١٥٣١)، وابن أبي حاتم في «الجرح و التعديل» (٢ / ٣١)، وابن شاهين في «الثقات» (ص ٣٦٤)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢ / ٣٣)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ٢٩٧) رقم ١٦٦٧) والسمعاني في «آداب الإملاء» (١ / ١٤٨).

جميعًا من طرق عن سفيان بن عيينة، عن مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: وذكره، وأخرجه ابن شاهين في «الثقات» (ص ٣٦٦) من طريق زكريا بن زائدة، عن سعد به، وسعد إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أبو إسحاق، ولي قضاء المدينة، وكان ثقة فاضلاً عابداً توفي سنة (١٢٥) هـ.

(٥٣) **صحيح**: وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله، والله أعلم.

* * *

(١) في «ظ»، و«م»، و«هـ»: سريج

ذم الروايات عن غير الأثبات

٥٤ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم نا أبو عتبة أحمد بن الفرج، نا بقية عن أبي العلاء، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هلاك أمتي بالعصبية، والقدرية، والرواية عن غير ثبت**».

---

(٥٤) إسناده ضعيف جداً: فيه أبو العلاء، وهو هارون بن عبد الله بن محرز المدني.
قال البخاري: لا يتابع في حديثه.
وقال النسائي: ضعيف.
وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به اهـ «ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٨٧)، وعنه بقية بن الوليد، وهو مشهور بالتدليس، وقد عنعن في إسناده.
والخبر أخرجه، ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٣٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٥٨)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٢٩٩ رقم ١٥٢) من طرق عن بقية عن أبي العلاء به.
قال ابن عبد البر: هذا حديث انفرد به بقية عن أبي العلاء، وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به حجة، ولكنا ذكرناه ليعرف، والحديث الضعيف لا يرفع وإن لم يحتج به، ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى اهـ.
أقول: ولم يتفرد بقية بروايته عن أبي العلاء، فقد أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٣٣ رقم ٣٣٥)، والبزار كما في «الكشف» (١ / ١٠٧ رقم ١٩١)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٤٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٣ رقم ٤٣٦)، من طريق سعيد الحمصي عن أبي العلاء.
وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤ / ٣٥٩) والطبراني في الكبير (١١ / ٨٩) رقم (١١١٤٢)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٨٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (١ / ٤٥٦) رقم (٥٤٠).
من طريق محمد بن شعيب بن شابور ثنا هارون أبو العلا.
قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ وقد أرسله هارون في هذه =

٥٥ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا علي بن عبد الرحمن بن عيسى الكوفي ثنا أحمد بن حازم أنا حسن بن قتيبة ثنا عبد الله بن زياد يعني ابن سمعان عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « **إن أخوف ما أخاف على أمتي العصبية، والقدرية، والرواية من[1] غير عدل** ».

= الرواية عن مجاهد، وإنما هو عن ابن سمعان، عن مجاهد، فترك ابن سمعان؛ لأنه كذاب.
قال العقيلي: ثنا يوسف بن موسى، قال: ثنا علي بن حجر، قال: ثنا بقية بن الوليد، قال: ثنا هارون بن هارون أبو العلاء الأزدي، عن عبد الله بن زيادة عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي بمثله.
وابن زياد هو ابن سمعان وهو المتهم بهذا الحديث، اهـ كذا في الموضوعات، وفي «الضعفاء» للعقيلي (٤ / ٣٥٩).
وهذا أشبه؛ لأن عبد الله بن زياد بن سمعان يحتمل.
وقد أخرج هذا الوجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٤٩) من طريق سعيد الحمصي عن هارون بن هارون عن عبد الله بن زياد عن مجاهد به.
وأخرجه كذلك، من طريق بقية عن هارون بن هارون، أن شيخًا من الأنصار حدثه عن مجاهد عن ابن عباس به.
ومن طريق بقية كذلك، عن عبد الله بن سمعان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس به
وأخرجه الحارث كما في «مسنده بغية الباحث» (٢ / ٧٥١ رقم ٧٤٧).
ثنا داود بن رشيد ثنا محمد بن حرب، ثنا هارون أبو العلاء الأزدي، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن رفعه إلى النبي ﷺ بنحوه.
قال ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٠):
رواة هذا الحديث شوَّشُوا الإسناد، (وبلاء) هذه الأحاديث (من) هارون بن هارون، وهو منكر الحديث (وهو الهريري مدني، وهو أخو محرز بن هارون، وعبد الله بن زياد ابن سمعان ضعيف جدًا، وهؤلاء كلهم اضطربوا في إسناده لونًا لونًا اهـ، والله أعلم.
وانظر ما سيأتي برقم (٥٥، ٥٦).

(٥٥) **إسناده ضعيف جدًا:** فيه عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومي. =

---

(١) في «ظ»، و«ك»، و«هـ»: عن

٥٦ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا أحمد ابن علي[1] الخَزَّاز ثنا محمد بن إبراهيم الشامي ثنا سويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**هلاك أمتي في ثلاث، في القدرية، والعصبية**». والرواية من[2] غير ثبت.

= قال فيه مالك، وإبراهيم بن سعد، وابن معين، وأبو داود: كذاب، وقال أحمد: كان متروك الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو زرعة: لا شيء، وقال النسائي، والدارقطني: متروك... إلخ.
انظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٥٢٦)، «وتهذيب التهذيب» (٥ / ٢١٩)، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «متروك».
وقد سبق إتهام ابن الجوزي له بوضع هذا الحديث انظر رقم (٥٤) والله المستعان.
والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٢ رقم ٤٣٥) من طريق أحمد بن حازم الغفاري به.

(٥٦) **إسناده ضعيف جداً**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤ / ٣٩ رقم ٣٥٥٥).
والخطيب في «الجامع» (٢ / ١١٩ رقم ١٢٩٣)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١/ ٢٩٧ رقم ١٥١).
من طريق محمد بن إبراهيم الشامي، عن سويد بن عبد العزيز، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ وفيه محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي.
كذبه الدارقطني، وقال أبو نعيم: روىٰ عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق وبقية ابن الوليد، وسويد بن عبد العزيز: موضوعات، وقال ابن حبان: يضع الحديث لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، وقال الحاكم والنقاش روىٰ أحاديث موضوعة اهـ.
انظر «ميزان الاعتدال» (٤ / ٤٤٥ـ٤٤٦)، «وتهذيب التهذيب» (٩ / ١٤).
وانظر كلام العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في «السنة» لابن أبي عاصم (١ / ١٤٣ رقم ٣٢٦)، والله أعلم.

(١) «هـ»: عيسىٰ وهو خطأ. انظر «السير» للذهبي (١٣/ ٤١٨).
(٢) في «ظ»، و«ك»، و«هـ»: عن

٥٧ ـ أخبرني أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان أنا دعلج بن أحمد المعدل أنا أحمد بن علي الأبار ح وأنا محمد بن عمر بن جعفر الخرقي أنا أحمد بن جعفر بن سلم الختلي ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا عبد الله[١] ابن عون الخراز ثنا عفيف بن سالم الموصلي عن محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: «ثلاث من توديع الإسلام: العصبية، والقدرية، والرواية عن غير ثقة».

٥٨ـ أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم أنا الربيع بن سليمان أنا الشافعي أنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة، فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى يُسأل [٢]عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال:

(٥٧) **إسناده ضعيف**: أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١ / ٣٠٠ رقم ١٥٣).
من طريق أحمد بن علي الأبار قال: ثنا عبد الله بن عون الخراز ثنا عفيف بن سالم عن محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.
وفيه محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف.
قال فيه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٧): سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة إخوة، محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز، وهم ضعفاء الحديث ليس لهم حديث مستقيم، وليس لمحمد عن أبي الزناد والزهري وهشام ابن عروة حديث صحيح اهـ.

(٥٨) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١ / ٨٠)، وفي «مناقب الشافعي» (٢ / ٣٢)، من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، عن الربيع قال: أخبرنا الشافعي، قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد به.
وتابع الشافعيَّ الحميديُّ فرواه عن سفيان عن يحيى بن سعيد به.
أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٥٥٥)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ١٢ رقم ١٢٩٤). وخالفهما العباس بن الفضل الأزرق، فرواه =

(١) في «ظ»: أحمد بن عون
(٢) كذا في: «م»، و«ك»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»: عن، وفي «أ»: من

«أعظم والله من ذلك عند الله عز وجل وعند من عرف الله [عز وجل][1] وعند من عقل عن الله [عز وجل][1] أن أقول بما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة ».

= عن سفيان بن عُيينة، قال: كنت مع يحيى ابن سعيد الأنصاري، في حلقة رجل من ولد عبد الله بن عمر، الأثر.

وفيه العباس بن الفضل أبو عثمان الأزرق «متروك» انظر «تهذيب التهذيب» (٥ / ١٢٨). وعلى ذلك فروايته منكرة، وقد نص فيها على شهود ابن عيينة لهذه القصة، والله المستعان، وأخرجه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ١٦).

حدثني بشر بن الحكم العبدي، قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: أخبروني عن أبي عقيل صاحب بهية أن ابنا لعبد الله بن عمر سألوه عن شيء لم يكن عنده فيه علم، فقال له يحيى بن سعيد: الأثر.

وبشر بن الحكم العبدي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: ثقة فقيه عابد. وانظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٤٤٦).

وقد خالف بشر الشافعي، والحميدي حيث جعل بين سفيان، ويحيى بن سعيد واسطتين، الأولى من أخبره عن أبي عقيل، وهم جماعة لم يسمعهم، الثانية أبو عقيل صاحب بهية عن يحيى بن سعيد.

فإما أن نحكم بشذوذ بشر بن الحكم في ذلك، لمخالفته الشافعي والحميدي.

وإما أن نقول بتدليس سفيان بن عيينة في هذا الخبر وقد عنعن فيه عن يحيى بن سعيد، وهنا يقع إشكال وهو ما قاله ابن حبان وغيره أن سفيان بن عيينة لا يدلس إلا عن ثقة، فإن قلنا بإحتمال التدليس في روايتي الشافعي والحميدي، فقد دلس بل أسقط ضعيفًا، وهو أبو عقيل صاحب بهية، واسمه، يحيى بن المتوكل العمري أبو عقيل المدني ضعفه سفيان بن عبد الملك، وأحمد، ويحيى بن معين، وعثمان الدارمي، وعلي بن المديني، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو زرعة، وغيرهم، وقال ابن عبد البر: هو عند جميعهم ضعيف اهـ من «التهذيب» (١١ / ٢٧٠).

ومما يقوي هذا الاحتمال، ثبوت الرواية عن أبي عقيل من وجه آخر، وأنه مخرج هذه القصة، قال الإمام مسلم رحمه الله (١ / ١٦).

حدثني أبو بكر بن النضر بن أبي النضر، قال: حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم، حدثنا أبو عقيل صاحب بهية، قال كنت جالسًا عند القاسم بن عبيد الله ويحيى بن =

(١) من «ظ»، و«هـ»، و«ع».

آخر الجزء الأول ويتلوه في الذي يليه، وهو الثاني
« باب وجوب البحث والسؤال للكشف عن الأمور والأحوال»
والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد
وآله وأصحابه وأزواجه أجمعين[1]

= سعيد، فقال يحيى للقاسم: الأثر.

وإسناده صحيح إلى أبي عقيل.

وهل يقال في هذه الحالة: أبو عقيل روى قصة شاهدها فيحتمل منه في ذلك؟، أمر محتمل، والله المستعان، والله أعلم.

(١) في الأصل بخط المنذري: «بلغت بقراءتي لجميعه على سيدنا الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ فخر الحفاظ، قدوة الأئمة شرف الدين «أبي الحسن علي بن القاضي المفضل بن علي المقدسي أبقاه الله...

وسمع الجماعة السادة: محيي الدين أبو محمد بن عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي وتاج الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن عمر بن جعفر بن اللهيب، وعلم الدين أبو محمد عبد الحق بن القاضي أبي الحرم مكي بن صالح الشافعي، وكمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن الشيخ أبي علي الحسن بن عبد الله الشافعي ونجم الدين أيوب بن بادس بن بلمان الرواوي، ورضي الدين أبو الحسن مرتضى بن العفيف حاتم بن مسلم المقدسي، وولده أبو الطاهر محمد، والقاضي أبو عبد الله محمد بن القاضي المفضل أبي القاسم عبد الرحمن بن الشيخ القاضي المخلص الشيبي، وأخوه عماد الدين أبو العباس أحمد، وعماد الدين أبو العباس أحمد بن محمود بن بدر العلامي، وأبو القاسم ابن الشيخ الإمام أبي الحسن الكوفي، وأبو محمد عبد الله بن علي وعبد الله الفاسي الضرير، وأبو محمد عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم التمار، عرف بالحكمة وصح ذلك، وثبت سماع الشيخ لجميع الكتاب من أبي محمد العثماني بإجازته من محمد بن علي المصيصي وبإجازته، إلا ما سمع منه من السلفي عنه عن الخطيب، وذلك لإحدى عشرة ليلة بقيت من صفر سنة ثمان وستمائة.

كتبه عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري.

والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، انتهى ما وجدته.

وفي «ظ»: سمع جميع هذا الجزء على الشيخ الأجل المسند بقية المشايخ أبي الحسن علي بن أبي عبد الله ابن المقير، البغدادي بإجازته من الأثير أبي المعالي الفضل بن سهل بإجازته من المؤلف، بقراءة، الفقيه الأجل الإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم الميدومي...، ثم عد من حضر السماع، قال: ومحمد بن إسحاق بن المؤيد الهمذاني ثم الإبرقوهي، وهذا خطه، وصح ذلك، وثبت في يوم الإثنين السادس من رجب الفرد سنة ثمان وثلاثين وستمائة بالقاهرة [المعزية]، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، كثيراً.

وفي «ك»: آخر الجزء الأول من الأصل.

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي بدمشق نا أبو بكر[1] أحمد بن علي بن ثابت الحافظ البغدادي المعروف بالخطيب قدم علينا من لفظه قال:

(١) في «ظ»: أخبرنا الشيخ الفقيه الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني ـ رضي الله عنه ـ قال نا الشيخ أبو عبد الله بن علي بن أبي العلاء المصيصي بدمشق قراءة عليه نا أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت البغدادي الخطيب قدم علينا من لفظه قال: وفي «ك»: أول الجزء الثاني من الأصل.

باب وجوب البحث والسؤال للكشف عن الأمور والأحوال

أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما و[1] يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما؛ إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفًا في تزكيتهما، فدل على أنه لابد منه.

٥٩ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ثنا محمد بن أحمد ابن عمرو اللؤلؤي ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا أبو كامل ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد ـ يعني الحذاء ـ عن عكرمة عن ابن عباس: «أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال إنه قد زنى[2]، فأعرض عنه، فأعاد عليه مرارًا، فأعرض عنه، فسأل قومه أمجنون هو؟ قالوا: ليس به بأس، قال: أفعلت بها؟ قال: نعم... فأمر به أن[3] يرجم[4]، فانطلق به فرجم ولم يصلِّ عليه».

وقد أخبر النبي ﷺ بأن في أمته ممن يجيء بعده كذابين، فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين؛ احتياطًا للدين، وحفاظًا للشريعة من تلبيس الملحدين.

---

(٥٩) إسناده صحيح: والخبر في «سنن أبي داود» (٤ / ١٤٦ رقم ٤٤٢١)، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤ / ٢٧٩ رقم ٧١٧٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥ / ١٩ رقم ٤٥٥٦).

---

(١) في «هـ»: أو.

(٢) في «ك»، و«م»، و«ع»: إنه زنا.

(٣) «ك»: فأمر به إلى أن يرجم.

(٤) «ظ»: فأمر به فرجم.

....

= من طرق عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢ / ١٣٥ رقم ٦٨٢٤)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ١٤٧ رقم ٤٤٢٧)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٢٧٨-٢٧٩ رقم ٧١٦٩)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٣٨، ٢٧٠)، وعبد بن حميد (١ / ٤٩٩ رقم ٥٦٩) والطبراني في «الكبير» (١١ / ٣٣٨ رقم ١١٩٣٦)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ١٢١-١٢٢ رقم ١٣١-١٣٢)، وابن حزم في «المحلىٰ» (١١ / ١٧٩)، والبيهقي في «سننه» (٨ / ٢٢٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠ / ٢٩١-٢٩٢ رقم ٢٥٨٦).

جميعًا من طرق عن جرير بن حازم قال: سمعت يعلىٰ بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس نحوه واختلف فيه علىٰ جرير.

فرواه عنه بالوجه السابق جماعة، وهم: ابنه وهب، ويزيد بن هارون، وإسحاق بن عيسىٰ، وزيد بن أخزم، وأحمد بن سنان، وأبو السائب يزيد، وسليمان بن حرب، وإبراهيم بن يعقوب، وعبد الله بن جعفر.

وخالفهم موسىٰ بن إسماعيل فرواه عن جرير ثنا يعلىٰ -أي ابن حكيم- عن عكرمة أن النبي ﷺ، مرسلاً.

أخرج روايته أبو داود في «سننه» (٤ / ١٤٧ رقم ٤٤٢٧).

أقول، والوصل محفوظ من رواية الثقات عن جرير، وقد سبق ذكرهم، ومنهم وهب ابن جرير، وهو أعلم بحديث أبيه من غيره.

وقد نص علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في «فتح الباري» (١٢ / ١٣٥ رقم ٦٨٢٤). قال: «لم يذكره موسىٰ -أي ابن عباس- في روايته بل أرسله، وأشار إلىٰ ذلك أبو داود، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة؛ لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره؛ ولأنه ليس دون موسىٰ في الحفظ؛ ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس، فقد أخرجه أحمد، وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. اهـ.

وقد توبع جرير علىٰ الوصل.

وهو ما أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٢٧٨ رقم ٧١٦٨)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٥٥, ٣٢٥)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٢٢ رقم ١٣٣)، وابن حزم في «المحلىٰ» (١١ / ١٧٩).

من طرق عن معمر عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس به.

٦٠ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ـ وهو الطيالسي ـ ثنا جرير بن حازم ثنا عبد الملك ابن عمير عن جابر بن سمرة قال خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فقال: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال: أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولم[1] يستحلف، ويشهد ولم[1] يستشهد».

---

(٦٠) **إسناده ضعيف، وهو حسن لغيره:** فيه عبد الملك بن عمير القرشي، صدوق اختلط بآخره، قال فيه الإمام أحمد: عبد الملك مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته؛ ما أرى له خمسمائة حديث وقد غلط في كثير منها، وقال إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد جداً، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: سماك أصلح حديثًا منه، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين مخلط.. إلخ. انظر «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤١١).

والخبر رواه الطيالسي كما في «مسنده» (ص ٧).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٥ / ٣٨٧ رقم ٩٢٢٠، ٩٢٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٤٣٦ رقم ٤٥٧٦)، (١٥/ ١٢٢ رقم ٦٧٢٨)، والحارث في «مسنده بغيه الباحث» (٢ / ٦٣٥ـ٦٣٦ رقم ٦٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١٣١ رقم ١٤١، ١٤٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٥٠)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٨٤ رقم ١٦٥٩).

كلهم من طرق عن جرير بن حازم عن عبد الملك بن عمير عن جابر عن عمر به.

وأخرجه النسائي في «الكبري» (٥/ ٣٨٧ رقم ٩٢١٩)، وابن ماجه (٢ / ٧٩١ رقم ٢٣٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢ / ٣٩٩ رقم ٥٥٨٦)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١٣٣ رقم ١٤٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ١٥٠)، والطبراني في «الصغير» (١ / ١٥٨ رقم ٢٤٥)، وله في «الأوسط» (٢ / ٢٠٤ رقم ٢٩٢٩)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٩٨٣ رقم ١٠٨٧)، والقضاعي في «الشهاب» (١ / رقم ٤٥٢)، (٢ / رقم ٩٤٦) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٨٧) (٤ / ٣١٩)، (٦ / ٥٧)، والخليلي في «الإرشاد» (٢ / ٦٤٥ رقم =

---

(١) هـ: ولا.

. . . .

= ١٨٣).

من طرق عن عبد الملك بن عمير عن جابر عن عمر به.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٥/ رقم ٩٢٢٢، ٩٢٢٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (١/ ٦٤ رقم ٢٣) والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٠٢)، والقضاعي في «الشهاب» (١/ ٢٤٩ رقم ٤٠٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/ ١٨ رقم ٤٧).

جميعًا من طرق عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الزبير عن عمر رضي الله عنه به

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٠٢).

من طريق عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر عن عمر به.

قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٢٤ رقم ١٥٥).

ورواه شيبان بن عبد الرحمن، وشعيب بن صفوان وزايدة، وعبيد الله بن عمر الرقي عن عبد الملك بن عمير، عن رجل لم يسم، عن عبد الله بن الزبير.

وقال عمران - هو أخو سفيان بن عيينة - عن عبد الملك عن ربعي بن حراش عن عمر - وقال حماد بن سلمة والمسعودي وقيس من رواية محمد بن مصعب عنهم، عن عبد الملك عن رجاء بن حيوة عن عمر.

وقال ابن عيينة: عن عبد الملك عن رجل لم يسمه عن عمر.

ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد.. والله أعلم. اهـ.

أقول وما ذهب إليه الدارقطني - رحمه الله - موافق تمامًا لحكم النقاد على عبد الملك وقد سبق ما قيل فيه من أحمد وغيره والله المستعان وقد فصلت الكلام على هذا الحديث مع ذكر شواهده في تحقيقي على كتاب «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم - رحمه الله - فارجع إليه إن شئت والله أعلم.

وتابعهما كذلك سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

فرواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٠ رقم ١٦٩٣)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ١٤٧ رقم ٤٤٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ٢٧٩ رقم ٧١٧١ - ٧١٧٣)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٣٥ رقم ١٤٢٧)، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٢ رقم ٢٦٢٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٧/ ٣٢٤ رقم ١٣٣٤٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٤٥، ٣١٤، ٣٢٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٤٥٣ رقم ٢٥٨٠)، =

٦١ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر المقري أنا محمد بن عبد الله ابن إبراهيم الشافعي ثنا معاذ بن المثني « ح » وأخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا عبد الرحمن بن سيماء المجبر ثنا أحمد بن محمد بن عيسى البرتي قال ثنا مسدد نا يحيى بن سعيد عن شعبة عن سماك عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **إن بين يدي الساعة كذابين** » قال أخي: وسمعت جابراً يقول: قال رسول الله ﷺ: « **فاحذروهم** ».

= والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢ / ٤٦٤ رقم ٤٩٤٣)، وله في «شرح معاني الآثار» (٣ / ١٤٢، ١٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٢ / ٦ رقم ١٢٣٠٤ ـ ١٢٣٠٦)، والبيهقي في « سننه» (٨ / ٢٢٦).

من طرق عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موصولاً. واختلف على سماك.

فرواه عنه كما سبق أبو عوانة، ومسدد، وإسرائيل، ويونس، والطيالسي وغيرهم.

وخالفهم شعبة فرواه عن سماك عن سعيد بن جبير مرسلاً، لم يذكر ابن عباس. ذكره الترمذي في «سننه» (٤ / ٣٥ رقم ١٤٢٧). اهـ.

أقول: والمحفوظ هو الوصل كذلك، والله أعلم.

(٦١) **صحيح، وإسناده حسن**: أخرجه مسلم في « صحيحه» (٤ / ٢٢٣٩ رقم ٢٩٢٣)، والطيالسي في «مسنده» (رقم ٧٥٥ و ١٢٧٧)، وابن أبي شيبة في « مصنفه» (٧ / ٥٠٣ رقم ٣٧٥٥٥)، وأحمد في « مسنده» (٥/ ٨٦ـ٧٩، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣ / رقم ٧٤٤٢، ٧٤٦٥، ٧٤٧٦)، والطبراني في «الكبير» (٢ / رقم ١٩٣٥، ١٩٦٩، ٢٠٤١)، وابن عدي في « الكامل» (٧ / ٢٥٣٨)، وابن المقرئ في معجمه» (٣٤٤ رقم ١١٤٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ١٨٥ ـ ١٨٦ رقم ٢٥)، والمزي في « تهذيب الكمال» (٢٠ / ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

جميعًا من طرق عن سماك عن جابر بن سمرة به.

وسماك بن حرب: هو ابن أوس بن خالد الذّهلي، صدوق تغير بآخره فكان ربما تلقن.

أقول: وقد روى عن سماك هذا الحديث شعبة، وأبو عوانة، وأبو الأحوص، وغيرهم.

وقد قال يعقوب: ومن سمع منه قديمًا مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم. اهـ. انظر «تهذيب التهذيب» (٦ / ٢٣٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ٢٤٠)، والله أعلم، وسيأتي برقم (٢٠١).

٦٢ـ أخبرنا علي بن القاسم بن الحسن البصري، ثنا علي بن إسحاق المادراني ثنا جعفر بن محمد الصائغ ثنا عبيد الله[1] بن محمد بن حفص ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا صدقة بن المثنى ثنا رياح بن الحارث قال كنا في المسجد[2] الأكبر بالكوفة والمغيرة بن شعبة على سرير إذ جاء سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، قال فأوسع له المغيرة عند رجليه على السرير فقال سعيد بن زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

(٦٢) **إسناده حسن**: شيخ المؤلف هو علي بن القاسم بن الحسن البصري النجاد الشاهد.
قال فيه الذهبي في «السير» (٧/ ١٧٦): الشيخ الثقة العالم، أبو الحسن، كان من كبار العدول، قال.. ولم أظفر بأخباره. اهـ.
ورياح بن الحارث النخعي، أبو المثنى الكوفي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. اهـ من التهذيب (٣/ ٢٩٩)، وعليه فهو صدوق، وبقية إسناده ثقات وقد أخرج الخبر البزار كما في «كشف الأستار» (١/ ١١٤ رقم ٢٠٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٥٧ رقم ٩٦٦)، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢)، وأبو نعيم في «مقدمة المستخرج» (١/ ٤٥ رقم ٢٤).
جميعًا من طرق، عن عبد الواحد بن زياد قال حدثني صدقة بن المثنى قال ثنا رياح بن الحارث به وأخرجه البزار كما في «الكشف» (١/ ١١٣ رقم ٢٠٧) ثنا عمرو بن مالك ثنا يوسف بن خالد ثنا عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن أبيه، عن قيس بن أبي علقمة، عن سعيد بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار».
قال البزار: في هذا الحديث علتان إحداهما ابن خيثم، وقيس بن أبي علقمة لا نعلم له ذكراً إلا في هذا الحديث. اهـ.
ويشهد له ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٦٠ رقم ١٢٩١)، ومسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٠ رقم ٤) وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٤٥، ٢٥٢)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٣٦٨ رقم ٤١٥)، وله في «شرح المعاني» (٤/ ٢٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٤٠٧ رقم ٩٧٤، ٩٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ =

(١) «ك»، و«هـ»: عبد الله.
(٢) «ظ»، و«ك»: بالمسجد.

٦٣ـ أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عمر الداودي أنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن مخلد نا محمد بن غالب تمتام قال سمعت عمراً الناقد يقول: «دين محمد ﷺ لا يحتمل الدنس: يعني الكذب».

٦٤ـ أخبرنا أبو سعد[1] أحمد بن محمد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ نا أحمد بن علي المدائني نا أبو أمية ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد، أو قال حدثني صاحب لي، عن حماد بن زيد، عن جعفر بن سليمان، قال: سمعت المهدي يقول: «أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث؛ فهي تجول في أيدي الناس».

= ٢٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٧٢)، وفي «الشعب» (٩/ ١٢٢) رقم ٤٤٨٧)، وابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١/ ٨٢ رقم ١١٢، ١١٣).
من طرق عن علي بن ربيعة عن المغيرة رضي الله عنه. بلفظ: «إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد».
وما أخرجه البزار في «مسنده» (٧/ ٢٩٤ رقم ٢٨٨٨).
من طريق محمد بن عثمان بن كرامة قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا إسرائيل عن عاصم عن شقيق عن حذيفة، بلفظ: «إن بين يدي الساعة كذابين».
قال البزار، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن حذيفة بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، ولا نعلمه رواه إلا عبيد الله عن إسرائيل. اهـ.
أقول: وإسناده رجاله ثقات، والله أعلم.

(٦٣) إسناده صحيح: وشيخ الخطيب هو محمد بن عمر الداودي أبو بكر، ترجم له المؤلف في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨) بقوله: كتبت عنه وكان ثقة.
وبقية رجال إسناده ثقات.
وعمرو الناقد: هو الإمام الحافظ الحجة، أبو عثمان، عمرو بن محمد بن بكير بن سابور البغدادي الناقد، نزيل الرقة، «ثقة حافظ» مات سنة ست ومائتين. اهـ.
انظر «السير» (١١/ ١٤٧).

(٦٤) إسناده ضعيف: من أجل أبي أمية وهو محمد بن إبراهيم بن مسلم البغدادي الطرسوسي، وهو صدوق يهم، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بقوله: =

(١) في «أ»: أبو سعيد وهو خطأ انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧١)، و«السير» (١٧/ ٣٠١).

٦٥ـ أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسىٰ الهمذاني، ثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ، قال: سمعت أبا بكر محمد بن علي الصيدناني[١] بن أخت إبراهيم بن الحسين يقول: سمعت إبراهيم بن الحسين (خالي)[٢] يقول: كنا علىٰ باب عفان أنا وأحمد ويحيىٰ بن معين وأبو خيثمة وعدّ جماعة، فجاء غلام، فقال ليحيىٰ بن معين: انظر إلىٰ هذا الحديث الموضوع، فقال يحيىٰ: إن للعلم شبابًا ينتقدون العلم.

٦٦ـ أخبرنا محمد بن عيسىٰ، نا صالح، نا الحسين بن علي، نا عبد الرحمن بن محمد، وهو الرازي الحنظلي، نا أبي، أخبرني عبدة بن سليمان، قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة[٣].

= «صدوق صاحب حديث يهم» وانظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ١٤).
والخبر في «مقدمة الكامل» لابن عدي (١ / ١٦٢).
وأخرجه كذلك العقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١ / ١٤)، وابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١ / ١٩ـ ٢٠)، سيأتي كذلك عند المؤلف تحت رقم (١٣١٠).
جميعًا من طريق أبي أمية الطرسوسي به.

(٦٥) فيه محمد بن علي الصيدلاني لم أقف علىٰ ترجمته، والله أعلم.

(٦٦) **صحيح وإسناده حسن**: فيه محمد بن عيسىٰ بن عبد العزيز بن الصباح الهمذاني، ترجم له الخطيب بقوله: كان صدوقًا «تاريخ بغداد» (٢ / ٤٠٦)، وانظر «السير» (١٧ / ٥٦٣).
والحسين بن علي هو: ابن محمد بن يحيىٰ التميمي النيسابوري حُسينك قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد»: كان ثقة حجة (٨ / ٧٤)، وانظر السير (١٦ / ٤٠٧).
والأثر في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢ / ١٨).
وعبدة بن سليمان هو المروزي أبو محمد نزل المصيصة وصحب ابن المبارك، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «صدوق» وهو كما قال انظر «التهذيب» (٦ / ٤٥٩).

(١) «هـ»: الصيدلاني. (٢) لا توجد في «ك».
(٣) في «م»: تم الجزء الأول والحمد لله وحده وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم. ومكتوب تحته صور، سماع الأصل ـ بلغت عرضًا وسماعًا أنا وأخي الحسن بن الحسن الطائي ويوسف بن أحمد، وذلك في ذي القعدة من سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة من لفظ الشيخ الجليل أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ «مصنفه» رضي الله عنه إلخ وتنقطع هنا نسخة . . . «م» وتتصل في بداية الجزء «الثالث».

باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنه

٦٧ـ أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد المتوثي، ثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، ثنا محمد بن غالب، نا مسلم بن إبراهيم، نا صدقة بن موسى الدقيقي، نا مالك بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار**».

٦٨ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أنا أحمد بن كامل القاضي، أنا أحمد بن عبيد الله [١] بن إدريس، نا يزيد بن هارون، أنا الحجاج بن أرطاة، عن عطاء،

(٦٧) **إسناده ضعيف وهو حسن بمجموع طرقه**: في إسناده صدقة بن موسى الدقيقي، أبو المغيرة.

قال فيه ابن معين، وأبو داود والنسائي والدولابي، والساجي: ضعيف الحديث، وقال ابن معين أيضاً: ليس حديثه بشيء، وقال الترمذي: ليس عندهم بذاك القوي، وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به ليس بقوي، وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي.. إلخ ما جاء في ترجمته انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٤١٨)، و «تهذيب الكمال» (١٣ / ١٠٤٩)، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق له أوهام. اهـ.

أقول: ولو قال فيه ضعيف لما أبعد عن الصواب. والله المستعان.

والخبر أخرجه الطبراني في «الصغير» (١ / ٢٧٥ رقم ٤٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٣٩٥) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١٠٣ رقم ١٣٦).

من طرق عن صدقة بن موسى الدقيقي ثنا مالك بن دينار، عن عطاء عن أبي هريرة به، غير أن الحديث قد جاء من طرق أخرى عن عطاء، كما سيأتي بيانه في رقم (٦٨).

(٦٨) **إسناده ضعيف، وهو حسن**: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢ / ٥٠٠، ٥٠٨)، =

(١) «ك»: عبد الله، وهو خطأ.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سئل علمًا**[1] **يعلمه فكتمه جيء به يوم القيامة ملجماً بلجام من نار**».

وقد أنكر قوم لم يتبحروا في العلم قول الحفاظ من أئمتنا وأولي المعرفة من أسلافنا أن فلانًا الراوي ضعيف، وفلانًا غير ثقة، وما أشبه هذا من الكلام ورأوا ذلك غيبة لمن قيل فيه، إن كان الأمر على ما ذكره القائل، وإن كان الأمر على خلافة فهو بهتان.

= وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٤ رقم ٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٦٨ رقم ٧٣٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١٠٢ رقم ١٣٤).

جميعًا من طرق عن الحجاج بن أرطأة عن عطاء عن أبي هريرة به مرفوعًا، واختلف فيه على حجاج.

فرواه أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عطاء عن أبي هريرة به موقوفًا.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣١٦ رقم ٢٦٤٤٥).

وأبو خالد الأحمر هو: سليمان بن حبان ترجم له الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «التقريب» بقوله: صدوق يخطئ، وخالفه جماعة من الثقات فرووه مرفوعًا كما سبق.

وحجاج بن أرطأة «ضعيف»، وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

وقد تابع الحجاج بن أرطأة جماعة من الرواة منهم:

١ - سماك بن حرب:

أخرج روايته الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٩ رقم ٣٥٢٩)، والبيهقي في «المدخل» (٢/ ١١٣ رقم ٥٧٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١ / ٣٠١ رقم ١٤).

من طريق إبراهيم بن طهمان عن سماك بن حرب، عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كان عنده علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

وسماك بن حرب صدوق تغير بأخرة، فكان ربما يلقن، كما في «التقريب».

٢ - كثير بن شنظير:

أخرج روايته الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٣٨٢ رقم ٢٢٩٠)، وفي «الصغير» (١ / ١١٢ رقم ١٦٠) من طريق محمد بن خليد الحنفي عن حماد بن يحيى عن كثير به. =

---

(١) «هـ»: عن علم.

....

= وكثير بن شنظير ضعيف، انظر «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤١٨).
وفي الإسناد إليه كذلك محمد بن خليد بن عمرو الحنفي قال فيه ابن مندة: روىٰ مناكير فيه ضعف، وقال ابن حبان: يقلب ويرفع، ولا يجوز الاحتجاج به، وضعفه الدارقطني انظر «اللسان» (٦ / ٩٨).
٣ ـ سليمان التيمي:
أخرج روايته الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٣٣٥ رقم ٣٣٢٢)، وله في «الصغير» (١ / ١٩٨ رقم ٣١٥) من طريق محمد بن أبي السري ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة به وفيه محمد بن أبي السري، وهو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي صدوق يهم.
قال فيه ابن معين: ثقة، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من الحفاظ، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن عدي: كثير الغلط، وقال مسلمة بن قاسم: كان كثير الوهم، وكان لا بأس به، وقال ابن وضاح كان كثير الحفظ كثير الغلط، قال الحافظ ابن حجر: أورد ابن عدي من مناكيره حديثه عن معتمر عن أبيه، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعًا من سئل عن علم فكتمه الحديث وهذا بهذا الإسناد غريب جداً. اهـ. من «التهذيب» (٩ / ٤٢٥).
أقول: وقد ذكر الحديث ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥ / ٢١٨ رقم ٢٤٢٨) وحكم علىٰ إسناده بالحسن، وقال: ابن أبي السري محمد بن المتوكل ثقة حافظ؛ ولكثرة محفوظه أحصيت عليه أوهام، لم يُعد بها كبير الوهم، وإنما هي: معاييب عدت علىٰ نبيل، وسقطات أحصيت علىٰ فاضل. اهـ.
أقول: وهو كلام بعيد عن التحقيق العلمي السديد، وقد سبق بيان ما قاله أهل الشأن في ابن أبي السري، والله المستعان.
٤ ـ ليث بن أبي سليم:
أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٥٩٦) وابن عبد البر في الجامع (١ / ٨ رقم ٦) وابن الجوزي في العلل «المتناهية» (١ / ١٠٤ رقم ١٤٠).
من طريق ليث بن أبي سليم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به مرفوعًا.
واختلف فيه علىٰ ليث، قال ابن عدي رحمه الله: وهذا لا أعلم رفعه عن ليث غير ابن أبي الجون، ورواه جرير الرازي وغيره عن ليث موقوفًا. اهـ.
أقول: وليث بن أبي سليم ضعيف، والعهدة عليه في الاختلاف، والله المستعان. =

....

= ٥ ـ ابن جريج :
أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٤١٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١٠٣ رقم ١٣٧).
من طريق صغدي بن سنان عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة به .
وصغدي بن سنان أبو معاوية البصري .
قال فيه أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وروىٰ عباس عن ابن معين : ليس بشيء . اهـ .
انظر «لسان الميزان» (٣ / ٥٨٠) .
٦ ـ سليمان بن مهران الأعمش :
وهو ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠١) .
من طريق القاسم بن محمد بن حماد ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثني محمد بن ثور ثنا ابن جريج قال جاء الأعمش إلىٰ عطار فسأله عن حديث فحدثه ، فقلت له تحدث هذا وهو عراقي قال : لأني سمعت أبا هريرة يقول : الحديث .
قال الحاكم : هذا حديث تداوله الناس بأسانيد كثيرة تجمع ويذاكر بها ، وهذا الإسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه . اهـ .
أقول : وليس كما قال الحاكم رحمه الله ، ففي الإسناد القاسم بن محمد بن حماد الدلال ضعفه الدارقطني ، انظر «لسان الميزان» (٤ / ٥٥٣) .
وفي «تخريج الإحياء» (١/ ٧١ رقم ٥٦) قال العراقي : لا يصح من هذا الطريق لضعف القاسم بن محمد بن حماد الدلال الكوفي ، قال الدارقطني : حدثنا عنه وهو ضعيف فلهذا لم أخرجه من هذا الوجه . . الخ .
٧ ـ علي بن الحكم البناني :
أخرجه روايته أبو داود في «سننه» (٣ / ٣٢١ رقم ٣٦٥٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٢٩٧ رقم ٩٥) وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٦٣ ، ٣٠٥ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٥ رقم ٣) وابن الجوزي في « العلل» (١ / ١٠٢ رقم ١٣٢) .
جميعًا من طريق حماد بن سلمة قال : ثنا علي بن الحكم عن عطاء ، عن أبي هريرة به مرفوعًا .
وتابع حمادًا ، عمارة بن زاذان .
أخرج روايته الترمذي في «سننه» (٥ / ٢٩ رقم ٢٦٤٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١/ ١٧٠ رقم ٧٢)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (ص ٨٨)، والقضاعي في =

....

= «الشهاب» (١/ ٢٦٦ رقم ٤٣٢).

جميعًا من طرق عن عبد الله بن نمير عن عمارة بن زاذان عن علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة به وتابع ابن نمير.

أبو داود الطيالسي، كما في «المسند» (٣٣٠ رقم ٢٥٣٤).

وتابعهما خالد بن خراش، وروايته في «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (ص ٨٩).

وخالف هؤلاء أسود بن عامر فرواه عن عمارة بن زاذان ثنا علي بن الحكم، ثنا عطاء، عن أبي هريرة به وفيه تصريح علي بن الحكم بالسماع من عطاء.

أخرج روايته ابن ماجه في «السنن» (١ / ٩٦ رقم ٢٦١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة به.

أقول: ولا حاجة إلى توهيم أسود بن عامر، فالرواية في « مصنف ابن أبي شيبة (٥ / ٣١٦ رقم ٢٦٤٤٤)، ومن طريقه ابن عبد البر في « الجامع» (١ / ٧ رقم ٧٥) ثنا أسود ابن عامر قال ثنا عمارة بن زاذان قال: ثنا علي بن الحكم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به.

وليس فيها تصريح من علي بن الحكم بالسماع من عطاء كما ذكره ابن ماجه ـ رحمه الله ـ، وعلى ذلك فالصواب ذكر الرواية بالعنعنة وبدون تصريح . والله أعلم.

واختلف على علي بن الحكم، فرواه عنه كما سبق حماد بن سلمة، وهو ثقة تغير بآخره، وعمارة بن زاذان، وهو صدوق كثير الخطأ.

كلاهما عن علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة به.

وخالفهما عبد الوارث بن سعيد، وهو ثقة ثبت.

فرواه عن علي بن الحكم عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة به.

أخرج روايته.

الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠١)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٢ رقم١).

أقول: وعلى ذلك فالصواب ما ذهب إليه عبد الوارث عن وجود واسطة مبهمة بين علي ابن الحكم وعطاء.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٢٥):

=

....

= «وتابع حماد بن سلمة على هذا عمَارةُ بن زاذان ذكره البزار، وخالفهما عبد الوارث بن سعيد ـ وهو ثقة ـ فرواه عن علي بن الحكم عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة ـ أدخل بين عطاء رجلاً مجهولاً ـ وقد قيل: إنه حجاج بن أرطأة، ولو كان علي قد سمعه من عطاء، ما رواه عن رجل عنه، اللهم إلا لو كان قد صرح بسماعه من عطاء بأن يقول: حدثنا أو أخبرنا، أو سمعت، أو ما أشبه ذلك فحينئذ كنا نقول: رواه عنه سماعًا، ورواه بواسطة عنه، فحدث به على الوجهين، وإذا كان الأول معنعنًا، فزيادة رجل بينهما دليل انقطاع المعنعن. اهـ.

وتعقبه العراقي كما في «تخريج الإحياء» (٧١) بقوله: قلت: قد صح عن علي بن الحكم أنه قال في هذا الحديث ثنا عطاء، وهي رواية ابن ماجه فاتصل إسناده اهـ.

أقول: والصواب ما ذهب إليه ابن القطان رحمه الله فقد سبق أن ذكر التصريح في رواية ابن ماجه عن ابن أبي شيبة مخالف لما في «المصنف»، ولو سلم بثبوته في رواية ابن ماجه وغيره لحكم عليه بالشذوذ كذلك، لمخالفة أسود بن عامر، لأبي داود الطيالسي، وعبد الله بن نمير، وخالد بن خراش، حيث رووه جميعًا عن عمارة بن زاذان عن علي بن الحكم عن عطاء بدون تصريح، والله أعلم، وانظر كلام الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «النكت الظراف» (١٠ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

٨ ـ وما أخرجه تمام في «فوائده» (١ / ١٦٣ رقم ١٠٧)

حدثني أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد بن هاشم البغدادي الوراق: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الجوزي ببغداد، نا محمد بن عمرو الباهلي والهروي قال: نا أبو إسماعيل الأبلي: نا سعيد بن راشد، ومعاوية بن عبد الكريم والعلاء بن خالد الدارمي قالوا: نا عطاء قال سمعت أبا هريرة به.

وإسناده ضعيف فيه علي بن الحسين بن محمد بن هاشم أبو الحسن الوراق البغدادي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً (١١ / ٤٠٠).

وعلى كل فالحديث جاء من طرق كثيرة كما سبق يجبر بعضها بعضًا إلا ما كان منها شديد الضعف، وعليه فهو حسن لغيره، وقد قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «القول المسدد»: والحديث ـ وإن لم يكن في نهاية الصحة؛ لكنه صالح للحجة. اهـ. والله أعلم.

٦٩ـ واحتجوا بالحديث الذي أخبرناه أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ بنيسابور، أنا أبو الحسن[1] محمد بن عبد الله بن علي بن زياد السمذي، أنا محمد بن إبراهيم البوشنجي، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، ثنا روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل ما الغيبة؟ قال: « **ذكرك أخاك بما يكره، قال: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان في أخيك ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته** ».

---

(٦٩) صحيح، وإسناده حسن: من أجل أبي الحسن محمد بن عبد الله بن علي بن زياد السمذي ذكره السمعاني في «الأنساب» (٣ / ٢٩٦) وقال: شيخ صدوق، صحيح السماع من أبي عبد الله البوشنجي وغيره.. إلخ.

وأميه بن بسطام:

قال فيه ابن أبي حاتم: محله الصدق، ومحمد بن المنهال أحب إلي منه، وذكره ابن حبان في «الثقات» انظر «التهذيب» (١ / ٣٧٠)، وترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق.

والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٠٠١) رقم ٢٥٨٩)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٢٦٩ رقم ٤٨٧٤) والنسائي في «الكبرىٰ» « (٦/ ٤٦٧ رقم ١١٥١٨)، والترمذي في «سننه» (٤ / ٣٢٩ رقم ١٩٣٤)، والدارمي في «سننه» (٢ / ٢٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣ / ٧١ رقم ٥٧٥٨، ٥٧٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٢٣١ رقم ٢٥٥٢٩)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٣٠، ٣٨٤، و٤٥٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٢٥ رقم ٢٠٥)، وله في «ذم الغيبة» (٨٠ رقم ٧٢)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١١ / ٣٧٨-٣٧٩ رقم ٦٥٣)، والطبري في «تفسيره» (١٣ / الحجرات آية ١٣٥)، وتمام في «فوائده» (٣ / ٣٦٨ رقم ١١٣٠)، والبيهقي في «السنن» (١٠ / ٢٤٧)، وفي «الآداب» (٤٩ رقم ١٣٩)، وفي « الشعب» (١٢ / ١١٠-١١١ رقم ٦٢٩٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣ / ٢٠-٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٣٨-١٣٩) رقم ٣٥٦٠، ٣٥٦١)، وله في «التفسير» (٤ / ٢١٦).

جميعًا من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

---

(١) «ك»: أبو الحسين

٧٠ـ وقال قائلهم في ذلك شعراً أنشدنيه عبد العزيز بن أبي الحسن القرميسيني [قال][1] : أنشدنا أبو بكر محمد بن أحمد المفيد [قال] [1] : أنشدني الحسن بن علي الباغاني من أهل المغرب [قال][1] : أنشدني بكر بن حماد الشاعر المغربي لنفسه :

أرى الخير في الدنيا يقلُّ كثيرهُ ... وينقص نقصًا والحديث يزيدُ
فلو كان خيراً كان كالخير كله ... ولكن شيطان الحديث مريدُ
ولابن معين في الرجال مقالة ... سيسأل عنها والمليك شهيدُ
فإن تك حقًا فهي في الحكم غيبة ... وإن تك زوراً فالقصاص شديدُ

٧١ـ [و] [2] أخبرنا أبو القاسم رضوان بن محمد بن الحسن الدينوري، قال : سمعت أحمد بن محمد بن عبد الله النيسابوري يقول : سمعت أبا الحسن علي بن محمد البخاري يقول : سمعت محمد بن الفضل العباسي يقول : كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذن[3] يقرأ علينا كتاب : «الجرح والتعديل»، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال له : يا

---

(٧٠) الحسن بن علي الباغاني، وبكر بن حماد الشاعر، لم أقف لهما على ترجمة، والله المستعان.
والخبر ذكره المؤلف في «شرح أصحاب الحديث» (ص ٢٠٦ رقم ٢٥٦).
ثم علق عليه الخطيب بقوله : «وليس الأمر على ما ذهب إليه الشاعر من أن إبانة العلماء لأحوال الرواة غيبة، بل هي نصيحة، ولهم في إظهارها أعظم المثوبة لكونها مما يجب عليهم كشفه ولا يسعهم إخفاؤه وستره». اهـ.
(٧١) فيه محمد بن الفضل العباسي، وعلي بن محمد البخاري لم أقف لهما على ترجمة. والله المستعان. =

---

(١) من «ك»، و«هـ».
(٢) من «ك»، و«هـ».
(٣) في «ع» : ذا .

أبا محمد، ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ فقال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل، فقال: وما الجرح والتعديل؟ فقال: أظهر أحوال أهل العلم، من كان منهم ثقة أو غير ثقة. فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض، فبكى عبد الرحمن، وقال: «يا أبا يعقوب، لو سمعتُ هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته».

قال الخطيب(١): وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقًا في روايته، مع أن سنة رسول الله ﷺ قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا، وبضد قول من خالفنا.

= والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥ / ٣٦٤) من طريق المؤلف.
وجاء من وجه آخر.
أخرجه الخطيب في «الجامع» (٢ / ٣٠٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق (٣٥ / ٣٦٥) ثنا أبو علي عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فضالة النيسابوري قال: سمعت أبا الربيع محمد بن الفضل البلخي يقول: سمعت: أبا بكر محمد بن مهرويه بن سنان الرازي يقول: سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول:
سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة، قال ابن مهرويه:
فدخلت على عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو يقرأ على الناس كتاب «الجرح والتعديل» فحدثته بهذه الحكاية، فبكى، وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده، وجعل يبكي ويستعيد الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلد شيئًا، أو كما قال. اهـ.
وفيه محمد بن مهرويه الرازي: ترجم له الحافظ في «اللسان» (٥ / ٣٩٢) بقوله: روى عن أبي حاتم، وعنه منصور الخالدي اتهمه ابن عساكر. اهـ.

(١) في «ك»: قال أبو بكر، وفي «هـ». قلت.

٧٢ـ أخبرنا أبو الحسن[1] محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق البزاز، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران السكري، قالا: أنا إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا زكريا بن يحيى المروزي، ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر سمع عروة بن الزبير يقول: حدثتنا عائشة [رضي الله عنها][2] أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ، فقال: « **ائذنوا له فبئس رجل العشير، أو بئس رجل العشيرة** » فلما دخل ألان له القول؟، قالت عائشة: يا رسول الله، قلت له الذي قلت، فلما دخل ألنت له القول، قال: « **يا عائشة، إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه ـ أو تركه ـ الناس اتقاء فحشه** ».

ففي قول النبي ﷺ للرجل: بئس رجل العشيرة؛ دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجبه[3] العلم والدين من النصيحة للسائل؛ ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة؛ لما أطلقه النبي ﷺ، وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه ـ والله أعلم ـ أن يبين[4] للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له.

وكذلك[5] أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل؛ لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه، لا يكون غيبة.

---

(٧٢) إسناده صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ / رقم ٦٠٣٢، ٦٠٥٤، ٦١٣١)، وفي «الأدب المفرد» (٢ / ٦٨٩ رقم ١٣١١)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٠٠٢ رقم ٢٥٩١).

وأبو داود في «سننه» (٤ / ٣٥١ رقم ٤٧٩١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٢٣٨)، والترمذي في «سننه» (٤ / ٣٥٩ رقم ١٩٩٦)، وفي «الشمائل» (رقم ١٣٣)، =

---

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع»، وهو الصواب، وفي الأصل أبو الحسين خطأ. انظر «تاريخ بغداد (١/ ٣٥١) و«السير» (١٧/ ١٥٨).

(٢) من «ك».

(٣) «هـ»: يوجب.

(٤) «هـ»: أن بئس.

(٥) «ك»: فكذلك

٧٣ـ ومما يؤيد ذلك حديث فاطمة بنت قيس، الذي أخبرناه عبد الرحمن ابن عبيد الله الحربي [١]، أنا محمد بن عبد الله الشافعي، قال: حدثني إسحاق ابن الحسن الحربي، ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك (ح)، وأخبرناه الحسن بن أبي إسحاق القاضي، ثنا أبو مصعب، ثنا مالك بن أنس، عن عبد الله ابن يزيد مولىٰ الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبتة وهو غائب بالشام، فأرسل إليها وكيله بشعير فتسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال: «**ليس لك عليه نفقة**»، وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «**تلك امرأة**[٢] **يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم،**

= وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٤٠١ رقم ٤٥٣٨)، وفي «المجروحين» (١ / ١٧ ـ ١٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١ / ١٤١ رقم ٢٠١٤٤)، والحميدي في «مسنده» (١ / ١٢١ رقم ٢٤٩)، وعبد بن حميد (٣ / ٢٣٤ رقم ١٥٠٩)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٣٥ رقم ٢١٩)، وفي «ذم الغيبة» (٨٦ رقم ٨٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧ / ٣٢٠ رقم ٧٦١٨)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٥٩ رقم ٣٢٨)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» (رقم ٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٣٥)، والقضاعي في «مسنده» (٢ / ١٧١ ـ ١٧٢ رقم ١١٢٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠ / ٢٤٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٤١ رقم ٣٥٦٣).

كلهم من طريقين عن عروة عن عائشة رضي الله عنهما به.

وقد جاء عن أبي سلمة، وعن مجاهد، ومسروق وأبي يونس مولىٰ عائشة. عن عائشة به.

انظر: «سنن أبي داود» (٤ / ٣٥١ رقم ٤٧٩٢، ٤٧٩٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم ٢٣٧)، وأحمد في «مسنده» (٦ / ١٥٨)، والقضاعي في «مسنده» (٢ / ١٧٢ رقم ١١٢٤)، والله أعلم.

قال الحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» هذا خبر صحيح، وفيه الدلالة علىٰ أن الإخبار عما في الرجل علىٰ الديانة ليس من الغيبة. اهـ.

(٧٣) صحيح: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢ / ١١١٤ ـ ١١٢٠ رقم ١٤٨٠)، وأبو =

(١) ويقال الحرفي انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٠٣) و«السير» (١٧ / ٤١١).

(٢) «هـ»: إنها.

فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فآذنيني»، قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله ﷺ: «**أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد**، قالت: فكرهته، ثم قال: **انكحي أسامة [بن زيد]**[1] فنكحته، فجعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبطتُ به».

في هذا الخبر دلالة على [أن][2] إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة؛ لتُجتنب الرواية عنهم، وليُعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأن رسول الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدىٰ المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم إلىٰ تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلىٰ الفساد في شريعة الإسلام أولىٰ بالجواز وأحق بالإظهار.

= عوانه في «المستخرج» (رقم ٤٦٣٦، ٤٦٣٧)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤/ رقم ٣٤٩٢-٣٤٩٨)، وأبو داود في «سننه» (٢/ ٢٨٥ رقم ٢٢٨٤)، والنسائي في «سننه» (٦/ ٧٤ رقم ٣٢٤٤ ٣٢٤٥)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٤٤١ رقم ١١٣٥)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٣٥)، والشافعي كما في «المسند» (٢/ رقم ٥٦، ١٧٦)، والطيالسي كما في «المسند» (٥٧ رقم ١٦٤٥)، «والطبري» في تفسيره» (١٣ ك الطلاق آية ١٦)، والحميدي في «مسنده» (١/ ١٧٦ رقم ٣٦٣) وعبد الرزاق في «منصفه»» (٧/ ٢٠ رقم ١٢٠٢٢)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤١٢، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٦٤-٦٥)، وفي «المشكل» (٧/ ٥٦ رقم ٢٦٤٣)، والطبراني في «الكبير» ٢٤ رقم ٩٢٤-٩٢٥، ٩٢٨-٩٥٥)، والبيهقي في «سننه» (٧/ ١٧٧-١٧٨) ٤٣٢، ٤٧١-٤٧٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٢٩٦ رقم ٢٣٨٥)، وفي «التفسير» (٤/ الطلاق آية ١٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٠٣ رقم ١٧٤٠).
جميعًا من طرق عن أبي مسلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها... الحديث، وقد جاء الحديث من طرق كثيرة، عن فاطمة بنت قيس. والله أعلم.

---

(١) من: «هـ».

(٢) ليس في «ظ»، و«ع».

وأما الغيبة التي نهىٰ الله تعالىٰ عنها بقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] وزجر الرسول الله ﷺ عنها بقوله: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم**»[أ]، فهي ذكر الرجل عيوب أخيه يقصد بها الوضع منه، والتنقص[١] له، والإزراء به، فيما لا يعود إلىٰ حكم النصيحة، وإيجاب الديانة، من التحذير عن ائتمان الخائن، وقبول خبر الفاسق، واستماع شهادة الكاذب، وقد تكون الكلمة الواحدة لها معنيان مختلفان، علىٰ حسب اختلاف حال قائلها، ففي[٢] بعض الأحوال يأثم [قائلها]، وفي حالة أخرىٰ لا يأثم[٣].

(أ) حديث حسن: جاء هذا الحديث عن عدة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منهم ابن عمر، وأبو برزة الأسلمي والبراء بن عازب، وابن عباس، وبريدة.
١ ـ رواية ابن عمر:
وهو ما أخرجه الترمذي في «سننه» (٤ / ٣٧٨ رقم ٢٠٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣ / ٧٥) رقم ٥٧٦٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٠٤ رقم ٣٥٢٦).
من طرق عن الفضل بن موسىٰ ثنا الحسين بن واقد عن أوفىٰ بن دلهم عن نافع عن ابن عمر قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر فنادىٰ بصوت رفيع فقال: «يا معشر من قد أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلىٰ قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله» الحديث، بلفظ الترمذي. وإسناده حسن.
الحسين بن واقد صدوق فاضل، وأوفي بن دلهم صدوق كذلك، وبقية إسناده ثقات.
٢ ـ رواية أبي برزة الأسلمي:
وهو ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ٣٧٠ رقم ٤٨٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٤٢٠ ـ ٤٢١)، والروياني في «مسنده» (٢ / ٣٣٣٦ رقم ١٣١٢)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤ / ٨١٤ رقم ١٤٩٨) والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠ / ٢٤٧) وله في «الشعب» (١٢ / ٩٥ رقم ٦٢٧٨)، وفي «الآداب» (٤٨ رقم ١٣٧)، والقضاعي في «مسنده» (٢ / ٨٤ رقم ٩٣٣).
=

(١) «هـ»: التنقيص. (٢) «هـ»: في.
(٣) ليس في «أ»: وهو في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع».

....

= كلهم من طرق عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش عن سعيد بن عبد الله عن أبي برزة، نحوه.

وأبو بكر بن عياش ثقة تغير بآخره، وقد تابعه على روايته عبد الله بن عبد القدوس، والفضيل بن عياض، ذكر روايتهما الدارقطني في «العلل» (٦ / ٣١٠ رقم ١١٦٠).

وخالفهم قطبة وهو ابن عبد العزيز بن سياه، فرواه عن الأعمش عن رجل من أهل البصرة عن أبي برزة به، أخرج روايته أحمد في «المسند» (٤ / ٤٢٤).

وقطبة «صدوق». وتابعه حفص بن غياث.

أخرج روايته ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٠٤ رقم ١٦٩)، وله في «ذم الغيبة» (٥٢ - ٥٣) وحفص: ثقة تغير بآخره.

وذكر الدارقطني عبد الرحمن بن مغراء متابعًا لهما على الإبهام كذلك.

ثم رجح الدارقطني طريق أبي بكر بن عياش فقال: والقول قول أبي بكر بن عياش، وفضي وممن تابعهما.

أقول: وعلى القول بترجيح رواية أبي بكر بن عياش فهي ضعيفة أيضًا فسعيد بن عبد الله ابن جريج مستور، قال فيه أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره ابن المديني في الطبقة السابعة من أصحاب نافع اهـ. من «التهذيب» (٤ / ٥١ - ٥٢) وفي «تاريخ الدوري» (٢٠٢) قال يحيى بن معين: ما سمعنا أحدًا روى عنه إلا الأعمش من رواية أبي بكر بن عياش. اهـ.

٣ - رواية البراء بن عازب:

أخرج روايته ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٠٢ رقم ١٦٧)، وفي «ذم الغيبة» (٥٠ رقم ٢٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٢٣٧ رقم ١٦٧٥)، والروياني في «مسنده» (١ / ٢١٩ رقم ٣٠٥)، وتمام في «فوائده» (٣ / ٢٦٤ رقم ١١٢٩)، وأبونعيم في «الدلائل» (٢ / ٥٦٧ رقم ٣٥٦)، والبيهقي في «الدلائل» (٦ / ٢٥٦).

من طرق عن مصعب بن سلام عن حمزة بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن البراء به وفيه مصعب بن سلام، ترجم له الحافظ في التقريب بقوله: صدوق له أوهام.

وأبو إسحاق السبيعي مكثر من التدليس، وقد عنعن في إسناده، والله المستعان.

٤ - رواية ابن عباس:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ٨٣ رقم ٩٣).

من طريق قدامة بن محمد، ثنا إسماعيل بن شبيب الطائفي عن ابن جريج، عن عطاء عن =

٧٤ـ مثال ذلك ما أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدل، أنا أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، ثنا أبو خيثمة، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن علي بن الأقمر، عن أبي حذيفة، عن عائشة أنها ذكرت امرأة فقالت: إنها قصيرة فقال رسول الله ﷺ: «اغتبتيها».

= ابن عباس نحوه.
قال العقيلي: إسماعيل بن شبيب عن ابن جريج أحاديثه مناكير ليس منها شيء محفوظ، وفي «الثقات» لابن حبان (٨ / ٩٣) قال: إسماعيل بن شيبة الطائفي شيخ يروي عن ابن جريج روىٰ عدىٰ قدامة بن محمد الخشرمي عنه، يتقىٰ حديثه من رواية قدامة عنه. اهـ.
وقدامة بن محمد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يخطئ، وهو كما قال: انظر «التهذيب» (٨ / ٣٦٥).
٥ـ رواية بريدة:
وهو ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٣ / ٢٠٧ رقم ٢٩٣٦)، وفي «الكبير» (٢ / ٢٠ ـ ٢١ رقم ١١٥٥)، والشجري في «أماليه» (٢ / ٢١٥).
من طريق أبي ثميلة يحيىٰ بن واضح عن رُميح بن هلال ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه بنحوه.
فيه رميح بن هلال ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٥٢٢) قال: قال أبي مجهول لا أعلم روىٰ عنه غير أبي ثميلة، اهـ.
وقال ابن حبان: ينفرد عن المشاهير بالمناكير. اهـ. انظر «اللسان» (٣ / ٨٢).
(٧٤) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/ ٢٦٩ رقم ٤٨٧٥)، والترمذي في «سننه» (٤ / ٦٦٠ رقم ٢٥٠٢، ٢٥٠٣)، وابن المبارك في «الزهد» (٢٥٧ رقم ٧٤٢)، وأحمد في «المسند» (٦ / ١٣٦، ١٨٩، ٢٠٦)، وابن راهويه في «مسنده» (٣ / ٩٠٩ رقم ١٠٥٤، ١٠٥٥)، وهناد في «الزهد» (٢ / ٥٦٨ رقم ١١٨٩)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٢٦٤ رقم ١٧٣٦)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٢٦ـ٣٢٧ رقم ٢٠٧)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٨٩ رقم ٢٠٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣ / ١١٣ رقم ١٠٨٠) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢ / ٢٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٢ / ١١٢ رقم ٦٢٩٤، ٦٢٩٥)، وله في «السنن الكبرىٰ» (١٠ / =

٧٥ـ وأخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أنا عبد الله ابن جعفر بن درستويه النحوي، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا أبو اليمان، أخبرني شعيب قال: وثنا حجاج، عن جده، عن الزهري قال: أخبرني ابن أخي[1] أبي رُهْم الغفاري أنه سمع أبا رُهم ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ الذين بايعوه تحت الشجرة ـ يقول: «غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك» وساق الحديث إلى أن قال: «فطفق رسول الله ﷺ يسألني عمن تخلف من بني غفار، فأخبرته، فقال إذ هو يسألني: «**ما فعل النفر البيض ؟**» وقال حجاج: «**الحمر الطوال الثطاط ؟**» فحدثته بتخلفهم، قال: «**ما فعل السود الجعد القطاط ؟**» وقال حجاج: «**القصار الذين لهم نعم بشبكة شرح**»، وذكر بقية الحديث، فالكلمتان في القصر لفظهما واحد، ومعناهما مختلف؛ لأن عائشة قصدت العيب والذم، ورسول الله ﷺ قصد التعريف والوصف.

= ٢٤٧)، المزي في «تهذيب الكمال» (١١ / ٢٩٤ رقم ٢٤٥٧).
كلهم من طرق عن سفيان قال حدثني علي بن الأقمر عن أبي حذيفة عن عائشة به.
وإسناده رجاله ثقات، وأبو حذيفة هو سلمة بن صهيب الأرحبي، ثقة انظر «تهذيب الكمال» (١١ / ٢٩١).
وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣ / الحجرات آية ١٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٢٧ رقم ٢٠٨) وفي «ذم الغيبة» (٧٧ـ٧٨ رقم ٦٩).
من طريق سليمان الشيباني ثنا حسان بن المخارق عن عائشة به.
وفيه حسان بن المخارق: ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٣٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ويشهد له ما سبق، والله أعلم.

(٧٥) **إسناده ضعيف**: فيه ابن أخي أبي رُهم الغفاري، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٣٢٠) روى عن أبي رُهم روى عنه الزهري سمعت أبي يقول ذلك. اهـ.
ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا، وقال الذهبي في «الميزان» (٩ / ٤٥٩): لا يعرف، تفرد عنه الزهري. =

---

(١) في «هـ»: ابن أبي رهم.

٧٦ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ، ثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله[١] ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله، وكلهم حدثني بطائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وأثبت له اقتصاصًا، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني، وبعض حديثهم يصدق بعضًا [و][٢] ذكروا أن عائشة [رضي الله عنها][٣] زوج النبي ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سفر أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه» وذكر الحديث بطوله، وقال[٤] فيه: «ودعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وأسامة بن زيد حين استلبث [عليه][٥] الوحي يستشيرهما في فراق أهله». قالت: «فأما أسامة فأشار على رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الود، فقال: يا رسول الله، هم أهلك، ولا نعلم إلا خيراً. وأما علي[٦] فقال: لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تعرفك» قالت: «فدعا رسول الله ﷺ بريرة فقال: **أي بريرة، هل**

= والحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢/ ٢٢١ـ ٢٢٢ رقم ٧٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٤٦ رقم ٧٢٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٩٣ـ ٥٩٤)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٤٩ـ ٥٠ رقم ١٩٨٨٢)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٣٤٩ـ ٣٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٢٣٧ رقم ٩٩١)، والبزار في «مسنده» «الكشف» (٢/ ٣٥٥ رقم ١٨٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٨٤ـ ١٨٦ رقم ٤١٧، ٤١٨)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٤٤٨ رقم ٥٩٠٠).
جميعًا: من طرق عن ابن شهاب قال أخبرني ابن أخي أبي رهم كلثوم بن الحصين الغفاري أنه سمع أبا رُهم وكان من أصحاب رسول الله ﷺ به.

(٧٦) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٥٩٣، ٢٦٣٧، ٢٦٦١، ٢٦٨٨، =

(١) «ك»: عبد الله بن عبد الله.
(٢) من «ك»، و«هـ».
(٣) من: «هـ».
(٤) في «هـ»: قال ت.
(٥) من: «ك».
(٦) في «ك»: عليه السلام.

رأيت من شي يريبك من أمر عائشة ؟ فقالت له بريرة : والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمراً قط أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي[١] الداجن فتأكله »[٢].

[قال أبو بكر][٣] : وفي استشارة النبي ﷺ علياً وأسامة وسؤاله بريرة عما عندهم من العلم بأهله بيان واضح ، أنه لم يسألهم[٤] إلا وواجب عليهم إخباره بما يعلمون من ذلك ، فكذلك يجب على جميع من عنده علم من ناقل خبر ، أو حامل أثر ، ممن لا يبلغ محله في الدين محل عائشة أم المؤمنين ، ولا منزلته من رسول الله ﷺ منزلتها منه ، بخصلة تكون منه يضعف خبره عند إظهارها عليه ، أو بجرحة تثبت فيه يسقط حديثه عند ذكرها عنه أن يبديها لمن لا علم له به ؛ ليكون بتحذير الناس إياه من الناصرين لدين الله ، الذابين للكذب[٥] عن رسول الله ﷺ ، فيا لها منزلة ما أعظمها ! ومرتبة ما أشرفها ، وإن جهلها جاهل وأنكرها منكر !

= ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤١٤١ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٥٧ ، ٢٥١٢ ، ٧٣٦٩ ، ٧٣٧٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥٤٥ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٧٨) ، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢١٢٩ - ٢١٣٨ رقم ٢٧٧٠) ، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٣٥٥ رقم ٥٢١٩) ، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٤١٥ - ٤١٨ رقم ١١٣٦٠) ، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣٢ - ٣٣٦ رقم ٣١٨٠) ، وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٨٥٧ رقم ٢٥٦٧) ، وابن حبان في «صحيحه» (٦ / ١٣ رقم ٧٠٩٩ ، ٧١٠٠) ، والشافعي كما في « المسند» (٢ / ٤٩ رقم ٨٩) ، وابن جرير في «تفسيره» (١٠ / ٩٠ - ٩٥ سورة النور) وفي التاريخ (٢ / ٦١٠ - ٦١٦) ، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥ / ٤١٠ - ٤١٩ رقم ٩٧٤٨) ، ومن طريقه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢ / ٥١٦ رقم ٥٦١ ، ٥٩٠) ، (٣ / رقم ١١٥٥) ، وابن الجارود في «المنتقي» =

(١) في «ظ» ، «ك» : فيأتي .
(٢) في «ظ» ، و«ك» : فيأكله .
(٣) من «ك» .
(٤) في «هـ» : لم يكن ليسألهم .
(٥) «هـ» : الكذب .

٧٧ ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم[١] بن جعفر الهاشمي ثنا أبو العباس محمد بن أحمد الأثرم ثنا الحسن بن داود بن مهران ثنا هشام الرازي ثنا الجارود ابن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: **«أترعوون عن ذكر الفاجر حتى[٢] يعرفه الناس، اذكروه بما فيه حتى يحذره[٣] الناس»**.

= في «المنتقي» (٣ / ٤٨ ـ ٤٩ رقم ٧٢٣) وأبو يعلى في «مسنده» (٨ / رقم ٤٩٢٧ ـ ٤٩٣٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٤٣٧ رقم ٧٦٤) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (رقم ١٤٢٠٦) والطبراني في «الكبير» (١٩ / رقم ١٣٣ ـ ١٥١)، والبيهقي في «السنن» (٧ / ١٠١، ١٠٢)، (١٠ / ٤١، ١٥٣)، وفي «الدلائل» (٤ / ٦٣ ـ ٧٤)، وفي «الشعب» (١٢ / ٣٢٨ رقم ٦٦٢٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (٣١٨ ـ ٣٢٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٩ / ١٥٣ رقم ٢٣٢٥)، وله في «التفسير» (٣ / سورة النور آية ١١)، وعبد الغني المقدسي، في «حديث الإفك».

جميعًا من طرق عن الزهري عن عروة، وابن المسيب، وعلقمة، وعبيد الله بن عبد الله ابن عمر، عن عائشة به.

وبعضهم عن عروة عن عائشة به. منهم من رواه بطوله، ومنهم مختصراً.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٣٨٨، ٤١٤٣، ٤٦٩١، ٤٧٥١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦ / ٢٢ رقم ٧١٠٣)، والطيالسي في «مسنده» (٢٣١ رقم ١٦٦٥)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ١٢٢ رقم ١٦١).

جميعًا من طرق عن مسروق بن الأجدع قال حدثتني أم رومان وهي أم عائشة عن عائشة بنحوه، والله أعلم.

وقد جاء كذلك عن مجاهد ومقسم والقاسم وأبو مليكة وغيرهم عن عائشة به، والله أعلم.

(٧٧) موضوع: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٣٦ رقم ٢٢١)، وله في «ذم الغيبة» (٨٧ رقم ٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٠٢ رقم ٢٤٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٤١٨ رقم ١٠١٠)، =

(١) في «ظ»: أبو القاسم بن جعفر، وهو خطأ.
(٢) في «هـ»: حتى.
(٣) في «ظ»: يعرفه.

....

= والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ١١٥)، والبيهقي في «سننه» (١٠ / ٢١٠)، وله في «الشعب» (٧ / ١٠٩ رقم ٩٦٦٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٣٨٢ رقم ٣٤٩)، (٣ / ١٨٨ رقم ١٢٢٩)، (٧ / ٢٦٢، ٢٦٨)، وفي «المتفق والمفترق» (٣ / ٢٠٠٣ رقم ١٤٢٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٧٧٨ ـ ٧٨١ رقم ١٣٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ رقم ٦٩٠).

من طرق عن الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

والجارود هو ابن يزيد أبو علي العامري النيسابوري.

كذبه أبو أسامة وأبو حاتم، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو داود: غير ثقة، وضعفه علي بن المديني، وقال الحسن بن الوليد: ما عرفناه بطلب الحديث قط. اهـ، من «لسان الميزان» (٢ / ١١١).

قال البيهقي في «السنن»: سمعت أبا عبد الله الحاكم يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مرة يقول: كان أبو بكر الجارودي إذا مر بقبر جده، في مقبرة الحسين بن معاذ، يقول: يا أبة لو لم تحدث بحديث بهز بن حكيم لزرتك. اهـ.

وقد تواترت كلمات النقاد بإنكار هذا الحديث والحكم عليه بالبطلان قال العقيلي: ليس له من حديث بهز أصل ولا من حديث غيره ولا يتابع عليه.

وقال ابن حبان: لا أصل له.

وقال البيهقي: فهذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري، وأنكره عليه أهل العلم بالحديث، ونقل عن الحاكم قوله: فهذا حديث يعد في أفراد الجارود بن يزيد عن بهز، وقد روي عن غيره وليس بشيء كذا في «الشعب».

أقول: وقد سرقه بعضهم وأسقط منه الجارود.

قال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١):

وهذا لا أصل له، وأما حديث بهز بن حكيم فما رواه عن بهز إلا الجارود هذا، وقد رواه سليمان بن عيسى السجزي، عن الثوري، عن بهز، قدم نيسابور فقيل له: إن الجارود يروي هذا الحديث عن بهز، فقال ثنا سفيان الثوري عن بهز فصار حديثه، وسليمان بن عيسى يؤلف في الروايات، واتصل هذا الخبر بعمرو بن الأزهر الحراني، وكان مطلق اللسان، فرواه عن بهز بن حكيم، ورواه العلاء بن بشر لما اتصل عن ابن عيينة عن بهز، وقلب متنه، ورواه شيخ من أهل الأبلة ـ يقال له نوح ـ بن محمد رأيته، وكان غير حافظ للسانه عن أبي الأشعث عن معتمر عن بهز، والخبر في أصله باطل، وهذا الطرق كلها بواطيل لا أصل لها. اهـ.

٧٨ ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان نا أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان ثنا جعدبة بن يحيى الليثي ثنا العلاء بن بشر عن سفيان عن بهْز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «**ليس لفاسق غيبة**».

٧٩ـ خبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بِشْران أنا أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا ثنا يحيى بن جعفر ـ وهو ابن أبي طالب ـ ثنا عبد الملك بن إبراهيم الجُدي ثنا الصلتُ بن طريف قال: قلت للحسن: الرجلُ الفاجر المعلن بفجوره ذكري له بما فيه غيبة له؟ قال: «لا، ولا كرامة» قال الجوزي: ثنا يحيى بن أبي طالب بإسناده مثله.

---

(٧٨) موضوع: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩ / ٤١٨ رقم ١٠١١)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٥٩٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١٠٩ رقم ٩٦٦٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣ رقم ١١٨٥، ١١٨٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٣٠٥ رقم ٦٩٢).

كلهم من طرق عن جعدية بن يحيى الليثي ثنا العلاء بن بشر عن سفيان، عن بهز بن حكيم به.

وجعد به بن يحيى قال فيه الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان في «الثقات» ترجمة العلاء بن بشر روى عن جعدية بن يحيى مناكير اهـ «اللسان» (٢ / ١٣٤).

والعلاء بن بشر، ضعفه أبو الفتح الأزدي، وقال ابن عدي في «الكامل» ثنا العباس بن أحمد بن محمد البرني وغيره، ثنا جعدية... فذكر هذا الحديث، وقال: هذا معروف بالعلاء هذا، ومنهم من قال عن العلاء، عن سفيان الثوري، وهو خطأ، وإنما هو ابن عيينة، وهذا اللفظ غير معروف، وكذلك ما رواه الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، «اترعون عن ذكر الفاجر»، والعلاء بن بشر هذا لا يُعرف، وله تمام خمسة أحاديث لا يتابع عليها اهـ. انظر «اللسان» (٤/ ٦٩٥).

وانظر «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢ / ٧٧٨ رقم ١٣٠)، و«الضعيفة» للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ (٢ / ٥٢ رقم ٥٨٣ ـ ٥٨٥).. والله أعلم.

(٧٩) حسن وإسناده ضعيف: فيه الصلت بن طريف: قال فيه ابن القطان: لا يعرف حاله، وقال الحافظ ابن حجر: مستور. انظر «اللسان» (٣/ ٢٣١).

والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٤٤ رقم ٢٣٨)، وفي «ذم الغيبة» (رقم =

٨٠ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم ثنا محمد بن إسحاق الصغاني أنا يحيئ بن أبي بكير ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن قال: كان يقول: « ليس لأهل البدعة غيبة ».

٨١ ـ أخبرني أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز ثنا أحمد ابن سليمان النجاد ثنا جعفر بن محمد الصائغ ثنا عفان ثنا يحيئ بن سعيد قال سألت شعبة وسفيان ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ [1]: « قالوا: بيِّن أمره للناس ».

= ٩٤، ١٠١)، والهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٣٠٨ رقم ٦٩٤).
من طرق عن الصلت بن طريف به.
وللأثر شواهد سيأتي الكلام عليها في رقم (٨١).

(٨٠) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٣٨ رقم ٢٢٥)، والهروي في ذم الكلام (٣ / ٣١١ رقم ٦٩٩).
من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن به.
والربيع: صدوق سيئ الحفظ، كما في «التقريب».
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٤٣ رقم ٢٣٥)، وله في «ذم الغيبة» (١٥٣ / ٩٧)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ١١٠ رقم ٩٦٦٩).
من طريق عقيل عن الحسن.
وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد» (٢ / ٤٧٢ رقم ١٠١٨)، وابن أبي الدنيا في «الغيبة» (١٤٨ رقم ٨٦) من طريق أبي عوانة عن قتادة عن الحسن، والأثر بمجموع طرقه يرتقي للحسن، والله أعلم.

(٨١) صحيح وإسناده حسن: فيه علي بن أحمد بن داود قال فيه المؤلف في « تاريخ بغداد» (١١/ ٣٣١): كثير السماع كثير الشيوخ، وإلى الصدق ما هو. اهـ وانظر «اللسان» لابن حجر (٤/ ٢٣٨).
والأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣ / ١٥٤ رقم ٤٦٨٤)، وصالح بن أحمد =

(١) «هـ»: يحفظه.

٨٢ ـ أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن علي السُوذرجاني بأصبهان أنا أبو بكر بن المقري ثنا محمد بن الحسن بن علي بن بحر ثنا عمرو بن علي «ح» وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرْموي بنيسابور أنا محمد بن عبد الله بن زكريا الجوزقي أنا مكي بن عبدان مسلم بن الحجاج ثنا عمرو بن علي ثنا عفان قال: «كنا عند إسماعيل ابن عُلية جلوساً فحدث رجل عن رجل فقلت: إن هذا ليس بثبت، فقال الرجل اغتبته، قال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت» لفظ حديث مسلم.

= في «سؤالاته» (ص ٤١)، وأبو داود في «سؤالاته لأحمد» (١٩٧ رقم ١٣٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٣، ٢٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٤٠٠٣)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٨٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / رقم ٤٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٠٧ رقم ٢٥٧)، والجوزقاني في «مقدمة الأباطيل» (١ / ٨ رقم ٥).

كلهم من طرق عن عفان عن يحيىٰ بن سعيد به.

وأخرجه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٩٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / رقم ٥٣) وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٠)، من طريق عمرو بن علي، وهو الصيرفي البصري قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد به.

وأخرجه الترمذي في جزء «العلل» في آخر «سننه» (٥ / ٥١)، والهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٣١٠) رقم ٦٦٨)، من طريق محمد بن إسماعيل أي ـ البخاري ـ ثنا محمد بن يحيىٰ بن سعيد القطان عن أبيه به.

(٨٢) صحيح: أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ١١٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ١٨ ـ ١٩)، والعقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١ / ١١)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٢٢٣ رقم ١٠٣١).

كلهم من طرق عن عمرو بن علي عن عفان به.

وفي «الضعفاء» من طريق الحسن عن عفان، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (١ / ٥٦ رقم ٥٤) من طريق محمد بن عبد الملك ثنا عفان به والله أعلم.

٨٣ ـ أخبرنا علي بن طلحة بن محمد المقرئ، أنا محمد بن إبراهيم بن محمد بن يزيد الغازي أنا محمد بن محمد بن داود الكرخي ثنا عبد الرحمن بن يوسف بن خراش قال: روىٰ محمد بن أبي خلف قال: «كنا عند ابن عُلَيَّة فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سُليم، فقال بعض من حضر[1]: وما تصنع بليث بن أبي سليم وهو ضعيف الحديث، لم لا تسأله عن حديث لأيوب[2]؟! قال: فقال: سبحان الله أتغتابُ رجلاً من العلماء[3]؟ قال: فقال ابن عُلية: يا جاهل نصحك، إن هذا أمانة، ليس بغيبة».

٨٤ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا إبراهيم بن عبد الله المعدل ثنا محمد بن إسحاق الثقفي قال سمعت أبا قدامة عبيد الله بن سعيد يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: مررت مع شعبة برجل ـ يعني: يحدث ـ فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت». أو كلمة معناها.

---

(٨٣) إسناده ضعيف: فيه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش ضعيف، انظر «السير» (١٣ / ٥٠٨)، و«لسان الميزان» (٣ / ٥٠٨ ـ ٥٠٩)، ويظهر والله أعلم أنه لم يسمعه من محمد ابن أبي خلف والأثر صح من وجه آخر كما في رقم (٨٢).

(٨٤) الصحيح فيه أنه من قول الثوري: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (١ / ٥٤ رقم ٤٧): ثنا إبراهيم بن عبد الله المعدل، ثنا محمد بن إسحاق الثقفي، قال سمعت أبا قدامة عبيد الله بن سعيد يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: مررت مع شعبة ـ الأثر.
وإبراهيم بن عبد الله هو ابن إسحاق بن جعفر الأصبهاني، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦ / ١٢٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
وخالفه الإمام أبو حاتم بن حبان البستي فرواه في «مقدمة المجروحين» (١ / ٢١).
ثنا محمد بن إسحاق ثنا أبو قدامة قال سمعت ابن مهدي يقول: مررت مع سفيان الثوري برجل ـ الأثر.

---

(١) في «هـ»: حضره
(٢) كذا في «ظ»، و«ك»، و«ع»، و«هـ» وفي «أ»: لابن أيوب
(٣) في «ظ»: من أهل العلم

٨٥ ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الوراق أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي ثنا عبد الله بن زياد ثنا صالح بن أحمد بن حنبل ثنا علي بن المديني قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول ثنا حماد بن زيد قال: «كلمنا شعبة بن الحجاج أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل، قلنا لو كففت عن ذكره، فكأنه لان وأجابنا، ثم مضيت يومًا أريد الجمعة فإذا شعبة يناديني[1] من خلفي، فقال: ذاك الذي قلت لكم فيه لا أراه يسعني».

= ولا شك أن ابن حبان مقدم على إبراهيم بن عبد الله، ولذلك فالصواب عن سفيان لا شعبة، والله المستعان.

وأبو قدامة هو عبيد الله بن سعيد السرخسي ثقة مأمون.

ومحمد بن إسحاق الثقفي، ترجم له الذهبي في «السير» (١٤ / ٣٨٨) بقوله: الإمام الحافظ الثقة شيخ الإسلام محدث خراسان، صاحب المسند الكبير على الأبواب والتاريخ وغير ذلك اهـ.

(٨٥) **صحيح وإسناده ضعيف**: من أجل أبي الفتح محمد بن الحسين، أبو الفتح بن يزيد الأزدي الموصلي.

ضعفه البرقاني، وقال أبو النجيب عبد الغفار الأرموي: رأيتُ أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدونه شيئًا. وقال الخطيب: في حديثه مناكير، وكان حافظًا، ألف في علوم الحديث. اهـ انظر «اللسان» (٦ / ٦٠).

وعبد الله بن زياد، لم أعرفه، وقد جاء الأثر من غير طريقه.

فرواه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١ / ١٧١)، (٢ / ٢١)، ثنا صالح بن أحمد بن علي - يعني ابن المديني - به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦٩٩) ثنا ابن حماد وحدثني صالح بن أحمد ثنا علي بن المديني به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٧١) نا محمد بن مسلم قال حدثني بعض أصحاب حماد بن زيد عن حماد بن زيد به.

وأخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٢٠) قال: ثنا الحسن بن سفيان قال: سمعت معاذ بن شعبة يقول: قال أبو داود: جاء عباد بن حبيب إلى شعبة فقال: إن لي =

(١) في «هـ»، و«ك»: ينادي

٨٦ ـ أخبرنا أبو الوليد الحسن بن محمد الدربندي، أنا أبو عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارىٰ، أنا خلف[1] بن محمد، ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الواحد بن رفيل[2]، ثنا المسيب بن إسحاق، قال: سمعت عثمان بن حميد الدبوسي يقول: «قيل لشعبة بن الحجاج: يا أبا بسطام، كيف تركت علم رجال وفضحتهم فلو كففْت؟ فقال: أجِّلُوني حتىٰ أنظر الليلة فيما بين وبين خالقي هل يسعني ذلك؟ قال: فلما كان من الغد خرج علينا علىٰ حُمير له، فقال: قد نظرت فيما بيني وبين خالقي فلا يسعني دون أن أبين أمورهم للناس، والسلام».

٨٧ ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا أحمد بن كامل القاضي حدثني أبو سعد الهروي، عن أبي بكر بن خلاد قال: قلت: ليحيىٰ بن سعيد القطان: «أما تخشىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالىٰ؟

= إليك حاجة، فقال: ما هي؟ فقال: تكف عن أبان بن أبي عياش فقال: أنظرني ثلاثًا وجاء بعد الثالث فقال: يا عباد نظرت فيما قلت فرأيت أنه لا يحل السكوت عنه. وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن حبان كذلك ـ في المصدر السابق ـ ثنا محمد بن عبد الرحمن الفقيه قال: ثنا الحسين بن الفرج عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بنحوه.

وإسناده «ضعيف جدًا» الحسين بن الفرج الخياط كذبه ابن معين، وكان أحمد ويحيىٰ لا يرضيانه اهـ. من «اللسان» (٢ / ٣٥٢)، والله أعلم.

(٨٦) **إسناده ضعيف جدًا**: من أجل خلف بن محمد الخيام البخاري أبو صالح.

قال فيه الحاكم: سقط حديثه بروايته حديث «نهىٰ عن الوقاع قبل الملاعبة».

وقال أبو يعلىٰ الخليلي: خلط وهو ضعيف جدًا، روىٰ متونًا لا تعرف.. إلخ. انظر «اللسان» (٢ / ٤٦٨)، والله أعلم.

(٨٧) **إسناده لا بأس به، وهو صحيح**: فيه أحمد بن كامل بن خلف القاضي، قال فيه =

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع»، وفي «أ»: خالد

(٢) في «ع» رُفَيْد

[قال:][1] قال: لأن يكون هؤلاء خُصمائي أحب إليّ من أن يكون خَصْمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثًا ترىٰ أنه كذب؟!.

٨٨ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت علىٰ إسحاق النعالي حدثكم عبد الله بن إسحاق المدايني، ثنا يوسف بن الضحاك، ثنا أبو سلمة، ثنا حزم ابن أبي حزم عن عاصم الأحول قال: «كان قتادة يقصِّر بعمرو بن عبيد فجثوت علىٰ ركبتي، فقلت: يا أبا الخطاب، هذه الفقهاء ينال بعضها من بعض؟ فقال: يا أحْول، رجل ابتدع بدعةً فيذكر خير من أن يُكفَّ عنه».

= الدارقطني: كان متساهلاً، وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، وأهلكه العُجْب فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء الأئمة أصلاً اهـ «تاريخ بغداد» (٤ / ٣٥٩).

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١١٠)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الصحيح» (١١٠ـ١١١)، (١٠٣٢)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٢٤٦ رقم ١٠٧٦).
من طريق أبي بكر بن خلاد به، وأبو بكر هو: محمد بن خلاد بن كثير الباهلي أبو بكر الصيرفي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: ثقة، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥ / ١٦٩).

(٨٨) إسناده حسن: من أجل حزم بن أبي حزم مهران، ويقال: عبد الله القطعي أبو عبد الله البصري.
قال ابن حبان في «الثقات»: يخطئ، وقال النسائي: ليس به بأس، وترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يهم، والراجح أنه صدوق، فقد وثقه أحمد وابن معين وقال أبو حاتم صدوق لا بأس به هو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن. اهـ، من «التهذيب».
وقال ابن المديني: ثقة اهـ من «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٧٤).
فمثله إن اعتبرنا كلمة ابن حبان والنسائي لا ينزل عن رتبة الصدوق، وابن حبان معروف بالتعنت، وقد خالفه جماعة من الأئمة ممن يقدم عليه، والله أعلم.
والخبر أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤ / رقم ١٣٧٢، ١٣٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٣٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١٧٨).
كلاهما من طريق حزم ثنا عاصم الأحول به. =

(١) ليس في «ك»، و«ظ».

٨٩ ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي، أنا يوسف بن أحمد الصيدلاني بمكة، ثنا محمد بن عمرو العقيلي، قال: ثنا المطلب بن شعيب، قال: سمعت أحمد بن محمد المكي يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كان شعبة يقول: «تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل».

٩٠ ـ أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الواحد بن علي البزاز، أنا أبو عبيد الله[1] محمد بن عمران بن موسى المرزباني، أنا عبد الله بن يحيى العسكري، ثنا العنزي ثنا سهل بن حبيب الأنصاري، ثنا أبو زيد الأنصاري النحوي قال: أتينا شعبة يوم مطر، فقال: «ليس هذا يوم حديث، اليوم يوم غيبة، تعالوا حتى نغتاب الكذابين».

٩١ ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أنا دَعْلج بن أحمد المعدل، أنا أحمد بن علي الأبار، ثنا عبد الرحيم[2] بن حازم ـ أبو محمد البلخي ـ قال: سمعت مكي بن إبراهيم يقول كان شعبة يأتي عمران بن حُدير

(٨٩) إسناده ضعيف: أحمد بن محمد المكي لم يتميز لي، والله المستعان.
والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١١).
وأخرجه كذلك في (١ / ١٥) ثنا محمد بن إسماعيل قال: ثنا الحسن بن علي قال: حدثني أسد بن أبي لبيد السرخسي، قال ثنا النضر بن شميل، قال: سمعت شعبة بن الحجاج يقول: تعالوا نغتاب في الله.
وأسد بن أبي لبيد لم أقف على ترجمته.

(٩٠) إسناده ضعيف: فيه محمد بن عمران أبو عبيد الله المرزباني ترجم له المؤلف في «تاريخ بغداد» (٣ / ١٣٥ رقم ١١٥٩): قال: قال لي الأزهري كان معتزليًا وما كان ثقة، وقال الخطيب: ليس بكذاب أكثر ما عيب عليه المذهب، وروايته في الإجازة، ولم يبين وقال العتيقي كان مذهبه الاعتزال وكان ثقة اهـ. وانظر «اللسان» (٥ / ٣٢٤).

(٩١) إسناده ضعيف، وهو حسن لغيره: عبد الرحيم بن حازم، أبو محمد البلخي. =

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«ع»، وفي «أ»: أبو عبد الله، وهو خطأ.
(٢) في «هـ»: عبد الرحمن. وهو خطأ.

يقول: «يا عمران، تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل»، يذكرون[١] مساوئ أصحاب الحديث.

٩٢ـ أخبرنا ابن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر بن دَرُستويه، ثنا يعقوب بن سفيان، قال: سمعت الحسن بن الربيع، قال: قال ابن المبارك: «المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، قال: فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟ قال[٢]: اسكت، إذا لم نبين كيف يُعرف[٣] الحق من الباطل؟!» أو نحو هذا من الكلام.

٩٣ـ كتب إليّ أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي يذكر أن أبا الميمون عبد الرحمن بن عبد الله البجلي[٤] أخبرهم، قال أنا أبو زرعة عبد

= ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٤١٤) قال يروي عن المكي بن إبراهيم، وكان صاحب حديث، روى عنه أهل بلده اهـ.

وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ١٩)، من طريق عبد الصمد بن الفضل قال: حدثنا مكي بن إبراهيم بنحوه.

وعبد الصمد بن الفضل بن موسى بن هانئ بن مسمار أبو يحيى البلخي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٤١٦).

وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ١٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٣٠٩ رقم ٦٩٥) من طريق محمد بن زياد الزيادي قال: ثنا أحمد بن علي عن مكي بن إبراهيم بنحوه.

ومحمد بن زياد الزيادي: صدوق يخطئ كما في «التقريب»، وأحمد بن علي لم يتميز لي، والله أعلم.

هذا الأثر مع ما سبق من آثار عن شعبة قد يرتقي للحسن، والله أعلم.

(٩٢) إسناده صحيح: والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ١٣٧) مختصراً.

(٩٣) إسناده صحيح: والأثر في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص ١٦٥ رقم ٨٢٥)، ومن =

(١) في «ك»: نذكر.

(٢) في «هـ»: فقال.

(٣) كذا في «ك»، و«هـ»، و«ظ»: يُعرف، وفي «أ»: نعرف.

(٤) في «ظ»، و«ك»: البلخي.

الرحمن بن عمرو، قال: «سمعت أبا مسهر يسأل عن الرجل يغلط ويهمُ ويُصحِّف، فقال: بين أمرهُ، فقلت لأبي مُسهر: أترىٰ ذلك من الغيبة؟ قال: لا».

٩٤ـ أخبرني عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، أنا أبو بكر بن شاذان، ثنا أحمد بن مروان المالكي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «جاء أبو تراب النخشبي إلىٰ أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ؛ لا تغتاب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال [له][1]: ويحك!! هذا نصيحة ليس هذا غيبة».

٩٥ـ أخبرنا محمد بن عمَر الداودي، أنا علي بن عمر بن أحمد الحافظ، ثنا محمد بن داود بن سليمان النيسابوري[2]، ثنا أبو الفضل أحمد بن عبد الله ابن سلمة النيسابوري قال سمعت محمد بن بندار السَّباك الجرجاني يقول:

= طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٤٤٠).
وأخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١/ ٢٠)، حدثني محمد بن المنذر بن سعيد قال: حدثنا أبو زرعة، وذكر نحوه.

(٩٤) إسناده ضعيف: فيه أحمد بن مروان الدينوري المالكي، صاحب «المجالسة» صرح الدارقطني في «غرائب مالك» بأنه يضع الحديث، وقال مسلمة بن قاسم في «الصلة»: كان علىٰ قضاء القلزم، أدركته، ولم أكتب عنه، وكان ثقةً كثير الحديث اهـ، انظر «السير» (١٥/ ٤٢٧)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٦٨).
والأثر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣١٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣٤٢).
وأبو تراب النخشبي هو عسكر بن الحصين النخشبي الصوفي ترجمته في «السير» (١١/ ٥٤٥).

(٩٥) إسناده صحيح: والخبر أخرجه المؤلف في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٣٠١ رقم =

(١) من «ك»، و«هـ».
(٢) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: أحمد بن سلمة بن عبد الله.

قلت لأحمد بن حنبل: « إنه ليشتد علي أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال أحمد: إذا سكت أنت وسكتُ أنا فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ من السقيم ؟! ».

٩٦ـ أخبرنا علي بن أحمد المقري، أنا إسماعيل بن علي الخطبي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: « ما تقول في أصحاب الحديث، يأتون الشيخ لعله أن يكون مُرْجئًا أو شيعيًا أو فيه شيء من خلاف السنة ؟! أيسعني أن أسكت عنه أم أحذر عنه ؟ فقال أبي: إن كان يدعو إلى بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها قال: نعم، تحذر عنه ».

* * *

= ١٦٧٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في مقدمة « الموضوعات» (١ / ٤٣ رقم ٣٤)، من طريق محمد بن داود بن سليمان النيسابوري به.

وانظر: «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٨٧ رقم ٣٩٣)، والله أعلم.

(٩٦) إسناده حسن: علي بن أحمد المقرئ.

هو علي بن أحمد بن عمر بن حفص، أبو الحسن المقرئ المعروف بابن الحمامي قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٢٩): كتبنا عنه، وكان صادقًا دينًا، فاضلاً حسن الاعتقاد اهـ.

والخبر في «مسائل» عبد الله بن أحمد (٣ / ١٣١٧ رقم ١٨٣٠) تحقيق المهنا.

* * *

باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة وأنه لا يحتاج للسؤال[١] عنهم، وإنما يجب [ذلك][٢] فيمن دونهم

كل حديث اتصل إسناده بين مَنْ رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العملُ به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوىٰ الصحابي الذي رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ، لأن عدالة الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن.

فمن ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١] وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وهذا اللفظ وإن كان عامًا فالمراد به الخاص وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم.

وقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١١-١٢]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]. وقوله تعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا

(١) في «ظ»، و«ع»، و«ك»: إلىٰ السؤال.
(٢) من «ك»، و«ظ»، و«ع».

يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] في آيات يكثر إيرادها، ويطول تعدادها، ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثناء عليهم.

٩٧ ـ فمن الأخبار المستفيضة عنه في هذا المعنى ما أخبرنا أبو نعيم الحافظ، ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ثنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: « **خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجئ قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ويشهدون قبل أن يستشهدوا** ».

٩٨ـ وأخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن محمد اليزْدي الحافظ بنيسابور، أنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان، ثنا عبد الله بن محمد بن شيرويه، ثنا

---

(٩٧) إسناده صحيح، وهو متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٥٢، ٣٦٥١، ٦٤٢٩)، وفي « التاريخ الكبير» (١ / ١٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٩٦٢ رقم ٢٥٣٣)، والنسائي في « الكبرىٰ» (٣ / ٤٩٤ رقم ٦٠٣١)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٦٩٥ رقم ٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢ / ٧٩١ رقم ٢٣٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦ رقم ٧٢٢٢، ٧٢٢٣، ٧٢٢٧، ٧٢٢٨)، وفي «الثقات» (٤/ ٣)، والطيالسي في «مسنده» (٣٩ رقم ٢٩٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (١ / ١٥٣ رقم ٢١٢)، وله في «المصنف» (٦ / ٤٠٧ رقم ٣٢٣٩٧)، وأحمد في «المسند» (١ / ٣٧٨، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٢)، وابن أبي عاصم في « السنة» (٢ / ٩٧٥ رقم ١٥٠٧، ١٥٠٨)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٩ / ٤٠ رقم ٥١٠٣، ٥١٤٠). والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٥١ ـ ١٥٢)، وفي «شرح المشكل» (٦ / ٢٥٨ رقم ٢٤٦٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ١٣٢، ٨٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٣٣)، والآجري في « الشريعة» (٤ / رقم ١١٥٠، ١١٥١)، والشاشي في «مسنده» (٢ رقم ٧٨٩ ـ ٧٩٤)، والحاكم في «المعرفة» (ص ٤١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/ ١٤ رقم ٣٤) وفي «الحلية» (٢ / ٧٨)، والبيهقي في « السنن» (١٠ / ١٢٢، ١٦٠)، والخطيب في «التاريخ» (٢ / ٥٣ رقم ٦٤٣٣).

كلهم من طرق عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به مرفوعًا.

(٩٨) إسناده صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ١٩٦٣ رقم ٢٥٣٤)، والطيالسي في =

محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن عبد الله بن بشر، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم،(ثم الذين يلونهم)**[1]»، قال أبو هريرة: فلا أدري ذكره مرتين أو ثلاثًا، «ثم يخلف من بعدهم قوم يحبون السمانة، ويشهدون ولا يستشهدون».

٩٩ـ أخبرنا الحسن بن أحمد أبي بكر، ثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم إملاء آثنا محمد بن يونس ثنا أبو الربيع سليمان بن داود، ثنا منصور بن إبي الأسود عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يخلف قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ثم يظهر فيهم السمن**».

= «مسنده» (٣٣٢ رقم ٢٥٥٠)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٢٢٨، ٤١٠، ٤٧٩)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١ / ١٥٤ رقم ٩٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ١٥١)، وفي «المشكل» (٦ / ٢٦١ رقم ٢٤٦٨)، والآجري في «الشريعة» (٥ / ١٦٧٧ـ١٦٧٨ رقم ١١٤٨، ١١٤٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١ / ١٤ رقم ٣٥).
من طريق أبي بشر عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة به.
ورواه أبو زرعة الرازي كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٣٩٩ رقم ٢٧٠٤) ثنا عبيد الله بن يعيش عن يونس بن بكير عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه.
وإسناده ضعيف، فيه داود بن يزيد الأودي «ضعيف»، وأبوه يزيد بن عبد الرحمن ترجم له الحافظ بقوله: «مقبول» اهـ. وهو كما قال ولكن يشهد له ما سبق في «الصحيح» وغيره والله أعلم.

(٩٩) **متفق عليه، وإسناده ضعيف:** فيه محمد بن يونس، وهو الكديمي، متهم، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ضعيف.
والخبر أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٤٠٧ رقم ٣٢٤٠٠)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٤٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / ٩٧٧ رقم ١٥١١ـ١٥١٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٦ / ٢٥٩ رقم ٢٤٦٥)، والطبراني في الكبير (١٨ / رقم ٥٨٣ـ٥٨٦)، والآجري في «الشريعة» (٤ / رقم ١١٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٤٧١). =

(١) من «هـ»، وليس في: «أ»، و«ك»، و«ظ»، و«ع».

١٠٠ ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق[1] مثل أحد ذهبًا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**».

= جميعًا من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين به.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، وفي «التاريخ الكبير» (١ / ١٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٩٦٤ رقم ٢٥٣٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤ / ١٧٢ رقم ٦٤١٢)، والنسائي في «سننه» (٧ / ١٧ رقم ٣٨٠٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥ / رقم ٦٧٢٩)، (١٦ رقم ٧٢٢٩)، وفي «الثقات» (٦/ ١)، والطيالسي في «مسنده» (١١٣ رقم ٨٤١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٤٠٨ رقم ٣٢٤٠١)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٤٢٧، ٤٣٦) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / ٩٧٦ رقم ١٥٠٩، ١٥١٠)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٥١)، وفي «شرح المشكل» (٦/ ٢٥٨ رقم ٢٤٦٣، ٢٤٦٤)، والطبراني في «الكبير» (١٨ / رقم ٥٨٠ ـ ٥٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (١٠ / ١٢٣)، وفي «الصغرىٰ» (٤ / ١١٦ رقم ٤٠٧٨)، وفي «الدلائل» (٦ / ٥٥٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٦٦ رقم ٣٨٥٧).
من طريق أبي جمرة قال: سمعت زهدم بن مضرب قال: سمعت عمران بن الحصين به.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / رقم ١٩٦٥)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٢١٤ رقم ٤٦٥٧)، والطيالسي في «مسنده» (١١٤ رقم ٨٥٢)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٤٢٦، ٤٤٠)، والبزار في «مسنده» (٩ / ١٨ رقم ٣٥٢٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٥١)، والطبراني في «الأوسط» (٨ / ٣٥٨ رقم ٨٨٦٨)، وفي «الكبير» (١٨ / رقم ٥٢٦ ـ ٥٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٧٨)، والبيهقي في «السنن» (١٠ / ١٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٦٧ رقم ٣٨٥٧).
جميعًا من طريق قتادة عن زرارة بن أبي أوفي عن عمران به، والله أعلم.

(١٠٠) **متفق عليه**، وإسناده ضعيف: فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي ترجم له الحافظ ابن =

(١) في «هـ»: لو أنفق أحدكم.

١٠١ـ وأخبرنا القاضي أبو بكر الحيري أيضًا، ثنا محمد بن يعقوب الأصم، ثنا بكر بن سهل الدمياطي، ثنا عمرو بن هاشم البيروتي، ثنا سليمان ابن أبي كريمة، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: « **مهما أوتيتم من كتاب الله [تعالى][1] فالعمل به لا عذر لأحد[2] في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإن لم تكن سنة مني [ماضية][3] فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة** ».

= حجر في «التقريب» بقوله «ضعيف».
والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٢١ رقم ٣٦٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٦٧) رقم ٢٥٤١)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ٢١٤) رقم ٤٦٥٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٨٤) رقم ٧٣٠٨)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٦٩٥ رقم ٣٨٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٤٥٥ رقم ٢١٨٣)، والطيالسي في «المسند» (٢٩٠ـ ٢٩١ رقم ٢١٨٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠٧ رقم ٣٢٣٩٤)، وأحمد في «المسند» (٣/ ١١، ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٤)، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٥، ٦)، وعبد ابن حميد (٢٠/ ٨٠ رقم ٩١٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٧٧ رقم ١٠٢٢ـ ١٠٢٥)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٢/ رقم ١٠٨٧، ١١٧١، ١١٩٨)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ٧٣٨، ٢٤٦٠)، والآجري في «الشريعة» (٥/ رقم ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣٣٨ رقم ٦٥٦٧)، وتمام في «فوائده» (٤/ رقم ١٥٣١ ـ ١٥٣٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧ رقم ٢٣٤٢ ـ ٢٣٤٤)، والبيهقي في الشعب (٤ رقم ١٤٢١)، وفي «السنن» (١٠/ ٢٠٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٤٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٦٩ رقم ٣٨٥٩)، والجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ١٧٩ رقم ١٦٩)، والمقدسي في « من سب الأصحاب» (ص ٣٢) كلهم من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه به ـ.

(١٠١) ضعيف جدًا: أخرجه البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» (١/ ١٤٧/ رقم ١٥٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٥٩)، من طريق المؤلف.
وآفته جويبر، وهو ابن سعيد البلخي، قال فيه النسائي، والدارقطني، وعلي بن الجنيد: =

(١) من «ظ»، و«ع». (٢) في «هـ»: لأحدكم. (٣) من «هـ».

١٠٢ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، أنا علي بن محمد بن أحمد الوراق، ثنا حمزة بن محمد بن عيسى الكاتب، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب [رضي الله تعالى عنه][1] قال، قال رسول الله ﷺ: « **سألت ربي تعالى فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى الله إليّ: يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى**».

= متروك وقال ابن معين: ليس بشيء.
انظر «الضعفاء للنسائي» (٧٣ رقم ١٠٦)، و«الضعفاء» للدارقطني (١٧١ رقم ١٤٧)، «وتاريخ الدوري» (٢/ ٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٤).
والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي الخراساني، صاحب التفسير عن ابن عباس كان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس، وروى عن مشاش انه قال: سألت الضحاك: لقيت ابن عباس؟ قال: لا، وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل الضحاك لقي ابن عباس: قال ما علمت، قيل فمن سمع التفسير؟ قال: يقولون: سمعه من سعيد بن جبير اهـ من «جامع التحصيل» (ص ١٩٩ رقم ٣٠٤).
وانظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي، و «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - (١/ ٧٩ رقم ٥٩)، والله أعلم.
(١٠٢) **ضعيف جداً**: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٦٣ رقم ٧٠٠) كتاب الإيمان، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤٥ رقم ١٥١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ رقم ٤٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٨٣)، وذكره العلامة الألباني في « الضعيفة» (١/ ٨٠ رقم ٦٠)، وعزاه إلى نظام الملك في «الأمالي»، والضياء في «المنتقى» عن مسموعاته بمرو» اهـ.
جميعاً من طريق نعيم بن حماد عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر به.
وآفته عبد الرحيم بن زيد العمي، قال البخاري: تركوه، وقال ابن معين: ليس بشيء، =

---

(١) من «هـ».

١٠٣ ـ أخبرنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم، ثنا أبو بكر الشافعي، ثنا محمد ابن هشام بن أبي الدميك، ثنا إبراهيم بن زياد سَبَلان، قال الشافعي: (وحدثنا) أبو عبد الله محمد بن خلف المروزي، ثنا الوليد بن الفضل العنزي [١] قال: ثنا إبراهيم بن سعد الزهري، عن بشر الحنفي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: « **إن الله اختارني، واختار أصحابي، فجعلهم أصهاري، وجعلهم أنصاري، وإنه سيجيء في آخر الزمان قوم ينتقصونهم، ألا فلا تناكحوهم، ألا فلا تنكحوا إليهم، ألا فلا تصلوا معهم، ألا فلا تصلوا، عليهم عليهم حلت اللعنة** ».

والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم [٢] ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته [٣] وقد برأهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنده، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من

= ونقل العقيلي عنه أنه قال: كذاب خبيث، وقال النسائي: متروك الحديث، وفي موضع آخر: ليس بثقة، ولا مأمون، ولا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: يترك حديثه منكر الحديث كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات . . . إلخ.

انظر: «تهذيب الكمال» (١٨ / ٣٤) و«تهذيب التهذيب» (٦ / ٣٠٥).

وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: متروك، كذبه ابن معين، اهـ.

وانظر ما قاله العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ تحت هذا الحديث في «الضعيفة» (١ / رقم ٦٠) والله أعلم.

(١٠٣) إسناده ضعيف: في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢ / ٢٤). =

(١) في «هـ»: الفضل بن الوليد العزي. (٢) في «هـ»: أحد. (٣) «هـ»: العدالة.

الهجرة، والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء.

وذهبت طائفة من أهل البدع إلى أن حال الصحابة كانت مرضية إلى وقت الحروب التي ظهرت بينهم وسفك بعضهم دماء بعض؛ فصار أهل تلك الحروب ساقطي العدالة، ولما اختلطوا بأهل النزاهة وجب البحث عن أمور الرواة منهم، وليس في أهل الدين والمتحققين بالعلم من يصرف إليهم جرماً[1] لا يحتمل نوعًا من التأويل وضربًا من الاجتهاد، فهم بمثابة المخالفين[2] من الفقهاء المجتهدين في تأويل الأحكام لإشكال الأمر والتباسه، ويجب أن يكونوا على الأصل الذي قدمناه من حال العدالة والرضا، إذ لم يثبت ما يزيل ذلك عنهم.

= قال: حديث أن الله اختارني، واختار لي أصحابًا.. الحديث.
من حديث أنس قال ابن حبان: هذا خبر باطل لا أصل له، وفيه بشير بن عبيد الله أو ابن عبد الله منكر الحديث جداً اهـ.
أقول: وأخرجه الخلال في «السنة» (٣/ ٣٨٣). من طريق المحاربي عبد الرحمن بن محمد بن عبيدة الحذاء عن عمر أبي حفص عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختارني واختار لي أصحابًا.. الحديث». وإسناده ضعيف جداً فيه عمر أبو حفص، وهو عمر بن راشد بن شجرة أبو حفص اليمامي.
ضعيف جداً، انظر ترجمته في «التهذيب» (٧/ ٤٤٦).
وجل روايته عن التابعين ولم يذكر أنه روى عن أحد من الصحابة، فالظاهر أن بينه وبين أنس رضي الله عنه انقطاعًا، والله أعلم.
ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٨٤ رقم ١٠٣٤)، وابن قانع في «معجم =

(١) في «ك»: حرفًا، وفي «هـ»: خبر ما.
(٢) في «ع» الخالفين

١٠٤ـ أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسىٰ الهمذاني، ثنا صالح بن أحمد الحافظ قال: سمعت أبا جعفر أحمد بن عبيد[1] يقول: سمعت أحمد بن محمد ابن سليمان التستري يقول: سمعت أبا زرعة يقول: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدىٰ إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولىٰ، وهم زنادقة».

* * *

= الصحابة» (٢/ رقم ٦١٥ و ٨٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٤٠ رقم ٣٤٩)، والآجري في «الشريعة» (٥/ رقم ١٩٨٩، ١٩٩٠)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧/ ١٢٤٦ رقم ٢٣٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١١)، وفي «معرفة الصحابة» (٣/ ١٧٤٥ رقم ٤٤٢٤).
جميعاً من طريق محمد بن طلحة، ثنا عبد الرحمن بن سالم عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله اختارني، واختار لي أصحاباً، فجعلهم لي وزراءً، وأنصاراً، وأصهاراً فمن سبهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه يوم القيامة صرف، ولا عدل».
وإسناده ضعيف: فيه عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: مجهول، وهو كما قال: انظر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٨١)، وأبوه سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة، مجهول كذلك.
انظر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤١)، والله أعلم.
والحديث ضعفه العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ في ضعيف الجامع (رقم ١٥٣٧)، والله أعلم.
(١٠٤) أحمد بن عبيد هو: ابن إبراهيم صدوق انظر ترجمته في «السير» (١٥/ ٣٨٠).
وأما شيخه أحمد بن محمد بن سليمان التستري لم أقف علىٰ ترجمت له، غير أن المزي ذكره في «تهذيب الكمال» ضمن تلاميذ أبي زرعة الرازي، والله أعلم.

(١) في «هـ»: عبدل وهو خطأ. انظر «السير» (١٥/ ٣٨٠).

باب القول في معنى وصف الصحابي بأنه صحابي والطريق إلى معرفة كونه صحابيًا

١٠٥ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أنا إسماعيل بن علي الخطبي وأبو علي بن الصواف قالا: ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا حجاج قال: قال شعبة ح وأخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، أنا يعقوب بن سفيان، قال: قال أحمد ـ يعني ابن حنبل ـ ثنا حجاج ثنا شعبة قال: كان جندب بن سفيان أتى النبي ﷺ، وإن شئت قلت: له صحبة.

وفي رواية يعقوب: قد كان جندب بن عبد الله العقلي[1] أتي النبي ﷺ، وإن شئت قلت قد صحبه.

١٠٦ـ أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي، ثنا بكر بن عيسى أبو بشر الراسبي ثنا ثابت أبو زيد القيسي، عن عاصم الأحول أنه قال: قد رأى عبد الله بن سرْجس رسول الله ﷺ، غير أنه لم يكن[2] له صحبة.

(١٠٥) **صحيح**: والخبر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٢٠٦).

(١٠٦) **إسناده صحيح**: والخبر في «مسند أحمد» (٥/ ٨٢)، وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٢٦ رقم ١٧٧٠) وفي لفظ في «المسند» من طريق عاصم عن عبد الله بن سرجس: أنه رأى الخاتم الذي بين كتفي النبي ﷺ، وقد رأى النبي ﷺ، ولم تكن له صحبة اهـ.
قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٦/ ٩٨).
عبد الله بن سرجس، قال البخاري، وابن حبان: له صحبة، وله عن النبي ﷺ أحاديث عند مسلم وغيره اهـ.
وفي «الفتح» (٧/ ٦) قال: =

(١) في «ظ»: العطف.

(٢) في «ك»، و«ظ»: تكن.

١٠٧ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا أبو حامد أحمد بن محمد بن حَسْنويه الغُوزمي، أنا الحسين بن إدريس الأنصاري ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث قال: قلت لأحمد بن حنبل: عامر بن مسعود القرشي له صحبة؟ قال: لا أدري، قد روىٰ عن النبي ﷺ. قال الحسين بن إدريس: وسمعت أبا داود يقول سمعت مصعبًا الزبيري يقول: له صحبة ـ يعني عامر بن مسعود ـ وكان أمير ابن الزبير علىٰ الحرب بالكوفة، وكان عبد الله بن يزيد الخطمي علىٰ الصلاة، قال: وليس للخطمي صحبة، [و][1] كان صغيراً حين مات النبي ﷺ.

١٠٨ـ أخبرني الحسين بن أبي الحسن الورَّاق، ثنا عمر بن أحمد الواعظ ثنا محمد بن إبراهيم ثنا محمد بن يزيد عن الحارث عن ابن سعد عن الواقدي محمد بن عمر: أخبرني طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: كان سعيد بن المسيب يقول: الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ

= فهذا رأي عاصم أن الصحابي من يكون صحب الصحبة العرفية، وكذا روي عن سعيد ابن المسيب أنه كان لا يعد في الصحابة إلا من أقام مع النبي ﷺ سنة فصاعداً، أو غزا معه غزوة فصاعداً، والعمل علىٰ خلاف هذا القول لأنهم اتفقوا علىٰ عد جمع جم من الصحابة لم يجتمعوا بالنبي ﷺ إلا في حجة الوداع.. إلخ اهـ.

(١٠٧) إسناده صحيح: والخبر في أسئلة أبي داود (١٨٤ ـ ١٨٥) رقم ٧٩).

وعامر بن مسعود القرشي: هو عامر بن مسعود بن أمية بن خلف الجمحي مختلف في صحبته.

قال الترمذي: لم يدرك النبي ﷺ، وقال في «العلل الكبير»: قال محمد ـ يعني البخاري ـ: لا صحبة له سماع، وقال ابن حبان في «الثقات»: يروي المراسيل، ومن زعم أن له صحبة بلا دلالة فقد وهم، وقال ابن أبي حاتم قال أبو زرعة: هو من التابعين وقال يعقوب بن سفيان في «تاريخه»: ليست لعامر صحبة، وقال الدوري عن ابن معين: له صحبة،.. إلخ، انظر «الإصابة» للحافظ ابن حجر (٣/ ٢٥١)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٨٠) والله أعلم.

(١٠٨) إسناده ضعيف جداً: فيه محمد بن عمر الواقدي «متروك». =

(١) من «هـ».

سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين، قال ابن عمر: رأيت أهل العلم يقولون: «كل من رأىٰ رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، ولكن أصحابه علىٰ طبقاتهم وتقدمهم في الإسلام».

١٠٩ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق البزاز وعلي بن محمد بن بشران[١] السكري قالا أنا عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق، ثنا الحسن بن عبد الوهاب ابن أبي العنبر، ثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري[٢] البصري [قال][٣]:

= وشيخه، طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب.

قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٣ / ٦٢٧): يروي عن جده، وعنه الأصمعي، قال أبو حاتم: لا أعرفه. اهـ.

هذا وقد عرف الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ الصحابي بقوله: وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات علىٰ الإسلام كذا في «الإصابة» (١ / ١٠)، وفي «النزهة»: ولو تخللت ردة في الأصح.

قال: فيدخل فيمن (لقيه) من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روىٰ عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمىٰ، ويخرج (بقيد الإيمان)، من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرىٰ، وقولنا «به»، يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة،.. وخرج بقولنا «ومات علىٰ الإسلام» من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات علىٰ ردته، والعياذ بالله، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلىٰ الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به مرة أخرىٰ أم لا. وهذا هو الصحيح المعتمد.. وهذا التعريف مبني علىٰ الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرىٰ شاذة كقول من قال: لا يعد صحابيًا إلا من وصف بأحد أوصاف أربعة: من طالت مجالسته، أو حفظت روايته.. إلخ. والله أعلم.

(١٠٩) إسناده ضعيف: من أجل محمد بن سليمان بن داود أبو جعفر المنقري البصري، ترجم =

(١) في «هـ»: بشر، وهو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشر بن مهران، أبو الحسن الأموي. انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٩٨)، و«السير» (١٧/ ٣١).

(٢) في «هـ»: المقري، وهو خطأ.

(٣) من «ك»، و«هـ».

حدثني عبدوس بن مالك العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، وذكر من أصحاب رسول الله ﷺ أهل بدر، فقال: «ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذي[1] بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه».

١١٠ ـ أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن أخو الخلال[2]، أنا إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني، ثنا محمد بن يوسف الفربري قال: قال محمد بن إسماعيل البخاري: ومن صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»[3].

= له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.
والخبر أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٤١) والله أعلم.

(١١٠) صحيح وإسناده حسن: فيه أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني السمرقندي.
ترجم له الذهبي في «السير» (١٦ / ٤٨١) بقوله: الشيخ المسند الصدوق اهـ، وشيخ الخطيب، الحسين بن محمد بن الحسن بن علي أبو عبد الله.
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ١٠٨) بقوله: كتبنا عنه وكان لا بأس به. والخبر في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ من «صحيح البخاري» (٧ / ٣).
قال: باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ومن صَحِبَ النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.
قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن المديني فقرأت في «المستخرج» لأبي القاسم بن منده بسنده إلى أحمد بن سيار الحافظ المروزي: قال: سمعت أحمد بن عتيك يقول: قال علي بن المديني: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ اهـ. والله أعلم.

---

(١) في «ظ»: الذين.
(٢) في «ظ»: المعروف بالخلال.
(٣) في «ك»: الصحابة.

١١١ـ حدثني محمد بن عبيد(١) الله المالكي أنه قرأ علىٰ القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: « لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول: « صحابي » مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل [هو](٢) جار علىٰ كل من صحب غيره، قليلا كان أو كثيراً، كما أن القول مكلم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب، وجار علىٰ كل من وقع منه ذلك، قليلاً كان أو كثيرًا، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال، وكذلك يقال صحبت فلانًا حولاً، ودهرًا، وسنة، وشهرًا، ويومًا، وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا علىٰ من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك علىٰ من لقي المرء ساعة ومشي معه خطىٰ، وسمع منه حديثًا، فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا علىٰ من هذه حاله، ومع هذا فإن خبر الثقة الأمين عنه مقبول ومعمول به، وإن لم تطل صحبته ولا سمع منه إلا حديثًا واحداً ».

ومن الطرق(٣) إلىٰ معرفة كونه صحابيًا تظاهر الأخبار بذلك.

وقد يحكم بأنه صحابي إذا كان ثقة أمينًا مقبول القول، إذا قال: صحبت النبي ﷺ، وكثر لقائي له، فيحكم بأنه صحابي في الظاهر؛ لموضع عدالته، وقبول خبره وإن لم يُقطع بذلك [كما يعمل بروايته عن الرسول ﷺ](٤)، وإن لم يقطع بسماعه، ولو رد قوله: «إني(٥) صحابي» لرد خبره عن الرسول ﷺ.

فإن قيل: إخبار الرسول به بالحكم [يخفىٰ](٦)، وتفرده بالقول له

---

(١١١) **إسناده صحيح**: وقد سبق الترجمة لهذا الإسناد في رقم (٣٩)، والله أعلم.

---

(١) في «ك»: عبد الله.

(٢) ليس في «أ»، وهو في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع».

(٣) في «هـ»: الطريق.

(٤) ليس في «ظ».

(٥) في «هـ»: أنه.

(٦) ليس في «أ»، وهو في «ظ»، و«هـ»، و«ع».

وبصحبته ومطاولته ؛ لا تكاد تخفى .

قيل : لعمري إنها لا تخفى ، وإذا قال : أنا صحابي ، ولم يحك عن الصحابة رد قوله ولا ما يعارضه جاز أن يكون ممن طالت صحبته ، وإن لم يرو غيره طول صحبته ، وإذا كان كذلك وجب إثباته صحابياً حكماً بقوله لذلك ، أو قول آحاد الصحابة : إنه صحابي .

* * *

باب القول في حكم من بعد الصحابة وذكر الشرائط التي توجب قبول روايته

لابد لمن لزم قبول خبره من أن يكون على صفات قد تقدَّم ذكرها مجملاً، ونحن نفصلها إن شاء الله [تعالى][١]، ونشرح ما يتعلق بها.

فأولها: أن يكون وقت تحمل الحديث وسماعه مميزًا ضابطًا؛ لأنه متى لم يكن كذلك كان غير عالم بما تحمله وقت الأداء ولا ذاكرًا له، ووجب أن يكون حاله فيما يؤديه كحاله في جميع ما يحكيه من أفعاله الواقعة منه [في][٢] حال نقصه، ومع عدم تمييزه وعلمه، وبمثابة ما يحكيه المجنون والمغلوب مما يعرف أنه وقع منه حال الغلبة على عقله، ولا[٣] خلاف أن ما هذه سبيله لا يصح ذكره والعلم به، والفصل بينه وبين غيره، فوجب لذلك كون المتحمل وقت تحمله عالماً بما يسمعُه، واعيًا ضابطًا له، حتى تصح منه معرفتُهُ بعينه عند التذكر له، كما عرفه وقت التحمل له؛ فيؤديه كما سمعه بلفظه إن كان ممن يروي[٤] الحديث بلفظه، وإن كان ممن يرويه[٥] على المعنى فحاجته إلى مراعاة الألفاظ والنظر في معانيها أشد من حاجة الراوي على اللفظ دون المعنى، هذا إذا كان تعويله في تحمله على حفظه.

فأما إذا كان سيئ الحفظ، فقد ذهب قوم من أهل العلم إلى أن الضَبْطَ وقت التحمل ليس بشرط في صحة السماع، لكنه إذا أصغى وهو مميز صح سماعه وإن لم يحفظ المسموع، ويقيده بالكتاب.

---

(١) من «هـ». (٢) من «هـ». (٣) «هـ»: فلا

(٤) كذا في «أ»، و«ك»، و«ظ»، و«ع»، وفي «هـ»: يؤدي.

(٥) «هـ»: يؤديه.

١١٢ ـ وأرىٰ حجتهم في ذلك ما أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله القطان، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا علي ـ يعني ابن عبد الله المديني ـ ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي [قال][1] : حدثني يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ قال : لما فتح الله علىٰ رسوله مكة، قام رسول الله ﷺ فيهم، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال : « **إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وإنما أُحلت لي ساعةً من نهار ثم هي حرام إلى يوم القيامة، لا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد، ومن قُتل له قتيلٌ فهو بخير النظرين: إما أن يفدي، وإما أن يقتل** » فقام رجل يقال له أبو شاه، من أهل اليمن فقال : يا رسول الله، اكتبوا لي، فقال رسول الله ﷺ : « **اكتبوا لأبي شاه** » فقام عباس ـ أو قال عباس : ـ يا رسول الله، إلا الإذخر فإنه لقبورنا وبيوتنا، فقال رسول الله ﷺ : « **إلا الإذخر** ».

(١١٢) إسناده صحيح، وهو متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥ / ٨٧ رقم ٢٤٣٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ٩٨٨ ـ ٩٨٩ رقم ١٣٥٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢ / ٤٣٥ رقم ٣٧٣٣)، وأبو داود في «سننه» (٢ / ٢١٢) رقم ٢٠١٧)، و(٤/ ١٧٢ رقم ٤٥٠٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥ / ٤٣٤ رقم ٥٨٥٥)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٩ رقم ٢٦٦٧)، والدارمي (٢ / رقم ٢٦٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٩ / ٢٨ رقم ٣١٨٥)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (٢ / ١١٧ ـ ١١٨ رقم ٥٠٨)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٢٣٨)، والدارقطني في «السنن» (٣ / ٩٧ رقم ٥٨ ـ ٦٠)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨ / ٥٢)، وله في «الدلائل» (٥ / ٨٤)، وله في «الشعب» (٧/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣ رقم ٣٧١٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٦٣ رقم ٣١٤)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٨٦)، وفي «الفقيه والمتفقه» (١ / ٢٦٨ رقم ٢٧١)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٢٩٨ رقم ٣٨٦).

جميعًا من طرق عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بنحوه، والله أعلم.

(١) من «ك».

قال الوليد: فقلت للأوزاعي ما قوله: «**اكتبوا لأبي شاه**»؟، قال: يقول: اكتبوا خطبته التي سمعها من النبي ﷺ، فأبو شاه ممن لم يكن يحفظ[١]، غير أنه لما كان مميزاً وأصغىٰ إلىٰ خطبة رسول الله ﷺ، صحح[٢] سماعه إياها، وأمر بكتبها له.

وقد اختلف أهل العلم أيضًا في التحمل قبل البلوغ، فمنهم من صحح ذلك، ومنهم من دفع صحته.

* * *

(١) في «ظ»: فأبو شاة لم يكن ممن يحفظ.
(٢) «هـ»: صح.

باب ما جاء في صحة سماع الصغير

١١٣ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني، أنا محمد بن الحسن[(١)] السرَوي، أنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثنا علي بن الحسن الهسنجاني، ثنا نعيم بن حماد قال: سمعت ابن عيينة يقول: لقد أتىٰ هشام بن حسان عظيمًا بروايته عن الحسن، قيل لنعيم: لم؟ قال: لأنه كان صغيراً.

[قال أبو بكر] [(٢)]: قل من كان يكتب[(٣)] الحديث علىٰ ما بلغنا في عَصْر التابعين، وقريبًا منه إلا من جاوز حد البلوغ، وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكراتهم وسؤالهم.

وقيل: إن أهل الكوفة لم يكن الواحدُ منهم يسمع الحديث إلا بعد استكماله عشرين سنة، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن، وبالتعبد.

وقال قوم: الحد في السماع خمس عَشَرْة سنة، وقال غيرهم: ثلاث عشرة، وقال جمهور العلماء: يصح السماع لمن سنُه دُون ذلك، وهذا هو عندنا الصواب.

١١٤ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أنا جعفر بن محمد بن نُصير الخلدي[(٤)]: ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ثنا نُعيم بن يعقوب قال سمعت أبا الأحوص يقول: كان الشاب يتعبدُ عشرين سنة، ثم يطلب الشيء من الحديث.

---

(١١٣) إسناده ضعيف: فيه نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق يخطئ كثيراً اهـ.

والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» (٩ / ٥٦)، والله أعلم.

(١١٤) إسناده ضعيف: أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٧ رقم ٥٠). =

---

(١) «ك»: الحسين.

(٢) من «ك».

(٣) «هـ»: يثبت.

(٤) في «ظ»: الخدري.

١١٥ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري، ثنا أبو الحسيني [1] محمد بن عبد الرحمن بن خُشنام ثنا أبو عبيد[2] المحاملي، ثنا يحيىٰ بن محمد بن أعين قال: سمعت أبا عاصم يقول سمعت الثوري يقول: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبَّد قبل ذلك عشرين سنة.

١١٦ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي، أنا محمد بن عدي[3] بن زَحْر البصري في كتابه ثنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: قال ابن جريج لوكيع: باكرت العلم. وكان لوكيع ثماني عشرة سنة.

١١٧ـ أخبرني علي بن أحمد بن علي المؤدب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامهرمُزي قال حدثني عدّة من

= ثنا نعيم بن يعقوب قال: سمعت أبا الأحوص يقول: وذكره.
وفيه نعيم بن يعقوب، وهو ابن أخت سفيان بن عيينة، قال فيه العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه، انظر «الضعفاء» (٤ / ٢٩٥) قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٦ / ٢٢٣)، وفي «الثقات»: نعيم بن يعقوب يروي عن سفيان وعنه الحضرمي (فهو هو) ـ أيْ: الذي ترجم له العقيلي، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٤٦٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.

(١١٥) إسناده صحيح: والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة «الجرح والتعديل» (١ / ٩٥)، والرامهرمزي في «المحدث» (ص ١٨٧) رقم ٥١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٦١). جميعًا من طرق عن أبي عاصم عن سفيان به، والله أعلم.

(١١٦) إسناده ضعيف: فيه محمد بن عدي بن زحر البصري.
ترجم له الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٠١ـ٣٢٠ ص ٥٠١) بقوله: محمد بن أبي عدي بن زحر بن السائب، أبو الحسن التميمي المنقري البصري.
ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.

(١١٧) إسناده ضعيف: من أجل إبهام من حدث الرامهرمزي، ولا يقال في هذه الحالة ـ الجمع ـ يجبر الجهالة، والله أعلم.
والخبر في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٦ رقم ٤٨).

---

(١) «هـ»: الحسن. (٢) «هـ»: أبو عبد الله، خطأ. (٣) «ظ»: محمد بن عبد الله وهو خطأ.

شيوخنا أنه قيل لموسىٰ بن إسحاق: كيف لم تكتب عن أبي نعيم؟! قال: كان أهل الكوفة لا يُخْرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتىٰ يستكملوا عشرين سنة.

١١٨ـ قال ابن خلادٍ: وحدثني محمد بن عبد الله[١] قال: سمعت أبا طالب بن نصر يقول: سمعت موسىٰ بن هارون يقول: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين.

١١٩ـ قال ابن خلاد قال أبو عبد الله الزبيري: يستحب كتبُ الحديث في العشرين؛ لأنها مجتمع العقل، قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض.

قال الخطيب ـ رحمه الله ـ[٢]: قد حفظ سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ أحاديث، وكان يقول: كنت ابن خمس عشرة [سنة][٣] حين قبض رسول الله ﷺ، ولو كان السماع لا يصح إلا بعد العشرين لسقطت رواية كثير من أهل العلم، سوىٰ من هو في عداد الصحابة، ممن حفظ عن النبي ﷺ في الصغر؛ فقد روىٰ الحسن بن علي بن أبي طالب[٤] عن النبي ﷺ، ومولده سنة اثنين[٥] من الهجرة، وكذلك عبد الله بن الزبير بن العوام، والنعمان بن بشير، وأبو الطفيل الكناني، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة.

وروىٰ مسلمة بن مخلد عن رسول الله ﷺ، وكان له حين قبض عشر سنين، وقيل: أربع عشرة سنة.

---

(١١٨) علقه المؤلف، وهو بالإسناد السابق، والخبر في «المحدث الفاصل» (١٨٧ رقم ٤٩)، وفيه أبو طالب بن نصر، لم أعرفه، والله المستعان.

(١١٩) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٧ رقم ٥١).

---

(١) «ظ»، «ع»: محمد بن عبيد الله.

(٢) في «ك»: قال أبو بكر، و«هـ»: قلت.

(٣) من «هـ».

(٤) في «ك»: عليهم السلام.

(٥) في «ظ»، و«هـ»: اثنتين.

وتزوج رسول الله ﷺ عائشة [رضي الله عنها][1] وهي بنت ست سنين، وبنى[2] بها وهي بنت تسع، وروت عنه ما حفظته في ذلك الوقت.

وروى عمر بن أبي سلمة أن النبي ﷺ قال له: « **ادن يا غلام، وسم الله وكل بيمينك مما يليك** ».

وروى معاوية بن قرة المزني عن أبيه قال: كنت غلامًا صغيرًا، فمسح رسول الله ﷺ رأسي ودعا لي.

وقال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: كنت غلامًا ألعب، فجاء رسول الله ﷺ من سفر فاستقبلته فحملني بين يديه.

وقال يوسف بن عبد الله بن سلام: سماني رسول الله ﷺ يوسف، وأقعدني في حجره، ومسح على رأسي.

وممن كثرت الرواية عنه من الصحابة وكان سماعه في الصغر: أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل مُجَّةً مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقًا في دارهم، وتوفيَ النبي[3] ﷺ وله خمس سنين.

* * *

= وأبو عبد الله الزبيري هو: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ابن العوام، صدوق عالم بالنسب، والخبر علقه الرامهرمزي إليه، والله أعلم.

* * *

(١) من «ك».

(٢) «هـ»: وابتنى.

(٣) «هـ»: رسول الله.

ذكر بعض أخبار من قدمنا تسميته

١٢٠ ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان بن عمر أنا ثابت بن عمارة عن ربيعة بن شيبان قال: قلت للحسن[١] بن علي[٢]: ما تذكر عن رسول الله ﷺ؟ قال: حملني على عنقه، فأدخلني غرفة الصدقة[٣] فأخذت تمرة فجعلتها في فمي[٤] فقال: «**ألقها؛ أما علمت أنا لا تحل لنا الصدقة**».

---

(١٢٠) **إسناده حسن وهو صحيح**: فيه ثابت بن عمارة الحنفي أبو مالك البصري، قال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين: ثقة، وقال النسائي لا بأس به، وقال الدارقطني ثقة، «تهذيب التهذيب» (٢ / ١١)، وقال ابن حبان في «المشاهير» (ص ٢٤٤): من ثقات أهل البصرة، وقال أبو حاتم: ليس عندي بالمتين اهـ من «الجرح والتعديل» (٢ / ٤٥٥)، وترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق فيه لين اهـ.

أقول: الظاهر أنه صدوق لا ينزل عن هذه الدرجة ولعل الحافظ غمزه باللين لقول أبي حاتم، وأبو حاتم معروف بالتشدد، والله أعلم.

والخبر أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٦٠ رقم ٢٣٤٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٢٨ رقم ١٠٧٠٤)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٠٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٣ / ٨٦ رقم ٢٧٤١)، وتمام في «فوائده» (٢ / ١٤١ رقم ٥٣١)، من طريق ثابت بن عمارة ثنا ربيعة بن شيبان به.

وتابعه بريد بن أبي مريم وهو السلولي ـ ثقة ـ فرواه عن ربيعة بن شيبان أبي الحوراء بنحوه. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤ / ٥٩ رقم ٢٣٤٧، ٢٣٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٢ / ٤٩٨ رقم ٧٢٢)، (٣ / ٢٢٥ رقم ٩٤٥)، والطيالسي كما في «المسند» (١٦٣ رقم ١١٧٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣ / ١١٧ رقم ٤٩٨٣)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٠٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (رقم ٤١٦، ٤١٧)، وأبو يعلى في «المسند» (رقم ٢٧٠٢، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٤)، والطحاوي في =

---

(١) في «ع»: الحسين.
(٢) «ك»: عليهم السلام.
(٣) «هـ»: للصدقة.
(٤) «هـ»: في.

١٢١ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن نصر[١] الدمشقي ثنا أبو علي بن حبيب قال سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي [رحمه الله][٢] وقد سئل عن عبد الله بن الزبير هل سمع من النبي ﷺ [شيئًا][٢] ؟ قال: نعم، وحفظ عنه، ومات النبي ﷺ وهو ابن تسع سنين.

١٢٢ـ أخبرنا علي بن أبي علي البصري أنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان ومحمد بن عبد الرحمن الذهبي قالا ثنا عبيد الله[٣] بن عبد الرحمن السكري ثنا أبو يعلىٰ المنقري ثنا الأصمعي ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه قال: ولد النعمان ابن بشير سنة اثنتين[٤] من الهجرة.

= «شرح المعاني» (٣/ ٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٣/ رقم ٢٧٠٢، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٩ / ١١٨)، ترجمة ربيعة بن شيبان أبي الحوراء.

كلهم من طرق عن بريد بن أبي مالك عن أبي الحوراء به، والله أعلم.

(١٢١) **صحيح**: وإسناده **ضعيف**: فيه عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد أبو القاسم الشيباني السامري البزاز المؤدب قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٣٩):

كان يتهم بالاعتزال، واتهم في ابن أبي ثابت، والله أعلم. اهـ، وانظر «لسان الميزان» (٤ / ٢٨٢).

والخبر أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١ / ٤٩٤) من طريق أخرىٰ.

قال: أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو قال: ثنا أبو العباس الأصم قال: ثنا الربيع بن سليمان قال: قلت للشافعي ـ رحمه الله ـ أسمع ابن الزبير .. الأثر. وإسناده صحيح.

أبو سعيد بن أبي عمرو هو محمد بن موسىٰ بن الفضل بن شاذان ترجم له الذهبي في «السير» (١٧ / ٣٥٠) بقوله:

الشيخ الثقة المأمون .. إلخ وبقية رجال إسناده ثقات، والله أعلم.

(١٢٢) إسناده **ضعيف**: فيه ابن أبي الزناد، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، ضعفه أحمد، ويحيىٰ، وابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو حاتم، وغيرهم انظر =

(١) «هـ»: ابن أبي نصر. (٢) من «هـ».

(٣) كذا في «أ»، و«ظ»، و«ك»، و«ع»: وهو الصواب، في «هـ»: عبد الله.

(٤) في «أ»: اثنين.

١٢٣ـ أخبرنا أبو سعيد الصيرفي قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول سمعت العباس بن محمد الدوري يقول سمعت يحيىٰ بن معين يقول: ليس يرویٰ عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ حديث فيه سمعت النبي ﷺ إلا في حديث الشعبي، فإنه يقول فيه سمعت النبي ﷺ يقول: «إن في الجسد مُضْغة..»، والباقي من حديث النعمان إنما هو عن النبي ﷺ ليس فيه سمعت.

قال يحيىٰ وأهل المدينة ينكرون أن يكون النعمان بن بشير[1] سمع من النبي ﷺ.

قال الخطيب[2]: قد أثبت له السماع كافة الأئمة من أهل النقل، فلا اعتبار بنفي من نفیٰ ذلك.

= «تهذيب التهذيب» (٦ / ١٧٠).

وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد اهـ.

وفي الإسناد إليه كذلك.

أبو يعلىٰ المنقري، وهو زكريا بن يحيىٰ المنقري صاحب الأصمعي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٥٩ رقم ٤٥٧٤)، ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢ / ١١٩) من طريق عبيد الله السكري ثنا زكريا المنقري به، والله أعلم.

(١٢٣) **إسناده صحيح**: أبو سعيد الصيرفي ترجم له في رقم (١٢٢).

والخبر أخرجه الدوري في «التاريخ» (٢ / ٦٠٦ـ٦٠٧ رقم ٦٤٢)، و«سؤالات ابن الجنيد» (ص ٣١٣ رقم ١٦٦).

وفيه قال رجل ليحيىٰ بن معين، وأنا أسمع: النعمان بن بشير سمع من النبي ﷺ شيئًا؟ قال: أهل المدينة يقولون كان صغيراً ونحن نروي كما قد علمتم سمعت النبي ﷺ.

---

(١) «هـ»: قد سمع.

(٢) «ك»: قال أبو بكر، وهـ: قلت.

١٢٤ـ أخبرنا محمد بن علي بن الفتح الحربي ثنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن القاسم بن زكريا المُحاربي ثنا عباد بن يعقوب ثنا ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع عن أبيه عن أبي الطفيل قال: ولدت عام أحد، وأدركت من حياة رسول الله ﷺ ثمان سنين، قال فطاف النبي ﷺ على راحلته حول البيت واستلم الحجر بمحجنه، وطاف بين الصفا والمروة على راحلته.

١٢٥ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني ثنا أبو حامد أحمد بن حَسْنُويه الهروي أنا الحسين بن إدريس الأنصاري ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا قاسم بن مالك عن الجُعيد[1] بن عبد الرحمن قال سمعت السائب بن يزيد يقول: حُجَّ بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام.

---

(١٢٤) إسناده ضعيف: فيه ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن حبان: ربما أخطأ، اهـ من «تعجيل المنفعة» (١ / ٣٧١ رقم ١١٦).
وأبوه الوليد بن عبد الله ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب»: بقوله «صدوق يهم» وانظر، «تهذيب التهذيب» (١١ / ١٣٨).
والخبر أخرجه أحمد في «مسنده» (٥ / ٤٥٤ـ٤٥٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٢٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٥٢٢)، والمؤلف في «تاريخ بغداد» (٧ / ١٤٢ رقم ٣٥٨٩).
من طرق عن ثابت بن عبد الله بن الوليد عن أبيه عن أبي الطفيل به.
غير أن ذكر الطواف حول البيت ـ ثابت ـ
فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ٩٢٧ رقم ١٢٧٤)، وأبو داود في «سننه» (٢ / ١٧٦ رقم ١٧٨٩)، وأحمد في «مسنده» (٥ / ٤٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٧ / رقم ١٩٠٨).
من طرق عن معروف بن خربوذ قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، ويستلم الركن بمحجن معه، ويقبل المحجن اهـ. لفظ «مسلم».
(١٢٥) صحيح: والأثر أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧ / ١٥٦ رقم ٦٦٨١)، والبيهقي في «السنن» (٥ / ١٥٦) من طرق عن عثمان بن أبي شبية ثنا القاسم بن مالك به. =

---

(١) ويقال الجعد، انظر «التقريب».

١٢٦ـ أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدُوي أنا القاسم بن غانم بن حمويه المهلبي أنا محمد بن إبراهيم البوشنجي قال سمعت ابن بكير يقول: توفي النبي ﷺ وابن الزبير ابن ثمان سنين، والمسور بن مخرمة كذلك.

١٢٧ـ أخبرنا عبد العزيز بن علي الوراق أنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن ثنا أبو عمرو يوسف بن يعقوب النيسابوري أنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيعه عن موسى بن علي عن أبيه قال سمعت مسلمة بن مخلد يقول: ولدت حين قدم النبي ﷺ المدينة، وقُبض وأنا ابن عشر سنين، خالف عبد الرحمن بن مهدي وكيعًا فيه.

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٧١ رقم ١٨٥٩)، من طريق عمرو بن زرارة عن القاسم به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٧١ رقم ١٨٥٨)، وفي «التاريخ الأوسط» (١ / ٣٥٣ رقم ٧٦٦)، والترمذي في «سننه» (٣ / ٢٦٥ رقم ٩٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٦٣٧)، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٤٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١ / ٣٨٥ رقم ٨١٥)، والطبراني في «الكبير» (٧ / ١٥٦ رقم ٦٦٧٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٥ / ١٥٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠ / ١١٤).

من طرق عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال: حجَّ أبي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين».

(١٢٦) **حسن لغيره**: في إسناده القاسم بن غانم بن حمويه، الطبيب، الصيدلاني ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات(٣٥١ ـ ٣٨٠) قال: وعن الحاكم، وقال أي ـ الحاكم ـ لم تعجبني منه رواية تاريخ يحيىٰ بن بكير عن البوشنجي وانظر «لسان الميزان» (٥ / ٥٠٥).

وأخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨ / ١٤٦) بإسناد صحيح إلىٰ أحمد بن منصور الرمادي نا يحيىٰ بن بكير قال: ولد عبد الله بن الزبير بالمدينة بعد الهجرة بعشرين شهراً، وهو أكبر من المسور ومروان بأربعة أشهر، ويكنىٰ أبا بكر، وكان ممن حضر دفن عثمان اهـ.

(١٢٧) أخرجه الطبراني في الكبير (١٩ / ٤٣٧ رقم ١٠٦٠)، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الذي بعده برقم (١٢٨)، والله أعلم.

١٢٨ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا إسماعيل بن علي الخُطبي وأبو علي ابن الصواف وأحمد بن جعفر بن حمدان قالوا ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا موسىٰ عن أبيه عن مَسْلمة ابن مخلد قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن أربع سنين، وتوفي وأنا ابن أربع عشرة.

١٢٩ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنا ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة

---

(١٢٨) صحيح: أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٨٧ رقم ١٦٨٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٥٧).
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٣٨ رقم ١٠٦١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٩٠ رقم ٥٨).
جميعًا من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي به، وتابعه معن بن عيسىٰ.
أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٥٠٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٨٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٦١).
من طرق عن معن بن عيسىٰ، وهو ثقة ثبت، عن موسىٰ عن أبيه عن مسلمة قال: أسلمت وأنا بن أربع سنين، وتوفي النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة اهـ.
وخالفهما وكيع كما مر في رقم (١٢٨) فرواه عن موسىٰ بن علي عن أبيه قال سمعت: مسلمة بن مخلد يقول: ولدت حين قدم النبي ﷺ المدينة، وقبض وأنا ابن عشر سنين. اهـ.
والراجح، قول عبد الرحمن بن مهدي ومعن بن عيسىٰ.
قال الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٣٨): وحديث عبد الرحمن بن مهدي عندي الصواب، والله أعلم.
وفي تاريخ ابن عساكر (٥٨/ ٦١) بعد إخراجه لرواية عبد الرحمن بن مهدي من طريق الإمام أحمد قال: زاد حنبل: قال أبو عبد الله: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن، فعبد الرحمن أثبت؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب اهـ، والله أعلم.

(١٢٩) إسناده صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٨٩٤، ٥١٣٣، ٥١٣٤، =

عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: «تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة ست سنين متوفى خديجة، وبنى بي وأنا بنت تسع سنين، فدخلت على رسول الله ﷺ وأنا ألعب بالبنات، وكان لي صواحب يلعبن معي، فإذا رأين رسول الله ﷺ استحيين وتقمَّعن، فربما خرج رسول الله ﷺ فسرَّبهن[1] إليّ».

١٣٠ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الوليد بن كثير قال: سمعت وهب ابن كيسان أبا نعيم يقول سمعت عمر بن أبي سلمة قال: [كنت غلامًا في

= ٥١٥٦، ٥١٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٤٢٢، ٢٤٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣/ رقم ٤٢٦٠ـ٤٢٦٧)، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٤/ رقم ٣٣١)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ٩ ٢٣ رقم ٢١٢١)، وفي «الكبرى» (٦/ ٨٢ رقم ٣٢٥٥ ـ٣٢٥٧)، والدارمي في «سننه» (٢/ ١٥٩)، وابن ماجه (١/ ٦٠٣) رقم ١٨٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٩ رقم ٧٠٩٧)، والشافعي كما في «المسند» (٢/ رقم ٧٩ رقم ٧٠٤)، والطيالسي (٣٠٥ رقم ١٤٥٤)، والحميدي في «مسنده» (١/ ١١٣ رقم ٢٣١)، وابن راهويه في «مسنده» (٢/ ٢١٣ـ٢١٤ رقم ١٧٨ ـ١٧٩)، وأحمد في «مسنده» (٦/ ١١٨، ٢٨٠)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٤٤ رقم ٧١١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ رقم ٤٦٠٠، ٤٨٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٣ رقم ٤٥ ـ ٥١، ٥٨)، وفي «الأوسط» (٢/ ٣٠١ رقم ٢٠٤٢)، وأبو نعيم في المعرفة (٦/ رقم ٧٣٧٥، ٧٣٧٦، ٧٣٧٧)، والبيهقي في «السنن» (٧/ ١١٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٣٥ رقم ٢٢٥٧).

كلهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٩ رقم ١٤٢٢)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣/ رقم ٤٢٧١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤/ رقم ٣٣١٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٣ رقم ٤٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٣٥ رقم ٢٢٥٨).

من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

وجاء كذلك عن الأسود، وأبو عبيدة، وابن أبي مليكة عن عائشة به والله أعلم.

(١٣٠) إسناده صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ رقم ٥٣٧٦)، ومسلم في =

(١) «هـ»: فسيرهن.

حجر رسول الله ﷺ، وكانت[1] يدي تطيش في الصحفة، فقال النبي ﷺ: «**يا غلامُ إذا أكلت فسم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك**» قال: فما زالت تلك طعمتي بعد].

١٣١ـ وحدثنا[2] علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا الحسين[3] بن صفوان البرذعي ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا ثنا محمد بن سعد، قال عمر بن أبي سلمة يكنى أبا حفص: توفي رسول الله ﷺ وهو ابن تسع سنين وقد حفظ عن رسول الله ﷺ، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة.

= «صحيحه» (٣ / ١٥٩٩ رقم ٢٠٢٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٥ / ١٦٥ رقم ٨٢٥٥، ٨٢٥٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / رقم ١٠١٠٤، ١٠١٠٩)، وفي «الدعاء» (رقم ٢٧٨)، وابن ماجه في «السنن» (٢ / ١٠٨٧ رقم ٣٢٦٧)، والحميدي في «مسنده» (١ / ٢٥٩ رقم ٥٧٠)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٢ / ٣١١ رقم ٨١٠)، وله في «المصنف» (٥ رقم ٢٤٤٣١)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٢٦)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / رقم ١٥٧، ١٥٨)، والطبراني في «الكبير» (٩ / رقم ٨٢٩٩، ٨٣٠٤)، وفي «الدعاء» (٢ / ١٢١٢ رقم ٨٨٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧ / ٢٧٧)، وله في «الآداب» (١٦٦ رقم ٤٩٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١١ / رقم ٢٨٢٣). من طرق عن الوليد بن كثير قال: سمعت وهب بن كيسان يقول: سمعت عمرو بن أبي سلمه به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩ / رقم ٥٣٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٥٩٩ رقم ٢٠٢٢)، وأبوعوانة في «المستخرج» (٥ / ١٦٤، رقم ٨٢٥٣)، والطبراني في «الكبير» (٩ / رقم ٨٣٠٣، ٨٣٠٥).

من طريق عمرو بن حلحة الديلي عن وهب بن كيسان به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩ / رقم ٥٣٧٨)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٥ / ١٦٤ رقم ٨٢٥٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / رقم ١٠١١٠، ١٠١١١)، وفي الدعاء (رقم ٢٧٩، ٢٨٠)، والدارمي في «السنن» (٢ / ٩٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ١٥٤ـ١٥٦).

من طرق عن مالك بن أنس عن وهب بن كيسان بنحوه، والله أعلم.

(١٣١) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (١ / ١٩٤)، والله أعلم.

---

(١) «هـ»: فكانت. (٢) في «ع»: أخبرنا. (٣) «هـ»: الحسن وهو خطأ.

١٣٢ـ أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا حجاج يعني ابن محمد حدثني شعبة عن أبي إياس قال: جاء أبي[1] إلى النبي ﷺ وهو غلام صغير فمسح رأسه واستغفر له، قال شعبة فقلنا[2] له أصحبه؟ قال: لا. ولكنه كان على عهده قد حَلَبَ وصَرَّ.

١٣٣ـ أخبرنا أبو القاسم الأزهري، أنا محمد بن العباس[3] الخزاز، أنا إبراهيم من محمد بن إبراهيم [الكندي][4]، ثنا أبو موسى محمد بن المثنى، ثنا أبو عاصم، ثنا ابن جريج، أخبرني جعفر بن خالد بن سارة، عن أبيه

(١٣٢) **إسناده ضعيف وهو صحيح:** فيه الحسن بن علي بن محمد، أبو علي التميمي الواعظ المعروف بابن المذهب.
قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحًا، إلا في أجزاء منه فإنه ألحق اسمه فيها. . إلى أن قال: وليس بمحل للحجة، وقال الذهبي: الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والإسناد اهـ. انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٢)، والله أعلم.
والخبر أخرجه الطيالسي كما في «المسند» (١٤٥ رقم ١٠٧٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٢)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ٤٣٥، ٤٣٦)، (٤/ ١٩)، (٥/ ٣٤)، والدوري في «تاريخه» (٢/ ٤٨٧ رقم ٢٢١، ٢٢٤)، والبزار في «مسنده» (٨/ ٣٤٤ رقم ٣٣٠٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٧ رقم ٥٧، ٥٨)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/ ٢٣٥٠ رقم ٥٧٧٥). كلهم من طرق عن شعبة عن أبي إياس به.
وأبو إياس: هو معاوية بن قرة بن إياس ثقة عالم، وأبوه قرة بن إياس بن هلال بن رئاب المزني أبو معاوية البصري قال العلائي في «جامع التحصيل» (٢٥٦ رقم ٦٣٦): أنكر شعبة أن يكون له صحبة، والجمهور أثبتوا له الصحبة والرواية، وهو الأظهر، والله أعلم.

(١٣٣) **إسناده صحيح:** والخبر أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٩٤ رقم ٨٦٣)، =

(١) «ظ»: يعني أي إياس.
(٢) «ك»: فقلت.
(٣) في «هـ»: ابن القاسم، وصوابه العباس، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٢١) وكما في بقية النسخ.
(٤) كذا في «ك»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»، وفي «أ»: الكسي وهو خطأ.

[قال][1] : حدثني عبد الله بن جعفر قال: كنت ألعب أنا وقُثم وعبيد الله، فجاء النبي ﷺ فحملني بين يديه، وحمل قُثما خلفه.

١٣٤ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا

= وفي «الأوسط» (١ / ٢٦٦ رقم ٥١٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٠٦٦، ١٠٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧٢)، (٣ / ٥٦٧)، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٤ / ٦٠).
وأخرجه الحميدي في «المسند» (١ / ٢٤٧ رقم ٥٣٧)، أحمد في «المسند» (١ / ٢٠٥)، والبزار في «مسنده» (٦ / ٢٠٥ رقم ٢٢٤٦)، وابن منده في جزء «أسامي أرداف النبي ﷺ» (ص ٢٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٤ / ٢٣٥٦ رقم ٢٤٨٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧ / ٢٥٣ـ ٢٥٤، ٢٥٦).
كلهم من طرق عن جعفر بن سارة عن أبيه عن عبد الله بن جعفر به.
وهو متفق عليه من طريق حبيب الشهيد عن ابن أبي مليكة قال: ابن الزبير لا ابن جعفر أتذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ أنا وأنت وابن عباس؟ قال: نعم فحملنا وتركك.
أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦ / ١٩١ رقم ٣٠٨٢)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٨٨٥ رقم ٢٤٢٧)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢ / ٤٧٨ رقم ٤٢٤٩)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧ / ٢٦٠).
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ١٨٨٥، ٢٤٢٨)، أبو داود في «سننه» (٣ / ٢٧ رقم ٢٥٦٦)، والدارمي في «سننه» (٢ / ٣٧٠ رقم ٢٦٦٥)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٠٣)، والبزار في «مسنده» (٦ / ٢٠١ رقم ٢٢٤٢)، وابن منده في جزء «أسامي أرداف النبي ﷺ» (ص ١٢ ـ ٢٣ رقم ٢٨)، وتمام في «فوائده» (٣ / ٦٥ رقم ٨٣٤)، والبيهقي في «السنن» (٥ / ٢٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩).
جميعًا من طرق عن عاصم الأحول عن مورق العجلي، عن عبد الله بن جعفر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر تُلقي بصبيان أهل بيته، قال: وإنه قدم من سفر فسبق بي إليه فحملني بين يديه، ثم جيء بأحد ابني فاطمة فأردفه خلفه قال: فأدخلنا المدينة ثلاثة على دابة»، والله أعلم.
(١٣٤) إسناده صحيح: والأثر أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١ / ٤٦١ رقم ٣٦٧)، =

(١) من «ك».

إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي، ثنا أبو نعيم ثنا يحيىٰ بن أبي الهيثم العطار قال حدثني يوسف بن عبد الله بن سلام قال: «سماني رسول الله ﷺ يوسف، وأقعدني في حجره، ومسح علىٰ رأسي».

١٣٥ـ أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز، ثنا محمد بن عبد الله الشافعي ثنا إسماعيل بن إسحاق ثنا عمرو - يعني ابن مرزوق - أنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين مختون». هكذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير، وخالفه أبو إسحاق السبيعي.

= والترمذي في «الشمائل» (١٩٤ رقم ٣٢٩)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٣٨٤ رقم ٨٦٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٢ / ٢٠٤ رقم ٦٨٩)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٣٥)، (٦ / ٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ رقم ٧٢٩، ٧٣١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٥ / ٢٨١٦ رقم ٦٦٧١)، والبيهقي في الآداب (١٩ / رقم ٤٦).
كلهم من طرق عن يحيىٰ بن أبي الهيثم العطار ثنا يوسف بن عبد الله بن سلام به، والله أعلم.

(١٣٥) إسناده صحيح: والصواب فيه قول أبي إسحاق.
والأثر أخرجه الطيالسي كما في «المسند» (٣٤٣ رقم ٢٦٣٩)، وأحمد كما في «العلل لعبد الله بن أحمد» (٢ / ١٠٧ رقم ١٧٢٠)، والبخاري في «الأوسط» (١ / ٢٤٦ رقم ٤٥٧، ٤٨٤)، والفسوي في «المعرفة» (١ / ٢٤١)، والطبراني في «الكبير» (١٠ / رقم ١٠٥٧٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٩٠ رقم ٥٨).
كلهم من طرق عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وتابع شعبة أبو عوانة.
أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩ / ٨٣ رقم ٥٠٣٥)، وفي «الأوسط» (١ / ٢٤٥ رقم ٤٥٥)، وتابعهما هشيم بن بشير.
أخرجه البخاري في «الأوسط» (١ / ٢٤٥ رقم ٤٥٦).
واختلف فيه علىٰ شعبة، فأخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (٥ / ٤ ـ ٥)، وله في «الأوسط» (١ / رقم ٤٥٧، ٤٨٣، ٤٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٥٣٣ ـ ٥٣٤)، والطيالسي كما في «المسند» (٣٤٣ رقم ٢٦٤٠)، وأحمد في «المسند» (١ /

....

= ٣٧٣)، وله في «العلل» لعبد الله بن أحمد» (٢ / رقم ١٠٥، ١٧١٤، ١٧٢٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١ / ٢٨٤ رقم ٣٧٢، ٣٧٣)، والطبراني في «الكبير» (١٠ / رقم ١٠٥٧٨).

كلهم من طرق عن شعبة أخبرني أبو إسحاق سمع سعيد بن جبير عن ابن عباس: قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة.

أقول: وقد رواه عن شعبة على الوجهين ثقات، وشعبة إمام رحال يحتمل من مثله أن يسمع الحديث من طرق عن عدة مشايخ، لا سيما وقد رواه عنه كذلك على الوجهين جماعة من الثقات، وعلى ذلك ينحصر الترجيح بين أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة عابد مكثر، وبين أبي بشر جعفر بن إياس، وهو ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير.

والظاهر أن رواية أبي إياس مقدمة على رواية أبي إسحاق؛ لكونه من أثبت الناس في سعيد بن جبير، ولكن هذا الظاهر مرجوح، فقد رجح رواية أبي إسحاق جماعة من الأئمة منهم الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

ففي «العلل ومعرفة الرجال» (٢ / ١٠٥ رقم ١٧١٥) قال عبد الله: سمعت أبي يقول: حديث شعبة كأنه يوافق حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس، جئت على أتان، وقد ناهزت الاحتلام، قال أبي: ثناه عبد الرحمن عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال أبي وحدثناه يعقوب عن ابن أخي الزهري عن عمه قال: ناهزت الحلم.

وفي رقم (١٧١٦) رأيت أبي يختار حديث الزهري ويعجبه وقال: يوافق حديث شعبة عن أبي إسحاق، قال أبي: وابن عباس يقول: بت عند النبي ﷺ ويروي عنه هذه الأحاديث سمعت النبي ﷺ، سمعت النبي ﷺ وفي رقم (١٧١١): قال أحمد في حديث أبي بشر: هذا عندي حديث واهٍ قال عبد الله: أظنه قال: ضعيف.

وفي «التاريخ الأوسط» للبخاري (١ / ٢٤٦) ذكر رحمه الله رواية أبي بشر، ورواية أبي إسحاق ثم قال حديث الزهري أصح.

وفي «مستدرك الحاكم» (٣ / ٥٣٣ ـ ٥٣٤)، قال: قال القاضي ـ أبو إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ رحمه الله ـ: اختلف أبو إسحاق، وأبو بشر على سعيد بن جبير في سن ابن عباس، ورواية أبي إسحاق أقرب إلى الصواب، قال أبو عبد الله الحاكم ـ في حديث أبي إسحاق ـ حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو أولى من سائر الاختلاف في سنه. وفي «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: قال: =

١٣٦ـ أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري، أنا أبو علي محمد بن أحمد الميداني، ثنا أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ ـ هو الذُهْلي ـ، ثنا أبو داود، عن شعبة، عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة [سنة] (١)، مختون».

قال الخطيب: وهذا القول أصح من الأول، والله أعلم.

١٣٧ـ أخبرنا ابن الفضل [القطان] (٢)، أنا عبد الله بن جعفر بن درسْتويْه، ثنا يعقوب بن سفيان، قال حدثني سليمان بن عبد الرحمن ثنا الوليد، أنا عبد الرحمن بن نمر اليحصُبي قال: قال الزهري: أخبرني محمود ابن الربيع الأنصاري، وزعم أنه قد عقل رسول الله ﷺ، وعقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو معلق في دارهم، قال: فتوفي رسول الله ﷺ، وهو (٣) ابن خمس سنين.

ومن المخالفين جماعة احتج أهل العلم بروايتهم ما سمعوه قبل الاحتلام.

= والصحيح حديث أبي إسحاق عن سعيد، لموافقته حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس: جئت أنا على أتان، وقد ناهزت الاحتلام، والنبي ﷺ بمنىٰ في حجة الوداع. اهـ.

وفي رقم (١٣٧) قال المؤلف بعد ذكره لرواية أبي إسحاق: هذا القول أصح من الأول ـ أي من رواية أبي بشر ـ، والله أعلم اهـ.

(١٣٦) **إسناده صحيح**: وقد سبق تفصيل الكلام في رقم (١٣٥)، والله أعلم.

(١٣٧) **صحيح وإسناده ضعيف**: فيه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسىٰ بن ميمون التميمي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يخطئ، ولعله أخف من ذلك. انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٠٧).

وفيه الوليد بن مسلم وهو مشهور بتدليس التسوية، وقد صرح فيه عن شيخه فقط، وأما عن شيخ شيخه فلم يذكر تصريحه بالسماع من الزهري، وفيه قوله قال: قال الزهري، وهي صيغة محتملة كعن، ولذلك يعل به الإسناد، والله أعلم. =

---

(١) من «هـ». (٢) ليس في «ظ». (٣) «ك»: وأنا.

١٣٨ـ أخبرنا عبيد الله[1] بن أحمد الصيرفي، أنا علي بن عمر الحافظ، ثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي، ثنا إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري، ثنا سعيد بن عامر قال: حملني خالي على عاتقه فسمعت شبيلاً يحدث عن أنس عن النبي ﷺ «**مثلُ الجليس الصالح مثل العطار...**» الحديث.

= والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة» (١ / ٣٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١١١).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٤٥٦ رقم ٢٦٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ٣٥٨ رقم ١٢٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٣٩٦ رقم ٤٥٣٤).

جميعًا من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن محمود بن الربيع به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٧٧، ١٨٩، ٨٣٩، ١١٨٥، ٦٣٥٤)، وفي «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٠٢ رقم ١٧٦١)، وفي «الأوسط» (١ / ٢٦٧ رقم ٥١٩)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٣٥٨)، وابن ماجه في «صحيحه» (١ / ٢٤٩ رقم ٧٥٤)، وابن خزيمة (٣/ ١٠٣ رقم ١٧٠٩)، وابن المبارك في «الزهد» (٣٢٣ رقم ٩٢٠)، والطيالسي كما في «المسند» (١٧٥ رقم ١٢٤٢)، والفسوي في «المعرفة» (١ / ٣٥٥)، وأبو زرعة في «تاريخ دمشق» (١٩٠ رقم ٩٨٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤ / ١٧٨ رقم ٢١٥٨)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٥/ ٢٥٢٣ رقم ٦١١١، ٦١١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠ / ١٥٧ـ ١٥٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٢ / ٣٩٤ رقم ٤٩٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١١٠ـ ١١٢).

من طرق عن الزهري أخبرني محمود بن الربيع به والله أعلم.

(١٣٨) أخرجه المقدسي في «المختارة» (٦/ ٢٠٠ رقم ٢٢١٧)، من طريق أبي القاسم عبد الله ابن محمد عن إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري به.

وإسحاق بن أحمد بن خلف لم أقف له على ترجمة، غير أن الخليلي في «الإرشاد» (٣ / ٩٥٨) ذكره في أحد التراجم، ووصفه بالحفظ، والله أعلم، وسيأتي الكلام على الخبر في رقم (١٤٠).

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«ع»، وفي «أ»، و«هـ»: عبد الله؛ وهو خطأ انظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٨٥).

١٣٩ـ أخبرناه الحسن بن أبي بكر أنا محمد بن جعفر بن الهيثم بن الأنباري ثنا ابن أبي العوام، ثنا سعيد بن عامر، ثنا شبيل بن عزرة عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: « **مثل الجليس الصالح مثل العطار، إن لم تصب من عطره** ـ أو قال: **إن لم يعطك من عطره ـ أصبت من ريحه، ومثل الجليس السوء مثل القين إن لم يحرق ثوبك أصابك من ريحه** ».

---

(١٣٩) صحيح، وإسناده ضعيف: أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ٢٥٩ رقم ٤٨٣١)، والحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٨٠)، والمقدسي في «المختارة» (٦ / ١٩٩ رقم ٢٢١٦).

من طرق عن سعيد بن عامر ثنا شبيل بن عزرة عن أنس بن مالك به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧ / ٢٧٤ رقم ٤٢٩٥)، والرامهرمزي في « الأمثال» (١٧٦ رقم ٧٧) والقضاعي في «الشهاب» (٢ / رقم ١٣٨٢)، والمقدسي في «المختارة» (٦ / ١٩٩ رقم ٢٢١٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢ / ٣٧٤).

جميعًا من طرق عن جعفر بن سليمان، ثنا شبيل بن عزرة، قال: دخلت أنا وقتادة على أنس بن مالك فحدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ.

وأخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١١٨)، من طريق أبي عاصم عن شبيل به.

قال ابن حبان: شبيل بن عزرة هذا من أفاضل أهل البصرة وقرائهم، ولكنه لم يحفظ إسناد هذا الخبر لأن أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبي موسى عن النبي ﷺ فقصر به شبيل، ولم يحفظه اهـ.

أقول: وشبيل هذا وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ اهـ.

انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٠)، وترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق يخطئ.

أقول: والأرجح في أمره أن يقال: صدوق ربما أخطأ، والله أعلم، هذا وقد أجاب الحافظ ابن حجر على كلام ابن حبان السابق بقوله في «إتحاف المهرة» (٢ / ٤٨).

قلت: لم يصب ابن حبان في زعمه بأن شُبيلاً أسقط أبا موسى من هذا الإسناد، فقد تابعه عليه أبان بن يزيد، عن قتادة عن أنس، ولم أره في شيء من الأصول من رواية أنس عن أبي موسى بهذا اللفظ، وإنما روي عن أنس بلفظ غير هذا. اهـ.

أقول: ورواية أبان بن يزيد أخرجها أبو داود في «سننه» (٤ / ٢٥٩ رقم ٤٨٢٩) ثنا =

....

= مسلم بن إبراهيم ثنا أبان، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة طعمها طيب، ولا ريح لها، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها، ومثل الجليس الصالح كمثل صاحب المسك إن لم يصبك منه شيء أصابك من ريحه، ومثل جليس السوء كمثل صاحب الكير إن لم يصبك من سواده أصابك من دخانه».

وإسناده ضعيف.

فيه قتادة معروف بالتدليس، وقد عنعن في إسناده عن أنس.

واختلف فيه على قتادة.

فرواه عنه شعبة عن أنس، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله: «مثل الجليس الصالح مثل العطار، إن لم ينلك منه أصابك من ريحه، ومثل جليس السوء مثل القين، إن لم تصبك ناره أصابك شرره».

أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (٩٩) ثنا الحسن بن سفيان النسائي، حدثنا عبيد الله بن معاذ الضبيري، ثنا أبي عن شعبة به.

والحسن بن سفيان، إمام ثقة ثبت انظر ترجمته في «السير» (١٤ / ١٥٧).

وخالفه أبو داود في «سننه» (٤ / ٢٥٩ رقم ٤٨٣٠) فرواه عن ابن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن قتادة، عن أنس، عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة...» إلى آخر الحديث دون قوله: «ومثل الجليس الصالح كمثل صاحب المسك..» إلخ.

قال أبو داود: وزاد ابن معاذ قال: قال أنس: وكنا نتحدث أن مثل جليس الصالح.. إلخ من قول أنس.

وتابع معاذاً العنبري يحيى بن سعيد أخرجه أبو داود بدون زيادة أنس.

وأخرجه الطيالسي (٧٠ رقم ٥١٥):

ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن أبي موسى قال: مثل الجليس الصالح كمثل العطار إن لم يحزك من عطره أصابك من ريحه ومثل الجليس السوء.. الحديث، لم يرفعه أبو داود.

والذي يظهر والله أعلم: أن أصل الحديث من حديث أبي موسى رضي الله عنه، وسمعه منه أنس بن مالك فحدث عنه بذلك، وأرسله عن رسول الله ﷺ تارة أخرى =

١٤٠ـ أخبرنا ابن الفضل، ثنا ابن درستويه، ثنا يعقوب بن سفيان، حدثني الفضل ـ يعني ابن زياد ـ قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وذكر سفيان بن عيينة فقال: أخرجه أبوه إلىٰ مكة وهو صغير فسمع من الناس عمرو بن دينار وابن أبي نجيح في الفقه، ليس تضمَّه إلىٰ أحد ـ يعني أقرانه ـ إلا وجدْتَه مقدَّمًا.

١٤١ـ أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن مخلد المعدل، ثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي ثنا محمد بن يونس، ثنا نصر بن علي قال: حدثني أبي قال: ذُكر ابن عيينة عند شعبة، فقال: رأيت ذلك الغلام عند عمرو بن دينار وبيده ألواح، وفي أذنه قرط من ذهب.

= ولا يضره والله المستعان.

وحديث أبي موسىٰ متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢١٠١، ٥٥٣٤)، ومسلم (٤/ ٢٠٢٦ رقم ٢٦٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/ رقم ٥٦١، ٥٧٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٤٠٤)، والرامهرمزي في «الأمثال» (١٧٦ رقم ٧٨)، والشهاب في «مسنده» (٢/ ٢٧٨ رقم ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠).

من طرق عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ عن النبي ﷺ قال: «إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء، كحامل المسك، ونافخ الكير، فحامل المسك، إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحًا طيبة ونافخ الكير، إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحًا خبيثة» اهـ واللفظ لمسلم والله أعلم.

(١٤٠) إسناده صحيح: والخبر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ١٥٨)، والله أعلم.

(١٤١) حسن، وإسناده ضعيف: فيه محمد بن يونس بن موسىٰ بن سليمان الكديمي، أبو العباس السامي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف، وانظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٥٣٩) والله أعلم.

وتابع الكديمي، يزيد بن سنان البصري.

أخرجه ابن أبي حاتم في تقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ص ٣٤): نا يزيد بن سنان البصري نا نصر بن علي قال أخبرني أبي نا شعبة وذكر سفيان بن عيينة عنده فقال: رأيت ابن عيينة غلامًا معه ألواح طويلة عند عمرو بن دينار وفي أذنه قرط أو قال: =

١٤٢ـ سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه يذكر هذه الحكاية من حفظه مراراً، غير أنه لم يُقم إسنادها، فكتبت الإسناد بعد من أصل كتابه، [قال][(١)] ثنا أبو علي بن الصواف إملاء من لفظه [قال] [(١)] حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عفير الأنصاري قال: سمعت أحمد بن محمد بن راشد الأصبهاني يقول: قال ابن عيينة: «أتيت الزهري وفي أذني قرط [و][(٢)] لي ذؤابة، فلما رآني جعل يقول: واسُنينة. واسنينة.. ههنا... ههنا... ما رأيت طالب علم أصغر من هذا.

= شنف اهـ وإسناده صحيح.
وأخرجه كذلك ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١ / ١٠٨) من طريق عبد الله بن محمد بن مرة البصري نا نصر بن علي بنحوه.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١ / ٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٠٨) من طريق إبراهيم بن مهدي قال سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت سفيان بن عيينة عند عمرو بن دينار غلاماً له ذؤابة معه ألواح.
وإسناده لا بأس به إبراهيم هو المصيصي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: مقبول اهـ، والأمر بخلاف ما ذهب إليه الحافظ رحمه الله فقد وثقه أبو حاتم، وابن قانع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين: ما أراه يكذب، وفي رواية: جاء بمناكير، إلخ انظر «تهذيب الكمال» (٢ / ٢١٤)، و«تهذيب التهذيب» (١ / ١٦٩)، ومثله يقال فيه: ثقة له مناكير أو حدث بمناكير والله أعلم.
(١٤٢) فيه أحمد بن محمد بن راشد الأصبهاني لم أقف على ترجمته، وقد سبق الخبر برقم (١٤٢) وقول الزهري: ما رأيت طالب علم أصغر من هذا.
يشهد له ما أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٨٥ رقم ٤٥، ٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٠٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ١٧٦).
من طرق عن سفيان بن عيينة قال: قال لي الزهري: ما رأيت طالباً للعلم أصغر منك قال ابن عيينة: وسمعت منه وأنا ابن خمس عشرة سنة. اهـ.

(١) من «ك»، و«هـ».
(٢) من «ظ»، و«ك»، و«ع»، و«هـ»، وفي «أ»: وفي أذني قرط لي، وذؤابة.

١٤٣ ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، أنا عبد الله بن موسىٰ السلامي فيما أذن لنا أن نرويه عنه قال سمعت عمار بن علي اللوري[١] يقول سمعت أحمد بن النضر الهلالي قال سمعت أبي يقول: كنت في مجلس سفيان بن عيينة، فنظر إلىٰ صبي دخل المسجد، فكأن أهل المجلس تهاونوا به لصغر سنه، فقال سفيان: ﴿**كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم**﴾ [النساء: ٩٤] ثم قال لي «يا نضر، لو رأيتني ولي عشر سنين، طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعلة نار، ثيابي صغار، وأكمامي قصار، وذيلي بمقدار، ونعليَّ كآذان الفار، أختلف إلىٰ علماء الأمصار، مثل الزهري وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسْمار، محبرتي كالجوزة، ومقلمتي كالموزة، وقلمي كاللوزة، فإذا دخلت المجلس قالوا: «أوسعوا للشيخ الصغير ـ [أوسعوا للشيخ الصغير][٢]» قال: ثم تبسم ابن عيينة وضحك، قال أحمد: وتبسم أبي وضحك، قال عمار: وتبسم أحمد وضحك، قال أبو الحسن السلامي: وتبسم عمار وضحك، قال القاضي: وتبسم السلامي وضحك وتبسم أبو العلاء وضحك، وتبسم أبو بكر الحافظ وضحك [وتبسم شيخنا أبو عبد الله وضحك (قال سيدنا ابن المقدسي :)[٣] وتبسم شيخنا الإمام الحافظ أبو طاهر السِّلفي وضحك][٤].

---

(١٤٣) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي.

قال الخطيب: رأيته له أصولاً مضطربة وأشياء سماعه فيها مفسود، إما مصلح بالقلم أو مكشوط روىٰ حديثًا مسلسلاً بأخذ اليد رواته أئمة، قال الخطيب فاستنكرته، وقلت له أراه باطلاً «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٥ رقم ١٠٩٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٥ / ٢٩٤) وساق له الخطيب حديثًا آخر اتهم في إسناده قال: وقال الخطيب أما حديث أخذ اليد فاتهم بوضعه، قال: فأنكرت عليه فامتنع بعد من روايته، ورجع عنه، وذكر الخطيب أشياء توجب وهنه اهـ. =

---

(١) في «ك»، اللوزي.
(٢) هكذا في «أ»، و«ظ»، و«ع».
(٣) ليس في «ظ»، و«ع».
(٤) ليس في «ك».

١٤٤ ـ أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري أنا إسماعيل بن علي الخطبي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سألت أبي: متىٰ يجوز سماع الصبي في الحديث؟ فقال: إذا عقل وضبط، قلت: فإنه بلغني عن رجل سميته أنه قال: لا يجوز سماعه حتىٰ يكون له خمس عشرة سنة، لأن النبي ﷺ رد البراء وابن عمر، واستصغرهما[1] يوم بدر، فأنكر قوله هذا، وقال: بئس القول؛ يجوز سماعه إذا عقل، فكيف يصنع[2] بسفيان بن عيينة ووكيع، وذكر أيضًا قومًا.

١٤٥ ـ أخبرنا الحسن بن علي الجوهري أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا محمد بن يونس قال: قال أبو نعيم: سمعت الحديث وأنا ابن أربع عشرة سنة.

١٤٦ ـ حدثني أبو القاسم يعني الأزهري نا محمد بن عبد الله بن جامع الدهان نا أحمد بن علي بن العلاء قال: سمعت عباسًا وهو ابن محمد الدوري يقول: سمعت يحيىٰ ـ يعني ابن معين ـ يقول: « حد الغلام في كتاب الحديث أربع عشرة أو خمس عشرة سنة [أو][3] كما قال عباس.

= وشيخه عبد الله بن موسىٰ السلامي.
قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٩٨ ـ ٩٩): صاحب عجائب وطرائف، ثم ساق له قصة تدل علىٰ أن أبا العلاء لم يرَ السلامي هذا ولم يعرفه، والله المستعان.
وقد أشار الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ إلىٰ نكارة هذه القصة، فقال في «السير» (٨ / ٤٥٩) في صحة هذا نظر، وإنما سمع من المذكورين، وهو ابن خمس عشرة سنة أو أكثر اهـ. وفي «فتح المغيث» للسخاوي (٢ / ١٤٧) قال: واتصل تسلسله بالضحك، والتبسم إلي، الخطيب مع مقال في السند، لكن القصد منه صحيح. اهـ، والله أعلم.

(١٤٤) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في «أسئلته لأبيه» (٣ / ١٣٥٢ رقم ١٨٧٦)، ومن طريقه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١ / ١٨٢ ـ ١٨٣)، والله أعلم.

(١٤٥) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن يونس بن موسىٰ الكديمي ضعيف.

(١٤٦) محمد بن عبد الله بن جامع الدهان، وأحمد بن علي بن العلاء لم أقف لهما علىٰ ترجمة، والله المستعان.

(١) في «ك»، و«هـ»، و«جـ»: استصغرهم.
(٢) في «ع»: نصنع.
(٣) من «ظ»، و«هـ»، و«ك»، و«ع».

١٤٧ـ وحدثني الأزهري ثنا ابن جامع ثنا أحمد بن علي بن العلاء قال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قيل لأبي في هذا فقال: كيف نعمل بوكيع وغيره، وأحسب عبد الله أن أباه قال: إن حد الغلام إذا ضبط ما يسمع، قال إنما ذلك في القتال، يعني ابن خمس عشرة [سنة][1] أو كلامًا ذا معناه.

١٤٨ـ قرأت في كتاب عبد الله بن الحسن بن منصور الطبري الذي سمعه من أحمد بن عمر الأصبهاني عن أبي الحسين أحمد بن جعفر بن عبيد الله المنادي قال حدثني عبد الله بن شعيب أبو القاسم العبدي قال حدثني أبو داود السجستاني قال سمعت الحسن بن علي يعني الحلواني يقول سمعت يزيد [يعني][2] ابن هارون ـ يقول: مقدار الغلام عندنا في الحديث ثلاث عشرة سنة.

١٤٩ـ حُدثت عن عبد العزيز بن جعفر قال حدثني أحمد بن محمد بن هارون الخلال قال أخبرني المروزي أنه سأل أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن سماع الصغير متى يصح؟ قال: إذا عقل، وسئل عن إسحاق بن إسماعيل وقيل له: إنهم يذكرون أنه كان صغيرًا، فقال: قد يكون صغيرًا يضبط، فقيل له: فالكبير وهو لا يعرف الحديث ولا يعقل؟ قال: إذ كتب الحديث فلا بأس أن يرويه.

---

(١٤٧) إسناده كسابقه، وسبق معناه في رقم (١٤٦) والله أعلم.

(١٤٨) إسناده ضعيف: فيه عبد الله بن شعيب أبو القاسم العبدي ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وعبد الله بن الحسن بن منصور الطبري، لم أقف على ترجمته، والله المستعان.

(١٤٩) إسناده ضعيف: فيه إبهام من حديث الخطيب.
والأثر أخرجه المؤلف كذلك في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٣٥ رقم ٣٣٧٨).

---

(١) من «هـ».

(٢) من «هـ».

قال الخطيب [1] : أراد أبو عبد الله بذلك أن يكون الكبير يضبط كتابه غير أنه لا يعرف علل الأحاديث واختلاف الروايات، ولا يعقل المعاني واستنباطها، فمثل هذا يكتب عنه لصدقه وصحة كتابه [2] وثبوت سماعه.

١٥٠ـ أخبرنا الحسن بن علي بن محمد التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا علي بن عبد الله ـ وهو ابن المديني « ح » ـ وأخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد الأنماطي واللفظ له أنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا أحمد بن مكرم بن خالد البرتي ثنا علي بن المديني ثنا حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي قال سمعت طلق بن معاوية يحدث عن أبي زرعة عن أبي هريرة: أن امرأة أتت النبي ﷺ بصبي لها، فقالت: يا رسول الله ادْعُ الله له، فقد دفنت ثلاثة، فقال: « لقد احتظرت بحظار شديد من النار ».

قال علي بن المديني قال حفص: سمعت هذا الحديث منه منذ سبعين سنة ولم أبلغ عشر سنين، قال علي بن المديني سمعت هذا من حفص في سنة سبع وثمانين ومائة.

---

(١٥٠) إسناده حسن، وهو صحيح: فيه طلق بن معاوية النخعي، أبو غياث الكوفي، جد حفص ابن غياث روىٰ له البخاري في «الأدب» هذا الحديث، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وذكره الذهبي في «ديوان الضعفاء»، وقال: ثقة، وقال مغلطاي في «الإكمال»: ذكره ابن خلفون في «الثقات» اهـ. من «تهذيب الكمال» وحاشيته (١٣ / ٤٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٥ / ٣٤)، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله مقبول كما في «التقريب»، ويظهر من خلال ما سبق أنه صدوق، ولا ينزل عن رتبة الاحتجاج، والله أعلم.

والأثر في «مسند أحمد» (٢ / ٤١٩).

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١ / ٢٣٨ رقم ١٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٠٣٠) رقم ٢٦٣٦) والنسائي في «سننه» (٤ / ٢٦)، وابن أبي شيبة في =

---

(١) في «ك»: قال أبو بكر، وفي «هـ»: قلت.

(٢) في «ك»: وحجة كتابه.

١٥١ـ أخبرني عبد العزيز بن علي ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد ثنا الحسن بن إسماعيل الربعي ثنا الأخنسي[1] ثنا أبو بكر بن عياش قال: قال رجل للأعمش: هؤلاء الغلمان حولك؟! قال: اسكت هؤلاء يحفظون عليك أمر دينك.

= «المصنف» (٣ / ٣٨ رقم ١١٨٧٧)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٥٣٦) وابن راهويه في «المسند» (١ / ٢١٣ رقم ١٩٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٤٧٨ رقم ٦٠٩١)، وتمام في «فوائده» (٢ / رقم ٤٩٢)، والبيهقي في «السنن» (٤ / ٦٧)، وفي «الشعب» (٧ / ١٣٢ رقم ٩٧٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣ / ٤٥٩ ـ ٤٦٠):

جميعًا من طرق عن أبي زرعة عن أبي هريرة به.

وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي، قيل اسمه هرم، وقيل عمرو، وقيل غير ذلك، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة اهـ.

(١٥١) حسن بشواهده: في إسناده محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر المفيد، قال فيه الذهبي في «المغني» (٢ / ١٥٦): محدث مشهور مجمع على ضعفه واتهم.

وانظر «تاريخ بغداد» (١ / ٣٤٦)، «ولسان الميزان» (٥ / ٥٤).

والأثر أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٨٩ رقم ٩٧٥)، من طريق أبي بكر المفيد.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٩٣ رقم ٦٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٨٩ رقم ٩٧٥).

من طريق يزيد بن مهران الأسدي ثنا أبو بكر بن عياش، وذكر نحوه.

وإسناده حسن، يزيد بن مهران الأسدي «صدوق» كما في «التقريب».

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٨٩ رقم ١٧٥) من طريق محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا بكر بن عياش، وذكر نحوه.

وأخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث» (ص ١٢١ رقم ١٢٥)، من طريق أبي أمية الحراني، قال ثنا مسكين بن بكير قال: مر رجل بالأعمش وذكره.

وإسناده ضعيف فيه مسكين بن بكير صدوق يخطئ، وينظر في شهوده تلك القصة والله أعلم.

---

(١) «هـ»: الأخنس.

١٥٢ـ أخبرني علي بن أحمد المؤدِّب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد قال: حكىٰ لي حاكٍ أن الأوزاعيَ سُئِل عن الغلام يكتب الحديث قبل أن يبلغ الحد الذي تجري عليه فيه الأحكام، فقال: إذا ضبط الإملاء جاز سماعه وإن كان دون العشر، واحتج بحديث سبرة بن معْبدٍ أن النبي ﷺ قال: « **مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر** » قال ابن خلْادٍ: وهذه حكاية [عن الأوزاعي][1] لا أعرف صحتها، إلا أنها صحيحة الاعتبار؛ لأن الأمر بالصلاة والضرب عليها إنما هو علىٰ وجه الرياضة، لا علىٰ وجه الوجوب، وكذلك كَتْب الحديث، إنما هو للقاء وتحصيل السماع، وإذا كان هذا هكذا؛ فليس المعتبر في كَتْب الحديث البلوغ ولا غيره، بل يُعتبرُ فيه الحركة والنّضاج[2] والتيقظ والضبط.

[قال أبو بكر][3]: وقد تقدمت منا الحكاية عن بعض أهل العلم أن السماع يصح بحصول التمييز والإصغاء فحسب، ولهذا بكروا بالأطفال في السماع من الشيوخ الذين علا إسنادهم.

١٥٣ـ أخبرنا علي بن المحسن القاضي ثنا محمد بن خلف بن محمد بن حيان الخلال قال سمعت أبا بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري يقول سمعت إبراهيم الحربي يقول: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين.

قال الخطيب[4]: روىٰ الدبري عن عبد الرزاق عامة كتبه ونقلها الناس عنه وسمعوها منه.

---

(١٥٢) إسناده ضعيف: فيه جهالة من حدث الرامهرمزي.
والخبر في «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص ١٨٦ رقم ٤٨).
(١٥٣) إسناده حسن: علي بن المحسن القاضي هو علي بن المحسن بن علي بن محمد بن أبي =

---

(١) من «ك»، و«هـ».
(٢) «هـ»: النضاجة.
(٣) من «ك»، وفي «هـ»: قلت.
(٤) في «ك»: قال أبو بكر.

١٥٤ ـ سألت القاضي أبا عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قلت له: في أي سنة سمعت كتاب «السُّنن» من أبي علي اللؤلؤي؟ فقال: سمعته منه أربع مرات، فحضرت أول مرة وهو يقرأ عليه [في][1] سنة أربع وعشرين وثلثمائة، وكتب أبي في كتابه: حضر ابني القاسم.

وكان مولد أبي عمر في رجب من سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة فعلى التقدير أنه سمعه في آخر دفعة وله خمس سنين، واعتدَّ الناس بذلك السماع، ونقل عنه الكتاب عامةُ أهل العلم من حُفّاظ الحديث والفقهاء وغيرهم.

١٥٥ ـ قال طلحة بن علي بن الصقر الكتَّاني قرأت على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني قال ثنا محمد ـ يعني ابن إبراهيم بن يحيى بن الحكم بن الحزَوَّر الثقفي ـ ثنا يعقوب الدورقي ثنا أبو عاصم قال ذهبت بابني إلى ابن جريج وهو ابن أقل من ثلاث سنين يحدثه بهذا الحديث والقرآن.

وقال أبو عاصم: لا بأس أن يعلم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذه السن ونحوه.

= الفهم أبو القاسم التنوخي، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١١٥) كتبت عنه، وكان متحفظًا في الشهادة محتاطًا صدوقًا في الحديث، وانظر «السير» (١٧ / ٦٤٩).

وبقية رجاله ثقات.

والدبري هو إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني الدبري قال الذهبي في «السير» (١٣ / ٤١٦) الشيخ العالم المسند الصدوق.. سمع عبد الرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومئتين باعتناء أبيه به، وكان حدثًا فإن مولده على ما ذكره الخليلي سنة تسعين ومئة، وسماعه صحيح اهـ.

(١٥٤) القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس، أبو عمر الهاشمي من أهل البصرة.

ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٤٥١) بقوله: وكان ثقة أمينًا، ولي القضاء بالبصرة وسمعت منه بها «سنن أبي داود» وغيرها اهـ.

(١٥٥) إسناده ضعيف: فيه محمد بن إبراهيم بن يحيى بن الحكم بن الحزور، أبو جعفر الثقفي. =

(١) من «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«ع».

١٥٦ـ ومن أظرف شيء سمعناه في حفظ الصغير ما أخبرنا أبو العلاء محمد بن الحسن بن محمد الوراق، أنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي قال: «حدثني علي بن الحسن النجار[1]، ثنا الصاغاني، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: رأيت صبيًا ابن أربع سنين قد حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي، غير أنه إذا جاع يبكي».

= ترجم له أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢١٢ رقم ١٤٩٢)، وابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ٣٢) والسمعاني في «الأنساب» (٢/ ٢١٥).
ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله المستعان.

(١٥٦) إسنادها ضعيف: في سندها أحمد بن كامل القاضي، قال فيه الدارقطني: كان متساهلاً وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، وأهلكه العجب، فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء الأئمة أصلاً اهـ. من «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٥٨ـ٣٥٩).
وشيخه علي بن الحسن النجار لم أقف على ترجمة له.
وقد أعل هذه القصة جماعة من المحققين منهم الإمام العراقي ـ رحمه الله ـ ففي «التقييد والإيضاح» (ص ١٦٥) أحسن المصنف يعني ـ ابن الصلاح ـ في التعبير عن هذه الحكاية بقوله بلغنا ولم يجزم بنقلها، فقد رأيت بعض الأئمة من شيوخنا يستبعد صحتها، ويقول على تقدير وقوعها: لم يكن ابن أربع سنين، وإنما كان ضئيل الخلقة فيظن صغره، والذي يغلب على الظن عدم صحتها، وقد رواها الخطيب بإسناده في «الكفاية»، وفي إسنادها أحمد بن كامل القاضي، قال فيه الدارقطني كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، وأهلكه العجب، فإنه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء أصلاً.
وقال صاحب «الميزان» كان يعتمد على حفظه فيهم.
وقد علق السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٥٠) بقوله: في صحتها نظر.
هذا وقد دافع العلامة «المعلمي» رحمه الله في «التنكيل» (٣٦٢ـ٣٦٣) عن أحمد بن كامل القاضي فذكر أن كلمة الدارقطني لا تفيد الجرح، وكونه حدث من حفظه بما ليس في كتابه، يحتمل أن يكون قد حفظه وتثبت فيه، وإن لم يكن في كتابه.. إلخ.
ويجاب عليه بأن الدرقطني رحمه الله تلميذ لأحمد بن كامل، وهو من أعرف الناس =

---

(١) في «ك»: ابن الحسين البخاري.

١٥٧ـ سمعت القاضي أبا محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني يقول: حفظت القرآن ولي خمس سنين، وحُملتُ إلىٰ أبي بكر بن المقرئ لأسمع منه ولي أربع سنين، فقال بعض الحاضرين: لا تسمعوا له فيما قرأ فإنه صغير، فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة الكافرين[1]، فقرأتها، فقال: اقرأ سورة التكوير، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة والمرسلات، فقرأتها، ولم أغلط فيها، فقال ابن المقرئ: سمّعوا له والعُهدة عليَّ، ثم قال: سمعت أبا صالح صاحب أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود أحمد بن الفرات يقول: أتعجب من إنسان يقرأ سورة والمرسلات عن ظهر قلبه ولا يغلط فيها؟!!

وحكي أن أبا مسعود ورد أصبهان ولم تكن كتبه معه؛ فأملىٰ كذا وكذا ألف حديث عن ظهر قلبه، فلما وصلت الكتب إليه قوبلت بما أملىٰ فلم يختلف إلا في مواضع يسيرة.

١٥٨ـ أخبرني الحسن بن أبي طالب، ثنا أحمد بن محمد بن عمران، ثنا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن بكير التميمي قال: سألت موسىٰ بن هارون ابن عبد الله الحمال «ح» وأخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد ابن جعفر، أنا أبو بكر محمد بن عبد الرحيم المازني قال سمعت أبا القاسم بن

= به، فقوله في شيخه كان متساهلاً.. إلخ، جرح من الدارقطني وغمز في أحمد بن كامل وهو ما فهمه الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ والله المستعان.

(١٥٧) القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني المعروف بابن اللبان، قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ١٤٤):

أحد أوعية العلم، وأهل الدين والفضل وكان ثقة، وكان من أحسن الناس تلاوة للقرآن، ومن أوجز الناس عبارة في المناظرة، مع تدين جميل وعبادة كثيرة وورع بين، وتقشف ظاهر وخلق حسن وسمعته يقول: حفظت القرآن ولي خمس سنين.. إلخ.

(١٥٨) صحيح.

---

(١) «هـ»: الكافرون.

بكير يقول: سألت موسىٰ بن هارون قلت متىٰ يسمع الصبي - زاد المازنيُّ: الحديث، ثم اتفقا -؟ قال: إذا فرق بين الدابة والبقرة.

١٥٩ـ أخبرنا أبو علي الحسين بن يوسف بن محمد بن الإسكاف، ثنا عمر ابن أحمد بن هارون المقرئ، أنا عبيد الله بن أحمد التميمي قال: سألت موسىٰ ابن هارون الحمال: متىٰ يسمع الصبي الحديث؟ قال: إذا فرق بين البقرة والحمار[أ].

* * *

آخر الجزء الثاني ويتلوه في الذي يليه،

« باب ما جاء في سماع من كان ينسخ وقت القراءة »

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا المصطفى وآله وأصحابه وأصهاره وأنصاره وأتباعه أجمعين.

وفي « ع »: كتبه لنفسه أحمد بن عبد الرحمن بن منصور الحضرمي في السادس والعشرين من جمادىٰ الأول سنة أربعين وخمس مائة لله الحمد والمنة ثم سماعات الكتاب.

* * *

---

(١٥٩) إسناده صحيح.

(أ) قال الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - في « المقدمة » (ص ٩٧): قلت: التحديد بخمس هو الذىٰ استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع»، ولمن لم يبلغ خمساً «حضر» أو «أحضر»، والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كل صغير حاله علىٰ الخصوص، فإن وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين.

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الاستعانة وعليه التكلان

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي العلاء السلمي المصيصي بدمشق، نا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الحافظ قدم علينا من لفظه، قال[1] :

---

(١) وفي «ظ» و«ع»: بسم الله الرحمن الرحيم. صلى الله على محمد وعلى آله وسلم.
أخبرنا الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة فخر الأئمة، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني قال: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي الدمشقي قراءة عليه قال: ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ البغدادي قدم علينا من لفظه قال:

باب ما جاء في سماع من كان ينسخ وقت القراءة

اختلف أهل العلم في صحة ذلك.

١٦٠ـ فأخبرنا أبو منصور محمد بن عيسىٰ بن عبد العزيز الهمذاني بها ثنا أبو الفضل صالح بن أحمد الحافظ ثنا إبراهيم بن محمد ثنا أبو زرعة الدمشقي ثنا أبو مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسىٰ قال: الذي يكتب ويسمع يقال له جليس العالم.

١٦١ـ وأنا محمد بن عيسىٰ ثنا صالح بن أحمد قال سمعت أبا العباس الفضل بن الحسين يقول سمعت إبراهيم الحربي وسألته قلت: الرجل يسمع وهو يكتب يصح سماعه؟ قال: لا.

---

(١٦٠) **إسناده صحيح**: والخبر في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١٣٣ رقم ٥٩٩)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢١٩ رقم ١٥١٠)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٨٢٤ رقم ١٥٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٨٦).
جميعًا من طريق أبي زرعة ثنا أبو مسهر نا سعيد بن عبد العزيز: عن سليمان بن موسىٰ قال: يجلس إلىٰ العالم ثلاثة: رجل يكتب كل ما يسمع، ورجل لا يكتب ويسمع، فذلك يقال له جليس العالم، ورجل ينتقي، وهو خيرهم.
وسليمان بن موسىٰ هو أبو الربيع، ويقال: أبو أيوب الأشدق الفقيه مولىٰ آل أبي سفيان بن حرب، وهو صدوق فقيه في حديثه بعض لين، كذا في «التقريب» وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ في رقم (٢٣٨)، والله أعلم.

(١٦١) **إسناده صحيح**: وإبراهيم الحربي: هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير أبو إسحاق الحربي، قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٨) كان إمامًا في العلم رأسًا في الزهد عارفًا بالفقه بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله قيمًا بالأدب، وصنف كتبًا كثيرة، منها «غريب الحديث» وغيره. اهـ.

١٦٢ـ حدثني[1] محمد بن أحمد بن يعقوب عن محمد بن نعيم الضبي الحافظ قال: سألت أبا بكر بن إسحاق - يعني الصبغي - عمن يكتب في السماع فقال يقول: حضرت، ولا يقل[2]: حدثنا ولا أخبرنا.

١٦٣ـ حدثني أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم الدينوري القارئ قال سمعت أبا القاسم بن عياد يقول: سألت أبا أحمد بن عدي الحافظ عن الرجل يسمع الحديث ويكتب في وقت سماعه، أيصح سماعه؟ فقال: لا، أو كما قال.

١٦٤ـ أخبرنا علي بن الحسن بن محمد الدقاق قال: سمعت أبا الحسين بن سمعون - وكانوا يقرأون عليه الحديث فرأى رجلاً ينسخ في حال القراءة، فقال [له][3]: حضرت لتسمع أو لتنسخ؟!! وقال: كن كأن رسول الله ﷺ جالس يحدثنا ونسمع حديثه - إذا فرغ من القراءة يقول: الذي يكتب السماع فلان - ينسخ أو يسمع.

---

(١٦٢) إسناده ضعيف: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي، ضعيف وقد سبق الكلام عليه في رقم (٢٩).
وأبو بكر بن إسحاق:
هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن يزيد النيسابوري الشافعي المعروف بالصبغي انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٤٨٣).

(١٦٣) إسناده ضعيف: القاسم بن عياد لم أقف على ترجمته.
ومحمد بن علي بن إبراهيم، أبو بكر القارئ الدينوري:
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ١٠٦) بقوله: كتبت عنه شيئًا يسيرًا، وكان رجلاً صالحًا ورعًا، ولم يذكره بشيء من الحفظ، والله المستعان.

(١٦٤) إسناده صحيح: والحسين بن سمعون:
هو محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس أبو الحسين الواعظ المعروف بابن سمعون ترجم له الذهبي في «السير» (١٦ / ٥٠٥) بقوله: الشيخ الإمام الواعظ الكبير المحدث.. إلخ، وانظر كذلك «تاريخ بغداد» (١ / ٢٧٤-٢٧٧).

---

(١) في «ك»: حدثنا. (٢) «ك»: يقول. (٣) ليس في «ظ».

١٦٥ـ أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى الهمذاني ثنا صالح بن أحمد قال سمعت أبا بكر محمد بن علي يقول: سمعت خالي إبراهيم بن الحسين يقول سمعت شاذ بن الفياض يقول: مخ السماع في العينين.

قال أبو بكر[1]: هؤلاء الذين منعوا صحة السماع في حالة الكتابة إنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن القلب مشتغل[2] عن ضبط ما يقرأ في تلك الحال، فأما إذا لم تمنع الكتابة عن فهم ما يقرأ؛ فالسماع صحيح.

وممن صح السماع مع الاشتغال بالكتابة عبد الله بن المبارك، وحسْبكَ به ديناً وفضلاً، وعلماً ونُبلاً، وغير واحد من علماء السلف.

١٦٦ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قُرِئَ على إسحاق النعالي وأنا أسمع أخبركم عبد الله بن إسحاق المدائني قال حدثنا أحمد بن موسى الحرامي قال ثنا حسن بن علي قال سمعت علي بن المديني قال: كنا عند جرير فجعلنا [يعني][3] نتشدد في شيء من السماع، فقال: أنتم أفقه من ابن المبارك!؟ لقد كنت أقرأ عليه وما ينظر في الكتاب، وهو ينسخ شيئاً آخر.

١٦٧ـ قال: وثنا علي عن إسحاق الأزرق قال: كنت عند جويبر أسأله وهو يحدثني، وهشيم في ناحية المسجد، فما ظننته يريد السماع، فلما فرغت قال: هات سماعي.

---

(١٦٥) فيه أبو بكر محمد بن علي وهو الصيدلاني لم أقف على ترجمته. وانظر رقم ٦٥، والله أعلم.

(١٦٦) أحمد بن موسى الحرامي، لم أقف على ترجمته.

(١٦٧) إسناده كسابقه.

---

(١) من «ك».

(٢) «ك، ع»: يشتغل.

(٣) من «ظ»، و«ك»، و«ع».

١٦٨ـ أخبرني أبو زُرعة روح بن محمد القاضي الرازي فيما [1] أذن لي مشافهة أن أرويه عنه.

قال: أنا علي بن محمد بن عمر القصار قال: ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: كتبت عند عارم وهو يقرأ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ.

١٦٩ـ أخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الواحد أنا محمد بن عبد الرحيم المازني قال سمعت أبا القاسم بن بكير يقول وسألته ـ يعني موسى بن هارون ـ عن الرجل يكتب في المجلس والمحدث يقرأ؟ قال: جائز.

---

(١٦٨) إسناده حسن: روح بن محمد بن أحمد، أبو زرعة الرازي:
ترجم له الخطيب بقوله في «تاريخ بغداد» (٨ / ٤١٠): كتبت عنه، وكان صدوقًا فهمًا أديبًا، يتفقه على مذهب الشافعي اهـ.
وعلي بن محمد بن عمر القصار:
هو علي بن عمر بن محمد بن العباس، أبو الحسن الرازي القصار الفقيه الشافعي قال الخليلي في «الإرشاد» (٢ / ٦٩١ رقم ٤٦١):
أفضل من لقيناه بالري، وكان فقيهًا قريبًا من ستين سنة، وأكثر عن ابن أبي حاتم.. إلى أن قال: وكان عالمًا، له في كل علم حظ، وفي الفقه كان إمامًا.. إلخ.
وانظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات ٣٨١ـ ٤٠٠ ص ٤٠٠) والله أعلم.
والخبر ذكره ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (١ / ٣٦٧).
(١٦٩) إسناده حسن: فيه محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد، أبو الحسن المعروف بابن زوج الحُرَّة.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٦١):
كتبنا عنه، وكان صدوقًا اهـ، وبقية رجاله ثقات، ويشهد له ما بعده في رقم (١٧١).

---

(١) «هـ»: مما.

١٧٠ـ أخبرنا الحسين بن يوسف بن محمد ثنا عمر بن أحمد بن هارون المقرئ أنا عبيد الله بن أحمد التميمي قال: سألت موسىٰ بن هارون عن الرجل ينسخ في المجلس وهو يسمع؟ قال: لا بأس.

١٧١ـ أخبرنا الحسن بن أبي طالب ثنا أحمد بن محمد بن عمران ثنا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن بكير التميمي قال: سألت موسىٰ بن هارون بن عبد الله الحمال عن: المحدث يحدث والرجل ينسخ، هل له سماع؟ فقال لي: جائز[أ].

* * *

(١٧٠) إسناده حسن، وهو صحيح: فيه الحسين بن يوسف بن محمد، أبو علي العتابي قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ١٤٨): كتبنا عنه، وكان صدوقًا، وبقية رجال إسناده ثقات، ويشهد له ما سبق رقم (١٧٠) وسيأتي برقم (١٧١).

(١٧١) إسناده ضعيف: فيه أحمد بن محمد بن عمران بن موسىٰ بن عروة بن الجراح، أبو الحسن بن الجندي:
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥ / ٧٧): كان يضعف في روايته، ويطعن عليه في مذهبه سألت الأزهري عن ابن الجندي فقال: ليس بشيء، وقال الأزهري أيضًا: حضرت ابن الجندي وهو يقرأ عليه كتاب «ديوان الأنواع» الذي سمعه فقال لي أبو عبد الله بن الأبنوس: ليس هذا سماعه، وإنما رأىٰ نسخة علىٰ ترجمتها اسم وافق اسمه فادعىٰ ذلك اهـ وانظر «لسان الميزان» (١ / ٤٣٢).

(أ) قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ:
لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ حتىٰ يكون الواصل إلىٰ سمعه كأنه صوت غُفل ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم، كمثل ما روينا عن الحافظ العالم ابن الحسن الدارقطني أنه حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار فجلس ينسخ جزءًا كان معه وإسماعيل يملي فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ فقال: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملىٰ الشيخ من حديث إلىٰ الآن؟ فقال لا: فقال الدارقطني: أملىٰ ثمانية عشر حديثًا فعددت الأحاديث فوجدت كما قال. =

....

= ثم قال أبو الحسن الحديث الأول منها عن فلان عن فلان ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومتنه كذا. ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها فتعجب الناس منه والله أعلم. اهـ من «التقييد والإيضاح» (ص ١٤٨).

وقال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص ٩٧):

وكان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي تغمده الله برحمته، يكتب في مجلس السماع وينعس في بعض الأحيان، ويرد على القارئ رداً جيداً بيناً واضحاً، بحيث يتعجب القارئ من نفسه: إنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ والشيخ ناعس وهو أنبه منه! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. اهـ.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢ / ٤٨):

والعمل على هذا، فقد كان شيخنا ينسخ في مجلس سماعه، ثم إسماعه، بل ويكتب على الفتاوى، ويصنف، ويرد مع ذلك على القارئ رداً مفيداً. اهـ.

* * *

باب ما جاء فيمن سمع حديثًا فخفي عليه في وقت السماع حرف منه لإدغام المحدث إياه.. ما حكمه؟

١٧٢ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي حدثنا محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤي ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: سمعت النبي ﷺ «نهىٰ أن يُقعد علىٰ القَبْر، وأن يقصَّص، ويبني عليه».

فقال[1]: أبو داود: ثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قالا: ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان [بن موسىٰ][2] وعن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث، قال أبو داود قال عثمان، أو يزاد عليه، وزاد سليمان بن موسىٰ، أو أن يكتب عليه، ولم يذكر مسدد في حديثه، أو يزاد عليه، قال أبو داود: خفي عليَّ من حديث مسدد حرف «وأن».

---

(١٧٢) إسناده صحيح: والخبر في «سنن أبي داود» (٣/ ٢١٦ رقم ٣٢٢٥، ٣٢٢٦) باب: في البناء علىٰ القبر.

وأما حديث نهىٰ أن يقعد علىٰ القبرفأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٦٧ رقم ٩٧٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ٤٩ رقم ٢١٧٣، ٢١٧٤)، وأبو داود في «سننه» (٣/ ٢١٦ رقم ٣٢٢٥، ٣٢٢٦)، والنسائي في «سننه» (٤/ ٨٦ رقم ٢٠٢٧)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٣٦٨ رقم ١٠٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٤٣٤ رقم ٣١٦٣، ٣١٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٧٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٥٠٤ رقم ٦٤٨٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٦ رقم ١١٧٦٣)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٩، ٢٩٥)، وعبد بن حميد رقم (١٠٧٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٥١٥ـ٥١٦)، والبيهقي في «سننه» (٤ =

---

(١) في «ع» وقال.

(٢) لا يوجد في «ظ».

١٧٣ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن أحمد الواسطي قال: أنا عبد الله بن محمد بن عثمان المزني الحافظ «ح» وثنا أبو طالب يحيى ابن علي بن الطيب الدَّسْكري بحلوان لفظًا قال: أنا أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المقرئ بأصبهان، أنا ـ وفي حديث أبي العلاء حدثنا ـ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي قال: ثنا يحيى بن معين أبو زكريا ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال أبو يعلى: لم أفهم أبا هريرة كما أريد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أقال مسلمًا عثرته أقاله الله يوم القيامة**».

= / ٤)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ١٨).
كلهم من طرق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يُجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يُبنى عليه.

(١٧٣) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه أبو يعلى في «معجم شيوخه» (٣٤٤ رقم ٣٢٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٦٥/ ٥) ترجمة يحيى بن معين.
وأما حديث من أقال مسلمًا فقد أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٢٧٤ رقم ٣٤٦٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٤٠٥ رقم ٥٠٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٥)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٥٢)، وأبو يعلى في «معجمه» (٣٤٤ رقم ٣٢٦)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، (٢ / ٧٧٧)، و البيهقي في «سننه» (٦ / ٢٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ١٩٦)، والشجري في «الأمالي» (٢ / ١٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥ / ٥ ـ ٦).
جمعيًا من طرق عن يحيى بن معين ثنا حفص عن الأعمش عن أبي هريرة به.
قال الحاكم: هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه اهـ.
هذا، وقد طعن بعضهم في يحيى بن معين بسبب روايته هذا الحديث عن حفص بن غياث.
قال ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٣٣ ـ ١٣٤): سمعت عبدان الأهوازي يقول: سمعت الحسين بن حميد بن الربيع يقول: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى ابن معين ويقول من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أقال نادمًا أقال الله عثرته يوم القيامة». هو، ذي كتب =

١٧٤ـ أخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال، وأبو بكر أحمد بن فارس بن علي الحضري [1]، قال الحسن: ثنا ـ وقال الآخر ـ أنا أبو

= حفص بن غياث عندنا، وهي ذي كتب ابنه عمر بن حفص عندنا، وليس فيها من هذا شيء. اهـ.

قال ابن عدي: وقد روىٰ هذا الحديث مالك عن سفيان عن الأعمش، وما قاله أبو بكر ابن أبي شيبة، أنه كان قاله ـ فإن الحسين بن حميد لا يعتمد علىٰ روايته في ابن معين، لا شيء، فإن يحيىٰ أوثق وأجل من أن ينسب إليه شيء من ذلك، وبه تستبرأ أحوال الضعفاء، وقد حدث به عن حفص غير يحيىٰ زكريا بن عدي من رواية أبي عوف البزوري عنه اهـ.

وفي ص ٧٧٨ قال: وهذه الحكاية لم يحكها عن أبي بكر بن شيبة غير حسين بن حميد هذا، وهو متهم في هذه الحكاية اهـ.

وقد توبع حفص بن غياث.

فرواه مالك بن سعيد عن الأعمش به.

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٧٤١ رقم ٢١٩٩)، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (١٠٢ رقم ٩٧).

ومالك بن سعيد ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: لا بأس به.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٤٠٤ رقم ٥٠٢٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٣ / ٣١٤ رقم ٥٢٩١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٠٦ رقم ١٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٥)، والبيهقي في «السنن» (٦ / ٢٧)، وله في «الشعب» (١٤/ رقم ٧٧٢٠)، والقضاعي في «الشهاب» (١ / رقم ٤٥٣، ٤٥٤).

كلهم من طرق عن إسحاق الفروي عن مالك عن سمىٰ عن أبي صالح به.

قال العقيلي: إسحاق بن محمد الفروي جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها وسمعت أبا جعفر الصائغ يقول: كان إسحاق الفروي كف وكان يلقن، منها ما حدثنا.. ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: والحديث محفوظ من غير حديث مالك اهـ.

وقد ترجم الحافظ ابن حجر لإسحاق بقوله: صدوق كف فساء حفظه، والله أعلم.

(١٧٤) إسناده صحيح.

(١) كذا في «ظ»، «ع»، وهو الصواب. انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٤٨)، وفي «أ»: الحصري، وفي«هـ»: الحضرمي. والله أعلم.

محمد عبد الله بن عثمان الصفار أنا أبو طالب علي بن محمد بن الجهم الكاتب ثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا ولا يُفهم عنه، ترىٰ أن يروىٰ ذلك عنه؟ قال: أرجو أن لا يضيق هذا.

١٧٥ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خمرويه الهروي أنا الحسين بن إدريس ثنا محمد بن عبد الله بن عمار قال: كان وكيع سريع اللسان، وكان يقول في كل حديث حدثنا لا يبين الحاء إلا دثنا.

١٧٦ـ أخبرنا بشرىٰ بن عبد الله الرومي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا محمد بن جعفر الراشدي ثنا أبو بكر الأثرم قال سمعت أبا عبد الله ـ وهو أحمد ابن حنبل ـ يُسأل: كان وكيع إذا أدغم يخاف عليه التدليس؟ فقال: لا، وكان ربما أدغم[1]، كان يستعجل، وكان يقول: نا سفيان في الحديث ثم أسمعه يقول فيه بعد: حدثنا.

قال أبو عبد الله: وكان إذا التقىٰ العينان أو الحاءان[2] أدغم إحداهما، ووصف أبو عبد الله من ذلك غير شيء، وكانوا يضربون علي ما يُدغم. قال أبو عبد الله: وكنت أنا أضرب، قلت لأبي عبد الله: فتخاف أن يضيق هذا علىٰ الناس؟ فقال: أرجو ألا يضيق. قال أبو عبد الله: قالوا له ههنا بالأنبار ـ يعني لوكيع ـ إن الناس يكتبون حدثنا سفيان، فقال كلاماً أظنه دفع التدليس.

---

(١٧٥) إسناده حسن: محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه.
وثقه السمعاني انظر «السير» (١٦ / ٣١١)، وبقية رجاله ثقات.

(١٧٦) إسناده حسن: فيه بشرىٰ بن عبد الله الرومي، وهو بشرىٰ بن مسيس أبو الحسن الرومي.
قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صدوقًا صالحًا دينًا: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣٥).
وأحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي صدوق، وقد غمزه بعضهم بالاختلاط، ولا يثبت ذلك، انظر ما قاله العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي رحمه الله تعالىٰ في «التنكيل» (ص ٢٩٦).

---

(١) «هـ»: يدغم.

(٢) في «ظ»، و«ك»: العينيني أو الخائين.

١٧٧ـ بلغني عن خلف بن سالم المخرمي قال سمعت ابن عيينة يقول ثنا عمرو بن دينار يريد حدثنا عمرو بن دينار فإذا قيل له قل حدثنا عمرو، قال لا أقول ؛ لأني لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أحرف، لكثرة الزحام وهي ح د ث.

١٧٨ـ أخبرنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن يوسف العلاف أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن[1] قال: سمعت حجاجا ـ يعني ابن الشاعر ـ يقول لأبي عبد الله: يا أبا عبد الله إنه ربما التقت العيْنان عن عكرمة فلا يبينه لنا الشيخ، قال أحمد من أكثر تساهل.

* * *

(١٧٧) إسناده ضعيف: لعدم علمنا بحال الواسطة بين الخطيب وخلف بن سالم، والله أعلم.
(١٧٨) إسناده صحيح: وإسحاق بن الحسن هو ابن ميمون الحربي، وهو ثقة ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦ / ٣٨٢)، والله المستعان.

* * *

(١) كذا في «أ»، و«ك»، و«ع» وفي «ظ»، و«هـ»: الحسين وهو خطأ.

باب ما جاء في استفهام الكلمة والشيء من غير الراوي كالمستملي ونحوه

١٧٩ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي أنا أبو أحمد الحسين بن علي النيسابوري أنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال أملىٰ إسحاق بن موسىٰ عبد الله بن يزيد الخطمي الأنصاري علىٰ جماعة من أصحابنا وأنا حاضر المجلس، فكتبته[1] بخطي غير أني أخاف أن أكون أخذت بعض الألفاظ من المستملي، أملىٰ علينا: عن أنس بن عياض قال ثنا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع مولىٰ عبد الله عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « **إن الله تعالى ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور عيني[2] اليمنى، كأن عينه عنبة طافية** ».

(١٧٩) إسناده صحيح: والخبر أخرجه الإمام ابن خزيمة في « التوحيد» (١ / ٩٨).

وأخرجه الترمذي في «السنن» (رقم ٢٢٤١)، وفي « العلل الكبير» (٢ / ٨٢٥ رقم ٣٥٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧ / ٤٨٨ رقم ٣٧٤٤٥)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٣٧)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٩٤٦ رقم ١٠٤٣).

كلهم من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٤٣٩، ٥٩٠١، ٦٩٩٩، ٧١٢٣)، ومسلم في «صحيحه» (١ / رقم ١٦٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١ / رقم ٣٨٧ـ ٣٨٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ١٠٠)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٣١)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (رقم ٥٥٨٦، ٥٨٢٣)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / رقم ١٠٤٢، ١٠٤٤، ١٠٤٦)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١ / ٢٧٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ١١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥ / رقم ٤٢٥٥) جميعاً من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٤٤١، ٧٠٢٦)، ومسلم في «صحيحه» (١ =

(١) «هـ»: وكتبته.

(٢) «هـ»: العين.

١٨٠ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه أنا الحسين بن إدريس قال سمعت ابن عمار وهو محمد بن عبد الله الموصلي يقول: ما كتبت قط من فيِّ المستملي، ولا التفت إليه ولا أدري أي شيء يقول، إنما كنت أكتب عن فيِّ المحدث.

١٨١ـ أخبرني علي بن أحمد المؤدب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ثنا عبد الله بن أحمد الغزاء ثنا يوسف بن مسلم ثنا خلف بن تميم قال: سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم جليسي، فقلت لزائدة يا أبا الصلت إني كتبت عن سفيان عشرة آلاف حديث أو نحوها فقال لي: لا تحدث منها إلا بما تحفظ بقلبك وتسمع أذنك، قال: فألقيتها.

قال أبو بكر[1]: قد أجاز غير واحد من الأئمة الاستفهام من المستملي ونحوه، إلا أن المستحب عندي أن يبين ما حصل الاستثبات فيه.

= / ١٥٦ رقم ١٦٩، ١٧١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ١٢٩ رقم ٣٨٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١ / ٣٩ رقم ٢٠٨٢٠)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٩ / ٣٤٦ رقم ٥٤٥٨)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٩٤٥ رقم ١٠٤١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥ / رقم ٤٢٥٥).

جميعًا من طرق عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه به، والله أعلم.

(١٨٠) **إسناده صحيح.**

(١٨١) عبد الله بن أحمد بن معدان الغزاء لم أقف على ترجمته.

والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٣٨٠ رقم ٨٦٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧ / ٩)، والله أعلم.

---

(١) من «ك»، وفي «هـ»: قلت.

١٨٢ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي عن أبي معاوية قال: كنا إذا قمنا من عند الأعمش كُنت أُمليها عليهم، قال أبي: مثل الأحدب ويعلىٰ هؤلاء، يعني الصغار، وزعم جرير الرازي قال كنا نرقعها عند الأعمش، يكتب ذا من ذا، وذا من ذا.

١٨٣ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت بشر بن الأزهر النيسابوري يقول: كان جرير بن عبد الحميد إذا ذكر سماعه من الأعمش قال: ديباج الأعمش لولا أنه مرقوع، كنا إذا قمنا من عند الأعمش رقعناه بعضنا من بعض لنصححها.

١٨٤ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد الروياني ثنا محمد بن العباس الخزاز أنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب قال سمعت إبراهيم الحربي يقول ثنا أبو زرعة قال سمعت إبراهيم بن موسىٰ الفراء الصغير قال سمعت جريراً يقول: ليس هذه الأحاديث التي أحدثكم عن الأعمش سمعتها كما أحدثكم، إنما كان الأعمش يذكر الإسناد فيقول: بعض أصحابه خبر هذا كذا وكذا[1]، فنكتبه عنهم، [ويذكر الخبر، فيقول بعض أصحابه: إسناد هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم][2] قال إبراهيم فلما سمعت ذلك منه لم أكتب عنه عن

(١٨٢) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١ / ٢٩٨، رقم ١٢٨١).

(١٨٣) **إسناده حسن**: فيه بشر بن يزيد بن الأزهر النيسابوري صدوق. انظر «لسان الميزان» (٢ / ٤٣).

والخبر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢ / ٦٧٨ـ٦٧٩)، وذكره عنه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٧ / ٢٥٨) والله أعلم.

(١٨٤) **إسناده صحيح**.

(١) «هـ»: وخبر هذا كذا.

(٢) ليس في «ظ».

الأعمش شيئًا.

قال إبراهيم الحربي: فحدثت بذلك ابن نمير، فقال: هكذا ينبغي أن يكون سماع أبي وابن فضيل ووكيع ونظرائهم مرقعًا، ولكن هؤلاء كتموا ذلك، وذاك تكلم به.

١٨٥ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان المزني أنا أبو يعلى الموصلي قال: قال أبو حرب عبد الرحمن بن سلام سمعت حمادًا يعني ابن سلمة يقول: ربما خفي علينا[1] الحرف فنسأل أصحابنا ما كان، فيخبرونا فنكتبه.

١٨٦ـ أخبرني محمد بن جعفر بن علان الوراق أنا أبو بكر محمد بن علي ابن جعفر بن محمد بن جابر العطار ثنا محمد بن إبراهيم الديبلي بمكة قال: سمعت حُسيْنًا ـ يعني ابن الحسن المروزي ـ يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنا عند حماد بن زيد فسأله رجل فقال: يا أبا إسماعيل كيف؟ قلت: فقال: استفهم من يليك.

---

(١٨٥) إسناده ضعيف: فيه أبو العلاء الواسطي وهو محمد بن أحمد بن يعقوب ضعيف سبق ترجمته في رقم (٢٩) والله أعلم.

(١٨٦) إسناده حسن: محمد بن جعفر بن علان، أبو جعفر الوراق ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٥٩) بقوله: كان شيخًا مستورًا من أهل القرآن، كتبت عنه كان صدوقًا.
ومحمد بن علي بن جعفر بن محمد بن جابر، أبو بكر العطار، قال فيه ابن أبي الفوارس:
كتبت عنه شيئًا يسيرًا، وكان صالح الأمر إن شاء الله اهـ. من «تاريخ بغداد» (٣ / ٨٦).
ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله الديبُلي ترجم له الذهبي في «السير» (١٥ / ٩)، بقوله: المحدث الصدوق وذكره ثم قال: وكان مُسند الحرم في وقته اهـ، والله أعلم.
ويشهد له كذلك ما يأتي بعده برقم (١٨٨).

---

(١) «ك»: عنا.

١٨٧ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا عبد الرحمن بن عمر الخلال ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ثنا جدي قال سمعت علي بن المديني يقول: كان الرجل ربما استفهم حماد بن زيد، فيقول له: استفهم الذي يليك.

١٨٨ـ قرأت على ابن الفضل القطان عن دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا مجاهد بن موسى قال سمعت ابن عيينة وقال له أبو مسلم المستملي: إن الناس كثير لا يسمعون، قال: تسمع أنت؟ قال: نعم، قال: فأسمعهم.

وقال الأبار ثنا مجاهد [بن موسى] (١) قال سمعت هشيماً ـ وازدحمنا عليه ـ يقول: كان بعضهم يأخذ من بعض.

١٨٩ـ أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي في كتابه إلينا أنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي (٢) «ح» وأخبرنا أبو بكر البرقاني قراءة [قال] (٣) أنا محمد بن عثمان بن عبد الله: ثنا أبو الميمون البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري (٤): أخبرني عبد الرحمن بن إبراهيم قال: سمعت شعيب بن إسحاق يقول في استفهام الشيء الذي يسقط من الحديث فقال: إذا حضر المجلس أجزأه.

---

(١٨٧) إسناده صحيح: عبد الرحمن بن عمر بن أحمد الخلال وثقه الخطيب، وهو مكثر عن حفيد يعقوب بن شيبة.
انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٠١)، و«السير» (١٧ / ٨٢).
ومحمد بن يعقوب بن شيبة السدوسي البصري.
وثقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٢٥ـ٣٢٦)، و«السير» (١٥ / ٣١٢).
ويعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، إمام حافظ.
انظر «تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٨١)، و «السير» (١٢ / ٤٧٦).
وقد سبق معناه في رقم (١٨٧) والله أعلم.
(١٨٨) إسناده صحيح.
(١٨٩) إسناده صحيح: والخبر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢٢٤ رقم ١٢١٧).

---

(١) من «هـ». (٢) «ظ»: البلخي. (٣) من «ك». (٤) كذا في «ع وك».

١٩٠ـ أخبرنا أبو القاسم علي بن محمد بن علي الإيادي أنا أبو بكر الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن شاكر قال: سمعت الخليل بن كريز وكان ثقة مأمونًا ـ يقول: قال رجل لشريك: أفهمني يا أبا عبد الله، قال: ليس علي أن أفهمك، إنما علي أن أحدثك.

١٩١ـ أخبرنا محمد بن عيسى الهمذاني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا إبراهيم بن محمد قال: ثنا أبو زرعة الدمشقي حدثني أحمد بن أبي الحواري قال: استفهمت بن إدريس كلمة من حديث فأفهمنيها بعض أصحاب الحديث، فقلت: إني أحب أن أسمعه من فيه، فقال عبد الله: هو كما قال لك، كذلك كنا يأخذ بعضنا عن بعض.

١٩٢ـ كتب إلينا عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي أن أبا الميمون البجلي أخبرهم ثنا أبو زرعة ثنا أحمد بن يونس ثنا حبان ثنا الأعمش قال: كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه، فيسأل بعضهم بعضًا عما قال، ثم يروونه عنه، وما سمعوه منه.

١٩٣ـ قال أبو زرعة: فرأيت أبا نعيم لا يعجبه هذا ولا يرضي به لنفسه، وأخبرنا فيما يسقط عنه من الحرف الواحد والاسم مما سمعه من سفيان والأعمش؛ فيستفهمه من أصحابه رواه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واسعًا له، ورأيت أبا مسهر يفعل ذلك فيما حمل عن سعيد بن عبد العزيز، ورأيته

(١٩٠) إسناده صحيح.

(١٩١) إسناده صحيح: والخبر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢٢٤ رقم ١٢١٦).

(١٩٢) إسناده ضعيف: فيه حبان بن علي العنزي الكوفي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف، وهو كما قال انظر «التهذيب» (٢/ ١٧٣).

والخبر أخرجه أبو زرعة في «تاريخه» (ص ٢٢٤ رقم ١٢١٨).

(١٩٣) إسناده إلى أبي زرعة صحيح: والخبر في «تاريخ» أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٢٤ رقم ١٢١٩، ١٢٢٠) والله أعلم.

يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالمًا بما يحدث ضابطًا له .

١٩٤ـ قرأت على الحسن بن أبي بكر عن عثمان بن أحمد الدقيقي ثنا إسحاق بن إبراهيم بن سنين حدثني زكريا بن يحيى قال سمعت أحمد بن حنبل، وسأله رجل فقال: يا أبا عبد الله، الكلمة تسقط عليَّ أستفهمها من المستملي؟ قال: إذا كانت كلمة مُجتمعًا عليها فلا بأس .

* * *

(١٩٤) إسناده ضعيف: فيه إسحاق بن إبراهيم بن سنين، أبو القاسم الختلي البغدادي.
قال فيه الحاكم: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن القطان: مجهول، وقال الخطيب: كان ثقة. اهـ من «لسان الميزان» (١ / ٥٢٩).
أقول: وقول الخطيب لا يوجد في ترجمته لإسحاق في «تاريخ بغداد» (٦ / ٣٨١)، فيحتمل أن الحافظ وقف عليه في محل آخر فإن صح ما نقله عن الخطيب، فالجمع بين كلامه وكلام من ضعفه أن يقال فيه صدوق يهم، وهو ممن لا يحتج به، والله أعلم.

* * *

ذكر بعض أحاديث من بين ما استثبت فيه غير الراوي وميزه[(١)]

١٩٥ـ أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي البزاز أنا أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار ثنا محمد بن جعفر لقْلُوق ثنا عبيد الله[(٢)] بن تمام ثنا داود ـ يعني ابن أبي هند ـ عن عامر عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**» قال: فكبر الناس وضجوا، وقال كلمة خفية، فقلت لأبي: يا أبت ما قال؟ قال: « **كلهم من قريش**» .

---

(١٩٥) صحيح وإسناده ضعيف: من أجل عبيد الله بن تمام، أبو عاصم: ضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة والدارقطني، وقال البخاري عنده عن خالد الحذاء ويونس عجائب إلخ، انظر «لسان الميزان» (٧/ ٥٢٥).

والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢١١ رقم ٧٢٢٢)، وفي « التاريخ الكبير» (١/ ٤٤٦ رقم ١٤٢٦)، (٣/ ١٨٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٥٢ـ١٤٥٣ رقم ١٨٢٠، ١٨٢١)، وأبو عوانة في « المستخرج» (٤/ رقم ٦٩٧٦ـ٦٩٩٨)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ١٠٦ رقم ٤٢٧٩، ٤٢٨٠)، والترمذي في «سننه» (رقم ٢٢٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ رقم ٦٦٦١ـ ٦٦٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦١٧)، والطيالسي كما في « المسند » (١٨٠ رقم ١٢٧٧، ١٢٧٨)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٨٦، ٩٠، ٩٢، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦ـ١٠٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٧٥٤ رقم ١١٥٧)، وفي « الآحاد والمثاني» (٣/ ١٤٤٨ـ١٤٥٤)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٣٩٠ رقم ٢٦٦٠، ٢٦٦٢)، والطبراني في « الكبير» (٢/ رقم ١٧٩١ـ ١٨٠١، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨٤١، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٩٦، =

---

(١) من هنا تتصل المقابلة مع نسخة «م». وهذا الباب بداية الجزء الثالث فيها، وفيها قال: بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد ثنا الشيخ الجليل الإمام الأوحد الحافظ أبو بكر أحمد بن بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي مصنفه. اهـ.

(٢) في «هـ، وك» عبد الله.

١٩٦ ـ أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله الحربي، وعثمان بن محمد العلاف قال: أنا أبو بكر الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرَن» قال عبد الله: هؤلاء الثلاث سمعتهن من رسول الله ﷺ، قال: وحُدثت أن رسول الله ﷺ قال: « **ويُهِلُّ أهل اليمن من يلملم** ».

= ١٨٩٨، ١٩٢٣، ١٩٣٦، ١٩٦٤، ١٩٩٦، ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٧. ٢٠٧١) وفي «الأوسط» (١ / ٢٦٣ رقم ٨٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٣٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٢٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥ / رقم ٤٢٣٦، ٤٢٣٧).
كلهم من طرق عن جابر بن سمرة به. والله أعلم.

(١٩٦) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٣٣، ١٥٢٢، ١٥٢٥، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ٧٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ٨٣٩ـ ٨٤٠ رقم ١١٨٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢ / رقم ٣٧٠٥ـ ٣٧١٣)، وأبو داود في «سننه» (٢ / ١٤٣ رقم ١٧٣٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢/ رقم ٣٧٠٥ـ ٣٧١٣)، وأبو داود في «سننه» (٢ / ١٤٣ رقم ١٧٣٧)، والنسائي «في «سننه» (رقم ٢٦٥١، ٢٦٥٢) وفي «الكبرىٰ» (٢ / رقم ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٥)، والترمذي في «سننه» (رقم ٨٣١)، والدارمي في «سننه» (٢ رقم ١٧٩٠، ١٧٩١)، وابن ماجه (٢ / ٩٧٢ رقم ٢٩١٤) وابن حبان في «صحيحه» (٩ / رقم ٣٧٥٩ـ ٣٧٦١)، وابن الجارود في «المنتقي» (٢ / رقم ٤١٢)، ومالك في «الموطأ» (٢ / ٢٣٠ رقم ٣٧٩)، والشافعي كما في «المسند» (١ / ٤٩٣ رقم ٧٥٤، ٧٥٥)، وفي «الأم» (٥ / ١١١ رقم ٢٥٢٥)، والطيالسي كما في « المسند» (٢٦٠ رقم ١٩٢١)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٢٨٠ رقم ٣٢٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٢٥٥ رقم ١٤٠٦٣)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٣، ٤٦، ٥٠، ٥٥، ٦٥، ٧٨، ٨١)، وأبو يعلىٰ في « المسند» (٩ / رقم ٥٤٢٣، ٥٤٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٣ـ ٩٤)، والبيهقي في «سننه» (٥/ ٢٠٧)، وفي « المعرفة» (٣ / رقم ٢٧٤٥ـ ٢٧٤٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» فتح البر (٨ / ١٨٤ـ ١٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٧ / ٣٥ رقم ١٨٥٨).
كلهم من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه بنحوه، والله أعلم.

١٩٧ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ الصيرفي نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم نا محمد بن هشام بن ملاس النميري نا مروان بن معاوية ثنا حميد عن أنس قال: قدم ناس من عرينة فاجتووا المدينة، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**لو خرجتم إلى إبل الصدقة فشربتم من ألبانها**» قال قتادة: [وقد ذكر أبوالها][1] فخرجوا، فلما صحوا قتلوا راعي رسول الله ﷺ، واستاقوا الإبل وانطلقوا هرابًا، فبعث رسول الله ﷺ [في طلبهم][2]، فأخذوا، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم.

١٩٨ـ أخبرنا محمد بن علي الحربي أنا علي بن عمر الحافظ نا إبراهيم بن حماد نا العباس بن يزيد نا بشر بن المفضل نا حميد الطويل، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال للعرنيين حين اجتووا المدينة: «**لو خرجتم إلى إبل الناس فشربتم من ألبانها**» قال حميد وقال قتادة عن أنس: «وأبوالها».

(١٩٧) **صحيح وإسناده حسن**: من أجل محمد بن هشام بن ملاس النميريُّ.
ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ١١٦) بقوله: سمع منه أبي، وهو صدوق: وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٣٥٣).
والخبر أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٢٩٦ رقم ١٦٧١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤ / رقم ٦١٠٥، ٦١٠٦، ٦١١٣، ٦١١٤)، والنسائي في «سننه» (٧ / رقم ٤٠٢٨ ـ ٤٠٣١)، وفي «الكبرىٰ» (٤ / رقم ٧٥٦٩، ٧٥٧٠)، والترمذي في «سننه» (١ / ١٠٦ رقم ٧٢)، وابن ماجه في «سننه» (٢ / رقم ٥٢٧٨) وابن حبان في «صحيحه» (١٠ رقم ٤٤٧١)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ١٠٧، ٢٠٥)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٦ / ٣٣١١، ٣٥٠٨، ٣٨٧١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ١٠٧، ١٠٨)، وفي «المشكل» (٥ رقم ١٨١٤، ١٨١٧)، والطبراني في «الأوسط» (٥ / ٣١٧) رقم ٥٤١٨)، وتمام في «فوائده» (٣ / ٣٨ رقم ١٨٣٤)، والبيهقي في «السنن» (٩ / ٦٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠ / ٢٥٦ رقم ٢٥٦٩).
كلهم من طرق عن حميد عن أنس به. والله أعلم.
(١٩٨) **صحيح وإسناده ضعيف**: فيه عباس بن يزيد بن حبيب البحراني ترجم له الحافظ ابن =

(١) ليس في «ظ».
(٢) من «ك، وظ، وهـ، وم، وع».

١٩٩ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه نا محمد بن جعفر البندار نا جعفر بن محمد الصائغ نا محمد بن سابق نا عاصم بن محمد عن أبيه قال: قال رجل لابن عمر: «إنا ندخل على سلطاننا فنقول له ما نتكلم بخلافه إذا خرجنا من عنده، قال: كنا نعد ذلك[1] نفاقًا».

قال عاصم: وزاد أخي عن أبيه أن ابن عمر قال: «على عهد رسول الله ﷺ».

= حجر في «التقريب» بقوله: صدوق يخطئ، وهو كما قال: انظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٢٦١)، «وتهذيب التهذيب» (٥ / ١٣٤) والخبر قد مضى تخريجه من طرق عن حميد عن أنس رضي الله عنه في رقم (١٩٨).

وأخرجه كذلك البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٢٣، ١٥٠١، ٣٠١٨، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٧٢٧، ٦٨٠٢، ٥٠٨٥، ٦٨٠٢، ٦٨٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٢٩٦ـ١٢٩٨)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤ رقم ٦٠٩١ـ٦١٠٤، ٦١٠٧ ـ ٦١١٢، ٦١١٥ ـ ٦١١٧، ٦١٢١، ٦١٢٢، ٦١٢٥)، والنسائي في «سننه» (٧ رقم ٤٠٣٢ـ٤٠٣٤)، وفي «الكبرى» (٤ / رقم ٧٥٧١)، والترمذي في «السنن» (١ / ١٠٧ رقم ٧٣)، (٤ / رقم ١٨٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ / رقم ٤٤٦٧ ـ ٤٤٧٠، ٤٤٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٦٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٩ / ٢٥٨ رقم ٧١٣٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٥٤ رقم ٢٣٦٣٩)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ١٦١، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٦، ٩٨، ٢٨٧، ٢٩٠) وأبو يعلى في «المسند» (٥ / رقم ٢٨١٦، ٢٨٨٢، ٣٠٤٤، ٣١٧٠)، (٦ / رقم ٣٣١١، ٣٥٠٨، ٣٨٧١، ٣٩٠٥)، والطبري في «تفسيره» (١٠ سورة المائدة آية ٣٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٥ / رقم ١٨١٢، ١٨١٦، ١٨١٨)، وفي «شرح المعاني» (٣ / ١٨٠)، (٤ / ٣١١)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ١٣٦)، وابن حزم في «المحلى» (١ / ١٧٤ ـ ١٧٥)، والبيهقي في «سننه» (٦٩ ـ ٧٠)، (١٠ / ٤)، والبغوي في «تفسيره» (٢ / المائدة آية ٣٣).

كلهم من طرق عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه بنحوه، والله أعلم.

(١٩٩) إسناده لا بأس به: فيه محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم بن عمران أبو بكر الأنباري

(١) في «م» و«ع»: هذا.

٢٠٠ـ أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان نا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر نا شعبة عن سماك ابن حرب قال سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي ﷺ يقول: « **إن بين يدي الساعة كذابين** ».

قال سماك: وسمعت أخي يقول قال جابر: « فاحذروهم ».

٢٠١ـ أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي أنا الحسين بن يحيى بن عياش القطان ثم أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عبد الواحد « واللفظ لحديثه؛ لأنه أتم» أنا علي بن عمر الدارقطني ثنا الحسين بن يحيى بن عياش ثنا الحسن بن محمد الزعفراني.

ثنا محمد ـ وهو ابن الصباح ـ ثنا شريك عن أبي حصين عن مصعب بن سعد «هكذا قال شريك، وفهم أبو كامل مصعبًا ولم أفهم» قال: طبقت فنهاني أبي وقال[1]: سن لنا أن نضع أيدينا على الركب.

= البندار.

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٥١)، سألت البرقاني عن ابن الهيثم فقلت هل تكلم فيه أحد؟ فقال لا. قال: وكان سماعه صحيحًا بخط أبيه، وقال محمد بن أبي الفوارس: كان قريب الأمر فيه بعض الشيء، وكان له أصول بخط أبيه جياد اهـ.

وانظر «السير» (١٦ / ٦٣) والله أعلم.

وبقية رجاله ثقات وإخوان عاصم بن محمد بن زيد وهم محمد، وواقد، وعُمر، وأبو بكر كلهم ثقات كذلك، والله أعلم.

(٢٠٠) إسناده حسن: فيه أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي صدوق، وقد سبق الكلام عليه في رقم (١٧٧) وسماك بن حرب صدوق كذلك. انظر «التقريب»، والخبر «صحيح» مضى الكلام عليه مفصلاً في رقم (٦١).

(٢٠١) إسناده صحيح: والخبر أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢ / ١٣٤ رقم ٨١٢)، من طريق شريك عن أبي حصين به، لكنه لم يذكر كلام شريك. =

(١) «ك»: فقال.

قال الخطيب [١]: أبو كامل هو مظفر بن مدرك.

٢٠٢ـ حدثنا عبد العزيز بن علي الوراق لفظًا أنا محمد بن أحمد بن محمد

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢ / ٢٧٣ رقم ٧٩٠)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٣٨٠ رقم ٥٣٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٤٨٦ رقم ١٨٠٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢ / ١٣٦ رقم ١١٨٠)، وأبو داود في «سننه» (١ / ٢٢٩ رقم ٨٦٧)، والنسائي في «سننه» (٢ / ١٨٥ رقم ١٠٣٢)، وفي «الكبرىٰ» (١ / ٢١٥ رقم ٦٢١)، والترمذي في «سننه» (١ / رقم ٢٥٩)، والطوسي في «المستخرج» (٢ / ١٠٥ رقم ٢٣٩)، والدارمي (١ / رقم ١٣٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥ / رقم ١٨٨٢)، والحميدي في «مسنده» (١ / ٤٢ رقم ٧٩)، والدورقي في «مسند سعد» (ص ١٠٧ رقم ٥٢) وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ٢٤٧)، والطحاوي في «المعاني» (١ / ٢٣٠)، والشاشي في «مسنده» (١ / ١٣٨ رقم ٧٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ٨٣)، وفي «المعرفة» (١ / ٥٦٤ رقم ٧٩٨)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ١٣٢)، كلهم من طرق عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول به وذكره.
وأخرجه كذلك مسلم في «صحيحه» (١ / ٣٨٠)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٤٨٧ رقم ١٨٠٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢ / ١٣٦ رقم ١١٨١)، والنسائي في «سننه» (٢ / رقم ١٠٣٣)، وفي «الكبرىٰ» (١ / ٢١٥ رقم ٦٢٢) وابن ماجه في «سننه» (١ / ٢٨٣ رقم ٨٧٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٣٠٢ رقم ٥٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٥ / رقم ١٨٨٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١ رقم ٢٥٣٠)، وأحمد في «مسنده» (١ / ١٨١، ١٨٢)، والدورقي في «مسند سعد» ١٠١٠ رقم ٤٧)، والبزار في «مسنده» (١ / ٣٦٤ رقم ١١٦٤)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ٨٤). من طرق عن الزبير بن عدي عن مصعب بن سعد به.
وأخرجه الدارمي في «سننه» (١ / رقم ١٣٠٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢ / ١٧٦ رقم ٢٩٥٣) ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٣ / ١٥٢ رقم ١٢٩٥)، والدروقي (ص ١١٥ رقم ٥٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٢٣٠).
من طرق عن أبي إسحاق عن مصعب به.
وإسناده ضعيف لعنعنة أبي إسحاق، ويشهد له ما سبق والله أعلم.

(٢٠٢) إسناده إلى الحلواني صحيح، والخبر حسن بشواهده: أخرجه الترمذي في «سننه» (٥ / ٣٩ =

(١) في «ك»: أبو بكر، وفي: «م، هـ»: قلت.

المفيد ثنا أحمد بن يحيىٰ الحلواني ثنا محمد بن معاوية النيسابوري ثنا سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «الحسب: المال، والكرم: التقوىٰ» قال الحلواني: الكرم سمعتهُ، والحَسَبَ لم أسمعه، أفهمني بعض من حضر.

٢٠٣ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكرٍ أنا عبد الله بن إسحاق البغوي أنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد قال: سمعت هشيمًا يذكر حديثًا عن أبي وائل قال: أتانا مصدق رسول الله ﷺ[1]، وكان يأخذ من كل خمسين ناقة ناقة، فأتيته بكبش لي، فقلت: خذ صدقة هذا، فقال: «ليس في هذا صدقة».

= رقم ٣٢٧١)، وابن ماجه (٢ / ١٤١٠ رقم ٤٢١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ١٦٣)، و (٤ / ٣٢٥)، وأحمد في «مسنده» (٥ / ١٠)، والطبراني في «الكبير» (٧ / ٢١٧ رقم ٦٩١٢، ٦٩١٣)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٣٠٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ١٩٠)، والقضاعي في «الشهاب» (١ / ٤٦ رقم ٢١)، والبغوي في «تفسيره» (٤ / ٢١٧ سورة الحجرات آية ١٣)، وفي «شرح السنة» (١٣ / ١٢٥ رقم ٣٥٤٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٦١٠ رقم ١٠٠٢).

كلهم من طرق عن سلام بن أبي مطيع، عن قتادة عن الحسن عن سمرة به.

قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

أقول: وسلام بن أبي مطيع وإن كان ثقة إلا أنه مضعف في قتادة، قال فيه ابن عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة، وله أحاديث حسان غرائب، وأفراد.

قال المزي: ولم أر أحدًا من المتقدمين نسبه إلىٰ الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره وهو مع هذا كله عندي لا بأس به وبرواياته اهـ.

انظر «تهذيب الكمال» (١٢ / ٣٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٨٧).

وانظر ما قاله العلامة المحدث الشيخ / محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في هذا الحديث، في كتابه «إرواء الغليل» (٦ / ٢٧٠ رقم ١٨٧٠)، والله أعلم.

(٢٠٣) إسناده ضعيف: فيه عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد العزيز البغوي، قال حمزة =

(١) في «م وع»: النبي ﷺ.

قال أبو عبيد: وقد ذكر هشيم [اسم][1] الرجل الذي قبل أبي وائل فلم أفهمه عنه، فسألت عنه غيره، فقال: هو المغيرة.

٢٠٤ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي ثنا أبو الحسن أحمد بن جعفر ابن محمد الخلال ثنا محمد بن أحمد بن هلال الشطوي ثنا أبو عمر سليمان[2] ابن أيوب الصريفيني قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول في حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد قالوا: كنا عند النبي ﷺ فقال هذا الكلام من هذا الحديث: لم أسمعه من الزهري - قوله: فسألت رجالاً من أهل العلم فأخبروني «أن على ابني جلد مائة وتغريب عام» لم أسمع هذا من الزهري، أخبرني به صالح بن أبي الأخضر عنه.

قال الخطيب[3]: ومتن هذا الحديث فيه طول، وقد رواه سفيان عن الزهري، وذكر أنه سمعه[4] منه، سوى هذه الكلمات التي زعم أن صالح بن أبي الأخضر أخبره بها عن الزهري، وهي في نفس المتن ليست منفردة[5] عنه.

* * *

= السهمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: فيه لين، انظر «تاريخ بغداد» (٩ / ٤١٤)، و «السير» (١٥/ ٥٤٣).

والخبر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٩٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦ رقم ٣٧٩٧، ٣٨٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣ / ١٦٠).

جميعًا من طرق عن هشيم ثنا مغيرة، عن أبي وائل قال، وذكره.

ومغيرة هو ابن مقسم الضبي وهو ثقة إلا أنه كان يدلس، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «الطبقات» من الطبقة الثالثة، وبه يعل الإسناد والله أعلم.

(٢٠٤) إسناده ضعيف وهو خبر صحيح: في إسناده أبو العلاء الواسطي، وهو محمد بن أحمد ابن يعقوب ضعيف، وقد ترجم له في رقم (٢٩). =

(١) لا يوجد في «م».

(٢) في «ك»: سليم.

(٣) في «ك»: قال أبو بكر، وفي «ا، هـ»: قلت.

(٤) «ك»: سمع.

(٥) «هـ»: مفردة.

....

= والخبر أخرجه النسائي في «سننه» (٨ / ٢٤١ رقم ٥٤١١)، وفي «الكبرى» (٤ / ٢٨٥ رقم ٧١٩٠)، والترمذي في «سننه» (رقم ١٤٣٣)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤ / رقم ٦٣٠٤)، وابن ماجه (٢ / ٨٥٢ رقم ٢٥٤٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣ / ١١٢ رقم ٨١١)، والشافعي في «مسنده» (٢ / ١٦٥ رقم ٢٥٥)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٣٥٤ رقم ٨١١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٥٣٥ رقم ٢٨٧٧٦)، (٦/ ٨ رقم ٢٩٠٤٣)، و(٧/ ٢٨٤ رقم ٣٦١١٢)، وأحمد في «المسند» (٤ / ١١٥ ـ ١١٦)، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني» (٢ / ٣٤٤ رقم ١١١٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، وفي «المشكل» (١ / ٨٦ رقم ٩٤)، والطبراني في «الكبير» (٥ / ٢٣٥ رقم ٥١٩١، ٥١٩٢)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣ / ١٤٨٨ رقم ٣٧٧٩).

جميعًا من طرق عن سفيان، عن الزهري، قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد الجهني، وشبلاً به.

هذا، وقد جزم النقاد بوهم سفيان بن عيينة في ذكره لشبل بن خالد، قالوا شبل لم يدرك النبي ﷺ، وقد نص على ذلك جماعة منهم ابن معين، وأبو حاتم، والترمذي، وابن أبي عاصم، وأبو عوانة، وابن عبد البر، انظر «التمهيد» (٩ / ٧٢ـ ٧٥)، و«تهذيب التهذيب» ترجمة شبل بن خالد أو حامد.

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢ / رقم ٦٨٢٧، ٦٨٢٨)، (١٣ / رقم ٧٢٧٨) من طريق سفيان ثنا الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة، وزيد بن خالد به، ولم يذكر شبلاً فيه، واله أعلم.

*   *   *

باب ما جاء في الذمي أو المشرك يسمع الحديث «هل يعتد بروايته إياه بعد إسلامه إذا كان ضابطًا له ؟»

٢٠٥ـ أخبرنا أبو القاسم عبيد[١] الله بن عبد العزيز البرذعي ثنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن أنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج ثنا جدي ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا محمد بن عبد الله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان أنه قال في النصراني والمملوك، والصبي[٢] يشهدون شهادة، فلا يدعون لها حتى يسلم هذا، ويعتق هذا، ويحتلم هذا، ثم يشهدون بها أنها جائزة.

وهذا قول مالك وابن أبي ذئب، فإن ردت في تلك الحال لم يشهدوا[٣] بها بعد أو لم ترد؛ فيشهدون بها بعد جازت.

قال الخطيب[٤]: وإذا كان هذا جائزاً في الشهادة؛ فهو في الرواية أولى؛ لأن الرواية أوسع في الحكم من الشهادة مع أنه قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم، وأدوها بعده[أ].

---

(٢٠٥) إسناده ضعيف جداً: فيه محمد بن عمر بن واقد الواقدي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: متروك مع سعة علمه. اهـ. وهو كما قال: انظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٢). وقد صح هذا المعني، عن الزهري، وقتادة، والثوري، وعطاء، وإبراهيم النخعي وغيرهم انظر الآثار عنهم في ذلك، في «مصنف» عبد الرزاق (٨/ ٣٤٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٣٦٤، ٤٣٧)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١٦٦ـ ١٦٧)، (٢٥٠ـ ٢٥١) اهـ.

(أ) ذهب أهل الحديث إلى صحة تحمل الرواي في حال كفره، ثم تأديته للرواية بعد إسلامه قال ابن السبكي في «شرح المنهاج»: أنه الصحيح؛ لعدم اشتراطهم كمال الأهلية حين =

---

(١) «هـ»: عبد الله وهو خطأ.

(٢) «هـ»: الصبي والمملوك.

(٣) كذا في «أ، وظ، وك، وم، وع»، في «هـ» ثم شهدوا.

(٤) «ك»: قال أبو بكر، و«هـ وم»: قلت.

فصـــل

« قد ذكرنا حكم السماع وأنه يصح قبل البلوغ»

فـأمـا[1] الأداء بالرواية فلا يكون صحيحًا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضًا أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلاً مميزاً .

٢٠٦ـ والذي يدل على وجوب كونه بالغًا عاقلاً ما أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر ثنا محمد بن أحمد اللؤلؤي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي[2] عن النبي ﷺ قال : **«رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»**؛ ولأن حال الراوي إذا كان طفلاً أو مجنونًا، دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبًا ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمُّد له

= التحمل، محتجين بأن جبير بن مطعم ـ رضي الله عنه ـ قدم على النبي ﷺ في فداء أساري بدر قبل أن يسلم، فسمعه حينئذ يقرأ في المغرب بالطور، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي حين سمعت القرآن، وكان ذلك سببًا لإسلامه، ثم أدى هذه السنة بعد إسلامه وحملت عنه، ونحوه تحديث أبي سفيان بقصة هرقل التي كانت قبل إسلامه .
قال السخاوي : ومن هنا أثبت أهل الحديث في الطباق اسم من اتفق حضوره مجالس الحديث من الكفار رجاء أن يسلم ويؤدي ما سمعه، كما وقع في زمن التقي بن تيمية أن الرئيس المتطبب يوسف بن عبد السيد بن المهزب إسحاق بن يحيى اليهودي الإسرائيلي عرف بابن الديان، سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث، كجزء ابن عترة، وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة في جملة أسماء السامعين، فأنكر عليه، وسئل ابن تيمية عن ذلك فأجازه، ولم يخالفه أحد من أهل عصره، بل ممن أثبت اسمه في الطبقة الحافظ المزي، ويسر الله أنه أسلم بعد، وسمى محمداً وأدى فسمعوا منه . . إلخ (٢ / ٧) من «فتح المغيث».

(٢٠٦) **إسناده ضعيف**: والصحيح فيه عن علي الوقف والرفع ثابت بمجموع طرقه من غير =

(١) «هـ»: وأما.
(٢) في «ك»: عليه السلام.

ذنب كبير وجرمٌ غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول فخبر الطفل و[١] المجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجمعة[٢] على ما ذكرناه؛ لا نعرف[٣] بينها خلافًا فيه.

ويجب أن يكون وقت الأداء مسلمًا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿**إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾ و[إن][٤] أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودًا مع صحة اعتقاده، فخبر الكافر بذلك أولى.

ويجب أن يكون عدلاً مرضيًا سليمًا من[٥] الجرح على ما نبينه بعد.

= طريق علي والله المستعان.

وإليك تفصيل ذلك، في إسناده المؤلف مسلم بن صبيح أبو الضحى «ثقة فاضل» غير أن روايته عن علي رضي الله عنه مرسلة قاله أبو زرعة، والمزي، انظر «تهذيب التهذيب» (١٠ / ١٣٢)، «والتلخيص الحبير» (١ / ٣٢٩).

والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ رقم ٤٤٠٣)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٣ / ٨٣)، (٧ / ٣٥٩)، من طريق أبي الضحي عن علي عن النبي ﷺ.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ١٤٠ رقم ٤٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤ / ٣٠٣ رقم ٧٣٤٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢ / ١٠٢ رقم ١٠٠٣)، و (٤ / ٣٤٨ رقم ٣٠٤٨)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١ / ٣٥٦ رقم ١٤٣)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٥٨)، (٢ / ٢٥٨)، والمقدسي في «المختارة» (٢ / ٢٢٩ رقم ٦٠٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ٧٤)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ١٣٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٨ / ٢٦٤)، وفي «الصغرى» (٣ / رقم ٣٢٤٠).

كلهم من طرق عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي به مرفوعًا، وجرير بن حازم ثقه له أوهام إذا حدث من حفظه، قاله الحافظ في «التقريب».

وخالفه جماعة رووه عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن عمر، وعلي موقوفًا.

منهم: =

---

(١) «ك»: أو.
(٢) «هـ»: مجتمعة.
(٣) في «م» يعرف.
(٤) من «هـ».
(٥) «هـ»: عن.

....

= ١ ـ جرير بن عبد الحميد الضبي ثقة تغير بآخرة.
أخرج روايته أبو داود في «سننه» (٤ / ١٤٠ رقم ٤٣٩٩).
٢ ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي ثقة حافظ.
أخرج روايته أبو داود في «سننه» (٤ / ١٤٠ رقم ٤٤٠٠).
٣ ـ شعبة بن الحجاج، ثقة حافظ متقن.
أخرج روايته.
الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٨٩)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٤ / ٢٦٩)، و(٨ / ٢٦٤)، وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٢٠ رقم ٧٤١)، ومن طريقه المقدسي في المختارة (٢ / ٢٢٨ رقم ٦٠٧).
٤ ـ ابن نمير ثقة.
أخرج روايته البيهقي في «سننه» (٨ / ٢٦٤).
٥، ٦ ـ ابن فضيل، وعمار بن رزيق.
ذكرهما الدارقطني في «العلل» (٣ / ٧٢).
كلهم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علي به، موقوفًا.
وهو الصواب بخلاف رواية جرير بن حازم المرفوعة، قال النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٣٢٤): ما حدث جرير بن حازم به فليس بذاك.
وقال الدارقطني في «العلل» (٣ / ٧٤):
قول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب. اهـ.
وتوبع الأعمش علىٰ الوقف.
فرواه أبو حصين، عبد الله بن أحمد بن عبد الله اليربوعي عن أبي ظبيان عن علي به موقوفًا، ولم يذكر ابن عباس فيه.
أخرجه النسائي في «الكبري» (٤ / ٣٢٣ رقم ٧٣٤٥) من طريق إسرائيل به، وتابع اسرائيل أبو بكر بن عياش، وشريك، ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٣ / ٧٣).
وخالف أبا حصين عطاء بن السائب، فرواه عن أبي ظبيان عن علي وعمر مرفوعًا.
أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ١٤٠ رقم ٤٤٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٣٢٣ رقم ٧٣٤٤) والطيالسي في «مسنده» (١٥ رقم ٩٠)، وأحمد في «المسند» (١ / ١٥٤)، وفي «فضائل الصحابة» (٢ / ٧٠٧ رقم ١٢٠٩)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١ / ٤٤٠ رقم ٥٨٧). =

....

= من طرق عن عطاء بن السائب به، وعطاء صدوق اختلط بآخرة، كما في «التقريب»، وعبد الله بن أحمد اليربوعي أبو حصين ثقة، فقوله بالوقف مقدم على رواية عطاء. والله أعلم، وقد رجح ذلك أيضًا الإمام النسائي، ففي «الكبرىٰ» (٤ / ٣٢٤) قال: وهذا أولىٰ بالصواب، وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب اهـ. وعلىٰ ذلك فالراجح عن علي رضي الله عنه هو الوقف، وما سبق عن أبي الضحىٰ فمرسل، وقول الأعمش وأبي حصين بالوقف مقدم علىٰ روايته. والله أعلم.

وجاء عن علي من وجه آخر.

وهو ما رواه قتادة عن الحسن عن علي به مرفوعًا.

أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٣٢٤ رقم ٧٣٤٦).

وفيه عنعنه قتادة والحسن وكلاهما معروف بالتدليس، وخالف قتادة يونس بن عبيد، فرواه عنه يزيد بن زريع عن الحسن عن علي موقوفًا.

أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٤ / ٣٢٤) رقم ٧٣٤٧)، ويزيد بن زريع ثقة ثبت وخالفه.

هشيم بن بشير فرواه عن يونس عن الحسن عن علي مرفوعًا.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢ / ٦٨ رقم ٢٠٨٢)، والبيهقي في «سننه» (٨ / ٢٦٥)، وهشيم بن بشير ثقة ثبت إلا أنه مشهور بالتدليس، وكثرة الإرسال الخفي وعلىٰ ذلك فرواية يزيد بن زريع أشبه بالصواب.

وعلىٰ ذلك أيضًا فالراجح عن يونس هو الوقف، ويونس من أثبت الناس في الحسن وقوله مقدم علىٰ قول قتادة بالرفع، وهو مُعَلٌّ كذلك بعدم سماع الحسن من علي. انظر «التلخيص الحبير» (١ / ٣٢٩).

وقد جاء كذلك عن هشيم من وجه آخر.

وهو ما رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢ / ٦٨ رقم ٢٠٨٠)، نا هشيم نا العوام عن إبراهيم التيمي قال: أتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة مُصابة قد فجرت فهم أن يضربها، فقال عليٌّ: ليس ذاك لك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: رفع القلم عن ثلاثة، عن الصغير حتىٰ يبلغ، وذكره.

وإسناده معضل.

إبراهيم بن يزيد التيمي لم يدرك زمان عمر، ولم يسمع من علي رضي الله عنهما. انظر «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٣٢)، مع الحاشية. =

....

= وعلى ذلك فلم يثبت رفع الحديث عن علي رضي الله عنه من أي وجه من الوجوه السابقة.

وقد قال النسائي في «الكبرى» (٤ / ١٩٢)، والموقوف أشبه بالصواب.

وإليه ذهب المقدسي في «المختارة» (٢ / ٤٢).

وجاء الحديث كذلك من رواية عائشة رضي الله عنها.

وهو ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ١٣٩ رقم ٤٣٩٨)، والنسائي في «سننه» (٦ / ١٥٦ رقم ٣٤٣٢) والدارمي في «سننه» (٢ / ٢٢٥ رقم ٢٢٩٦)، وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٦٥٨ رقم ٢٠٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٣٥٥ رقم ١٤٢)، وابن الجارود في «المنتقي» (١ / ١٤٩) و (٣ / رقم ٨٠٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٢٠٠ رقم ١٩٢٣٩)، وأحمد في «المسند» (٦ / ١٠٠ - ١٠١)، وصالح في «أسئلته» (٢ / ٢٤٧ رقم ٨٤٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧ / ٣٦٦ رقم ٤٤٠٠)، والطحاوي في « شرح المعاني» (٢ / ٧٤)، وفي «شرح المشكل» (١٠ / ١٥١ رقم ٣٩٨٧)، والبيهقي في «السنن» (٦ / ٨٤، ٢٠٦)، (١٠ / ٣١٧)، وفي « الشعب» (١ / ٢٤٧ رقم ٨٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٥ / ٦٦ رقم ١١٠٧).

كلهم من طرق عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: رُفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».

وفي إسناده حماد بن أبي سليمان ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق له أوهام اهـ.

ويشهد له ما رواه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٨٩).

من طريق عكرمة بن إبراهيم، حدثني سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة - رضي الله عنه - أنه كان مع النبي ﷺ في سفر، فأدلج فتقطع الناس عليه، فقال النبي ﷺ «أنه رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يصح، وعن الصبي حتى يحتلم».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

أقول: وتعقبه الذهبي بقوله: « عكرمة ضعفوه».

ومن الشواهد أيضًا:

ما أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧ / ٢٨٧ رقم ٧١٥٦)، وفي «مسند الشاميين» (رقم =

٢٠٧ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ قال كتب إلى محمد بن أيوب أنا أبو غسان ـ يعني زنيجا ـ قال سمعت بَهز بن أسد إذا ذُكر له الإسناد الصحيح [قال: هذه شهادات الرجال العدول بعضهم على بعض، وإذا ذكر له الإسناد][1] فيه شيء قال: هذا فيه عُهْدَةٌ، ويقول: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم ثم جحده، لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ من العدول.

= ٣٨٦، ٣٥٠٩).

ثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي، ثنا عبد المؤمن بن علي ثنا عبد السلام بن حرب، عن برد بن سنان عن مكحول، عن أبي إدريس، أخبرني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم شداد بن أوس وثوبان، أن رسول الله ﷺ قال:

«رُفع القلم في الحدِّ عن الصغير حتى يكبُر، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن المعتوه الهالك».

وإسناده ضعيف: فيه مكحول الشامي وهو ثقة فقيه إلا أنه مدلس، وقد عنعن في إسناده، وقال أبو مسهر: لا يثبت أن مكحولاً سمع من أبي أدريس اهـ.

انظر «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٢٩٢)، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ٣٢٩ رقم ٢٦٤) وفي إسناده مقال في اتصاله.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٣٦١ رقم ٣٤٠٣).

عن ابن عباس بنحوه، وفي الإسناد إليه عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة الحمصي «مجهول».

وجاء كذلك عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ

رواه البزار كما في «كشف الأستار» (٢ / ٢١٢ رقم ١٥٤٠).

من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وفيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري «متروك»، فهي رواية غير صالحة في الشواهد، غير أن الحديث بمجموع طرقه حسن، فطريق عائشة، وأبي قتادة، وشداد بن أوس، وثوبان، وابن عباس كلها صالحة للاستشهاد، ويشد بعضها بعضاً، والله أعلم.

(٢٠٧) إسناده صحيح: والخبر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٤). =

(١) ساقط من «م».

٢٠٨ـ أخبرنا أبو القاسم الأزهري ثنا محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني قال: سمعت الحسن بن محمد بن شعبة يقول: سمعت محمد بن عبد الله بن المبارك الحافظ يقول سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول: «إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه ـ يعني الحديث ـ من أعظم الشهادات».

* * *

= وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٢٩٤ رقم ١٤٧).

من طريق زنيج: محمد بن عمرو قال: سمعت بهز بن أسد، وذكره.

وأخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٢٣)، ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٥ / ٦٣ رقم ١٣٨٨) ثنا عبد الملك بن عدي، ثنا أحمد بن علي الآبار، ثنا أبو غسان رنيج الرازي، قال: قال بهز: «دين الله أحق من طلب له العدول» مختصراً وإسناده صحيح.

وأخرجه الخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٢ رقم ١٣٤)، من قول زنيج.

وفي الإسناد إليه أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي متكلم فيه، انظر «تاريخ بغداد» (٤ / ٣٥٧)، وانظر ما سيأتي برقم (٩٢٥)، والله أعلم.

(٢٠٨) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله، أبو الفضل الشيباني الكوفي.

كذبه الدارقطني، وقال الخطيب: كتبوا عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بان كذبه، فمزقوا حديثه، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة، وقال الأزهري: كان يخلط، وأساء الثناء عليه، وقال: كان دجالاً كذاباً ما رأيت له أصلاً قط.. إلخ.

انظر «تاريخ بغداد» (٥ / ٤٦٦ / رقم ٣٠١٠)، و«لسان الميزان» (٥ / ٢٣٤ـ ٢٣٥). والله أعلم.

* * *

باب الكلام في العدالة وأحكامها

٢٠٩ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا أبو الحسين محمد بن خالد بن خلي الحمصي بحمص ثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه عن الزهري [قال] [١] أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: سمعت عمر بن الخطاب [رضي الله عنه][٢] يقول: « إن أناساً كانوا يأخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع . وإنما نأخذكم[٣] الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرتي حسنة ».

٢١٠ـ أخبرني أبو الحسين محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي ثنا الحسن ابن عبد الله بن سعيد العسكري ثنا عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي[٤] ثنا علي بن موسىٰ الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن الحسين ابن علي [رضي الله تعالىٰ عنه] [٢] أن النبي ﷺ قال: « **من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته** ».

---

(٢٠٩) إسناده صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥١ رقم ٢٦٤١)، كتاب الشهادات باب: الشهداء العدول.
وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٤٣):
هكذا أورده البخاري، وليس هو عند أصحاب الأطراف.. إلخ ثم ذكر شواهد للخبر، فلتراجع، والله أعلم.

(٢١٠) موضوع: وآفته من عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي.

---

(١) من «ك»، و«م».
(٢) من «هـ».
(٣) «هـ»: آخذكم.
(٤) في «م» و«ع» ثنا أبي ثنا علب بن موسىٰ.

٢١١ ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد بالبصرة ثنا أبو روْق الهِزّاني ثنا محمد بن النعمان بن شبْل ثنا فضيل بن عياض « ح » وأخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري بنيسابور أنا أبو محمد حاجب بن أحمد الطوسي ثنا عبد الرحيم بن منيب ثنا الفضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم قال: «العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة».

وفي حديث حاجب عن إبراهيم قال كان يقال: «العدل بين[1] المسلمين من لم تظهر منه[2] ريبة».

= قال الذهبي في «الميزان» (٤ / ٥٩): روىٰ عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه، قال الحسن بن علي الزهري: كان أميًا لم يكن بالمرضي ا. هـ. وانظر «لسان الميزان» (٣ / ٣٠٥).

وشيخ الخطيب أبو الحسين محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي.

قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٨): ظننت أن الغفلة غلبت عليه، لأنه لم يكن من أهل الحديث حين حدثني عبد السلام بن الحسين الدباس، وكان لا بأس به، قال دخلت على الأهوازي، وبين يديه مجموع قد نقل منه أخباراً إلىٰ مواضع متفرقة من كتبه وآثاراً أتىٰ لكل خبر إسناداً وانظر «لسان الميزان» (٥ / ١٣٠).

(٢١١) **ضعيف وهو حسن بشواهده:** في الإسناد الأول محمد بن النعمان بن شبل.

ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٢٣١) بقوله:

شيخ الرافضة، والمتعلم علىٰ مذاهبهم، صنف كتبًا كثيرة في ضلالاتهم، والذب عن اعتقاداتهم ومقالاتهم، والطعن علىٰ السلف الماضين من الصحابة والتابعين، وعامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلىٰ أن أراح الله المسلمين منه. اهـ، وانظر «لسان الميزان» (٦ / ٥٠٥، ٥٨٣).

وفي الإسناد الثاني:

حاجب بن أحمد الطوسي، أبو محمد، وثقه ابن منده، وقال مسعود بن علي السجزي: سألت الحاكم عنه، فقال: لم يسمع حديثًا قط، لكنه كان له عم قد سمع، فجاء البلاذري إليه، فقال: هل كنت تحضر مع عمك في المجلس؟ قال: بلىٰ، قال: فانتخب له من كتب عمه تلك الأجزاء الخمسة، وقال الحاكم في «تاريخه»: بلغني أن =

(١) «ك»: في.

(٢) «هـ»: يظهر فيه.

٢١٢ـ أخبرنا عبيد الله [1] بن عبد العزيز البرذعي ثنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن أنا محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج ثنا جدي ثنا خلف بن الوليد الجوهري ثنا أبو جعفر الرازي عن منصور عن إبراهيم قال: العدل في الشهادة الذي لم تظهرمنه ريبة .

٢١٣ـ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن محمد القرشي أنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ثنا أبو زكريا يحيىٰ بن عبد الغفار الكَسّي ثنا علي بن إبراهيم المروزي قال: سئل ابن المبارك عن العدل فقال: « من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون [2] في دينه خربة، ولا يكذب ولا يكون في عقله شيء » .

= شيخنا أبا محمد البلاذري كان يشهد له بلقي هؤلاء، وكان يزعم أنه ابن مائة وثمان سنين اهـ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٣٣٧)، و «الميزان» (١ / ٤٢٩).
وشيخه عبد الرحيم بن منيب لم أقف علىٰ ترجمته، والله المستعان.
والخبر أخرجه البيهقي في «السنن» (١٠ / ١٢٤)، من طريق أحمد بن الحسن الحيري به.
وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨ / ٣١٩)، كتاب الشهادات:
عن الثوري، عن منصور، قال: قلت لإبراهيم: ما العدل في المسلمين؟ قال: الذين لم تظهر لهم ريبة. وإسناده صحيح.
وأخرجه كذلك ابن أبي شيبة في « المصنف» (٤ / ٤٢٨ رقم ٢١٣٥)، ثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم قال: العدل في المسلمين ما لم يطعن عليه في بطن ولا فرج.
وإسناده صحيح، والله أعلم.

(٢١٢) **حسن لغيره**: إسناده ضعيف فيه أبو جعفر الرازي، واسمه عيسىٰ بن أبي عيسىٰ: عبد الله بن ماهان، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق سيئ الحفظ اهـ.
ويشهد له ماسبق في رقم (٢١١) والله أعلم.

(٢١٣) **إسناده ضعيف**: فيه يحيىٰ بن عبد الغفار الكَسي.
ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٢٤١ ـ ٢٥٠)، والبغدادي في «تكملة =

(١) «هـ»: عبد الله وهو خطأ. وصوابه عبيد الله كما في «أ، وك وظ وم وع»، وانظر تاريخ بغداد (١٠/ ٣٨٤).
(٢) في «م»، ولا يكون.

٢١٤ـ أخبرني أحمد بن محمد بن أحمد المجهز ثنا عبد الرحمن بن عمر ابن نصر بن محمد الدمشقي بها ثنا أبو الحسين محمد بن عبد الله الرازي ثنا أبو العباس سلمان بن أحمد بن الضحاك ثنا أبو الأصبغ محمد بن سماعة ثنا مهدي بن إبراهيم قال: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت الزهري يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لا تُذكر[1] عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله».

٢١٥ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ثنا أبو العباس عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي بغزة الشام قال: سمعت البُويطي يقول: قال الشافعي [رحمه الله][2]: لا أعلم[3] أحداً أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية إلا يحيى بن زكريا [عليه السلام][4].

= الإكمال» (٢/ ٦٥٠)، ولم يذكرا في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً.
وشيخه علي بن إبراهيم المروزي، سئل عنه الإمام أحمد فقال: لا بأس به «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٣٥).
(٢١٤) **إسناده ضعيف جداً**: فيه عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الدمشقي.
له أجزاء مروية، وقال ابن عساكر: اتهم في لقاء أبي إسحاق بن أبي ثابت، وكان يتهم بالاعتزال، انظر «اللسان» (٣/ ٤٨٨).
ومهدي بن إبراهيم، هو البلقاوي. ترجم له الذهبي في «الميزان» بقوله عن مالك بمنكر. قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٨٢):
قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه والله أعلم.
(٢١٥) **إسناده صحيح**: وأحمد بن أبي جعفر القطيعي. =

(١) «ك»: يذكر.
(٢) من «ك».
(٣) في «م» و«ع»: نعلم.
(٤) لا توجد في «ك»، و«م».

ولا عصىٰ الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإذا الأغلب المعصية فهو المجرح .

أنشدني أبو عبد الله محمد بن علي الصوري لنفسه :

فيَّ جـــدٌ وفيَّ هزلٌ إذا شـــئـ ـتُ وجَدِّيٰ أضعافُ أضعافِ هزلي
عـــابَ قـــومٌ عليَّ هذا ولجُّـــوا في عـتابي وأكْثـرُوا فيـه عَـذْلي
قَلْتُ مَهْلاً لا تفرطوا[1] في ملامي واحكموا لي فيكم بغالب فعلي
أنا راضٍ بحكمكُمْ إن عَـــدَلتم رُبَّ حُكم يمضي علىٰ غيـر عـدل
فـــإذا كـــان غـــالبُ الأمـــر من فعلي سداداً تُنسي بوادر[2] جهلي
فــأنا العَـــدل غـــيـــر شك لدىٰ الأقـوام يقـضي بذاك لي كل عـدل
وبهـــذا أفـــتىٰ فـــقـــيـــه جليلٌ ســـيـــدٌ مـــاجـــدٌ عظيمُ المحل
نجل إدريس مـــعـــدن العلم والـ ـحـلـم[3] حليف العلياء أكرمُ نجْلِ
وبه قـــال ابن المبـــارك عـــبـــد الله ذو الفـــــضـل والمكـان الأجل
وهو قـــول الإمـــام أحـــمـــد من بعـ ـد ومَـنْ ذا يُـرْبـي[4] عليـه بفَـضْل
رحْـــمَـــةُ الله والســـلام عليـــهم أبدًا مـــا اسْـتَـهَـلَّ صَـوْبٌ بهطل

= هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن منصور، أبو الحسن المُجَهز، المعروف بالعتيقي . أثنىٰ عليه الأزهري خيراً، ووثقه، وقال ابن ماكولا : كان ثقة متقنًا يفهم ما عنده، وكان الخطيب ربما دلسه، وروىٰ عنه وهو في الحياة، يقول أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي لسكناه في قطيعة أم عيس . اهـ.
انظر تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٩)، و «الإكمال» (٧ / ١٥٠)، و «السير» (١٧ / ٦٠٢).
وبقية رجال إسناده ثقات، والله أعلم .

(١) «هـ» : لا تغرقوا .
(٢) «هـ» : نوادر .
(٣) «هـ» : الحكم .
(٤) «هـ» : يربو .

٢١٦ـ حدثني أبو الفضل محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: « والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر ؛ هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق وما يجري مجراه، مما اتُفق على أنه مبطل للعدالة[1] من أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها، والواجب أن يقال في جميع صفات العدالة: إنها اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهي عنه، مما يُسقط العدالة، وقد عُلم مع ذلك أنَّه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب، ومن ترك بعض ما أُمر به، حتى يخْرُجَ لله من كل ما وجب له عليه، وأن ذلك يتعذر، فيجب لذلك أن يقال: إن العدل هو من عُرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه ما[2] يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه، وليس يكفيه في ذلك اجتناب كبائر الذنوب التي يسمى فاعلها فاسقًا، حتى يكون مع ذلك متوقيًا لما يقول كثير من الناس: إنه لا[3] يعلم أنه كبير، بل يجوز أن يكون صغيراً، نحو الكذب الذي لا يقطع على إنه كبير، ونحو التطفيف بحبة، وسرقة باذنجانة، وغش المسلمين بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب، لأجل أن القاذورات وإن لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب ؛ فقد اتفق على أن فاعلها غير مقبول الخبر والشهادة ؛ إما لأنها مُتْهِمَة لصاحبها ومسقطة له، ومانعة من ثقته وأمانته، أو لغير ذلك، فإن العادة موضوعة على أن من

(٢١٦) إسناده صحيح: وقد سبق الترجمة لرجاله في رقم (٣٩)، والله أعلم.

(١) في «م»: العدالة.
(٢) في «ظ، وهـ، وم»: مما.
(٣) «ك»: لأنه.

احتملت أمانته سرقة بصلة وتطفيف حبة احتملت الكذب . وأخذ الرشا على الشهادة، ووضع الكذب في الحديث، والاكتساب به، فيجب أن تكون هذه الذنوب في إسقاطها للخبر والشهادة بمثابة ما اتفق على أنه فسق، يستحق[1] به العقاب، وجميع ما أضربنا عن ذكره مما لا يقطع قوم على أنه كبير، وقد اتفق على وجوب رد خبر فاعله وشهادته، فهذه سبيله في أنه يجب كون الشاهد والمخبر سليما منه » .

والواجب عندنا أن لا يرد الخبر ولا الشهادة إلا بعصيان قد اتفق على رد الخبر والشهادة به، وما يغلب به ظن الحاكم والعالم أن مقترفه غير عدل، ولا مأمون عليه الكذب في الشهادة والخبر، ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبرا ولا شهادة إلا من مسلم بريء من كل ذنب قل أو كثر ؛ لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره؛ لأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله، ولو لم يُرد خبر صاحب ذلك وشهادته بحال ؛ لوجب أن يقبل خبر الكافر والفاسق وشهادتهما، وذلك خلاف الإجماع، فوجب القول في جماع[2] صفة العدل بما ذكرناه .

* * *

(١) في «م»: تستحق.
(٢) في «هـ» : جميع.

باب الرد على من زعم أن العدالة هي إظهار الإسلام وعدَم الفسق الظاهر

الطريق إلى معرفة العدل المعلوم عدالته مع إسلامه وحصول أمانته ونزاهته واستقامة طرائقه، لا سبيل إليها إلا باختبار الأحوال، وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة.

وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلا.

٢١٧ـ واحتجوا بما أخبرنا القاضي أبو عمر الهاشمي، ثنا محمد بن أحمد اللؤلؤي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بكار بن الريان ثنا الوليد ـ يعني ابن أبي ثور ـ قال أبو داود [ح][1] وثنا الحسن بن علي، ثنا الحسين ـ يعني الجعفي ـ عن زائدة المعني، عن سماك، عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال ـ قال الحسن في حديثه: ـ يعني رمضان ـ فقال: «**أتشهد أن لا إله إلا الله؟** قال: نعم، قال: **أتشهد أن محمداً رسول الله؟** قال: نعم، قال: **يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً**».

قالوا: فقبل النبي ﷺ خبره من غير أن يختبر[2] عدالته بشيء سوى ظاهر

(٢١٧) **ضعيف مضطرب**: فيه سماك بن حرب أبو المغيرة الكوفي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما يلقن. اهـ.

والخبر أخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / رقم ٢٣٤٠، ٢٣٤١)، والنسائي في «سننه» (٤ / ١٣١ـ١٣٢)، والترمذي في «سننه» (٣ / ٧٤ رقم ٦٩١)، والدارمي (٢ / ٩رقم ١٦٩٢)، وابن ماجه (١ / ٥٢٩ رقم ١٦٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨ / =

(١) من «هـ».

(٢) «م»: تختبر.

إسلامه .

فيقال لهم : إن كَوْنَهُ أعرابيًا لا يمنع من كونه عدلاً ، ولا من تقدم معرفة النبي ﷺ بعدالته ، أو إخبار قوم له بذلك من حاله .

ولعله أن يكون نزل الوحي في ذلك الوقت بتصديقه .

= ٢٢٩ رقم ٣٤٤٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢ / رقم ٣٧٩ ، ٣٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٤٢٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٤ / ١٦٦ رقم ٧٣٤٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / رقم ٩٤٦٤ ، ٩٤٦٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/٤٠٧ رقم ٢٥٢٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / رقم ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥)، والطبراني في «الكبير» (١١ / ٢٩٥ رقم ١١٧٨٦)، والدارقطني في «سننه» (٢ / ١٥٧ ، ١٥٨)، والبيهقي في «سننه» (٤ / ٢١١ ، ٢١٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٦ / ٢٤٣ رقم ١٧٢٤)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٥ / ٣٠٩ رقم ١٢٥٣).

كلهم من طرق عن سماك عن عكرمة .

واختلف فيه على سماك ، فرواه بعضهم عنه عن عكرمة مرسلاً .

ورواه آخرون عنه عن عكرمة عن ابن عباس مسندًا .

والعهدة في هذا الاختلاف راجعة إلى إضطراب سماك في روايته عن عكرمة ، فقد قال العجيلي في سماك : بكري جائز الحديث إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء . وقال يعقوب بن شيبة : قلت لابن المديني : رواية سماك عن عكرمة؟ فقال مضطربة ، انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٣٢).

تنبيه :

علق الحاكم أبو عبد الله ـ رحمه الله ـ في «المستدرك» على هذا الحديث بقوله : قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة ، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب وهذا الحديث صحيح ، ولم يخرجاه . اهـ.

«وهذا من التلفيق الذي بسببه تكلم في الحاكم وفي كتابه «المستدرك» ، فإن مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ، ولم يحتج بعكرمة ، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك ، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صور الاجتماع . اهـ، من كلام الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بتصرف من «النكت» (١ / ٣١٥)، والله أعلم .

وفي الجملة فما نعلم أن النبي ﷺ اقتصر في قبول خبره على ظاهر إسلامه فحسب .

على أن بعض الناس قد قال : إنما قبل النبي ﷺ خبره ؛ لأنه أخبر به ساعة إسلامه ، وكان في ذلك الوقت طاهراً من كل ذنب بمثابة من عُلم عدالتُهُ ، فإسلامه[١] عدالةٌ له ، ولو تطاولت به الأيام لم يعلم بقاؤه على طهارته التي هي عدالة له .

واحتجوا أيضًا بأن الصحابة عملوا بأخبار النساء والعبيد ، ومن تحمل الحديث طفلاً وأداه بالغًا ، واعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام ، فيقال لهم : هذا غير صحيح ، ولا نعلم[٢] الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله ، والعلم بسداده ، واستقامة مذاهبه ، وصلاح طرائقه ، وهذه صفة جميع أزواج النبي ﷺ وغيرهن من النسوة اللاتي روين عنه ، وكل متحمل للحديث عنه صبيًا ، ثم رواه كبيراً ، وكل عبد قُبل خبرُهُ في أحكام الدين ، يدل على صحة ما ذكرناه أن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه][٣] رد خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقتها وسكناها لما طلقها زوجها ثلاثًا ، مع ظهور إسلامها واستقامة طريقتها .

٢١٨ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر ثنا محمد بن أحمد اللؤلؤي ثنا أبو داود ثنا نصر بن علي أخبرني أبو أحمد ثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق قال : كنت في المسجد الجامع مع الأسود ، فقال : «أتت فاطمة بنت قيس ، عمر بن الخطاب فقال : ما كنا لندع كتاب ربنا ، وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري أحفظت أم لا ؟ ! » وهكذا اشتهر الحديث عن علي بن أبي طالب[٤] أنه

(٢١٨) **إسناده صحيح** : وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في رقم (٧٣) ، والله أعلم .

(١) «هـ» : وإسلامه .
(٢) في« م» : يعلم .
(٣) من : « م» .
(٤) في : «م ، وك» : عليه السلام .

قال: «ما حدثني أحد عن رسول الله ﷺ إلا استحلفته»[أ].

ومعلوم أنه كان يحدثه المسلمون، ويستحلفهم مع ظهور إسلامهم، وأنه لم يكن يستحلف فاسقًا ويقبل خبره، بل لعله ما كان يقبل خبر كثير ممن يستحلفهم مع ظهور إسلامهم، وبذلهم له اليمين، وكذلك غيره من الصحابة، روي عنهم أنهم ردّوا أخباراً رُويت لهم، ورواتها ظاهرهم الإسلام، فلم يُطعن عليهم في ذلك الفعل، ولا خُولفوا فيه، فدل على أنه مذهب لجميعهم[1]، إذ لو كان فيهم من يذهب إلى خلافه لوجب بمستقر العادة نقل قوله إلينا.

ويدل على ذلك أيضًا إجماع الأمة على أنه لا يكفي في عدالة[2] الشهود على ما يقتضي الحدود[3] إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود واختبارها.

وهذا يوجب اختبار حال المخبر عن رسول الله ﷺ، وحال الشهود بجميع الحقوق.

بل قد قال كثير من الناس: إنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد، فثبت بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام؛ يحصل بتتبُّع الأفعال، واختبار الأحوال، والله أعلم.

٢١٩ـ أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن علي أبو الفضل الصيرفي، وحمدان ابن سلمان بن حمدان أبو القاسم الطحان قالا: «أنا محمد بن عبد الرحمن بن العباس ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رُشيد ثنا الفضل بن زياد ثنا شيبان عن الأعمش عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر قال: شهد رجل عند عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى ـ[4] عنه بشهادة، فقال له: لستُ

(أ) حديث ضعيف، وقد سبق الكلام عليه في رقم (٤٣)، والله أعلم.

(٢١٩) صححه العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ.

والخبر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٥٤ رقم ١٥٠٨)، والبيهقي في =

(١) «ك»: لهم.

(٢) «هـ»: حالة.

(٣) كذا في «أ، وظ، وك، وم، وع»: وفي «هـ»: الحقوق.

(٤) في «م» رحمه الله.

أعرفُك، ولا يضرك ألا أعرفك.. ائت بمن يعرفك، فقال [له][1] رجل من القوم: أنا أعرفه، قال: فبأي شيء تعرفه؟ قال: بالعدالة والفضل[2]، قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا،

= «الكبرى» (١٠ / ١٢٥ - ١٢٦)، وفي «الصغرى» (٤ / ١٣٤ رقم ٤١٤٠).
من طرق عن داود بن رشيد قال: ثنا الفضل بن زياد، ثنا شيبان، عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، به.
قال الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني في «الإرواء» (٨ / ٢٦٠ رقم ٢٦٣٧):
«وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير الفضل بن زياد، فقال العقيلي: «لا يعرف إلا بهذا، وفيه نظر».
كذا في نسختنا منه، وقال الحافظ في «التلخيص» (٤ / ١٩٧):
«قال العقيلي: الفضل مجهول، وما في هذا الكتاب حديث لمجهول أحسن من هذا، وصححه أبو علي بن السكن».
قلت: وليس في نسختنا من «الضعفاء» للعقيلي قوله «وما في..».
وأما قوله «مجهول»، فهو معنى قوله «ولا يعرف إلا بهذا».
ثم إنه معروف غير مجهول، فقد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٦٠) فقال «الفضل بن زياد أبو العباس الطشي حدث عن إسماعيل بن عياش، وعن عباد بن العوام، وعباد بن عباد، وعلي بن هاشم بن البريد، وخلف بن خليفة، روى عنه إسحاق بن الحسن الحربي، وأبو بكر ابن أبي الدنيا، وموسى بن هارون، وإبراهيم بن هشام البغوي، وجعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح الجرجراني، وكان ثقة».
ثم سامر له حديثًا صحيحًا.
وأورده ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٦٢) وقال:
«روى عنه أبو زرعة، وسئل عنه فقال: كتبت عنه، كان يبيع الطساس، شيخ ثقة».
قال الشيخ: فبرواية أولئك الثقات عنه، وتوثيق هذين الإمامين إياه تثبت عدالته، ويتبين ضبطه وحفظه، ولذلك فتصحيح ابن السكن لهذا الأثر في محله» اهـ من «الإرواء».
أقول: ولم تظهر لي قرينة تدل على أن الفضل بن زياد الطشي هو الفضل بن زياد الواقع في الإسناد، فإن صح ما قاله الشيخ - رحمه الله - فالأثر صحيح كما بين سابقًا، وإن لم يصح ما ذهب إليه فالأثر ضعيف، ويشهد له ما سيأتي برقم (٢٢١).

---

(١) من «ع».
(٢) «هـ»: بالأمانة والعدل.

قال: فمعاملك[1] بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقُك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال: لست تعرفُهُ» ثم قال للرجل: «ائت بمن يعرفك».

٢٢٠ـ أخبرنا أبو الفرج الحسين بن علي بن عبيد الله الطناجيري ثنا عمر ابن أحمد بن عثمان الواعظ ثنا أحمد بن محمد بن المغلس ثنا أبو همام ثنا عيسى بن يونس ثنا مصاد بن عقبة البصري [قال][2] حدثني جليس لقتادة قال: «أثنى رجل على رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال له عمر: هل صحبته في سفر قط؟ قال: لا، قال: هل ائتمنته على أمانة قط؟ قال: لا، قال: هل كانت بينك وبينه مداراة في حق؟ قال: لا، قال: اسكت فلا أرى لك به علمًا، أظنك والله رأيته في المسجد يخفض رأسه ويرفعه».

٢٢١ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن بُخيت ثنا أحمد بن محمد ورَّاق يحيى بن معين قال: سمعت عفان يقول: قال لي أبو عاصم النبيل: «ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث».

---

(٢٢٠) **إسناده ضعيف**: فيه جهالة من حدث مصاد بن عقبة، وهل أدرك عمر رضي الله عنه أم لا؟ امرء لا يعلمه إلا الله.
ومصاد بن عقبة قال فيه ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٤٩٧): مستقيم الحديث على قلته، والله أعلم.
وانظر ما سبق برقم (٢٢٠)، والله أعلم.

(٢٢١) محمد بن أحمد بن بخيت، وشيخه أحمد بن محمد، وراق يحيى بن معين، لم أقف لهما على ترجمة. والله المستعان.
والخبر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٥١) والله أعلم. وقد صح من طرق عن يحيى بن سعيد القطان كما سيأتي في رقم (٤٦٧).

---

(١) في «م» فعاملك.

(٢) من «ك، وهـ، وم».

باب ذكر لفظ المعدل الذي تحصل به العدالة لمن عدله

اختلف أهل العلم في لفظ المعدل الذي تحصل به العدالة لمن عدله، فقال بعضهم: المقبول في ذلك أن يقول: هو مقبول الشهادة لي وعليّ.

وقال آخرون: يكفي أن يقول: هو عدل رضا.

وقال غيرهم يجب أن يقول: هو عدل مقبول.

ومنهم من قال: يكفيه أن يقول: هو مقبول الشهادة، وقال بعض أهل العراق: إذا قال: لا أعلم إلا خيرًا، كان ذلك تعديلاً.

٢٢٢ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا عثمان بن أحمد الدقاق [قال][(١)] ثنا الحسن بن سلام السواق ثنا عفان بن مسلم «ح»، وأخبرنا الحسن ابن علي بن محمد التميمي، أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أنا هشام بن عروة، عن عروة أن عبد الرحمن بن عوف قال: «أقطعني رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، فذهب الزبير إلى آل عمر فاشترى نصيبه منهم، فأتى عثمان بن عفان [رضي الله تعالى عنه][(٢)] فقال: إن عبد الرحمن بن عوف زعم أن رسول الله ﷺ أقطعه وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا، وإني اشتريت نصيب آل عمر، فقال عثمان: عبد الرحمن جائز الشهادة له وعليه». ولفظ الحديث لابن حنبل[(٣)] وهو أتم.

---

(٢٢٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ١٩٢)، والبيهقي في «سننه» (١٠ / ١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥ / ٢٩٢ـ٢٩٣).
من طرق عن حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عمرو عن عروة أن عبد الرحمن بن عوف به، ويستبعد سماع عروة من عبد الرحمن بن عوف، والله أعلم.

---

(١) من «ك، وهـ».
(٢) من «هـ».
(٣) في «ك وع»: لأحمد بن حنبل.

٢٢٣ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم نا أبو زرعة الدمشقي ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن إسحاق عن مكحول عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف: «أنت عندنا العدل الرضا، فماذا سمعت؟»، وهذا القول كاف في التزكية؛ لأن الوصفَ بالعدالة جامع للخلال التي قدمناها في باب صفة العدالة والقول بأنه رضا، تأكيد، وفيه بيان أنه من العدول الذين[1] يُرضَوْن للشهادة، لأن الرجل قد يكون عدلا سالما من الفسق ولا يُرتضى للشهادة من أجل[2] غَفْلةٍ فيه وضعف، وكثرة سهو، وقلة علم بما يشهد به، وما يجب أن يتحمله، وذلك أجمع مانع من قبول شهادته، غير قادح في أمانته.

(٢٢٣) **إسناده ضعيف**: أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٤٣٣)، والبيهقي في «سننه» (٢ / ٣٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥ / ٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥ / ٢٣٦).
من طرق عن أحمد بن خالد ثنا محمد بن إسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس به، وأحمد بن خالد الوهبي ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: صدوق.
وتابعه محمد بن سلمة، وهو الباهلي ثقة.
أخرج روايته ابن ماجه في «السنن» (١ / ٣٨١ رقم ١٢٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٢٤ـ٣٢٥).
وتابعهما كذلك.
إبراهيم بن سعد وهو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري. «ثقة».
واختلف عليه، فرواه عنه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ١٩٠)، عن محمد بن إسحاق عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس به.
ورواه عنه أيضًا محمد بن خالد بن عثمة. =

(١) «هـ»: الذي.
(٢) «هـ»: لأجل.

. . . .

= أخرج روايته الترمذي في «سننه» (رقم ٣٩٨)، والبزار في «مسنده» (٣/ رقم ٩٩٤)، والشاشي في «مسنده» (١ رقم ٢٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٨٢)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٣/ ٧٧ رقم ٦٧٣).
كلهم عن محمد بن خالد عن إبراهيم بن سعد قال: حدثني ابن إسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس به.
ومحمد بن خالد بن عثمة صدوق يخطئ كما في «التقريب».
وخالفهما يعقوب بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.
فرواه عن أبيه عن ابن إسحاق قال: حدثني مكحول عن كريب مولىٰ ابن عباس به.
بذكر تصريح ابن إسحاق بسماعه من مكحول.
أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٢/ ١٥٢ رقم ٨٣٩).
ويعقوب بن إبراهيم ثقة، إلا أنه خالف الإمام أحمد ومحمد بن خالد بن عثمة في ذكر التصريح، ولو سلم هو من الشذوذ وقلنا: إن إبراهيم بن سعد رواه عن ابن إسحاق مرة بالعنعنة ومرة بالتصريح، لحكمنا كذلك علىٰ أبيه بالشذوذ؛ لمخالفته لأحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن سلمة. وعيسىٰ بن عبد الله الأنصاري، فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٥٧).
وعلىٰ ذلك فذكر تصريح ابن إسحاق عن مكحول بالسماع شاذ علىٰ كلا الوجهين، والله أعلم، والصواب فيه العنعنه، ومحمد بن إسحاق مدلس، والله المستعان.
واختلف فيه علىٰ ابن إسحاق.
فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٨٤ رقم ٤٤١٤)، ثنا عبد الله بن نمير.
وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/ ٢٠٨ رقم ٩٩٤)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٦٩)، من طرق عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي.
وأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٩٣)، والبزار في «مسنده» (٣/ ٢٠٩ رقم ٩٩٥)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ٣٣٢)، من طرق عن إسماعيل بن إبراهيم بن عليه.
ثلاثتهم عن محمد بن اسحاق عن مكحول: أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا شك أحدكم في صلاته، فلا يدري أزاد أم نقص، فإن كان شك..**» الحديث.
قال محمد بن اسحاق: قال لي حسين بن عبد الله: أسند لك مكحول هذا الحديث؟ قلت: ما سألته ـ وفي لفظ: لا ـ قال ـ أي الحسين ـ: فإنه ذكره عن كريب عن ابن عباس =

٢٢٤ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ الصيرفي نا أبو عبد الله بن محمد ابن يعقوب الشيباني الحافظ حدثني أبي أنا محمد بن يحيىٰ ثنا أبو النعمان ثنا حماد بن زيد[1] عن هشام بن عروة [قال][2] : حدثني العدل الرضا الأمين علىٰ ما تغيَّب عليه يحيىٰ بن سعيد.

= أن ابن عمر وابن عباس تماريا فيه فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال : أنا سمعت من رسول اللهﷺ هذا الحديث . اهـ.

أقول: وعلىٰ هذا فالرواية عن ابن إسحاق علىٰ وجهين :

الأول : عن مكحول مرسلاً.

الثاني : عن الحسين بن عبد الله، عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف به.

قال الدارقطني في «العلل» (٤ / ٢٥٨) : فضبط هؤلاء الثلاثة عن ابن إسحاق المرسل والمتصل.

وقال البيهقي في «السنن» (٢ / ٣٣٢): فصار وصل الحديث لحسين بن عبد الله، وهو ضعيف.

وانظر كلام البزار في مسنده (٣/ ٢١٠-٢١١ رقم ٩٩٦).

والحسين بن عبد الله، هو ابن عبيد الله بن عباس، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله : ضعيف.

ولذلك كان ابن سحاق يدلسه، فيروي بالعنعنة عن مكحول مسنداً كما سبق ترجيحه، وعلىٰ ذلك فالصواب أنه ما سمعه مسنداً من مكحول، وإنما سمعه من مكحول مرسلاً، ومسنداً من طريق الحسين. والله أعلم.

وقد نص علىٰ ذلك أيضًا الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢ / ١٠ رقم ٤٧٧)، قال : وهو معلول فإنه من رواية ابن اسحاق عن مكحول، عن كريب، وقد رواه أحمد في «مسنده» عن ابن علية عن ابن اسحاق عن مكحول مرسلاً، قال ابن اسحاق : فلقيت حسين بن عبد الله فقال لي : هل أسند لك ؟ قلت : لا : فقال : لكنه حدثني أن كريبًا حدثه به، وحسين ضعيف جداً. اهـ . والله أعلم.

(٢٢٤) صحيح وإسناده حسن : فيه يعقوب بن يوسف بن يعقوب والد أبي عبد الله بن =

---

(١) في الأصل أبو النعمان حماد بن زيد وهو خطأ والتصويب من «ك، وظ، وهـ، وم، وع».

(٢) من «ك، وم».

٢٢٥ـ أخبرنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان أنا أبو بكر الشافعي ثنا محمد بن سليمان ثنا خلاد بن يحيى ثنا مسعر ثنا حبيب يعني ابن أبي ثابت أن عمر سأل عن رجل، فقال رجل: لا نعلم إلا خيراً، قال: حسبك.

وهذا القول مستمر على مذهب من يقول: إن العدالة هي ظاهر الإسلام مع عدم الفسق.

فأما القول بأنه مقبول الشهادة لي وعليّ.

= الأخرم.

ترجم له الذهبي في «السير» (١٥ / ٤٧٠) بقوله: وكان والد ابن الأخرم، الإمام الفقيه، أبو يوسف الشافعي الملقب بالأخرم، ذا حشمة ومال.

تفقه بمصر وسمع في رحلاته من قتيبة، وهشام بن عمار، وسويد بن سعيد، وكتب عنه مسلم، وفي «تاريخ الإسلام» وفيات (٢٨١ـ ٢٩٠)، وعنه ابنه، وأبو حامد الشرقي، وعلي بن حمشاذ هو محمد بن صالح بن هانئ، وأبو النضر محمد الفقيه، وآخرون.

وكان لبيبًا نبيلاً فقيهًا، كثير العلم.. اهـ.

وبقية رجاله ثقات والله أعلم.

والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٦٥٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ١٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤ / ٢٥٦).

جميعًا من طريق أبي النعمان الملقب ـ بعارم ـ عن حماد بن زيد به.

وإسناده صحيح.

وأخرجه كذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ١٤٨).

عن صالح بن أحمد ثنا علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي قال: قال حماد بن زيد، به.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤ / ١٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤ / ٢٥٥) من طريق إبراهيم بن سيلان عن حماد به والله أعلم.

(٢٢٥) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن سليمان بن الحارث أبو بكر الباغندي.

ضعفه ابن أبي الفوارس، وقال الدارقطني ضعيف، وقال مرة: لا بأس به، وقال الخطيب: روايته كلها مستقيمة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو بكر ابن أبي =

فقد ذكر القاضي أبو بكر .

٢٢٦ـ محمد بن الطيب فيما حدثنيه محمد بن عبيد[١] الله المالكي عنه، أنه لا يحتاج إليه ؛ لأنه قد يكون عدلاً مرضيًا وإن لم يجب قبول قوله وشهادته لمزكيه، إذا كان بينهما من النسب والخلطة ولطيف الصداقة ما يمنع من قبول شهادته، وكذلك قد يكون عدلا لا تقبل شهادته عليه إذا كان عدواً له، قال: والذي يجب عندنا في هذا الباب أن يأتي المعدل من اللفظ في التعديل ما يبين[٢] به كونه عدلاً مقبول الشهادة، فأي قول أتى به من ذلك يأتي على معنى قوله: إنه عدل رضا أو عدل مقبول الشهادة قُبل، وأجزأت تزكيته إلا أن يكون من الأمة إجماع ثابت، وما يقوم مقامه على مراعاة لفظ مخصوص في التعديل، لابد منه، ولا يقع إلا به، هذا موجب القياس والمطلوب في التعديل.

قال الخطيب [٣] وقد أسلفنا من القول عن عبد الرحمن بن أبي حاتم في ألفاظ تعديل المحدثين وتنزيلها ما لا حاجة بنا إلى إعادته .

* * *

= الطيب : سمعت الباغندي يقول : ابني كذاب، وسمعت ابن الباغندي يقول: أبي كذاب، . اهـ. انظر «اللسان» (٥ / ١٩١).
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٤٢٨ رقم ٢١٧٣٨).
من طريق مسعر ثنا حبيب يعني ـ ابن أبي ثابت ـ به .
وحبيب بن أبي ثابت ثقة غير أنه مشهور بالتدليس والإرسال، وليس لحبيب سماع من عمر ـ رضي الله عنه ـ فالأثر منقطع، والله أعلم، وانظر «جامع التحصيل» للعلائي (ص ١٥٨ رقم ١١٧).

(٢٢٦) **إسناده صحيح** : وقد سبق الترجمة لرجاله في رقم (٣٩).

(١) «ك»: عبد الله وهو خطأ.
(٢) في «م، وهـ»: يتبين.
(٣) «ك»: قال أبو بكر، و«م وهـ»: قلت.

باب في أن المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل

مثال ذلك أن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك ويحيىٰ بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيىٰ بن معين ومن جرىٰ مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يُسأل عن عدالتهم، وإنَّما يُسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره علىٰ الطالبين.

٢٢٧ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ثنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل ابن إسحاق بن حنبل قال: سمعت أبا عبد الله وهو أحمد بن حنبل، وسئل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.

---

(٢٢٧) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٢٩)، من طرق عن عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل عن أبي عبد الله به.
وتوبع حنبل برواية محمد بن عبد الرحمن الشامي.
أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٢٩)، وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٣٣٤ رقم ١٢٠٤)، والحسين بن علي في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٥).
جميعًا من طرق عن محمد بن عبد الرحمن الشامي قال: سئل أحمد بن حنبل - وأنا حاضر - عن اسحاق بن إبراهيم فقال: من مثل إسحاق؟ مثل إسحاق يسئل عنه؟!.. اهـ.

٢٢٨ـ أخبرنا أبو بكر عبد الله بن علي بن حمويه الهمذاني بها أنا أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي يقول سمعت عبد الله بن محمد بن طرخان يقول سمعت محمد بن عقيل يقول: سمعت حمدان بن سهل يقول: سألت يحيىٰ بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد، والسماع منه، فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يُسأل عن الناس.

٢٢٩ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ علىٰ القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: «والشاهد والمخبر إنما يحتاجان إلىٰ التزكية؛ متىٰ لم يكونا مشورين بالعدالة[1] والرضا، وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً، ومجوزاً فيه العدالة وغيرها».

والدليل علىٰ ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما أقوىٰ في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله، وأغراض داعية لهما إلىٰ وصفه بغير صفته، وبالرجوع إلىٰ النفوس يعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوىٰ في النفس من تزكية المعدل لهما، فصح بذلك ما قلناه.

ويدل علىٰ ذلك أيضًا أن نهاية حال تزكية العدل أن يبلغ مبلغ ظهور ستره، وهي لا تبلغ ذلك أبدًا، فإذا ظهر ذلك فما الحاجة إلىٰ التعديل.

---

(٢٢٨) **إسناده ضعيف**: من أجل محمد بن عقيل البغدادي.
ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٣/ ١٤١)، وساق له عن إبراهيم بن هانئ قال: رأيت أبا داود يقع في يحيىٰ بن معين: فقلت: يقع في مثل يحيىٰ بن معين؟ فقال: من جرذيول الناس، جروا ذيوله. اهـ. ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
وذكر الذهبي في «الميزان» (٧/ ٢٢٢) هذه القصة ثم قال: محمد هذا لا يدرىٰ من هو، وانظر «لسان الميزان» (٦/ ٣٥٠).

(٢٢٩) **إسناده صحيح**: وقد مضىٰ الترجمة لرجاله في رقم (٣٩).

---

(١) «هـ»: مشهوري العدالة.

٢٣٠ـ أخبرنا عبد الرحمن عثمان ابن الدمشقي في كتابه إلينا أنا أبو الميمون البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو [وقال][1] : أخبرني عبد الرحمن بن إبراهيم عن الوليد بن مسلم قال: قال ابن جابر: لا يؤخذ العلم إلا ممن[2] شهد له بالطلب، قال أبو زرعة: فسمعت أبا مسهر يقول: إلا جليس العالم؛ فإن ذلك طلبه.

قال الخطيب[3] أراد أبو مسهر بهذا القول أن من عرفت مجالسته للعلماء وأخذه عنهم؛ أغنى ظهور ذلك من أمره أن يُسأل عن حاله. والله أعلم.

* * *

(٢٣٠) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٥٨).
من طريق إسحاق بن موسى قال: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر يقول: وذكره.

(١) من: «م».
(٢) «هـ»: عن.
(٣) في «ك»: قال أبو بكر وم و«هـ»: قلت.

باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة

المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد مثل عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وعبد الله بن أغَرَّ الهمداني[(١)]، والهيثم بن حنش، ومالك بن أغر، وسعيد بن ذي جُدان، وقيس بن كُركُم، وخمر بن مالك، وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي.

ومثل سمعان بن مشنج، والهزهاز بن ميزن لا يعرف عنهما راو إلا الشعبي.

ومثل بكر بن قرواش، وحلام بن جزل، لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر ابن واثلة.

ومثل[(٢)] يزيد بن سُحيم، لم يرو عنه إلا خلاسُ بن عمر.

ومثل جري بن كليب، لم يرو عنه إلا قتادة بن دعامة.

ومثل عمير بن إسحاق، لم يروعنه سوىٰ عبد الله بن عون، وغير من ذكرنا خلق كثير تتسع أسماؤهم.[(أ)].

(أ) قال العراقي ـ رحمه الله ـ في «التقييد والإيضاح» (ص ١٤٧).

وقد روىٰ غير واحد عن بعض من ذكر منهم خمر بن مالك، روىٰ عنه أيضًا عبد الله ابن قيس، وذكره ابن حبان في «الثقات» إلا أنه قال خمير مصغراً، وقد ذكر الخلاف فيه في التصغير والتكبير ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ومنهم الهيثم بن حنش روىٰ عنه أيضًا سلمة بن كهيل فيما ذكره أبو حاتم الرازي.

ومنهم بكر بن قرواش روىٰ عنه أيضًا قتادة كما ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن حبان في «الثقات»، وسمىٰ ابن أبي حاتم أباه قريشًا، وقد فرق الخطيب بين عبد الله =

---

(١) «ك»: عبد الله بن أغر بن إسحاق الهمداني.

(٢) في «م»: ومنهم.

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك [ب] .

٢٣١ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نُعيم أنا إبراهيم بن إسماعيل القارئ نا أبو زكريا يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ قال: سمعت أبي يقول: إذا روىٰ عن المحدث رجلان، ارتفع عنه اسم الجهالة .

قال الخطيب[١] : إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، فقد[٢] زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله تعالىٰ وتوفيقه .

* * *

= ابن أعز، ومالك بن أعز وكلاهما بالعين المهملة والزاي، وجعلهما ابن ماكولا في «الإكمال» واحداً، وأنه اختلف في اسمه علىٰ أبي اسحاق، والله أعلم.
وأما حلام فهو بفتح الحاء المهملة، وتشديد اللام وآخره ميم، كذا ذكره الخطيب تبعًا لابن أبي حاتم، وأما البخاري فإنه ذكره في «التاريخ الكبير» حلاب آخره باء موحدة، ونسبه ابن أبي حاتم إلىٰ الخطأ في كتاب جمع فيه أوهامه في التاريخ، وقال: إنما هو حلام أي بالميم، وأما مشنج والد سمعان فهو بضم وفتح الشين المعجمة وفتح النون المشددة وآخره جيم . اهـ.

(ب) في هذا الإطلاق نظر؛ فالمتقدمون كانوا يدورون مع القرائن، فقد يروي عن الرجل واحد وترتفع جهالته، قال ابن رجب في «شرح العلل» (ص ١٠٩) :
قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيىٰ بن معين: «متىٰ يكون الرجل معروفًا؟ إذا روىٰ عنه كم؟» قال: «إذا روىٰ عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول». « قلت: «فإذا روىٰ عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ ». قال: « هؤلاء يروون عن مجهولين» انتهىٰ.

(٢٣١) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب «ضعيف»، وقد سبقت ترجمته في رقم (٢٩) . =

(١) «ك»: قال أبو بكر، و«م» و«هـ»: قلت.
(٢) في «م»، و«هـ»: وقد.

باب ذكر الحجة على أن
رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له

احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديلٌ له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلا له ولا خبراً عن صدقه، بل يروىٰ عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رَوَوْا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحْوَالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية، وبفساد الآراء والمذاهب.

٢٣٢ـ فمن ذلك ما أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان أنا عبد الله ابن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان حدثني أحمد بن الخليل ثنا هرون ابن معروف، ثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال: حدثني الحارث ـ وكان كذابا.

= وإبراهيم بن إسماعيل القارئ.

ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٣١ـ٣٥٠) (ص ١٥٦).

قال أبو إسحاق النيسابوري: العابد المعروف بإبراهيمك القارئ.

سمع: يحيىٰ بن الذهلي، والسري بن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي. روىٰ عنه: الحاكم. اهـ.

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وليس له راو غير الحاكم، والله المستعان.

(٢٣٢) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ١١٧).

وأخرجه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٩٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٨ رقم ٤٥٢)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٦٩ رقم ١٠٤).

من طرق عن مغيرة، عن الشعبي به، والله أعلم.

٢٣٣ـ أخبرنا يوسف بن رباح بن علي البصري أنا أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر ثنا أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي [قال][(١)] : حدثني [أبو عبد الله محمد بن أبي صفوان الثقفي حدثني أبي][(٢)] قال : سمعت سفيان الثوري يقول : ثنا ثوير بن أبي فاختة ـ وكان من أركان الكذب ـ.

٢٣٤ـ أخبرني عبد الله بن يحيىٰ بن عبد الجبار السكري أنا محمد بن عبد الله ابن إبراهيم الشافعي حدثنا جعفر بن محمد بن الأزهري ثنا ابن الغلابي ثنا يزيد ابن هارون ثنا أبو رَوْح ـ وكان مجنونًا ـ وكان يعالج المجانين ، وكان كذابًا .

٢٣٥ـ أخبرني الحسين بن علي الطناجيري ثنا عمر بن أحمد الواعظ ثنا عبد الله بن محمد البغوي حدثني أحمد بن ملاعب ثنا مخول بن إبراهيم ـ وكان رافضيًا ـ.

٢٣٦ـ [أخبرني علي بن محمد بن الحسن السمسار ثنا عمر بن محمد بن

---

(٢٣٣) أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ١٨٤)، و« الأوسط» (١ / ٤١٩ رقم ٩٤٣)، والعقيلي في « الضعفاء» (١ / ١٨٠)، وابن حبان في « المجروحين» (١ / ٢٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٥٣٢).
كلهم من طرق عن محمد بن أبي صفوان قال : سمعت أبي قال : سمعت سفيان الثوري، به ، ومحمد بن أبي صفوان «ثقة» ، غير أنني لم أقف على ترجمته لأبيه ، وأبوه هو عثمان بن أبي صفوان بن مروان الثقفي ، ذكره المزي في ترجمة مشايخ ابنه محمد، والله أعلم .

(٢٣٤) **إسناده صحيح** : وابن الغلابي هو المفضل بن غسان الغلابي ثقة «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٢٤).

(٢٣٥) **إسناده صحيح**.

(٢٣٦) **إسناده صحيح** : والقاسم بن زكريا هو ابن يحيىٰ ، أبو بكر المقرئ المعروف بالمطرز . ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» بقوله : ثقة ثبت (١٢ / ٤٤١) . اهـ.

---

(١) من «م»، و«هـ».
(٢) لا يوجد في« ك».

علي الناقد ثنا أبو بكر القاسم بن زكريا المقري ثنا علي بن الحسين بن كعب - [وكان رافضيًا][(١)].

٢٣٧ـ أخبرنا ابن الفضل أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان ثنا أبو بكر الحميدي ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن أعين - ، وكان شيعيًا - [و][(٢)] كان عندنا رافضيًا صاحب رأي.

٢٣٨ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي بكر الطرازي بنيسابور أنا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ ثنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر ثنا بكر بن الشرود الصنْعاني بصنعاء - وكان قدريا داعية - .

٢٣٩ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان ثنا دعلج بن أحمد ثنا أحمد بن علي الأبار حدثني محمد بن إسماعيل الضرير الواسطي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: ثنا شعبة عن شرقي بن قطامي بحديث عمر بن الخطاب؛ أنه كان يبيت من وراء العقبة، فقال شعبة: حماري وردائي في المساكين صدقة إن

---

(٢٣٧) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٧٣).
وأخرجه العقيلي (٣/ ٣٤) ثنا بشر بن موسى قال: ثنا الحميدي به.
ورواه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٥٢ رقم ٣٠١٢)، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٣)، ثنا محمد بن عباد المكي، قال: ثنا سفيان قال: ثنا عبد الملك بن أعين، وكان رافضيًا. اهـ.

(٢٣٨) **إسناده ضعيف جدًا**: فيه أبو حامد أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، ابن حسنويه.
قال الحاكم أبو عبد الله: لو اقتصر على سماعه الصحيح، لكان أولى به، لكنه حَدَّث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم، وقال حمزة: وسألت أبا زرعة محمد بن يوسف عنه، فقال: كذاب، بحضرتي، الخ.
انظر «السير» (١٥/ ٥٤٨)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٢٣)، والله أعلم.

(٢٣٩) **إسناده صحيح**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٧٨ رقم ٧١١)، والخطيب في =

---

(١) لا يوجد في «ظ».
(٢) ليس في «ك» و«ظ»، و«ع».

لم يكن شرقي كذب على عمر !! قال : قلت : فلم تروي عنه ؟!

٢٤٠ـ أخبرنا ابن رزق أنا عثمان بن أحمد ثنا حنبل بن إسحاق سمعت عاصم بن علي يقول : سمعت شعبة يقول : لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين .

٢٤١ـ أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيِّمري ثنا أبو عبيد الله

= «تاريخ بغداد» (٩ / ٢٧٩ رقم ٤٨٣٧).
من طريق أحمد بن علي الأبار، ثني محمد بن إسماعيل الضرير الواسطي عن يزيد به.
وإسناده صحيح.
ومحمد بن إسماعيل الضرير هو محمد بن إسماعيل بن البختري، أبو عبد الله الواسطي.
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٦ـ٣٧) بقوله : ثقة . اهـ. والله أعلم.

(٢٤٠) **إسناده حسن** : من أجل عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله : صدوق ربما وهم، وهو كما قال : انظر «تهذيب التهذيب» (٣ / ٣٧).
وقال الذهبي في «السير» (٩ / ٢٦٣) : وقد جرحه يحيى بن معين، والصواب أنه صدوق كما قال أبو حاتم. اهـ، والأثر أخرجه ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٤٣).
وفي «الكامل» لابن عدي (١ / ٨٤) قال :
كتب إليَّ محمد بن أيوب أنا يحيى بن معين أنا جرير، قال : لما ورد شعبة البصرة قالوا : حدثنا عن ثقات أصحابك، قال : إن حدثتكم عن ثقات أصحابي، فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة : الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور.
وإسناده صحيح.
وفيه كذلك : ثنا محمد بن أحمد بن الحسن بن ميمون المؤدب، ثنا منصور، نا حمزة بن زياد الطوسي قال : كان شعبة شيعيًا، وكان يقول ويه، ويه لو حدثتكم عن ثقة، ما حدثتكم عن ثلاثة. . اهـ. والله أعلم.

(٢٤١) **إسناده ضعيف** : فيه محمد بن عمران المرزباني «ضعيف»، انظر «تاريخ بغداد» (٣ / =

محمد بن عمران المرزباني حدثني أحمد بن محمد المكي ثنا أبو جعفر أحمد بن عمر الأخباري الكاتب ثنا الفضل بن مروان قال: مضيت مع المعتصم إلىٰ علي ابن عاصم ليسمع منه، فقال علي بن عاصم: ثنا عمرو بن عبيد ـ وكان قدريًا ـ فقلت: يا أبا الحسن إذا كان قدريا فلم تروي عنه؟ فالتفت عليٌّ إلىٰ المعتصم فقال: ألا ترىٰ كاتبك هذا يُشَغِّب علينا؟.. قال: وهذا في إمارة المعتصم قبل أن يلي الخلافة.

فإن قالوا: هؤلاء قد بينوا حال مَنْ رووْا عنه بجرحهم له، فلذلك لم تثبت عدالته، وفي هذا دليل علىٰ أن من روىٰ عن شيخ ولم يذكر من حاله أمراً يجرحه به فقد عدله.

قلنا: هذا خطأ لما قدمنا ذكره من تجويز كون الراوي غير عارف بعدالة مَنْ روىٰ عَنْه، ولأنه لو عرف جرحًا فيه[1] لم تلزمه[2] ذكرُهُ، وإنما يلزم الاجتهاد في معرفة حاله العامل بخبره، ولأن ما قالوه بمثابة من قال: لو علم الراوي عدالة من رَوىٰ عنه لزكاه، ولما أمسك عن تزكيته، دل علىٰ أنه ليس بعدل عنده.

٢٤٢ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا دعلج ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا أبو غسان ـ يعني زنيجا ـ نا جرير عن أبي فهر قال: صليت خلف الزهري شهراً، فكان[3] يقرأ في صلاة الفجر، تبارك الذي بيده الملك، وقل هو الله

= ١٣٥)، و «اللسان» (٥ / ٣٢٤).

والفضل بن مروان ترجم له الذهبي في «السير» (١٢ / ٨٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.

(٢٤٢) **إسناده صحيح**: وجرير هو ابن عبد الحميد الضبي الكوفي ثقة مشهور.

وبقية إسناده رجاله ثقات. والله أعلم.

(١) «هـ»: منه.

(٢) «ك»، و«م»: يلزمه.

(٣) «هـ»: وكان.

أحد، فقلت لجرير: من أبو فهر هذا؟ فقال: لص كان بشَنَسْتَ - يعني بعض قرىٰ الري - فقيل له: تروي عن اللصوص؟ قال: نعم، كان مع بعض السلاطين[1].

٢٤٣ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ ثنا أبو عروبة الحراني ثنا محمد بن موسىٰ القطان ثنا أبو داود الطيالسي قال: قال شعبة: لا تحملوا عن سفيان الثوري إلا عمن تعرفون، فإنه كان لا يبالي عمن حمل، إنما[2] يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون، فقال رجل لشعْبة: ثنا سفيان الثوري عن رجل، فسألت عنه في قبيلته، فإذا هو لص ينقب البيوت.

٢٤٤ـ أخبرنا ابن الفضل أنا دعلج أنا أحمد بن علي الأبار ثنا مسلم بن

---

(٢٤٣) إسناده «ضعيف» وهو صحيح: فيه أبو الفتح الأزدي، محمد بن الحسين، ضعيف لا يحتج به.
والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٤٣٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٠٩ - ٢١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٣٩٨).
من طريق أبي سعيد الأشج قال: ثنا ابن إدريس، قال: قلت لشعبة: هذا سفيان الثوري، أيّ شيء تستطيع أن تقول فيه؟ قال: قد روىٰ عن أبي شعيب المجنون قال ابن ادريس: - يعني الصلت بن دينار -.
وقال العقيلي: ثنا محمد بن أيوب، ومحمد بن إسماعيل قال: ثنا محمود بن غيلان، قال: ثنا شبابه عن شعبة قال: إذا حدثكم سفيان عن رجل لا تعرفوه، فلا تقبلوا منه، فإنما يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون، الصلت بن دينار. اهـ. وإسناده صحيح، والله أعلم.
(٢٤٤) إسناده ضعيف: فيه مسلم بن عبد الرحمن البلخي، أبو صالح.

---

(١) من هنا تنقطع النسخة المصرية (ك) ثم تتصل المقابلة عليها في «الجزء الخامس» باب: ذكر الحكم فيمن روىٰ عن رجل حديثًا فسئل المروي عنه فأنكره.
(٢) «هـ»: إنه.

عبد الرحمن البلخي عن مكي بن إبراهيم قال: قال شعبة: سفيان ثقة يروي عن الكذابين.

٢٤٥ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على بشر بن أحمد الإسفرائيني حدثكم عبد الله بن محمد بن سيان[1] قال: سمعت عمرو بن علي يقول: قال يحيى: لا تكتب عن معتمر إلا عمن تعرف، فإنه يحدث عن كلٍ[2].

فإن قالوا: إذا روى الثقة عمن ليس بثقة ولم يذكر حاله كان غاشا في الدين، قلنا: نهاية أمره أن يكون حَالُهُ كذلك، مع معرفته بأنه غير ثقة، وقد لا يعرفه بجرح ولا تعديل، فبطل ما ذكروه.

* * *

= قال في «اللسان» (٦ / ٧٠٦): يروي عن مكي بن إبراهيم، روى عنه أهل بلده، قاله ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ. اهـ.

(٢٤٥) **إسناده ضعيف جداً**: فيه عبد الله بن محمد بن سنان، أبو محمد السعدي البصري، يعرف بالروحي، قال فيه الدارقطني: بصري متروك، وقال عبد الغني بن سعيد: متروك الحديث، وقال أبو نعيم: يضع الحديث، وقال البرقاني: ليس بثقة. اهـ.
انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ٨٧ـ٨٨)، و«لسان الميزان» (٤ / ١١٥).
والأثر سيورده المؤلف من وجه آخر في رقم (٦٩٥) بإسناد صحيح عن مجاهد بن موسى قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فاعرضوه، فإنه سيء الحفظ. اهـ.

(١) «هـ»: سنان، وكذا في «اللسان»، وفي «م» و«ع» سيار.
(٢) «ظ»: عن كل أحدٍ.

فصل

إذا قال العالم: «كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلا منه لكل من روىٰ عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي.

٢٤٦ـ أخبرنا بشري بن عبد الله الرومي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا محمد بن جعفر الراشدي ثنا أبو بكر الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: «إذا روىٰ عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة».

قال أبو عبد الله: كان عبد الرحمن أولاً: يتسهل في الرواية عن غير واحد، ثم شدد[1] بعد، كان يروي عن جابر - يعني الجعفي - ثم تركه.

وهكذا إذا قال العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة، وإن لم أسمه، ثم روىٰ عمن لم يسمه، فإنه يكون مزكيًا له، غير أنا لا نعمل علىٰ تزكيته، لجواز أن نعرفه[2] إذا ذكره بخلاف العدالة، وسنبين ذلك في حكم المرسل من الأخبار

(٢٤٦) **إسناده حسن، وهو صحيح**: فيه بشري بن عبد الله الرومي، صدوق، وقد ترجم له في رقم (١٧٦)، وأحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي مرت ترجمته قريبًا وهو حسن الحديث. والله أعلم.

والأثر أخرجه بمعناه أبو داود في «أسئلته» (ص ١٩٨ رقم ١٣٧)، وفي «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (٢ / ٥٠٢ رقم ٣٣٠٩)، عن أبيه قال: كان عبد الرحمن ابن مهدي ترك حديث أبي صالح باذام، وكان في كتابي عن السُّدِّي عن أبي صالح فتركه لم يحدثنا به، وترك ابن مهدي بآخرة جابرًا الجعفي. اهـ.

وانظر في المصدر نفسه (٣ / ١٥٨ رقم ٤٧٠٧)، «والعلل ومعرفة الرجال» للمروذي (ص ٢٠٣ رقم ٣٦٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (١ / ١٩٤)، وفي «الجرح والتعديل» (٢ / ٤٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٥٣٩ـ ٥٤٠)، والله أعلم.

(١) «هـ»: بتشدد.

(٢) في «م»: يعرفه.

إن شاء الله [تعالى][(١)] . [(أ)]

فأما إذا عمل العالم بخبر من روىٰ عنه لأجله ، فإن ذلك يكون تعديلاً له[(٢)] يعتمد عليه ، لأنه لم يعمل بخبره إلا وهو رضا عنده عَدْلٌ ، فقام عمله بخبره مقام قوله هو عدل مقبول الخبر ، ولو عمل العالم بخبر من ليس هو عنده كذلك[(٣)] لم يكن عدلا يجوز الأخذ بقوله والرجوع إلىٰ تعديله ، لأنه إذا احتملت أمانتُهُ أن يعمل بخبر من ليس بعدلٍ عنده احتملت أمانته أن يزكي ويعدل من ليس بعدلٍ . [(ب)]

* * *

(أ) ما ذكره المؤلف عن عبد الرحمن بن مهدي ، دليل علىٰ أن من وصف بالانتقاء أو اشترط عدم الرواية إلا عن الثقات لا يكون ذلك منه في بداية الطلب أو التحديث ؛ إنما يكون ذلك بعد شهرته ورسوخه في العلم ، فعند ذلك ينتقي في روايته ومشايخه ، وعلىٰ هذا فإننا لا نستطيع تمييز ما رواه زمن عدم الانتقاء من غيره .
ويقال أيضًا : يحتمل ذهول الإمام عن شرطه وقت التحديث بحديث ما ، وقد نبه علىٰ ذلك الإمام السخاوي ـ رحمه الله ـ كما في «فتح المغيث» (١ / ٣١١ـ٣١٢) .

(ب) ـ قال الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ :
وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه علىٰ وفق حديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحًا منه في صحته ولا في راويه . والله أعلم .
قال الإمام العراقي : وقد تعقبه بعض من اختصر كلامه ، وهو الحافظ عماد الدين بن كثير فقال : وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث إذا تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه واستشهد به عند العمل بمقتضاه . اهـ . قال (العراقي) : وفي هذا النظر نظر ؛ لأنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا =

(١) من «هـ» .
(٢) «هـ» : فإن ذلك تعديل .
(٣) «هـ» : عدلاً .

باب ذكر ما يعرفه عامة الناس من صفات المحدث الجائز الحديث وما ينفرد بمعرفته أهل العلم

٢٤٧ـ أخبرني محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي، ثنا محمد بن إسحاق القاضي قال: سمعت محمد بن إبراهيم العقيلي الأصبهاني يقول: سمعت ابن أبي عاصم يقول: سمعت هارون المستملي يقول: ثنا شاذان قال: سمعت الحسن بن صالح يقول: كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتىٰ يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟!

٢٤٨ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي أنا زكريا الساجي قال: حدثت عن يحيىٰ بن معين قال: كان محمد بن عبد الله الأنصاري يليق به القضاء، فقيل له: يا أبا زكريا فالحديث؟ فقال:

= بعضها ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرىٰ العمل بالحديث الضعيف وتقديمه علىٰ القياس، كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود أنه كان يرىٰ الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيره أولىٰ من رأي الرجال، وكما حكي عن الإمام أحمد من أنه يقدم الحديث الضعيف علىٰ القياس، وحمل بعضهم هذا علىٰ أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن، والله أعلم. اهـ. من «التقييد والإيضاح» (ص ١٢١).

(٢٤٧) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي، ويعرف بابن علي الأصبهاني.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٢١٨): ظننت أن الغفلة غلبت عليه، لأنه لم يكن من أهل الحديث، حتىٰ حدثني عبد السلام بن الحسين الدباسي وكان لا بأس به، قال: دخلت علىٰ الأهوازي، وبين يديه مجموع قد نقل منه أخباراً إلىٰ مواضع متفرقة من كتبه، وآثاراً أتىٰ لكل خبر إسناداً. اهـ. والله أعلم.

(٢٤٨) **إسناده ضعيف**: لجهالة من حدث الساجي. =

للحــــرب[١] أقــوام لهـا خلقـوا وللدواوين كُتّابٌ وحسابُ[٢]

[قلت][٣] ما يعرف به صفة[٤] المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره على ضربين:

فضربٌ منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة، وهو: الصحة في بيعه وشرائه، وأمانته، ورد الودائع، وإقامة الفرائض، وتجنب المآثم، فهذا ونحوه يشترك[٥] الناس في علمه.

والضربُ الآخر هو: العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحرز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، ووجوه التحرز في الرواية ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن، فلا[٦] يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال، فمن عدلوه وذكروا أنه يعتمد على ما يرويه[٧]، جاز حديثه، ومن قالوا فيه خلاف ذلك، وجب التوقف عنه.

* * *

= والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٤)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥ / ٤١١)، والله أعلم.

(١) في «م»: رأيت للحرب.
(٢) «هـ»: حساب وكتاب.
(٣) من «هـ»، و«م».
(٤) «هـ»: صحة.
(٥) «هـ»: اشتراك.
(٦) في «م وع»: ولا.
(٧) في «م» و«ع»: يعقد عليه فيما يرويه.

فصل

ومَنْ لم يرو غير حديث أو حديثين، ولم يعرف بمجالسة العلماء، وكثرة الطلب غير أنه ظاهر الصدق، مشهود له بالعدالة، قبل حديثه، حرًّا كان أو عبدًا، وكذلك إن لم يكن من أهل العلم يعني[1] ما روى لم يكن بذلك مجروحًا ؛ لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث، وإنما يؤخذ منه[2] لفظه، ويرجع في معناه إلى الفقهاء، فيجتهدون فيه بآرائهم.

٢٤٩- والدليل على ذلك ما أخبرناه أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني أنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان، ثنا محمد بن يونس الكُدَيمي ثنا عبد الله بن داود الخريبي ثنا علي بن صالح عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « **نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه، إلى من هو أفقه منه،فرب حامل فقه ليس بفقيه** ».

وقد قبل علماء السَلَف ما رواه النساء والعبيد ومن ليس بفقيه، وإن لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين .

فإن قيل: كيف يُقْبل خبر العبد، وليس هو من أهل الشهادة ؟!

قلنا: لإجماع الناس على ذلك، مع أن جماعة من السلف أجازوا شهادة العبد العدل، ولأن الشاهد يوافق المخبر في بعض صفاته ويفارقه في بعضها .

---

(٢٤٩) **إسناده ضعيف جدًا**: فيه محمد بن يونس الكديمي ضعيف جدًا، انظر «تهذيب التهذيب» (٥ / ٣٤٤).

والخبر صحيح وقد سبق تخريجه والكلام عليه تحت رقم (٤٦).

---

(١) «هـ، وم وع»: بمعنى.

(٢) «ظ»: عنه.

باب ذكر ما يستوي فيه المحدِّث والشاهد من الصفات وما يفترقان فيه

٢٥٠ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: لا خلاف في وجوب قبول خبر من اجتمع فيه جميع صفات الشاهد في الحقوق: من الإسلام، والبلوغ، والعقل، والضبط، والصدق، والأمانة، والعدالة، إلى ما شاكل ذلك.

ولا خلاف أيضًا في وجوب اتفاق المخبر والشاهد في العقل والتيقظ والذكر.

فأما ما يفترقان فيه: فوجوب كون الشاهد حُرًا، وغير والد ولا مولود، ولا قريب قرابة تؤدي إلى ظنةٍ، وغير صديق ملاطف، وكونه رجلا، إذا كان في بعض الشهادات، وأن يكون اثنين في بعض الشهادات، وأربعة في بعضها، وكل ذلك غير معتبر في المخبر، لأننا نقبل خبر العبد والمرأة والصديق وغيره.

٢٥١ـ [قلت][1]: فأما الحديث الذي أخبرناه القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ثنا أبو بشر عيسى بن إبراهيم بن دَسْتَكُوتا ثنا القاسم بن نصر المخرمي ثنا محمد بن بكار الهاشمي ثنا جعفر[2] بن سليمان عن صالح ـ وهو ابن حسان ـ عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: « **لا تكتبوا العلم إلا من[3] تجوز شهادته** ».

---

(٢٥٠) **إسناده صحيح**: وقد سبق الكلام على رجاله في رقم (٣٩).

(٢٥١) **ضعيف جداً**: مداره على صالح بن حسان النضري أبو الحارث المدني نزيل البصرة. =

---

(١) من «هـ»، و«م».

(٢) في «ع»: حفص.

(٣) «هـ». عمن.

فإن صالح بن حسان تفرد بروايته، وهو ممن اجتمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به لسوء حفظه وقلة ضبطه، وكان يروي هذا الحديث عن محمد بن كعب تارة متصلا وأخرى مرسلا، ويرفعه تارة، ويوقفه أخرى وأنا أسوق رواياته له على اختلافها عنه.

٢٥٢ـ أخبرني عبيد الله بن أبي الفتح ثنا علي بن عمر الحربي ثنا أبو الحسين شعيب بن محمد الذارع ثنا بشر بن الوليد الكندي ثنا عمر أبو حفص عن صالح بن حسان عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « **لا تأخذوا الحديث إلا عمن تجيزون شهادته** ».

٢٥٣ـ أخبرني أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر ثنا [ابن][1] الغلابي المفضل بن غَسَّان ثنا يحيى بن صالح الوحاظي عن حفص بن عمر ثنا صالح بن حسان عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: قال

= قال أحمد وابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان صاحب قينات وسماع... الخ.
انظر «تهذيب الكمال» (١٣ / ٢٨ ـ ٣١)، و «تهذيب التهذيب» (٢ / ٥٢٧).
هذا، وقد نقل المؤلف إجماع النقاد على ترك الاحتجاج به، لسوء حفظه وقلة ضبطه، وقد اضطرب في هذا الحديث كما بينه المؤلف.
والخبر حكم عليه العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ بالوضع كما في كتابه «ضعيف الجامع» (٦ / ٥٦ رقم ٦١٩٣).
وأخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٢٥، ٢٥٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١١ رقم ٤٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٩)، (٤ / ١٣٦٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٠١ رقم ٤٨٤٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٥ / ٧٢ رقم ١٤٠٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١ / ١٣١ رقم ١٨٧).
كلهم من طرق عن صالح بن حسان عن محمد بن كعب به، والله أعلم.

---

(١) من: «هـ»، و«م».

رسول الله ﷺ: «**لا تأخذوا الحديث إلا عمن تجيزون شهادته**».

٢٥٤ـ أخبرنا القاضي أبو الحسين أحمد بن علي بن أيوب وأبو عبد الله الحسين بن محمد بن يحيى الصائغ جميعًا بعُكْبرا قالا: نا محمد بن يحيى بن عمر بن علي بن حرب ثنا علي بن حرب ثنا أبو داود: «يعني الحفري» ثنا صالح بن حسان عن محمد بن كعب قال: قال النبي ﷺ: «**لا تحدثوا إلا عمن تقبلون شهادته**».

٢٥٥ـ أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا أبو العباس بن مطر «ح» وأخبرني عبد العزيز بن علي الوراق ثنا علي بن عمر الحربي ثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ثنا سريج ابن يونس ثنا عمر بن عبد الرحمن ـ زاد ابن مطر أبو حفص الأبار ثم اتفقا ـ عن صالح بن حسان عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: «لا تأخذوا الحديث إلا عمن تجيزون شهادته».

٢٥٦ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد بالبصرة ثنا علي بن إسحاق المادراني ثنا أحمد بن محمد الخليلي ثنا سليمان بن داود، وزيد بن يحيى عن صالح عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال: لا تأخذوا العلم ممن[1] لا تجوز شهادته.

على أن هذا الحديث لو ثبت إسناده وصح رفْعه لكان محمولاً على أن المراد به جواز الأمانة في الخبر بدليل الإجماع على أن خبر العبد العدل مقبول، والله أعلم.

(٢٥٢ ـ ٢٥٦) مدارها على صالح بن حسان وقد سبق في رقم (٢٥١) تفصيل الكلام عليه والله المستعان.

---

(١) «هـ»: عمن.

باب القول في العدد المقبول تعديلهم لمن عدلوه

قال بعض الفقهاء: لا يجوز أن يقبل في تعديل المحدث والشاهد أقل من اثنين، وردوا ذلك إلى الشهادة على حقوق الآدميين، وأنها لا تثبت بأقل من اثنين.

وقال كثير من أهل العلم: يكفي في تعديل المحدث المزكي الواحد، ولا يكفي في تعديل الشاهد على الحقوق إلا اثنان.

وقال قوم من أهل العلم: يكفي في تعديل المحدث والشاهد تزكية الواحد إذا كان المزكي بصفة من يجب قبول تزكيته.

والذي نستحبُّهُ: أن يكون من يُزكي المحدِّث اثنين للاحتياط، فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ، يدل على ذلك أن عمر بن الخطاب قبل في تزكية سُنَيْن أبي جميلة قول عَرِيفه، وهو واحد.

٢٥٧ـ حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق إملاءً ثنا إسماعيل بن محمد ـ هو الصفار ـ ثنا سَعْدان بن نصر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري سمعت سُنَينا أبا جميلة يحدث سعيد بن المسيب يقول: وجدتُ مَنْبوذًا على عهد عمر بن الخطاب، فذكره عريفي لعمر؛ فأرسل[1] فدعاني والعريف عنده، فلما رآني مقبلا قال: «عسى الغوير بؤسًا» قال العريف له: يا أمير

(٢٥٧) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٦٠٩ ـ ٦١٠) برواية الليثي، كتاب: الأقضية، باب القضاء في المنبوذ، ومن طريقه الشافعي كما في «المسند» (٢ / ٢٨٣ رقم ٤٥٧)، وفي «الأم» (٤ / ٨٨)، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ رقم ١٣٨٣٨ ـ ١٣٨٤٠)، (٩/ ١٦١٨٢، ١٦١٨٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٥ / ٦٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٤٤٢ رقم ٢١٨٨٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٢٠١ ـ ٢٠٢)، وفي «الصغرى» (٢ / ٣٤٧ رقم ٢٢٦٨)، وفي =

(١) في «م» فأرسله إليَّ فدعاني، وفي «ع» فأرسل إليَّ فدعاني.

المؤمنين إنه ليس بمتَّهم، قال: على ما أخذت هذا، قال: وجدت نفسًا مضَّيعة، فأحببت أن يأجرني الله فيها، قال: هو حُرٌّ، وولاؤه لك، وعلينا رضاعه.

ويدل على ذلك أيضًا أنه قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد، فوجب لذلك أن يقبل في تعديله واحد وإلا وجب أن يكون ما به ثبتت صفة من يقبل خبره آكد مما يثبت وجوب قبول الخبر والعمل به، وهذا بعيد، لأن الاتفاق قد حصل، على أن ما به تثبت الصفة التي بثبوتها يثبت الحكم أخفض وأنقص في الرتبة من الذي يثبت به الحكم، ولهذا وجب ثبوت الإحصان الذي بثبوته يجب الرجم بشهادة اثنين، وإن كان الرجم لا يثبت بشهادة اثنين، فبان بذلك أن ما يثبت به الحكم يجب أن يكون أقوى مما تثبت به الصفة التي عند ثبوتها يجب الحكم، وكذلك[1] يجب أن يكون ما به ثبتت[2] عدالة المحدث أنقص مما به ثبت[3] الحكم بخبره والحكم في الشرعيات يثبت بخبر الواحد، فيجب أن تثبت تزكيته بقول الواحد، ولو أمكن ثبوتها بأقل من تزكية واحد؛ لوجب أن يقال بذلك لكي يكون ما به تثبت صفة المخبر وأخفض مما به يثبت الحكم، غير أن ذلك غير ممكن.

= «المعرفة» (٥ / رقم ٣٨٢٩)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٢ / ١٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٨ / ٣٢٢ رقم ٢٢١٣).
كلهم من طرق عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة به.
وسنين أبو جميلة السلمي قال فيه الحافظ في «التقريب»: اسم أبيه فرقد، صحابي صغير، له في البخاري حديث واحد). اهـ. وانظر «تهذيب التهذيب» (٢ / ٤٣٨).
وأثرنا هذا علقه البخاري في «صحيحه» (٥ / ٢٧٣) فتح، بصيغة الجزم، في كتاب الشهادات: باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه. اهـ. وانظر كلام الحافظ ابن كثير في شرحه لهذا الأثر في «مسند الفاروق» (١ / ٣٦٤)، والله أعلم.

---

(١) في «م»: فكذلك.
(٢) «هـ»: ثبت.
(٣) «هـ»: يثبت.

باب ما جاء في كون المعدل امرأة أو عبداً أو صبيًا

الأصل في هذا الباب سؤال النبي ﷺ بريرة في قصة الإفك عن حال عائشة أم المؤمنين وجوابها له.

٢٥٨ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزق البزاز أنا أبو أحمد حمزة ابن محمد بن الحارث الدهقان وعثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق وأحمد بن خلف بن شمس السابح قالوا: ثنا عبد الكريم بن الهيثم الديرعاقولي ثنا إبراهيم ابن بشار قال: نا سفيان عن محمد بن إسحاق ووائل بن داود عن الزهري حدثني أربعة: عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعلقمة بن وقاص الليثي عن حديث عائشة، وساق قصة الإفك بطولها، وقال فيها: «فدعا رسول الله ﷺ بريرة فقال: هل علمت على عائشة شيئا يريبك أو رابك شيء[1] تكرهينه؟ قالت: أحمي سمعي وبصري، عائشة[2] أطيب من طيب الذهب».

٢٥٩ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: إن قال قائل: أفترون وجوب قبول تعديل المرأة العدل العارفة بما يجب أن يكون عليه العدل وما به يحصل الجرح؟ قيل: أجل، ولا شيء يمنع من ذلك من إجماع أو غيره، ولو حصل على منعه توقيف أو إجماع لمنعناه وتركنا له القياس، وإن كان أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم لا يقبل

(٢٥٨) **صحيح**: وقد سبق الكلام عليه بتوسع في رقم (٧٦) والله أعلم.
(٢٥٩) **إسناده صحيح**: وقد ترجم لإسناده في رقم (٣٩).

(١) «هـ»: أو رأيت شيئًا.
(٢) كذا في «ظ»، و«هـ» و«ع»، وفي «أ» عن عائشة.

في التعديل النساء ولا يقبل فيه أقل من رجلين» .

والذي يدل على ما قلناه أن أقصى حالات العدل وتعديله أن يكون بمثابة المخبر والخبر ، والشاهد والشهادة ، فإذا ثبت أن خبر المرأة العدل مقبول ، وأنه إجماع من السلف ، وجب أيضًا قبول تعديلها للرجال حتى يكون تعديلهن الذي هو إخبار عن حال المخبر والشاهد بمثابة خبرهن في وجوب العمل به ، وكذلك إذا كان للنساء مدخل في الشهادات في مواضع من الأحكام جاز لذلك قبول تزكيتهن كما قبلت شهادتهن ، ويجب على هذا الذي قلناه ألاَّ يقبل تعديلهن للشهود في الحكم الذي لا يقبل فيه شهادَتُهنَّ حتى يجري رد التزكية في ذلك مجرى رد الشهادة .

ويجب أيضًا قبول تزكية العبد للمخبر دون الشاهد ، لأن خبر العدل مقبول ، وشهادته مردودة .

والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل [1] ذكر وأنثى ، حر وعبد ، لشاهد ومخبر حتى تكون تزكيته مطابقة للظاهر من حاله ، والرجوع إلى قوله ، وانتفاء التهمة والظنة عنه ، إلا أن يرد توقيف أو إجماع أو ما يقوم مقام ذلك على تحريم العمل بتزكية بعض العدول المرضيين فيصار إلى ذلك ويترك القياس لأجله ، ومتى لم يثبت ذلك كان ما ذكرنا [2] موجبا لتزكية كل عدل لكل شاهد ومخبر .

فإن قيل ما تقولون في تزكية الصبي المراهق ، والغلام الضابط لما سمعه[3] أتقبل أم لا ؟ قيل لا لمنع الإجماع من ذلك ، ولأجل أن الغلام وإن كانت حاله ضبط ما سمع والتعبير عنه على وجهه ، فإنه غير عارف بأحكام أفعال المكلفين

(١) في «م» ، و«ع» : كل عدل مرضي .
(٢) في «هـ» ، و«م» : ما ذكره ، وفي «ع» : ذكرناه .
(٣) في «هـ» ، و«م» : يسمعه .

وما به منها يكون العدل عدلاً والفاسق فاسقًا ، وإنما يكمل لذلك المكلف ، فلم يجز لأجل ذلك[(١)] قبول تزكيته ، ولأنه لا تعبد عليه في تزكية الفاسق وتفسيق العدل ، فإذا[(٢)] لم يكن لذلك خائفًا من مأثم وعقاب لم يؤمن منه تفسيق العدل ، وتعديل الفاسق ، وليس هذه حال المرأة والعبد ، فافترق الأمر فيهما .

* * *

(١) «هـ» : لذلك .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفي «هـ» : فإن .

باب القول في سبب العَدَالة
هل يجب الإخبار به أو لا[1] ؟!!

اختلف الناس في تزكية المزكي لمن زكاه، فقال قوم: لا تقبل حتى يذكر المزكي السبب الذي لأجله ثبتت عدالة المزكى عنده.

٢٦٠ـ ومن الحجة لهم في ذلك ما أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان أنا عبد الله بن جعفر بن دستوريه ثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت إنسانًا يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمري ضعيف قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لِحْيَتَهُ وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة.

فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس بحجة[2] لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح.

وقال قوم: لا يجب ذكر سبب العدالة، بل يقبل على الجملة تعديل المخبر والشاهد، وهذا القول أولى بالصواب عندنا.

والدليل عليه إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلا، والمجروح مجروحًا، وإذا كان كذلك وجب حمل أمره في التزكية على السلامة، وما تقتضيه حاله التي أوجبت

---

(٢٦٠) **إسناده صحيح**: والأثر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣ / ٣٨١) مختصراً.
وأحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي اليربوعي، يُنسب إلى جده تخفيفًا.
وهو ثقة حافظ صاحب سنة وجماعة.
انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٥)، و« السير» (١٠ / ٤٥٧).

---

(١) في: «م»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»: أم لا.
(٢) «هـ»: حجة.

الرجوع إلىٰ تزكيته من اعتقاد الرضا به، وأدائه[(١)] الأمانة فيما رجع[(٢)] إليه فيه، والعمل بخبر من زكاه، ومتىٰ أوجبنا مطالبته بكشف[(٣)] السبب الذي به صار عدلاً عنده كان ذلك شكًا منا في علمه بأفعال المزكىٰ وطرائقه، وسوء ظن بالمزكي واتهامًا له بأنه يجهل المعنىٰ الذي به يصير العدل عدلا، ومتىٰ كانت هذه حاله عندنا لم يجب أن ترجع إلىٰ تزكيته، ولا أن نعمل علىٰ تعديله، فوجب حمل الأمر علىٰ الجملة.

فإن قيل: ما أنكرتم من وجوب استخبار المزكي عن سبب تعديله، لا لاتهامنا له بالجهل بطرائق المزكىٰ وأفعاله، [و][(٤)] لكن لأجل اختلاف[(٥)] العلماء في ذلك وفيما به يصير العدل عدلا، فيجوز أن يعدله بما ليس بتعديل عند غيره.

يقال: هذا باطل، وحمل أمره علىٰ السلامة واجب، وأنه ما عدله إلا بما به يصير عدلا عند بعض الأمة، ومثل ذلك إذا وَقَعَ لا يتعقب ولا يرد، ولو كان ما قُلتموه من هذا واجبًا لوجب إذا شهد شاهدان بأن زيدًا باع عمرًا سلعة بيعًا صحيحًا واجبًا نافذًا؛ يقع التملك به، وأنه قد زوجه وليَّته تزويجًا صحيحًا أن يسألا عن حال البيع والنكاح، وعن كل عقد يشهدان به لما بين الفقهاء من الخلاف في كثير من هذه العقود وصحتها وتمامها.

ولما اتفق أهل العلم علىٰ أن ذلك لا يجب كشفه للحكام وجب مثله في مسألتنا هذه وأيضًا فإن أسباب العدالة كثيرةٌ يشقُّ ذكر جميعها، ولو وجب علىٰ المزكي الإخبار بها؛ لكان يحتاج إلىٰ أن يقول في المزكىٰ: هو عدل ليس

(١) «هـ»: وأداء.
(٢) «هـ»: فيما يرجع.
(٣) في «م»: تكشف.
(٤) من «ظ»، و«ع».
(٥) «هـ»: لكن لاختلاف.

يفعل كذا، ولا كذا، ويعد ما يجب عليه تركه، ثم يقول: ويفعل كذا وكذا ويعد[١] ما يجب عليه فعله.

ولما كان ذلك يطول ويشق تفصيله، وجب أن يقبل التعديل مجملا من غير ذكر سببه.

فإن قيل: فيجب عليكم ترك الكشف عما به يصير المجروح مجروحًا، وأن تقبلوا الجرح في الجملة يقال: لا يجب ذلك؛ لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره، والعدالة لا تحصل إلا بأمور كثيرة حسب ما بيناه، والإخبار بها يحرج، فلذلك كان الإجمال فيها كافيًا.

على أنا نقول أيضًا: إن كان الذي يُرْجَعُ إليه في الجرح عدلا مرضيًا في اعتقاده وأفعاله، عارفًا بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، عالمًا باختلاف الفقهاء، في أحكام ذلك، قبل قوله فيمن جرحه مجملاً، ولم يسأل عن سببه.

وسنشرح الأمور التي توجب الجرح واختلاف الناس فيها، ونُبينها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

آخر الجزء الثالث

ويتلوه في الجزء الرابع ـ إن شاء الله تعالى ـ: باب الكلام في الجرح وأحكامه

والحمد لله رب العالمين وصلواته على المصطفى محمد وآله وأصحابه وأزواجه وأنصاره وأتباعه أجمعين[٢].

(١) «هـ»، و«ع»: فيعد.

(٢) في «ظ»: تم الجزء الثالث بحمد لله وحسن عونه وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وذلك في الثالث والعشرين من ربيع الأول من سنة ثمان وثلاثين وستمائة، ويتلوه في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى باب الكلام في الجرح وأحكامه.

وفي «ع» وكتبه لنفسه أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحضرمي في التاسع والعشرين من جمادى الأولى من سنة أربعين وخمس مائة. ثم أسماء من سمع معه هذا الجزء.

الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

رب سهل وسلم

حدثنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب[1] قال:

(١) في «ظ»: الجزء الرابع من كتاب: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية.
تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الحافظ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ وفيه أيضًا: أخبرنا الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة فخر الأئمة أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأطبهاني رضي الله عنه قال نا الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي بن بي العلاء المصيصي قراءة عليه بدمشق قال ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ البغدادي الخطيب قدم علينا من لفظه قال:

باب الكلام في الجرح وأحكامه[1]

٢٦١ـ أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الفقيه حدثني محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الملك الآدمي ثنا محمد بن علي الإيادي ثنا زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن حدثني أحمد بن محمد البغدادي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: آلة الحديث الصدق، والشهرة بطلبه، وترك البدع، واجتناب الكبائر.

لما كان كل مكلف من البشر لا يكاد يسلم من أن يشوب طاعته بمعصية لم يكن سبيل إلى ألا يقبل إلا طائع محض الطاعة؛ لأن ذلك يوجب ألا يقبل أحد، وهكذا لا سبيل إلى قبول كل عاص؛ لأنه يوجب ألا يرد أحد، وقد أمر الله تعالى[2] بقبول العدل، ورد الفاسق، فاحتيج إلى التفصيل لوصفهما، وكل[3] من ثبت كذبه، رد خبره وشهادته؛ لأن الحاجة في الخبر داعية إلى صدق المخبر، فمن ظهر كذبه فهو أولى بالرد ممن جعلت المعاصي أمارة على فسقه؛ حتى يرد[4] لذلك خبره.

والكذب على رسول الله ﷺ أعظم من الكذب على غيره، والفسق به أظهر والوزر به أكبر.

(٢٦١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٦ رقم ٤٢٤)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٩٣ رقم ١٣٥).
من طريق زكريا بن يحيى الساجي نا أحمد بن محمد الأزرق به.
وأحمد بن محمد الأزرق، لم يتميز لي.
ويشهد له ما أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٧٠ رقم ١٤٠٣) من طريق الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول:
=

(١) من هنا سقط في «ع» إلى رقم (٣١٥).
(٢) في «هـ»: عز وجل.
(٣) في «م»: فكل.
(٤) في «م»: رد.

٢٦٢ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا أبو مسعود أحمد بن الفرات أنا يعلى بن عبيد ثنا الأعمش عن خيثمة عن سويد قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: «إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فوالله لأن أخر من السماء أحب إليَّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ، وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب خدعة».

٢٦٣ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن الشاهد البصري ثنا علي بن إسحاق الماردانى ثنا أبو قلابة الرقاشي ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن جامع بن شداد قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يحدث عن أبيه قال:

= «آلة الحديث الصدق، والشهرة في طلبه، وترك البدع، واجتناب الكبائر». اهـ.

(٢٦٢) **إسناده صحيح، وهو متفق عليه**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٦١١، ٦٩٣٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ٧٤٦ رقم ١٠٦٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٤ / ٢١١ رقم ٦٥٣٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣ / ١٣١ رقم ٢٣٨٣)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٢٤٤ رقم ٤٧٦٧)، والنسائي في «سننه» (٧ / ١١٩ رقم ٤١٠٢)، وفي الخصائص (ص ١٤٣ رقم ١٧٣)، والطيالسي (٢٤ رقم ١٦٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠ / ١٥٧ رقم ١٨٦٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٥٤٣ رقم ٣٣٦٥٤)، وأحمد في «المسند» (١ / ٨١، ١١٣، ١٣١)، وفي «فضائل الصحابة» (٢ / ٧٠١ رقم ١١٩٨)، ولعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢ / ٦٢٤ رقم ١٤٨٧، ١٤٨٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / رقم ٩٤٧)، والبزار في «مسنده» (٢ / ١٨٩ رقم ٥٦٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٢٢٥ رقم ٢٦١)، والطبري في «تهذيب السنن» (١٢٠ رقم ١٨٩ . ١٩٠)، والخطابي في «غريب الحديث» (٢ / ١٦٤ رقم ٦٣)، والطبراني في «الصغير» (٢ / ٢١٣ رقم ١٠٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣١)، والبيهقي في «السنن» (٨ / ١٧٠)، وفي «الدلائل» (٦ / ٤٣٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠ / ٢٢٧ رقم ٢٥٥٤)، والذهبي في «السير» (١٨ / ٢٥٨ـ ٢٥٩)، وفي «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٥٨ـ ١١٥٩).

كلهم من طرق عن الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة به، والله أعلم.

(٢٦٣) **إسناده حسن وهو صحيح**: فيه علي بن القاسم بن الحسن البصري النجاد «صدوق»=

قلت لأبي الزبير: ما لي لا أراك تحدث عن رسول الله ﷺ كما أسمع فلانًا وفلانًا وابن مسعود؟ قال: والله يا بني ما فارقته منذ أسلمت، ولكني سمعته يقول: «**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**». والله ما قال: «**متعمدًا**»، وأنتم تقولون: «**متعمدًا**». ومن سلم من الكذب وأتى شيئًا من الكبائر فهو فاسق يجب رد خبره، ومن أتى صغيرة فليس بفاسق، ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت، رد خبره، وقد روي عن رسول الله ﷺ في بيان الكبائر ما نحن ذاكروه إن شاء الله تعالى.

* * *

= وقد سبق الترجمة له في رقم (١٥٤). وعلي بن إسحاق المادراني هو علي بن إسحاق ابن محمد بن البختري أبو الحسن قال السمعاني في «الأنساب» (٥ / ١٦٠) صنف المسند وجمع، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٣١-٣٥٠ ص ١٠٥) محدث مشهور ثقة.

وأبو قلابة الرقاشي هو عبد الملك بن محمد بن عبد الله الضرير، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله «صدوق»، وانظر «تهذيب التهذيب» (٣ / ٥١١).

وبقية رجال إسناده ثقات.

والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٩٩ رقم ١٠٧)، ومن طريقه القطيعي في «مسند الشهاب» (١ / ٣٢٥ رقم ٥٤٩).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣ / ٤٥٧ رقم ٥٩١٢)، والدارمي (١ / ٨٨ رقم ٢٣٣)، وابن ماجه (١ / ١٤ رقم ٣٦)، والطيالسي (٢٧ رقم ١٩١)، وابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٠٦-١٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٢٩٦ رقم ٢٦٢٣٣)، وأحمد في «المسند» (١ / ١٦٥، ١٦٧)، والبزار في «مسنده» (٣ / ١٨٦ رقم ٩٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٣٠ رقم ٦٦٧)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ٣٥٦ رقم ٣٨٧، ٣٨٨)، والشاشي في «مسنده» (١ / رقم ٣٩، ٤٠، ٤٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣ / ٤٧٨ رقم ٥١٩)، وأبو نعيم في «معجم الصحابة» (٣ / رقم ٢٨٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨ / ٣٣٤-٣٣٥).

كلهم من طرق عن شعبة عن جامع بن شداد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه=

باب ما جاء عن رسول الله ﷺ من ذكر الكبائر

٢٦٤ ـ أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن إسحاق المصري الجوهري قراءة عليه في سنة تسع وعشرين وثلثمائة ثنا الربيع بن سليمان ثنا ابن وهب قال: أخبرني سليمان ـ يعني ابن بلال ـ عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«**اجتنبوا السبع الموبقات**، قيل: يا رسول الله وما هن[1]؟ قال: **الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**».

= به، وزاد بعضهم فيه، عن شعبة قوله: «متعمداً».

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣/ ٣١٩ رقم ٣٦٥١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١/ ١٦٢ رقم ٢٠٣)، والبزار في «مسنده» (٣/ ١٨٧ رقم ٩٧١)، والشاشي في «مسنده» (١/ رقم ٣٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

من طرق عن خالد بن عبد الله عن بيان بن بشر، عن وبرة بن عبد الرحمن عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه به، وإسناده صحيح.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (١/ ٣٥٧ رقم ٣٨٩)، والشاشي في «مسنده» (١/ رقم ٣٣، ٣٥).

من طرق عن الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عمر بن عبد الله بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن أبيه به.

وإسناده ضعيف، فيه عمر بن عبد الله بن عروة، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «مقبول»، ويشهد له ما سبق. والله أعلم.

(٢٦٤) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ رقم ٢٧٦٦، ٥٧٦٤، ٦٨٥٧)، =

---

(١) «هـ»: وما هي.

٢٦٥ـ حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبان الهيثي التغلبي لفظًا حدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان النجاد حدثنا إبراهيم بن عبد الله البصري حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان الثوري عن منصور وواصل الأحدب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت: «يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: «**أن تجعل لله ندًا وهو خلقك**، قال: ثم أي؟ قال: **أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك**، قال: ثم أي؟ قال: [أن][1] **تزاني حليلة جارك**»، قال: ثم تلا النبي ﷺ ﴿**والذين لا يدعون مع الله إلها آخر**﴾ [الفرقان:٦٨].

= ومسلم في «صحيحه» (١ / ٩٢ رقم ٨٩)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٥٨ رقم ١٤٨، ١٤٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٥ رقم ٢٦٢)، وأبو داود في «سننه» (٣ / ١١٥ رقم ٢٨٧٤)، والنسائي (٦ / ٢٥٧ رقم ٣٦٧١)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢ / رقم ٢٧٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٢٤٩ رقم ٨٩٤)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٢٣٥ رقم ٤٧٦)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٤٩٥ رقم ١٠٠٢)، والبيهقي في «السنن» (٦ / ٢٨٤)، (٨ / ٢٤٩)، (٩ / ٧٦)، وفي «الشعب» (٨ / رقم ٤٠٠)، (١٢ / رقم ٦٢٣١)، وفي «الاعتقاد» (ص ٢٥٠)، والبغوي في «التفسير» (١ / ٤١٩).

جميعًا من طرق عن سليمان بن بلال، عن ثور بن زيد، عن أبي الغيث عن أبي هريرة به. والله أعلم.

(٢٦٥) **متفق عليه، وأما إسناده فضعيف**: فيه محمد بن عبد الله بن أبان أبو بكر الهيتي قال الخطيب: كانت أصوله سقيمة كثيرة الخطأ، إلا أنه كان شيخًا مستورًا صالحًا، فقيرًا مقلاً، معروفًا بالخير، وكان مغفلاً مع خلوه من علم الحديث، وحدثنا عن شيخ شيخه، وهو لا يعلم.. اهـ.

«تاريخ بغداد» (٥ / ٤٧٥)، و«اللسان» (٥ / ٢٣٨).

والحديث اختلف فيه على أبي وائل.

فرواه عنه منصور بن المعتمر، والأعمش عن أبي ميسرة عمرو بن شراحبيل عن عبد الله بن مسعود به.

ورواه واصل الأحدب عن أبي وائل عن ابن مسعود به بدون ذكر أبي ميسرة وإليك=

(١) من «هـ».

....

تفصيل ما سبق.

أولاً رواية منصور:

أخرجها البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٤٧٧، ٤٧٦١، ٦٨١١، ٦٠٠١، ٧٥٢٠)، وله في «خلق أفعال العباد» (رقم ٤٧٠، ٤٧٢)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٩٠ رقم ١٤١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٥٩ رقم ١٥٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٤ رقم ٢٥٩)، وأبو داود في «سننه» (٢ / ٢٩٤ رقم ٢٣١٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / ٤٢١ رقم ١١٣٦٩)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠ رقم ٤٤١٥، ٤٤١٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠ / رقم ١٩٧١٩، ١٩٧٢٠)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (١ / رقم ٣٦٢)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٤٣٤)، والطبري في «تفسيره» (١١ / ٤١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / رقم ٨٨٨، ٨٨٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨ / ١٥٣٩)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ٣٩٣، ٤٨٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣ / ٨٦ رقم ٢٥٧٥)، وابن مندة في «الإيمان» (٤ / ٤٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٤٦)، والبيهقي في «سننه» (٨ / ١٨)، وفي «الشعب» (١٠ / ١٧ رقم ٤٩٨٥)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ٨١٩)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٤١٩)، كلهم من طرق عن منصور، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود به ولم يختلف فيه علىٰ منصور.

ثانيًا :رواية الأعمش:

اختلف علىٰ الأعمش في روايته لهذا الحديث، فرواه عنه الثوري، وجرير بن عبد الحميد الضبي، وعبد الله بن نمير عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود.

١ ـ رواية سفيان الثوري:

أخرجها البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٧٦١، ٦٨١١)، والنسائي في « الكبرىٰ» (٦ / ٤٢١ رقم ١١٣٦٩)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣٧) وأبوعوانة في «مسنده» (١ / ٥٨ رقم ١٥١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠ / رقم ١٩٧٢٠)، والطبري في «تفسيره» (١١ / ٤١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٣٤٣ رقم ٨٨٨، ٨٨٩)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ٤٨٤)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / رقم ٤٦٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٤٥)، والدارقطني في «العلل» (٥ / ٢٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٠ / رقم ٤٩٨٧)، والخطيب في «المدرج» (٢ / رقم ٩٣)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٤١٩).

....

٢ـ رواية جرير بن عبد الحميد :
أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه» (١ / ٩١ رقم ٦٨)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٤ رقم ٢٥٩)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٩ / ١٠١ رقم ٥١٦٧)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / رقم ٨٩٠)، والشاشي في «مسنده» (٢ / ٢٣٠ رقم ٨٠٢)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / رقم ٤٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٠ / ١٧ رقم ٤٩٨٦)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ٨٢٨).
٣ـ رواية عبد الله بن نمير :
أخرجها ابن أبي شيبة في «مسنده» (١ / رقم ٢٣٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨ / رقم ١٥٣٩٦)، والشاشي في «مسنده» (٢ / رقم ٢٠٧)، والخطيب في « المدرج» (٢ / ٨٢٨)، وسيأتي برقم (٢٦٦).
ثلاثتهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شراحيل عن عبد الله بن مسعود.
وخالفهم جماعة آخرون رووه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ولم يذكروا أبا ميسرة فيه، منهم :
١ـ أبو معاوية محمد بن خازم الضرير :
أخرج روايته النسائي في «الكبرىٰ» (رقم ١١٣٦٨)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٣٨٠، ٤٣١)، والخطيب في المدرج (٢ / ٨٢٩).
٢ـ أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحناط «صدوق يهم» :
أخرج روايته أبو يعلىٰ في «مسنده» (٩ / ٣٢ رقم ٥٠٩٨)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ٨٣٠).
٣ـ وكيع بن الجراح :
أخرج روايته أحمد في «مسنده» (١ / ٤٣١)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ٢٨٩).
٤ـ أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن البصري :
أخرجه : الشاشي في «مسنده» (٢ / رقم ٤٨٦ـ ٤٨٨)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ٨٣٠).
قال أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» (١٠ / ٢٦٣) :
ولست أنكر أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله، وسمعه من عمرو بن شرحبيل عن عبد الله حتىٰ يكون الطريقان جميعًا محفوظين . اهـ.
وخالفه في ذلك الإمام الدارقطني، ففي «العلل» (٥ / ٢٢١). =

....

=قال : والصحيح حديث عمرو بن شرحبيل . اهـ ، وأقره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٤٩٣)، أقول : وما ذهب إليه الدارقطني هو الصواب ، وقد اعرض صاحبا الصحيح عن إخراج الرواية الناقصة ، مع رغبتهما في علو الإسناد ، وأخرجا الرواية الزائدة . والله أعلم ، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك في نهاية المبحث إن شاء الله تعالى .

ثالثًا : رواية واصل الأحدب .

واختلف عليه فيه ، فرواه الثوري ، وشعبة ، ومهدي بن ميمون عنه ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود بدون ذكر عمرو بن شراحبيل .

١ ـ رواية شعبة بن الحجاج :

أخرجها الترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣٦ رقم ٣١٨٣)، والطيالسي (٣٥ / رقم ٢٦٤) وأحمد في «مسنده» (١ / ٤٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٤٦).

من طرق عن شعبة به .

ورواه يزيد بن هارون الواسطي عن شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله به . ووهم فيه يزيد في ذكر عاصم ، قال النسائي في «السنن» (رقم ٤٠١٥)، وهذا خطأ ، والصواب الذي قبله ـ أي عن شعبة عن واصل عن أبي وائل ـ . اهـ .

٢ ـ رواية مهدي بن ميمون الأزدي :

اخرجها الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ٤٨٣).

٣ ـ رواية سفيان الثوري :

واختلف عليه .

فرواه عنه عبد الرحمن بن مهدي عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله به . أخرجه النسائي في «سننه» (٧ / ٨٩ رقم ٤٠١٣)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٣٣٦ رقم ٣١٨٢)، وابن أبي شيبة في «المسند» (١ / رقم ٣٦٢)، وأحمد في «المسند» (١ / ٤٣٤)، والشاشي في «مسنده» (٢ / رقم ٧٧٨)، والبيهقي في سننه (٨ / ١٨)، والخطيب في المدرج (٢ / ٨١٩).

وتابعه محمد بن كثير وهو العبدي ، أخو سليمان بن كثير «صدوق» .

أخرج روايته الطبراني في «الأوسط» (٣ / ٨٦ رقم ٢٥٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٤٥)، والخطيب في «المدرج» (٢ / ص ٨٢٠، ٨٢٣)، والبغوي في «تفسيره» (١ / ٤١٩)، وقد اختلف عليه في إسناده .

وخالفهما يحيى بن سعيد القطان . =

٢٦٦ـ أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ أنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ثنا أحمد بن هارون البرديجي قال: أنا الحسن بن علي بن عفان ثنا عبد الله بن نمير عن الأعمش عن أبي وائل عن

= فرواه عن سفيان عن واصل عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٨١١)، ثنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد ثنا سفيان قال: حدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله به: قال عمرو فذكرته لعبد الرحمن بن مهدي وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل، عن أبي ميسرة فقال: دَعْهُ، دَعْهُ.

وأخرجه النسائي (رقم ١٤٠١٤)، والدارقطني في «العلل» (٥ / ٢٢٢).

قال الدارقطني: قال لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رواه يحيى، ولم يذكر في حديث واصل، عمرو بن شرحبيل، ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير فجمعا بين واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي، ولابن كثير فجعل إسنادهم واحداً، ولم يذكر بينهم خلافًا، وحمل حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله هو الصواب؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون روياه عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله كما رواه يحيى عن الثوري عنه والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢ / ١١٥):

«والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل، فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه، فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة، وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقتصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش فحسب، وترك طريق واصل، وهذا معنى قوله: «فقال دعه دعه» أي اتركه، والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه، فلم يذكر فيه واصلاً بعد ذلك، إلخ اهـ. والله أعلم.

(٢٦٦) إسناده صحيح: وقد مضى الكلام عليه مفصلاً في الذي قبله رقم (٢٦٦). والله أعلم.

عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال: سئل النبي ﷺ عن الكبائر، فقال: **«أن تشرك بالله وهو خلقك»**، وساق الحديث نحو ما تقدم.

٢٦٧ـ أخبرنا أبو الحسن(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون ابن الصلت الأهوازي أنا محمد بن جعفر المطيري ثنا علي بن حرب ثنا زيد بن أبي الزرقاء عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن سهل حدثه عن أبيه سهل بن أبي حثمة قال: سمعت النبي ﷺ يقول على المنبر: **«الكبائر سبع: الشرك بالله، وقتل النفس، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنة، والتعرب بعد الهجرة»** ولم يذكر السابعة.

(٢٦٧) **إسناده ضعيف ورفعه منكر**: فيه عبد الله بن لهيعة الحضرمي: ضعيف.
والخبر أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢ / رقم ٢٧٤)، والطبراني في «الكبير» (٦ / ١٠٣ رقم ٥٦٣٦)، وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (١ / ٤٩٦ سورة النساء آية ٣١).
جميعًا من طريق ابن لهيعة به.
قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٥٥ رقم ١٦٤٩):
سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا عفير الأنصاري يعني ـ عمير بن حارثة ـ أخبره عن أبيه سهل بن أبي حثمة، عن علي قوله في الكبائر سبع، وهذا هو الصحيح. اهـ.
وفي تفسير ابن كثير (١ / ٤٩٦) قال: في إسناده نظر، ورفعه غلط فاحش، والصواب ما رواه ابن جرير.. إلخ ثم ذكر رواية ابن جرير.
وهي ما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ١٠٧ ـ ١٠٨ رقم ٣٠٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٤ / ٣٧).
من طريق ابن إسحاق عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن أبيه قال: إني لفي المسجد، مسجد الكوفي، وعلي رضي الله عنه يخطب الناس، على المنبر، فقال: يأيها الناس إن الكبائر سبع، فأصاخ الناس، فأعادها ثلاث مرات، ثم قال: ألا تسألوني عنها؟ قالوا: يا أمير المؤمنين ما هي؟ قال الإشراك بالله، ثم ذكره.

(١) «هـ»: أبو الحسين وهو بخلاف الصواب وفي «أ»، و«ظ» أبو الحسن، وانظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٠).

٢٦٨ـ أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزاز بالبصرة ثنا أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي نا يعقوب بن سفيان ثنا الحكم بن موسىٰ ثنا يحيىٰ بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلىٰ أهل اليمن بكتاب وكان فيه[1] : «**إن أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة: إشراك[2] بالله، وقتل النفس المؤمنة بغير حق، والفرار في سبيل الله يوم الزحف، وعقوق الوالدين**» .

= وإسناده ضعيف فيه محمد بن إسحاق معروف بالتدليس، وقد عنعن في إسناده، غير أن هذه الطريق مع طريق ابن لهيعة، يحسن بهما الموقوف، والله المستعان.

(٢٦٨) **إسناده ضعيف جداً**: وقد تلقىٰ كتاب عمرو بن حزم بالقبول جماعة من العلماء.

والخبر أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤ / ٥٠١ رقم ٦٥٥٩)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٩٥ـ٣٩٧)، والبيهقي في «السنن» (٤ / ٨٩ـ ٩٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١١ / ٤١٩).

كلهم من طرق عن الحكم بن موسىٰ ثني يحيىٰ بن حمزة عن سليمان بن داود ثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلىٰ أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض، والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرئت علىٰ أهل اليمن، وهذه نسختها «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي ﷺ . . الحديث.

وأخرجه مقطعاً أبو داود في «المراسيل» (ص ٢١٣ رقم ٢٥٩)، والنسائي في «سننه» (٨ / ٥٧ رقم ٤٨٥٣)، والدارمي (٢ / ١٦١، ١٨٨، ١٩٢ـ ١٩٥)، وفي «مسائل أحمد رواية البغوي» (رقم ٧٣، ٩٩)، وأبو سعيد الدارمي في «الرد علىٰ المريسي» (٢ / ٦١٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١١٢٣ـ ١١٢٤)، والدارقطني في «سننه» (١ / ٢٢)، (٢ / ٢٨٥)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٤ / ١٩٨١ رقم ٤٩٧٤)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٢ / ٢٣٤٤ رقم ٥٧٢)، والبيهقي في «الخلافيات» (١ / =

(١) «هـ»: فكان.
(٢) «هـ»: الإشراك.

....

= ٥٠١ رقم ٢٩٧)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٥ / ٨)، و«التمهيد» (١٧ / ٣٣٩-٣٤١).

كلهم من طريق يحيىٰ بن حمزة به.

واختلف عليه فرواه عنه كما سبق الحكم بن موسىٰ عن سليمان بن داود ثني الزهري به. وسليمان بن داود صدوق انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٧٠).

والحكم بن موسىٰ، هو ابن أبي زهير البغدادي: ثقة.

وخالفه محمد بن بكار العاملي، وهو صدوق، وجامع بن بلال العاملي روياه عن يحيىٰ بن حمزة، عن سليمان بن أرقم عن الزهري به.

وسليمان بن أرقم «متروك».

أخرج روايته أبو داود في «المراسيل» (٢١٣ رقم ٢٥٨).

ثنا هارون بن محمد بن بكار حدثني أبي وعمي به.

قال أبو داود: وثنا أبو هبيرة قال: قرأته في أصل يحيىٰ بن حمزة حدثني سليمان بن أرقم به قال: والذي قال: سليمان بن داود، وهم فيه.

وأخرجه النسائي كذلك من طريق محمد بن بكار عن يحيىٰ بن حمزة عن سليمان بن أرقم به. قال أبو عبد الرحمن: وهذا أشبه بالصواب. والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك وفي «الميزان» (٣ / ٢٨٧) قال الذهبي: قال أبو الحسن الهروي: الحديث في أصل يحيىٰ بن حمزة، عن سليمان بن أرقم غلط عليه الحكم، وقال أبو زرعة الدمشقي: الصواب سليمان بن أرقم.

وقال الحافظ ابن منده: رأيت في كتاب يحيىٰ بن حمزة بخطه عن سليمان بن أرقم عن الزهري، وهو الصواب، وقال صالح جزرة: ثنا دحيم قال: نظرت في أصل كتاب يحيىٰ حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو عن سليمان بن أرقم.

قال صالح: فكتبت هذا الكلام عن مسلم بن الحجاج.

قال الذهبي: قلت: ترجح أن الحكم بن موسىٰ وَهِم ولابد. اهـ.

وانظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٧١) ترجمة سليمان بن داود.

وعلىٰ ذلك فهذا إسناد ضعيف جداً، فسليمان بن أرقم «متروك»، انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٥٢).

غير أن الحديث قد جاء من طرق كثيرة مسندة، ومرسلة، وقد صرح جمع من أهل العلم بصحة كتاب عمرو بن حزم، وقبلوه. =

٢٦٩ـ وأخبرنا علي بن أحمد أيضًا ثنا الحسن بن محمد بن عثمان ثنا يعقوب بن سفيان ثنا قبيصة ثنا سفيان عن سعد[1] بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من الكبائر أن يشتم الرجل والده**، قيل: وكيف يشتم الرجل والده؟ قال: **يسب الرجل فيسب أباه**».

= قال يعقوب بن سفيان الفسوي: لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح من كتاب عمرو بن حزم. وفي «الاستذكار» (٢٥ / ٨) قال ابن عبد البر: وفي إجماع العلماء في كل مصر على معاني ما في حديث عمرو بن حزم دليل واضح على صحة الحديث، وأنه يستغني عن الإسناد لشهرته عند علماء أهل المدينة وغيرهم.

وفي «العواصم والقواصم» (١ / ٣٣٤) قال ابن الوزير: قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا يعتمدون عليه ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه، كما قال الحافظ يعقوب بن سفيان: ولا أعلم في جميع الكتب كتابًا أصح من كتاب عمرو بن حزم، كان أصحاب رسول الله، والتابعون يرجعون إليه ويدعون آراءهم. اهـ. والله أعلم.

(٢٦٩) **متفق عليه، وإسناده صحيح**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٤٠٣ رقم ٥٩٧٣)، وفي «الأدب» (١ / ٩٧ رقم ٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٩٢ ـ ٩٣ رقم ٩٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٥٨ رقم ١٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٦ رقم ٢٦٣، ٢٦٤)، وفي «الحلية» (٣ / ١٧٢)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٣٣٦ رقم ٥١٤١)، والترمذي في «سننه» (٤ / رقم ١٩٠٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٢ رقم ٤١١، ٤١٢)، والطيالسي (٢٩٩ رقم ٢٢٦٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / رقم ٢٦٥٦٦)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٦٤، ١٩٥، ٢١٤، ٢١٦)، وعبد بن حميد (١٣٢ رقم ٣٢٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤ رقم ٨٩٩)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٢٣٣ رقم ١٥٤٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٩٣٠ رقم ٥١٩٦)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / رقم ٤٨٢ ـ ٤٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (٩ / رقم ٤٥١٨)، (١٤/ رقم ٧٤٨٥، ٧٤٨٦)، وفي «السنن» (١٠ / ٢٣٥)، والشجري في «أماليه» (٢ / ١٢٢)، والبغوي=

---

(١) في حاشية «ظ» تصويب من الأصل «سعيد» وهو خطأ.

٢٧٠ـ أخبرنا علي بن القاسم الشاهد ثنا علي بن إسحاق المارداني ثنا أبو قلابة ثنا بشر بن عمرح وأخبرنا أبو نعيم[(١)] الحافظ «واللفظ له» ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود قالا: ثنا شعبة عن عبيد الله «وهو ابن أبي بكر» عن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ عن الكبائر؟ فقال: «**الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور**، أو قال: **قول الزور**».

٢٧١ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي أنبا عبيد الله بن أحمد بن يعقوب المقري ثنا محمد بن منصور بن النضر الشيعي ثنا حميد بن مسعدة السامي ثنا بشر بن المفضل ثنا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة[(٢)] عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أحدثكم بأكبر الكبائر**؟ قالوا: بلى، قال:

= في «شرح السنة» (١٣ / رقم ٣٤٢٧)، وفي «التفسير» (١ / ٤١٩ النساء آية ٣١).
كلهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر به، والله أعلم.

(٢٧٠) **متفق عليه**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٥٣، ٥٦٧٧، ٦٨٧١)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٩١ ـ ٩٢ رقم ٨٨)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٥٧ رقم ١٤٧)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٥ رقم ٢٦١)، والنسائي في «سننه» (٧ / ٨٨ رقم ٤١٠)، (٨ / ٦٣ رقم ٤٨٦٧)، وفي «الكبرى» (٦ / ٣٢٢ رقم ١١٠٩٩)، والطيالسي (٢٧٦ رقم ٢٠٧٥)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ١٣١، ١٣٤)، والطبري في «تفسيره» (٤ / ٤٢ النساء آية ٣١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٣٥١ رقم ٨٩٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٩٣٠ رقم ٥١٩٥)، وابن مندة في «الإيمان» (٢ / رقم ٤٧٣ ـ ٤٧٥)، والبيهقي في «سننه» (١٠ / ١٢١)، وفي «الشعب» (٩ / رقم ٤٥١٩)، (١٤ / رقم ٧٤٨٣).
جميعًا من طرق عن شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس به. والله أعلم.

(٢٧١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٦٥٤، ٥٩٧٦، ٦٢٧٣، =

---

(١) في «ظ»: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ.

(٢) «ظ»: بكر.

الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، قال: وجلس وكان متكئا، **قال: وشهادة الزور**» أو «**قول الزور**» فما زال رسول الله ﷺ يقولها حتىٰ قلنا: ليته سكت».

٢٧٢ـ أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السراج بنيسابور ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير المصري حدثني أبي حدثني نافع - يعني ابن يزيد - عن يزيد وهو - ابن أبي حبيب - عن سنان عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**شهادة الزور من الكبائر**» سنان هذا هو الأنصاري واسم أبيه عبد الله، وقيل: عمر. والله أعلم.

٢٧٣ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ الصيرفي ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا حسين بن محمد «ح» وأخبرنا محمد بن أبي الفوارس ثنا أبو علي الصواف ثنا أحمد بن هارون بن

= ٦٩١٩)، وفي «الأدب المفرد» (١ / ٦٨ رقم ١٥)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٩١ رقم ٨٧)، وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٥٧ رقم ١٤٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ١٦٥ رقم ٢٦٠)، والترمذي في «سننه» (رقم ١٩٠١، ٢٣٠١، ٣٠١٩) وفي «الشمائل» (ص ٩١ - ٩٢ رقم ١٢٤)، وأحمد في «المسند» (٥ / ٣٦ - ٣٧، ٣٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢ / ٣٤٧ رقم ٨٩٢)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (رقم ١٥٣، ٢٤٤)، وابن منده في «الإيمان» (٢ / رقم ٤٧٠ - ٤٧٢)، والبيهقي في «سننه» (١٠ / ١٢١، ١٥٦)، وفي «الشعب» (١٤ / ٥ رقم ٧٤٨٢)، والبغوي في «التفسير» (١ / ٤١٨).

كلهم من طرق عن الجريري، وهو سعيد بن إياس عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه به. والله أعلم.

(٢٧٢) **إسناده ضعيف**: فيه سنان الراوي عن أنس، وهو سنان بن عبد الله، وقيل: ابن عمر مجهول.

ذكره الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ١٦٤ رقم ٢٣٤٠)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأشار إلىٰ أثره هذا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٣٣٦). والله أعلم.

(٢٧٣) **إسناده ضعيف**: فيه أيوب بن عتبة ضعيف انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٢٥٨). =

روح ثنا محمد بن إسحاق ثنا الحسن بن موسىٰ الأشيب «واللفظ لحديثه» قالا: ثنا أيوب بن عتبة عن طيسلة عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**الكبائر سبع: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والزنا، والسحر، والفرار من الزحف، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم**».

كل من ثبت عليه فعل شيء من هذه الكبائر المذكورة أو ما كان بسبيلها كشرب الخمر واللواط ونحوهما فعدالته ساقطة، وخبره مردود حتىٰ يتوب، وكذلك إذا ثبت عليه ملازمته لفعل المعاصي التي لا يقطع علىٰ أنها من الكبائر، أو إدامة السخف والخلاعة والمجون في أمر الدين ويثبت ذلك عليه إذا أخبر به عدلان وصرحا بالجرح.

فإن صرح عدل واحد بما يوجب الجرح فقد اختلف أهل العلم فيه.

فمنهم من قال: لا يثبت كما لا يثبت في الشهادة، ومنهم من قال: يثبت ذلك لأن العدد ليس بشرط في قبول الخبر، فلم يكن شرطًا في جرح الراوي، ويخالف الشهادة؛ لأن العدد شرط في قبول الشهادة والحكم بها فكان شرطًا في جرح الشاهد، والله أعلم.

* * *

= وشيخه طيسلة بن علي البهدلي اليمامي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «مقبول». اهـ.

وطيسلة وثقه يحيىٰ بن معين، وابن شاهين كما في «تهذيب الكمال»، فمثله لا ينزل عن رتبة صدوق. والله أعلم.

والخبر أخرجه الطبري في تفسيره (٤ / ٣٩ النساء اية ٣١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٤٧٧ رقم ٣٣٠٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص ١٠٢ رقم ٢٤٦)، والبيهقي في «سننه» (٣ / ٤٠٩).

ومداره علىٰ أيوب بن عتبة، وقد سبق بيان ضعفه، والله أعلم.

باب القول في
الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى

اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل، ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وأخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به؛ فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.

٢٧٤ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل ابن إسحاق ثنا خالد بن خداش قال: سمعت حماد بن زيد يقول: «كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل، ونحدث عنه، ونحسن عليه الثناء[(١)]، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول[(٢)] قال: وكان يقول أهل بلد الرجل أعرف بالرجل.

قال الخطيب:[(٣)] لما كان عندهم زيادة علم بخبره على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه دون ما أخبر به الغريب من عدالته.

---

(٢٧٤) **إسناده حسن**: فيه خالد بن خداش بن عجلان الأزدي المهلبي، صدوق إلا أنه ينفرد عن حماد بأحاديث ويحتمل منه في مثل هذه الآثار، والله أعلم.

---

(١) في «م»، و«هـ»، و«ظ»: فيذكر الرجل، ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه.
(٢) في «م»، و«ظ»، و«هـ»: يقول.
(٣) في «م»، و«هـ»: قلت، وكذا في حاشية «ظ».

٢٧٥ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ أنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى قال: قال عبد الله بن الزبير الحميدي فإن قال قائل: لِمَ لمْ[١] تقبل ما حدثك الثقة حتى انتهى به إلى النبي ﷺ؛ لما انتهى إليك من ذلك من جرحه لبعض من حدث به، وتكون مقلداً ذلك الثقة مكتفياً به، غير مفتش له، وهو[٢] حمله ورضيه لنفسه؟!!

فقلت: لأنه قد انتهى إليَّ في ذلك علم ما جهل الثقة الذي حدثني عنه، فلا يسعني أن أحدث عنه لما انتهى إليَّ فيه، بل يضيق ذلك علي، ويكون ذلك واسعًا للذي حدثني عنه، إذا لم يعلم منه ما علمت من ذلك.

وكذلك الشاهد يشهد عند الحاكم؛ ويسأل عنه في السر[٣] والعلانية فيعدل فيقبل شهادته، ثم يشهد عنده مرة أخرى أو عند غيره فيسأل عنه فلا يعدل، فيردها الحاكم بعد إجازته لها، لا يسعه إلا ذلك، ولا يلزم الحاكم بعده أن يجيزها إذا لم يعدل إن كان حاكم قبله. فكذلك[٤] أنا والذي حدثني فيما انتهى إليَّ من علم ما جهل من ذلك، وكلانا مصيب فيما فعل.

قال الخطيب[٥]: ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلا، ومتى لم نعمل[٦] بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له ونقض لعدالته. وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك. ولأجل هذا وجب إذا شهد شاهدان على رجل بحق. وشهد له شاهدان آخران أنه قد خرج

---

(٢٧٥) إسناده صحيح.

---

(١) «هـ»: لم لا.
(٢) في «م»: فهو.
(٣) كذا في «أ»، و«ظ»، و«م» وفي «هـ»: فيسأل في السر.
(٤) «هـ»: وكذلك.
(٥) في «م»، «هـ»: وقالت.
(٦) في «م»: يعمل.

منه أن يكون العمل بشهادة من شهد بقضاء الحق أولى لأن شاهدي القضاء يصدقان الآخرين ويقولان: علمنا خروجه من الحق الذي كان عليه، وأنتما لم تعلما ذلك.

ولو قال شاهدا ثبوت الحق: نشهد أنه لم يخرج من الحق، لكانت شهادة باطلة.

* * *

فصل

إذا عدَّل جماعة رجلاً وجرَّحه أقل عدداً من المعدلين فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولىٰ، وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة، وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه[أ] من أن[1] الجارحين يصدقون المعدلين في العلم بالظاهر، ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره.

وقد اعتلت هذه الطائفة بأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم. وهذا بعد ممن توهمه؛ لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أن هذا لم يقع منه؛ لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة علىٰ نفي ما يصح، ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه فثبت ما ذكرناه.

(أ) علق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «لسان الميزان» (ص ١٠٨) علىٰ كلام المؤلف بقوله:
قلت: بل الصواب التفصيل: فإن كان الجرح ـ والحالة هذه ـ مفسراً قُبِلَ، وإلا عُمِلَ بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدم التعديل، كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره، فأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوىٰ قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف، أو متروك، أو ساقط، أو لا يحتج به، ونحو ذلك، فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك، إذ لو فَسَّرَه كان غير قادح لمنعنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضعف.
فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، وهو من اختلف توثيقه وتجريحه كما شرحنا، ويؤيده قول ابن عبد البر: من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت همته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلي قول أحد، إلا أن يأتي الجارح في جرحه ببينة عادلة، يصح بها جرحه علىٰ طريق الشهادات والعمل بما فيها من المشاهدة، لذلك بما يوجب قبوله. اهـ.

---

(١) في «م»: من أجل أن.

باب القول في الجرح
هل يحتاج إلى كشف أم لا؟

٢٧٦ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي قال: قرأت على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال الجمهور من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح، يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن.

والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالما، والدليل عليه نفس ما دللنا به على أنه لا يجب استفسار العدل عما به صار عنده المزكى عدلا؛ لأننا متى استفسرنا الجارح لغيره فإنما يجب علينا لسوء[1] الظن، والاتهام له بالجهل بما يصير به المجروح مجروحًا، وذلك ينقض جملة ما بنينا عليه أمره من الرضا به والرجوع إليه، ولا يجب كشف ما به صار مجروحًا وإن اختلفت آراء الناس فيما به يصير المجروح مجروحًا كما لا يجب كشف ذلك في العقود والحقوق وإن اختلف في كثير منها، [والطريق في ذلك واحد][2].

فأما إذا كان الجارح عاميًا، وجب لا محالة استفساره.

وقد ذكر أن الشافعي إنما أوجب الكشف عن ذلك؛ لأنه بلغه أن إنسانًا جرح رجلا فسئل عما جرحه به، فقال: رأيته يبول قائما، فقيل له: وما في ذلك ما يوجب جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلى[3] ثوبه ثم يصلي، فقيل له: رأيته صلى[4] كذلك؟ فقال: لا، فهذا ونحوه جرح بالتأويل، والعالم لا

---

(٢٧٦) إسناده صحيح.

---

(١) «هـ»: بسوء.

(٢) في «ظ»: فالطريق واحد.

(٣) كذا في «ظ»، و«هـ»، و«م»، ووقع في «أ» يخلي.

(٤) «هـ»: يصلي.

يجرح أحدًا بهذا وأمثاله، فوجب بذلك ما قلناه.

٢٧٧ـ سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري يقول: لا يقبل الجرح إلا مفسراً، وليس قول أصحاب الحديث، فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء مما يوجب جرحه ورد خبره، وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلابد من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟ وكذلك قال أصحابنا: إذا شهد رجلان بأن هذا الماء نجس لم تقبل شهادتهما حتى يبينا سبب النجاسة، فإن الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفي نجاسة الواقع فيه.

قال الخطيب[١]: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث، ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما[أ].

---

(٢٧٧) إسناده صحيح.

(أ) الراجح في هذه المسألة هو قبول الجرح المجمل إذا صدر من عالم بأسباب الجرح والتعديل، قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في «اختصار علوم الحديث» (ص ٧٩):

«أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلّمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكًا أو كذابًا. أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم...» الخ.

وقال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٢١):

«لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكًا إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجارح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بين بين.

أما إذا انتفت الظنون وانتفت التُهم، وكان الجارح حَبراً من أحبار الأمة، مبرأً عن مظان=

---

(١) في «م»، و«هـ»: قلت.

فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم.

وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريقة[1] وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، وذكر موجبه[أ].

= التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكًا بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه ولا نُحوج الجارح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه ـ والحالة هذه ـ طلب لغيبة لا حاجة إليها..». اهـ.

(أ) البخاري إمام مجتهد عالم بأسباب الجرح والتعديل، ومثله لا يُلزم بأخذ أقوال من تقدمه من النقاد، وكونه قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، لا يلزم من ذلك أن مذهبه عدم قبول الجرح إلا مفسراً.

وأما عن احتجاج البخاري بعكرمة، فلكونه لم يثبت عنده فيه الجرح بخلاف الإمام مسلم فإنه ترك الرواية عن عكرمة لكلام مالك فيه ـ قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٦٦٧): وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم: أبو جعفر بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي.. الخ.

وأما عن إسماعيل بن أبي أويس، فلم يحتج به البخاري على إطلاقه، وإنما انتقى البخاري من أصول إسماعيل، قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٠): ورُوِّينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه. =

---

(١) «هـ»: الطريق.

٢٧٨ـ أخبرني أبو بكر أحمد بن سليمان بن علي المقري ثنا عبيد الله بن محمد بن أحمد بن علي بن مهران. أخبرني أحمد بن خلف بن أيوب البزاز المعروف بالسابح، حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله المنقري ثنا علي بن عاصم ثنا شعبة قال: احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشد غيرة من التيوس.

ومذاهب النقاد للرجل غامضة دقيقة، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجبًا لرد الحديث، ولا مسقطًا للعدالة، ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى رجاء إن كان الراوي حيًا أن يحمله ذلك على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة، وإن كان ميتًا أن ينزله من نقل عنه منزلته، فلا يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز.

ومنهم من يرى أن من الاحتياط للدين إشاعة ما سمع من الأمر المكروه الذي لا يوجب إسقاط العدالة بانفراده؛ حتى ينظر هل له من أخوات ونظائر، فإن أحوال الناس وطبائعهم جارية على إظهار الجميل وإخفاء ما خالفه، فإذا ظهر أمر يكره مخالف للجميل لم يؤمن أن يكون وراءه شبه له.

ولهذا قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الحديث الذي قدمناه في أول

= وأما عمرو بن مرزوق فقد أخرج له في المتابعات لا الاحتجاج.

وأما إخراج مسلم لسويد بن سعيد فالظاهر أن مسلمًا عرف أن ما أخرجه عنه من صحيح حديثه، أو مما لم ينفرد به طلبًا للعلو، بل غالب من جرح سويدًا فسر جرحه وذكروا أنه لما عمي ربما لقن الشيء، وهذا ـ وإن كان قادحًا ـ فإنما يقدح فيما حدث به بعد العمى لا فيما قبله، والله أعلم وانظر «فتح المغيث» (١ / ٣٣٤).

(٢٧٨) **إسناده ضعيف**: فيه علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي، «ضعيف» انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢١٦).

وأحمد بن خلف بن أيوب السابح، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ١٣٥ رقم ١٨١٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

باب العدالة: «من أظهر لنا خيراً أَمِناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة».

٢٧٩ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال: ثنا أبو بشر عيسى بن إبراهيم بن عيسى الصيدلاني قال: ثنا أبو يوسف القلوسي قال: سمعت أبا بكر بن أبي الأسود يقول: كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي، وكان[1] في أصل كتابه قوم قد ترك حديثهم مثل[2] الحسن بن أبي جعفر، وعباد بن صهيب، وجماعة نحو هؤلاء، ثم أثبته[3] بعد ذلك بأشهر وأخرج إليَّ كتاب «الديات» فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت: يا خالي[4]، أليس كنت قد ضربت على حديثه وتركته؟ قال: بلى، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة قام الحسن بن أبي جعفر فتعلق[5] بي، فقال: يا رب سل عبد الرحمن بن مهدي فيم أسقط عدالتي؟ فرأيت أن أحدث عنه، وما كان لي حجة عند ربي، فحدث عنه بأحاديث.

٢٨٠ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان سمعت أحمد بن صالح، وذكر مسلمة بن علي، فقال: لا يترك[6]

---

(٢٧٩) **صحيح**: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٣٧) في المقدمة.
ومداره على أبي يوسف القلوسي، وهو يعقوب بن إسحاق بن زياد المعروف بالقلوسي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٨٥).
وابن أبي الأسود هو عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري «ثقة حافظ».
(٢٨٠) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ١٩١).

---

(١) «ظ»، و«م»، فكان.
(٢) في «م» منهم.
(٣) في «م»، و«هـ»: أثبته.
(٤) في «م»: يا خال.
(٥) في «هـ»: فيتعلق.
(٦) في «م»: لا نترك.

حديث رجل حتىٰ يجتمع الجميع علىٰ ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فإما أن يقال[1]: فلان متروك فلا، إلا أن يجتمع الجميع علىٰ ترك حديثه.

* * *

= وانظر شرح هذه العبارة للحافظ ابن حجر في «النكت» (١ / ٤٨٣)، والله أعلم.

(١) في «م»: أن نقول.

باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة

٢٨١ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قريء علىٰ أحمد بن جعفر بن مالك وأنا أسمع حدثكم عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: إن يحيىٰ بن معين يطعن علىٰ عامر بن صالح قال: يقول ماذا؟ قلت: رآه يسمع من حجاج، قال: قد رأيت أنا حجاجًا يسمع من هشيم، وهذا عيب! يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر؟!.

٢٨٢ـ أخبرني أبو بكر محمد بن عمر بن بكير المقري أنا عثمان بن أحمد ابن سمعان الرزاز ثنا الهيثم بن خلف الدوري ثنا محمود بن غيلان قال: سألت وهب بن جرير عن صالح بن أبي الأخضر ما شأنه؟ قال: سمع وقرأ، كان لا يميز القراءة من[1] السماع.

٢٨٣ـ أخبرنا عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي حدثنا محمد بن العباس الخزاز ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا يحيىٰ بن أيوب العابد ثنا أبو عبيدة الحداد ثنا شعبة يومًا عن رجل بنحو من عشرين حديثًا، ثم قال: امحوها [قال]: قلنا له: لِمَ؟ قال: ذكرت شيئًا رأيته منه، فقلنا: أخبرنا به أي شيء

(٢٨١) إسناده صحيح: والأثر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٣٤).
(٢٨٢) إسناده صحيح: والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / رقم ١٧٢٧).
(٢٨٣) إسناده صحيح: وأبو عبيدة الحداد، هو عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم البصري، «ثقة» انظر «تهذيب التهذيب» (٣ / ٥٢٤).

(١) في هـ: عن.

هو؟ قال: رأيته على فرس يجري ملء فروجه.

٢٨٤ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب[(١)] قال: قرىء على أبي القاسم النحاس[(٢)] وأنا أسمع حدثكم أبو طالب أحمد بن نصر ثنا ابن أبي عتاب الأعين ثنا محمد بن جعفر ـ يعني المدائني ـ قال: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون، فتركت حديثه.

٢٨٥ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا محمد بن حميد الرازي ثنا جرير قال: رأيت سماك بن حرب يبول قائما، فلم أكتب عنه.

قد[(٣)] قال كثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات نحو: التبذل، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطريق[(٤)]، والبول قائما، والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر[(٥)] والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة، ويوجب رد الشهادة.

---

(٢٨٤) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن جعفر المدائني ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «صدوق فيه لين»، وانظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٥).
وأبو القاسم النحاس: لم أقف على ترجمته، والله المستعان.

(٢٨٥) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن حميد بن حيان الرازي، كذبه أهل بلده، والله المستعان. انظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٨٤).

---

(١) في «ظ»: أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب.
(٢) «ظ»: علي أبي القاسم بن النحاس.
(٣) في هامش: «ظ»: قلت قد قال.
(٤) في «م»، و«ظ»: الطرق، و«هـ»: الطرقات.
(٥) في «م»، و«ظ»: للقدر.

والذي عندنا في هذا الباب رد خبر فاعلي[١] المباحات إلىٰ العالم، والعمل في ذلك بما يقوىٰ في نفسه، فإن غلب علىٰ ظنه من أفعال مرتكب[٢] المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع علىٰ فعل ذلك، والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه علىٰ الكذب في خبره وشهادته، بل يرىٰ إعظام ذلك وتحريمه، والتنزه عنه قبل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته.

٢٨٦ـ أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ ثنا أبي ثنا الحسين بن صدقة ثنا ابن أبي خيثمة ثنا يحيىٰ بن معين عن وكيع قال: قال شعبة: لقيت ناجية الذي روىٰ عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه.

قال الخطيب[٣]: ألا ترىٰ أن شعبة في الابتداء جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه فتركه، ثم استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر؛ فكتب حديثه نازلا.

فكذلك[٤] قول الجارح: «إن فلانا ليس بثقة» يحتمل أن يكون لمثل هذا المعنىٰ فيجب أن يفسر سببه.

---

(٢٨٦) **إسناده حسن**: فيه عبيد الله بن عُمر بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الواعظ قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٨٦): كتبت عنه، وكان صدوقًا.
وانظر ترجمة أبيه في رقم (٣٤). والله أعلم.
وبقية رجاله ثقات.

---

(١) في «م»: فاعل.
(٢) في «م»: من ركب المباح.
(٣) في «م»، و«هـ»: قلت.
(٤) «هـ»: وكذلك.

٢٨٧ـ أخبرنا محمد بن عمرَ بن بكير أنا عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز ثنا هيثم بن خلف ثنا محمود بن غيلان ثنا وهب بن جرير قال: قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو، فسمعت منه[1] صوت الطنبور فرجعت، فهلا سألت؟ عسىٰ ألا يعلم هو.

٢٨٨ـ أخبرنا علي بن طلحة بن المقري ثنا أبو الفتح محمد بن إبراهيم الطرسوسي أنا محمد بن محمد بن داود الكرخي ثنا عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش ثنا أبو حفص عمرو بن علي ثنا أمية بن خالد عن شعبة قال: قلت للحكم بن عتيبة: لِمَ لَمْ ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام.

٢٨٩ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا

(٢٨٧) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٧٧٩ ـ ٧٨٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٢٣٧) من طريق وهب بن جرير عن شعبة به.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٥٣، ١٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢٣٣١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠ / ٣٧٣).
من طريق صالح بن أحمد بن حنبل نا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: أتىٰ شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتًا فتركه: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان فكره السماع منه من أجل ذلك.
وأخرجه كذلك ابن أبي حاتم (٨ / ٣٥٧ رقم ١٦٣٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٦٠ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، من طريق عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سمعت أبي يقول: ترك شعبة المنهال بن عمرو علىٰ عمد، قال ابن أبي حاتم: لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب. اهـ.
(٢٨٨) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، انظر ترجمته في «اللسان» (٤ / ٣٢٢).
(٢٨٩) **إسناده إلي أيوب بن سويد صحيح**: والخبر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٧ / =

(١) كذا في «ظ»، و«أ»، و«م»، وفي «هـ»: فيه.

علي بن أحمد بن سليمان ثنا هارون بن سعيد الأيلي قال: سألت أيوب بن سويد عن الذي كان شعبة يطعن به على الحسن بن عمارة، فقال لي: كان يقول: إن الحكم بن عتيبة لم يحدث عن يحيى بن الجزار إلا ثلاثة أحاديث، والحسن يحدث عن الحكم عن يحيى أحاديث كثيرة، قال: فقلت ذلك للحسن ابن عمارة، فقال: إن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتاب[1] لأحفظه؛ فحفظته.

٢٩٠ـ وأخبرنا أحمد بن أبي جعفر ثنا محمد بن المظفر ثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الجبار الصوفي ثنا الحارث بن سريج ثنا هشيم قال: قلت لشعبة: ما لك ولأبي الربيع، ما تريد منه؟ قال: يحدث عن أبي بشر بأحاديث ليست من حديثه، قلت: أي شيء هو؟ قال: يحدث عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: أنه مرَّ بقوم قد نصبوا دجاجة يرمونها، فقال: يا عباد الله! لا تتخذوا الروح غرضا، قال: قلت: فأشهد على أبي بشر أنه حدثنيه، قال: إنه قد أكثر، إنه قد أكثر.

= ٣٤٨).

من طريق محمد بن المظفر به، وأيوب بن سويد ضعيف انظر «التهذيب» (١ / ٣٦٨ـ ٣٦٩)، وأخرج العقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢٣٧)، وابن شاهين في «الضعفاء» (ص ٧٠ رقم ١١٠)، من طرق عن شعبة، قال: أفادني الحسن بن عُمارة عن الحكم سبعين حديثًا فلم يكن لها أصل. اهـ.

وفي رواية ابن شاهين روى أشياء عن الحكم لم نجد لها أصلاً. وانظر نحو ذلك من الآثار في المصدرين السابقين. والله أعلم.

(٢٩٠) **إسناده ضعيف جداً، وقد صح من وجه آخر**: فيه الحارث بن سريج النقال: قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال موسى بن هارون: متهم في الحديث، وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبو زرعة، وترك حديثه، وامتنع أن يحدثنا عنه. اهـ من «اللسان» (٢ / ٢٧٢). =

(١) في «م»: كتابه.

٢٩١ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد المجهز أنا محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الحداد بتنيس ثنا بكر بن أحمد بن حفص الشعراني ثنا هلال ابن العلاء قال سمعت أبي يقول: سمعت حماد بن زيد يقول: لقيني شعبة ومعه طين، قلت: أين تريد؟ قال: صاحب المنكث. قال: قلت: تصنع ماذا؟ قال: أستعدي على هذا الذي يكذب على أيوب أبو جزي[1] قال: قلت: في أي شيء؟ قال: كذا وكذا، قلت: حدثني أيوب، فرمى بالطينة.

= والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٩١)، أخبرنا عبد الملك بن محمد نا صالح ابن أحمد، نا أبي نا يحيى قال: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، حديث الطير أن ابن عمر رأى قومًا نصبوا طيرًا يرمونه.

قال شعبة: هذا الحديث حديث المنهال، وحدث به أبو الربيع عن أبي بشر فأنكره شعبة فقال له هشيم: أنا سمعته، من أبي بشر، أيش ينكر عليه؟ . اهـ.

وإسناده صحيح، ويشهد له ما سبق في رقم (٢٨٩).

أقول: ورواية هشيم هذه، عن أبي بشر ـ وهو جعفر بن إياس ـ عن سعيد بن جبير عن ابن عمر بالحديث السابق.

أخرجها مسلم في «صحيحه» (رقم ١٩٥٨)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٤١)، وغيرهما والله أعلم.

(٢٩١) **إسناده ضعيف**: من أجل والد هلال بن العلاء.

وهو العلاء بن هلال بن عمر أبو محمد الباهلي.

ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: فيه لين، ويظهر من خلال ترجمته أنه أشد من ذلك؛ فقد قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة، وقال النسائي: هلال بن العلاء روى عن أبيه، غير حديث منكر فلا أدري منه أتى أو من أبيه، وذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: يقلب الأسانيد ويغير الأسماء فلا يجوز الاحتجاج به، انظر «تهذيب الكمال» (٢٢ / ٥٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨ / ١٩٣)، والله أعلم.

---

(١) في «ظ»: أبو جزء.

٢٩٢ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد المتوثي أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا سهل بن أحمد الواسطي ثنا أبو حفص عمرو بن علي أنا أبو داود الطيالسي قال: سمعت شعبة يقول: سمعت من طلحة بن مصرف حديثًا واحدًا، وكنت كلما مررت به سألته عنه، فقال له: لِمَ يا أبا بسطام؟ قال: أردت أن أنظر إلى حفظه؛ فإن غير [فيه][1] شيئا تركته.

٢٩٣ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر أنا أبو بكر محمد بن عدي بن زحر البصري[2] في كتابه إلينا ثنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا الحسن بن علي عن شبابة قال: قلت: أو قيل لشعبة: ما شأن حسام بن مصك؟ قال: رأيته يبول مستقبلا القبلة.

قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: ترك شعبة أبا غالب، أنه رآه يحدث في الشمس، وضعه شعبة على أنه تغير عقله.

٢٩٤ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم قال: سمعت محمد بن علي الوراق يقول: سألت مسلم

---

(٢٩٢) **إسناده صحيح**: وسهل بن أحمد الواسطي.
هو سهل بن أحمد بن عثمان بن مخلد الواسطي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ١١٩) بقوله: كان ثقة. اهـ.

(٢٩٣) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أبي عدي بن أحمد بن زحر بن السائب لم يذكر بجرح أو تعديل، وقد سبق الترجمة له في رقم (١١٦).
والأثر في سؤلات الآجري (٢ / ١١٣ رقم ١٢٨٢).
وكلام أبي داود عن يحيى بن معين في المصدر السابق (٢ / ١١٢ رقم ١٢٨٠). والله أعلم.

(٢٩٤) **إسناده صحيح**: ومحمد بن علي الوارق.

---

(١) من «ظ»، و«هـ»، و«م».
(٢) «هـ»: المنقري.

ابن إبراهيم عن حديث لصالح المري فقال: ما تصنع بصالح؟ . . ذكروه يومًا عند حماد بن سلمة، فامتخط حماد.

قال الخطيب[1] : امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب ردّ خبره.

٢٩٥ـ ومثل هذه الحكاية ما أخبرني عبد الله بن يحيىٰ السكري أنا محمد ابن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر أنا ابن الغلابي قال: وسئل يحيىٰ ـ يعني ابن معين ـ[2] عن حجاج بن الشاعر؛ فبزق لما سئل عنه.

٢٩٦ـ وحدثنا أبو طالب يحيىٰ بن علي بن الطيب الدسكري لفظًا بحلوان أنا أبو بكر بن المقري بأصبهان ثنا حسين بن عبد الله بن خشيش المصري ثنا يزيد ابن عبد الصمد ثنا أبو مسهر قال: ثنا مزاحم بن زفر قال: قلنا لشعبة: ما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء.

= هو أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله بن مهران الوراق.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٦١): كان فاضلاً حافظًا ثقةً عارفًا. اهـ، انظر «السير» (١٣ / ٤٩ ـ ٥٠).

(٢٩٥) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٨ / ٢٤١).
وابن الغلابي، هو المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبد الرحمن الغلابي «ثقة» انظر «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٢٤)، والله أعلم.

(٢٩٦) **إسناده ضعيف**: فيه أبو طالب يحيىٰ بن علي بن الطيب الدسكري.
ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٤٢١ ـ ٤٤٠ ص ٣١٤) قال: روىٰ عنه أبو مسعود البجلي، وعبد الكريم بن محمد الشيرازي، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. اهـ.
ومزاحم بن زفر، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «مقبول». =

---

(١) «هـ»، «م»: قلت.
(٢) كذا في «م»، و«ظ»، و«هـ»، وفي «أ» وسئل يعني يحيىٰ بن معين.

باب القول فيمن روى
عن رجل حديثاثم ترك العمل به،
هـل يكون ذلك جـرحًا للمروي عنه؟

إذا روىٰ رجل عن شيخ حديثًا يقتضي حكما من الأحكام فلم يعمل به لم يكن ذلك جرحًا منه للشيخ؛ لأنه يحتمل أن يكون ترك العمل بالخبر لخبر آخر يعارضه، أو عموم، أو قياس، أو لكونه منسوخًا عنده، أو لأنه يرىٰ أن العمل بالقياس أولىٰ منه، وإذا احتمل ذلك لم يجعل[1] قدحًا في راويه.

٢٩٧ـ ومثل هذا ما أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ثنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا عبد الله ابن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر[2] أن رسول الله ﷺ قال: «**المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا[3] إلا بيع الخيار**»، فهذا رواه مالك ولم يعمل به، وزعم أنه رأىٰ أهل المدينة على العمل بخلافه، فلم يكن تركه العمل به قدحًا في نافع[4].

= والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٧٨٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٤٣)، (٤ / ٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢ / ١٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١١٦٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ٢٢٤)، كلهم من طرق عن أبي مسهر عن مزاحم بن زفر به.
وأخرجه كذلك ابن عدي في «الكامل» (٣ / ١١٦٧). من طريق دحيم ثنا محمد بن شعيب قال: ذكرت أبا بكر الهذلي لشعبة فقال: دعني لا أقيئ به.

(٢٩٧) متفق عليه، وإسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٣ / ٢٣١ رقم ٧٨٤). =

(١) «هـ»: يجعله.
(٢) في «م» عبيد الله بن عمر: خطأ.
(٣) «هـ»: يتفرقا.
(٤) «هـ»: لنافع.

ومثله الحديث الآخر الذي أخبرناه القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي.

= ومن طريقه أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٣٢٨ رقم ٢١١١)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١١٦٣ رقم ١٥٣١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣ / ٢٦٧ رقم ٤٩٢٢)، وأبو داود في «سننه» (٣ / ٢٧٣ رقم ٣٤٥٤)، والنسائي في «سننه» (٧ / ٢٤٨ رقم ٤٤٦٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٢٨٣ رقم ٤٩١٦)، والشافعي في «الرسالة» (ص ٣١٣ رقم ٨٦٣)، و«الأم» (٦ / رقم ٧٥٦٤)، وفي «المسند» (٢/ ٣١٨ رقم ٥٣٠، ٥٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (١٠ / ١٩١ رقم ٥٨٢١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٣ / ٢٦٤ رقم ٥٢٥٢)، والبيهقي في «سننه» (٥/ ٢٦٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ رقم ٢٠٤٧).

كلهم من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٣٢٦ رقم ٢١٠٧، ٢١٠٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١١٦٣)، وأبو عوانة (٣ / ٢٦٥ رقم ٤٩١٣-٤٩١٦، ٤٩١٩، ٤٩٢١)، والنسائي في «سننه» (٧/ رقم ٤٤٦٦-٤٤٧٤)، والترمذي في «سننه» (٣/ ٥٤٧ رقم ١٢٤٥)، وابن خزيمة (٢ / ٧٣٦ رقم ٢١٨١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٢٨٤ رقم ٤٩١٧)، والشافعي كما في «المسند» (٢ رقم ٥٣٢، ٥٣٣)، و «الأم» (٦ / ٩ رقم ٧٥٦٥)، والطيالسي (ص ٢٥٤ رقم ١٨٦٠)، والحميدي في «المسند» (٢ / ٢٩٠ رقم ٦٥٤)، والطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٤٣ رقم ٧٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ١٢)، وفي «شرح المشكل» (١٣، رقم ٥٢٤٠-٥٢٥٠، ٥٢٥٣)، والطبراني في «الأوسط» (٧ / رقم ٧٦٠٤)، (٨ رقم ٨٣٨٧)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٥ رقم ١٢)، والبيهقي في «سننه» (٥ / ٢٦٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٨ رقم ٢٠٤٨، ٢٠٤٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٧/ ١٧ رقم ١٦٠٦).

جميعًا من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٣٣٣ رقم ٢١١٣)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ص ١١٦٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٣ / ٢٦٨ رقم ٤٩٢٤-٤٩٢٦)، والنسائي في «سننه» (٧ رقم ٤٤٧٥، ٤٤٨٠)، والشافعي كما في «المسند» (٢ / رقم ٥٣٤)، والحميدي في «المسند» (٢ / ٢٩٠ رقم ٦٥٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» =

٢٩٨ـ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثنا أبو الدرداء هاشم ابن يعلى الأنصاري ثنا إسماعيل يعني - ابن أبي أويس - حدثني أبي عن محمد ابن مسلم أن سالم بن عبد الله أخبره وسأله محمد عن كراء المزارع؟ قال: أخبر رافع بن خديج عبد الله بن عمر أن عميه وقد كانا شهدا بدرا أخبراه أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع قال: فترك عبد الله كراءها، وقد كان يكريها قبل ذلك، قال محمد: فقلت لسالم: أتكريها أنت؟ فقال: نعم قد كان عبد الله يكريها، قال فقلت: فأين حديث رافع بن خديج؟ قال: فقال سالم: إن رافعًا قد أكثر عن نفسه[١].

* * *

= (٤ / ٥٠٦ رقم ٢٢٥٥)، و (٧ / ٢٨٨ رقم ٣٦١٤٦)، والبيهقي في «السنن» (٥ / ٢٦٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٨ رقم ٢٠٥٠)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٧ / ١٥ رقم ١٦٠٤).

كلهم من طرق عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به. والله أعلم.

(٢٩٨) **إسناده ضعيف وهو صحيح**: فيه إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس؛ «صدوق يخطئ».

والخبر صحيح مضى الكلام عليه مفصلاً في رقم (٤٥). والله أعلم.

(١) في «م» آخر الجزء الثالث والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وذلك في ليلة عيد الفطر سنة اثنتي عشرة وستمائة، والحمد لله وحده، ويتلوه في الجزء الرابع.

باب في أن السَفَه يسقط العدالة ويوجبُ ردّ الرواية

٢٩٩ـ أخبرنا أبو حازم الأعرج عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي بنيسابور أنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف العبدي بجرجان أنا الحسن ابن سفيان ثنا عبد العزيز بن سلام ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا أبو داود الطيالسي قال: سمعت شُعبة يقول: لم يكن شيء أحب إليَّ من أن أرىٰ رجلا يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير، حتىٰ قدمت مكة فسمعت منه، فبينا أنا عنده إذ جاء رجل فسأله عن شيء؛ فافترىٰ عليه: فقلت تفتري علىٰ رجل مسلم؟ قال: إنه غاظني، قال قلت: يغيظك فتفتري عليه؟!! فآليت ألا أحدث عنه، فكان[١] يقول: في صدري عنه[٢] أربعمائة.. لا والله لا حَدَّثتكم منه بشيء أبداً[٣].

٣٠٠ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت علىٰ حمزة بن محمد بن علي الماطيري بها: حدثكم محمد بن إبراهيم الغازي ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، وذكر النضر بن مطرف[٤] فقال: قال يحيىٰ: القطان سمعته يقول:

(٢٩٩) **صحيح**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٣١) ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام ثنا أحمد بن سعيد الرباضي، قال: سمعت أبا داود الطيالسي به.
وإسناده صحيح.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٥١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٣٢) من طريق محمود بن غيلان عن أبي داود به مختصراً.

(٣٠٠) رجاله ثقات عدا حمزة بن محمد بن علي الماطيري، لم أقف علىٰ ترجمته، والخبر =

(١) في «م»: وكان.
(٢) في «هـ»: منه.
(٣) «هـ»: منه، وفي «ظ»: لأحدثنكم بشيء منه أبداً.
(٤) في «أ»، و«ظ» بطرق، وفي حاشية «ظ» تصويب من الأصل الذي نقل منه فقال مطرف، وكذا في «هـ»، وهو الصواب.

إن لم أحدثكم فأمي زانية، قال يحيىٰ تركت حديثه لهذا.

٣٠١ـ قرأت علىٰ القاضي أبي العلاء الواسطي عن يوسف بن إبراهيم الجرجاني ثنا أبو نعيم بن عدي الحافظ ثنا أبو زيد يحيىٰ بن روح الحراني قال: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة، حراني من الحفاظ، ثقة وكان مخلد بن يزيد يسأله عن الحديث من حفظه، لِمَ لَمْ تكتب(١) عن يعلىٰ بن الأشدق؟ قال: خرجنا(٢) إليه إلىٰ ربض [ابن مالك](٣) ـ وربض بن مالك هو خارج من حران ـ فسألناه عن شيء من الحديث، فقال: كذا وكذا، من بغل تفليسي أحمر مدور في كذا وكذا من حدثكم ولم يكُنِ، وتكلم بالفحش فالتفت إلىٰ صاحبي فقلت: في الدنيا إنسان يكتب عن هذا؟ فتركناه وما كتبنا عنه شيئًا.

٣٠٢ـ أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي في كتابه إلينا أنا أبو الميمون البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو قال: ثنا علي بن عياش ثنا [عطاف](٤) بن خالد قال: قيل لزيد بن أسلم: عمن يا أبا أسامة؟ قيل: ما

= «صحيح» فقد أخرجه.
البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٩١ رقم ٢٣٠١)، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٤٨٩) قال البخاري: قال يحيىٰ القطان: سمعته يقول: إن لم أحدثكم فأمي زانية، قال يحيىٰ: فإنما تركت حديثه لهذا.
وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٨)، من طريق عمرو بن علي، عن يحيىٰ بن سعيد به.

(٣٠١) **إسناده ضعيف**: فيه أبو العلاء الواسطي، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب «ضعيف»، وسبقت ترجمته في رقم (٢٩).

(٣٠٢) **إسناده ضعيف**: فيه عطاف بن خالد بن عبد الله بن العاص بن وابصة المخزومي، =

---

(١) كذا في «هـ»، و«ظ»، و«م»، وفي «أ»: يكتب.
(٢) «هـ»: خرجت.
(٣) من «ظ»، و«هـ»، و«م».
(٤) من «ظ»، و«هـ»، و«م».

كنا نجالس السفهاء ولا نحمل[1] عنهم.

٣٠٣ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستوريه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا إبراهيم بن المنذر حدثني معن بن عيسىٰ قال: كان مالك بن أنس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوىٰ ذلك:

«لا تأخذ من سفيه معلِن بالسفه، وإن كان أروىٰ الناس.

ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب علىٰ رسول الله ﷺ.

ولا من صاحب هوىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه.

ولا من شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث».

قال إبراهيم بن المنذر: فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله اليساري[2] مولىٰ زيد بن أسلم، فقال[3]: ما أدري ما هذا؟! ولكن أشهد لسمعت مالك ابن أنس يقول: لقد أدركت بهذا البلد ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثا قط، قيل: ولِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون.

= ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «صدوق يهم»، وهو كما قال، انظر «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٢١)، والخبر في «تاريخ» أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٠٥ رقم ١٠٩٠)، والله أعلم.

(٣٠٣) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٦٨٤)، ومن طريقه المروزي في «العلل ومعرفة الرجال» (١٨٥ رقم ٣٢٨)، والخطيب في «الجامع» (١ / ٢١٢ رقم ١٧١). =

(١) «هـ»: نتحمل.

(٢) كذا في «ظ»، و«م»، و«هـ»، وهو الصواب، وفي ـ أ ـ النيسابوري. وانظر «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

(٣) «هـ»: قال.

باب في أن الكذاب[1] في غير حديث رسول الله ﷺ تردّ روايته

قد ذكرنا آنفا قول مالك بن أنس في ذلك، ويجب أن يقبل حديثه إذا ثبتت توبته.

فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث وإدعاء السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدًا وإن تاب فاعله.

٣٠٤ـ حُدِّثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي ثنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال أخبرني موسى بن محمد الوراق حدثنا أبو عبد الرحمن

= وأخرجه العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١٣ ـ ١٤)، وابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٧٩ ـ ٨٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٣ رقم ٤١٨)، وابن شاهين في «الضعفاء» (ص ٤١)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١ / ١٠٣)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (رقم ٢٨)، بتحقيقي، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٦٦)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ٦٠).
جميعًا من طرق عن إبراهيم بن المنذر قال: حدثني معن بن عيسى به.
وإبراهيم بن المنذر هو الحزامي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن. ويظهر من خلال ترجمته أنه لا ينزل عن رتبة الثقة، والله أعلم، انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ١٦٦). ومعن بن عيسى ـ هو ابن يحيى الأشجعي ـ، أبو يحيى المدني القزاز ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو من أثبت أصحاب مالك، اهـ من «التقريب». وأخرجه كذلك الدينوري في «المجالسة» (رقم ١٨٩١، ٣٠٥٣)، والله أعلم. وانظر ما سيأتي برقم (٥١٤).
(٤٠٣) **إسناده ضعيف**: من أجل جهالة من حدث الخطيب.
وفي «طبقات الحنابلة» (١ / ١٩٧) ترجمة عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أخي =

---

(١) «هـ»: الكاذب.

عبيد الله بن أحمد الحلبي قال: قال سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالىٰ، ولا يكتب عنه حديث أبدًا[1].

٣٠٥ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن [حسنون][2] النرسي ثنا أحمد بن منصور النوشري ثنا محمد بن مخلد بن حفص ثنا أحمد بن يحيىٰ بن أبي العباس الخوارزمي ثنا ابن قهزاذ قال: سمعت عبد العزيز بن أبي رزمة يقول: قال: عبد الله بن المبارك: من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه[أ].

= الإمام الحلبي أبو عبد الرحمن قال: ذكره أبو بكر الخلال فقال: رجل جليل جدًا كبير القدر سمع عبيد الله بن عمرو الرقي، ولا أدري هو أكبر من أحمد بن حنبل أم لا ؟ إلا أن شيوخنا الكبار حدثونا عنه، سمع من أحمد «التاريخ» سنة أربعة عشرة، وكانت عنده مسائل كبار جدًا يغرب بها علىٰ أصحاب أحمد، لم أكتبها عن غيره، سمعتها من رجل بطرسوس عنه، قال عبيد الله الحلبي: سمعت أبا عبد الله.. وذكر الأثر.

أقول: ويحتمل عندي أن موسىٰ بن محمد الوراق، هو الذي أخذ عنه الخلال بطرسوس، وهو مجهول عندي، لم أقف علىٰ ترجمة له، والله المستعان.

(٣٠٥) **صحيح**، وأما **إسناده فضعيف**: فيه أحمد بن يحيىٰ بن أبي العباس الخوارزمي، قال فيه الدارقطني: يحدث عن ابن قهزاد، وغيره لا يحتج به. اهـ، من «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٠٤ رقم ٣٦٨٠). وقد جاء الأثر من وجه صحيح.

فأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» (ص ٥٢٦ رقم ٥٤٩)، ثني العباس بن جعفر، ثنا ابن أبي رزمة عن أبيه، قال: سمعت ابن المبارك، وذكر نحوه، والله أعلم.

(أ) وأما عن مسألة قبول رواية الكذاب بعد التأكد من صحة توبته، فقد ذهب جماعة من أهل العلم إلىٰ قبولها كالإمام النووي في مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٢٩)، والصنعاني في «التوضيح» (٢ / ١٤٩)، وقد بحث شيخنا أبو الحسن حفظه الله ـ هذه المسألة بتوسع كما في الجزء الثاني من «إتحاف النبيل» فلتراجع. والله أعلم.

---

(١) «ظ»: لا يكتب عنه حديثًا، و«هـ»: لا يكتب حديثه أبدًا.

(٢) من: «م».

٣٠٦ـ أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا حدثني أبو صالح المروزي قال: سمعت رافع بن أشرس قال: كان يُقال: «إن من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه» قال: وأنا أقول: «ومن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه».

٣٠٧ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا محمد بن جعفر النحوي ثنا أبو القاسم بن بكير التميمي ثنا محمد بن إسماعيل الترمذي قال: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين قال: قال سفيان الثوري: «من كذب في الحديث افتضح» قال أبو نعيم وأنا أقول: «من همَّ أن يكذب افتضح».

---

(٣٠٦) **إسناده صحيح إلى رافع بن أشرس**: والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٢٨ رقم ٥٥٣).

ورافع بن أشرس ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٤٨٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. والله أعلم.

(٣٠٧) **صحيح**: ورجاله ثقات غير أن أبا القاسم بن بكير التميمي لم أقف له على ترجمة.

وقد صح الأثر عن سفيان من وجوه أخرى، فمن ذلك:

ما أخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٢٤ـ٢٥)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (رقم ٣٨)، بتحقيقي، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٤٢ رقم ٩١٣).

من طريق أحمد بن علي الأبار ثنا الوليد بن شجاع، ثنا الأشجعي، سمعت سفيان يقول: «لو همَّ الرجل أن يكذب في الحديث، وهو في بيت في جوف بيت، لأظهر الله عليه». اهـ.

وإسناده صحيح، والأشجعي هو عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة مأمون أثبت الناس كتاباً في الثوري. اهـ. من «التقريب».

وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٢١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٢١٨، ٢١٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٤٣ رقم ٩١٥)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٣٨ رقم ٢٩).

كلهم من طرق عن سفيان بنحوه، والله أعلم.

٣٠٨ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسين ثنا بشر بن موسى قال: قال عبد الله بن الزبير الحميدي: فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه، أو بأمر يتبين عليه في ذلك كذب فلا يجوز حديثه أبدًا لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به.

قال الخطيب[1]: هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقر به.

٣٠٩ـ كما أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل بن إسحاق قال: ثنا علي يعني ـ ابن المديني ـ قال: سمعت يحيى ـ وهو ابن سعيد القطان ـ يحدث عن سفيان قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك به كذب، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه، وتجوز روايته بعد توبته.

---

(٣٠٨) **إسناده صحيح.**

(٣٠٩) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ١٠١ رقم ٢٨٣)، وفي «الأوسط» (٢ / ٤٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٥٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٢٧).

كلهم من طريق علي بن المديني عن يحيى بن سعيد عن سفيان به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٧٣)، (٧ / ٢٧١)، وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٥٤).

من طريق عمر بن شيبة ثنا أبو عاصم قال: قال لي سفيان الثوري: قال لي الكلبي: ما سمعته مني عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه. اهـ.

وإسناده حسن، عمر بن شبة ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «صدوق».

وأخرجه كذلك، ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢١٢٧)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان قال: قال الكلبي وذكره. اهـ. والله أعلم.

---

(١) في «م»، و«هـ»: قلت.

٣١٠ـ سمعت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري يقول: «إذا روى المحدث خبراً ثم رجع عنه وقال: كنت أخطأت فيه وجب قبول قوله[١] لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه عنه كما تقبل روايته»، وإن قال: كنت تعمدت الكذب فيه، فقد ذكر أبو بكر الصيرفي في كتاب «الأصول» أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته».

٣١١ـ قرأت على الحسن بن علي الجوهري عن محمد بن عمران المرزباني ثنا محمد بن مخلد قال: سمعت جعفر بن أحمد بن سام أبا الفضل - وكان من عقلاء الرجال - يذكر عن حسين بن حيان قال: قلت ليحيى بن معين: «ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها ورددتموها علي فقد رجعت عنها»؟ فقال: لا يكون صدوقًا أبداً. إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا، فقلت ليحيى ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابا عتيقًا فيه هذه الأحاديث فإذا أخرجها في كتب عتق[٢] فهو صدق، فيكون[٣] شُبه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس ويرجع[٤] عنها،

(٣١٠) هو الإمام العلامة شيخ الإسلام القاضي أبو الطيب، طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي فقيه بغداد.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٥٨):
كان شيخنا أبو الطيب ورعًا عاقلاً عارفًا بالأصول والفروع محققًا، حسن الخلق، صحيح المذهب، اختلفت إليه، وعلقت عنه الفقه سنين، ومات صحيح العقل، ثابت الفهم في ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة وله مئة وستتان - رحمه الله . اهـ.
وانظر «السير» (١٧ / ٦٦٨ - ٦٧١). والله أعلم.
(٣١١) إسناده لا بأس به: فيه محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الله الكاتب المعروف=

(١) «هـ»: وجب قبوله.
(٢) «هـ»: كتاب عتيق.
(٣) في «م»: فهو صدوق يكون.
(٤) «هـ»: فيرجح.

قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل، وهي في النسخ! قال: لا يقبل ذلك عنه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها؟ فقال هو كذاب أبدًا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا.

* * *

= بالمرزباني.

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٥):

كان صاحب أخبار ورواية للآداب، وصنف كتبًا كثيرة، في أخبار الشعراء المتقدمين والمحدثين على طبقاتهم وكتبًا في الغزل والنوادر وغير ذلك، وكان حسن الترتيب لما يجمعه، غير أن أكثر كتبه لم تكن سماعًا له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة: أخبرنا ولا يبينها، وقال الأزهري: ما كان ثقة، وقال أيضًا: كان أبو عبيد الله بن الكاتب يذكر أبا عبيد الله المرزباني ذكرًا قبيحًا ويقول: أشرفت منه على أمر عرفت به أنه كذاب، قال الخطيب: قلت: ليس حال أبي عبيد الله عندنا الكذب وأكثر ما عيب به المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة، وقال العتيقي: كان مذهبه التشيع والاعتزال، وكان ثقة في الحديث. اهـ.

ومثله لا ينزل عن درجة الشواهد، ويحتمل منه في هذه الآثار، والله أعلم، وانظر «اللسان» (٦/ ٤٢٦)، «والسير» (١٦/ ٤٤٧)، وبقية رجاله ثقات، والله أعلم.

فصل

ومما يستدل به على كذب المحدث في روايته عمن لم يدركه؛ معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الراوي.

٣١٢ـ كما أخبرنا محمد بن الحسين[1] بن الفضل قال: أنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سفيان حدثني العباس بن الوليد بن صبح حدثني يحيى بن صالح حدثنا عفير بن معدان الكلاعي قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت[2]: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان [في][3] سنة أربع ومائة، وأنت تعزم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين! وأزيدك أخرى، [إنه][4] لم يغز أرمينية قط! كان يغزو الروم.

---

(٣١٢) حسن: أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ١٥٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥ / ٣٤٧)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ١٩١ رقم ١١٨٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ١٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» أيضاً (٤٥ / ٣٤٧).

جميعًا من طرق عن العباس بن الوليد بن صبح، ثنا يحيى بن صالح، ثنا عفير بن معدان به. والعباس بن الوليد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «صدوق»، ويظهر لي =

---

(١) «هـ»: الحسن.

(٢) في «م»: قال: قلت.

(٣) لا توجد في «ظ»، و«هـ»، و«م».

(٤) من «هـ».

٣١٣ـ أنبأنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الجرجاني ثنا عبد الوهاب ابن عصام بن الحكم ثنا إبراهيم بن الجنيد ثنا موسى بن حميد ثنا أبو عمر الخراساني قال: قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ، أو كما قال أبو عمر.

= من خلال ترجمته أنه أدنى من ذلك؛ فقد قال فيه أبو حاتم: «شيخ»، وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن العباس بن الوليد الخلال: فقال: كتبت عنه، كان عالمًا بالرجال، عالمًا بالأخبار لا أحدث عنه.. إلخ. انظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٢٥٤)، و «تهذيب التهذيب» (٥ / ١٣١).

واختلف في إسناده على شيخه يحيى بن صالح، فرواه العباس عنه كما سبق عن عفير ابن معدان، وعفير ضعيف.

وخالفه محمد بن وهب بن عطية السلمي: «صدوق»، قاله الحافظ في «التقريب»، وانظر «التهذيب» (٩ / ٥٠٥).

فرواه عن يحيى بن صالح قال: قال إسماعيل بن عياش لعمر بن موسى الوجيهي: أي سنة سمعت من خالد بن معدان؟ قال: سنة ثمان ومائة، قلت: فأنت سمعت منه بعد ما مات بأربع سنين، قلت: وأين سمعت منه؟ قال: بأرمينية وأذربيجان، قلت: إنهما لثغران ما دخلهما قط. اهـ.

وإسناده حسن، وإسماعيل بن عياش صدوق.

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ١٣٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥ / ٣٤٨).

وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٧١)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (١٣٧ رقم ٤٣٥). والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» رقم (٥٠) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٩ رقم ١٤٨).

من طريق سليمان بن عبد الحميد البهراني نا يحيى بن صالح نا إسماعيل بن عياش قال: كنت بالعراق، فأتى إلي أهل الحديث، فقالوا: ها هنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته، فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة. اهـ.

وإسناده حسن، سليمان بن عبد الحميد البهراني صدوق، والله أعلم.

(٣١٣) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الوهاب بن أبي عصمة، واسم أبي عصمة، عصام بن الحكم=

٣١٤ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا إسحاق بن أحمد ثنا إبراهيم بن يوسف ثنا أحمد بن أبي الحواري قال: سمعت حفص بن غياث يقول: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين» ـ يعني أحسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه ـ وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل؛ سقطت روايته.

٣١٥ـ مثال ذلك ما أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد [الدقاق][1] ثنا حنبل بن إسحاق ثنا يحيىٰ بن معين ثنا يحيىٰ بن يعلىٰ قال:

= ابن قيس بن زياد الشيباني، وكنية عبد الوهاب أبو صالح العكبري.
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢٨ـ٢٩)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٠١ـ٣٢٠ ص ٢٣٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله المستعان.
والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٩٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٥٤) باب: ذكر السبب الذي حمل الأئمة والشيوخ علىٰ أن قيدوا المواليد، وأرخوا التواريخ. اهـ.
أقول: وقد جاء هذا المعنىٰ عن غير الثوري وهو ما رواه الخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٨ رقم ١٤٦)، وفي «تاريخ بغداد» (٧ / ٣٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٥٤ـ٥٥)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٣٩).
من طريق سليمان بن داود بن كثير الطوسي، قال: سمعت أبا حسان الزيادي يقول: سمعت حسان بن زيد يقول: لم نستعن علىٰ الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه.
قال أبو حسان: فأخذت في التاريخ فأنا أعمل من ستين سنة.
قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: كذا في الشيخين من «تاريخ بغداد»: حسان بن زيد وأظنه حماد بن زيد، والله تعالىٰ أعلم. اهـ.

(٣١٤) **إسناده ضعيف**: فيه اسحاق بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن تولويه أبو يعقوب التاجر سمع من الرازيين، توفي لخمس خلون من ربيع الأول سنة ثمان وستين وثلاث ومئة.
ذكره أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١ / ٢٦٥)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»، (وفيات ٣٥١ـ٣٨٠ ص ٣٩٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله المستعان.
والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٥٤)، من طريق المؤلف.

(٣١٥) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٧٧)، وابن أبي حاتم في=

---

(١) من «ظ».

قلت لزائدة: ثلاثة لا تحدث عنهم، لِمَ لا تروي عنهم؟ قال: ومن هم؟ قلت: ابن أبي ليلىٰ، وجابر الجعفي، والكلبي، قال: أما ابن أبي ليلىٰ فبيني وبينهم - يعني بني أبي ليلىٰ - حسن، ولست أذكره، وأما جابر الجعفي، فكان والله كذابًا، وأما الكلبي، فمرض مرضة، وقد كنت أختلف إليه فسمعته يقول: مرضت فنسيت ما كنت أحفظه؛ فأتيت آل محمد ﷺ[1]؛ فتفلوا في فيَّ؛ فحفظتُ كلَّ ما نسيت، فقلت: لله علي ألا أروىٰ عنك شيئًا بعد هذا، فتركته.

* * *

= «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٢٨) جميعًا من طرق عن يحيىٰ بن يعلىٰ بن الحارث المحاربي به.
رواه بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً. والله أعلم.

(١) من هنا تواصل المقابلة مع «ع».

باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدَعِ والأهواء والاحتجاج برواياتهم

اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء، كالقدرية والخوارج والرافضة، وفي الاحتجاج بما يروونه، فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك؛ لعلة أنهم كفار - عند من ذهب إلىٰ إكفار المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول - وممن[1] يروىٰ عنه ذلك مالك بن أنس.

وقال من ذهب إلىٰ هذا المذهب: إن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند، والفاسق العامد؛ فيجب ألا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما.

وذهبت طائفة من أهل العلم إلىٰ قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن قال بهذا القول من الفقهاء: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنه قال: «وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون «الشهادة بالزور لموافقيهم» وحكىٰ أن هذا مذهب ابن أبي ليلىٰ وسفيان الثوري، وروىٰ مثله عن أبي يوسف القاضي.

وقال كثير من العلماء: تقبل[2] أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلىٰ ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل.

وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة، وإن كانوا كفّارًا وفسّاقًا[3] بالتأويل.

(١) «هـ»: وممن لا.
(٢) في «م»: يقبل.
(٣) في «ع»: أو.

٣١٦ـ فمن ذهب إلىٰ منع قبول أخبارهم احتج مع ما قدمنا ذكره ـ بما أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ ثنا علي بن الحسين بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن نصر المقري العابد أنا المبارك مولىٰ إبراهيم بن هشام المرابطي «ح» وأخبرني عبيد الله بن أبي الفتح ثنا علي بن عمر الحربي ثنا حاتم ابن الحسن[1] الشاشي حدثني حبيب بن المغيرة الشاشي ثنا المبارك ثنا العطاف ابن خالد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: **«يا ابن عمر، دينك دينك، إنما هو لحمك ودمك فانظر عمن تأخذ، خذ عن الذين استقاموا، ولا تأخذ عن الذين مالوا»**.

٣١٧ـ أخبرنا يوسف بن رباح البصري أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر ثنا محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ثنا خالد بن عبد السلام ثنا الفضل بن المختار عن أبي سكينة مجاشع بن قطبة قال: سمعت علي بن أبي طالب[2] ـ رضي الله عنه ـ وهو في مسجد الكوفة يقول: انظروا ممن[3] تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين.

(٣١٦) **إسناده ضعيف**: فيه عطاف بن خالد المخزومي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يهم اهـ من «التقريب»، وانظر «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢١).
والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣٠ رقم ١٨٦)، وضعفه العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٢٥٧ رقم ١١٢٦)، والله أعلم.

(٣١٧) **إسناده ضعيف جداً**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٦).
وفيه الفضل بن المختار البصري.
ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٩ رقم ٣٩١) بقوله:
الفضل بن المختار البصري، وقع إلىٰ مصر روىٰ عن فائد أبي الورقاء، وابن أبي ذئب، =

(١) في «ظ»: حاتم بن الحسين.
(٢) في «م»: عليه السلام.
(٣) «هـ»: عمن.

٣١٨ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا أبو أمية الطرسوسي ثنا يونس بن محمد ثنا مغيث ثنا الضحاك بن مزاحم قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه.

= روىٰ عنه عبد الله بن وهب، وخالد بن عبد السلام المصري، قال: وسألت أبي عنه فقال: هو مجهول وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل. اهـ.
وفي «الكامل» لابن عدي (٦ / ٢٠٤٢)، قال بعد ذكره لبعض أحاديثه المنكره. وللفضل بن مختار غير ما ذكرت من الحديث، وعامته مما لا يتابع عليه إما إسنادًا أو متنًا. اهـ. وقال الأزدي: منكر الحديث جدًا. انظر «المتروكين» لابن الجوزي (٣ / ٨)، و«لسان الميزان» (٤ / ٥٣١)، والله أعلم.
وفيه كذلك مجاشع بن قطبة.
ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤ / ٣١٨)، ولم يذكر عنه راويًا غير الفضل بن المختار، والله المستعان.

(٣١٨) **صحيح، وإسناد المؤلف منكر**: أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٥ رقم ٤٤١)، والهروي في «ذم الكلام» (٥ / ٦١) رقم ١٣٨٤).
من طرق عن أبي أمية الطرسوسي عن يونس بن محمد قال: ثنا مغيث ثنا الضحاك به. وأبو أمية؛ وهو محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخزاعي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق صاحب حديث يهم، وهو كما قال. انظر «التهذيب» (٩ / ١٤).
وخالفه جماعة رووه عن يونس بن محمد نا المغيرة بن محمد نا الضحاك به فمن هؤلاء:
١ ـ محمد بن إسحاق بن محمد الصفاتي، ثقة ثبت.
أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٧).
٢ ـ نصر بن عبد الله بن مروان البغدادي، قال فيه ابن أبي حاتم «صدوق» انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٩٠).
رواه عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٥).
٣ ـ سليمان بن معبد، وهو ثقة صاحب حديث.
أخرج روايته ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٢).
ثلاثتهم عن المغيرة بن محمد نا الضحاك، به وعلىٰ ذلك فرواية الطرسوسي منكرة. =

٣١٩ـ وأخبرنا القاضي أبو بكر أيضًا ثنا محمد بن يعقوب الأصم ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري ثنا أبو أسامة عن ابن عون قال: قال محمد ابن سيرين: إنما هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذونه.

٣٢٠- أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عمر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن الواثق بالله قال: حدثني جدي ثنا أبو عمران موسى بن هارون وأبو بكر الفريابي قالا: حدثنا هدبة بن خالد ثنا مهدي بن ميمون قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذونه.

وقال الفريابي في حديثه: فانظروا عمن تأخذون دينكم[(١)].

= والله المستعان.

والمغيرة بن محمد: هو المغيرة بن محمد بن المهلب أبو حاتم المهلبي: ثقة، انظر «تاريخ بغداد» (١٣ / ١٩٥)، والله أعلم.

(٣١٩) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الدارمي في «مقدمة السنن» (١ / ١١٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٧ / ١٩٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٥) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٢٧٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ١٩١ رقم ٨٤٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (٢ / ٢٩٦ـ٢٩٧ رقم ١٥٠)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ١٤٥ رقم ٢٢٦).

كلهم من طرق عن ابن عون عن ابن سيرين به.

وسيأتي من طرق عن ابن سيرين انظر رقم (٣٢١، ٣٢٣) والله أعلم.

(٣٢٠) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٢١)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١ / ١٥٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ١٩١ رقم ٨٤٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٥ / ٦٠ رقم ١٣٨١).

كلهم من طرق عن مهدي بن ميمون قال سمعت ابن سيرين، وذكره.

ومهدي بن ميمون ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: ثقة، والله أعلم.

---

(١) في «م» تأخذون حديثكم.

٣٢١ـ [أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا محمد بن عمر الرزاز أنا محمد بن عبد الملك الدقيقي قال: ثنا محمد بن إسماعيل السكري الكوفي قال: ثنا حماد بن زيد قال: دخلنا على أنس بن سيرين في مرضه، فقال: اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا عمن تأخذون هذه الأحاديث، فإنها من دينكم][1] .

٣٢٢ـ أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي أنا أحمد بن جعفر ابن مسلم ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا علي بن ميمون الرقي العطار ثنا مخلد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين قال: إن هذا الحديث دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم.

٣٢٣ـ أخبرنا أبو طالب محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير ثنا

(٣٢١) رجاله ثقات عدا محمد بن إسماعيل السكري لم يتميز لي.
والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٥) وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤١٤ رقم ٤٤٠)، والخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٥ ـ ١٩٦ رقم ١٤٢).
جميعًا من طرق عن محمد بن إسماعيل به، ومنهم منه نسبه: الضبي، وقيل: الفيدي، وقيل: السكري، والله أعلم.

(٣٢٢) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الإمام مسلم في مقدمة «الصحيح» (١ / ٨٤)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٤٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ رقم ١٣٨١).
جميعًا من طرق عن هشام عن ابن سيرين به.
وهشام هو ابن حسان القردوسي ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، والله أعلم.

(٣٢٣) **إسناده لا بأس به**: فيه إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني، ترجم له الحافظ ابن حجر =

(١) هذا الأثر لا يوجد في «أ»، و«ظ»، و«ع»، وهو من «هـ».

الحاكم أبو حامد أحمد بن الحسين بن علي الهمذاني أنا أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام نا أحمد بن سيار، أنا النضر بن عبد الله المديني - من مدينة الداخلة - أبو عبد الله الأصم ثنا إسماعيل بن زكريا عن عاصم عن ابن سيرين قال: كان في زمن الأوَّل الناسُ لا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد؛ ليُحدث حديث أهل السنة ويترك حديث أهل البدعة.

٣٢٤- أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الوراق أنا أبو نصر منصور بن محمد بن منصور الأصبهاني «ح» وأخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب قال: قرىء علي منصور بن محمد الأصبهاني وأنا أسمع: نا إسحاق بن أحمد ابن زيرك ثنا محمد بن حميد ثنا جرير عن عاصم قال: سمعت ابن سيرين يقول: كانوا لا يسألون عن الإسناد، حتى كان بأخرة، فكانوا يسألون عن الإسناد، لينظروا من كان صاحب سنة كتبوا عنه، ومن لم يكن صاحب سنة لم يكتبوا عنه.

٣٢٥- أخبرنا الحسن بن أبي طالب ثنا يوسف بن عمر القواس الزاهد ثنا

= في «التقريب» بقوله: صدوق يخطىء قليلاً. اهـ. وانظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١ / ٢٩٧).
والأثر أخرجه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١ / ٨٤)، والترمذي في «جزء العلل» (٥ / ٥١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨)، وابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١ / ٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٢٧٨).
كلهم من طرق عن إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين به.

(٣٢٤) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن حميد الرازي، كذبه أهل بلده كأبي حاتم وأبي زرعة وابن وارة، وفضلك الرازيين وغيرهم. انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ١٢٧).
والأثر أخرجه الدارمي (١ / ١١٢) من طريق ابن حميد به.

(٣٢٥) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن الحسن بن الفرج الأنماطي. =

محمد بن الحسين(١) بن الفرج الأنماطي قال: قال علي بن حرب: من قدر ألا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة؛ فإنهم يكذبون، كل صاحب هوىً يكذب ولا يبالي.

٣٢٦ـ أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي نا عبد العزيز بن جعفر الحريري ببغداد ثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول ثنا أبي ثنا أبو عبد الرحمن المقري قال: سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلا من أهل البدع رجع عن بدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلناه حديثا.

= ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ١٩٨)، ولم يذكر راويًا عنه غير يوسف بن عمر القواس، ولم يذكر فيه كذلك جرحًا ولا تعديلاً، والله أعلم.

(٣٢٦) ضعيف: والأثر أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٥ / ٦٣ رقم ١٣٨٧).
من طريق أحمد بن إسحاق بن بهلول، عن أبيه إسحاق بن بهلول قال: ثنا أبو عبد الرحمن المقري قال: سمعت ابن لهيعة يذكر أنه سمع رجلاً من أهل البدع.. إلخ،
واسحاق بن بهلول ثقة حافظ. انظر «السير» (١٢ / ٤٨٩).
وابنه أحمد: قال فيه الخطيب: كان ثقة، وقال طلحة بن محمد: كان ثقة ثبتًا، جيد الضبط.. الخ انظر «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٩٧).
وقد جاء الأثر عن اسحاق بن بهلول بلفظ آخر.
وهو ما أخرجه الخطيب في «الجامع» (١ / ٢٠٩ رقم ١٦٤)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٢٠ رقم ٨)، من طريق أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، عن أبي نعيم الحلبي، ويوسف بن الفرج، وإسحاق بن بهلول، جميعًا عن أبي عبد الرحمن المقرئ ثنا ابن لهيعة قال: سمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع.. إلخ الأثر.
والفريابي - وإن كان ثقة كما في «تاريخ بغداد» (٧ / ١٩٩) -. إلا أنه لا يقبل منه الرواية عن مثل هذا الجمع من الشيوخ بدون فصل بين روايتهم -، ولذلك فرواية أحمد ابن إسحاق عن أبيه، مقدمة على رواية الفريابي، ويظهر لي أن هذا المتن «سمعت شيخًا من الخوارج.. إلخ.
هو رواية أبي نعيم الحلبي خاصة، وأن رواية إسحاق بن بهلول هي الرواية المطلقة، =

(١) في «م»، و«هـ»: محمد بن الحسن.

. . . .

= سمعت رجلاً من أهل البدع - بدون تقيد بالخوارج - كما رواها ابنه أحمد.
وقد جاءت رواية أبي نعيم الحلبي مفردة.
أخرجها الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (رقم ٣٤) بتحقيقي، وسيوردها المؤلف كذلك في رقم (٣٤٦).
وأبو نعيم الحلبي، هو عبيد بن هشام صدوق تغير في آخر عمره فتلقن. اهـ. من «التقريب» وتابع أبا نعيم على قوله «من الخوارج».. إلخ.
يوسف بن الفرج، كما في «الجامع» للخطيب، و«مقدمة الموضوعات» لابن الجوزي لكنها من طريق الفريابي، وقد سبق أنه روى هذه الرواية عن عدد من المشايخ منهم يوسف، ولم يميز بين ألفاظهم، فالله أعلم بأي لفظ روى، ولو قلنا: إنه روى بنفس لفظ أبي نعيم «من الخوارج» فلا تنفع متابعته كذلك، حيث إنني لم أقف له على ترجمة. والله المستعان.
وعلى ذلك فالراجع عن أبي عبد الرحمن المقري عن ابن لهيعة هو قوله سمعت رجلاً من أهل البدع.. إلخ الأثر، وهي رواية إسحاق بن بهلول.
ومما يقوي هذا الترجيح هو متابعة جمع من الرواة لإسحاق على ذلك، منهم:
١ - محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو ثقة كما في «التقريب».
أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٧).
رواه عن أبيه عن ابن لهيعة بلفظ «أخبرني رجل من أهل الأهواء.. إلخ الأثر.
٢ - محمد بن أحمد بن الجنيد الدقاق وهو ثقة، انظر «تاريخ بغداد» (١ / ٢٨٥).
أخرج روايته ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٨٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٢٠).
من طريق عبد الله بن علي الجَبُّلي عنه عن عبد الله بن يزيد المقري بلفظ «عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته.. إلخ الأثر.
وعبد الله بن علي لم أقف على ترجمته، والأثر من قول المقري، والصواب أنه من قول ابن لهيعة كما رواه الجماعة. والله أعلم.
وعلى كلٍّ فالراجح في لفظه عن ابن لهيعة، هو قوله: «عن رجل من أهل الأهواء أو من أهل البدع» وأما تقييده «بالخوارج» فضعيف، بل منكر لما عرف من أن الخوارج لا يستحلون الكذب، ولذلك قال أبو داود السجستاني في «سؤالات الآجري» له (٢ / ١١٧ رقم ١٢٩٦): ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج. اهـ. =

. . . .

= وفي «منهاج السنة» (٧/ ٣٦) قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب بل هم من أصدق الناس».

وقد سبق أن ذكر الخوارج في الأثر منكر لا يصح. والصحيح عن أبي عبد الرحمن المقري ذكر البدع أو الأهواء.

وقد تابعه على ذلك أيضًا كل من رواه عن ابن لهيعة، ولم يذكر أحد منهم «الخوارج»، فمن هؤلاء:

١ ـ عبد الرحمن بن مهدي.

أخرج روايته أبو نعيم في الحلية (٩ / ٣٩).

عن ابن لهيعة قال: كان رجل من أصحاب الأهواء رزقه الله تعالى التوبة.. إلخ الأثر.

واختلف على ابن لهيعة في إسناده؛ فرواه عنه المقري، وابن مهدي، من قوله.

وخالفهما جماعة آخرون رووه عن ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: حدثني المنذر بن الجهم به، فمن هؤلاء:

١ ـ المعافى بن عمران الموصلي، وهو ثقة عابد فقيه، قاله الحافظ ابن حجر في «التقريب»، وانظر «التهذيب» (١٠ / ١٩٧).

أخرج روايته المؤلف كما سيأتي في رقم (٣٤٦) بإسناد صحيح إليه.

ولفظه عن المنذر بن الجهم، وكان قد دخل في الأهواء ثم نزع.. إلخ الأثر.

٢ ـ عمران بن هارون الرملي.

أخرج روايته ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٢)، قال: ثنا أبو زرعة ثنا عمران ابن هارون به ولفظه: «كان رجل منا في الأهواء زمانًا ثم صار بعد ذلك.. إلخ الأثر»

وعمران بن هارون قال فيه أبو زرعة: «صدوق»، وقال ابن يونس: في «حديثه لين».

اهـ، انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٠٧ رقم ١٧٠٤)، و «لسان الميزان» (٥ / ٢٧٨).

٣ ـ عبد الله بن يوسف، وهو التنيسي الدمشقي «ثقة متقن».

أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥١)، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٣٠١ رقم ١٥٤)، غير أن في إسناده محمد بن خلف المرزباني، قال فيه الدارقطني: إخباري فيه لين: ورواية عبد الله بن يوسف بلفظ عن المنذر بن الجهم، وكان قد دخل في هذه الأهواء ثم رجع.... إلخ الأثر.

وعلى ذلك فرواية هؤلاء الثلاثة ليست من قول ابن لهيعة، إنما جعلوه عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم به.

وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود ترجم له الحافظ في =

٣٢٧ـ أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن الفضل القطان أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا أبو نعيم الحلبي ثنا أبو عبد الرحمن المقري عن ابن لهيعة قال: سمعت شيخًا من الخوارج وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيّرناه حديثًا.

٣٢٨ـ وأخبرنا ابن الفضل أنا دعلج أنا أحمد بن علي حدثني أبو أمية قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: ما تركت الرواية عن «فطر» إلا لمذهبه.

٣٢٩ـ أخبرنا ابن الفضل أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان حدثني أحمد بن الخليل ثنا إسحاق أخبرني شبابة بن سوار قال: قلت ليونس بن أبي إسحاق: «ثوير» لأي شيء تركته؟ قال: لأنه رافضي، قلت: إن أباك يروي[1] عنه، قال: هو أعلم.

= «التقريب» بقوله: ثقة، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ٢٦٥).

وأما المنذر بن الجهم، فلم أقف على ترجمته، والله المستعان.

وقد خالف هؤلاء كما سبق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن يزيد المقري، فجعلاه من قول ابن لهيعة قال: سمعت رجلاً من أهل الأهواء.

ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الاضطراب فيه من ابن لهيعة، وهذا أولى من توهيم الثقات، وابن لهيعة ضعيف لا يحتج به، والله أعلم.

(٣٢٧) **إسناده ضعيف**: وقد سبق الكلام عليه في رقم (٣٢٦).

(٣٢٨) **إسناده صحيح**: وأبو أمية هو عمرو بن هشام الحراني، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: «ثقة».

والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ٤٦٤ رقم ١٥٢١) من طريق أحمد بن علي الأبار به.

(٣٢٩) **إسناده صحيح**: والخبر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣ / ١١٢)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٨٠ ـ ١٨١)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٥٣٢ ـ ٥٣٣). =

---

(١) «هـ»: روى.

٣٣٠ـ أخبرنا ابن الفضل أنا دعلج أنا أحمد بن علي الأبار ثنا إبراهيم بن سعيد قال سمعت شبابة يقول: قيل ليونس بن أبي إسحاق: لِمَ لَمْ تحمل عن ثوير بن أبي فاختة؟ قال: كان رافضيا.

٣٣١ـ قال: [وأخبرنا ابن الفضل أنا دعلج][1] أنا أحمد بن علي الأبار ثنا عوام قال: قال لي الحميدي: كان بشر بن السري جهميا، لا يحل أن يكتب عنه.

٣٣٢ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على أحمد بن جعفر بن سلم حدثكم أبو العباس الأبار ثنا سويد بن سعيد قال: قيل لسفيان بن عيينة: لِمَ أقللْتَ الرواية عن سعيد بن أبي عَرُوبة؟ قال: وكيف لا أقلّ الرواية عنه، وسمعته يقول: هو رأيي ورأي الحسن ورأي قتادة، يعني القدر.

٣٣٣ـ أخبرنا محمد بن عمر الخرقي قال: أنا أبو بكر بن سلم ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا محمد بن الحسين العامري ثنا خالد بن خداش قال: لما وَدَّعْتُ مالك بن أنس قال لي: اتق الله وانظر ممن تأخذ هذا الشأن.

= جميعًا من طرق عن شبابة بن سوَّار عن يونس به، وشبابة ثقة حافظ، وسيأتي برقم (٣٣٠)، والله أعلم.

(٣٣٠) **إسناده صحيح**: وسبق معناه في الذي قبله.

(٣٣١) **إسناده ضعيف**: فيه عوام بن إسماعيل البغدادي ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣١٨)، قال: روىٰ عنه أحمد بن علي الأبار، ولم يذكر عنه راويًا غيره، ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً والله أعلم.
والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٤٣ رقم ١٧٥)، والله أعلم.

(٣٣٢) **إسناده ضعيف**: فيه سويد بن سعيد، وهو بن سهل الهروي الحدثاني، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول. اهـ، وهو كما قال، وانظر «التهذيب» (٤ / ٢٧٢)، والله أعلم.

(٣٣٣) **إسناده حسن وهو صحيح**: فيه محمد بن عمر بن جعفر أبو بكر الخرقي. =

---

(١) ساقط من «م».

٣٣٤ـ وأخبرنا محمد بن عمر ثنا أبو بكر بن سَلْم «ح» وأخبرني ابن الفضل أنا دعلج أنا وقال: ابن سلم ثنا أحمد بن علي الأبار «ح» وأخبرنا أحمد ابن أبي جعفر ثنا محمد بن عثمان النفرّي ثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري قالا: ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لا يصلى خلف القدرية، ولا تحمل[1] عنهم الحديث.

٣٣٥ـ أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري ثنا محمد ابن عمران المرزباني حدثني محمد بن يحيى ثنا الحسين بن يحيى قال: سمعت الفضل بن مروان يقول: كان المعتصم يختلف إلى علي بن عاصم[2] المحدث، وكنت أمضي معه إليه، فقال يومًا: حدثنا عمرو بن عبيد - وكان قدريا - فقال له المعتصم: يا أبا الحسن، أما تروي أن القدرية مجوس هذه الأمة؟ قال: بلى،

= ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣٩)، بقوله: كتبنا عنه وكان صدوقًا. اهـ، ومحمد بن الحسين العامري.
ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق. اهـ، والصواب في أمره أنه ثقة، فقد وثقه ابن أبي حاتم، وقال ابن أبي عاصم: ثبت، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة ثبت جليل، وقال الخطيب: كان ثقة حافظًا... إلخ، ولم يذكره أحد بجرح.
انظر «تهذيب الكمال» (٢٥ / ٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ١٢١).
والأثر أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (رقم ٨٨٦، ١٣٩١).
من طريق محمد بن الصباح ثنا خالد بن خداش به. وإسناده صحيح. والله أعلم.

(٣٣٤) **صحيح**: والأثر أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢ / رقم ١٨٦١، ١٨٦٢)، من طريق ابن وهب به.
وأخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤ / ٧٣١ رقم ١٣٥١)، من طريق إسماعيل بن مصعب عن مالك به، وفي الموضعين ذكر النهي عن الصلاة، ولم يذكر النهي عن الرواية، والله أعلم.

(٣٣٥) **إسناده ضعيف**: فيه الفضل بن مروان، ترجم له الحافظ الذهبي في «السير» (١٢ / ٨٣)=

(١) في «م»، و«هـ»: يحمل.
(٢) كذا في جميع النسخ وفي «أ»: عاصم بن عاصم.

قال: فلم تروي عنه؟ قال: لأنه ثقة في الحديث صدوق، قال: فإن كان المجوسي ثقة فما تقول: أتروي عنه؟ فقال له علي: أنت شغاب يا أبا إسحاق.

قال الخطيب[1]: وهذا الاعتراض المذكور في الخبر لازم، ولا خلاف أن الفاسق بفعله لا يقبل قوله في أمور الدين مع كَوْنه مؤمنا عندنا فبأن لا يقبل قول من يحكم بكفره من المعتزلة ونحوهم[2] أولى.

وقد احتج من ذهب إلى قبول أخبارهم بأن موقع[3] الفسق معتمدا[4] والكافر الأصلي معاندان، وأهل الأهواء متأولون، غير معاندين، وبأن الفاسق المعتمد أوقع الفسق مجانة، وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوه ديانة، ويلزمهم على هذا الفرق أن يقبلوا خبر الكافر الأصلي؛ فإنه يعتقد الكفر ديانة، فإن قالوا: قد منع السمع من قبول خبر الكافر الأصلي، فلم يجز ذلك لمنع السمع منه، قيل: فالسمع إذن قد أبطل فرقكم بين المتأول والمتعمد[5]

= بقوله: الوزير الكبير حدث عن علي بن عاصم، روى عنه: المبرد وسليمان بن وهب الكاتب، وغيرهما. يكنى أبا العباس أصله من البردان، وتنقلت به الأحوال إلى وزارة المعتصم، وكان المعتصم كثير البذل، فربما عطل منه الفضل، فنفاه إلى السِّنِّ، واستوزر ابن الزيات، وكان الفضل فيه مع جوره تيه وبأو، توفي خاملاً سنة خمسين ومئتين، وأصله نصراني، إلخ.

أقول: ولم يذكر فيه تعديلاً فمثله لا يحتج بروايته. والله أعلم.

وفي الإسناد إليه محمد بن يحيى، والحسين بن يحيى، لم يتميزا لي، ومحمد بن عمران المرزباني متكلم فيه انظر «تاريخ بغداد» (٣ / ١٣٥)، و«السير» (١٦ / ٤٤٧).

والأثر أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٤ / ٧٤٣ رقم ١٣٨٣)، من طريق محمد بن عمران به، والله أعلم. =

(١) في «م»، «وهـ»: قلت.
(٢) «هـ:» وغيرهم.
(٣)« هـ»: مواقع.
(٤) كذا في جميع النسخ.
(٥) في «ظ»، و«هـ»: المعتمد.

وصحح إلحاق أحدهما بالآخر، فصار الحكم فيهما سواء.

والذي نعتمد[1] عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرىٰ مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم علىٰ ذلك، لما رأوا من تحرِّيهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال وإنكارهم علىٰ أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا برواية عمران بن حطان، وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلىٰ القدر والتشيع، وعكرمة وكان[2] إباضيا، وابن أبي نجيح، وكان معتزليا، وعبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عَبَّاد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مُرَّة، ومسعر بن كدام، وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسىٰ، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام، وكانوا يذهبون إلىٰ التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم، دوَّنَ أهل العلم ـ قديمًا وحديثًا ـ رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوىٰ الظن في مقاربة الصواب.

* * *

(١) في «ظ»، و«هـ»، و«م»، و«ع»: يعتمد.

(٢) «هـ»: وكان عكرمة.

باب ذكر بعض المنقول «عن أئمة أصحاب الحديث في جواز الرواية عن أهل الأهواء والبدع»

قد أسْلَفنا الحكاية عن أبي عبد الله الشافعي في جواز قبول شهادة أهل الأهواء، غير صنف من الرافضة خاصة، ويحكىٰ نحو ذلك عن أبي حنيفة إمام أصحاب الرأي وأبي يوسف القاضي.

٣٣٦ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم حدثني أبي أخبرني حرملة بن يحيىٰ قال: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحداً من أصحاب[1] الأهواء أشْهَدَ بالزور من الرافضة.

٣٣٧ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد الروياني ثنا محمد بن العباس الخزَّاز أنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب قال: سمعت إبراهيم الحربي يقول: سمعت علي بن الجعد يقول: سمعت أبا يوسف يقول: أجيز شهادة أصحاب[1] الأهواء ـ أهل الصدق منهم ـ إلا الخطابية، والقدرية، الذين يقولون: إن الله لا يعلم الشيء حتىٰ يكون.

قال أبو أيوب: سئل إبراهيم عن الخطابية، فقال: «صنف من الرافضة» ووصفهم إبراهيم فقال: «إذا كان لك علىٰ رجل ألف درهم، ثم جئت إليَّ فقلت: إن لي علىٰ فلان ألف درهم، وأنا لا أعرف فلانا، فأقول لك: وحق

(٣٣٦) **إسناده صحيح**: والأثر: أخرجه ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (ص ١٨٧)، والبيهقي في «السنن» (١٠ / ٢٠٨)، وفي «مناقب الشافعي» (١ / ٤٦٨).
من طريق حرملة، ويونس بن عبد الأعلىٰ كلاهما عن الشافعي به. والله أعلم.

(٣٣٧) **إسناده صحيح.**

(١) «هـ»: أهل.

الإمام إنه كذا[١] فإذا حَلَفتَ ذهبت فشهدت لك، هؤلاء الخطابية.

٣٣٨ـ أخبرني أبو بشر[٢] محمد بن عمر الوكيل قال: ثنا عمر بن أحمد ابن عثمان الواعظ ثنا محمد بن الحسن المقريُ قال: ثنا عبد الله بن محمود المروزي ثنا أحمد بن مصعب ثنا عمر بن إبراهيم قال: سمعت ابن المبارك يقول: سأل أبو عصمة أبا حنيفة: ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال: من كل عدل في هواه، إلا الشيعة، فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومن أتى السلطان طائعًا، أما إني لا أقول: إنهم يكذبونهم، أو يأمرونهم بما لا ينبغي، ولكن وطأوا لهم حتى انقادت العامة بهم، فهذان لا ينبغي أن يكونا من أئمة المسلمين.

وأما من ترك الدعاة من أهل البدع أن يروي عنهم، وروى عمن لم يكن داعية أو أفتى بذلك.

٣٣٩ـ فأخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي قال: فيما أجاز لي أبو العباس بن حمدان أن محمد بن أيوب أخبرهم أنا محمد بن أبان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: من رأى رأيا ولم يدْعُ إليه احتمل،

---

(٣٣٨) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن الحسن بن محمد بن زياد المقرئ أبو بكر النقاش.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٠١): سألت أبا بكر البرقاني عن النقاش فقال: كل حديثه منكر، وقال طلحة بن محمد بن جعفر: كان يكذب في الحديث والغالب عليه القصص، قال الخطيب: وفي أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة، ثم أورد الخطيب بعض تلك الأحاديث ثم قال: وأقل مما شرح في هذين الحديثين تسقط به عدالة المحدث ويترك الاحتجاج به.. إلخ. اهـ. وانظر «السير» (١٥ / ٥٧٣)، و«لسان الميزان» (٥ / ١٣٧). والله أعلم.

(٣٣٩) **إسناده صحيح**: ومحمد بن أيوب هو الحافظ المحدث الثقة محمد بن أيوب بن يحيى =

---

(١) في «م»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»: هكذا.
(٢) كذا في جميع النسخ وفي ترجمته من «تاريخ المؤلف» (٣/ ٣٩) أبو بشير.

ومن رأىٰ رأيًا ودعا إليه [فقد](1) استحق الترك.

٣٤٠ـ أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله بن محمد بن الحسين الحربي قال: ثنا أحمد بن سلمان(2) النجاد قال: ثنا عبد الله بن أحمد قال: حدثني الوليد بن شجاع قال: ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال: قلت لعبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ سمعت من عمرو بن عبيد؟ فقال: بيده هكذا: أي كثرة، قلت فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأسًا.

= ابن ضريس البجلي الرازي، صاحب كتاب «فضائل القرآن» «السير» (١٣ / ٤٤٩).
ومحمد بن أبان هو أبو بكر محمد بن أبان بن وزير البلخي: ثقة حافظ. انظر «السير» (١١ / ١١٥).
وبقية رجال إسناده ثقات.
وقد جاء هذا المعنىٰ من وجه آخر عن ابن مهدي، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ٨)، من طريق أبي بكر بن خلاد الباهلي قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ثلاثة لا يحمل عنهم، وذكر منهم: «ورجل صاحب هوىٰ يدعو إلىٰ بدعة». «وإسناده صحيح».
وأخرج الهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٢٢٦ رقم ١٠٣٦) من طريق علي بن المديني: قال عبد الرحمن بن مهدي: «أترك من كان رأسًا في بدعة يدعوا إليها.. إلخ. وإسناده صحيح.

(٣٤٠) إسناده ضعيف وهو حسن لغيره: فيه عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد ابن الحسين بن عبد الله المعروف بابن الحربي.
قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٠٣ـ٣٠٤):
كتبنا عنه، وكان صدوقًا غير أن سماعه في بعض ما رواه عن النجاد كان مضطربًا. اهـ.
والأثر الذي بين أيدينا يرويه عن النجاد.
هذا، والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٢٦٣)، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (١٢ / ١٨٣).
عن الحسن بن الربيع قال: كنا نسمع الحديث من عبد الوارث فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا=

(١) من «هـ»، و«ع».
(٢) كذا في «ظ»، و«هـ»، و«ع»، وهو الصواب، وفي «أ» سليمان.

٣٤١ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر أنا يوسف بن أحمد الصيدلاني بمكة ثنا محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ثنا يحيى بن عثمان ثنا نعيم بن حماد قال: سمعت ابن المبارك يقول: وقيل له: تَرَكْت عَمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد وفلان وهم كانوا في عداده؟ قال: إن عمراً كان يدعو.

٣٤٢ـ أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر أنا محمد بن العباس الخزاز أنا أحمد بن سعيد بن مرابا[١] السُّوسي قال: ثنا عباس بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ما كتبت عن عباد بن صهيب، وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قدري[٢] يروي عنه مالك بن أنس، قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب[٣] حديثه، إن كان قدريا أو رافضيا أو كان غير ذلك من الأهواء ممن هو داعية؟ قال: لا يكتب[٣] عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك ولا يدعو إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه.

٣٤٣ـ أخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ثنا عمر بن أحمد

= فلم نصل خلفه قال: وقيل لابن المبارك كيف رويت عن عبد الوارث وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمراً كان داعيًا. اهـ. وهو صحيح.

(٣٤١) **إسناده ضعيف، ويشهد له ما قبله**: فيه نعيم بن حماد الخزاعي، لا يحتج به.
والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٥٣). من طريق نعيم به. والله أعلم.

(٣٤٢) **إسناده صحيح**: والأثر في تاريخ الدوري (٢/ ٢٩٢ رقم ٣٥٨١)، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

(٣٤٣) **إسناده ضعيف، وهو حسن لغيره**: فيه عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد أبو=

---

(١) كذا في «أ»، و«ظ» و«ع» وفي تاريخ المؤلف (مرابة).
(٢) في «ظ»، و«هـ»: قديم.
(٣) من «ظ»، وفي «أ» غير منقوط.

الواعظ قال: سمعت عثمان بن عبدويه الحربي يقول سمعت إبراهيم الحربي يقول: قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية ولو كان داعية لم أسمع منه.

٣٤٤ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على عليٍّ بن الحسين الكراعي المروزي بها حدثكم عبد الله بن محمود، ثنا محمد بن عبد العزيز الأبيوردي قال: سألت أحمد بن حنبل أيكتب عن المرجيء والقدري؟ قال: نعم. يكتب عنه إذ لم يكن داعيا.

= طاهر المؤدب.

قال الخطيب: كتبت عنه، وسمعت أبا عبد الله الصوري يغمزه ويذكره بما يوجب ضعفه. اهـ من «تاريخ بغداد» (١١ / ١١٦)، وانظر «تاريخ الإسلام» للذهبي وفيات (٤٢١ـ٤٤٠ ص ٢٣٨).

لكن يشهد له ما أخرجه المؤلف كذلك في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٠٠)، من طريق عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري حدثني محمد بن أيوب بن المعافى قال: سمعت إبراهيم الحربي، يقول: ثنا أحمد يومًا عن أبي قطن، فقال له رجل: إن هذا بعد ما رجع من عندكم إلى البصرة تكلم بالقدر، وناظر عليه فقال أحمد: نحن نحدث عن القدرية لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية. اهـ، وإسناده رجاله ثقات عدا عبيد الله بن محمد العكبري المعروف بابن بطة، فهو ضعيف لا يحتج به، انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ٣٧١)، و «السير» (١٦ / ٥٢٩)، وهو مع ذلك يصلح في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

(٣٤٤) حسن لغيره: فيه علي بن الحسين الكراعي، وهو علي بن الحسين بن مهدي الكراعي المروزي.

روى عنه ابناه محمد، وأحمد بن علي بن حسين، والكراعي هذه نسبة إلى بيع الأكارع والرؤوس، اشتهر بهذه النسبة أهل بيت بمرو من رواة الحديث. اهـ من «الأنساب» للسمعاني (٥ / ٤٣).

وبقية رجاله ثقات، ويشهد له ما بعده، والله أعلم.

وفي «سؤالات أبي داود» للإمام أحمد (ص ١٩٨ رقم ١٣٦) قال: سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في الحديث. اهـ.

٣٤٥ـ أخبرنا البرقاني قال أبو حامد أحمد بن محمد بن حَسْنوية الخوزمي: أنا الحسين بن إدريس الأنصاري أنا أبو داود سليمان بن الأشعث الجزي قال قلت لأحمد بن حنبل: يكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعيا قال الخطيب[١]: إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفًا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها، كما حكينا في الباب الذي قبل هذا عن الخارجي التائب قوله: كنا إذا[٢] هوينا أمراً، صيّرناه حديثًا.

٣٤٦ـ وأخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي قال: أنا الحسين بن إدريس ثنا بن عمار ثنا المعافى عن ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: حدثني المنذر بن الجهم ـ وكان قد دخل في الأهواء، ثم نزع بعد ذلك، وأنكره ـ وكان[٣] لما نزع ـ يقول: أحذركم أصحاب الأهواء فإنا والله كنا نحتسب الخير في أن نروي لكم ما يضلكم.

٣٤٧ـ وأما من رأى أن يروي عن سائر أهل البدع والأهواء من غير تفصيل، فأخبرنا أبو جعفر محمد بن جعفر بن علان الوراق أنا أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ ثنا محمد بن عبدة القاضي ثنا علي ابن المديني قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: «أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا في البدعة[٤]، فضحك

---

(٣٤٥) **إسناده صحيح**: والأثر في «سؤالات أبي داود» للإمام أحمد (ص ١٩٨ رقم ١٣٥).

(٣٤٦) **إسناده ضعيف**: والأثر سبق في رقم (٣٢٦).

(٣٤٧) **إسناده ضعيف وهو صحيح**: فيه أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي «ضعيف» انظر «لسان الميزان» (٥ / ١٤٤). =

---

(١) في «م»، و«ه»: قلت.

(٢) في «م» إذا كنا.

(٣) في «ظ» و«ع» فكان.

(٤) في «ع»: بدعة.

يحيى بن سعيد، فقال: كيف يصنع بقتادة؟ . . كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟، . . . كيف يصنع بابن أبي رواد؟ وعدّ يحيى قومًا أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً.

٣٤٨ـ أخبرنا أبو الفتح منصور بن ربيعة بن أحمد الزهري الخطيب بالدينور(١) أنا أبو القاسم علي بن أحمد بن علي بن راشد ثنا أحمد بن يحيى ابن الجارود [قال](٢): قال علي بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب» قوله: خربت الكتب، يعني لذهب الحديث.

٣٤٩ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان ثنا عبد الله بن محمد البغوي حدثني عمي ثنا سليمان بن أحمد الواسطي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي سمعتك تحدث عن رجل أصحابُنا يكرهون الحديث عنه؟ . . قال من هو؟ . . قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولِمَ؟ . . قلت: كان قدريا، فغضب، وقال: ما يضره.

= والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٦٤ رقم ١٠٥٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٢٢٦ رقم ١٠٣٦) مختصراً.
من طريق صالح بن أحمد ثنا علي قال: قلت ليحيى: أن عبد الرحمن يقول: أترك من كان رأسًا في بدعة يدعوا إليها . . إلخ، وإسناده صحيح.
وأخرجه كذلك العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١ / ٨)، من طريق صالح بن صالح ثنا علي - وهو ابن المديني - به، والله أعلم.

(٣٤٨) لم أهتدِ إلى ترجمة أحد من رجال إسناده. والله المستعان.

(٣٤٩) **إسناده ضعيف جداً**: فيه سليمان بن أحمد الواسطي، كذبه يحيى، وقال صالح جزرة: كان يتهم في الحديث. وقال مرة: كذاب، وضعفه النسائي، وقال ابن أبي =

(١) «هـ»: الدينوري.
(٢) من «م»، و«هـ».

٣٥٠ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد الروياني ثنا محمد بن العباس الخزاز أنا سليمان بن إسحاق الجلاب قال: قال إبراهيم الحربي: قيل لأحمد ـ يعني ابن حنبل ـ: في حديثك أسماء قوم من القدرية؟ فقال: نحن هو ذا[1] نحدث عن القدرية، قيل لإبراهيم: أكان يحدث عن القدرية؟ . . . فقال: لا أعلمه[2] كان يحدث عن قوم عنهم.

٣٥١ـ أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب أنا إبراهيم

= حاتم: كتب عنه أبي ويحيى ثم تغير وأخذ في الشرب والمعازف فترك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. . الخ.
انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩ / ٤٩)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢ / ١٧٠)، و«لسان الميزان» (٣ / ٨٥).
والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٦٦)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٢٠٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣ / ١٣).
كلهم من طريق علي بن عبد العزيز البغوي عن سليمان بن أحمد الواسطي به.
وقد صح من وجه آخر.
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣ / ١٦) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد؟ قلت: يا أبا سعيد هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد، قال: أنا؟ قلت: نعم، قال: عن من؟ قلت: أنت تحدث عن محمد بن راشد المكحولي ـ وفي رواية ـ فقال لي: احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه . اهـ.
وانظر ما سيأتي في رقم (٤٠٦) والله أعلم.

(٣٥٠) إسناده صحيح.

(٣٥١) إسناده لا بأس به: فيه أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب، ترجم له الخطيب في=

(١) «هـ»: هو ذا نحن.
(٢) في «هـ»: لا أعلم.

ابن محمد بن يحيىٰ بن محمد المزكي النيسابوري ثنا محمد بن عبد الرحمن الدغولي، قال: سمعت الحسين بن الفرج قال: سمعت أحمد بن حنبل، وسألني: من بقيٰ عندكم من أصحاب عبد الله؟ . . قلت: عبدان. قال: ما حاله؟ . . . قلت: مذهبه مذهب الإرجاء، أخْبُرُه؟ قال: يكتب عنه وإن كان.

٣٥٢ـ أخبرنا محمد بن عمر بن بُكير المقري أنا عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز ثنا هيثم بن خلف الدوري ثنا محمود بن غيلان ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة ثنا قتادة عن أبي حسان الأعرج، وكان حروريًا.

٣٥٣ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر أنا محمد بن عدي بن زَحْر البصري في كتابه ثنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: ليس في أهل[١] الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج.

٣٥٤ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي أنا الحسين بن إدريس، وسألته ـ يعني محمد بن عبد الله بن عمار[٢] الموصلي ـ

= «تاريخ بغداد» بقوله: كتبت عنه وكان صحيح السماع كثيره. اهـ (٥ / ٤٩).
والحسين بن الفرج هو أبو علي، وقيل: أبو صالح بن الخياط «ضعيف»، انظر «تاريخ بغداد» (٨ / ٨٤ ـ ٨٦)، غير أنه هو صاحب القصة، فيحتمل منه في مثل ذلك، والله أعلم.

(٣٥٢) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٥٤ رقم ٩٨١)، من طريق محمود بن غيلان به. والله أعلم.

(٣٥٣) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن عدي بن زحر البصري سبقت ترجمته في رقم (١١٧). والأثر في «أسئلة الآجري لأبي داود» (٢ / ١١٧ رقم ١٢٩٦). والله أعلم.

(٣٥٤) **إسناده صحيح**: محمد بن عبد الله بن عمار، وهو الموصلي أبو جعفر.
قال الخطيب في «تاريخه» (٥ / ٤١٦ ـ ٤١٧): كان أحد أهل الفضل والمتحققين بالعلم، حسن الحفظ كثير الحديث، وقد روىٰ عنه الحسين بن إدريس الهروي كتابًا في =

(١) «هـ»: أصحاب.
(٢) «هـ»: حماد وهو خطأ.

عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث، بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيف؟!! قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يُبْصر الحديث بعد ألا يكون كذوبًا للتشيع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله، ولو كان أفضل من فتح، -يعني المَوْصلي-.

٣٥٥- أخبرنا الحسن بن أبي بكر قال: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي قال: ثنا بشر بن موسىٰ ثنا الحميدي قال سفيان: كان ابن أبي لبيد من عُبَّاد أهل المدينة، وكان ثبتا، وكان يرىٰ ذلك الرأي يعني القدر.

٣٥٦- أخبرني القاضي أبو عبد الله الصَّيْمري ثنا علي بن الحسن الرازي ثنا محمد بن الحسين الزعفراني ثنا أحمد بن زهير قال: سمعت يحيىٰ بن معين

= علل الحديث ومعرفة الشيوخ. اهـ.
وترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة حافظ.

(٣٥٥) **إسناده صحيح**: والحسن بن أبي بكر هو الحسن بن إبراهيم بن أحمد بن الحسن بن محمد بن شاذان، أبو علي البزاز.
وقد صرح الخطيب بنسبته في كتابه «تالي تلخيص المتشابه» (رقم ٧، ٢٥٦)، وهو ثقة. انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٣٥)، وبقية رجال إسناده ثقات.
والأثر أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ / ١٨٢ رقم ٥٧٠)، وفي «الأوسط» (٢/ ٥ رقم ١٠٤٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٦٩٧)، كلاهما عن الحميدي.
وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٩٢) من طريق عبد الله بن أحمد عن الحميدي كذلك، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / ١٤٨ رقم ٦٨٤) عن أبيه عن الحميدي به.
كلهم عن الحميدي قال: ثنا سفيان بن عيينة قال: كان عبد الله بن أبي لبيد من عباد المدينة وكان يرىٰ القدر. اهـ.
وليس في رواية أحدهم قوله: (وكان ثبتًا)، ولا شك أن رواية البخاري وعبد الله بن أحمد والفسوي وأبي حاتم أرجح من رواية بشر بن موسىٰ التي أوردها المؤلف، ويكون بشر قد شذ في هذه اللفظة. والله أعلم.

(٣٥٦) **إسناده ضعيف**: فيه علي بن الحسن الرازي، ويقال الحسين. =

وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسىٰ يُرَدّ حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو، عبد الرزاق أغلىٰ في ذلك منه مائة ضعْف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله.

٣٥٧ـ قرأنا علىٰ الحسن بن علي الجوهري عن أبي عمر بن حَيُّوَيه ثنا أبو الطيب محمد بن القاسم الكوكبي ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي قال: سمعت يحيىٰ بن معين ذكر حسينا[1] الأشقر، فقال: كان من الشيعة المغالية[2] الكبار، قلت: وكيف حديثه.. قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟.. قال: نعم.. كتبت عنه عن أبي كُدَيْنة ويعقوب القمي.

= قال فيه الأزهري: كذاب لا يسوي كعبًا، قال: وكان فقيراً يحضر معنا السماع من ابن حيوة، وكان يدعي أن «تاريخ ابن أبي خيثمة» سماعه من محمد بن الحسين الزعفراني، ولم يكن له به كتاب، وقال ابن أبي الفوارس: ذاهب الحديث لا يساوي شيئًا، قال الخطيب: وسألت العتيقي عن علي بن الحسين فقال: لا بأس به، وذكرت للأزهري كلام العتيقي، فقال: العتيقي يتساهل في أمر الشيوخ.. إلخ.

انظر «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٨٨ـ٣٨٩)، و «لسان الميزان» (٤ / ٢٥٩)، وقد ترجم له الذهبي في «المغني» (٢ / ١٢) بقوله: كذبه الأزهري، والله أعلم.

وأما عن ترك أحمد لعبيد الله بن موسىٰ بسبب غلوه في التشيع، فقد جاء ذلك فيما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ١٢٧) قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: سمعت أبي يقول: أردت الخروج إلىٰ الكوفة فأتيت أحمد بن حنبل أودعه فقال لي: يا أبا محمد، لي إليك حاجة؛ لا تأت عبيد الله بن موسىٰ، فإنه بلغني عنه غلواً، قال أبي: فلم آته. اهـ. وفي «تهذيب التهذيب» (٧/ ٥٣) ترجم عبيد الله بن موسىٰ.

قال الحافظ، وقال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري: سمعت أبا مسلم الحافظ يقول: عبيد الله بن موسىٰ من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه، وقد عوتب أحمد علىٰ روايته عن عبد الرزاق فذكر أن عبد الرزاق رجع. اهـ. والله أعلم.

(٣٥٧) **إسناده صحيح**: والأثر في «سؤالات ابن الجنيد» لأبي زكريا يحيىٰ بن معين (ص ٤٣٥ رقم ٦٧٤) والله أعلم.

(١) كذا في «ظ»، و«هـ»، و«م»، و«ع»، وفي «أ»: حسنًا.

(٢) «هـ»: الغالية.

٣٥٨ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب؛ أخبرنا محمد بن نعيم الضَبي[١] قال: سمعت أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ، وسئل لِمَ ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع.

٣٥٩ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشَعْراني، فقال: صدوق في الرواية، إلا أنه كان من الغالين في التشيع، قيل له: فقد حدثت عنه في الصحيح؟ .. فقال: لأن كتاب أسْتَاذي ملآىٰ[٢] من حديث الشيعة - يعني مسلم بن الحجاج -.

٣٦٠ـ أخبرنا ابن يعقوب قال: أنا محمد بن نعيم قال: سمعت أبا علي الحافظ يقول: كان أبو بكر محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة - إذا حدث عن عباد بن يعقوب، قال: الصدوق في روايته، المتهم في دينه.

قال الخطيب[٣]: قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهل لئلا يروىٰ عنه.

٣٦١ـ حدثنا أبو نعيم الحافظ في المذاكرة حدثني محمد بن المظفر قال: سمعت قاسم بن زكريا المطرز يقول: وَرَدْت الكوفة فكتبت[٤] عن شيوخها

---

(٣٥٨) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب ضعيف، وقد سبقت ترجمته في رقم (٢٩).

(٣٥٩) **إسناده كسابقه.**

(٣٦٠) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب سبق الكلام عليه في الذي قبله.
والأثر ذكره الحاكم في كتابه «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» (ص ٤٩).

(٣٦١) **إسناده صحيح**: والأثر ذكره الذهبي في «السير» (١١ / ٥٣٨) وحكم بصحة إسناده، ثم قال: وما أدري كيف تسمحوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه. اهـ.

---

(١) «ظ»: محمد بن عبد الله بن نعيم.

(٢) كذا في «ظ»، وفي «أ»: ملا، وفي «هـ»: ملآن.

(٣) في «م»، و«هـ»: قلت.

(٤) في «هـ»: وكتبت.

كلهم غير عباد بن يعقوب، فلما فرغت ممن سواه دخلت عليه؛ وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: مَنْ حفر البحر؟ فقلت: الله خلق البحر، فقال: هو كذلك، ولكن مَنْ حفره؟ فقلت: يذكر الشيخ . . . فقال: حفره علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، ثم قال: ومَنْ أجراه؟ فقلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون، فقال: هو كذلك، ولكن مَنْ أجرىٰ البحر؟ فقلت: يفيدني الشيخ. فقال: أجراه الحسين بن علي. قال: وكان عباد مكفوفا، ورأيت في داره سيفًا معلقا وجحفة، فقلت: أيها الشيخ . . . لمن هذا السَّيف؟ فقال: هذا لي أعددته لأقاتل به مع المهدي. قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه منه، وعزمت علىٰ الخروج عن[1] البلد، دخلت عليه، فسألني كما كان يسألني، وقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية، وأجراه عمرو بن العاص، ثم وثبت[2] من بين يديه، وجعلت أعدو، وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه[3]، أو كما قال.

٣٦٢ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم قال: سمعت أبا أحمد الدارمي[4] يقول: سئل أبو بكر محمد بن إسحاق عن أحاديث لعباد ابن يعقوب، فامتنع فيها[5]، ثم قال: قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرىٰ ألا أحدث عنه لغلوه.

---

(٣٦٢) إسناده ضعيف: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب مضىٰ الكلام عليه في رقم (٣٥٨).
والأثر علقه الحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» (رقم ٤٥) بتحقيقي.
قال: وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثنا الصدوق في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب اهـ.والله أعلم.

---

(١) «هـ»: من.
(٢) «هـ»: وليت.
(٣) كذا في «ظ»، و«هـ»، و«ع»: وفي «أ»: وقتلوه.
(٤) في ال. . . . والنسخ. . . في حاشية «ظ» تصويب: الرازي.
(٥) في هامش «ظ»، وفي نسخة «هـ»، و«ع»: منها.

باب في اختيار السماع من الأمناء وكراهة النقل والرواية عن الضعفاء

٣٦٣ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد حدثنا حنبل بن إسحاق حدثنا سليمان بن أحمد ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن سليمان ابن موسى قال: قلت لطاوس: إن أبا مريم الخصي حدثني، وقد أدرك رسول الله ﷺ، فقال طاوس: أحلني على ملي.

---

(٣٦٣) **إسناده ضعيف جدًا وقد جاء من وجه آخر حسن**: في إسناده سليمان بن أحمد بن محمد بن سليمان الجرشي الواسطي.

قال فيه صالح جزرة: كان يتهم في الحديث، وقال مرة: كذاب، وكذبه يحيى، وضعفه النسائي، وقال البخاري: فيه نظر.. إلخ.

انظر «تاريخ بغداد» (٩ / ٤٩)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٢ / ١٧٠)، و«لسان الميزان» (٣ / ٣٤٨).

والأثر جاء من وجه آخر حسن.

وهو ما أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٨٥ـ٨٦)، والدارمي في «سننه» (١/ ١١٢، ١١٣)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١٣٣ رقم ٦٠١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٧ رقم ٤٢٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٣٦).

جميعًا من طرق عن سليمان بن موسى قال: قلت لطاوس، حدثني فلان كيت وكيت قال: إن كان صاحبك مليًا فخذ عنه. اهـ.

ورجاله ثقات عدا سليمان بن موسى الدمشقي الأشدق ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل. اهـ.

وانظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٢٦).

وعلى كل فهو صاحب هذه القصة ومثل هذا لا يدخل فيه الوهم ويحتمل من مثله، والله أعلم، وانظر ما سيأتي في رقم (٣٦٤).

٣٦٤ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان [الوراق][1] أنا محمد بن الحسين الأزدي حدثني علي بن إبراهيم ثنا الربيع بن سليمان ثنا الشافعي أنا عمي محمد بن علي بن شافع ثنا هشام بن عروة عن أبيه قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذاك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به فأدعه لا أحدث به.

قال الشافعي: كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب.

وكان طاوس إذا حدثه رجل حديثا قال: إن كان حدثك حافظ ملي، وإلا فلا تحدث عنه.

٣٦٥ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان[2] أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا ابن بكير حدثني ابن وهب قال: حدثني مالك قال: دخلت على عائشة بنت سعد بن أبي وقاص فسألتها عن بعض الحديث، فلم أرض أن آخذ منها[3] شيئًا لضعفها. قال مالك: وقد أدركت رجالا كثيراً، منهم من قد أدرك الصحابة فلم أسألهم عن شيء، كأنه يضعف أمرهم.

---

(٣٦٤) **صحيح وإسناده ضعيف**: فيه محمد بن الحسين الأزدي ضعيف.
وقد أخرجه المؤلف بإسناد صحيح في رقم (٥١). والله أعلم.

(٣٦٥) **إسناده صحيح**: والأثر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١ / ٦٩٩) وسيأتي بنحوه في رقم (٣٦٦).

---

(١) من هامش: «ظ».

(٢) في هامش: «ظ»: أبو الحسيني، وفي «هـ»: محمد بن الحسين بن الفضل القطان.

(٣) في «هـ»: عنها.

٣٦٦ـ أخبرنا محمد بن عمر بن جعفر الخرقي أنا أحمد بن جعفر بن سلم الختلي ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا يونس بن عبد الأعلىٰ أنا ابن وهب عن مالك ابن أنس قال: أدركت عائشة بنت سعد بن أبي وقاص؛ فاستَضْعَفْتُها.

٣٦٧ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا محمد بن الحسن[1] بن زياد المقري النقاش قال: ثنا طاهر بن علي بطبرية قال: ثنا نوح بن حبيب قال: سمعت وكيعًا يقول: ويل للمحدث إذا استضعفه صاحب حديث.

٣٦٨ـ حدثني عبيد الله بن أبي الفتح حدثني عمر بن إبراهيم المقري أنشدنا إبراهيم بن حبيش:

يا طالبي العلم والروايات — إن الروايات ذات آفات
لا تأخذوا العلم عن أخي تهم — إلا عن الجائز الشهادات
إذا رضيتم منه الأمانة والد — ين له طوقوا الأمانات

---

(٣٦٦) **إسناده صحيح**: وقد سبق نحوه رقم (٣٦٥). والله أعلم.

(٣٦٧) **صحيح**: وإسناده **ضعيف جدًا**: فيه محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر أبو بكر المقرئ النقاش. اتهمه جماعة من النقاد، انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠١)، و«لسان الميزان» (٥/ ١٣٧).
وقد صح الخبر من وجه آخر أخرجه المؤلف في «الجامع لأخلاق الراوي» (١ رقم ١٧٢، ١٧٣).
من طريق نوح بن حبيب القومسي، وأحمد بن أبي الحواري كلاهما عن وكيع قال: ويل للمحدث إذا استضعفه أصحاب الحديث. اهـ. والله أعلم.

(٣٦٨) **إسناده صحيح**: وعبيد الله بن أبي الفتح هو عبيد الله بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الأزهري، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٨٥) بقوله:
كان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسماعًا، ومن المعنيين به، والجامعين له، مع صدق، وأمانة، وصحة، واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام درس=

---

(١) كذا في «هـ»، و«تاريخ بغداد»، و«لسان الميزان»، وهو الصواب وفي «أ» الحسيني.

٣٦٩ـ أخبرنا ابن الفضل[(١)] أنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت أبا بشر بكر بن خلف قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعفاء[(٢)] فإن أقلّ ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف، يفوته من حديث الثقات.

* * *

= للقرآن... إلخ.

وبقية إسناده ثقات. والله أعلم.

(٣٦٩) **إسناده حسن**: فيه أبو بشر بكر بن خلف البصري.

ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق، وانظر «تهذيب الكمال» (٤ / ٢٠٥)، و «تهذيب التهذيب» (١ / ٤٨١).

والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٤٩).

(١) في هامش «ظ»: محمد بن الحسين القطان.

(٢) في «م»، و«هـ»: الضعاف.

باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال

قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم، إلا عمن كان بريئًا من التهمة، بعيداً من الظِنة، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك، فإنه يجوز كَتبها عن سائر المشايخ.

٣٧٠ ـ أخبرنا أبو سعد الماليني قال أنا عبد الله بن عدي ثنا إسحاق بن إبراهيم ابن إسماعيل الغزي ثنا أبي حدثنا رواد بن الجراح قال: سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان؛ ولا[١] بأس بما سوىٰ ذلك من المشايخ.

٣٧١ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: أنا محمد بن الحسن بن محمد السروي أنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا أبي وعلي بن الحسن الهسنجاني قالا: سمعنا يحيىٰ بن المغيرة قال: سمعت ابن عيينة يقول: لا تسمعوا من «بقية» ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

---

(٣٧٠) **إسناده ضعيف جداً**: فيه رواد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني.
ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بقوله: صدوق اختلط بآخره فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد. اهـ. وانظر «تهذيب الكمال» (٩ / ٢٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (٣ / ٣٨٨)، ورواية روّاد في هذا الأثر عن الثوري.
والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٠) به.
وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٠٦ رقم ٤٢٣)، والخطيب في «الجامع» (٢ / ١٢٢) من طريق روّاد به والله أعلم.

(٣٧١) **إسناده صحيح**: والأثر في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢ / ٤٣٥)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٣٣٩)، والله أعلم.

---

(٣) «هـ»: فلا.

٣٧٢ـ ثنا محمد بن يوسف القطان النيسابوري لفظا أنا محمد بن عبد الله ابن محمد الحافظ قال: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد السجزي يقول: سمعت النوفلي ـ يعني أبا عبد الله ـ يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا[١] في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكما ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد.

٣٧٣ـ حدثت عن عبد العزيز بن جعفر أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال أخبرني الميموني قال: سمعت أبا عبد الله يقول: الأحاديث[٢] الرقاق يحتمل أن نتساهل فيها، حتى يجيء شيء فيه حكم.

٣٧٤ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم قال: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد[٣] لم يحرِّم حلالا، ولم يحلّ حراما، ولم يوجب حكما، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص؛ وجب الإغماض عنه والتساهل في رواته.

---

(٣٧٢) **إسناده ضعيف جداً**: فيه أبو عبد الله النوفلي، وهو أحمد بن الخليل بن حرب بن عبد الله بن سوَّار بن سابق القومسي كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن أبي حاتم، وضعفه غير واحد.
انظر «تهذيب الكمال» (١ / ٣٠٥ـ٣٠٧)، و «تهذيب التهذيب» (١ / ٢٨)، و«لسان الميزان» (١ / ٢٧٠)، والله أعلم. وانظر ما كتبناه تعليقًا على هذا الأثر في تحقيقنا على كتاب «المدخل إلى الإكليل» لأبي عبد الله الحاكم برقم (١٢).

(٣٧٣) **إسناده ضعيف**: لعدم علمنا بحال من حدث الخطيب، والله أعلم.

(٣٧٤) **إسناده ضعيف، وهو صحيح**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب ضعيف. وقد سبق الكلام عليه في رقم (٢٩).
وقد أخرجه المؤلف كذلك من طريقه في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ١٢٢ـ =

---

(١) في «م»، و«هـ»، و«ع» شددنا.
(٢) «هـ»: أحاديث.
(٣) «ظ»: إذا ورد الخبر.

آخر الجزء الرابع والحمد لله وصلى الله على محمد وآله ويتلوه إن شاء الله تعالى باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير وحسبنا الله ونعم الوكيل[١] .

* * *

= رقم (١٣٠١).
قال: أنا محمد بن نعيم قال: سمعت يحيى بن محمد العنبري يقول: نا محمد بن إسحاق بن راهويه قال: كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي، وذكره.. اهـ.
فلعل بقية الإسناد سقط من الأصل.
والخبر أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ٤٩٠)، وفي «المدخل إلى معرفة كتاب الاكليل» (رقم ١١) قال: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول: سمعت أبا الحسن محمد بن اسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد اهـ لفظ الحاكم في «المستدرك».
وإسناده صحيح، والله أعلم.
أقول: وقد اشترط جماعة من أهل العلم شروطاً للعمل بالضعيف في غير الأحكام، قال السيوطي في «التدريب» (١ / ٢٩٨): وذكر شيخ الإسلام له ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب وممن فحش غلطه، نقل العلائي الاتفاق عليه. الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به. الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط. اهـ.
وانظر تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٦٥ ـ ٦٦)، للشرط الثاني الذي ذكره الحافظ ابن حجر، وانظر كذلك كلام العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ في مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب»، و «تمام المنة»، و «صحيح الجامع»، والله أعلم.

(١) في «ظ»: آخر الجزء الرابع ويتلوه إن شاء الله في الجزء الخامس باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير، وصلى الله على محمد وآله وسلم.
وفي حاشيته «بلغت المقابلة على أصل شيخنا».
وفي «ع» كتبه لنفسه أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحضرمي... ثم أسماء من سمع معه الجزء على الشيخ الفقيه أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني.

الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

رب سهل وسلم

حدثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي قال[1] :

(١) في «ظ»، و«ع»: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.
أخبرنا الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني - رحمه الله - قال أنبأنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي الدمشقي قراءة عليه قا: ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ الخطيب قدم علينا من لفظه قال:

ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير

٣٧٥ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق البزاز أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل بن إسحاق ثنا علي ـ وهو ابن المديني ـ قال: سمعت يحيىٰ ـ يعني ابن سعيد ـ القطان، وذكر حنظلة السَدُوسي فقال: قد رأيته وتركته علىٰ عمد، فقلت ليحيىٰ: كان قد اختلط؟ قال: نعم.

٣٧٦ـ أخبرنا محمد بن الحسين المتوثي أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا سهل ابن أبي سهل الواسطي قال: قال أبو حفص عمرو بن علي: وعنبسة القطان، قد سمعت منه وجلست إليه، وكان مختلطا لا يُروَىٰ عنه.

٣٧٧ـ أخبرنا محمد بن الحُسين القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا بُنْدار عن محمد بن جعفر غندر وابن معاذ عن أبيه عن شعبة قال: سمعت الأشعث الأثرم قبل أن يُخلِّط، قال محمد: قبل أن يختلط.

---

(٣٧٥) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٠ـ٣٤١ رقم ١٠٦٩).
من طريق صالح بن أحمد بن حنبل ثنا علي قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان.
وذكر نحوه، والله أعلم.

(٣٧٦) **إسناده صحيح**: وسهل بن أبي سهل الواسطي هو سهل بن أحمد بن عثمان بن مخلد. أبو العباس الواسطي.
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١١٩) بقوله: وكان ثقة . . اهـ.
والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٩ رقم ٢٢٣١)، قال: نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي الصيرفي بأن عنبسة القطان أخا أبي الربيع كان مختلطًا لا يروىٰ عنه، قد سمعت منه وجلست إليه. اهـ.

(٣٧٧) **إسناده صحيح**: والأثر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ١٠٤).
وابن معاذ، هو عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري، أبو عمر البصري «ثقة حافظ».
والله أعلم.

٣٧٨ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي ثنا عبد الملك بن محمد قال: سمعت أبا عمر الحوضي يقول: دخلت على سعيد بن أبي عروبة وأنا أريد أن أسمع منه، فلما رآني قال: «الأزْد عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أطعموني فأبيت، ضربوني فبكيت». فعلمت أنه مختلط فلم أسمع منه شيئًا.

٣٧٩ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل أنا محمد بن عمرو بن البختري الرزاز ثنا محمد بن إسماعيل السُلمي قال: سمعت أبا نعيم يقول:

---

(٣٧٨) **إسناده ضعيف**: في إسناده عبد الله بن اسحاق بن إبراهيم البغوي، قال فيه الدارقطني: فيه لين اهـ «تاريخ بغداد» (٩ / ٤١٤)، وترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال» • بقوله: صدوق مشهور اهـ. والراجح في أمره ما ذهب إليه تلميذه الدارقطني وهو أعلم به.

وعبد الملك بن محمد هو أبو قلابة الرقاشي الضرير، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق يخطىء تغير حفظه لما سكن بغداد اهـ، وهو كما قال. ولا حجة بقول من حسن له مطلقًا، والله المستعان، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨ / ٤٠٥)، و «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤١٩).

والأثر أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٦٨)، وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١٢٣٠).

من طريق عبد الملك بن محمد عن أبي عمرو الحوضي به.

ويشهد له ما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ١١٣).

ثنا زكريا بن يحيى، ثنا نصر بن علي، ثنا مسلمة قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول: الأزدان وعريضه، ذبحوا شاة مريضة، دعوني فأبيت، ضربوني فبكيت. اهـ.

وينظر في حال مسلمة فإنه لم يتميز لي، فإن كان مقبولاً حَسُن الأثر إن شاء الله، والله المستعان ويحتمل عندي أنه تصحف والصواب فيه مسلم، وهو ابن إبراهيم، والله أعلم.

(٣٧٩) **إسناده صحيح**: وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (٣ / ٥٠٥) قال: وقال أبو نعيم: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين. وانظر «الكامل» لابن عدي (٣ / ١٢٢٩)، والله أعلم.

دخلت البصرة بعد ما خرج الثوري من عندنا، ودخل وكيع قَبْلي، فأتيت سعيد ابن أبي عروبة، فوجدته قد تغير فلا أحدث عنه، وسمعت من الثوري عن ابن أبي عروبة فأحدث[1] عن الثوري عنه ولا أحدث عنه.

٣٨٠ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أحمد بن سلمان النجاد ثنا جعفر بن أبي عثمان قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول قلت: لوكيع بن الجراح: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعت منه في الاختلاط؟ قال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مُسْتوٍ.

٣٨١ـ أخبرني علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز ثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي سمعت إبراهيم الحربي يقول: جئت عارم بن الفضل، فَطَرَحَ لي حصيرا على الباب، ثم خرج إليَّ فقال لي: مرحبا إيش كان خبرك؟! .. ما رأيتك منذ مدة؟ قال إبراهيم: وما كنت جئته قبل ذلك، فقال لي: قال ابن المبارك:

أيها الطالب علما إيت حمادَ بن زيد
فاستفد علمًا وحلمًا ثم قيده بقيد
والقيد بقيد

قال: وجعل يشير بيده علىٰ إصبعه مرارًا، فعلمت أنه قد اختلط، فتركته وانصرفت.

---

(٣٨٠) **إسناده صحيح**: وجعفر بن أبي عثمان هو جعفر بن محمد بن أبي عثمان أبو الفضل الطيالسي البغدادي ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٨٨ـ ١٨٩) بقوله: كان ثقة ثبتًا صعب الأخذ، حَسَنَ الحفظ، وقال أبو الحسين بن المنادي: كان مشهوراً بالاتقان والحفظ والصدق، اهـ، وانظر «السير» (١٣ / ٣٤٦).
وبقية رجال إسناده ثقات، والله أعلم.

(٣٨١) **إسناده حسن**: فيه علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز، أبو الحسن المعروف بابن=

---

(١) «هـ»: فأخذت.

٣٨٢ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي ثنا يوسف بن أحمد بن يوسف الصيدلاني بمكة ثنا محمد بن عمرو بن موسىٰ العُقيلي ثنا محمد بن إسماعيل - يعني الصائغ - وعلي بن عبد العزيز قالا: ثنا عارم أبو النعمان قال: علىٰ سنة سبع عشرة ومائتين ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**ليس لامرىء شيء، فاتقوا النار ولو بشق تمرة**».

قال العقيلي: حدثنيه جدي أنا «عارم» سنة ثمان ومائتين ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن النبي ﷺ؛ فذكر مثله.

قال جدي: فحججت سنة خمس عشرة ورجعت إلىٰ البصرة وقد تغير «عارم» فلم أسمع منه بعد شيئًا حتىٰ مات، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين، قال جدي: وحججت من قابل سنة خمس وعشرين ومائتين، بعد موت «عارم» بسنة، فلم أرجع إلىٰ البصرة بعد.

= طيب الرزاز قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٣١)، إلىٰ الصدق ما هو.
وبقية رجال إسناده ثقات.
ويشهد له ما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٢٣)، ثنا سعيد بن عثمان أبو أمية الأهوازي ثنا عارم سنة سبع عشرة ومائتين قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول:

أيها الطالب علمًا ... ائتِ حَمَّادَ بن زيدِ
فالتمِس علمًا وحلمًا ... ثم قيده بقيدِ

قال أبو أمية:
كان عارم يردد هذا البيت الآخر، ويوطله جدًا، وكان قد تغير. اهـ.
أقول: وسعيد بن عثمان أبو أمية، لم أقف عليه بهذه الكنية، وهناك سعيد بن عثمان أبو سهل الأهوازي، قال فيه الدارقطني: صدوق، وقال الخطيب: ثقة، انظر «تاريخ بغداد» (٩ / ٩٧) ويحتمل أنه هو، والله أعلم.

(٣٨٢) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن الفضل السدوسي عارم ثقة ثبت إلا أنه اختلط بأخره، وكان اختلاطه في سنة ست عشرة ومائتين، وفي الإسناد كان سماع علي بن عبد العزيز وهو - البغوي - في سنة سبع عشرة ومائتين، أي بعد الاختلاط، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٠٢). =

٣٨٣ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر ثنا يوسف بن أحمد الصيدلاني ثنا محمد بن عمرو العقيلي ثنا محمد بن إسماعيل قال: قام رجل إلى عفان فقال: يا أبا عثمان: حدثنا بحديث حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**» فقال له عفان: إن أردتَهُ عن حميدٍ عن أنس، فاكْتَرِ زَوْرقًا بدرهمين وانحدر إلى البصرة يحدثك به «عارم» عن حميد عن أنس فأما نحن فحدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**».

قال الخطيب[1]: وقد كان أبو العباس محمد بن يونس الكُدَيمي يروي عن «عارم» ما سمعه منه قبل اختلاطه، ويُبيِّن ذلك، فإذا تميز للطالب ما سمعه ممن اختلط في حال صحته، جاز له روايته وصح العمل به.

= والخبر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٢٢).
وأخرجه البزار كما في «الكشف» (١ / ٤٤٢ رقم ٩٣٤).
ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن الفضل ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة».
قال البزار: لا نعلم رواه هكذا إلا محمد بن الفضل.
والحديث متفق عليه من رواية عدي بن حاتم قال: قال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان، ثم ينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه، فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة».
أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٥٣٩، ٦٥٤٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢ / ٧٠٣ رقم ١٠١٦). وأما عن رواية العقيلي عن جده، فجد العقيلي، هو يزيد بن محمد بن حماد العقيلي، كذا سماه الذهبي في ترجمة العقيلي من «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٢١ ـ ٣٣٠ ص ١١٧)، ولم أقف على ترجمته والله المستعان.

(٣٨٣) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٢٢) وانظر ما سبق في رقم (٣٨٢) والله أعلم.

(١) في «م»، و«هـ»: قلت.

٣٨٤ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد المتوثي، ثنا محمد بن عبد الله ابن إبراهيم الشافعي إملاء ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي حدثنا عارم قال الشافعي: ثنا محمد بن يونس ثنا محمد بن الفضل السدوسي، سنة ثمان ومائتين في صحته، ثنا سعيد بن زيد ثنا سعيد -يعني الجُرَيْري- قال: أخذ أبو الطفيل بيدي ونحن نطوف بالبيت فقال: لا يحدثك اليومَ أحدٌ أنه رأىٰ رسول الله ﷺ غيري، قال: قلت: صفْه لي؟ قال: أبيض مُقصداً، مليحًا قال إسماعيل في حديثه قلت: هل تنعت من رؤيته؟ قال: نعم، مقصداً أبيض مليحًا.

وكان عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره فاحتج أهلُ العلم برواية الأكابر عَنْه مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً.

٣٨٥ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن الحسن[1] ثنا محمد

---

(٣٨٤) **إسناده ضعيف، والخبر صحيح**: محمد بن يونس بن موسىٰ بن سليمان الكديمي، ترجم له الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في «التقريب» بقوله: ضعيف، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ٥٣٩).

وكون الكديمي يميز ما رواه عن عارم قبل الاختلاط أو بعده، لا يفيدنا شيئًا، لأنه هو في ذاته ضعيف، بل منهم من رماه بالكذب، ووضع الحديث، نسأل الله العافية، والله أعلم.

وأما خبر أبي الطفيل عامر بن واثلة، فصحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ١٨٢٠ رقم ٢٣٤٠)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ٢٦٧ رقم ٤٨٦٤)، والترمذي في «الشمائل» (٢٦ رقم ١٣)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٤٥٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢ / ٢٤٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ٢٠٤-٢٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ١١٤).

من طرق عن الجريري عن أبي الطفيل بنحوه، والله أعلم.

(٣٨٥) **صحيح**: والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٣٣٣)، ثنا صالح =

---

(١) «ظ» الحسين، والأصل غير منقوط.

ابن عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن عبد الله المديني «ح» وأخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ثنا عثمان بن أحمد ثنا حنبل ثنا علي قال: سمعت يحيىٰ قال: ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئًا قط[1] في حديثه القديم، قال علي قلت ليحيىٰ: ما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بآخره عن زاذان.

* * *

= ابن أحمد ثنا علي بن المديني به. وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٣ / ٣٩٩)، من طريق عمرو بن علي قال سمعت يحيىٰ وذكره وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ٤٦٥ رقم ٣٠٠٠)، وفي «الأوسط» (٢ / ٣٤-٣٥) قال: وقال يحيىٰ القطان.. إلخ. والله أعلم.

(١) كذا في «م»، و«هـ»، و«ع»: وفي «أ» ساقط.

بابُ ذكر الحكم فيمَن روى عن رجل حديثا فسئل المروي عنه فأنكره

٣٨٦ـ مثال ذلك ما أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري أنا أبو محمد حاجب بن أحمد الطوسي ثنا محمد بن يحيىٰ -يعني الذهلي- ثنا سليمان بن حَرْب. ثنا حماد بن زيد قال: قلت لأيوب: هل سمعت عن[1] أحد مثل قول الحسن في «أمرك بيدك؟ . . .» قال: لا، ثم قال: اللهم إلا شيئًا كان حدثناه قتادة عن كثير -هو ابن أبي كثير مولىٰ بن سمرة- عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [بمثله][2]، فقدم علينا كثير فأتيته فسألته عنه، فقال: ما حدثت بهذا قط فأتيت قتادة فذكرت ذلك له، فقال: نسي.

---

(٣٨٦) إسناده حسن إلي أيوب: فيه حاجب بن أحمد الطوسي قال فيه مسعود بن علي السجزي: سألت الحاكم عن حاجب الطوسي؟ فقال: لم يسمع حديثًا قط لكنه كان له عم قد سمع الحديث فجاء البلاذري إليه فقال: هل كنت مع عمك في المجلس؟ قال: بلي، فانتخب له من كتب عمه تلك الأجزاء الخمسة، وقال أبو نصر بن ما شاذة: قلت للحافظ أبي عبد الله بن مندة: ما تقول في حاجب بن أحمد فقال: ثقة ثقة، قال الذهبي: وقد رأيت ابن طاهر روىٰ حديثًا من طريقه، وقال عقبه رواته أثبات ثقات. اهـ.

انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٦٦ـ٢٦٧)، و «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٣١ـ٣٥٠)، و«السير» (١٥/ ٣٣٦)، ومن نظر فيما سبق يترجح له صحة الاحتجاج برواية حاجب بن أحمد، وكلام الحاكم لا يقدح في عدالته، وقد فصل ذلك العلامة المعلمي -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «التنكيل» (ص ٤٢٨ـ٤٢٩).

وأما رواية كثير بن أبي كثير عن أبي هريرة فإسناده: ضعيف.

فكثير هذا، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله «مقبول» وهو كما قال انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٥٢)، «وتهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢٧). =

---

(١) «هـ»: من.

(٢) من «هـ» و«ع»: لا توجد في «ظ»، و «أ».

٣٨٧ـ وأخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري، أنا الحاكم أبو حامد أحمد بن الحسين بن علي الهمذاني ثنا محمد بن عبد الرحمن الدغولي قال: ثنا محمد بن عبد الله بن قُهْزَاذ ثنا علي بن الحسن ثنا أبو حمزة عن الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن[١] عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: اسْتَدَانتْ ميمونة زوج النبي ﷺ ثلثمائة درهم ليس عندها وفاؤه[٢] فنهيتها عن ذلك فقالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ادّان دينا يريد أداءه أعانه الله عليه» قال ابن قُهْزاذ: ثنا يحيىٰ الحماني ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن حصين قال أبو بكر: أتيت حصينًا، أسمع هذا منه فقال: أنا لم أحدث الأعمش بهذا، قال: فرجعت إلىٰ الأعمش فأخبرته، فقال: كذب، والله لقد حدثني.

= والأثر أخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / ٢٦٢ رقم ٢٢٠٤)، والنسائي في «سننه» (١٤٧/٦ رقم ٣٤١٠)، وفي «الكبرىٰ» (٣ / ٣٥٢ رقم ٥٦٠٣)، والترمذي في «سننه» (٣ / ٤٨١ رقم ١١٧٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٣) من طرق عن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد: قال: قلت لأيوب، وذكر نحوه.

قال أبو عيسىٰ الترمذي ـ رحمه الله ـ هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سليمان ابن حرب عن حماد بن زيد، وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: ثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بهذا وإنما هو عن أبي هريرة موقوفًا ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعًا. اهـ.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي عقبه: هذا حديث منكر اهـ، والله أعلم.

(٣٨٧) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه النسائي في «سننه» (٧/ ٣١٥ رقم ٤٦٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٥٣ رقم ٨٢٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢ / ٢٢٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (رقم ٨٢٢، ١٣٣٩).

جميعًا من طرق عن الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة به. =

(١) من هنا تواصل المقابلة مع نسخة «ك».

(٢) «هـ»: وفاؤها وفي حاشية «ظ»: وفاه.

. . . .

= ورواه منصور عن زياد بن عمرو بن هند الجملي ثنا عمران بن حذيفة عن ميمونة به مرفوعًا واختلف فيه على منصور، فرواه عنه كما سبق:

١ - زائدة بن قدامة وهو ثقة ثبت.

أخرج روايته البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٦٣).

٢ - عبيدة بن حميد، وهو صدوق ربما أخطأ.

أخرج روايته ابن ماجه (٢/ ٨٠٥ رقم ٢٤٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٢٤ رقم ٦١)، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» • ٢٢/ ٣١٨)، ترجمة عمران بن حذيفة.

٣ - جرير بن عبد الحميد الضبي، ثقه تغير بآخره.

أخرجه النسائي في «السنن» (٧/ ٣١٥ رقم ٤٦٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٢٠ رقم ٥٠٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/ ٥١٤ رقم ٧٠٨٣)، والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٥٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣١٩).

جميعًا عن منصور عن زياد عن عمرو بن هند عن عمران بن حذيفة قال: كانت ميمونة تدان وتكثر فقال أهلها في ذلك ولاموها ووجدوا عليها فقالت: لا أترك الدين قد سمعت خليلي وصفي ﷺ يقول: «ما من أحد يدان دينًا فعلم الله أنه يريد قضاءه إلا أداه الله عنه في الدنيا» لفظ جرير عند النسائي.

وخالفهم جعفر بن زياد الأحمر وهو صدوق كما في «التقريب»، وقد ينفرد عن الثقات بأشياء، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٢).

فرواه عن منصور قال: حسبته عن سالم عن ميمونة به.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٣٣٢) من طريق يحيى بن بكير به، ورواه يحيى ابن آدم عن جعفر عن منصور عن رجل عن ميمونة. أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/ ٣٣٢).

ولا شك أن رواية الجماعة عن منصور أرجح من رواية جعفر، وقد اضطرب فيه جعفر فمرة سمى شيخ منصور سالمًا، ومرة أبهمه، وهذا دليل على اضطرابه فيه.

وعلى ذلك فالراجح هو قول منصور عن زياد عن عمران بن حذيفة عن ميمونة به وإسناده ضعيف. =

. . . .

= فيه عمران بن حذيفة، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «مقبول»، والراجح في أمره أن يقال مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه زياد بن عمرو بن هند الجملي الراوي في هذا الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» انظر «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٢٥).

وترجم له المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣١٧) بقوله: أحد المجاهيل.

وتلميذه زياد بن عمرو بن هند الجملي.

ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٦٣)، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٢٦)، ولم يذكر عنه راويًا غير منصور بن المعتمر. وعليه فهو مجهول أيضًا والله المستعان.

وللحديث شواهد منها.

ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٥٣ رقم ٢٣٨٧)، وفي «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٢ رقم ١١٨١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٦١، ٤١٧)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٥/ ٣٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» ٨/ ٢٠١ رقم ٢١٤٦).

جميعًا من طريق ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من أخذ أموال الناس يريد أدائها أدَّىٰ الله عنه، ومن أخذ يريدُ إتلافها أتلفه الله».

ورویٰ عن عائشة - رضيٰ الله عنها -.

أخرجه أبو داود الطيالسي كما في «المسند» ((٢١٤ رقم ١٥٢٤)، وأحمد في «المسند» (٧٢، ٩٩، ١٣١، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٥٠)، وإسحاق بن راهوية في «المسند» (رقم ٥٦٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣/ ٢)، والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٥٤).

جميعًا من طرق عن القاسم بن الفضل عن محمد بن علي عن عائشة أنها كانت تدان فقيل لها يا أم المؤمنين مالك والدين فقالت: أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نویٰ قضاء الدين كان معه عون من الله وأنا ألتمس ذلك العون».

والقاسم بن الفضل هو الحداني أبو المغيرة البصري «ثقة».

ومحمد بن علي هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -، ففي «المراسيل» لابن أبي حاتم ص (١٨٥)، قال أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن علي، سمع من أم سلمة شيئًا؟ قال: لا يصح أنه سمع.

قلت: فسمع من عائشة؟ فقال: لا!! ماتت عائشة قبل أم سلمة. اهـ. =

. . . .

= واختلف فيه: علىٰ محمد بن علي فرواه عنه كما سبق القاسم بن الفضل عن عائشة به.
وخالفه جعفر بن محمد فرواه عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: «أن الله مع الدائن حتىٰ يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله» قال: وكان عبد الله بن جعفر يقول لخازنه اذهب فخذ لي بدين فإني أكره أن أبيت ليلة إلا والله معي بعدما سمعت من رسول الله ﷺ.
أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/ ٢٦٣)، وابن ماجه (٢/ ٨٠٥ رقم ٢٤٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٤)، والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢٧٤).
جميعًا من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ثنا سعيد بن سفيانُ مولىٰ الأسلميين عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر به.
وجعفر بن محمد صدوق فقيه إمام، كما في «التقريب»، لكن الراوي عنه، وهو سعيد ابن سفيان الأسلمي حاله لا تعرف، قال فيه الذهبي: لا يكاد يعرف. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روىٰ عنه ابن أبي فديك، وعبد الله بن إبراهيم الغفاري انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠)، وترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: مقبول.
ولذلك فالصواب في الرواية ما قاله القاسم بن الفضل والله أعلم.
وله طريق أخرىٰ أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٤٨ رقم ٥٢٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٢)، والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٥٤).
من طريق سعيد بن سليمان الواسطي قال: نا محمد بن عبد الرحمن بن مُجبر، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة قالت: ما أحب أن أبيت ليلة إلا وعلي دين، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«ما من عبد يكون عليه دين يهتم به إلا كان معه عون من الله عليه حتى يقضيه عنه...»** الحديث.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ.
وليس كما قال الحاكم، فابن مجبر ضعيف جداً اتهمه ابن عدي، وقال ابن يونس: ليس بثقة، وقال الخطيب: كذاب.. إلخ انظر «اللسان» (٦/ ٢٧٤).
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣١٦ رقم ٧٦٠٨).
ثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم: ثنا أبي: نا سعد بن الصلت عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من كان عليه دين ينوي** =

٣٨٨ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: إن قال قائل: ما قولكم فيمن أنكر شيخُهُ أن يكون حدثه بما رواه عنه؟ . . . قيل: إن كان إنكاره لذلك إنكار شاك متوقف، وهو لا يدري هل حدثه به أم لا؟ فهو غير جارح لمن روى عنه ولا مكذب له. ويجب قبول هذا الحديث والعمل به؛ لأنه قد يحدث الرجل بالحديث وينسى أنه حدث به وهذا غير قاطع على تكذيب من روى عنه، وإن كان جحوده للرواية عنه جحود مصمم على تكذيب الراوي عنه، وقاطع على أنه لم يحدثه، ويقول: كذب علي، فذلك جرح منه له، فيجب ألا يعمل بذلك الحديث وَحْدَهُ من حديث الراوي ولا يكون هذا الإنكار جَرْحًا يبطل جميع ما يرويه الراوي؛ لأنه جرح غير ثابت بالواحد؛ ولأن الراوي العدل أيضًا يجرح شيخه

= أداءه كان معه من الله عون، وسبَّبَ الله له رزقًا».

وفي إسناده محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شاذان لم أقف على ترجمته، وبقية الاسناد لا بأس به.

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦ / ٢٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤ / ١١٨ رقم ٣٧٥٩)، من طريق ورقاء بنت هرَّاب أن عائشة قالت سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «من كان عليه دين همه قضاؤه أو هم بقضائه لم يزل معه من الله حارس».

وإسناده ضعيف: فيه ورقاء بنت هرَّاب هكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٧ / ٤١١)، ووقع في «المسند» هذام، وفي «الطبراني» هداب، وفي «تعجيل المنفعة» هرم، قال الحافظ ابن حجر في «التعجيل» (٢ / ٦٦٢)، لا أعرف حالها. . اهـ.

أقول فهذه الطريق مع طريق محمد بن علي يرتقي بهما حديث عائشة للحسن، ويشهد له كذلك ما سبق من حديث أبي هريرة، وميمونة ـ رضي الله عنهم ـ، والله أعلم.

تنبيه: أما قول ابن قهزاد ثنا يحيى الحماني قال: ثنا أبو بكر بن عياش به كما في إسناد المؤلف فلا يثبت الأثر بذلك، فيحيى بن عبد الحميد الحماني: متهم بسرقة الحديث، والله المستعان.

(٣٨٨) إسناده صحيح.

ويقول: قد كذب في تكذيبه لي، وهو يعلم أنه قد حدثني، ولو[1] قال: لا أدري حدثته أو لا لوقفت في حاله، فأما قوله: أنا أعلم أني[2] ما حدثته؛ فقد كذب، وليس جرح شيخه له أولىٰ من قبول جرحه لشيخه، فيجب إيقاف العمل بهذا الخبر، ويرجع في الحكم إلىٰ غيره، ويجعل بمثابة ما لم يرد[3] اللهم إلا أن يرويه الشيخ مع قوله: إني لم أحدثه لهذا الراوي، فيعمل به بروايته دون رواية راويه عنه.

قال الخطيب[4]: ولأجل أن النسيان غير مأمون علىٰ الإنسان فيتبادر إلىٰ جحود ما روىٰ عنه وتكذيب الراوي له، كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء.

٣٨٩ـ أخبرنا أحمد بن عبد الواحد الدمشقي بها أخبرني [جدي][5] أبو بكر محمد بن أحمد بن عثمان السلمي أنا محمد بن يوسف الهروي ثنا محمد ابن حماد الطبراني أنا عبد الرازق عن إسماعيل عن ابن عون قال: قلت للشعبي: ألا أحدثك؟ . . . قال: فقال الشعبي: أعن الأحياء تحدثني أم عن الأموات؟ . . . قال: قلت: لا، بل عن الأحياء، قال: فلا تحدثني عن الأحياء[6].

(٣٨٩) **إسناده حسن**: فيه إسماعيل، وهو ابن عبد الله بن الحارث البصري ابن بنت محمد بن سيرين، ويقال ابن أخته، وعنه عبد الرزاق، وأشهل بن حاتم، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: إسماعيل بن عبد الله بن الحارث شيخ بصري صدوق، وقال الأزدي ذاهب الحديث، قال الحافظ ابن حجر: وأورد له عن أبان عن أنس حديثًا منكرًا فالحمل فيه علىٰ أبان. اهـ. من «التهذيب» (١ / ٣٠٧).
وترجم له الذهبي في «الكاشف» بقوله: ثقة.
أقول: وخلاصة أمره أنه صدوق لا ينزل عن رتبة الاحتجاج والله أعلم، وبقية الإسناد رجاله ثقات والله أعلم.

(١) في «م»: وإن قال.
(٢) في «م»، و«ك»، و«ع»: أنني.
(٣) «هـ»: يروه.
(٤) «ك»: قال أبو بكر، و«هـ»، و«م»: قلت.
(٥) من «ظ»، و«هـ»، و«ك»، و«ع».
(٦) هذا الأثر ساقط من: «م».

٣٩٠ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: سمعت أبا القاسم الأبندوني يقول: سمعت أبا زكريا يحيىٰ بن زكريا بن حَيُّويه النيسابوري بمصر يقول: سمعت ابن عبد الحكم يقول: ذاكرت الشافعي يومًا بحديث وأنا غلام، فقال: من حدثك به؟ . . فقلت: أنت، فقال: ما حدثتك به من شيء؛ فهو كما حدثتك، وإياك والرواية عن الأحياء.

٣٩١ـ أخبرني عبد الله بن يحيىٰ بن عبد الجبار السكري أنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان عن جابر قال: سألت عامراً والحكم عن الرجل يقول: هو يهودي أو نصراني، قال: فقال عامر: ليس بشيء، وقال: الحكم يمين يكفرها، قال عبد الرزاق، فقلت للثوري: إن معمراً أخبرنا عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال: إذا قال الرجل: هو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو كافر أو حمار أو أخزاني[1] الله وأشباه هذا، فهي يمين يكفرها؛ فأخذ بتلابيبي[2] فقام إلىٰ معمر فسأله عنه فحدثه به.

---

(٣٩٠) **إسناده صحيح**: وأبو القاسم الأبندُوني هو عبد الله بن إبراهيم بن يوسف أبو القاسم الجرجاني.
قال فيه الخطيب: كان ثقة ثبتًا، وقال الحاكم: كان أحد أركان الحديث.
انظر تاريخ بغداد (٩ / ٤٠٧)، و«السير» (١٦ / ٢٦١)، و«الأنساب» للسمعاني (١ / ٥٧).
ويحيىٰ بن زكريا بن يحيىٰ النيسابوري الأعرج يلقب حَيُّويه، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله: ثقة حافظ فقيه. اهـ.
والأثر علقه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢ / ٣٨)، والله أعلم.

(٣٩١) **إسناده صحيح**: وأما قول جابر سألت الحكم وعامراً . . إلخ فضعيف، فيه جابر وهو ابن يزيد الجعفي متروك، والله أعلم.

---

(١) كذا في جميع النسخ وفي «هـ»: أخزاه.
(٢) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، و«م»، و«ع»، وفي «أ»: بتلاشي وهو خطأ.

قال أبو بكر -يعني الرمادي-: سمعت عبد الرزاق يقول: فلما مضىٰ إلىٰ معمر قلت: لا أدري لعل معمراً قد نسي هذا الحديث؛ فأكون افتضحت علىٰ يدي الثوري. قال: فجاء حتىٰ وقف عليه فقال: يا أبا عروة، أخبرك ابن طاوس عن أبيه قال: إذا قال الرجل: هو يهودي أو نصراني، فذكر الحديث، قال: فقال له معمر: نعم، وحدثه به، فشكوت إلىٰ معمر[1] ما دخلني، قال: فقال لي معمر: إن قدرتَ ألا تحدِّث عن رجل حي فافعل.

* * *

(١) في «م» ابن عمر: خطأ.

باب ترك الاحتجاج بمن غلبَ على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث

٣٩٢ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ثنا عبد الغافر[(١)] بن سلامة الحمصي ثنا يحيىٰ بن عثمان قال: ثنا محمد بن حمير [قال][(٢)]: حدثني إبراهيم بن أبي عبلة قال: من حمل شاذ العلماء حمل شرًّا كثيراً.

٣٩٣ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر أنا علي بن عبد العزيز البرذعي ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا يونس بن عبد الأعلىٰ قال: سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا فيشذّ عنهم واحد فيخالفهم.

---

(٣٩٢) **إسناده حسن**: فيه يحيىٰ بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق عابد، وانظر «تهذيب التهذيب» (١١ / ٢٥٤)، ومحمد بن حمير هو القضاعي أبو عبد الله الحمصي ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق وهو كما قال: انظر «تهذيب التهذيب» (٩ / ١٣٤).
والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦ / ٤٣٨)، من طريق القاسم بن جعفر به والله أعلم.

(٣٩٣) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «أداب الشافعي ومناقبه» (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٢٤)، والحاكم في «المعرفة» (ص ١١٩)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢ / ٣٠)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١ / ٨١ـ٨٢).
كلهم من طرق عن يونس بن عبد الأعلىٰ قال: قال لي الشافعي ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يرویٰ الثقة حديثًا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث. اهـ.

---

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«م»، و«هـ» و«ع» وفي «أ»: عبد الواحد، وهو خطأ.
(٢) من «ك»، و«هـ»، و«م».

٣٩٤ـ أخبرني محمد بن علي المقري أنا أبو مسلم عبد الرحمن بن محمد ابن عبد الله بن مهران أنا عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: سمعت أبا علي صالح بن محمد يقول: «الحديث الشاذ [الحديث][1] المنكر الذي لا يعرف».

٣٩٥ـ أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي في كتابه إلينا أنا خيثمة بن سليمان الأطرابلسي ثنا عبد الله بن أحمد الدورقي حدثني أبو الفتح البخاري ثنا ابن علية قال: قال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ.

٣٩٦ـ أخبرنا أبو حازم عمرُ بن أحمد بن إبراهيم العبدوي أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم السليطي ثنا جعفر بن محمد بن الحسين المعروف بالترك ثنا يحيىٰ بن يحيىٰ أنا محمد بن جابر عن الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث.

---

(٣٩٤) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن علي المقرئ، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب أبو العلاء الواسطي، وهو ضعيف سبق الكلام عليه في رقم (٢٩).

(٣٩٥) **إسناده صحيح**: وأبو الفتح البخاري هو نصر بن المغيرة، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٤٦٨): سألت أبي عنه فقال: بغدادي صدوق اهـ، وقال ابن الجنيد: سألت ابن معين عن نصر بن المغيرة فقال: ثقة مأمون قد كتبت عنه نحواً من جلدين رأي ابن عيينة، وهو أبو الفتح البخاري.. الخ انظر «تاريخ بغداد» (١٣ / ٢٨٤)، وبقية رجال إسناده ثقات، والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٨١) من طريق أحمد بن الحسن الترمذي، نا نصر أبو الفتح، قال سمعت ابن علية قال: قال شعبة وذكره.

(٣٩٦) **إسناده ضعيف وهو «صحيح»**: فيه محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن. اهـ.

والأثر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٦٥ رقم ٧٧٤)، والخطيب =

---

(١) لا توجد في ـ «ك».

قال الخطيب[1] : وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مُجْتنبًا، والثابت مَصْدُوفًا عنه مطَّرحًا، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم، بالتمييز وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين.

= في «شرف أصحاب الحديث» (٢٠٩ رقم ٢٦٠)، كلاهما من طريق محمد بن جابر بن سيار به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٠٠ رقم ٢٦٢٧٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٧٦٥، ٧٦٦)، والخطيب في «الجامع» (٢ / ١٣٨ رقم ١٣٣١)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / / ٣٠٧ رقم ١٦٤).
جميعًا من طرق عن ابن عون، وهو عبد الله بن أرطبان، أبو عون البصري ثقة ثبت فاضل، عن إبراهيم به.
قال أبو بكر الخطيب في «الجامع» (٢ / ١٣٨):
عني إبراهيم بالأحسن، الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن الحجاج لما قيل له: مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت. اهـ.
وقد ساق المؤلف سند هذا الأثر، وإسناده صحيح، وأخرجه كذلك ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (١ / ٤٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣١)، والخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٣٩٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٣٠٩ رقم ١٦٥) كلهم من طرق عن محمد بن أبي صفوان الثقفي نا أمية بن خالد قال: قيل لشعبة: الأثر، وإسناده صحيح، والله أعلم.
وفي الباب عن مالك، وعبد الرزاق وجماعة، انظر الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٦١-٥٦٥)، والخطيب في «الجامع» (٢ / ١٣٦-١٣٨).

---

(١) في «ك»: قال أبو بكر، و«م»، و«هـ»: قلت.

٣٩٧ـ وقد حدثت عن عبد العزيز بن جعفر أنا أبو بكر الخلال أنا علي بن عثمان بن سعيد بن نفيل الحراني أنه سمع أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها.

٣٩٨ـ وحدثنا عبد العزيز بن أبي الحسن القرميسيني أنا عبد الله بن موسى الهاشمي ثنا ابن بدينا[١] قال: سمعت المروزي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم.

٣٩٩ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد المقري النقاش ثنا محمد بن عثمان بن سعيد ثنا محمد بن سهل بن عسكر قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: [هذا][٢] حديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ

(٣٩٧) **إسناده ضعيف**: فيه جهالة من حدث المؤلف.
والأثر ذُكر في «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٢٩)، والله أعلم.

(٣٩٨) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الله بن موسى الهاشمي، قال فيه ابن أبي الفوارس: كان فيه تساهل شديد، وضعفه الأزهري، والبرقاني، وقال: وجدت له أصولاً ردية، ووثقه الخطيب، والعتيقي. اهـ. انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ١٥٠)، و«اللسان» (٤ / ١٧٧).
وخلاصة أمره هو عدم الاحتجاج به جمعًا بين أقوال النقاد فيه، ومثله يقال فيه: صدوق يخطئ والله أعلم.
والأثر أخرجه المؤلف في «شرف أصحاب الحديث» (٢٠٩ رقم ٢٦١).

(٣٩٩) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن الحسن بن زياد الموصلي أبو بكر النقاش المقرئ.
قال فيه البرقاني: كل حديث النقاش منكر. وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص، ووهاه الدارقطني، وقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة. اهـ. انظر «لسان الميزان» (٦ / ٤٤)، والله أعلم.

(١) في «هـ»: مدينًا.
(٢) من «ك»، و«ظ»، و«هـ»، و«م»، و«ع».

من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روىٰ شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح.

٤٠٠ـ أخبرني محمد بن عمر الوكيل ثنا عمر بن أحمد بن عثمان الواعظ ثنا محمد بن زكريا العسكري ثنا عمر بن شبّة [قال][1]: حدثني محمد بن سليمان بن أبي رجاء قال: سمعت أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي يقول: من اتبع غريب الأحاديث[2] كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق.

٤٠١ـ أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل

(٤٠٠) **حسن، وإسناده ضعيف**: فيه محمد بن سليمان بن أبي رجاء، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ٩٥)، وقال ثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره، ولم أقف على ترجمة له في غيره والله المستعان.
والأثر أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤ / رقم ١٠٠٩) من طريق سليمان به وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٦٢ رقم ٧٦٩)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٥٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٢ / ٥٣٧ رقم ٦٧١)، الأول من كتاب الإيمان، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١ / ١٤٧ رقم ٣٠٥)، وأبو الفضل المقرئ في «ذم الكلام وأهله» (ص ٨٤ ـ ٨٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٢٣ رقم ٢)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ رقم ١٠٠٩)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (١ / ١٠٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٣٠٤ رقم ١٥٩)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفترىٰ» (ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤).
جميعًا من طرق عن بشر بن الوليد بن خالد، عن أبي يوسف به.
وبشر بن الوليد، هو أحد أصحاب أبي يوسف، ومن الذين أخذوا عنه الفقه، وهو صدوق لا بأس به، انظر «تاريخ بغداد» (٧ / ٨٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٦٧٣) والله أعلم.

(٤٠١) **صحيح وإسناده ضعيف**: فيه نعيم بن حماد الخزاعي، ضعيف انظر «تهذيب =

(١) من «ك»، و«هـ»، و«م».
(٢) «هـ»: الحديث.

أخبرنا أبو الحسن[1] علي بن محمد بن أحمد المصري حدثنا محمد بن عمرو ابن نافع ثنا نعيم بن حماد قال: سمعت ابن مهدي يذكر عن شعبة قيل له: من الذي يُترك حديثه؟ قال: الذي إذا روىٰ عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طُرح حَديثُه.

٤٠٢ـ أخبرني ابن الفضل القطان أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا مؤمل أبو عبد الرحمن قال: سمعت أبا نعيم يقول: كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة[2] سقط حديثه في الغرائب.

= التهذيب» (١٠ / ٤٥٨). والأثر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤١٠ رقم ٤٣٣)، وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٧٧، ٧٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٣)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٣)، والحاكم في «المعرفة» (ص ٦٢).
جميعًا من طرق عن نعيم بن حماد قال: سمعت ابن مهدي يذكر عن شعبة وذكره.
وقد صح الأثر من وجه آخر.
وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣١)، ثني أبي، عن أحمد الدورقي، نا عبد الرحمن بن مهدي قال: قيل لشعبة متىٰ يترك حديث الرجل؟
قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا كثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روىٰ حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه، فلم يتهم نفسه فيتركه، طرح حديثه وما كان غير ذلك فارووا عنه اهـ.
وإسناده صحيح، وأحمد الدورقي هو أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة حافظ، وانظر «تهذيب التهذيب» (١ / ١٠).
وأخرجه كذلك الدينوري في «المجالسة» (رقم ١٨٩٠، ٣٠٥٢)، ثنا محمد بن عبد العزيز، ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: سئل شعبة، وذكره، وإسناده ضعيف جدًا فالدينوري هو أحمد بن مروان ضعيف واتهمه الدارقطني، ومحمد بن عبد العزيز الدينوري ضعيف جدًا انظر «لسان الميزان» (٦ / ٢٩٩)، وأبوه لم أعرفه، والله أعلم.
(٤٠٢) إسناده **حسن**: فيه مؤمل بن إهاب، أبو عبد الرحمن الكوفي، ترجم له الحافظ ابن =

---

(١) كذا في «ك»، و«ظ»، و«م»، «هـ»، و«ع»: وفي «أ» الحسين.
(٢) «هـ»: مرة.

٤٠٣ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ ثنا محمد بن موسى الحضرمي ثنا روح بن الفرج ثنا عمرو بن خالد قال: سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلا كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث، ولقد أخذت منه كتاب زبيد الأيامي، فانطلقت به إلى زُبيْد فما غير على فيه إلا حرفا.

= حجر بقوله: «صدوق له أوهام».

أقول: ومن نظر في ترجمته يجده أرفع من ذلك، ومثله لا ينزل عن رتبة الاحتجاج فقد قال فيه النسائي: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال مسلمة ابن قاسم: ثنا عنه غير واحد وهو ثقة صدوق، وقال أبو علي الجياني: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه أبو داود والنسائي، وأبو حاتم الرازي وجماعة ذكرهم المزي، وقال إبراهيم بن الجنيد: سئل يحيى بن معين عنه فكأنه ضعفه اهـ.

أقول: وقول الجنيد: فكأنه ضعفه ليس صريحًا في التضعيف، ولو سلمنا بأنه يفهم منه ذلك فالجمع بينه وبين ما سبق هو قولنا صدوق، والله أعلم.

انظر «تهذيب الكمال» (٢٩ / ١٧٩)، و «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٣٨٢).

(٤٠٣) **إسناده حسن**: فيه محمد بن موسى الحضرمي، أبو بكر ذكره ابن يونس فقال: كان حافظ الحديث، وقال الذهبي: مصري حافظ قال، وحدث عن يونس بكتاب سفيان ابن عيينة، ثم أخرج أيضًا كتبًا كثيرة فتكلم فيه، واستصغر، وأنكر أن يكون سمع على صغر سنه هذه الكتب الكثيرة. اهـ من «تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات (٣٢١ـ٣٣٠ ص ٩٣).

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦١) ثنا محمد بن موسى به، وقد جاء الأثر من غير طريقه كذلك وهو ما أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٢١٤)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ١٣٦ رقم ١٣٢٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٦٢ رقم ٧٦٨).

من طرق عن عمرو بن خالد قال: سمعت زهير بن حرب يقول لعيسى بن يونس، وذكره، وعمرو بن خالد هو ابن فروخ بن سعيد التميمي، ويقال الخزاعي أبو الحسن الحراني، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة، والله أعلم.

٤٠٤ـ أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي حدثني أبو الحسين محمد بن يعقوب قال: ذكر لأبي بكر محمد بن إسحاق - وهو ابن خزيمة - أحاديث رواها محمد بن المسيب الأرغياني عن أبي يحيى الوقار المصري، فقال: قد كتبنا عن هذا الشيخ بمصر، ثم تركت حديثه لغلبة المناكير عليه.

* * *

(٤٠٤) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو العلاء الواسطي «ضعيف» وقد سبق الكلام عليه في رقم (٢٩)، والله أعلم.

باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبا على روايته

٤٠٥ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط.

٤٠٦ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الوراق أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي ثنا أبو عروبة وعمران بن موسى قالا: ثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال: سمعت ابن مهدي[1] يقول: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الوهْمُ، فهذا يترك حديثه.

---

(٤٠٥) **إسناده صحيح**: وأحمد بن سنان هو ابن أسد بن حبان القطان، أبو جعفر الواسطي.
ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة حافظ اهـ.
وبقية رجال إسناده ثقات كذلك، والله أعلم.

(٤٠٦) **صحيح، وأما إسناده فضعيف**: فيه محمد بن الحسين الأزدي، ضعيف انظر «تاريخ بغداد» (٢ / ٢٤٣)، و «لسان الميزان» (٦ / ٦٠).
والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٢ ـ ١٣)، و (٤ / ٦٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٦ رقم ٤٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٦)، والخطيب في «الجامع» (٢ / ١٢١ رقم ١٢٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣ / ١٦). كلهم من طرق عن أبي موسى محمد بن المثنى قال: سمعت ابن مهدي، وذكر نحوه.
وإسناده صحيح وانظر ما سبق في رقم (٣٤٩).
وأخرجه كذلك العقيلي في «الضعفاء» (١ / ٨)، ثنا عبد الله بن أحمد، قال ثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ثلاثة لا يحتمل =

---

(١) في «م» إبراهيم بن مهدي خطأ.

٤٠٧ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي أنا عمر بن سنان المنبجي ثنا قاسم السراج بطرسوس قال: سمعت إسحاق بن عيسىٰ يقول: سمعت ابن المبارك يقول: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوىٰ[1] يدعو إلىٰ بدعته، ورجل لا يحفظ، فيحدث من حفظه.

٤٠٨ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن سليمان بن علي المقري أنا محمد بن بكران ابن الرازي ثنا محمد بن مخلد العطار حدثني عمر بن محمد بن الحكم[2] النسائي ثنا أبو همام الوليد بن شجاع قال: سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري قال: ليس يكاد يَفْلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب علىٰ الرجل الحفظ، فهو حافظ وإن غلط، وإذا[3] كان الغالب عليه الغلط ترك.

= عنهم، الرجل المتهم بالكذب والرجل كثير الوهم والغلط، ورجل صاحب هوىٰ يدعو إلىٰ بدعة وإسناده صحيح.
وأبو بكر بن خلاد الباهلي ثقة، والله أعلم.

(٤٠٧) فيه عمر بن سنان المنبجي، وهو عمر بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن سنان أبو بكر الطائي المنبجي، ترجم له الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥ / ٥٩)، والذهبي في «السير» (١٤ / ٢٩٠)، ولم يذكرا في ترجمته غير قول ابن حبان: كان قد صام النهار، وقام الليل ثمانين عامًا، غازيًا مرابطًا ـ رحمه الله ـ، اهـ. ولم يذكرا شيئًا يتعلق بالحفظ أو الضبط ـ والله المستعان ـ.
وشيخه قاسم السراج، لم أقف علىٰ ترجمته، والله أعلم.
والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦١).

(٤٠٨) **إسناده ضعيف**: فيه عمر بن محمد بن الحكم، وقيل عبد الحكم أبو حفص النسائي.
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢١٣) بقوله: وكان صاحب أخبار وحكايات وأشعار، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والله المستعان.
وبقية الإسناد رجاله ثقات والله أعلم.
والأشجعي هو عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي ثقة مأمون قاله في «التقريب».

(١) في «هـ»: وصاحب بدعة.
(٢) كذا في «ظ»، و«ك»، و«م»، و«هـ»، و«ع» وفي «أ»: الحكيم.
(٣) «هـ»: وإن.

٤٠٩ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب أنا أحمد بن جعفر بن سلم ثنا أحمد بن موسىٰ الجوهري «ح» وأخبرنا محمد بن عيسىٰ بن عبد العزيز الهمذاني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا محمد بن حمدان الطرائفي قال: أنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتابٍ صحيحٍ لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تُقْبل شهادته.

٤١٠ـ أخبرنا أبو عبيد محمد بن أبي نصر النيسابوري قال: سمعت محمد ابن عبد الله الحافظ يقول: سمعت محمد بن صالح يقول سمعت أحمد بن المبارك يقول: سمعت الحسين بن منصور يقول: سئل أحمد بن حنبل: عمن نكتب[1] العلم؟ فقال: عن الناس كلهم، إلا عن ثلاثة: صاحب هوىً يدعو إليه، أو كذاب، فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط، فيرد عليه فلا يقبل.

(٤٠٩) **إسناده صحيح**: وصالح بن أحمد، هو صالح بن أحمد بن محمد بن صالح، أبو الفضل التميمي، قال فيه الخطيب: كان حافظًا فهمًا، ثقة ثبتًا، انظر «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٣١).
والأثر في «الرسالة» للشافعي (٣٨٢ رقم ١٠٤٤)، وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٠٤ رقم ٤١٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٢٥)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢ / ٢٦ ـ ٢٧)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١/ ٧٥ـ ٧٦) من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي به، والله أعلم.

(٤١٠) **إسناده صحيح**: وأحمد بن المبارك ترجم له الذهبي في «السير» (١٣ / ٣٧٣) بقوله: الحافظ العالم الزاهد العابد المجاب الدعوة، أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي النيسابوري، والحسين بن منصور هو بن جعفر بن عبد الله السلمي ثقة فقيه، قاله الحافظ في «التقريب».

(١) في «ظ»، و«م»، و«هـ»، و«ع»: يكتب.

٤١١ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال: ثنا محمد بن أحمد بن الحسين[١] ثنا بشر بن موسى قال: قال الحميدي، فإن قال قائل: فما الحجة في الذي يغلطَ فَيَكْثُرَ غلطه؟ قلت: مثل الحجة على الرجل الذي يشهد على من أدْركه ثم يدرك عليه في شهادته أنه ليس كما شهد به ثم يثبت على تلك الشهادة فلا يرجع عنها، ولأنه إذا كثر ذلك منه لم يطمئن إلى حديثه وإن رجع عنه لما يُخاف أن يكون ما ثبت[٢] عليه من الحديث مثل ما رجع عنه وليس هكذا الرجل يغلط في الشيء فيقال له فيه فيرجع ولا يكون معروفًا بكثرة الغلط.

* * *

(٤١١) إسناده صحيح: والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣ـ٣٤)، ومن طريقه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١ / ١١).
قال ابن أبي حاتم: ثنا أبو بكر أحمد بن عمير الطبري ثنا عبد الله بن الزبير قال: فإن قال قائل: فما الشيء الذي إذا ظهر لك في الحديث، أو من حدث عنه لم يكن مقبولاً؟
قلنا أن يكون في إسناده رجل غير رضا، بأمر يصح ذلك عليه بكذب، أو جرحه في نفسه ترد بمثلها الشهادة أو غلطًا فاحشًا لا يشبه مثله، وما أشبه ذلك، فإن قال: فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟
قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذم فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك أو يصحف تصحيفًا فاحشًا، فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك فيكف عنه، وكذلك من لقن فتلقن، التلقين يرد حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديمًا، فأما من عرف به قديمًا في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن اهـ.
هذا وقد مضت عبارات كثيرة للحميدي بنفس إسناد المؤلف هنا انظرها في رقم (٣٨، ٣٠٩)، وسيأتي برقم (٤٢٦).

(١) في «م»: الحسن.
(٢) «هـ»: مما يثبت.

باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه وكان الغالب على رواياته[١] الصحة أن ذلك لا يضره

قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي الحكم فيمن غلط في رواية حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأقام على رواية ذلك الحديث، أنه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته.

وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضا.

٤١٢ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا أحمد بن عمر بن العباس القزويني ثنا محمد بن موسى الحلواني حدثني محمد بن جعفر العسكري حدثني نعيم بن حماد حدثني عبد الرحمن بن مهدي قال: كنا عند شعبة فسئل يا أبا بسطام حديث من يترك؟ فقال[٢]: من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمع عليه فيقيم على غلطه[٣] ولا[٤] يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعرفون.

وليس يكفيه في الرجوع أن يُمْسك عن رواية ذلك الحديث في المستَقْبل حَسْبُ بل يجب عليه أن يُظهر للناس أنه كان [قد][٥] أخطأ فيه، وقد رجع عنه.

---

(٤١٢) **حسن وإسناده ضعيف**: من أجل نعيم بن حماد الخزاعي، وقد توبع كما سبق الكلام عليه في رقم (٤٠١) والله أعلم.

---

(١) «م»، و«هـ»: روايته.
(٢) في «م»، و«ك»، و«هـ» و«ع»: قال.
(٣) في «م»، وكوع غلط.
(٤) «هـ»: فلا.
(٥) من «هـ».

٤١٣ـ كما أخبرنا محمد بن علي بن الفتح الحربي ثنا علي بن عمر الحافظ ثنا أبو محمد يحيىٰ بن محمد بن صاعد إملاء ثنا أبو العالية إسماعيل بن الهيثم ابن عثمان اليشكري بالبصرة سنة خمسين ومائتين ثنا أبو عاصم ثنا عزرة بن ثابت[١] عن علباء بن أحمر اليشكري عن أبي زيد الأنصاري قال: «أتاني رسول الله ﷺ فقال لي: يا أبا زيد! «**هل عندك من شيء**»؟ قلت: ما عندي إلا خل!! قال: «**هاته؛ فنعم الإدام الخل**» قال ابن صاعد: وهذا حديث غريب الإسناد ما سمعته[٢] إلا منه.

٤١٤ـ ثم أخبرني علي بن الحسن بن محمد بن أبي عثمان الدقاق ثنا علي ابن عمر الحريري ثنا أبو عروبة ثنا أبو العالية إسماعيل بن الهيثم ثنا أبو عاصم عن عزرة[١] بن ثابت عن علباء بن أحمر[٣] عن أبي زيد قال: «أتاني رسول الله ﷺ فقال: يا أبا زيد، «**هل عندك من شيء**»؟ . . . قال: قلت: ما عندي إلا خل، فقال[٤] لي: «**هاته، فنعم الإدام الخل**». قال علباء: فما زلت أحبه منذ سمعت أبا زيد يذكره عن رسول الله ﷺ، قال أبو عروبة: قال لنا أبو العالية حين حدثنا بهذا الحديث: قد رجعت عنه.

---

(٤١٣) فيه إسماعيل بن الهيثم بن عثمان اليشكري، روىٰ عنه كما في إسناد المؤلف ابن صاعد، وفي رقم (٤١٤) أبو عروبة، وفي «سنن الدارقطني» (٢ / ١٥٧) محمد بن هارون الحضرمي، وذكره ابن ناصر في «توضيح المشتبه» (٦ / ص ٦٨)، ولم أقف له علىٰ ترجمة والله المستعان.
وأما حديث: «نعم الإدام الخل»، فقد صح من حديث عائشة وجابر رضي الله عنهما كما في «صحيح مسلم» (٣ / رقم ٢٠٥١، ٢٠٥٢)، باب فضيلة الخل والتأدم به.
(٤١٤) إسناده كالذي قبله والله أعلم.

---

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«م»، و«هـ»، و«ع» وهو الصواب وفي «أ»: عروة.
(٢) في «م»، «ك»، و«هـ». سمعناه.
(٣) «ك»: أحمد وهو خطأ.
(٤) في «م»، و«هـ»: قال.

٤١٥ـ حدثت عن دعلج بن أحمد قال: ثنا موسى بن هارون قال: سمعت أبي يقول: كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة: حديث كذا وكذا أخطأت فيه.

٤١٦ـ أخبرني علي بن أحمد بن علي المؤدب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد ثنا همام بن محمد العبدي ثنا إبراهيم بن الحسن العلاف حدثني العلاء بن الحسين ثنا سفيان بن عيينة حديثًا في القرآن، فقال له عبد الله بن يزيد: ليس هو كما حدثت يا أبا محمد، قال: وما علمك يا قصير؟ . . . قال: فسكت عنه هنيهة، ثم قام إلى سفيان فقال: يا أبا محمد أنت معلمنا وسيدنا، فإن كنت أوهمت فلا تؤاخذني، قال: فسكت سفيان هنيهة، ثم قال: يا أبا عبد الرحمن، قال: لبيك وسعديك. قال: الحديث كما حدثت أنت، وأنا أوهمت.

٤١٧ـ أخبرنا أبو الحسين بن الفضل أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا القاسم بن عيسى ثنا حماد بن زيد قال: سألت سلمة بن علقمة عن شيء فرفع، ثم نظر إلي فقال: إن سرك أن تكذِّب[1] صاحبك فلقنه، ثم رجع.

---

(٤١٥) **إسناده ضعيف**: بسبب جهالة من حدث الخطيب والله أعلم.

(٤١٦) العلاء بن الحسين، وهمام بن محمد العبدي لم أقف لهما على ترجمة، وبقية رجال إسناده ثقات.

والأثر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩ رقم ٣٨٨)، ومن طريقه القاضي عياض في «الإلماع» (ص ٢٣٨)، والله أعلم.

(٤١٧) **صحيح**: وإسناد المؤلف فيه القاسم بن عيسى لم يتميز لي.

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٦) وسيأتي عند المؤلف برقم (٤٣٠) من طرق عن وهب بن بقية قال: سمعت حماد بن زيد يقول: لقّنت سلمة بن علقمة=

---

(١) «هـ»، و«ع»: يكذب.

٤١٨ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسىٰ الصيرفي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا العباس بن محمد الدروي ثنا يحيىٰ بن معين قال: حضرت نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون فحدث [نعيم][1] عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث، قال يحيىٰ: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغضب وقال: ترد عليَّ؟ . . . قال: قلت: إي والله أريد زينك، فأبىٰ أن يرجع، قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع، قلت: لا والله ما سمعت أنت هذا[2] عن ابن المبارك، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم فدخل البيت فأخرج صحائف، فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيىٰ بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ . . نعم يا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت، فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روىٰ هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك، فرجع عنها.

٤١٩ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي أنا الحسين بن إدريس قال: قال ابن عمار: رددت علىٰ المعافي بن عمران حرفا في الحديث فسكت، فلما كان من الغد وجلس في مجلسه من قبل أن يحدث، قال: إن الحديث كما قال الغلام، قال: وكنت حينئذ غلاما أمرد، ما في لحيتي طاقة.

= حديثًا، فحدثني به ثم رجع عنه فقال: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه. اهـ.
وإسناده صحيح، وهب بن بقية هو ابن عثمان الواسطي ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله: ثقة، والله أعلم.

(٤١٨) **إسناده صحيح**: وذكرها الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٤٧٠)، من طريق الحافظ أبي نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُونارتي بإسناده عن عباس بن محمد الدوري. اهـ.

(٤١٩) **إسناده صحيح**: ومحمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي، وثقه أبو بكر السمعاني، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٣١١)، والله أعلم.

(١) من «ك»، و«م».
(٢) في «ع»: هذه من.

٤٢٠ـ أخبرنا أبو القاسم الأزهري أنا محمد بن العباس الخزاز أنا إبراهيم بن محمد الكندي ثنا أبو موسى محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن عن سفيان عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن مالك بن عميرة عن مسروق قال: ليودن أهل البلاء يوم القيامة أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض، قال أبو موسى: فبلغني أن عبد الرحمن رجع عنه، فقيل له: إنك كنت قلت عن مالك بن عميرة: فقال: نعم.. وهمت فيه، وهو عن الحارث بن عميرة.

٤٢١ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي سمعت أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى يحكي أن أبا معمر حدث بالموصل بنحو ألفي[1] حديث حفظا، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها، أحسبه قال: نحو ثلاثين أو أربعين [حديثا][2].

٤٢٢ـ أنبأني روح بن محمد ـ أبو زرعة الرازي ـ أن علي بن محمد بن عمر القصار أخبرهم ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا أبي أخبرني سليمان بن أحمد الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في عشرة؟... قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟.. قال: نعم، قلت: فثلاثين؟... قال: نعم، قلت: فخمسين؟.. قال: نعم.

(٤٢٠) **ضعيف**: فقول أبي موسى: بلغني أن عبد الرحمن رجع عنه. لا ندري ما حال الواسطة في ذلك والله أعلم.

(٤٢١) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٦ / ٢٧٠)، (٣ / ٢١). وأبو معمر هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهذلي القطيعي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة مأمون، وانظر «تهذيب الكمال» (٣ / ١٩)، و«تهذيب التهذيب» (١ / ٢٤٧)، والله أعلم.

(٤٢٢) **إسناده لا بأس به**: فيه سليمان بن أحمد أبو محمد الدمشقي الواسطي.

(١) «هـ»: من ألف.

(٢) من «ك».

٤٢٣ـ حدثني علي بن محمد بن نصر الدينوري قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سألت أبا الحسن الدارقطني عمن يكون كثير الخطأ؟ . . قال: إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط.

* * *

= قال فيه البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: هو عندي ممن يسرق الحديث وله أفراد: وقال صالح جزرة: كان يُتهم في الحديث، وقال مرة: كذاب، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

وقال أبو أحمد بن عدي: سألت عبدان وقد حدثنا عن سليمان بن أحمد الواسطي هذا بالعجائب فقال: كان عندهم ثقة، وقال أحمد بن حنبل: سألت عنه بالشام فوجدته معروفًا يحمدونه. وقال أبو حاتم: كتبت عنه قديمًا، وكان حلوًا، قدم بغداد فكتب عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قديمًا، وتغير بآخره اختلط بقاضٍ كان على واسط، فلما كان في رحلتي الثانية قدمت واسطًا فسألت عنه فقيل لي: قد أخذ في الشرب والمعازف والملاهي فلم أكتب عنه. اهـ.

انظر «الجرح والتعديل» (٤ / ١٠١)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ٤٩)، و «تاريخ دمشق» (٢٢ / ١٧٠)، و «لسان الميزان» (٣ / ٣٤٨).

أقول: ويظهر لي من خلال ما سبق أن سليمان بن أحمد كان في بداية أمره مستقيمًا كما أخبر أبو حاتم ـ رحمه الله ـ، وعليه يتنزل كلام من مدحه، ثم تغير بعد ذلك وانحرف فغمزه النقاد وتناولوه ـ نسأل الله العافية ـ وعلى هذه الفترة يحمل كلام من اتهمه، وعلى ذلك فرواية أبي حاتم عنه قبل التغير كما نص على ذلك ـ رحمه الله تعالى ـ.

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨، ٣٣)، والله أعلم.

(٤٢٣) **إسناده صحيح**: علي بن محمد بن نصر الدينوري نزيل غزنة، ومحدثها، قال فيه ابن مندة: كان مذكورًا في الحفظ موصوفًا بالفهم. اهـ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٣٦٩ـ٣٧٠).

والخبر في «سؤالات السهمي» (ص ٧٢ رقم ١)، قال: سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: إذا قلت فلان متروك الحديث، أيش تريد به؟

قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة، وسألته عمن يكون كثير الخطأ قال إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط. اهـ.

باب رد حديث أهل الغفلة

٤٢٤ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ثنا أبو بشر عيسىٰ بن إبراهيم بن دستكونا[1] ثنا القاسم بن نصر ـ يعني المخرمي ـ ثنا سهل بن عثمان ثنا ابن أبي زائدة عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال: لا يكتب عن الشيخ المغفل.

٤٢٥ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي أنا أبو مسلم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهران أنا عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: سمعت أبا علي صالح بن محمد يقول: محمد بن خالد بن عبد الله الطحان صدوق، غير أنه مغفل، سئل يحيىٰ بن معين عنه، فقال صدوق، قال أبو علي: كان أبوه خالد كتب أحاديث يسمعها، فلم يسمعها، فجعل ابنه هذا يحدث بتلك

(٤٢٤) **إسناده ضعيف**: فيه حجاج وهو ابن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق كثير الخطأ والتدليس. اهـ.
أقول: وأكثر حجاج كذلك من الإرسال، وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، والله المستعان. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٩٦).

(٤٢٥) **إسناده ضعيف**: فيه أبو العلاء محمد بن علي الواسطي ضعيف وقد سبقت ترجمته في رقم (٢٩).
والمشهور عن ابن معين هو القول بتكذيب الطحان، فقد نقل عنه أبو حاتم قال: سألت ابن معين عنه، فقال: ذاك رجل سوء كذاب. اهـ. وكذلك نقل عنه ابن الجنيد.
وفي «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٤٣).
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: أخبرني أبو عون بن عمرو بن عون قال أخرج ابن خالد الواسطي عن أبيه، عن الأعمش كتاباً، قال أبوزرعة: ولم يسمع أبوه من الأعمش حرفاً، قال عبد الرحمن وسألت أبي عن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي فقال: بلغني عن يحيىٰ بن معين أنه قال: أخرج محمد بن خالد لأبيه عن =

(١) في هامش «ع» ذ ستكونا أي قصير اليدين.

الأحاديث حتىٰ قيل له : إن هذه أحاديث لم يسمعها أبوك .

٤٢٦ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسىٰ قال : قال عبد الله بن الزبير الحميدي قال : فما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يُعْرَفُ بكذب[1] ؟ قلت : هو أن يكون في كتابه غلط ، فيقال له في ذلك ، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا أو بغيره في كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك ، أو يصحف ذلك تصحيفا فاحشا يقلب المعنىٰ ، لا يعقل ذلك ، فكيف عنه .

٤٢٧ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أخبرنا ابن خميرويه الهروي أنا الحسين[2] بن إدريس . قال : قال ابن عمار : نظرت في كتب أبي مسعود الزجاج حتىٰ أعْلمت له علىٰ الحديث الغلط والخطأ ، وقلت له : لا تحدث بهذه[3] الأحاديث ، قال : صححها لي ، قال : فصححتها أنا وفلان ، قال : فضمن ألا يحدث ، قال ثم جعل يحدث بتلك الأحاديث غيري علىٰ ما صححتها له ، ولم يذكر تصحيحي لتلك الأحاديث ، فإذا لقيته وسألته قال : لا أحدث بها ، ثم جعل يحدث بها [غيري][4] قال ابن عمار : وأنا[5] أحدث عن مثل هذا؟ لا ولا حرف[6] .

= الأعمش ، ولم يسمع أبوه من الأعمش ، وأخرج أصناف ابن أبي عروبة ، وأخرج أشياء منكرة . اهـ .

وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥ / ١٣٩) ، والله أعلم .

(٤٢٦) **إسناده صحيح** : والخبر أخرجه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (٢ / ٣٣) ، عن أبي بكر الطبري قال ثنا عبد الله بن الزبير الحميدي به .

وانظر ما سبق في رقم (٤١١) والله أعلم .

(٤٢٧) **إسناده صحيح**.

---

(١) في «م» يكذب .

(٢) كذا في «ظ» ، و«ك» ، و«م» ، و«هـ» ، و«ع» ، وفي « أ» الحسن خطأ .

(٣)« ه»ـ: بتلك .

(٤) من «ك» ، و«هـ» ، و«م» .

(٥) في «م» ، و«هـ» ، و«ع» : فأنا .

(٦) في «م» ، و«ك» ، و«هـ» : بحرف .

باب رد حديث من عُرف بقبول التلقين

٤٢٨ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسىٰ ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن البراء بن عازب. قال: «رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه» قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به، فيقول فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه، وقال لي أصحابنا: إن حفظه قد تغير[1]، وقالوا: قد ساء.

(٤٢٨) حسن: أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢ / ١٣٦ رقم ٧٢٤)، ومن طريقه البخاري في جزء «رفع اليدين» (ص ١١٧ رقم ٣٤)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ٨١)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ٧٦)، وأخرجه أبوداود في «سننه» (١ / ٢٠٠ رقم ٧٥٠).

والشافعي كما في «المسند» (١ / ١٩٤ رقم ٢١٥)، وابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٧٣٠)، والحاكم في «المعرفة» (ص ٨٠)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ٧٦، ٧٧)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤).

جميعًا من طرق عن سفيان ثنا يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن البراء به.

وفي روايتهم جميعًا. قال سفيان: حفظناه من يزيد بن أبي زياد وأنا بمكة بدون «ثم لا يعود»، ثم قدمت الكوفة بعدها فإذا هم قد لقنوه هذه الكلمة اهـ.

وأقول: ويزيد بن أبي زياد القرشي ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ضعيف كبر فتغير فصار يتلقن، وكان شيعيًا، وانظر «تهذيب التهذيب» (١١ / ٢٨٥).

وقد اختلف عليه في هذا الحديث فرواه عنه كما سبق سفيان بن عيينة بلفظ «رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه» بدون زيادة. ثم «لا يعود».

وتابع سفيان علىٰ ذلك جماعة من الرواة منهم:

١ ـ شعبة بن الحجاج:

أخرج روايته الإمام أحمد في «مسنده» (٤ / ٣٠٣)، ومن طريقه ابنه عبد الله في «العلل» (١ / ٣٦٨ رقم ٧٠٨)، والفسوي في «المعرفة» (٣ / ٨٠)، والدارقطني في =

(١) «ك»، و«ع»: أو.

. . . .

= «السنن» (١ / ٢٩٣)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٧٠، ٣٧١) جميعًا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة به.

٢ ـ سفيان الثوري:

واختلف عليه فرواه عنه عبد الرزاق الضنعاني بدون قوله «ولا تعد».

اخرجها في «المصنف» (٢ / ٧٠ رقم ٢٥٣٠)، ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤ / ٣٠٣)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٦٩).

وتابعه محمد بن يوسف أخرج روايته البخاري في «رفع اليدين» (١٢٢ رقم ٣٥)، وتابعهما قبيصة ـ وهو ابن عقبة بن محمد السوائي صدوق ربما خالف.

أخرج روايته الفسوي في «المعرفة» (٣ / ٧٩)، وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٩٣) من طريق إبراهيم بن خالد جميعًا عن سفيان الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن عن البراء به بدون قوله: «ثم لا يعود».

وخالفهم مؤمل، وهو ابن إسماعيل القرشي العدوي.

فرواه عن سفيان به، وفيه «ثم لا يعود».

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٢٢٤).

ومؤمل ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله «صدوق سيئ الحفظ» انظر «تهذيب الكمال» (٢٩ / ١٧٦)، و «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٣٨٠)، وعلى ذلك فذكر الزيادة في حديث سفيان منكر والله أعلم.

وممن تابع سفيان كذلك.

٣ ـ هشيم بن بشير:

أخرج روايته ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢١١ رقم ٢٤١١)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٢٨٢)، والفسوي في «المعرفة» (٣ / ٨٠)، وأبو يعلى في «المسند» (٣ / ٢١٨ رقم ١٦٥٨)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٧١).

جميعًا من طرق عن هشيم به.

٤ ـ أسباط بن محمد:

أخرج روايته الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٣٠١، ٣٠٢)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ٢٥ ـ ٢٦)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٧٢).

٥ ـ خالد بن عبد الله الطحان:

أخرج روايته الفسوي في «المعرفة» (٣ / ٨٠)، ومن طريقه الخطيب في «الفصل» (١ =

. . . .

= / ٣٧٢)، وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٩٤).
٦ـ جرير، وهو ابن عبد الحميد الضبي :
أخرج روايته الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٢٥٤).
٧ـ الجراح بن مليح الرؤاسي.
أخرج روايته عبد الله بن أحمد في «العلل» (١ / ٣٧٢ رقم ٧١٥).
٨ـ حمزة الزيات :
أخرج روايته الخطيب في «التاريخ» (٥ / ٤١).
جميعًا عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن البراء بن عازب قال «كان رسول الله ﷺ إذا كبر رفع يديه . . » الحديث، ولم يذكروا فيه قوله «ثم لا يعود».
وخالفهم آخرون فرووه عن يزيد بذكر تلك الزيادة.
منهم :
١ـ شريك بن عبد الله النخعي :
أخرج روايته أبو داود في «سننه» (١ / ٢٠٠ رقم ٧٥٠)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٣ / ٢٤٨ رقم ١٦٩٠)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٧٣).
٢ـ ابن إدريس وهو عبد الله :
أخرج روايته أبو يعلىٰ في «المسند» (٣ / ٢٤٩ رقم ١٦٩٢).
٣ـ إسماعيل بن زكريا :
أخرج روايته الدارقطني في «سننه» (١ / ٢٩٣).
٤ـ محمد بن أبي ليلىٰ :
أخرج روايته الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٩٤)، والخطيب في «الفصل» (١ / ٣٧٥).
جميعًا عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن البراء بن عازب قال : رأيت رسول الله ﷺ حين قام إلىٰ الصلاة، فكبر ورفع يديه حتىٰ ساوىٰ بهما أذنيه (ثم لم يعد).
قال علي بن عاصم ـ وهو الراوي عن محمد بن أبي ليلىٰ ـ : فلما قدمت الكوفة قيل لي : إن يزيد حي، فأتيته فحدثني بهذا الحديث، فقال : حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن البراء قال : رأيت رسول الله ﷺ حين قام إلىٰ الصلاة فكبر ورفع يديه حتىٰ ساوىٰ بهما أذنيه، فقلت له : أخبرني ابن أبي ليلىٰ أنك قلت : ثم لم يعد، قال : لا =

. . . .

أحفظ هذا، فعاودته فقال: ما أحفظه اهـ.

أقول: على ذلك فزيادة (ثم لم يعد)، زيادة منكرة، وليست العلة من الرواة عن يزيد ابن أبي زياد، إنما العلة من زياد نفسه، فقد سبق أن سفيان بن عيينة سمع منه الحديث قبل بدون الزيادة، قال سفيان: ثم قدمت الكوفة فلقيت يزيد فسمعته يحدث بها هكذا وزاد فيه «ثم لا يعود» فظننت أنهم لقنوه.

ولذلك أعل هذه الزيادة جمع من الحفاظ والأئمة، منهم الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ففي «رفع اليدين» (ص ١١٩)، قال: وكذلك روىٰ الحفاظ من سمع يزيد بن أبي زياد قديمًا منهم، الثوري وشعبة، وزهير، ليس فيه: «ثم لم يعد».

وقال أبو داود في «سننه» (١ / ٢٠٠):

وروىٰ هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا: «ثم لا يعود».

وفي سنن البيهقي (٢ / ٧٦) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث، فقال لي: لا يصح هذا الحديث قال: وسمعت يحيىٰ بن معين يضعف يزيد بن أبي زياد، قال أبو سعيد الدارمي: ومما يحقق قول سفيان بن عيينة أنهم لقنوه هذه الكلمة، أن سفيان الثوري وزهير ومعاوية وهشيمًا، وغيرهم من أهل العلم لم يجيئوا بها إنما جاء بها من سمع منه بآخرة، اهـ، وانظر «المعرفة» للحاكم (ص ٨٠).

وقال الخطيب في «الفصل» (١ / ٣٦٩):

ذكر ترك العود إلىٰ الرفع ليس بثابت عن النبي ﷺ فكان يزيد بن أبي زياد يروي هذا الحديث قديمًا ولا يذكره، ثم تغير وساء حفظه فلقنه الكوفيون ذلك فتلقنه ووصله بمتن الحديث، وقد روىٰ سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وهشيم وأسباط بن محمد وخالد بن عبد الله الطحان وغيرهم من الحفاظ هذا الحديث، عن يزيد بن أبي زياد وليس فيه ترك العود إلىٰ الرفع، وكانوا سمعوه منه قديمًا قبل أن يزيد فيه ما لقنه إياه الكوفيون من ترك العود إلىٰ الرفع. اهـ.

أقول: ويزيد بن أبي زياد ضعفه جماعة، ووثقه آخرون، والصواب في أمره ما قاله يعقوب بن سفيان، وابن حبان، قال يعقوب: يزيد وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره فهو علىٰ العدالة والثقة، وقال ابن حبان: كان صدوقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يلقن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح اهـ انظر «التهذيب» (١١ / ٣٢٩).

٤٢٩ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل التككي[(١)] أنـا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي ثنا محمد بن الصباح الجرجرائي[(٢)] ثنا داود بن الزبرقان عن مطر الوراق قال: قال أبو الأسود: إذا سرك أن تكذب[(٣)] صاحبك فلقنه.

= وعلىٰ ذلك فرواية سفيان ومن تابعه ممن سمع من يزيد قبل الاختلاط صحيحة، والله أعلم.

وقد جاء من وجه آخر:

أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» (٣/ ٢٤٨ رقم ١٦٨٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٢٤) من طريق ابن أبي ليلىٰ، عن الحكم وعيسىٰ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن البراء، وفيه «ثم لا يعود».

قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (١/ ٣٦٩) حدثني أبي عن محمد بن عبد الله بن نمير قال: نظرت في كتاب ابن أبي ليلىٰ فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد، قال أبي: وحدثناه وكيع سمعه من ابن أبي ليلىٰ عن الحكم وعيسىٰ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وكان أبي يذكر حديث الحكم وعيسىٰ يقول: إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلىٰ.

قال أبي: ابن أبي ليلىٰ كان سيئ الحفظ، ولم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ اهـ، وانظر كلام الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ٤٠٠) والله أعلم.

(٤٢٩) **إسناده ضعيف جداً**: فيه داود بن الزبرقان الرقاشي البصري، قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وكذبه الأزدي» اهـ، وشيخه مطر الوراق ترجم له الحافظ كذلك في «التقريب» بقوله: صدوق كثير الخطأ. اهـ.

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٥)، من طريق سعيد بن بشير ثنا قتادة قال: قال أبو الأسود، وذكره.

وسعيد بن بشير ضعيف، قاله الحافظ في «التقريب»، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨). ورواه ابن عدي كذلك في «المصدر السابق».

ثنا أحمد بن يزيد بن ميمون الصيدلاني ثنا محمد بن علي بن محرز عن أبي الأسود به. =

---

(١) «ك»: التلكي.

(٢) في «م»، و«ك»: الجرجاني.

(٣) في «ع»: يكذب.

٤٣٠ـ أخبرنا ابن الفضل القطان أنا دعلج ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا وهب ابن بقية قال: سمعت حماد بن زيد يقول: لقنت سلمة بن علقمة حديثا فحدثنيه ثم رجع عنه، وقال: إذا سرك أن تكذب أخاك فلقنه.

٤٣١ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعي أنا محمد بن عدي زحر البصري في كتابه ثنا أبو عبيد[١] محمد بن علي الآجري قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: عطاء بن عجلان بصري؛ يقال له: عطاء العطار، وليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثا من حديثي، وقالوا له قل: حدثنا محمد بن خازم فقال: ثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء.

٤٣٢ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن الصواف ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن عبد الله بن المديني قال: قال يحيى بن سعيد: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد؛ فليس[٢] به بأس.

= غير أني لم أقف على ترجمة لأحمد بن يزيد، والله المستعان.

(٤٣٠) **إسناده صحيح**: وقد مضى الكلام عليه في رقم (٤١٧)، والله أعلم.

(٤٣١) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن عدي بن زحر البصري، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٠١ ـ ٣٢٠ ص ٥٠١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً» اهـ.

والخبر، أخرجه أبو عبيد الآجري في «سؤالاته لأبي داود» (٢ / ٨٨ رقم ١٢١٨).

وانظر ما أخرجه العقيلي في ترجمة عطاء هذا في «الضعفاء» (٣ / ٤٠٣) والله أعلم.

(٤٣٢) **إسناده ضعيف**: من أجل محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

اختلف النقاد في حال محمد بن عثمان، فذهب جماعة إلى اتهامه بالكذب، منهم عبد الله بن أحمد، وجعفر بن محمد الطيالسي، وابن خراش، وابن عبدوس، وجعفر بن هذيل، وغيرهم. غير أن الراوي عن هؤلاء جميعًا هو ابن عقدة، وهو =

(١) «هـ»: أبو عبيدة.

(٢) «هـ»: فذاك ليس.

. . . .

= متهم في نقله، فلا يصح ذلك عنهم، وقال محمد بن عبد الله الحضرمي، الملقب بمطين: هو عصا موسىٰ يتلقف ما يأفكون، ولعل قول مطين فيه للبلدية فهو من جرح الأقران، وقد قال أبو نعيم: ظهر لي أن الصواب الإمساك عن قبول كل واحد في صاحبه».

وسئل عنه صالح بن محمد جزرة، فقال: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وسئل عنه عبدان: فقال ما علمنا إلا خيراً، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه.

وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه.

وقال ابن عدي: لم أر له حديثًا منكراً.

وقال حمزة بن يوسف السهمي: سألت الدارقطني عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقال: كان يقال أخذ كتب أبي أنس وكتب، غير محدث، وقال الخطيب: سألت البرقاني عن ابن أبي شيبة فقال: لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه، وقال ابن المنادي: أكثر الناس عنه على اضطراب فيه، وختم بذلك الخطيب ترجمته في «تاريخ بغداد».

أقول: وقد ذهب العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في كتابه «التنكيل» (ص ٦٩٥) إلىٰ أن ما قاله الدارقطني والبرقاني وابن المنادي لا يوجب الجرح . . إلخ. اهـ. وهو بعيد فقول البرقاني: ـ وهو من النقاد المشاهير لم أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه، قول صريح بالتجريح ولا يقال لابد أن يبين الجارح، وما هو قدحه، لأن الجارح العالم بأسباب الجرح لا يجب عليه الكشف عما صار به المجروح مجروحًا، وإن اختلفت آراء الناس في المجروح وإنما يجب الكشف والاستفسار من العامي الجارح.

ولذلك نقل الخطيب كما سبق عن أبي بكر محمد بن الطيب قوله: قال الجمهور من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح، يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك علىٰ أهل العلم بهذا الشأن اهـ، وكذلك قول الدارقطني، فيه غمز لابن أبي شيبة، والدرقطني من أئمة هذا الفن، ولا يخفىٰ عليه ما قاله العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ، والحق أن ابن أبي شيبة لا يسلم من الغمز الخفيف، ومثله لا يصل إلىٰ مرتبة الاحتجاج، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ففي «التلخيص الحبير» (١ / ٤٤٣ رقم ٣٧١) قال: قلت: محمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعيف اهـ. والله أعلم.

وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٣ / ٤٧)، و«لسان الميزان» (٦ / ٣٤٢)، و«التنكيل» (ص ٦٩٤).

٤٣٣ـ وأخبرنا أبو نعيم ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا بشر بن موسى قال: قال الحميدي: ومن قبل التلقين، ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا عُلم ذلك التلقين حادثا في حفظه لا يعرف به قديمًا، فأما[١] من عرف به قديما في جميع حديثه، فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه[٢] مما لقن.

٤٣٤ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي الحافظ ثنا محمد بن عبد الوهاب بن هشام ثنا علي بن سلمة اللبقي ثنا أبو أسامة عن الأعمش قال: كان بالكوفة شيخ يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد، يُرَدُّ[٣] إلى واحدة [والناس إذ ذاك، عنقا واحدا[٤]]. يأتونه ويسمعون منه، قال: فأتيته فقرعت عليه الباب، فخرج إلي شيخ، فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب[٥] يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد؟ قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته

(٤٣٣) **إسناده صحيح**: وقد سبق بهذا الإسناد عبارات أخرى للحميدي انظرها في رقم (٣٨، ٣٠٩، ٤١١، ٤٢٦) والله أعلم.

(٤٣٤) **إسناده صحيح**: محمد بن عبد الوهاب بن هشام بن الوليد الأنصاري، ذكره السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٤٢٧) فقال: كان فقيهًا إمامًا فاضلاً حافظًا عارفًا بالفقه والحديث، وانظر «تاريخ جرجان» (ص ٣٨٨ رقم ٦٤٦).
وشيخه علي بن سلمة بن عقبة القرشي اللبقي ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق، ولو قال ثقة لكان أقرب إلى الصواب، فقد وثقه البخاري ومسلم والحاكم، ولم أقف على أحد ضعفه، انظر «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٨).
وأبو أسامة هو حماد بن أسامة الكوفي ثقة ثبت، قاله الحافظ في «التقريب».
والأثر أخرجه ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١/ ١٤٨ـ ١٤٩).

(١) «هـ»: وأما.
(٢) كذا في جميع النسخ وفي «هـ»: حفظه.
(٣) في «ك»، و«ظ»: ترد.
(٤) «ك»، و«م»، و«ع»: الناس عنقًا واحدًا إذ ذاك.
(٥) «ك»: عليه السلام.

ثلاثا في مجلس واحد فإنه يرد إلىٰ واحد][1] ، قال فقلت له : أنَّا[2] سمعت هذا من علي؟ أخرج إلي كتابك ، فأخرج إلي كتابه . فإذا فيه ، بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب[3] يقول : (إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقد بانت منه ، ولا تحل له حتىٰ تنكح زوجا غيره) قال : قلت : ويحك هذا غير الذي تقول؟ قال : الصحيح هو هذا ، لكن هؤلاء أرادوني علىٰ ذلك .

٤٣٥ـ حدثنا محمد بن يوسف القطان النيسابوري لفظا أنا محمد بن عبد الله ابن محمد بن حَمْدُويه الحافظ قال : سمعت أبا نصر أحمد بن سهل يقول : سمعت صالح بن محمد الحافظ جزرة يقول : قال يزيد بن هارون : كان عندنا شيخ بواسط يحدث[4] بحديث واحد عن أنس بن مالك ، فخدعه بعض أصحاب الحديث فاشترىٰ له كتابا من السوق ، في أوله حدثنا شريك ، وفي آخره أصحاب شريك الأعمش ومنصور وهؤلاء ، فجعل يحدث يقول : ثنا منصور وثنا الأعمش ، قال فقيل : أين لقيت هؤلاء؟ فأخذ كتابه ، فقيل : لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ : حتىٰ أقول لكم الصدق ، سمعت هذا من أنس بن مالك عن شريك .

---

(٤٣٥) إسناده لا بأس به : أخرجه الحاكم في« المدخل إلىٰ الإكليل» (رقم ٤٩) ، وقد أخرجه المؤلف هنا من طريقه ، غير أن في طريق الحاكم عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال : سمعت مؤمل بن إهاب يقول : سمعت يزيد بن هارون به .
فلعل ذكر مؤمل سقط من الناسخ والله أعلم .
وأخرجه كذلك ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٧٠) أخبرني محمد بن المنذر ، ثنا محمد بن إدريس ، ثنا مؤمل بن إهاب عن يزيد بن هارون به .
ومؤمل بن إهاب لا بأس بروايته ، وقد سبق تفصيل ذلك انظره في رقم (٤٠٢) .

---

(١) ساقط من «ظ» .
(٢) «ك» ، و«هـ» : إني .
(٣) «ك» : عليه السلام .
(٤) كذا في «ك» ، و«هـ» ، و«م» ، و«ظ» ، وفي «أ» : فحدث .

٤٣٦ـ أخبرنا أبو العلاء محمد بن الحسن بن محمد بن الوراق أنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي قال: ثنا وكيع بن خلف عمن حدثه قال: قال الواقدي خرجت في فتية إلىٰ العقيق أتنزه، فرأينا قُلةً علىٰ جدار، فقال بعضنا لبعض: نتحاذفها[(١)] وللناضل سَبْق قال: فتحاذفناها، قال فقلت لهم: هذا الكلام يشبه الحديث، فمروا بنا حتىٰ ندخل علىٰ إبراهيم بن أبي يحيىٰ، قال: فدخلنا عليه قال: فقلت له أحدثك صدقة بن يسار[(٢)] عن ابن عمر [أن فتية خرجوا إلىٰ العقيق، فرأوا قلة علىٰ جدار فتحاذفوها وللناضل سبق؟ قال: فقال: حدثني صدقة بن يسار[(١)] عن ابن عمر][(٣)].

٤٣٧ـ حدثنا محمد بن يوسف النيسابوري أنا محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ حدثني أحمد بن الحسن الأصبهاني عن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلت الكوفة فحضرني أصحاب الحديث وقد تعلقوا بوراق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا وابن شيخنا، قال: فبعثت إلىٰ سفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه وراقه، ليرجع عنها، فلم يرجع عنها فتركته.

(٤٣٦) **إسناده ضعيف جداً**: فيه الواقدي وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي «متروك».
وفيه كذلك جهالة من حدث وكيع بن خلف، والله المستعان.

(٤٣٧) **إسناده ضعيف، وهو خبر صحيح**: فيه أحمد بن الحسن بن إسماعيل الأصبهاني، ترجم له أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٣٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
والأثر أخرجه الحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» (رقم ٥٩) بتحقيقي.
وقد روىٰ ابن أبي حاتم القصة مطولة في كتابه «الجرح والتعديل» (٤ / ٢٣١).
قال: سمعت أبي يقول جاءني جماعة من مشيخة الكوفة، فقالوا بلغنا أنك تختلف إلىٰ مشايخ الكوفة تكتب عنهم، وتركت سفيان بن وكيع أما كنت ترعىٰ له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره علىٰ الستر وله وراق قد أفسد =

(١) «هـ»: تتحد فيها.
(٢) في «م»: بشار وهو خطأ.
(٣) سقط في «ظ».

باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث

٤٣٨ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن حسنويه الغوزمي أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري ثنا أبو داود سليمان الأشعث قال: سمعت أحمد بن حنبل قال[1]: رأيت ابن وهب، وكان يبلغني تسهيله ـ يعني في السماع ـ فلم أكتب عنه شيئًا، وحديثه حديث مقارب الحق.

= حديثه، قالوا فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم علي؟

فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك، فقال فكيف السبيل في ذلك؟ قلت ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بابن كرامة توليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتًا يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئًا مما قاله، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين اهـ والله أعلم.

(٤٣٨) **إسناده صحيح**: أبو حامد أحمد بن محمد بن حسنويه الغوزمي.

قال فيه الذهبي في «السير» (١٦ / ٢٩١): هو العدل المحدث أبو حامد.. إلى أن قال: ووثقه أبو النضر الفاسي اهـ، وانظر «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٥١ـ ٣٨٠ ص ٤١٢).

والحسين بن إدريس وثقه الدارقطني، وقال أبو الوليد الباجي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: يُعرف بابن خرم كتب إليَّ بجزء من حديثه عن خالد بن هياج بن بسطام، فيه بواطيل فلا أدري البلاء منه أو من خالد؟ اهـ.

وعلق على ذلك الذهبي في «السير» (١٤ / ١١٤) بقوله: قلت: بل من خالد، فإنه =

---

(١) «هـ»: يقول.

٤٣٩ـ أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ ثنا أبي ثنا محمد بن أبي سعيد المقري ثنا الحسين بن إدريس قال: قال عثمان بن أبي شيبة: رأيت عبد الله ابن وهب أنا وأبو بكر وأظنه ذكر ابن معين وابن المديني، رأيناه عند ابن عيينة ويقرأ له على ابن عيينة وابن وهب ينام نوما حسنا، وصاحبه يقرأ على ابن عيينة وابن وهب نائم قال: فقلت لصاحبه: أنت تقرأ وصاحبك نائم، قال: فضحك ابن عيينة، قال: فتركنا ابن وهب إلى يومنا هذا، فقلت له: لذا السبب تركتموه؟.. قال: نعم، وتريد أكثر من ذا[1]. وهو عنده لا شيء وذكر أنه كان يصلي إلى جنبنا ويكون معنا في موضع فما كتبنا عنه حديثا واحدا، قال: وذكروا أن هذا من أحسن سماعه.

= ذو مناكير عن أبيه، وأما الحسن فثقة حافظ، اهـ وكذا قال ابن عساكر: وانظر «لسان الميزان» (٢ / ٥٠٣).

والأثر أخرجه أبو داود السجستاني في «سؤالاته» (ص ٢٤٦)، وفي «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي وغيره (ص ٢٣٢ رقم ٤٥٦) قال: وسمعته يقول: كان عبد الله بن وهب المصري رجلاً صالحًا، إيش كان عنده من الحديث، قد رأيته إيش؟ فأثنى عليه، وذكر أبو عبد الله تسهيله في الأخذ.

قالت: ـ أي المروذي ـ كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ؟ قال لي: نعم. اهـ.

وفي «الجرح والتعديل» (٥ / ١٨٩ ـ ١٩٠) نا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب قال: قال أحمد بن حنبل: عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما أصح حديثه وأثبته، قيل له أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: كان يسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا اهـ.

(٤٣٩) **صحيح، وفي إسناده من لم أعرفه**: فيه محمد بن أبي سعيد لم أعرفه.

والأثر أخرجه الدوري في «تاريخه» (٢ / ٣٣٦) عن ابن معين قال:

رأيت عبد الله بن وهب، يعرض له على سفيان بن عيينة، وهو قاعد ينعس، أو قال =

(١) «هـ»: هذا.

٤٤٠ـ [(١)] أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الحربي أخبرنا عبد الله بن عثمان الصفار أنا محمد بن عمران بن موسى الصيرفي ثنا عبد الله بن علي بن المديني قال: سمعت أبي يقول: قال لي ابن وهب: هات كتاب عمرو بن الحارث حتى أقرأه عليك، فتركته على عمد عين وكان رديء الأخذ.

***

= يحيى: وهو نائم.

وفي «الكامل» لابن عدي (٤ / ١٥١٨) من طريق سعيد بن منصور قال: رأيت ابن وهب في مجلس ابن عيينة وسفيان بن عيينة يحدث الناس وابن وهب نائم اهـ.

(٤٤٠) **إسناده حسن**: عبد الله بن المديني. هو عبد الله بن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، يعرف بابن المديني، قال حمزة بن يوسف: سألت الدارقطني عن عبد الله ابن علي بن عبد الله بن المديني روى عن أبيه كتاب «العلل»، فقال: إنما أخذ كتبه وروى أخباره مناولة، قال: وما سمع كثيراً من أبيه قلت لم؟ قال لأنه ما كان يمكنه من كتبه، وله ابن أخ آخر يقال له محمد، وقد سمع من أبيه وروى وهو ثقة، اهـ. انظر «تاريخ بغداد» (١٠ / ١٠)، والله أعلم.

(١) «هـ»: أخبرني ومن هذا.

باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث[1]

٤٤١ـ أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي أنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف بن القاسم العبدي بجرجان ثنا أبو الحسن القافلائي ثنا الرمادي ثنا نعيم ـ يعني ابن حماد ـ قال: سمعت يحيى بن حسان يقول: جاء قوم ومعهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة؛ فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجئت إلى ابن لهيعة، فقلت: هذا الذي حدثت به، ليس فيه حديث من حديثك ولا سمعتها أنت قط؟.. فقال: ما أصنع؟.. يجيئون بكتاب فيقولون[2] هذا من حديثك فأحدثهم به.

[قلت][3] وكان عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ، واحترقت كتبه، وكان[4] يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاءوه به حدث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه.

---

(٤٤١) **إسناده ضعيف**: وقبول ابن لهيعة التلقين ثابت من وجوه أخر.
في إسناده نعيم بن حماد الخزاعي ضعيف.
والأثر أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٦٩) من طريق نعيم به.
وأما عن غفلة ابن لهيعة وقبوله التلقين فيشهد له ما رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ١٨٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ١٥٢).
قال: وسمعت ابن أبي مريم يقول: كانت كتب حيوة بن شريح عند وصي له قد كان أوصى إليه وكانت كتبه عنده، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب فيأتون به ابن لهيعة فيقرأ عليهم، قال: وحضرت ابن لهيعة وقد جاءه قوم من أصحابنا كانوا حجوا =

---

(١) في «م»: في الحديث الموضع سقط في «أ»، «ح».
(٢) في «هـ»: ويقولون.
(٣) من: «م»، و«هـ».
(٤) في «م»، «ع»: فكان.

٤٤٢ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد الصواف[1] ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن المديني قال: قال يحيى بن سعيد: قال لي بشر بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفا.

٤٤٣ـ حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: ومن عرف بوضع حديث واحد على رسول الله ﷺ رد

= وقدموا، فأتوا ابن لهيعة مسلمين عليه، فقال: هل كتبتم حديثًا طريفًا؟
قال: فجعلوا يذاكرونه ما كتبوا حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: إذا رأيتم الحريق فكبروا، قال ابن لهيعة: هذا حديث طريف كيف حدثكم؟ قال: فحدثه، قال: فوضعوا في حديث عمرو ابن شعيب، فكان كما مروا به قالوا حدثنا به صاحبنا فلان، قال: فلما طال ذلك نسي الشيخ فكان يقرأ عليه فيجيزه ويحدث به في جملة حديثه عن عمرو بن شعيب. اهـ.
وفي «الجرح والتعديل» (٥ / ١٤٦)، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٤٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ١٤٩).
قال ابن أبي حاتم: ثنا أبي قال: سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم من أهل البربر يقرأون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت: يا أبا عبد الرحمن ليس هذا من حديثك، فقال بلى: هذه أحاديث قد مرت على مسامعي، فلم أكتب عنه بعد ذلك اهـ.

(٤٤٢) **إسناده ضعيف وهو صحيح**: فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعيف وقد فصلنا القول فيه في رقم (٤٣٢).
والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ١٥٣)، من طريق المؤلف به.
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / ١٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٤٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ١٥٣).
جميعًا من طريق صالح بن أحمد نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، قال: قال بشر بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا، اهـ. والله أعلم.

(٤٤٣) **إسناده صحيح**.

(١) في «م»: ابن الصواف.

خبره وبطلت شهادته، ومن عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة الضبط ردّ حديثه[١]. ويرد خبر من عرف بالتساهل في حديث رسول الله ﷺ، ولا يرد خبر من تساهل في الحديث عن نفسه وأمثاله وفيما ليس بحكم في الدين.

٤٤٤ـ حدثنا محمد بن يوسف القطان أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ أخبرني أبو نصر محمد بن عمر الخفاف[٢] ثنا محمد بن المنذر الهروي قال: سمعت أحمد بن واضح المصري يقول: كان محمد بن خلاد الإسكندراني رجلا ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتىٰ ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له: أبو موسىٰ في حياة ابن بُكَيْر فذهب[٣] إليه ـ يعني إلىٰ محمد بن خلاد ـ بنسخة ضِمَام بن إسماعيل ونسخة يعقوب بن عبد الرحمن، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: قد ذهبت كتبي ولا أحدث به[٤] فما زال به هذا الرجل حتىٰ خدعه وقال له: النسخة واحدة فحدث بهما ـ فكل من سمع منه قديما قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذاك.

* * *

(٤٤٤) في إسناده أحمد بن واضح المصري لم أعرفه.
والأثر أخرجه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٧٥)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» رقم (٦٥).
كلاهما من طريق أحمد بن واضح به. والله أعلم.

(١) «هـ»: خبره.
(٢) في «م»: الحافظ.
(٣) في «م»: ذهبت.
(٤) في «هـ»: بهما.

باب كراهة أخذ الأجر على التحديث ومن قال: لا يُسْمَعُ من فاعل ذلك

٤٤٥ـ أخبرنا الحسن بن علي بن محمد التميمي أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبيد الله بن محمد ثنا سعيد ابن عامر: أن الحسن لما جلس فحدث[1] أهدي له، فردَّه، وقال: إن من جلس مثل هذا المجلس؛ فليس له عند الله خلاق، أو قال: فليس له خلاق.

٤٤٦ـ أخبرني محمد بن عبد الواحد الأكبر أخبرنا محمد بن العباس الخزاز أخبرنا محمد بن خلف بن المرزبان ثنا عبد الرحمن بن محمد ثنا محمد ابن الحسين عن محمد بن الحجاج قال: كان رجل يسمع من حماد بن سلمة، فركب بحر الصين فقدم، فأهدي إلى حماد: فقال له حماد: اختر، إن شئت قبلتها ولم أحدثك أبداً، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية، فقال: لا تقبل الهدية، وحدثني، فرد الهدية وحدَّثه.

٤٤٧ـ أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشار السابوري بالبصرة أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمويه العسكري ثنا محمد بن

(٤٤٥) **إسناده ضعيف**: فيه الحسن بن علي بن محمد التميمي، أبو علي المذهب لا يحتج به، وقد سبق الكلام على حاله في رقم (١٣٣)، وينظر في إدراك سعيد بن عامر - وهو الضبعي - لهذه القصة، والله أعلم.

(٤٤٦) **في إسناده محمد بن الحجاج لم يتميز لي، والله المستعان.**

والخبر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ٢٥١) من طريق اسحاق بن الجراح ثنا محمد بن الحجاج به والله أعلم.

(٤٤٧) **إسناده ضعيف**: فيه أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن أبي عيسى، ماهان مروزي =

(١) في «م»، و«هـ»: يحدث.

عبد الرحيم الهروي ثنا آدم بن إياس العسقلاني ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع ابن أنس عن أبي العالية قال: يا ابن آدم، علِّم مجانًا كما عُلِّمت مجانًا.

٤٤٨ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت إبراهيم بن محمد الصيدلاني يقول: كنت في مجلس إسحاق بن إبراهيم[1] فسأله سلمة بن شبيب عن المحدث يحدث بالأجر، قال: لا يكتب عنه، ثم قال إسحاق: أخبرنا حَكَّام بن سَلْم الرازي أخبرنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أنس بن أبي العالية قال: مكتوب في الكتب: علم مجانًا كما علمت مجانًا.

٤٤٩ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء الواسطي ثنا أبو علي عبد الرحمن بن

= الأصل ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق سيئ الحفظ. اهـ.، وفي ترجمة الربيع بن أنس من «الثقات» لابن حبان (٤ / ٢٢٨) قال: والناس يتقون حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه لأن فيها اضطرابًا كثيرًا. اهـ وانظر «تهذيب التهذيب» (١٢ / ٥٦).

(٤٤٨) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن أحمد بن يعقوب، وهو أبو العلاء الواسطي ضعيف انظر رقم (٢٩) وأبو جعفر الرازي سبق الكلام عليه في رقم (٤٤٧).

وقد اضطرب فيه محمد بن أحمد بن يعقوب فرواه بوجه آخر أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٢٥) قال:

أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي، قال سمعت أبا أحمد علي بن محمد المروزي يقول سمعت صالح جزرة يقول: كان هشام بن عمار يأخذ على الحديث، ولا يحدث ما لم يأخذ، فدخلت عليه يومًا فقال: يا أبا علي حدثني بحديث لعلي بن الجعد، فقلت ثنا علي بن الجعد ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: علم مجانًا كما علمت مجانًا، فقال: تعرضت بي يا أبا علي، فقلت: ما تعرضت بك بل قصدتك. اهـ.

(٤٤٩) **إسناده ضعيف**: فيه أبو العلاء الواسطي سبق تضعيفه كما في رقم (٢٩). =

(١) «هـ»: راهوية.

أحمد بن محمد السكري[1] ببغداد ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الأزدي ثنا مسبح بن حاتم ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري ثنا سليمان بن حرب قال: لم يبق أمر من أمر السماء إلا الحديث والقضاء، و قد فسدا جميعا، القضاة يرشُون حتىٰ يُوَلوا، والمحدثون يأخذون علىٰ حديث رسول الله ﷺ الدراهم.

٤٥٠ ـ أخبرنا محمد بن عبد الملك القرشي أخبرنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري قال: قال لنا أبو محمد بن صاعد، ذكر سلمة بن شبيب قال: سئل أحمد بن حنبل: يكتب[2] عمن يبيع الحديث؟ قال: لا، ولا كرامة.

٤٥١ ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قرأت علىٰ أبي القاسم بن النحاس حدثكم أحمد بن بندار بن إسحاق الهمذاني قال: سمعت أبا حاتم الرازي وسئل عمن يأخذ عَلَىٰ الحديث؟ فقال: لا يكتب عنه[3].

[قلت][4]: إنما منعوا من ذلك تنزيها للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر علىٰ الرواية عُثر علىٰ تزيده وادعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يعطىٰ، ولهذا المعنىٰ حكي عن شعبة بن الحجاج.

= ومسبح بن حاتم ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤ / ٢٠٩٨)، وابن ماكولا في «الإكمال» (٧ / ٢٤٦)، وابن ناصر في «توضيح المشتبه» (٨ / ١٥٦).
ولم أقف في ترجمته علىٰ جرح أو تعديل، والله المستعان.

(٤٥٠) **إسناده حسن**: فيه محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران أبو بكر القرشي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٤٨) بقوله: كتبت عنه، وكان صدوقًا اهـ، وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٦٠).

(٤٥١) **إسناده صحيح**: أبو القاسم النخاس.
هو عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم المقرئ المعروف بابن النخاس قال الخطيب في «تاريخه» (٩ / ٤٣٨): كان ثقة. =

(١) في «م»: الشكري.
(٢) في «هـ»: أيكتب.
(٣) في «م»: لا تكتب.
(٤) من «م»، و«هـ».

٤٥٢ ـ ما أخبرنا أبو منصور أحمد بن محمد بن إسحاق المقري قال: ثنا عمر بن إبراهيم بن أحمد أخبرنا أبو سعيد العدوي ثنا الصباح بن عبد الله قال سمعت شعبة يقول: لا تكتبوا عن الفقراء شيئا، فإنهم يكذبون لكم.

وقال: أخبرنا أبو سعيد عن الصباح بن عبد الله قال: سمعت شعبة يقول: اكتبوا عن زياد بن مخراق، فإنه رجل موسر لا يكذب.

= وأحمد بن بندار بن إسحاق، أبو عمرو الهمذاني، وثقه البرقاني، انظر «تاريخ بغداد» (٤ / ٥٧)، والله أعلم.

(٤٥٢) **حسن، وإسناده ضعيف جداً**: فيه أبو سعيد العدوي وهو الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زفر.

قال فيه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٥٧٠):

يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون وهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم، حدث عن خراش عن أنس عن النبي ﷺ بأربعة عشر حديثًا، والصباح بن عبد الله أبو بشر، وإبراهيم بن سليمان السلمي جميعًا عن شعبة، وهؤلاء لا يعرفون، وحدث عنهم عن الثقات بالبواطيل... إلخ.

وقال الدارقطني: ذاك متروك، وقال حمزة السهمي: سمعت أبا محمد الحسن بن علي البصري، يقول: أبو سعيد العدوي كذاب على رسول الله ﷺ يقول عليه ما لم يقل. اهـ، انظر «لسان الميزان» (٢ / ٤٢٥).

والصباح بن عبد الله أبو بشر، لا يعرف، وقد سبق ذكر ابن عدي له، وأنه لا وجود له، وانظر «لسان الميزان» (٣ / ٥٥٧).

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٨١، ٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ٢١٨-٢١٩).

من طريق الحسن بن عليٍّ، عن إبراهيم بن سليمان السلمي به.

والحسن بن عليٍّ سبق الكلام عليه.

وشيخه إبراهيم بن سليمان: لا يعرف، انظر «اللسان» (١ / ٩٥).

وأخرجه كذلك ابن عدي في «الكامل» (١ / ٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ٢١٩) من طريق محمد بن يونس، نا محمد بن سنان العوفي، نا إسماعيل بن =

٤٥٣ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان قال: أخبرنا دعلج بن أحمد أخبرنا أحمد بن علي الأبار حدثني عوام بن إسماعيل قال: سمعت علي بن عاصم يقول: قال لي شعبة: عليك بعمارة بن أبي حفصة، فإنه غني لا يكذب، قال فقلت: كم من غني يكذب[1]!!

٤٥٤ـ وقال: أخبرنا الأبار حدثني إسماعيل بن أبي كريمة قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: كان شعبة بن الحجاج يقول لنا: لا تكتبوا عن فقير، وكان هو فقيراً[2] إنما كان في عيال ختنه أو ابن أخته[3].

وقد ترخص في أخذ الأجر على الرواية مع ما ذكرناه، غير واحد من السلف.

* * *

= علية، قال: قال لي شعبة: أكتب عن زياد بن مخراق فإنه مؤثر، ولكن لا يكذب

وإسناده ضعيف فيه محمد بن يونس وهو الكديمي، ضعيف.

وأخرج ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٣).

من طريق النضر بن شميل قال: قال شعبة: لا تأخذوا الحديث عن هؤلاء الفقراء فإنهم يكذبون لكم.

وإسناده حسن، والله أعلم.

ويشهد له ما بعده كذلك برقم (٤٥٣، ٤٥٤).

(٤٥٣) **إسناده ضعيف**: فيه عوام بن إسماعيل، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣١٨)، روى عنه أحمد بن علي الأبار مات سنة سبع وأربعين ومائتين اهـ، ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً. والله أعلم.

(٤٥٤) **إسناده صحيح**: وإسماعيل بن أبي كريمةهو إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة، أبو أحمد مولى عثمان بن عفان، وثقه الدارقطني، انظر «تاريخ بغداد» (٦ / ٢٧٣).

(١) في «م»: فكم غني يكذب.

(٢) «هـ»: معسراً.

(٣) في «م» ابن أخيه.

ذكر بعض أخبار من كان يأخذ العوض على التحديث

٤٥٥ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أخبرنا إسماعيل بن علي الخطبي وأبو علي بن الصواف وأحمد بن جعفر بن حمدان «ح» وأخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا جعفر بن محمد بن أحمد بن الحكم المؤدب قالوا: ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل حدثني أبي قال: ثنا إبراهيم بن خالد عن أمية بن شبل عن عمرو بن مسلم، قال: قدم عكرمة على طاوس، فحمله على نجيب ثمنه ستين[1] ديناراً، وقال: ألا أشتري علم هذا العبد بستين ديناراً؟.

---

(٤٥٥) **حسن، وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه عمرو بن مسلم الجندي اليماني، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق له أوهام، ويظهر من خلال النظر في ترجمته أنه أقل من ذلك أيضاً فهو ضعيف أو صدوق يهم، والله أعلم، انظر «تهذيب التهذيب» (٨ / ١٠٤).
والأثر أخرجه المروذي في «العلل ومعرفة الرجال» (ص ١٩١ رقم ٣٣٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٣٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١ / ٩٥ـ٩٦).
جميعاً من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: حدثني إبراهيم بن خالد عن أمية بن شبل عن عمرو بن مسلم به.
وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥ / ٢٨٩).
عن إبراهيم بن خالد عن أمية بن شبل عن عمرو بن مسلم به وقد جاء الأثر من غير طريق عمرو بن مسلم.
وهو ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥ / ٢٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١ / ٩٦).
من طريق عبد الرزاق قال سمعت أبي يذكر قال: لما قدم عكرمة الجند، حمله طاوس على نجيب له، فقيل له: أعطيته جملاً، وإنما كان يكفيه اليسير، فقال: إني ابتعت علم =

---

(١) كذا جميع النسخ.

٤٥٦ـ أخبرنا أبو حازم العَبْدوي أنا محمد بن أحمد بن الغطريف العبدي أنا الحسن بن سفيان ثنا محمد بن حميد ثنا مهران عن سفيان عن عبيد الله بن أبي زياد قال: كان مجاهد إذا أتاه الذين يتعلمون منه يقول لأحدهم: اذهب فاعمل لي كذا، ثم تعال أحدثك.

٤٥٧ـ أخبرنا أبو القاسم رضوان بن محمد بن الحسن الدينوري ثنا أبو حاتم محمد بن عبد الواحد الشاهد بالري [قال](١): سمعت علي بن أبي عمرو البلخي يقول: سمعت الحسن بن إبراهيم الفسوي يقول: سمعت علي ابن جعفر بن خالد يقول: كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل بن دُكَيْن القرشي نكتب عنه الحديث، فكان يأخذ منا الدراهم الصحاح، فإذا كان معنا دراهم مكسرة يأخذ عليها صرفًا.

= هذا العبد، بهذا الجمل.

وإسناده ضعيف فيه، والد عبد الرزاق وهو همام بن نافع الحميري الصنعاني، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: «مقبول».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٩٥) من طريق عبد الرزاق قال: سمعت نعمان بن أبي شيبة يقول: أن عكرمة لما قدم اليمن....

وذكر نحوه، ونعمان بن شيبة «ثقة».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٩٥) من طريق أبي القاسم البغوي نا أبو خيثمه نا إسماعيل بن عبد الكريم، حدثني عبد الصمد ـ يعني ابن معقل ـ قال: وذكر نحوه.

وهذه الأسانيد يقوي بعضُها بعضًا والله أعلم.

(٤٥٦) إسناده ضعيف جدًا: فيه محمد بن حميد الرازي، كذبه الرازيون، والله أعلم.

(٤٥٧) علي بن أبي عمرو البلخي، وعلي بن جعفر بن خالد، لم أقف على ترجمة لهما، والله أعلم.

---

(١) من «م»، و«هـ»، و«ع».

٤٥٨ـ أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن الحسين بن محمد الدينوري بها، أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني الحافظ أنا أبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي أنا يعقوب بن إبراهيم ثنا[1] إسماعيل عن يحيىٰ بن عتيق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه**».

قال أبو عبد الرحمن: كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار.

٤٥٩ـ وأخبرنا القاضي أبو نصر أيضا ثنا أبو بكر بن السني قال: سمعت أبا عبد الرحمن النسائي وسئل عن علي بن عبد العزيز المكي فقال: قبح الله علي ابن عبد العزيز ثلاثا، فقيل له: يا أبا عبد الرحمن أتروي عنه؟ فقال: لا، فقيل له أكان كذابا؟ فقال: لا، ولكن قوما اجتمعوا ليقرأوا عليه شيئا، وبَرُّوه بما سَهُل، وكان فيهم إنسان غريب فقير لم يكن في جملة من بَرَّه، فأبىٰ أن يقرأ عليهم وهو حاضر حتىٰ يخرج أو يدفع كما دفعوا، فذكر الغريب أن ليس معه إلا قصعته فأمره بإحضار القصعة، فلما أحضرها حدثهم.

٤٦٠ـ أخبرنا القاضي أبو نصر قال: سمعت أبا بكر يقول: بلغني أن علي ابن عبد العزيز كان يقرأ كتب أبي عبيد بمكة علىٰ الحاج، فإذا عاتبوه في الأخذ قال: يا قوم، أنا بين الأخشبين إذا خرج الحاج نادىٰ أبو قبيس قعيقعان من بقىٰ! فيقول: بقىٰ المجاورون، فيقول أطبق.

---

(٤٥٨) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه النسائي في «سننه» (١ / ٤٩ رقم ٥٨).

(٤٥٩) **إسناده صحيح**: وعبد العزيز المكي: قال فيه الذهبي في «السير» (١٣ / ٣٤٨) ثقة، لكنه يطلب علىٰ التحديث ويعتذر بأنه محتاج، وقال الدارقطني ثقة مأمون اهـ وانظر «لسان الميزان» (٥ / ٥٣).

(٤٦٠) **إسناده ضعيف**: فيه انقطاع بين أبي بكر، وعلي بن عبد العزيز، لقوله بلغني، والله أعلم.

---

(١) في «م»: أخبرنا.

باب كراهة الرواية عن أهل المجون والخلاعة

٤٦١ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي أنا الحسين بن إدريس ثنا محمد بن عبد الله بن عمار عن عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلىٰ صلاته وإلىٰ هيئته وإلىٰ سمته[1] .

(٤٦١) **إسناده ضعيف**: والأثر أخرجه الدارمي في «مقدمة السنن» (١ / ١١٢ ـ ١١٣) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١٦، ٢٩)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٢٣)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» (١ / ١٦٣)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٢٢٥)، والخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٣ رقم ١٣٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٤٦ ـ ٤٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ٩٠ رقم ٨٣٥)، (٥ / ٦٢ رقم ١٣٨٦).
جميعًا من طرق عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم بنحوه.
وقد صرح هشيم في بعض طرقه بالتحديث عن مغيرة، ومغيرة هو ابن مقسم الضبي، أبو هشام الكوفي ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، قاله الحافظ في «التقريب»، وقد عنعن مغيرة في إسناده، وانظر ترجمة مغيرة في «التهذيب» (١٠ / ٢٦٩)، والله المستعان.
وجاء نحو ذلك عن الحسن وأبي العالية، ففي «سنن الدارمي» (١ / ١١٣)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٠٩ رقم ٤٣٠)، من طريق أبي جعفر، عن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: «كنا إذا أتينا الرجل لنأخذ عنه نظرنا إلىٰ صلاته، فإن أحسن الصلاة أخذنا عنه، وإن أساء الصلاة لم نأخذ عنه» اهـ. وإسناده ضعيف، فيه أبو جعفر الرازي، واسمه عيسىٰ بن أبي عيسىٰ عبد الله بن ماهان، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق سيئ الحفظ خصوصًا عن مغيرة اهـ.
وأخرجه الدارمي في «السنن» (١ / ١١٣) أخبرنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم عن روح عن هشام عن الحسن بنحو أثر إبراهيم.
وإسناده ضعيف كذلك فيه هشام، وهو ابن حسان الأزدي القردوسي. في روايته عن الحسن مقال، قيل: لأنه كان يرسل عنه، قاله ابن حجر في «التقريب»، والله أعلم.

(١) في «هـ»: إلىٰ سمته وإلىٰ هيئته.

٤٦٢ـ أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر أنا محمد بن العباس الخزاز أنا أحمد بن سعيد بن مرابا ثنا[1] العباس بن محمد قال: سمعت يحيىٰ بن معين، وذكرت له شيخًا كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له: «ابنُ مُناذر» فقال: أعرفه، كان صاحب حديث، وكَان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي، ويقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطردوه من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتىٰ تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في المواضع التي يتوضأ «منها» حتىٰ تسود وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير.

٤٦٣ـ أخبرنا الحسن بن علي بن محمد الجوهري أنا محمد بن العباس الخزاز أنا أبو الطيب محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي ثنا إبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد قال: سألت يحيىٰ بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، نُفي من البصرة، وذكر منه مجونا وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال: هذا نعم... كأنه لم ير بهذا بأسا، ولم يره موضعا للحديث.

---

(٤٦٢) **صحيح**: وفي إسناد المؤلف أحمد بن سعيد بن مرابة الخزاز قال ابن ناصر في «توضيح المشتبه» (٨/ ١٠٨) كتب عنه ابن شاهين، كذا قاله في «معجم شيوخه» وروىٰ عنه أبو عمر محمد بن العباس بن حيويه؛ فقال: حدثنا أحمد بن سعيد بن مرابا، فذكر بالألف بدل الهاء، ولم يذكر بجرح أو تعديل.

والخبر أخرجه الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٥٤٠)، ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٨٠)، و (٢/ ٢٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٧١ـ ٢٢٧٢)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (٢٠٠ رقم ٧١٩).

جميعًا من طرق عن العباس بن محمد الدوري به، والله أعلم.

(٤٦٣) **إسناده صحيح**: والأثر في «سؤالات ابن الجنيد» (ص ٢٠٤ رقم ١٢٦)، والله أعلم.

---

(١) في «م» أخبرنا.

٤٦٤ـ أخبرنا أبو سَعْد الماليني قال: أنا عبد الله بن عدي الحافظ قال: سمعت عبدان الأهوازي يقول سمعت أبا داود السجستاني يقول: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث ـ يعني أحمد بن المقدم[١] ـ قلت: لِمَ؟ . . قال: لأنه يعلم المُجَّانَ المجونَ، كان مُجَّانُ البصرة يصررون[٢] صرر الدراهم ويطرحونها[٣] على الطريق ويجلسون ناحية، فإذا مر ـ يعني رجلا ـ بصرة أراد أن يأخذها، صاحوا: ضعها؛ فيخجل[٤] الرجل، فعلّم أبو الأشعث المارة في البصرة: هيئوا صررَ زجاج كصررهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها؛ فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم، وخذوا صرر الدراهم، ففعلوا ذلك. فأنا لا أحدث عنه لهذا.

٤٦٥ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر أنا محمد بن عدي البصري في كتابه ثنا أبو عبيد محمد بن علي قال: سمعت أبا داود يقول: كان أبو عاصم يحفظ قدر ألف حديث من جيد حديثه، وكان فيه مزاح، وكان ابن داود يميل إليه لحال

---

(٤٦٤) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٨٣)، ومن طريقه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٥ / ١٦٥).

وعبدان الأهوازي: هو عبد الله بن أحمد بن موسىٰ بن زياد الحافظ الحجة، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٦٨)، والله أعلم.

(٤٦٥) فيه محمد بن عدي بن زحر سبق الكلام عليه في رقم (١١٧).

والأثر في «سؤالات الآجري» لأبي داود (٢ / ١٤٥ رقم ١٤٠٨)، والله أعلم.

---

(١) في «م»: المقدام.

(٢) «هـ»: يصرون.

(٣) «م»، و«هـ»: يطرحونه.

(٤) «م»، و«هـ»، و«ع»: ليخجل.

الرأي - يعني رأي أبي حنيفة - فلما بلغه مزاحه كان لا يعبأ به[١] (أ).

* * *

(أ) وقد تكلم المؤلف - رحمه الله - عن تعريف المروءة، وضابط هذا الباب كما سبق في رقم (٢٨٥)، وانظر كذلك «فتح المغيث» للسخاوي. والله أعلم.

(١) في «م» تم الجزء الرابع والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله.
يتلوه في الجزء الخامس باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية وإن عرف بالصلاح والعبادة، إن شاء الله.

باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية وإن عرف بالصلاح والعبادة

٤٦٦ـ أخبرني عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر ثنا ابن الغلابي ثنا أبو سليمان ـ شيخ من أهل المدينة ـ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: إن من إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها.

٤٦٧ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي ثنا عمر بن سنان ثنا إبراهيم بن سعيد[١] ثنا عفان قال: قال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة؛ منهم في الحديث.

---

(٤٦٦) في إسناده أبو سليمان، لم أعرفه.
وأخرج المؤلف في «الجامع» (٢/ ٣٠٠ رقم ١٦٧٤) نحوه عن أيوب قال: ربَّ أخ من إخواني أرجو دعاءه ولا أقبل شهادته.
وانظر «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص ٤١٢ رقم ٤٣٤)، والله أعلم.

(٤٦٧) **صحيح، وإسناد المؤلف منقطع**: والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥١) وفيه قال عفان: قال يحيى بن سعيد: ولم يسمعه عفان من يحيى بن سعيد.
فقد أخرجه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١٧ ـ ١٨) ثني محمد بن أبي عتَّاب، قال: حدثني عفان، عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، عن أبيه قال .... وذكره.
وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤٨ رقم ٢٩٨٩)، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥١).
قال عبد الله: حدثني من سمع عفان، عن محمد بن يحيى بن سعيد، عن أبيه قال: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث، قال أبو عبد الرحمن: فلقيت أنا محمد بن يحيى بالبصرة وسألته، فقال: سمعت أبي يقول: ما رأيت الكذب في أحد أكثر =

---

(١) «هـ»: سعد.

٤٦٨ـ أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسىٰ بن عبد العزيز الهمذاني ثنا صالح بن أحمد الحافظ حدثني أبي قال: قال محمد بن موسىٰ الحلواني: قال يحيىٰ بن سعيد القطان: آتمن الرجل علىٰ مائة ألف ولا أئتمنه علىٰ حديث.

٤٦٩ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا علي بن إبراهيم بن عيسىٰ المستملي قال: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: سمعت نصر بن علي يقول: ثنا الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة،

= منه فيمن ينسب إلىٰ الخير اهـ.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢ ك ٤٤٨ رقم ٢٩٨٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٦٧)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥١)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» (رقم (٣٧)، والخطيب في «الجامع» (١ / ٢١٢ رقم ١٧٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٥٢)، وابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١ / ٢٥ رقم ١٨).

جميعًا من طرق عن عبيد الله بن عمر القواريري قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول... وذكره.

وإسناده صحيح.

(٤٦٨) **صحيح وإسناد المؤلف منقطع**: فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١١١).

نا محمد بن موسىٰ الحلواني، نا الفضل بن سهل، ثنا علي بن المديني، سمعت يحيىٰ ابن سعيد يقول: آمن رجل علىٰ مائة ألف درهم أحب إليَّ من أن آمن علىٰ حديث اهـ.

وإسناده حسن.

محمد بن موسىٰ الحلواني: قال فيه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٨٥ رقم ٣٥٨) صدوق ثقة، والفضل بن سهل هو ابن إبراهيم الأعرج أبو العباس البغدادي، ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «التقريب» بقوله: صدوق، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٢٢٣)، و «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٧٧).

وأخرجه المؤلف كذلك في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢ / ٣٠١)، من طريق أبي قدامة سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: الأمانة في الذهب والفضة، أيسر من الأمانة في الحديث إنما هي تأدية، إنما هي أمانة.

(٤٦٩) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: =

كلهم مأمونون[1] ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله.

٤٧٠ـ أخبرني عبد الله بن يحيى السكري أنا أبو بكر الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر ثنا ابن الغلابي ثنا أبي عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة كذا وكذا شيخا، كلهم ثقة، وكلهم لا يؤخذ عنه الحديث.

٤٧١ـ أخبرني أبو الحسين علي بن حمزة بن أحمد المؤذن بالبصرة ثنا أبو العلاء أحمد بن محمود بن محمد بن أبي سهل الأصبهاني ثنا أبو عبد الله محمد ابن علي بن إسماعيل الأيلي ثنا مقدام بن داود ثنا ذؤيب بن عمامة قال: سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين، لا يؤخذ عنهم، ويَقْدَمُ[2] ابن شهاب، وهو دونهم في السن، فيزدحم[3] الناس عليه.

= صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد. وانظر «تهذيب التهذيب» (٦ / ١٧٠).
والأثر: أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ١٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٠٧ رقم ٤٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٠٣، ١٦٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ٣٧٩ رقم ١١٣٦)، وسيأتي برقم (٤٨٣).

(٤٧٠) سبق الكلام عليه في الذي قبله، والله أعلم.

(٤٧١) **إسناده ضعيف، وهو حسن بشواهده**: فيه مقدام بن داود بن عيسى بن تليد، قال فيه النسائي ليس بثقة، وضعفه الدارقطني انظر «السير» (١٣ / ٣٤٥).
وذؤيب بن عمامة السهمي، ضعفه الدارقطني، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن حبان في «الثقات» يعتبر بحديثه من غير رواية شاذان عنه. اهـ. من «اللسان» (٣ / ٥٤)، وفي «الجرح والتعديل» (٣ / ٤٥٠)، قال فيه أبو حاتم: صدوق اهـ.
والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥ / ٣٥١)، من طريق المؤلف، والله أعلم.
وقد سبق نحو هذا الأثر في رقم (٣٠٤) و (٣٦٥)، وانظر ما سيأتي برقم (٤٧٢).

(١) في «م»، و«ظ»، و«هـ»، و«ع»: مأمون.
(٢) كذا في «م»، و«ع»، و«هـ»: وفي «أ»: تقدم.
(٣) كذا في «ع»، و«ظ»، وفي «أ»: فتزدحم.

٤٧٢ـ أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري ثنا أحمد بن كامل القاضي ثنا أبو إسماعيل الترمذي قال: سمعت ابن أبي أويس يقول: سمعت خالي مالك ابن أنس يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين - وأشار إلى مسجد الرسول ﷺ - يقولون: قال رسول الله ﷺ: فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا؛ لأنهم[1] لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم[2] علينا محمد ابن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب وهو شاب، فتزدحم[3] على بابه.

(٤٧٢) **إسناده ضعيف وهو حسن لغيره**: والأثر أخرجه المؤلف في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ١٩٤ رقم ٨٥١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٤٧، ٦٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٤ / ١٢٥ رقم ٨٨٧)، (٥ / ٦٣ رقم ١٣٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥ / ٩٣٥٢).
جميعًا من طرق عن محمد بن إسماعيل: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: سمعت خالي: مالك بن أنس يقول .. وذكره.
وإسناده ضعيف.
فيه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه اهـ، ويظهر من ترجمته أنه صدوق يخطئ ولكنه يحتج به في «الصحيح»، والله أعلم، انظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٣١٠).
ويشهد له ما أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٦٨٤)، ومن طريقه المروذي في «العلل ومعرفة الرجال» (١٨٥ رقم ٣٢٨)، وأخرجه العقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١ / ١٣ـ١٤)، وابن حبان في «مقدمة الضعفاء» (١ / ٤١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٠٣ رقم ٤١٨)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» (١ / ١٠٣ـ ١٠٤)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (رقم ٢٨)، والخطيب في «الجامع» (١ / ٢١٢ رقم ١٧١)، وابن عبد البر في «مقدمة التمهيد» (١ / ٦٦).

(١) «هـ»: إلا أنهم.
(٢) كذا في «م»، و«ع»، و«هـ»: وفي «أ»: تقدم.
(٣) «م»: فيزدحم.

٤٧٣ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي أنا العباس بن محمد بن العباس ثنا أبو طاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح حدثني خالد بن نزار أبو يزيد الأيلي بهذه الرسالة:

عن مالك بن أنس إلىٰ محمد بن مطرف: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإني أوصيك بتقوىٰ الله عز وجل. فذكره بطوله ـ ثم أخذه ـ يعني العلم ـ من أهله الذين ورثوه ممن كان قبلهم يقينا بذلك، ولا تأخذ كلما تسمع قائلا يقوله، فإنه ليس ينبغي أن يؤخذ عن[1] كل محدث، ولا من كل من قال، وقد كان بعض من يرضىٰ من أهل العلم يقول: إن هذا الأمر دينكم، فانظروا من تأخذون عنه دينكم.

= جميعًا من طرق عن إبراهيم بن المنذر الحزامي عن مطرف بن عبد الله اليساري قال: أشهد لسمعت مالكًا يقول: أدركت ببلدنا هذا ـ يعني المدينة ـ مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون فما كتبت عن أحد منهم حديثًا قط ـ وفي رواية فما سمعت ـ قلت: لم يا أبا عبد الله؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون اهـ، وفي رواية وقال مالك: كنا نزدحم علىٰ باب ابن شهاب وإسناده صحيح، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في رقم (٣٠٤).

ويشهد له كذلك ما سبق في رقم (٣٦٥، ٤٧٠، ٤٧١, ٤٧٥).

وأورد أبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٢٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٦٧ـ٦٨)، آثارًا بهذا المعنىٰ فتراجع كذلك، والله أعلم.

(٤٧٣) **إسناده حسن**: فيه خالد بن نزار الأيلي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يخطئ.

أقول: والتوسط في أمره أن يقال: صدوق ربما أخطأ. فقد قال فيه مسلمة بن قاسم: وثقه محمد بن وضاح، وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال ابن الجارود في كتاب «الآحاد»: وخالد بن نزار أثبت من حرمي بن عمارة. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يغرب ويخطئ.

أقول: وابن حبان معروف بالتشدد، وقد وثق خالدًا جماعة كما سبق، فالجمع بين =

(١) في «ع»: من.

٤٧٤ـ أخبرني عبد الله بن يحيىٰ أنا أبو بكر الشافعي ثنا جعفر بن محمد ابن الأزهر ثنا ابن الغلابي ثنا وهب بن جرير ثنا أبي قال: سمعت الحسن يقول: لقد أدركنا أقوامًا ما كانوا إلا قرة عين لكل مسلم، فما بقىٰ اليوم أحد نأخذ عنه.

٤٧٥ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر بن أحمد الدلال ثنا جعفر بن محمد ابن نصير الخلدي إملاء ثنا عبد الله بن الصقر السكري ثنا إبراهيم بن المنذر قال: ثنا معن ومحمد بن صدقة أحدهما أو كلاهما، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوىٰ ذلك: لا يؤخذ من رجل صاحب هوىٰ يدعو الناس إلىٰ هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروىٰ الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب في حديث[1] رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يحدث.

= ذلك كله أن يقال صدوق ربما وهم والله أعلم.

وبقية رجال إسناده ثقات، والعباس بن محمد بن العباس هو أبو محمد الجوهري ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١٦٠).

والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٧)، والله أعلم.

(٤٧٤) **إسناده حسن**: فيه عبد الله بن يحيىٰ بن عبد الجبار، أبو محمد السكري، يُعرف بوجه العجوز قال الخطيب فيه في «تاريخ بغداد» (١٠ / ١٩٩): كتبنا عنه، وكان صدوقًا اهـ.

وبقية رجال إسناده ثقات، والله أعلم.

(٤٧٥) **صحيح**: وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في رقم (٣٠٣) وانظر ما سبق في رقم (٣٦٥، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢)، والله أعلم.

---

(١) «هـ»: علي.

٤٧٦ـ حدثني محمد بن يوسف القطان النيسابوري أنا محمد بن عبد الله ابن محمد الحافظ أنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل القاري ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا عمرو بن محمد الناقد قال: سمعت وكيعًا، وسأله رجل فقال له: يا أبا سفيان تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي في رجل حج عن غيره، ثم حج عن نفسه؟ . . . قال: من يرويه؟ . . قال: وهب بن إسماعيل، قال: ذلك[١] رجل صالح، وللحديث رجال.

٤٧٧ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا علي بن عبد الله المديني قال، وسألته ـ يعني يحيىٰ بن

(٤٧٦) **إسناده ضعيف والأثر صحيح**: فيه أبو اسحاق إبراهيم بن إسماعيل القارئ المعروف بإبراهيمك: ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٣٣١ـ ٣٥٠ ص ١٥٦) بقوله: سمع يحيىٰ بن الذهلي، والسري بن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي.
روىٰ عنه الحاكم، وقال السمعاني في «الأنساب» (٢ / ٣٦٨) مادة الخشاوري:
ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ في «التاريخ» فقال: إبراهيمك: القارئ، كان من الصالحين، حدثونا أنه كان يقرأ عند أبي عمرو الحيري والمتقدمين من مشايخنا، قال: ولا نذكره إلا شيخًا هرمًا كان علىٰ رأس سكة خشاورة، ثم قال: كتب عن علي بن الحسن الداربجردي، ولم أسمع منه . . إلخ. اهـ.
فقد صرح الحاكم بعدم سماعه منه، وهذا يخالف ما في الإسناد من التصريح بالسماع. والله المستعان، فلعله تحمل عنه بعد ذلك، أو بالإجازة وعلىٰ كلٍ فهو شيخ مجهول ولم يرو عنه غير الحاكم، ولم يذكره بجرح أو تعديل. والله أعلم.
والأثر أخرجه الحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» (رقم ٥٥) بتحقيقي، وقد صح الخبر من طريق أخرىٰ.
وهو ما رواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٦٧).
قال: حدثني محمد بن المنذر ثنا عثمان بن سعيد قال: سمعت عمرو الناقد، وذكره.
وإسناده صحيح. والله أعلم.

(٤٧٧) **صحيح وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعيف وقد سبق =

(١) في «ع»: ذاك.

سعيد القطان ـ عن عمران العمي قال: لم يكن به بأس، ولكنه لم يكن من أهل الحديث، قال يحيى: وقد كتبت عنه أشياء فرميت بها.

٤٧٨ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي ثنا الحسن بن محمي ثنا خلف بن سالم عن عبد الرزاق عن ابن عيينة قال: كان بالكوفة شيخ صالح، عنده أربعة عشر حديثًا يُعرف بها، على أنه لم يكن عنده غيرها، فلما كان بعد زادت أخر، فقيل له: من أين هذا؟ قال[1]: من رزق الله عز وجل.

❊ ❊ ❊

= الكلام عليه مفصلاً في رقم (٤٣٢)، وتابع محمداً عليه صالح بن أحمد بن حنبل.
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣ / ٣٠٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٠٣)، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٧٤٥).
جميعًا من طرق عن صالح بن أحمد ثنا علي بن المديني به. والله أعلم.

(٤٧٨) **إسناده ضعيف**: فيه أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، متكلم فيه، انظر «لسان الميزان» (٥ / ١٤٤).

(١) «هـ»: فقال.

باب الكلام في أحكام الأداء وشرائطه

ذكر صفة من يحتج بروايته إذا كان يحدث من حفظه[1]

للرواية عن الحفظ شرائط نحن نذكرها بمشيئة الله تعالى ونشرح ما يتعلق بها.

فأول شرائط الحافظ المحتج بحديثه إذا ثبتت عدالته، أن يكون معروفا عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه.

٤٧٩ـ لما أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ثنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل ثنا سليمان بن أحمد ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد بن جابر يقول: لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث.

٤٨٠ـ أخبرنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر الفارسي ثنا أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن إبراهيم الحكيمي ثنا أبو العباس أحمد بن بكر القصير ثنا محمد

---

(٤٧٩) **إسناده ضعيف جداً**: فيه سليمان بن أحمد بن محمد بن سليمان الخرشي، متروك.

انظر «تاريخ بغداد» (٩ / ٤٩)، و«تاريخ دمشق» (٢٢ / ١٧٠)، و«لسان الميزان» (٣/ ٣٤٨).

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٣)، من طريق سليمان بن أحمد به.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦ / ٥٨).

من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سمعت إسحاق بن موسى يقول: سمعت الوليد بن مسلم به.

وإسناده ضعيف فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة. والله أعلم.

(٤٨٠) **حسن وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه محمد بن مُصفًّى بن بهلول القرشيُّ، ترجم له =

---

(١) في «ظ»: من لفظه، وفي هـ: بحفظه.

ابن مصفى[1] قال: سمعت بقية يقول: سمعت شعبة يقول: خذوا العلم من المشتهرين.

٤٨١ـ أخبرني علي بن أحمد المؤدب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن ثنا عبد الله بن الصقر السكري حدثنا الحزامي - يعني إبراهيم بن المنذر - قال: سمعت أيوب بن واصل يقول: سمعت عبد الله بن عون يقول: لا نكتب[2] الحديث إلا ممن كان عندنا معروفا بالطلب.

= الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق له أوهام، وهو كما قال، انظر تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٦٥)، و «تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٦٠).
والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨)، والخطيب في «الجامع» (١ / ٨٩ رقم ١٢٩)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (١ / ٣٠٤ رقم ١٥٨).
من طرق عن محمد بن مصفى به.
وتابعه هشيم قال: أخبرنا شعبة قال: خذوا عن أهل الشرف فإنهم لا يكذبون.
أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٢٢ رقم ٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٦)، والخطيب في «الجامع» (١ / ١٩٢ رقم ١٣٣).
من طريق محمد بن أبي غالب، أنا هشيم به.
ومحمد بن أبي غالب ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق، وانظر «التهذيب» (٩ / ٣٩٥).
وقد جاءت شواهد كثيرة لهذا المعنى عن شعبة انظرها في «الكامل» لابن عدي (١ / ٨١، ١٦٣) و«الحلية» لأبي نعيم (٧ / ١٥٥)، والله أعلم.
(٤٨١) **إسناده ضعيف**: فيه أيوب بن واصل البصري قال فيه ابن معين: لا أعرفه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن أبي حاتم: روى عنه إبراهيم بن المنذر، سألت أبي عنه فقال: يُروىٰ عنه. اهـ. انظر «لسان الميزان» (١ / ٧٦١).
والأثر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٠٥ رقم ٤٢٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٠). =

(١) «ظ»: محمد بن سفيان وهو خطأ.
(٢) «ظ»: تكتب، وفي «م»: يكتب.

٤٨٢ـ أخبرنا أبو نعيم ثنا القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال ثنا جعفر بن عبد الله بن الصباح ثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ثنا النضر بن شميل عن حماد بن خالد قال: سمعت خارجة بن زيد بن ثابت يقول: خذوا العلم عمن العلم بيشكه[1] كذا قال لنا أبو نعيم، والصواب معاذ ابن خالد بدل حماد، وخارجة بن مصعب، بدل خارجة بن زيد.

٤٨٣ـ أخبرنا أبو سعد الماليني أنا عبد الله بن عدي أنا جعفر بن محمد الفريابي حدثني أحمد بن إبراهيم قال ابن عدي: وحدثنا محمد بن موسىٰ الحلواني ثنا نصر بن علي قال: ثنا الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، لا يؤخذ عنهم العلم، كان يقال: ليس هم من أهله.

٤٨٤ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه

= جميعًا من طرق، عن إبراهيم بن المنذر، ثنا أيوب بن واصل قال: سمعت ابن عون به.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٠).
سمعت الحسن بن علي بن زُفر، يقول: سمعت عروة بن سعيد الربعي، يقول: سمعت ابن عون يقول: أنا لا آخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب.
وأعلها ابن عدي فقال: وهذه الحكاية لا تعرف عن ابن عون إلا بأيوب بن واصل عن ابن عون، وليس عند عروة بن سعيد عن ابن عون. اهـ. والله أعلم.

(٤٨٢) **جعفر بن عبد الله بن الصباح.**
ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤ / ١٣٣)، والسمعاني في «الأنساب» (٣ / ١١٩)، وابن ناصر في «توضيح المشتبه» (٤ / ٩٨)، ولم أقف على شيء يعرفنا بحاله. والله المستعان.

(٤٨٣) **إسناده ضعيف**: والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٠٣)، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في رقم (٤٦٩).

(٤٨٤) في إسناده محمد بن أبي زكير، وهو محمد بن يحيىٰ بن إسماعيل مولىٰ آل خالد بن =

(١) أي حرفته وصنعته كما في هامش «ع».

ثنا يعقوب بن سفيان حدثني محمد بن أبي زكير قال: قال ابن وهب: وحدثني مالك قال: أدركت بهذا البلد رجالا[1] بني المائة ونحوها، يحدثون الأحاديث لا يؤخذ منهم، ليسوا بأئمة، فقلت لمالك: وغيرهم دونهم في السن يؤخذ ذلك منهم؟... قال: نعم، ويجب أن يكون حفظه مأخوذا عن العلماء، لا عن الصحف.

٤٨٥ـ أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن علي بن عبيد الله بن إبراهيم ابن مصعب بن محمد بن شيبان الأصبهاني بها ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيان ثنا ابن أبي عاصم ثنا دحيم ثنا أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسىٰ قال: لا تأخذوا العلم من الصحفيين.

= يزيد بن أسيد الصدفي أبو عبد الله، مصري كان فقيهًا من أصحاب ابن وهب، حدث عنه المصريون. قاله ابن ماكولا في «الإكمال» (٤ / ٩١)، ولم أقف له على ترجمة أخرىٰ، والله المستعان. اهـ.

وبقية رجال إسناده ثقات.

والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٦٧٥)، والله أعلم.

(٤٨٥) **شيخ الخطيب لم أقف على ترجمته، والخبر صحيح**: أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤١٢)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ١٣٣ رقم ٦٠٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٢١١ رقم ١٠١)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (١ / ٦)، وفي «أخبار المصحفين» (ص ٣٥ رقم ١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ١٩٣ رقم ٨٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢ / ٣٨٧).

كلهم من طرق عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسىٰ به.

وإسناده صحيح.

سعيد بن عبد العزيز هو التنوخي الدمشقي، قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، ولكنه اختلط في آخر عمره. =

---

(١) «هـ»: من بني.

٤٨٦ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر ثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرازي ثنا أحمد بن محمد بن الحسين الكاغذي ثنا أبو زرعة ثنا هشام بن عبد الملك الحمصي ثنا بقية قال: سمعت ثور ابن يزيد يقول: لا يفتي الناسَ صحفيٌّ ولا يقرئهم مصحفي.

٤٨٧ـ أخبرني علي بن أحمد بن علي ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي قال: أنشدنا الحسن بن عبد الرحمن لبعضهم، يذكر قومًا لا رواية لهم:

ومن بطون كراريس روايتهم لو ناظروا باقلا يومًا لما غلبوا

والعلم إن فاته إسناد مسنده كالبيت ليس له سقف ولا طنب

والتصحيف والإحالة يسبقان إلى من أخذ العلم عن الصحف.

= وقد جاء كذلك عن سعيد من قوله.

أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ١٣٣ رقم ٦٠٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣١)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (١ / ٧)، وفي «أخبار المصحفين» (ص ٣٦ رقم ٢)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ١٦٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢ / ٣٨٧).

جميعًا من طريق أبي مسهر قال: ثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: لا يؤخذ الحديث من صحفي. والله أعلم.

(٤٨٦) أحمد بن محمد بن الحسين الكاغذي لم أقف على ترجمته، وقد ذكره المزي في تلاميذ أبي زرعة انظر «تهذيب الكمال» (١٩ / ٩١).

والأثر أخرجه المؤلف في «الفقيه والمتفقه» (١ / ١٩٣ رقم ٨٤٩).

ويشهد له ما أخرجه المؤلف في «المصدر السابق» أنا أبو حفص عمر بن محمد بن علي ابن عُبيد الله بن إبراهيم بن مصعب الأصبهاني بها، نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، نا ابن أبي عاصم ـ إملاءً ـ، نا أبو التقي هشام بن عبد الملك به.

وإسناد رجاله ثقات عدا شيخ المؤلف فلم أعرفه، والله المستعان.

(٤٨٧) إسناده صحيح: والحسن بن عبد الرحمن: هو الرامهرمزي، وقد أخرجه في كتابه «المحدث الفاصل» (ص ٢١٢)، والله أعلم.

٤٨٨ـ كما أخبرنا محمد بن الحسن[١] بن أحمد الأهوازي أنا الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري أنا أبو العباس بن عمار أنا ابن أبي سعد ثنا العباس ابن ميمون قال: قال لي ابن عائشة: جاءني أبو الحسن المدائني فتحدث بحديث خالد بن الوليد [رضي الله عنه][٢] حين أراد أن يغير على طرف من أطراف الشام، وقول الشاعر في دلالة رافع:

لله درٌّ رافعٍ أنَّىٰ اهتَدَىٰ فَوَّزَ من قُراقِرٍ إلىٰ سَوىٰ
خمسًا إذا ما سَارَها الجِبْسُ بكاه[٣]

فقال الجيش! فقلت: لو كان الجيش، لكان بَكوا، وعلمتُ أن عِلمَهُ من الصحف.

(٤٨٨) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن موسىٰ بن عمران، أبو الحسين الأهوازي، ويعرف بابن أبي علي الأصبهاني.
قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٢١٨)، سمعت أبا نصر أحمد بن علي بن عبدوس الجصاص بالأهواز يقول: كنا نسمي ابن أبي علىٰ الأصبهاني جراب الكذب.
وقال الخطيب: كان قد أخرج إلينا فروعًا بخطه قد كتبها من حديث شيوخه المتأخرين عن متقدمي البغداديين الذين في طبقة عباس الدوري ونحوه، فظننت أن الغفلة غلبت عليه فإنه لم يكن يحسن شيئًا من صناعة الحديث، حتىٰ حدثني عبد السلام بن الحسين الدباس، وكان لا بأس به معروفًا بالستر والصيانة، قال: دخلت علىٰ الأهوازي يومًا وبين يديه كتاب فيه أخبار مجموعة وهو صحيفة لا يوجد فيها سماع، فرأيت الأهوازي قد نقل منه أخبارًا عدة إلىٰ مواضع متفرقة من كتبه، وأنشأ لكل خبر منها إسنادًا. اهـ. وانظر «لسان الميزان» (٥ / ١٣٠).
غير أن الأثر أخرجه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١ / ٣٠).
وفي إسناده كذلك من لم أعرفه.
وانظر قصة خالد بن الوليد في «تاريخ الطبري» (٣ / ٤١٥ـ٤١٦).

(١) «هـ»: الحسين وهو خطأ.
(٢) من «هـ».
(٣) في «ظ»، و«هـ»، و«ع»: بكىٰ

٤٨٩ـ وأخبرنا أبو بكر البرقاني ثنا يعقوب بن موسىٰ أبو الحسين الأردبيلي ثنا أبو عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم الميانجي ثنا أبو عثمان سعيد بن عمرو ابن عمار البرذعي قال: قلت لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم: بشر بن يحيىٰ بن حسان؟ قال: خراساني من أصحاب الرأي، وكان أعلىٰ أصحاب الرأي بخراسان، فقدم علينا فكتبنا[١] عنه، وكان يناظر، فاحتجوا[٢] عليه بطاوس، فقال بالفارسية: يحتجون علينا بالطيور، قال أبو زرعة: كان جاهلاً، بلغني أنه ناظر إسحاق بن راهويه في القرعة، فاحتج[٣] عليه إسحاق بتلك الأخبار الصحاح فأفحمه، فانصرف، ففتش كتبه فوجد في كتبه حديث النبي ﷺ: أنه نهىٰ عن القَزَع فقال لأصحابه: قد أصبت حديثا أكسر به ظهره، فأتىٰ إسحاق فأخبره، فقال له إسحاق إنما هذا القزع: أن يحلق رأس الصبي ويترك بعض.

ومن سمع الحديث وكتبه وأتقن كتابته ثم حفظ[٤] من كتابه، فلا بأس بروايته.

= تنبيه: قال العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١ / ٢٤):
وأما معنىٰ التصحيف، وقولهم: صحفي، فقد قال الخليل بن أحمد: الصَّحفي الذي يروي الخطأ علىٰ قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صحَّفوا، أي قد رووه عن الصحف فهو مصحف، ومصدره من التصحيف. . اهـ. والله أعلم.

(٤٨٩) **إسناده صحيح**: والأثر في «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة، انظر «جهود أبي زرعة في السنة النبوية» (٢ / ٣٣٤ـ٣٣٥)، والله أعلم.

(١) «هـ»: كتبنا.
(٢) «هـ»: واحتجوا.
(٣) «هـ»: واحتج.
(٤) في «م»، و«ع»: حفظه.

٤٩٠ـ أخبرنا علي بن محمد بن الحسن الحربي أنا إبراهيم بن أحمد بن جعفر الخرقي أنا عمر بن أحمد بن علي القطان ثنا محمد بن الوليد البسري ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور قال: سمعت مجاهداً يحدث عن أبي عياش الزرقي قال: شعبة كتب به إليَّ وقرأته عليه، وسمعته منه يحدث به، ولكن حفظته من الكتاب: «أن النبي ﷺ كان مصاف العدو بعُسْفان» فذكر حديث صلاة الخوف بطوله.

(٤٩٠) إسناده صحيح: وقد أخرجه بذكر القصة النسائي في «السنن» (٣ / ١٧٦ رقم ١٥٤٩)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٦٠).
من طريق محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار قال: ثنا شعبة عن منصور قال: سمعت مجاهداً يحدث عن أبي عياش الزرقي، قال: شعبة كتب إليَّ وقرأته عليه، وسمعته منه يحدث ولكني حفظته، قال ابن بشار في حديثه: حفظي من الكتاب.. إلخ.
والحديث أخرجه النسائي في «السنن» (٣ / ١٧٦ رقم ١٥٤٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٢ / ٣١٥ رقم ٨١٥)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤ / ١٩٦ رقم ٢١٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٥ / ٢١٤ رقم ٥١٣٤).
جميعاً من طريق شعبة به.
وأخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / ١١ رقم ١٢٣٦)، والنسائي في «سننه» (٣ / ١٧٧ رقم ١٥٥٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٧ / ١٢٦ رقم ٢٨٧٥، ٢٨٧٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (١ / ٢٠٧ رقم ٢٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٣٧)، والطيالسي في «مسنده» (ص ١٩١ رقم ١٣٤٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢ / ٥٠٥ رقم ٤٢٣٧)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١ / ١٩٨ رقم ٢٥٠٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢ / ٢١٨ رقم ٨٢٩٢)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٥٩ـ ٦٠)، وابن جرير في «تفسيره» (٤ / ٢٥٧ سورة النساء آية ١٠٢)، والدولابي في «الكنى» (١ / ٤٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٣١٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٤ / ١٠٥٣ رقم ٥٨٩٩)، والطبراني في «الكبير» (٥ / رقم ٥١٣٢ـ ٥١٤٠)، والدارقطني في «السنن» (١ رقم ١٧٥٩، ١٧٦٠)، وتمام في «فوائده» (٢ / ٤٣ رقم ٤٣٤)، والبيهقي في «سننه» (٣ / ٢٥٤، ٢٥٧)، والواحدي في «أسباب النزول» =

٤٩١ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا إسماعيل بن علي الخطبي وأبو علي بن الصواف وأحمد بن جعفر بن حمدان قالوا: ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي حدثنا عبد الله بن إدريس قال: كان أبي يقول لي: احفظ، وإياك والكتاب[1] فإذا حفظت فاكتب فإن احتجت يومًا أو شغل قلبك وجدت كتابك.

٤٩٢ـ أخبرنا ابن الفضل أنا دعلج أنا أحمد بن علي الأبار ثنا أبو عمار[2] ـ يعني المروزي ـ قال: سمعت وكيعًا يقول: وجدت في كتابي، وأما سفيان فكان يحفظ من كتابه، ثم يجيء فيحدثنا.

ويجب أن يكون ضابطا لما سمعه وقت سماعه، متحفظا على شيخه في روايته من أن يدلسه له إن كان ممن يعرف بالتدليس، فإن شعبة كان يتحفظ على قتادة في مثل ذلك.

= (ص ١٧٩ ـ ١٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٤ / ٢٨١ رقم ١٠٩٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ١٦١).

جميعًا من طرق عن منصور عن مجاهد عن أبي عياش الزرقي قال: كنا مع النبي ﷺ بعسفان قال: فاستقبلنا المشركون، وعليهم خالد بن الوليد وهم بيننا وبين القبلة قال: فصلى بنا النبي ﷺ الظهر ـ فذكر حديث الصلاة، الخوف بطوله.

وقد صرح فيه مجاهد بسماعه من أبي عياش الزرقي، كما في «صحيح ابن حبان»، و«أسباب النزول» للواحدي، و«سنن البيهقي» (٣ / ٢٥٧).

وقال البيهقي: وهذا إسناد صحيح، وقد رواه قتيبة بن سعيد عن جرير فذكر فيه سماع مجاهد من أبي عياش زيد بن الصامت الزرقي. اهـ.

وصححه الدارقطني كما في السنن (١ / ٤١ رقم ١٧٦٠)، وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ١٤٣) سنده جيد.

(٤٩١) **إسناده صحيح.**

(٤٩٢) **إسناده صحيح**: وأبو عمار المروزي هو الحسين بن حريث المروزي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة. اهـ. والله أعلم.

---

(١) في «م»: و«إياك والكذب» خطأ.

(٢) في «هـ»: عمارة، وهو خطأ.

٤٩٣ـ أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد المتوثي أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا سهل بن أحمد الواسطي ثنا عمرو بن علي قال: سمعت يحيىٰ القطان يقول: سمعت شعبة يقول: كنت أجلس إلىٰ قتادة، فإذا سمعته يقول: سمعت فلانا، وحدثنا فلان كتبت، فإذا قال: قال فلان وحدث فلان، لم أكتب.

وربما كان الشيخ خبيث التدليس، لا يظهره لكل أحد، فيجب أن يكون تحفظه عليه أكثر، وتحرزه منه أشد.

٤٩٤ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا عبد الرحمن بن عمر الخلال ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ثنا جدي قال: سمعت أبا الأحوص البغوي ـ إن شاء الله ـ أو حدثنيه حسن بن وهب عنه، وذكر هشيما وتدليسه، فقال: جلست إلىٰ جانبه وهو يحدث فجعل يقول: أخبرنا يرفع صوته ثم يسكت فيقول فيما بينه وبين نفسه ـ فلان ـ ثم يرفع صوته داود عن الشعبي، عن فلان، عن فلان.

---

(٤٩٣) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣ / ٢٤٤ رقم ٥٠٧٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٦١، ١٦٩)، (٢ / ٣٤)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٦٢ رقم ١٠٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٨١)، والحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل» رقم (٢٥).
جميعًا من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: كنت انظر إلىٰ فم قتادة، فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال: حدث لم أكتب. اهـ. وسيأتي في رقم (١١٦٧).
وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣ / ٢٤٢ رقم ٥٠٦٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١٢٨)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ١٠٣٨، ١٠٤٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٣٥).
كلهم من طرق عن أبي داود الطيالسي قال: قال شعبة: كنت أتفطن إلىٰ فم قتادة إذا حدث، فإذا حدث بما قد سمع قال ثنا سعيد بن المسيب، وثنا أنس، وثنا الحسن، وثنا مطرف، وإذا حدث ما لم يسمع قال: حدث سليمان بن يسار، وحدث أبو قلابة. اهـ. وسيأتي برقم (١١٦٦). والله أعلم.

(٤٩٤) رجاله ثقات غير أن يعقوب بن شيبة شك في إسناده، وحسن بن وهب لم أقف علىٰ =

٤٩٥ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد ثنا حنبل بن إسحاق قال: قال علي بن عبد الله سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: ينبغي في هذا الحديث غير خصلة، ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذلك.

٤٩٦ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبيد الله بن محمد الجبائي[١] ثنا أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار إملاء ثنا أحمد بن ملاعب بن حيان قال: سمعت أبا نعيم يقول[٢]: لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتىٰ يستقر له حفظه.

= ترجمته، وهناك حسن بن وهب المكي الجمحي قاضي مكة روىٰ عن عطاء، روىٰ عنه سفيان الثوري ويحيىٰ بن سليم قاله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦ / ١٦٧)، ويظهر لي أنه أعلىٰ من صاحبنا الموجود في الإسناد. والله المستعان.

(٤٩٥) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص ١٥)، ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، سمعت حنبل بن إسحاق به. ورواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٤). ثنا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجل -يعني المحدث- ثم يتعاهد ذلك منه -يعني نطقه- يقول حدثنا أو سمعت أو يرسله، فقد قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا أو ممن سمعته؟، فإن الرجل يحدث عن آخر دونه -يعني دونه في الإتقان والصدق- قال يحيىٰ: فعجبت من فطنته. اهـ.

(٤٩٦) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «مقدمة المستخرج علىٰ مسلم» (١ / ٥٢ رقم ٤٣).

من طريق أحمد بن ملاعب قال: سمعت أبا نعيم يقول: =

---

(١) في «م»، و«هـ»، «ع»: الحنائي، وهو خطأ وفي «تاريخ» المؤلف الجبائي (٢/ ٣٣٦).

(٢) من هنا نواصل المقابلة علىٰ «ك».

٤٩٧ـ أخبرنا محمد بن جعفر بن علان أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي ثنا الحسن[1] بن علي ثنا محمد بن المثنى قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: الحفظ هو الإتقان.

ويجب أن يتثبت في الرواية حال الأداء، ويروي ما لا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه.

= «لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة: حافظ له، وأمين عليه، وعارف بالرجال».
اهـ. والله أعلم.

(٤٩٧) **صحيح، وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، متكلم فيه.
والأثر أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٥٣ رقم ١٣٦٠)، وابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين من كتاب التاريخ» (٣١٥ رقم ٢٨٢)، وعلقه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٠٦ رقم ٨٩)، وأخرجه ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص ٤٢)، وفي «الثقات» (ص ٣٦٥)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٦٦٨ رقم ١٠٤٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٦٤)، وفي «الجامع» (٢/ ٨٢ رقم ١٥٣٩)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ٢١٥). جميعًا من طرق عن أيوب بن المتوكل، عن عبد الرحمن بن مهدي قال:
لا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إمامًا في العلم من روى عن كل أحد، ولا يكون إمامًا في العلم من روى كل ما سمع، قال: والحفظ والإتقان». اهـ. وإسناده صحيح، وأيوب بن المتوكل وثقه ابن المديني، والدارقطني، انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٧ـ٨).
وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥)، ثني أبي أنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال: قال: عبد الرحمن بن مهدي، وذكر نحو خبر أيوب بن المتوكل عنه.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٤) من طريق عبد الرحمن بن عمر قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر نحوه.
وأخرجه الخطيب في «الجامع» (٢/ ١٢٠ رقم ١٢٩٥، ١٢٩٦) من طريق أحمد بن سنان به، والعقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١/ ٩) من طريق أبي بكر بن خلاد به.
والله أعلم.

---

(١) في «ظ»: الحسين.

٤٩٨ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن نيخاب[1] الطيبي ثنا محمد بن أيوب الرازي أنا قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ثنا الليث بن سعد عن عمرو ـ يعني ابن الحارث ـ «ح» وأخبرنا علي بن محمد ابن علي الإيادي أنا أحمد بن يوسف بن خلاد العطار، ثنا الحارث بن محمد ثنا قتيبة ثنا ليث بن سعد عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن ميمون الحضرمي أن أبا موسى الغافقي سمع عقبة بن عامر الجهني يحدث على المنبر عن رسول الله ﷺ أحاديث، قال أبو موسى إن صاحبكم هذا لحافظ أو هالك، إن رسول الله ﷺ كان آخر ما عهد إلينا أن قال: «**عليكم بكتاب الله، وسترجعون إلى قوم يحبون الحديث عني، ومن قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن حفظ شيئًا فليحدث به**».

---

(٤٩٨) **إسناده ضعيف**: يحيى بن ميمون الحضرمي لم يسمعه من أبي موسى الغافقي، وإنما أخذه بواسطة وداعة الحمدي.

أولاً: أخرجه بالإسناد الذي أورده المؤلف:

الإمام أحمد في «مسنده» (٤ / ٣٣٤)، والدولابي في «الكنى» (١ / ٥٧)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٩٥ رقم ٦٥٧).

جميعًا من طريق قتيبة بن سعيد، ثنا الليث بن سعد، عن عمرو بن الحارث، عن يحيى ابن ميمون الحضرمي، أن أبا موسى الغافقي سمع عقبة بن عامر الجهني به.

وتابع الليث بن سعد: عبد الله بن وهب أخرج روايته البزار كما في «الكشف» (١ / ١١٧ رقم ٢١٦)، قال: ثنا عمر بن حفص الشيباني، وعمر بن حفص ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق. اهـ، ولعله أدنى من ذلك فقد ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» (٢١ / ٣٠١)، وابن حجر في «التهذيب» (٧ / ٤٣٤)، ولم يذكرا في ترجمته عدا ذكر ابن حبان له في «الثقات»، واحتجاج ابن خزيمة له في «صحيحه» فقط، وهذا غير كاف في التوثيق ومثله يقول الحافظ فيه: مقبول أو مستور. والله أعلم. =

---

(١) كذا في «ظ»، و«ع» وهو الصواب انظر «تاريخ المؤلف».

٤٩٩ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري قال: قرأنا على عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: (أما بعد، فإني أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها، لا أدري

= وتابعه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وهو «ثقة» أخرج روايته الحاكم في «المستدرك» (١ / ١١٣)، وخالفهما جماعة آخرون، وهم:

١ ـ عبد المتعال بن طالب الأنصاري، وهو ثقة.

أخرج روايته البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٣٠١ رقم ١٢٨٥).

٢ ـ يونس بن عبد الأعلى أبو موسى المصري «ثقة».

أخرج روايته الدولابي في «الكنى» (١ / ٥٧)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ٣٦٦ رقم ٤١٢).

٣ ـ حرملة وهو ابن يحيى بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي «صدوق».

أخرج روايته ابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٦).

٤ ـ ضرار بن صرد، وهو صدوق له أوهام أخرج روايته أبو نعيم في «المعرفة» (٦ / ٣٠١٥ رقم ٦٩٩٤).

جميعًا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن ميمون حدثه أن وداعة الحمدي حدثه أنه كان بجنب مالك بن عبادة أبي موسى الغافقي الحديث.

ولا شك أن الراجح عن ابن وهب هو ما قاله الجماعة عنه.

وتابع ابن وهب على هذا الوجه عبد الله بن لهيعة الحضرمي.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥ / ٨٤ رقم ٢٦٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ٢٩٦) رقم ٦٥٨)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤ / ٢٤).

جميعًا من طرق عن ابن لهيعة، نا عمرو بن الحارث عن يحيى بن ميمون الحضرمي عن أبي وداعة قال: كنت عند مالك بن عبادة، وذكره، والصواب قول ابن وهب وابن لهيعة. وأبو وداعة الحميدي.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ١٨٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٤٩)، ولم يروي عنه غير يحيى بن ميمون الحضرمي، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً ـ والله المستعان ـ ولذلك فهو مجهول. والله أعلم.

(٤٩٩) إسناده صحيح: وإسحاق بن إبراهيم الدبري هو راوية عبد الرزاق، سمع منه =

لعلها بين يدي أجلي فمن وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته، ومن خشي ألا يعيها؛ فإني لا أحل لأحد أن يكذب علي).

٥٠٠ـ أخبرنا محمد بن عيسى الهمداني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا القاسم بن أبي صالح ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا محمد بن معاوية، ثنا القاسم بن معن عن عاصم الأحول عن محمد بن سيرين قال: التثبت نصف العلم.

٥٠١ـ أخبرنا محمد بن عيسى ثنا صالح بن أحمد ثنا إبراهيم بن محمد ثنا أبو زرعة الدمشقي قال: رأيت أبا مسهر يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالما بما يحدث ضابطا له.

٥٠٢ـ أخبرنا بشري بن عبد الله الرومي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا

= التصانيف سنة عشر ومئتين بإعتناء أبيه، وكان حدثًا، وقد تكلم بعضهم في سماعه من عبد الرزاق واستصغر فيه، ودافع عنه الذهبي في «السير» (١٣ / ٤١٦ ـ ٤١٧)، بقوله: الرجل سمع كتبًا فأدَّاها كما سمعها. اهـ. والله أعلم.

(٥٠٠) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن معاوية بن أعين، أبو علي النيسابوري المكي. وهو الذي يروي عنه إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦ / ٣٨٧)، وترجم الحافظ ابن حجر لمحمد هذا بقوله في «التقريب»: متروك مع معرفته؛ لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب. اهـ. وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦ـ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ٤٦٤). والله أعلم.

(٥٠١) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٢٢٤ رقم ١٢٢٠).

قال أبو زرعة: ورأيت أبا مسهر يفعل ذلك فيما حمل عن سعيد بن عبد العزيز، ورأيته يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالمًا بما يحدث ضابطًا له. اهـ.

وأخرجه ابن عساكر من طريقه في «تاريخ دمشق» (٣٣ / ٤٤٠)، وفيه: ورأيته يكره الرجل أن يحدث إلا أن يكون عالمًا بما يحدث حافظًا له ـ يعني ـ إذا خفي عليه بعض الحديث واستفهمه من غيره، فينبغي له أن يبيِّن. اهـ.

(٥٠٢) **صحيح**.

محمد بن جعفر الراشدي [ح وأخبرنا] إبراهيم بن عمر البرمكي أنا محمد بن عبد الله بن خلف الدقاق ثنا عمر بن محمد الجوهري قالا: ثنا أبو بكر الأثرم قال: قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - الحديث شديد، فسبحان الله، ما أشده - أو كما قال - ثم قال: يحتاج إلى ضبط وذهن، وكلاما يشبه هذا، ثم قال ولا سيما إذا أراد أن يخرج منه إلى غيره، قلت: أي شيء تعني بقولك: يخرج منه إلى غيره؟ قال: إذا حدث ثم قال: هو ما لم يحدث مستورا، فإذا حدث خرج منه إلى غيره وكلاما نحو هذا.

٥٠٣- أخبرنا أبو نعيم أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم في كتابه قال: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: [ح وأخبرنا] محمد بن عبد الواحد الأكبر أنا محمد بن العباس الخزاز أنا أحمد بن سعيد بن مرابا ثنا العباس بن محمد الدوري قال: سمعت خلف بن سالم يقول: سماع الحديث هين، والخروج منه شديد، وقال أبو نعيم: صعب.

٥٠٤- أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي ثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي إملاء ثنا فضل ابن سهل: قال سمعت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله يقولان: من لم يهب[1] الحديث، وقع فيه.

(٥٠٣) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٣٥)، والحاكم في «المعرفة» (ص ١٧)، والمؤلف في «الجامع لأخلاق الراوي» (١ / ٦٦٠ رقم ١٢٥).
من طريق عباس بن محمد الدوري قال: سمعت خلف بن سالم به.
وخلف بن سالم ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريبه» بقوله: ثقة حافظ صنف المسند، عابوا عليه التشيع ودخوله في شيء من أمر القاضي، وانظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٨). والله أعلم.

(٥٠٤) **إسناده حسن**: فيه القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي.

(١) في «م» إيهاب.

٥٠٥- أخبرنا أبو نعيم ثنا أحمد بن بندار بن إسحاق ثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن عمر رُسْتَه قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: محرم[1] على الرجل أن يروي حديثًا في أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه، كالآية من القرآن، وكاسم الرجل، والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها، لأن ذلك أسلم له.

٥٠٦- أخبرنا أبو منصور محمد بن أحمد بن شعيب الروياني: أنا أبو بكر محمد بن إسماعيل بن العباس المستملي أنا عبد الله بن محمد البغوي قال: ثنا علي بن الجعد قال: أنا المبارك بن فضالة عن الحسن: أنه كان يستحب أن يحدث الرجل الحديث كما سمع.

= ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٢٠) بقوله: وكان فاضلاً صادقًا دينًا. اهـ. وانظر «السير» (١٥ / ٢٥٨). والفضل بن سهل هو ابن إبراهيم الأعرج أبو العباس. ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق، وانظر «تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٧٧). والله أعلم.

(٥٠٥) **إسناده حسن**: فيه عبد الرحمن بن عمر - وهو ابن يزيد بن كثير الزهري أبو الحسن الأصبهاني - ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ثقة له غرائب. اهـ. وبقية رجال إسناده ثقات. والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٤). والله أعلم.

(٥٠٦) **إسناده ضعيف**: فيه المبارك بن فضالة، أبو فضالة البصري ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يدلس، ويسوي. اهـ.

وقد عنعن المبارك في إسناده عن الحسن، والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٤٦٦ رقم ٣٢١٧)، وقد صح عن الحسن قوله: لا بأس بالحديث أن تُقدِّمَ أو تؤخر إذا أصيب المعنى.

أخرجه البغوي في «الجعديات» (٤٦٦ رقم ٣٢٢٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٦٨٦، ٦٩٨، ٧٠٨، ٧١٣) من طرق عن الحسن بمعناه. والله المستعان.

---

(١) هـ: يحرم.

٥٠٧- أخبرنا بشري بن عبد الله قال: أنا أحمد بن جعفر بن حمدان قال: ثنا محمد بن جعفر الراشدي قال: ثنا أبو بكر الأثرم قال: قيل لأبي عبد الله: كان عبد الرحمن حافظًا؟ فقال: كان حافظًا، وكان يتوقى كثيرا، وكان يحب أن يحدث بالألفاظ.

فإن كان ثمن يروي على المعنى دون اعتبار اللفظ؛ فيجب أن يكون توقيه أشد، وتحرزه أكثر خوفًا من إحالة المعنى الذي به يتغير الحكم.

٥٠٨- أخبرنا أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد بن علي حسنون النرسي قال أنا أبو جعفر محمد بن عمر البختري الرزاز إملاء قال: ثنا موسى بن سهل ابن كثير قال: ثنا إسماعيل ابن علية قال: أنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يتزعفر الرجل).

---

(٥٠٧) **صحيح**: أخرجه المؤلف في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٢٤١) بإسناده هنا ثم أتبعه كذلك بروايته عن إبراهيم بن عمر البرمكي أخبرنا محمد بن عبد الله بن خلف الدقاق ثنا عمر ابن محمد الجوهري، قالا - أي الجوهري ومحمد بن جعفر الراشدي -: كلاهما عن أبي بكر الأثرم قال:

سمعت أبا عبد الله يسئل عن عبد الرحمن بن مهدي أكان كثير الحديث؟ فقال: قد سمع ولم يكن بذاك الكثير جدًا، كان الغالب عليه حديث سفيان، وكان يشتهي أن يُسئل عن غيره من كثرة ما يُسئل عنه، فقيل له ما كان يتفقه؟ قال: كان يتوسع في الفقه، كان أوسع فيه من يحيى، كان يحيى يميل إلى قول الكوفيين، وكان عبد الرحمن يذهب إلى بعض مذاهب الحديث، وإلى رأي المدنيين، فذكر لأبي عبد الله عن إنسان أنه يحكي عنه القدر، قال: ويحل له أن يقول هذا، هو سمع هذا منه؟ ثم قال: يجيء إلى إمام من أئمة المسلمين يتكلم فيه، وقيل لأبي عبد الله: كان عبد الرحمن حافظًا؟ فقال: حافظًا وكان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ. اهـ.

(٥٠٨) **صحيح**: أخرجه البخاري في صحيحه (١٠ / ٣٠٤ رقم ٥٨٤٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٦٦٢ رقم ٢١٠١)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥ / رقم ٨٦٩٩- ٨٧٠٥)، وأبو داود في «سننه» (٤ / ٨٠ رقم ٤١٧٩)، والنسائي في «سننه» (٤ / رقم =

٥٠٩– أخبرنا أبو علي الحسن بن الحسين بن العباس النعالي قال: أنا عبيد الله بن العباس بن الوليد بن مسلم الشطوي قال: ثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار قال: ثنا علي بن الجعد قال: ثنا شعبة عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك: (أن النبي ﷺ نهى عن التزعفر).

= ٢٧٠٦، ٢٧٠٨)، و (٨/ رقم ٥٢٥٦، ٥٢٥٧)، والترمذي في «سننه» (رقم ٢٨١٥)، وابن خزيمة (٤ / ١٩٤ رقم ٢٦٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢ / ٢٧٩ رقم ٥٤٦٥)، والشافعي في «مسنده» (١ / ٥٢٣ رقم ٨١٥)، والطيالسي في «مسنده» (ص ٢٧٥ رقم ٢٠٦٣)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ١٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ رقم ٣٨٨٨، ٣٨٨٩، ٣٩٢٥، ٣٩٣٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ١٢٧ـ١٢٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١ / ٣١٤ رقم ٢٧٦) والطبراني في «الأوسط» (٨ / ٣٦٥ رقم ٨٨٨٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ـ(ص ٣٩٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٤٢)، والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٦)، وفي «الأداب» (ص ١٩٦ رقم ٥٨٣)، وفي «الشعب» (١١ / ٢٨٧ رقم ٥٩١٢، ٥٩١٣)، والخطيب في «التاريخ» (١٠ / ١٣)، و (٦ / ٢٢٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢ / ١٨٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢ / ٧٨ رقم ٣١٦٠).

جميعًا من طرق عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك به. والله أعلم.

(٥٠٩) **صحيح**: وإسناد المؤلف فيه الحسن بن الحسين بن العباس بن الفضل بن المغيرة أبو علي المعروف بابن دوما النعالي، قال فيه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ٣٠٠):

كتبنا عنه وكان كثير السماع إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه. اهـ. وانظر «التنكيل» للمعلمي (ص ٤٤٠).

والأثر أخرجه النسائي في «السنن» (٥ / ١٤١ رقم ٢٧٠٧)، والترمذي في «سننه» (رقم ٢٨١٥)، و ابن حبان في «صحيحه» (١٢ / ٢٧٩ رقم ٥٤٦٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٢ / ٥٠٩ رقم ٤٩٨٢)، وفي «شرح المعاني» (٢ / ١٢٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣٩٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٠). جميعًا من طرق عن شعبة عن إسماعيل ابن علية به.

٥١٠ - حدثني محمد بن أحمد بن علي الدقاق قال: ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي قال: ثنا أبو محمد بن خلاد قال حدثني عمر بن غالب قال: ثنا أبو يحيى العطار قال: سمعت إسماعيل ابن علية يقول: روى عني شعبة حديثًا واحدًا، فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس: (أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل، فقال شعبة: (إن النبي ﷺ نهى عن التزعفر).

قلت: أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم في النهي عن التزعفر؟ وإنما نهى عن ذلك للرجال خاصة وكأن شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، فلهذا قلنا: إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى.

---

(٥١٠) صحيح: وفي إسناد المؤلف عمر بن غالب لم أقف على ترجمته، وشيخه أبو يحيى العطار هو محمد بن سعيد بن غالب البغدادي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق.

وقد أخرج الأثر الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣٨٩ رقم ٣٩١)، من طريق أبي يحيى العطار به وتابع العطار، ابن أبي عمران.

أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (١٢ / ٥٠٩ رقم ٤٩٨٢)، وفي «شرح المعاني» (٢ / ١٢٨). ثنا ابن أبي عمران، وابن أبي داود قالا: ثنا علي بن الجعد، قال: أنا شعبة قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن التزعفر.

قال عليّ: فيما ذكر ابن عمران خاصة: ثم لقيت إسماعيل فسألته عن ذلك وأخبرته أن شعبة حدثنا به عنه فقال لي: ليس هكذا حدثته إنما حدثته أن رسول الله ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل.

قال ابن أبي عمران: أراد بذلك النهي الذي كان من النبي ﷺ في ذلك، وقع على الرجال خاصة دون النساء. اهـ. وإسناده صحيح. ابن أبي عمران هو أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى البغوي ثقة حافظ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٣٣٤). والله أعلم.

٥١١ - أخبرنا محمد بن رزق قال ثنا محمد بن علي بن الهيثم المقري قال : ثنا محمد بن يونس قال : ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي قال : ثنا سفيان بن عيينة قالا : قال محمد بن المنكدر : الفقيه الذي يحدث الناس ؛ إنما يدخل بين الله وبين عباده ، فلينظر بم يدخل .

آخر الجزء الخامس

(٥١١) **إسناده ضعيف** : فيه محمد بن يونس الكديمي ، أبو العباس السامي ، ترجم له الحافظ ابن حجر في « التقريب» بقوله : ضعيف . اهـ .

الجزء السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

رب سهل وسلم

---

(١) في «ظ»: الجزء السادس من كتاب «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» تأليف أبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت بن مهدي الحافظ البغدادي - رحمه الله -.
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.
ثم بياض بالأصل - ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ البغدادي قدم علينا من لفظة قال:
وفي «ع» بسم الله الرحمن الرحيم أخبرنا الشيخ الفقيه الحافظ سيف السنة فخر الأئمة أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السلفي الأصبهاني بقراتي عليه وبقراءة غيري مرة ثانية قال: خبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي العلاء المصيصي الدمشقي بها قراءة عليه قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخطيب الحافظ البغدادي قدم علينا من لفظه قال: أخبرنا . . .

٥١٢ـ أخبرنا عبد الله بن يحيىٰ السكري والحسن بن أبي بكر قال: «الحسن» أنا وقال عبد الله: ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف [ح وأخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، واللفظ لابن الصواف] [(١)] قال: ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي قال: ثنا عبد العزيز الأويسي قالا: ثنا مالك قال: كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول لابن شهاب: إن حالي ليست كحالك، فقال له ابن شهاب: وكيف ذلك؟.. قال ربيعة: أنا أقول برأيي، من شاء أخذه فعمل به، ومن شاء تركه، وأنت تحدث عن النبي ﷺ؛ فتحفَّظْ في حديثك.

٥١٣ـ أخبرني أحمد بن سليمان بن علي بن محمد المقري أخبرنا أحمد بن محمد بن يوسف العلاف حدثنا علي بن محمد البصري قال: ثنا روح بن الفرج ثنا عيسىٰ بن يونس [الفاخوري] [(٢)] أبو موسىٰ قال: ثنا ضمرة عن

(٥١٢) **صحيح**: والأثر أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص ٦٢) ثنا أبو بكر الشافعي ثنا محمد ابن إسماعيل السلمي قال: ثنا عبد العزيز الأويسي قال: ثنا مالك به.
وعبد العزيز الأويسي هو عبد العزيز بن يحيىٰ بن عمرو بن أويس أبو القاسم الأويسي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: ثقة.
وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٦٧٠)، ومن طريقه المؤلف في «الجامع» (١ / ٦٦٠ رقم ١٠٢٥).
قال الفسوي: حدثني ابن أبي زُكَير قال: قال ابن وهب: حدثني مالك أن ربيعة قال لابن شهاب ـ وكلمه في شيء من العلم ـ فقال: يا ابن شهاب إنك تحدث الناس عن رسول الله ﷺ وأنا أخبرهم برأيٍ فإن شاءوا أخذوه وإن شاءوا تركوه، فانظر ما تحدث الناس به. اهـ.
(٥١٣) **إسناده ضعيف**: فيه سويد بن عبد العزيز، وهو ابن نمير السُّلمي مولاهم الدمشقي. ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢٧٦). =

(١) ساقط من «م».
(٢) كذا في «ظ»، «ع»، و«هـ»، «م» و«تهذيب التهذيب» و«الأنساب»، ووقع في الأصل الماخوري.

سويد بن عبد العزيز عن مغيرة الضبي قال: أبطأت على إبراهيم فقال: يا مغيرة، ما أبطأ بك؟ قال: قلت: قدم علينا شيخ؛ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الحديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث، فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعر.

٥١٤ ـ أخبرني أبو الوليد الحسن بن محمد الدربندي أنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارى أنا خلف بن محمد ثنا أبو عصمة أحمد بن محمد اليشكري قال: سمعت عبد الله بن حماد يقول: سمعت إبراهيم بن المنذر يقول: سمعت معن بن عيسى يقول: قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله ... ! كيف لم تكتب عن الناس وقد أدركتهم متوافرين؟ قال[1]: أدركتهم متوافرين، ولكن لا أكتب إلا عن رجل يعرف ما يخرج من رأسه.

٥١٥ ـ أخبرنا أبو الفضل عمر بن أبي سعد الزاهد الهروي قال: سمعت أبا عبد الله بشر بن محمد المزني يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد الأزهري يقول: سمعت محمد بن مسلم بن وارة يقول: سمعت أبا نعيم

= والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ١٥٩): باب: نهي الرجل أن يأخذ العلم إلا ممن تقبل شهادته ويكون مشهوراً بالطلب.
من طريق سويد بن عبد العزيز به.

(٥١٤) **إسناده ضعيف جداً، والخبر صحيح**: فيه خلف بن محمد الخيام البخاري، أبو صالح، قال عنه الحاكم: سقط حديثه برواية حديث: «نهى عن الوقاع قبل الملاعبة»، وقال أبو يعلى الخليلي: خلط، وهو ضعيف جداً روى متونًا لا تعرف قال: وسمعت الحاكم وابن أبي زرعة: كتبنا عنه الكثير، ونبرأ من عهدته، وإنما كتبا عنه للإعتبار .. إلخ، انظر «لسان الميزان» (٢ / ٧٧١ ـ ٧٧٢).
وقد صح الخبر من وجوه كثيرة، انظرها في الأرقام التالية (٣٠٣).

(٥١٥) **في إسناده من لم أعرفهم**: فيه بشر بن محمد المزني، وأحمد بن محمد الأزهري لم =

(١) «هـ»: فقال.

الفضل بن دكين يقول: ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب، يدري ما كتب صدوق، مؤتمن عليه، يحدث يوم يحدث، يدري ما يحدث.

٥١٦ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الكاتب قال: أنا أحمد بن جعفر ابن سلم الختلي حدثنا[(١)] أحمد بن موسى الجوهري ثنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: ـ رضي الله عنه ـ حاكيًا عن سائل سأله: فقال: قد أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه؟! فقلت: لكِبَرِ أمْرِ الحديثِ وموقعه من المسلمين، ولمعنىً بينٍ، قال: وما هو؟.. قلت: تكون اللفظة تُترك من الحديث فيختل[(٢)] معناه. أو ينطقُ بها بغير لفظ المحدث، والناطق بها غيرُ عامد لإحالة الحديث؛ فيحيل معناه، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى، وكان غير عاقل للحديث فلم يقبل[(٣)] حديثه، إذ كان يحمل ما لا يعقل إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه، وكان يلتمس تأديته على معانيه، وهو لا يعقل المعنى؛ قال: أفيكون عدلاً غير مقبول الحديث؟.. قلت: نعم؛ إذا كان كما وصفتُ، كان هذا موضع ظِنَّةٍ بيِّنة يرد بها حديثه، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره، ظنينًا في نفسه وبعض أقْربيهِ، ولعله أن يخر من بُعدٍ أهون عليه من أن

= أقف لهما على ترجمة.

وأخرج أبو نعيم في مقدمة «المستخرج» (١ / ٥٢) نحوه.

من طريق أحمد بن ملاعب قال: سمعت أبا نعيم يقول: لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة: حافظ له، وأمين عليه، وعارف بالرجال. اهـ. وإسناده صحيح.

(٥١٦) **إسناده صحيح**: والخبر في الرسالة (ص ٣٨٠ـ٣٨١).

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم ٤١٩، ٧٠٣).

من طريق الربيع بن سليمان به وانظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢ / ٢٥ـ٢٦). =

---

(١) «ظ»: أخبرنا.

(٢) كذا في «أ»، «وهـ»، وفي «ظ»، و«م»، و«ع»: وفي «الرسالة» فتحيلُ.

(٣) في «ع» نقبل.

يشهد بباطل، ولكن الظنة لما دخلت عليه تُركت بها شهادته، فالظنة فيمن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه، أبينُ منها في الشاهد لمن تردُّ شهادتُه له فيما هو ظنين فيه.

قال الخطيب[1] : وقد اختلف أهل العلم في رواية الأحاديث على المعاني، فرأى بعضهم أنه لا يجوز مخالفة الألفاظ، ولا تقديم بعض الكلام على بعض، وإن كان المعنى في الجميع واحدًا، ولا الزيادة ولا النقصان في شيء من الحروف، ومنهم من رأى أن ذلك واجب في قول رسول الله ﷺ خاصة، وأما غيره فليس بواجب فيه، ومنهم من قال: [يجوز النقصان من الحديث ولا يجوز الزيادة فيه، ومنهم من قال:][2] يجوز جميع ما ذكرناه، وإن كان في رسول الله ﷺ إذا أصيب المعنى، ونحن نذكر الروايات عمن حفظت عنهم على اختلافهم في ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) في «م»، و«هـ»: قلت.

(٢) لا يوجد في «ظ»، و«هـ»، و«م».

باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ ومن رأى ذلك واجبًا

٥١٧ـ أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل أنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا محمد بن الحسين بن أبي الحنين[1] ثنا أبو غسان عن زهير قال: سمعت محمد بن سُوقة يذكر عن أبي جعفر محمد بن علي قال: لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ أحد إذا سمع من رسول الله ﷺ: لا يزيد فيه ولا ينقص، ولا «ولا» مثل عبد الله بن عمر، في أصل ابن بشران، من مكان، مثل: حدثني

٥١٨ـ أبو القاسم الأزهري ثنا [عبيد[2] الله بن محمد بن حمدان العكبري حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز][3] حدثنا محمد بن أبي عبد الرحمن المقري، ثنا سفيان عن عمرو عن محمد بن علي قال: كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم ينقص منه، ولم يجاوزه ولم يقصر عنه، هكذا قال،

(٥١٧) **إسناده صحيح**: وأبو غسان هو إسماعيل بن درهم أبو غسان النهدي «ثقة حافظ».
وزهير هو ابن معاوية بن خيثمة الجعفي «ثقة ثبت»، والخبر أخرجه ابن سعد في «الطبقات»(/ ١٤٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١ / ١١٨ - ١١٩)، وأخرجه ابن أبي الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٣٩ رقم ٣٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٣٤١ رقم ٨٤٣٧).
جميعًا من طريق أبي معاوية قال: سمعت محمد بن سوقة به، وسيأتي ذكر القصة في رقم (٥٢٧، ٥٢٨).

(٥١٨) **صحيح**: والمحفوظ فيه عن سفيان بن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد بن علي به فقد رواه سفيان عن عمرو عن محمد بن علي به. =

(١) في «ظ»: ابن أبي الحسن خطأ.
(٢) «هـ»: عبد الله.
(٣) كذا في «أ»، و«ظ»، و«م» وفي «هـ»: أبو القاسم الأزهري ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز.

وقد رواه غير واحد عن سفيان بن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد بن علي.

٥١٩ـ أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري، أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا معاذ بن المثنى، ثنا مسدد ثنا يحيى عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قلنا لزيد بن أرقم: يا أبا عمرو ألا تحدثنا؟ . . فقال: قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

٥٢٠ـ أخبرني عبيد الله بن أبي الفتح ثنا محمد بن العباس الخزاز ثنا يحيى ابن محمد بن صاعد ثنا الحسين بن الحسن أنا عبد الله بن المبارك أنا عمر بن

= رواه عن سفيان كما في إسناد المؤلف محمد بن أبي عبد الرحمن المقري وهو «ثقة».
وخالفه الحميدي في «مسنده» (١ / ٣٠٢ رقم ٦٨٨)، فرواه عن سفيان قال: ثنا محمد بن سوقة عن محمد بن علي به. والحميدي هو عبد الله بن الزبير بن عيسى ثقة حافظ فقيه أجلّ أصحاب ابن عيينة قاله الحافظ ابن حجر في «التقريب». وتابعه كذلك محمد بن أحمد أخرج روايته الدارمي في «سننه» (١ / ٩٣). وعلى ذلك فالمحفوظ هو ذكر محمد بن سوقة، ومما يرجح هذه الرواية هو أن محمد بن عبد الله المقرئ، التزم فيها الجادة، فرواه عن سفيان عن عمرو بن دينار . . . إلخ، وقد رجح ذلك المؤلف بقوله: وقد رواه غير واحد عن سفيان بن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد ابن علي به.

(٥١٩) **إسناده صحيح**: أخرجه أبو داود الطيالسي كما في «المسند» (ص ٩٣ رقم ٦٧٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٢٩٥ رقم ٢٦٢١٦)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٣٧٠ـ٣٧١)، وابن ماجه في «السنن» (١ / ١١ رقم ٢٥)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٢٦ رقم ٦٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١ / ٢٢٨)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» (١ / ٣٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٥٠ رقم ٧٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٥ / ١٦٩ رقم ٤٩٧٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩ / ٢٧٣). كلهم من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قلنا لزيد بن أرقم، وذكره.

(٥٢٠) **إسناده ضعيف**: فيه عمر بن بكار. =

بكار عن عمرو بن الحارث عن العلاء بن سعد بن مسعود قال: قيل لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ: ما لك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟.. فقال: ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون فأنا أجد من يكفيني، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ.

٥٢١- أخبرني عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري أنا أبو بكر الشافعي ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر ثنا ابن الغلابي ثنا علي بن عياش ثنا حريز بن عثمان حدثني حبيب بن عبيد أن أبا أمامة كان يحدث بالحديث كالرجل الذي يؤدي ما سمع.

٥٢٢- أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ ثنا أبي ثنا أحمد بن محمد ابن [أبي][(١)] شيبة ثنا علي بن شعيب ثنا شبابة ثنا حريز بن عثمان عن حبيب - يعني ابن عبيد الرحبي - قال: إن كان أبو أمامة ليحدثنا بالحديث كالرجل الذي عليه أن يؤدي ما سمع.

٥٢٣- أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي ثنا

= قال فيه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ١٤٤ رقم ١٩٦٩):
عمر بن بكار عن عمرو بن الحارث، سمع منه ابن المبارك منقطع. اهـ.
وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ١٠٠ رقم ٥٢١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلاً. والله أعلم.

(٥٢١) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٢٦٩ رقم ١٤٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠ / ٧٠). من طريق علي بن عياش، ثنا حريز بن عثمان قال: حدثني حبيب بن عبيد أن أبا أمامة، وذكره ورجاله كلهم ثقات. والله أعلم.

(٥٢٢) **إسناده صحيح**: وقد سبق تخريجه في الذي قبله، والله المستعان.

(٥٢٣) **إسناده ضعيف جداً**: فيه جعفر بن الزبير وهو الباهلي الدمشقي نزيل البصرة، ترجم =

---

(١) من «هـ».

أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى ثنا مروان بن معاوية أنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حدث حديثًا كما سمع، فإن كان صدقًا**[1] **وبرًا فله، وإن كان كذبًا فعلى من ابتدأه**».

٥٢٤ـ أخبرنا علي بن أحمد المؤدِّب ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن ثنا الحضرمي - يعني مُطَيَّنًا - ثنا هدبة بن عبد الوهاب ثنا الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن الرَّدَيْني بن أبي مجلز عن [قيس بن عُبَاد][2] قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من سمع حديثًا فحدث به كما سمع؛ فقد سلم.

٥٢٥ـ وحجة من ذهب إلى اتباع اللفظ ما أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد

= له الحافظ ابن حجر بقوله: متروك الحديث اهـ.
والأثر أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٩٣ رقم ٧٩٦١).
وقد حكم عليه العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني «بالوضع» كما في السلسلة الضعيفة» (٣/ ٣١٥ رقم ١١٧٣). والله أعلم.

(٥٢٤) **إسناده ضعيف**: فيه الرديني بن أبي مجلز، واسم أبي مجلز: لاحق بن حميد بن المثنى السدوسي. قال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٠٩):
من أهل البصرة يروي عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر. اهـ.
وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٣٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٥). ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ومثله يقال فيه: «مجهول». والله المستعان. والأثر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٣٨ رقم ٧٠١)، وقال بعده وروي نحوه عن عبد الله بن عمر، وزيد بن أرقم، وهو قول ابن سيرين، وقول القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة. اهـ.

(٥٢٥) **صحيح**: وقد سبق الكلام عليه في رقم (٤٦). والله أعلم.

(١) «ظ»: صدوقًا.
(٢) لا يوجد في «هـ»، و«م»، وهو من «أ»، و«ع».

ابن جعفر الحفار أنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري ثنا إسحاق بن منصور السلولي ثنا هريم بن سفيان وجعفر بن زياد عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « **نضر الله امرءاً سمع منا حديثًا فأدى كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع** ».

٥٢٦ـ وأخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر الدلال ثنا أحمد بن سلمان النجاد ثنا محمد بن عثمان ثنا أحمد بن طارق الوابشي ثنا مسعدة بن اليسع عن أبيه اليسع ابن قيس عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « **رحم الله من سمع حديثًا فبلغه كما سمعه، فإنه رب مبلغ أوعى من سامع** ».

وقد تعلقوا في أن الرواية على المعنى لا تجوز، بما سنورده في باب إجازة رواية الحديث على المعنى إن شاء الله تعالى.

* * *

(٥٢٦) **إسناده ضعيف جدًا وهو خبر صحيح**: فيه مسعدة بن اليسع كذبه أبو داود وقال أحمد ابن حنبل: حرقنا حديثه منذ دهر .. إلخ. اهـ انظر «اللسان» (٦/ ٢٨-٢٩).
وأبوه هو اليسع بن قيس الباهلي.
قال فيه ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٥٥): يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه. اهـ. وانظر اللسان (٦/ ٣٨٨).
وقد صح الخبر من وجوه أخرى انظر ما سبق في رقم (٤٦) (٥٢٥).

باب ذكر الرواية عمن لم يجز إبدال كلمة بكلمة

٥٢٧ـ أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن إبراهيم الصيدلاني بأصبهان أنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري أنا عبد الرزاق عن معمر عن عثمان بن زادويه[(١)]، هكذا قال، وإنما هو عن عثمان ابن يوذويه عن يَعفُر بن زُوذِي قال: سمعت عبيد بن عمير وهو يقص، يقول: قال رسول الله ﷺ: « مثل [(٢)] **المنافق مثل الشاة الرابضة بين الغنمين** » فقال ابن عمر: « ويلكم . . لا تكذبوا على رسول الله ﷺ» إنما قال رسول الله ﷺ: «**مثل المنافق مثل**[(٢)] **الشاة العائرة بين الغنمين** » .

(٥٢٧) صحيح، وإسناد المؤلف ضعيف : فيه عثمان بن يزدويه روىٰ عنه معمر، وأمية بن شبل وعبد العزيز بن أبي رواد، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ٢٥٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ١٧٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ١٥٦)، وانظر «تعجيل المنفعة» (١ / ٨٦٣)، وعليه فحاله لا تعرف، وهو مجهول . وشيخه يُعفر بن روذي، روىٰ عنه عثمان بن يزدويه الذي سبق وقد ترجم البخاري ليعفر في «تاريخه الكبير» (٨ / ٤٢٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥ / ٥٥٩) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وعليه فهو «مجهول» .
والأثر أخرجه الدارمي في سننه (١ / ٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٤٩٦ رقم ٢٦٤)، والطيالسي كما في « المسند» (٢ / ٨٢)، وابن أبي الشيخ في « الأمثال» (ص ٢٣٩ رقم ٣٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٣٤١ رقم ٨٤٣٧) . من طريق محمد ابن علي بن حسين عن عبيد بن عمير به . وإسناده صحيح .
وأخرجه كذلك مسلم في «صحيحه» (٤ / ٢١٤٦ رقم ٢٧٨٤)، والنسائي في «سننه» (٨ / ١٢٤ رقم ٥٠٣٧)، وأحمد في « المسند» (٢ / ٤٧ ، ١٠٢ ، ١٤٣)، والطبراني في « تفسيره» (٤ / ٣٣٦)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص ١٢٩ رقم ٤٤ ، ٤٦)، =

(١) «ظ»: برذويه.
(٢) «ظ»، و«هـ»، و«ع»: كمثل.

٥٢٨ـ أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا السري بن يحيى ابن أخي هناد ثنا قبيصة ثنا هارون البربري عن عبد الله بن عبيد بن عمير، قال: بينما عبد الله بن عمر جالس مع أبي، وعندهم مغيرة بن حكيم ـ رجل من أهل صنعاء ـ إذ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين من الغنم**» فقال عبد الله بن عمر: ليس هكذا قال رسول الله ﷺ، فقال رجل لو علمت علمه: علمت أنه لم يقل إلا حقًا، ولم يتعمد كذبًا [1]، فقال: إنه لثقة، ولكني شاهدُ رسول الله ﷺ يوم قال هذا، فقال: فكيف قال يا أبا عبد الرحمن؟ . . . فقال: قال رسول الله ﷺ: «**مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين**» فقال عبد الله بن عبيد بن عمير: هي واحدة إذا لم تجعل الحرام حلالاً والحلال حرامًا، فلا يضرك إن قدمت شيئا أو أخرته؛ فهو واحد.

٥٢٩ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحرشي قال: ثنا محمد بن يعقوب الأصم قال: ثنا العباس بن محمد الدوري قال: ثنا أبو عاصم النبيل عن عمر بن أبي زائدة قال: ثنا أبو إسحاق، عن الأسود، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان إذا قام من الليل فدخل إلى أهله: « فألَمَّ بهم ثم

= وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣١٠)، وابن أبي الشيخ في «الأمثال» (٢٣٩ رقم ٣٢٠)، والخطيب في «التاريخ» (١٤ / ٢٦٨)، وفي «الموضح» (٢ / ٢٣٢)، والبغوي في « التفسير» (١ / ٤٩٢). كلهم من طرق عن نافع عن ابن عمر به. وقد سبق كذلك في رقم (٥١٧، ٥١٨).

(٥٢٨) **إسناده حسن**: فيه قبيصة بن عقبة السوائي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق ربما خالف. اهـ. وقد سبق الكلام على الأثر في رقم (٥٢٧).

(٥٢٩) **إسناده صحيح**: وقد صرح أبو إسحاق بسماعه من الأسود في عدة طرق من هذا =

(١) «هـ»: الكذب.

اضطجع »، ولم تقل: نام، فـإذا جـاء المؤذن « وثب »، ولم تقل: قـام « ثم أفاض على نفسه »، ولم تقل: اغتسل .

٥٣٠ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: أنا محمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري قال: ثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام سنة خمس وسبعين ومائتين قال: ثنا قريش بن أنس قال: ثنا سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم، أو مقعده[1] من النار»**.

= الحديث .

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣ / ٣٢ رقم ١١٤٦)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٥١٠ رقم ٧٣٩)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢ / ٤٢ رقم ٢٢٤٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ ٣٣٥ رقم ١٦٨٠)، والنسائي في «سننه» (٣ / ٢٣٠ رقم ١٦٨٠)، والترمذي في « الشمائل» (ص ١٦١ رقم ٢٥١)، وابن ماجه (١/ ٤٣٤ رقم ١٣٦٥)، مختصراً، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٣٦٤ رقم ٢٦٣٨)، والطيالسي (ص ١٩٨ رقم ١٣٨٤) مختصراً، وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٣ / رقم ٩٤٨، ٩٧٠ـ ٩٧٤)، وأحمد في « المسند» (٦/ ٦٣، ١٠٢، ١٧٦، ٢١٤، ٢٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨ / ٢٢٦ رقم ٤٧٩٤)، والبغوي في « الجعديات» (٣٧٣ رقم ٢٥٦٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٢٥)، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (ص ٧٨، ١٧٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٤ / ٩٤٥) .

كلهم من طرق عن أبي إسحاق قال: سألت الأسود بن يزيد عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت: كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام ، فإذا كان النداء الأول: قالت: وثب (ولا والله ما قالت: قام) فأفاض عليه الماء(ولا والله! ما قالت: اغتسل)، وأنا أعلم ما تريد وإن لم يكن جنبًا توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى الركعتين . اهـ. واللفظ لمسلم .

(٥٣٠) **متفق عليه وهو من الأخبار المتواترة**: وإسناد المؤلف فيه قريش بن أنس صدوق تغير بآخره، غير أن الحديث قد جاء من طرق أخرى عن سليمان به فمن ذلك:

ما أخرجه النسائي في « الكبرى» (٣ / ٤٥٨ رقم ٥٩١٤)، والدارمي في «سننه» (١ / =

(١) من «ط».

. . . .

= ٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٢٩٧ رقم ٢٦٢٤٣)، وأحمد في «المسند» (٣ / ١١٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦، ٢٧٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ٣٦٢ رقم ٤٠٤، ٤٠٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٨١ رقم ٥٨١)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص ٨٠ رقم ١٧٠)، وتمام في «فوائده» (١ / رقم ١٢٠، ١٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٣٣)، والخطيب في «التاريخ» (٩ / ١٤٩)، (١٠ / ٣٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤ / ٦٩)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ١٣١، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١ / ٣٨١-٣٨٢)، وفي الأربعين العشارية للعراقي (١٣٤ رقم ٤).

من طرق عن سليمان التيمي عن أنس به .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٩٩ رقم ١٠٨)، ومسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ١٠ رقم ٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١ / ٩٥ رقم ٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٣ / ٤٥٧ رقم ٥٩١٣)، والترمذي في «سننه» (رقم ٢٦٦١)، والدارمي في «سننه» (١ / ٧٦، ٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٢١٤ رقم ٣١)، وفي «المجروحين» (١ / ٢٨ رقم ٢)، والطيالسي (ص ٢٧٧ رقم ٢٠٨٥).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / رقم ٢٦٢٣٠)، وأحمد في «مسنده» (٣ / ٩٨، ١١٣، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٣، ٢٧٩، ٢٨٠)، والبزار كما في «الكشف» (١ / ١١٥ رقم ٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥ / رقم ٢٩٠٩، ٣١٤٧)، والدولابي في «الكنى» (١ / ١٢١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (رقم ٣٣٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٨٠)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / رقم ٤٠٣-٤٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٥٢ رقم ١٨٩٧، ١٩٣٠) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٨١ رقم ٥٨١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧، ١٨٨)، (٥ / ١٨٧٦)، والقطيعي في «الألف دينار» (ص ٣٨ رقم ٢١)، وابن المقرئ في «معجمه» (٣٠٥ رقم ١٠٠١)، وتمام في «فوائده» (١ / ١٨٢ رقم ١٢٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (رقم ٤٨، ٩٦، ٨٤٢)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١ / ٢٤٦، ٢٩٩)، (٢ / ١٩٣ رقم ٣٦٢)، وفي الحلية (١٠ / ٢١٧-٢١٨) والخليلي في «الإرشاد» (٢ / ٤٨٦ رقم ١٣٧)، والقضاعي في «الشهاب» (٢/ ٣٢٦ رقم ٥٥٢)، والخطيب في =

٥٣١ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال: ثنا أبو عبد الله الحسين بن يحيى بن عياش المتوثي قال: ثنا علي بن مسلم الطوسي قال: ثنا أبو داود قال: نا شعبة وهشام عن قتادة سمع أبا حسان الأعرج عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ لما أتى ذا الحليفة وأشعر بدنته من جانب سنامها الأيمن، قال شعبة: ثم سلت عنها الدم، وقال هشام: ثم أماط عنها الدم، ثم قال شعبة: ثم أهلَّ بالحج، قال هشام: وأهلَّ عند الظهر... وذكر بقية الحديث.

= «الموضح» (١ / ٣٨٣)، و(٢ / ٢٣٣)، وفي «التاريخ» (٥ / ٢٢٢)، (٦ / ٤٥) و(١٣ / ١٢٧)، والأصبهاني في «الأربعين البلدية» (ص ٩٣ رقم ٤٤)، وابن الخطاب في مشيخته (ص ٢٣٢ رقم ٨٦)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / رقم ١٣٠ ـ ١٤٥). جميعًا من طرق عن أنس ـ رضي الله عنه ـ به. وسيأتي برقم (٥٣٦).

(٥٣١) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه الطيالسي كما في «المسند» (٣٥١ رقم ٢٦٩٦)، ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٥٣ رقم ٩٧٧).
نا شعبة وهشام به.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ٩١٢ رقم ١٢٤٣)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢ / رقم ٣٧٠١، ٣٧٠٢)، وأبو داود في «سننه» (١ / ١٤٦ رقم ١٧٥٢)، والنسائي في «سننه» (٥ / رقم ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٩١)، والترمذي في «سننه» (٣ / ٢٤٩ رقم ٩٠٦)، والدارمي (١ / ٩١ رقم ١٩١٢)، وابن ماجه (٢ / ١٠٣٤ رقم ٣٠٩٧)، وابن خزيمة (٤ / ١٥٣ رقم ٢٥٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٩ / رقم ٤٠٠٠، ٤٠٠٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢ / ٦٣ رقم ٤٢٤)، والطيالسي كما في «المسند» (٣٥١ رقم ٢٦٩٦)، وأحمد في «المسند» (٢١ / ٢١٦، ٢٥٤، ٢٨٠، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٧٢)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ١٥٣ رقم ٩٧٦، ٩٧٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ١٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢ / ٢٠٤ رقم ١٢٩٠١، ١٢٩٠٢)، والبيهقي في «سننه» (٥ / ٢٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٧ / ٩٥ رقم ١٨٩٣)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٦ / رقم ١٥٦٥، ١٥٦٦). من طرق عن قتادة به. والله أعلم.

٥٣٢ـ ومن الحجة في هذا الفصل خاصة لمن ذهب إلىٰ هذا المذهب ما أخبرنا محمد بن الحسين القطان قال: أنا عثمان بن أحمد الدقاق قال: أنا حامد ابن سهل الثغري قال: ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال: ثنا فطر بن خليفة عن أبي إسحاق وسعد بن عبيدة عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال: «**يا براء**»، كيف تقول إذا أخذت مضجعك؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**إذا أويت إلى فراشك طاهرًا فتوسد يمينك، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت**» فقلت كما علمني، غير أني قلت: ورسولك، فقال بيده في صدري: «**وبنبيك**» فمن قالها من ليلته ثم مات، مات على الفطرة.

* * *

(٥٣٢) متفق عليه، وإسناد المؤلف ضعيف: فيه فطر بن خليفة المخزومي معروف بالتدليس، وقد عنعن في إسناده، وكان فطر يدلس في غير صيغة سمعت، كما نص على ذلك ابن القطان، انظر «فتح المغيث» (١/ ١٨٣).

وقد صح الخبر من غير طريقه.

أخرج ذلك البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٣١٣، ٧٤٨٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٠٨٢ ـ ٢٠٨٣، ٢٧١٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦/ رقم ١٠٦٠٩، ١٠٦١٠، ١٠٦١١ ـ ١٠٦١٥)، وفي «عمل اليوم والليلة» (رقم ٧٧٣ ـ ٧٧٨)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٣٧٦ رقم ٢٦٨٣)، وابن ماجه (٢/ ١٢٧٥ رقم ٣٨٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٣٣٧ رقم ٥٥٢٧)، والطيالسي في «مسنده» (٩٧ رقم ٧٠٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٤ رقم ١٩٨٢٩)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣١٦ رقم ٧٢٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ رقم ٢٦٥١١، ٢٦٥٢٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٧٨ رقم ٤٣٣، ٤٣٦)، والطحاوي في «شرح =

. . . .

= المشكل» (٣/ رقم ١١٣٦ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٣٠ رقم ٧٠٨)، والطبراني في « الدعاء» (٢/ ٩٠٢ رقم ٢٤١)، و في «الأوسط» (٣/ ٣٧١ رقم ٣٤٢٩)، وفي « الصغير» (١ / ٢٤ رقم ٣)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٤٨١ رقم ٥٨٢)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١ / ٨٧ رقم ٨٥)، والبيهقي في الآداب (ص ٢٨٠ رقم ٨٥٠)، وفي «الشعب» (٩ / ٧ رقم ٤٣٨١)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ١٠٣ رقم ١٣١٧)، والمقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٤٣٥ رقم ٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦ / ٢٠٦).

جميعًا من طرق عن أبي إسحاق به .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٣١١ ، ٢٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٠٨١ رقم ٢٧١٠)، وأبو داود في «سننه» (٤/ ٣١١ رقم ٥٠٤٦ ، ٥٠٤٧ ، ٥٠٤٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» في(٦/ رقم ١٠٦١٦ ـ ١٠٦٢١)، وفي « عمل اليوم والليلة) (رقم ٧٨١ ـ ٧٨٥)، والترمذي في «سننه» (رقم ٣٥٧٤)، وابن حبان (١٢ رقم ٥٥٣٦)، والطيالسي (ص ١٠١ رقم ٧٤٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥ / ٣٢٣ رقم ٢٦٥١٧)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٢٩٠، ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ٢٩٦)، والروياني في «مسنده» (١ / ٢٦٨ رقم ٣٩٥ ـ ٣٩٧)، وأبو يعلىٰ في « مسنده» (٣/ ٢٣٠ رقم ١٦٦٨)، وأبو القاسم البغوي في « الجعديات» (ص ٧٨ رقم ٤٣٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ رقم ١١٣٧ ، ١١٤٠)، وابن المقرئ في «المعجم» (ص ٢١٤ رقم ٧٠٦)، والطبراني في «الدعاء» (٢/ رقم ٢٤٣ ـ ٢٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٧)، والبيهقي في « الشعب» (٩/ ٥ رقم ٤٣٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٥ / ١٠١ رقم ١٣١٥)، والجوزقاني في « الأباطيل» (١ / ٩٨ رقم ٩٣)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٧٥) كلهم من طرق عن سعد بن عبيدة عن البراء به .

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٣١٥)، وفي «الأدب» (٢ / ٦١٧ رقم ١٢١١ ، ١٢١٣)، والطبراني في «الدعاء» (٢ / ٩٠٥ رقم ٢٤٦٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٥ / ١٠٢ رقم ١٣١٦) .

من طريق العلاء بن المسيب قال : حدثني أبي عن البراء به .

باب ذكر الرواية عمن لم يجز تقديم كلمة على كلمة

٥٣٣ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن محمد اليزدي الحافظ بنيسابور أنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان حدثني عبد الله بن أحمد عبدان الجواليقي بعسكرمكرم، وأنا سألته ثنا سهل بن عثمان العسكري حدثني يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن طارق - وهو أبو مالك - عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**بني الإسلام على خمس، على أن يعبد الله ويكفر**[١] **بما دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان**».

٥٣٤ـ أخبرناه القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة حدثني سعد بن طارق حدثني سعد بن عبيدة السلمي عن ابن عمر قال: «**بني الإسلام على خمس، على أن يعبد الله ويكفر بما دونه**[٢]**، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان**»؛ فقال رجل لعبد الله: ويكفر بما دونه وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان؟ قال:

---

(٥٣٣) **إسناده صحيح**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٥ رقم ١٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ١٠٩ رقم ٩٨-٩٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ رقم ٢٩٣٠)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ١٩٦ رقم ٤٢، ٤٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٨٦). جميعاً من طريق سعد بن عبيدة عن ابن عمر به.

(٥٣٤) **إسناده صحيح**: وقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٥ رقم ١٦) من طريق سعد =

---

(١) «م»، و«هـ»: تعبد الله وتكفر.

(٢) «هـ»: تكفر.

لا، اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من في رسول الله ﷺ.

= ابن عبيدة عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «بني الإسلام على خمسة على أن يوحدّ الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان والحج فقال: رجل الحج وصيام رمضان؟ قال: لا صيام رمضان، والحج، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ.

وانظر ما سبق في رقم (٥٣٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ١٨٣ رقم ٤٥١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣٢٥ رقم ٦٥٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤١٩).

من طريق نافع أن رجلاً أتى ابن عمر فقال: وذكره.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٥ رقم ١٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ١٠٩ رقم ١٠٠، ١٠١)، وابن خزيمة (١/ ١٥٩رقم ٣٠٩)، (٤/ ١٢٨ رقم ٢٥٠٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٢٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ١٦٤ رقم ٥٧٨٨)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٦٦ رقم ٢٠٣)، وابن مندة في «الإيمان» (٢/ ١٩٥ رقم ٤١)، والبيهقي في «سننه» (٤/ ٨١)، وفي «الشعب» (٦/ ٤٦٢ رقم ٣٠٢١)، والشجري في «أماليه» (١/ ٣٢ـ٣٣). من طرق عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عبد الله بن عمر وذكره.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٥ رقم ١٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ١١٠ رقم ١٠٢)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١٠٧ رقم ٥٠٠١)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٥ رقم ٢٦٠٩)، وابن خزيمة (١/ ١٥٩ رقم ٣٠٨)، (٣/ ١٨٧ رقم ١٨٨٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٧٤ رقم ١٥٨)، و(٤/ رقم ١٤٤٦٠)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٦٥ رقم ٢٠٢)، وابن المقرئ في «المعجم» (١٨٣ رقم ٥٧٧)، وابن مندة في «الإيمان» (٢/ ١٩٤ رقم ٤٠)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٤٦) والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٤٣ رقم ٢٠)، (٧/ ١٦٩ رقم ٣٢٨٩)، وفي «فضائل الأوقات» (ص ١٣٧ رقم ٣١)، والبغوي في «التفسير» (١/ ٣٢٩ آل عمران آية ٩٧)، وفي «شرح السنة» (١/ ١٧ رقم ٦).

من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر به.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٠٨ رقم ٧٠٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٣ رقم ٢٥٤٠)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٥ رقم ٢٦٠٩)، والآجري في =

٥٣٥ـ أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل قال: أنا علي بن محمد بن أحمد المصري ثنا عبد الله بن محمد بن أبي مريم ثنا أسد بن موسىٰ ثنا شهاب ابن خراش عن الحجاج بن دينار عن منصور بن المعتمر عن يزيد بن بشر السكسكي أن رجلاً أتىٰ عبد الله بن عمر، فقال: يا ابن عمر، ما لي أراك قد أقبلت علىٰ الحج والعمرة، ولا أراك تجاهد؟ حتىٰ قالها ثلاث مرات، قال: فرفع إليه رأسه، وقال: ويحك؛ «**إن الإسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام رمضان**»، قال يزيد بن بشر: فقلت له ـ وأنا مستفهم ـ: بني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت؟ فقال ابن عمر: لا: ولكن حج البيت وصيام رمضان، هكذا قال رسول الله ﷺ.

= «الشريعة» (٢ / ٥٦٤ رقم ٢٠١)، وفي «جزء الأربعين» (ص ٣٨)، والطبراني في «الأوسط» (٦ / ٢٣٠ رقم ٦٢٦٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦٦٠)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢ / ٩٤٢)، (٣ / ١١٧٦)، وأبو محمد الجوهري في «حديث أبي الفضل الزهري» (٢ / ٥٢٦ رقم ٥٥٤)، والشجري في «أماليه» (١ / ٣١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠ / ٣١٤) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به. وحبيب بن أبي ثابت ثقة جليل لكنه مشهور بالتدليس والإرسال، وقد عنعن في إسناده ويشهد له ما سبق، والله أعلم.

(٥٣٥) **إسناده ضعيف: وهو حسن بشواهده**: فيه عبد الله بن أبي مريم، قال ابن عدي: حدث عن الفريابي بالبواطيل، ثم قال: . . . إما أن يكون مغفلاً أو متعمداً فإني رأيت له مناكير انظر «لسان الميزان» (٤ / ١١٨). ويزيد بن بشر السكسكي «مجهول» انظر «اللسان» (٧ / ٤٥٢). والخبر أخرجه أحمد في «مسنده» (٢ / ٢٦)، والبيهقي في «الشعب» (١ / ١٤٥ رقم ٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣ / ٣٨٩).
من طريق منصور عن سالم بن أبي الجعد عن يزيد بن بشر السكسكي عن ابن عمر به.
وانظر تعليق العلامة الشيخ أحمد بن محمد شاكر ـ رحمه الله ـ علىٰ «المسند» (٤ / ٤٠٣ رقم ٤٧٩٨). والله أعلم. وانظر شواهده في رقم (٥٣٣، ٥٣٤). والله أعلم.

٥٣٦ـ أخبرنا الحسن بن علي بن محمد التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا يحيىٰ عن التيمي قال: سمعت أنسًا قال: قال رسول الله ﷺ: « **من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار متعمدًا [متعمدًا]**[1]» قال مرتين، وقال مرة: «**من كذب عليّ متعمدًا**» .

٥٣٧ـ أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الأشناني وأبو نصر منصور بن الحسين بن محمد بن أحمد المفسر الحنفي جميعًا بنيسابور قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا عبيد الله ابن موسىٰ عن سفيان عن عمرو بن قيس الملائي عن عطية العوفي عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ: « **أهل بيتي والأنصار عيبتي وكرشي ـ أو: كرشي وعيبتي ـ فاقبلوا عن محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم**» .

---

(٥٣٦) **إسناده ضعيف، وهو خبر صحيح متواتر** : فيه الحسن بن علي بن محمد أبوعلي بن المذهب التميمي ضعيف . وقد سبق الكلام عليه في رقم (١٣٣) .
والحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١١٦) .
وسبق بتوسع في رقم (٥٣٠). والله أعلم .

(٥٣٧) **إسناده ضعيف** : فيه عطية بن سعد العوفي، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله : صدوق يخطئ كثيرًا، كان شيعيًا مدلسًا . اهـ .
وفي «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) . قال مسلم بن الحجاج : قال أحمد وذكر عطية العوفي فقال : هو ضعيف الحديث ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، قال أحمد : وحدثنا أبو أحمد الزيدي سمعت الكلبي يقول : كناني عطية أبو سعيد، وقال ابن حبان في «الضعفاء» : بعد أن حكىٰ قصته مع الكلبي بلفظ مستغرب فقال: سمع من أبي سعيد أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبي يحضر بصفته فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا فيحفظه، وكناه أبو سعيد ويروي عنه فإذا قيل له: من حدثك بهذا ؟ فيقول : =

---

(١) من «هـ».

٥٣٨ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد ثنا إبراهيم بن أحمد بن بشران الصيرفي أنا سعيد بن محمد أخو زبير الحافظ ثنا عقبة بن مكرم ثنا عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: أخبرني يعقوب بن خالد عن أبي صالح السمان ـ ولا أعلمه ـ إلا أنه قال عن زيد بن خالد الجهني، أن رسول الله ﷺ قال: « **قريش، والأنصار، وأسلم، وغفار ـ** أو **غفار وأسلم ـ ومن كان من أشجع وجهينة** » ـ وأشجع حلفاء ـ مواليَّ ليس لهم دون الله ولا رسوله مولىٰ .

= حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي . . إلخ .

أقول : فإن صح ما نقل عن العوفي، فهذا دليل علىٰ ترك روايته عن أبي سعيد سواءً صرح فيها بالسماع، أو لم يصرح . والله المستعان .

والحديث أخرجه الترمذي في «سننه» (رقم ٣٩٠٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦ / ٤٠٢ رقم ٣٢٣٤٧) وأحمد في «المسند» (٣/ ٨٩)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٢ / ٥٠٩ رقم ١٣٥٨) . جميعًا من طريق عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد به، بغير تردد في المتن . والله أعلم .

(٥٣٨) **إسناده ضعيف** : فيه يعقوب بن خالد ذكره ابن حبان في « الثقات» (٧ / ٦٤٢)، ثم قال : يروي المقاطيع، وترجم له البخاري في «تاريخه الكبير» (٨ / ٣٩٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ٢٠٧)، قال : وروىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وعمرو بن أبي عمرو، وابن الهاد، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً وعلىٰ ذلك فهو مجهول حال .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥ / ١٩٤)، والطبراني في « الكبير» (٥/ ٢٥٠ رقم ٥٢٤٧)، من طريق يحيىٰ بن سعيد، عن يعقوب بن خالد، عن أبي صالح السمان، عن زيد بن خالد به وله شاهد من حديث أبي هريرة في «الصحيحين»، عند البخاري برقم (٣٥١٢)، ومسلم برقم (٢٥٢٠) .

ولفظ البخاري : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع موالي ليس لهم مولىٰ دون الله ورسوله» الحديث . والله أعلم .

٥٣٩ـ أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري ثنا يحيىٰ بن فضيل ثنا حسن - يعني ابن صالح - عن عاصم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: سأل رجل النبي ﷺ أيصلي الرجل في ثوب واحد؟ . . . فقال: «أوكلكم يجد ثوبين؟!» قال: وسأل رجل عمر: أتصلي في ثوب واحد؟ فقال: أوسعوا علىٰ أنفسكم إذا أوسع الله عليكم - أو إذا وسع الله عليكم، فأوسعوا علىٰ أنفسكم . قال عاصم: لا أدري بأيهما بدأ، وذكر بقية الحديث .

* * *

(**٥٣٩**) **متفق عليه**: غير أن إسناد المؤلف ضعيف فيه يحيىٰ بن فضيل الكوفي ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩ / ١٨١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وانظر «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤ / ١٨١٧) .

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ٤٧٥ رقم ٣٦٥)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٣٦٨ رقم ٥١٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٦ / رقم ٢٢٩٨، ٢٣٠٦)، والطيالسي كما في «المسند» (٣٢٦ رقم ٢٤٩٦)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٢٣٠، ٤٩٥، ٤٩٨، ٤٩٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٣٧٨-٣٧٩)، والدارقطني في «سننه» (١ / ٢٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٠٧) .

جميعًا من طرق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نحوه .

وأخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١ / ٥٠٠ رقم ١٦١) .

ومن طريقه البخاري في «صحيحه» (١ / رقم ٣٥٨)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٣٦٧ رقم ٥١٥)، وأبو داود في «سننه» (١/ ١٦٩ رقم ٦٢٥)، والنسائي في «سننه» (٢ / ٦٩ رقم ٧٦٣)، وأخرجه ابن ماجه (١ / ٣٣٣ رقم ١٠٤٧)، وابن خزيمة (١ / ٣٧٣ رقم ٧٥٨)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٤١٨ رقم ٩٣٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢٧٥ رقم ٣١٦٠)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١٠ / ٢٨٦ رقم ٨٨٣)، والبيهقي في «سننه» (٢ / ٢٣٦، ٢٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٢ / رقم ٥١١). من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة نحوه .

باب ذكر الرواية عمن لم يجز زيادة حرف واحد ولا حذفه وإن كان لا يغير المعنى

٥٤٠ـ أخبرنا محمد بن عبد الواحد أبو الحسن أنا إبراهيم بن أحمد بن بشران الصيرفي ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث ثنا إبراهيم بن عباد ثنا يحيىٰ بن أبي بكر قال: أنا أبو جعفر ـ وهو الرازي ـ ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « **لا تدخلوا على القوم المعذبين** ـ يعني حجر ثمود ـ **إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم فيصيبكم** ـ أو قال **يصيبكم** ـ **مثل ما أصابهم** ».

---

(٥٤٠) **متفق عليه**: وإسناد المؤلف فيه أبو جعفر الرازي، وهو عيسىٰ بن أبي عيسىٰ عبد الله ابن ماهان صدوق سيئ الحفظ.

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٣٣)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٢٨٥ رقم ٢٩٨٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / ٣٧٤ رقم ١١٢٧٤)، وفي «التفسير» (١ / ٦٣٣ رقم ٢٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤ / ٨١ رقم ٦٢٠٠، ٦٢٠١)، والفزاري في «السير» (١٠٤ رقم ٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١ / ٤١٥ رقم ١٦٢٥)، والحميدي في « مسنده» (٢ / ٢٩٠ رقم ٦٥٣)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٩، ٥٨، ٧٢، ٧٤، ٩١، ١١٣)، وعبد بن حميد (ص ٢٥٥ رقم ٧٩٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢ / ٤٥٧ رقم ١٣٦٥٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٣٣)، وله في «السنن» (٢ / ٤٥١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٣٦٢ رقم ٤١٦٦). من طرق عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٣٣٨٠، ٤٤١٩)، ومسلم في«صحيحه» (٤ / ٢٢٨٦)، وابن حبان (١٤ / ٧٩ رقم ٦١٩٩)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٠)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١ / ٤١٥ رقم ١٦٢٤)، وأحمد في « المسند» (٢ / ٦٦، ٩٦) وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٩ / ٤٢٥ رقم ٥٥٧٥)، والروياني في «مسنده» (٢ / ٤٠٧ رقم ١٤٠٩)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ٤٥١)، والبغوي في «تفسيره» (٣ / ٥٦). من طرق عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه به. والله أعلم.

٥٤١ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أنه سمع أنس بن مالك يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والمزفت أن ينتبذ فيه، فقيل لسفيان: أن ينبذ فيه؟ فقال: لا . . . هكذا قاله لنا الزهري: ينتبذ فيه.

٥٤٢ـ أخبرنا أبو نعيم الحافظ ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عطاء القباب ثنا علي بن سعيد[1] العسكري ثنا يعقوب بن يوسف قال: سمعت سهل بن زنجلة يقول: سمعت وكيعًا يقول: سمعت الأعمش يقول: كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفًا أو دالاً، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة إنها سمينة وإنها لمهزولة.

* * *

(٥٤١) **إسناده صحيح**: والأثر في «مسند الحميدي» (٢ / ٥٠٠ رقم ١١٨٥)، وأما قوله: فقيل لسفيان . . إلخ فعير موجود فيه. والله المستعان.

والحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٥٧٧ رقم ١٩٩٢)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥ / رقم ٨١٠٤ـ٨١١٢)، والنسائي في «سننه» (٨ / ٣٠٥ رقم ٥٦٢٩)، والدارمي في «سننه» (٢ / ١٥٨ رقم ٢١١٠)، والشافعي في «مسنده» (٢ / ١٨٧ رقم ٣٠٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٩ / ١٩٩ رقم ١٦٩٢٤)، وأحمد في «المسند» (٣ / ١٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦ / ٢٤٩ رقم ٣٥٤٥، ٣٥٨٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٢٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤ / ١٥٤ رقم ٢٩٨٣، ٢٩٤٠)، وفي «الأوسط» (١ / ١٢٠ رقم ٣٧٤)، والبيهقي في «سننه» (٨ / ٣٠٨ـ٣٠٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧ / ١٨٨).

جميعًا من طرق عن الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن الدباء والمزفت أن ينبذ فيه، وفي رواية أن ينتبذ فيه، واللفظ لمسلم. والله أعلم.

(٥٤٢) فيه عبد الله بن محمد بن عطاء القباب، وهو عبد الله بن محمد بن فورك بن عطاء =

(١) في «م»: سعد.

باب ذكر الرواية عمن لم يجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة

٥٤٣ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، ثنا علي بن إسحاق المادرائي ثنا أحمد بن محمد بن خالد حدثني عبد الرحمن بن يعقوب القلزمي عن معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يتقي في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي[1]، ونحوهما.

٥٤٤ـ أنبأنا أبو بكر البرقاني أنا عبد الله بن عمر بن عَلَّك[2] المروزي ثنا محمد بن إبراهيم البوشنجي ثنا الأنصاري إسحاق بن موسى قال: سمعت مَعْنًا يقول: كان مالك يتحفظ من الباء والتاء [والثاء][3] في حديث رسول الله ﷺ.

= المقرئ.

ترجم له أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٢ / ٥٢)، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

وقال الذهبي في «السير» (١٦ / ٢٥٨) توفي في ذي القعدة سنة سبعين وثلاث مئة ثم قال: وما أعلم به بأسًا. اهـ.

وفيه كذلك يعقوب بن يوسف، لم يتميز لي. والله المستعان.

(٥٤٣) فيه أحمد بن محمد بن خالد، وعبد الرحمن بن يعقوب القلزمي، لم أقف على ترجمتهما. والله أعلم.

(٥٤٤) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣١٨)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٧٩) من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري قال: سمعت معن بن عيسى يقول: وذكره.

---

(١) في «ظ»: الذي، والتي.

(٢) في «أ»: غلك.

(٣) من «هـ»، و«م».

٥٤٥ـ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الحيري أنا حاجب ابن أحمد الطوسي ثنا محمد بن يحيىٰ ـ يعني أبا عبد الله الذهلي ـ ثنا يزيد هو ابن هارون أنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « **نصرت بالرعب، وأوتيت جوامع الكلم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وبينا أنا نائم إذ أتيت بمفاتح[1] خزائن الأرض، فتُلت في يدي** ... » قال محمد بن يحيىٰ: هكذا قيدنا عن يزيد بن هارون، وإنما هي: « **فتلت في يدي** ».

---

(٥٤٥) متفق عليه: وإسناد المؤلف حسن، فيه حاجب بن أحمد الطوسي، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٣٣٦).

والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٣٧٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢ / ١٢٦ رقم ١١٥٥، ١١٥٦)، والنسائي في « الكبرىٰ» (٣ / ٤ رقم ٤٢٩٦، ٤٢٩٧) وفي «المجتبىٰ» (٦ / ٤ رقم ٣٠٨٨، ٣٠٨٩)، وعبد الرزاق في « المصنف» (١١ / ٩٩ رقم ٢٠٠٣٣)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٤٢١ رقم ٩٤٥) وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٦٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١١ / ٣٤٦ رقم ٤٤٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٣٠٧ رقم ٣١٦٣٥)، وأبو نعيم في « الدلائل» (١ / ٧٦ رقم ٣٠)، والبيهقي في « الدلائل» (٥ / ٤٧٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٩٨ رقم ٣٦١٨). جميعًا من طرق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٢٩٧٧، ٧٠١٣، ٧٢٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٣٧١ رقم ٥٢٣)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٣٣٠ رقم ١١٧٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢ / ١٢٦ رقم ١١٥٤ـ ١١٥٦)، والنسائي في «السنن» (٦/ ٣ رقم ٣٠٨٧، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠)، وفي «الكبرىٰ» (٣ / ٣ رقم ٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٧، ٤٢٩٨)، والحميدي في «مسنده» (٢ / ٤٢١ رقم ٩٤٢)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٦٤، ٤٥٥، ٢٦٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (رقم ١٠٢٣، ٣٥٣٢، ٣٩٦٩، ٤٤٨٧)، والقضاعي في «مسنده» (١ / ٣٣٤ رقم ٥٧٠، ٥٧١)، والبيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٧٠ـ ٤٧١)، وفي «الشعب» (١ / ٤٠٢ رقم ١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢٤٣ـ ٢٤٤). =

---

(١) في «ظ»، و«م»: مفاتح، و«هـ»: بمفاتيح.

٥٤٦ـ أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد الأنماطي أنا محمد بن المظفر الحافظ أنا علي بن أحمد بن سليمان البزاز بمصر ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا أبو الأسود ثنا نافع بن يزيد عن ابن الهاد أن عبد الله ابن دينار حدثه عن عبد الله بن عمر: «أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ رأىٰ حلة شيراء» فقال[1] أبو الأسود: هكذا قال نافع: «شيراء»، وغيره يقول: «سيراء» قال أبو الأسود: والسيراء: صنف من الحرير قد أدركت من المشايخ من يلبسه، وهو مريس ليس بمسلسل لعطارد بن حاجب تباع، فقال: يا رسول الله ابتع هذه الحلة؛ فتلبسها يوم الجمعة، وإذا جاءك الوفد، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة**» وذكر بقية الحديث.

* * *

= من طرق عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة به.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٣٧ رقم ٥٢٣)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٣٣٠ رقم ١١٦٩)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢ / ١٢٦ رقم ١١٥٣)، والترمذي في «السنن» (رقم ١٥٥٣)، وابن ماجه (١ / ١٨٨ رقم ٥٦٧)، وابن حبان (٦/ ٨٧ رقم ٢٣١٣)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤١١ـ٤١٢)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣/ ٥٥ رقم ١٠٢٥)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (رقم ١٤٤١)، والبيهقي في «الدلائل» (٥ / ٤٧٢)، وفي «السنن» (٢ / ٤٣٣)، و(٩/ ٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٩٧ رقم ٣٦١٧).
من طريق، إسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه عن أبي هريرة به. والله أعلم.

(٥٤٦) **متفق عليه**: وإسناد المؤلف حسن فيه أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد الأنماطي. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ٢٣٨)، بقوله: كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً، وذكر لي أنه كان يترفض. اهـ.
والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٥٩٨١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥ / ٤٦٣ رقم ٩٥٧٥)، من طريق عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر به. =

(١) «هـ»: قال.

باب ذكر الرواية عمن لم يجز تقديم حرف على حرف

٥٤٧ـ أخبرنا أبو محمد يوسف بن رباح البصري أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس بمصر ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ثنا شريح بن مسلمة ثنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن العباس الشبامي عن عمير بن عبد الله عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: إني لآخذُ بخطام الناقة حتى استوى رسول الله ﷺ عليها، وقال: « **اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا**

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٨٨٦، ٢١٠٤، ٣٠٥٤، ٥٨١٢، ٦٠٨١)، وفي «الأدب» (١ / ٤٤٣ رقم ٣٤٩)، ومسلم (٣ / ١٦٣٨ رقم ٢٠٦٨)، وأبو عوانة (٥ / ٢٢٦، رقم ٨٤٨٩ـ٨٤٩٧)، وأبو داود (١ / رقم ١٠٧٦، ١٠٧٧)، والنسائي في «سننه» (٣ / ٩٦ رقم ١٣٨٢، ١٥٦٠)، وفي «الكبرى» (٥ / رقم ٩٥٦٩، ٩٥٧٠ ـ ٩٥٧٤)، وابن ماجه (٢ / ١١٨٧ رقم ٣٥٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (١١ / ٥١٤ رقم ٥١١٣)، ومالك في « الموطأ» (٣ / ٣٧٥ رقم ٨٧٠)، والشافعي في «المسند» (١ / ٢٨٩ رقم ٣٩٠) وفي «الأم» (١ / ٢٢٦)، والطيالسي كما في « المسند» (ص ٥)، وعبد الرزاق في « المصنف» (١١ / ٦٨ رقم ١٩٩٢٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ١٥١ رقم ٢٤٦٤١)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٠، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ١٠٣، ١٤٦)، وأبو يعلى في «المسند» (١ / ٢٠٥ رقم ٢٣٩)، والبزار في «مسنده» (١ / ٢٥٢ رقم ١٤٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤ / ٢٤٤ـ٢٤٥)، وفي «شرح المشكل» (١٢/ رقم ٤٨٣٠ ـ ٤٨٣٢)، والفاكهي في «فوائده» (ص ١٩٠ رقم ٥٠)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ٤٢٢)، (٩/ ١٢٩)، وفي «الآداب» (١٩٢ رقم ٥٧٢)، وفي «الشعب» (١١ / ٨٢ رقم ٥٦٨٣)، والخطيب في « الفقيه والمتفقه» (١ / ٥٣٥ رقم ٥٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢ / ٢٨ رقم ٣٠٩٩).

جميعًا من طرق عن عبد الله بن عمر أن عمر ـ رضي الله عنه ـ به. والله أعلم.

(٥٤٧) صحيح: وإسناد المؤلف ضعيف فيه إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يهم. اهـ. وانظر «تهذيب =

بصحبة، واقبلنا[1] بذمة، اللهم إزْوِ لنا الأرض وسيرنا فيها، اللهم إني أعوذ بك من عوثاء السفر، وكآبة المنقلب»، قال أبو زرعة: وكان أبو هريرة رجلا عربيًا، لو شاء أن يقول: «وعثاء السفر» لقال.

= التهذيب» (١ / ١٨٣). والحديث أخرجه المحاملي في «الدعاء» (١٢٢ رقم ٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٩٩). من طريق إبراهيم بن يوسف به.
ويشهد له ما أخرجه النسائي في «المجتبىٰ» (٨/ ٢٧٣ رقم ٥٥٠١)، وفي «الكبرىٰ» (٦/ ١٢٩ رقم ١٠٣٣٧)، والترمذي في «سننه» (٥ / ٤٩٧ رقم ٣٤٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٩٩)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٠١)، والمحاملي في «الدعاء» (رقم ٢٨ - ٣٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» (ص ٩٥ رقم ١٦٠)، والطبراني في «الدعاء» (٢ / ١١٧٤ رقم ٨٠٧). من طريق شعبة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فركب راحلته قال: بإصبعه ومدَّ شعبة بإصبعه قال: «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنقلب». وإسناده حسن فيه عبد الله ابن بشر الخثعمي، أبو عمير الكاتب ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق.
ويشهد له كذلك، ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٣/ ٣٣ رقم ٢٥٩٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦ / ١٢٨ رقم ١٠٣٣٤)، وفي «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٤٨ رقم ٥٠٠)، وأحمد في «مسنده» (٢ / ٤٣٣)، والمحاملي في «الدعاء» (ص ١١٨ رقم ٢٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٩٥ رقم ١٦١)، والطبراني في «الدعاء» (٢٠ / ١١٧٤ رقم ٨٠٨). من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة به، وإسناده صحيح.
وجاء الحديث كذلك من غير طريق أبي هريرة رضي الله عنه. وهو ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢ / ٩٧٨ رقم ١٣٤٢)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤ / رقم ٣١٢٦، ٣١٢٧)، وأبو داود في «سننه» (٣ / ٣٣ رقم ٢٥٩٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٧٠ رقم ٣٤٨)، وفي «السنن الكبرىٰ» (٦ / ١٤١ رقم ١٠٣٨٢)، والدارمي (٢ / ٣٧٣ رقم ٢٦٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦ / ٤١٢ رقم ٢٦٩٥، ٢٦٩٦)، والطيالسي كما في «المسند» (٢٦١ رقم ١٩٣١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥ / ١٥٥ رقم ٩٢٣٢)، وعبد بن حميد (ص ٢٦٣ رقم ٨٣٣)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٤٤ - ١٥٠)، والمحاملي في «الدعاء» (ص ١١٤ رقم ٢٤، ٢٥)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٩٦ رقم ١٦٣ - ١٦٥)، والطبراني في =

(١) ف «ظ»: وأقلبنا.

. . . .

= «الدعاء» (٢ / رقم ٨١٠ـ٨١٢) والبيهقي في «السنن» (٥ / ٢٥٢)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٢٧٢). جميعًا من طرق عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ﷺ كان إذا استوىٰ علىٰ بعيره خارجًا إلىٰ سفر كبر ثلاثًا، ثم قال: «سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلىٰ ربنا لمنقلبون، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوىٰ، ومن العمل ما ترضىٰ، اللهم هوِّن علينا سفرنا هذا، واطْوِ عنا بعده، اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنظر، وسوء المنقلب في المال والأهل.. الحديث (لفظ مسلم).

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ / ١٧ رقم ٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٧٩ رقم ١٣٤٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٤ / ٤١٢٧، ٤١٢٨)، والنسائي في «سننه» (٨ / ٢٧٢ رقم ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠)، وفي «الكبرىٰ» (٦ / ١٢٨ رقم ١٠٣٣)، وفي «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٤٧ رقم ٤٩٩)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٤٩٧ رقم ٣٤٣٩)، والدارمي في «سننه» (٢ / ٣٧٣ رقم ٢٦٧٢)، وابن ماجه (٢ / ١٢٧٩ رقم ٣٨٨٨)، وابن خزيمة (٤ / ١٣٨ رقم ٢٥٣٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥ / ١٥٤ رقم ٩٢٣١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٥٣٩ رقم ٣٣٦١٣)، والمحاملي في «الدعاء» (رقم ٣١ـ٣٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» مسند علي (رقم ١٥٧ـ١٥٩). والطبراني في «الدعاء» (٢ / ١١٧٧ رقم ٨١٣ـ٨١٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٣٢ رقم ٤٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٢٢)، وفي «فضائل الصحابة» (٣/ رقم ٤١٩٩) والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣ / ١٧٢٩ رقم ١٢٦٣)، وفي «جامع أخلاق الراوي» (٢ / ٣٥٨ رقم ١٧٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦ / ٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٥ / ١٣٦ رقم ١٣٤١)، والمقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٥٠٤ رقم ١٢٠). جميعًا من طريق عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بنحوه.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦ / ٤٣١ رقم ٢٧١٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٢٥٩٧ رقم ٣٣٦١١)، وأحمد في «المسند» (١ / ٢٥٦، ٢٩٩ـ٣٠٠)، والبزار كما في «الكشف» (٤ / ٣٣ رقم ٤١٢٧)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٤ / ٢٤١ رقم ٢٣٥٣)، والمحاملي في «الدعاء» (رقم ٣٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٩٣، رقم ١٥٥، ١٥٦) وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٢ / ١٧٣ رقم ٦١٠)، والطبراني في «الكبير» (١١ / ٢٨٠ رقم ١١٧٣٥)، وفي «الأوسط» (٣ / ١٤٦ رقم ١٥٢٨)، وفي «الدعاء» (٢ / ١١٧٥ رقم ٨٠٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / =

٥٤٨ـ أخبرنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب أنا أبو علي محمد بن أحمد الحسن الصواف ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا سليمان الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « **لا تزجي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود** » قال سفيان: هكذا قال الأعمش: لا تزجي، يريد: لا تجزي.

* * *

= (٣٥١). من طريق أبي الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به.
وإسناده ضعيف. فسماك عن عكرمة رواية مضطربة، وقد تغير سماك بآخره، انظر «تهذيب التهذيب» (٤ / ٢١٠)، ويشهد له ما سبق. والله أعلم.

(٥٤٨) **صحيح**: وأما إسناد المؤلف ففيه عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب. ضعيف انظر «تاريخ بغداد» (١١ / ١١٦)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (وفيات ٤٢١ ـ ٤٤٠ ص ٢٣٨).

والخبر أخرجه الحميدي في «المسند» (١ / ٢١٦ رقم ٤٥٤)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٧ / ٢١٣ رقم ٥٨٢).

وأخرجه أبو داود في «سننه» (١ / ٢٢٦ رقم ٨٥٥)، والنسائي في «سننه» (٢ / ١٨٣ رقم ١٠٢٧)، وفي «الكبرى» (١ رقم ٦٩٩، ١١٠٠)، والترمذي في «السنن» (١ / رقم ٢٦٥)، والطوسي في «المستخرج» (١ / ١١٧ رقم ٢٤٨)، وابن ماجه (١ / ٢٨٢ رقم ٨٧٠)، والدارمي في «سننه» (١ / ٣٥٠ رقم ١٣٢٧)، وابن خزيمة (١ / ٣٠٠ رقم ٥٩١، ٥٩٢)، وابن حبان في « صحيحه» (٥ / رقم ١٨٩٢، ١٨٩٣)، وابن الجارود في « المنتقى » (١ / ١٨٣ رقم ١٩٥)، والطيالسي (ص ٨٥ رقم ٦١٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢ / ١٥٠ رقم ٢٨٥٦)، والحميدي في «المسند» (١ / ٢١٦ رقم ٤٥٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٣٠٢ رقم ٣٦٢٨٤)، وأحمد في «المسند» (٤ / ١١٩، ١٢٢)، وأبو عوانة في «المسند» (١ / ٤٣٤ رقم ١٦١١)، وأبو القاسم البغوي في « الجعديات» (ص ١٢٠ رقم ٧٣٥)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١ / ١٩٥ رقم ٢٠٥، ٢٠٦)، والطبراني في «الكبير» (١٧ / رقم ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١ ـ ٥٨٣، ٥٨٥)، والدارقطني في «سننه» (١ / ٣٤٨)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ١٠١ رقم ٨١)، وأبو نعيم (٨ / ١١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (ص ١٠١ رقم =

باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تخفيف حرف ثقيل . ولا تثقيل حرف خفيف وإن كان المعنى فيهما واحداً

٥٤٩ـ أخبرنا الحسن بن علي الجوهري أنا محمد بن أحمد بن يحيى العطشي ثنا أبو بكر محمد بن خلف وكيع القاضي إملاء ثنا سليمان بن توبة أبو داود النهرواني إملاء من كتابه ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن زيد عن يحيى ابن عتيق ومعمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه كلثوم بنت عقبة قالت: قال رسول الله ﷺ: « **ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال: خيراً ونمى**[1] **خيراً**» قال حماد: سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال[2] أحدهما: «**نمى خيراً**» خفيفة، وقال الآخر: « **نمّي خيراً**» مثقلة.

= ٨١)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٥ / ٣٧٤ رقم ٧٣٠١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣ / ٩٧ رقم ٦١٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ٢٨٨ رقم ٥٥٨).
جميعًا من طرق عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن ابن مسعود به.
وبالنسبة لعنعنة الأعمش فقد روىٰ عنه شعبة كما في مسند أبي داود وغيره، وقد جاء عن شعبة أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة، وذكر منهم الأعمش. والله أعلم.

(٥٤٩) **صحيح، وإسناد المؤلف حسن**: فيه سليمان بن توبة أبو داود النهرواني، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق، وانظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٦)، وكذا تلميذه محمد بن خلف انظر ترجمته في « تاريخ بغداد» (٥/ ٢٣٦).
أخرجه الطبراني في « الأوسط» (٥/ ٣٠٠ رقم ٥٣٧٣) عن يحيىٰ بن عتيق ومعمر، وفي «الكبير» (٢٥/ ٧٩ رقم ٢٠١) عن يحيىٰ بن عتيق.
والخبر أخرجه أبو داود في « سننه» (٤/ ٢٨٠ رقم ٤٩٢٠)، والترمذي في « سننه» (رقم =

---

(١) «هـ»: أو نمىٰ
(٢) في «م»: قال.

. . . .

= ١٩٣٨)، والطيالسي في «مسنده» (٢٣٠ رقم ١٦٥٦)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١١/١٥٨ رقم ٢٠٩٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٠٣، ٤٠٤)، وعبد بن حميد (رقم ١٥٩٠)، والدولابي في «الكنى» (٢/ ٧٧)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٦١ رقم ٢٩٢٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٠٠ رقم ٥٣٧٣)، و(٨/ ٩٠رقم ٨٠٥٨)، وفي «الكبير» (٢٥/ ٧٥ رقم ١٨٤، ١٨٥ و١٩٥)، وأبو نعيم في «المعرفة (٦/ رقم ٨٠٠٨)، وفي «الحلية» (٦/ ٢٦٦)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ١٩٧)، وفي «الآداب» (ص ٤٢ رقم ١١٨، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١١٧ رقم ٣٥٣٩)، وفي «التفسير» (١/ ٤٨٠). جميعًا من طرق عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أن النبي ﷺ قال: «لم يكذب من نمئ بين اثنين ليصلح».

وفي لفظ: «ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال: خيرًا أو نمئ خيرًا». وتابع معمرًا عليه جماعة من الرواة. وهم:

١ـ أيوب بن أبي تميمة السختياني. أخرج روايته الدولابي في «الكنى» (٢/ ٧٧)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٦ رقم ٢٩٢٠)، والطبراني في «الصغير» (١/ ١٧٨ رقم ٢٨٢)، وفي «الأوسط» (٨/ ٩٠ رقم ٨٠٥٨) وفي «الكبير» (٢٥/ ٧٧ رقم ١٩٥)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص ٤٨٠ رقم ٣٢٨)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦/ ٣٥٤٨ رقم ٨٠١٨) جميعًا من طرق عن وهيب بن خالد عن أيوب به.

٢ـ سفيان بن عيينة: أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٩ رقم ٢٠٠) من طريق بشر بن موسئ ثنا الحميدي ثنا سفيان به.

٣ـ سفيان بن حسين: أخرج روايته ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣٢٧ رقم ٦٥٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٥ / ٧٥ رقم ١٨٣)، وسفيان ثقة غير أن في روايته عن الزهري ضعف.

٤ـ عبد الرحمن بن إسحاق: أخرج روايته الإمام أحمد في «مسنده» (٦/ ٤٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٧ رقم ١٩٠)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٨٠)، من طريق بشر بن المفضل عنه به.

٥ـ عبيد الله بن أبي زياد: أخرجه روايته الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٦ رقم ١٨٧)، وفي الإسناد إليه أبو أسامة عبد الله بن أبي أسامة الحلبي، ترجم له الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات (٢٨١ـ ٢٩٠ هـ ٢٠٩)، ولم يورد في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً. =

. . . .

= ٦، ٧ـ برد بن سنان، والأوزاعي : أخرج روايتهما الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٩ رقم ١٩٨) . وفي الإسناد إليهما أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البتلهي، له عن أبيه مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر، وانظر بقية ترجمته في «لسان الميزان» (١/ ٤٤٣ رقم ٨٨٥) .

٨ـ يحيى بن عتيق، وهو الطفاوي : أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٩ رقم ٢٠١) .

٩ـ محمد بن أبي حفصة، وهو صدوق يُخطئ، أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٧ رقم ١٩١)، وفي الإسناد إليه محمد بن صالح بن الوليد النرسي لم أقف على ترجمته .

١٠ـ عُقيل وهو ابن خالد بن عقيل الأيلي : أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (٢٥ / ٧٦ رقم ٨٩)، وفي الإسناد إليه سلامة بن روح بن خالد الأيلي وهو ابن أخي عقيل، ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله : صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه، وإنما يحدث عنه من كتبه .

١١ـ مالك بن أنس : أخرج روايته ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٤٠ رقم ٥٧٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٦ رقم ١٨٨)، وتمام في «فوائده» (٣/ ٣٦٤ رقم ١١٢٨) . من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن مالك بن أنس عن ابن شهاب به . ويحيى بن أيوب هو الغافقي، «صدوق ربما أخطأ» .

واختلف فيه على الليث، فرواه عنه كما سبق عبد الملك بن شعيب الفهمي المصري ثقة، وروايته سبقت عند ابن حبان، وتابعه على ذلك عبد الله بن صالح كما في الطبراني، وتمام «في فوائده» ، إلا أن عبد الله بن صالح، اضطرب في إسناده ومتنه . فمرة يرويه كما سبق عن الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك عن ابن شهاب به، ومرة يرويه عن الليث عن يونس عن ابن شهاب، مع زيادة في المتن سيأتي الكلام عليها .

وأخرج هذه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٤٧٣ رقم ٣٨٥)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٦٤)، وبنفس الإسناد السابق لكنه بدون الزيادة، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٥٨) رقم (٢٩١٦) . ومرة يرويه عن الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الوهاب عن ابن شهاب به بزيادة قوله .

وعلى كل فهذا الإضطراب في المتن والإسناد يرجع إلى عبد الله بن صالح كاتب الليث، فهو صدوق كثير الغلط والغفلة، ولذلك فالراجح عن الليث هو روايته عن يحيى بن =

. . . .

= أيوب عن مالك بن أنس عن ابن شهاب به، وهو الرواية الموافقة لرواية الجماعة .
١٢ـ صالح بن كيسان : أخرج روايته البخاري في « صحيحه» (٥/ ٢٩٩ رقم ٢٦٩٢)، من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأويسي وهو ثقة . وخالفه إبراهيم بن سعد فرواه عن صالح بن كيسان ثنا محمد بن مسلم بن شهاب، أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن النبي ﷺ، أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول : « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، ويقول خيراً أو ينمي خيراً» قالت: ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول: الناس كذبًا إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها» . فزاد في متنه قوله، ولم أسمعه يرخص في شيء . . . إلخ .
أخرجه مسلم في « صحيحه» (٤/ ٢٠١٢ رقم ٢٦٠٥)، والطحاوي في « شرح المشكل» (٧/ ٣٦ رقم ٢٩١٨)، والبيهقي في « السنن» (١٠/ ١٦٧)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٦٩ـ٢٧٠) جميعًا من طريق إبراهيم بن سعد وهو ابن عوف الزهري « ثقة حجة» .
وتوبع صالح بن كيسان برواية ابن جريج . أخرج روايته الطحاوي في « شرح المشكل» (٧/ ٣٦٢ رقم ٢٩١٣)، والخطيب في « الفصل» (١/ ٢٦٦) من طريق بن جريج قال : حدثت عن ابن شهاب عن حميد به .
واختلف فيه على ابن جريج، فرواه حجاج ثنا ابن جريج عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه بدون الزيادة .
أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/ ٤٠٤)، وعلى كلٍّ فرواية ابن جريج على الوجهين غير مقبولة، لما علم عنه من التدليس، ولم يصرح فيهما بالسماع، وقد قال ابن معين : ابن جريج ليس بشيء في الزهري، انظر «التهذيب» (٦/ ٣٣٢) . وورواه عبد الوهاب بن أبي بكرة، ويقال: ابن رفيع، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة أنها قالت : ما سمعت رسول الله ﷺ يرخص في شيء من الكذب إلا في ثلاث كان رسول الله ﷺ يقول : «لا أعده كاذبًا: الرجل يصلح بين الناس يقول القول، ولا يريد به إلا صلاح، والرجل يقول في الحرب، والرجل يحدث امرأته، والمرأة تحدث زوجها» ذكره هكذا دون النص الأول . وعبد الوهاب بن أبي بكرة ثقة .
وخالفه يونس بن يزيد، فبين أن قوله : « لا أعده كاذبًا: الرجل يصلح بين الناس يقول القول ولا يريده به إلا صلاح، والرجل يقول في الحرب، والرجل يحدث امرأته . . . إلخ . اهـ . من قول الزهري مدرجًا وليس من قول النبي ﷺ . =

. . . .

= حيث رواه عن ابن شهاب قال : أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أمه أم كلثوم بنت أبي معيط، وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن النبي ﷺ أخبرته أنها سمعت النبي ﷺ وهو يقول : «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيراً وينمي خيراً» قال ابن شهاب : ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث : الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها» .
أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٠١١ رقم ٢٦٠٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٣٥٢ رقم ٩١٢٥)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (رقم ٥٠٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٤٧٨ رقم ٤١٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٨٧ رقم ٤٤٥٦) من طرق عن يونس بن يزيد به . أقول : وما ذهب إليه يونس بن يزيد من الفصل بين المرفوع، وقول الزهري هو الصواب، وهو الموافق لرواية الجماعة الذين ذكروا المرفوع فقط دون اللفظ المدرج، وقد ذكر النسائي في «الكبرىٰ» رواية عبد الوهاب بن أبي بكر، ثم ذكر بعدها رواية يونس بن يزيد ثم قال : ويونس أثبت في الزهري، انظر «تحفة الأشراف» (١٣/ ١٠٣)، وقد تابع يونس علىٰ ذلك معمر بن راشد أخرج روايته الخطيب في «الفصل» (١/ ٢٧٤) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وذكر الحديث، وفي آخره قال : قال الزهري، ولم يرخص في شيء يقول الناس أنه كذب إلا في ثلاث . . . ثم ذكره . ورواه الخطيب كذلك مقتصراً علىٰ هذه الزيادة، وجعله من قول الزهري .
رواه عبد الرزاق عن معمر به . وجاء كذلك من رواية الزبيدي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أن أم كلثوم، وذكر الحديث، وفي آخره قال : ولم يرخص في شيء . . . وذكر الزيادة . وقوله قال : يحتمل أنه من قول الزهري . أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٣٥١ رقم ٥١٢٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٦٠ رقم ٢٦١٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٧٩ رقم ١٩٧)، وفي «مسند الشاميين» (١/ ٢٠٥ رقم ٣٦٠)، والخطيب في «الفصل» (١/ ٢٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٩٠) جميعًا من طرق عن الزبيدي وهو محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري، أقول : وعلىٰ ذلك فقوله : «ولم أسمع أنه رخص في شيء مما يقول الناس : إنه كذب إلا في ثلاث فذكرها، وهي : الحرب، وحديث الرجل امرأته والإصلاح بين الناس» مدرج من قول الزهري .
وقد نص علىٰ ذلك جماعة من أهل العلم منهم موسىٰ بن هارون، ففي «الفصل» للخطيب (١/ ٢٧٥) ساق بسنده إلىٰ موسىٰ بن هارون قال : . . . وهذا بين وأمر واضح =

. . . .

= أن آخر الحديث إنما هو من قول الزهري لا من قول النبي ﷺ كما نصه عبد الوهاب بن رفيع نصًا عن رسول الله ﷺ، فلو أن عبد الوهاب روىٰ عن الزهري عن حميد عن أمه عن النبي ﷺ الحديث الذي يرويه الناس عن الزهري ثم أدرج كلام الزهري في الحديث كان أيسر ؛ لأنه كان يكون وهمًا دون وهم، ولكنه لم يرو كلام النبي ﷺ أصلاً، وروىٰ كلام الزهري بإسناد حديث النبي ﷺ فجاء بوهم غليظ جداً وهو عندنا غير متعمد لما فعل في ذلك .

وفي (١/ ٢٦٧) قال ـ رحمه الله ـ: وقد ذكرنا أنه وقع في هذا الحديث وهم غليظ، ولعمري إنه لوهم غليظ جدًا، لأن هذا الكلام إنما هو من قول الزهري أنه لم يسمع يرخص في الكذب إلا في الثلاث خصال» ، وإنما روىٰ الزهري عن حميد عن أمه، أن النبي ﷺ قال : « ليس بالكاذب من أصلح بين الناس، فقال : خيراً أو نمىٰ خيراً» ، ليس في حديث النبي ﷺ أكثر من هذا، واتفق علىٰ هذه الرواية أيوب السختياني، ومالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وموسىٰ بن عقبة، ومحمد بن عبد الله بن أبي عتيق، ومعمر ابن راشد، والنعمان بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن زيد، وشعيب بن أبي حمزة وعبد الرحمن بن إسحاق، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وسفيان بن حسين» .

وقال في (ص ١/ ٢٦٦): والذي نرىٰ ـ والله أعلم ـ أن ابن جريج إنما وقع إليه هذا الحديث من رواية عبد الوهاب، إما أن يكون ابن جريج سمعه من عبد الوهاب، أو أبلغه عنه . والله أعلم .

وفي (١/ ٢٧٢) قال الخطيب : فأما قول موسىٰ بن هارون أن يونس بن يزيد فصل بين الكلامين، وبين أن قوله : « ولم أسمعه ترخص» كلام ابن شهاب، وأن معمراً رواه كذلك فلعمري أن الأمر علىٰ ما قال : ويقوي في نفسي أن الصواب، معهما والقول قولهما . والله أعلم . وقد رجح ذلك أيضًا الإمام الدارقطني كما نقل محقق « الفصل» للخطيب (١/ ٢٧٥) .

وفي « فتح الباري» (٥/ ٣٠٠) : قال الحافظ ابن حجر : وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره « ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس : إنه كذب إلا في ثلاث فذكرها وهي : الحرب، وحديث الرجل لامرأته والإصلاح بين الناس» . وأورد النسائي أيضًا هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب، وهذه الزيادة مدرجة، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري، فذكر الحديث، قال وقال الزهري . . . إلخ . =

. . . .

= وكذا أخرجها النسائي مفردة من رواية يونس، وقال يونس: أثبت في الزهري من غيره وجزم موسىٰ بن هارون وغيره بإدراجها، ورويناه في «فوائد» ابن أبي ميسرة، من طريق عبد الوهاب بن رفيع عن ابن شهاب، فساقه بسنده مقتصراً علىٰ الزيادة، وهو وهم شديد. اهـ.

أقول وقد جاء قوله: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث . . . إلخ».

من طرق أخرىٰ، وهو ما أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ رقم ١٩٣٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٣٢٧ رقم ٢٦٥٥٦)، وأحمد في «مسنده» (٦/ ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠ ـ ٤٦١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٢٦١ رقم ٥٠٢)، وأبو يعلىٰ كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٤/ ٥٤٢ رقم ٤٣٣٤)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٧/ ٣٥٦ رقم ٢٩١٣، ٢٩١٥)، والخرائطي كما في «المنتقىٰ» (ص ٩٠ رقم ١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٥ / ١٦٤ رقم ٤١٩ , ٤٢٠) وابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٩١ رقم ١١٠٩٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١١٨ رقم ٣٥٤٠). جميعًا من طريق عبد الله بن عثمان بن خيثم عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله ﷺ به، وذكرته.

ورواه عن عبد الله بن خيثم جماعة وهم: سفيان، ويحيىٰ بن سليم، وزهير، وداود بن عبد الرحمن العطار، والفضل بن العلاء. وخالفهم جميعًا عبد الله بن واقد، فرواه عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن أبي الطفيل به أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٧/ ٣٥٦ رقم ٢٩١٤)، ولكن الراوي عنه وهو محمد بن كثير صدوق كثير الغلط، انظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٥٩)، ولذلك فالوهم منه.

ورواه داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه واسطة. أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ١٩٣٩)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٩٢ رقم ٥٠٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ١٦٣)، وأبو يعلىٰ الموصلي كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٤/ ٤٣٣٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٨ رقم ٦١٢)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٩١ رقم ١١٠٩٧). من طرق عن داود بن أبي هند عن شهرٍ به. وجاء كذلك عن شهر عن الزبرقان عن النواس بن سمعان به.

أخرجه أبو يعلىٰ كما في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٥٤٢ رقم ٤٣٣٣)، وهو من طريق مسلمة ابن علقمة عن داود، ومسلمة صدوق له أوهام.

ويظهر لي والله أعلم: أن هذا الاختلاف والاضطراب راجع إلىٰ شهر بن حوشب فقد =

٥٥٠ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا عبد الله بن إسحاق البغوي أنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن ابن لهيعة حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج أن سليمان بن يسار حدثه أن ابن أبي ربيعة أتىٰ بصدقات قد سعىٰ عليها، فلما قدم خرج إليه عمر بن الخطاب [رضي الله عنه][1] ؛ فقرب إليهم تمرًا، فأكلوا، وأبىٰ عمر أن يأكل، فقال له ابن أبي ربيعة: والله أصلحك الله إنا لنشرب من ألبانها ونصيب منها، فقال: يا ابن أبي ربيعة، إني لست كهيئتك؛ إنك تتبع أذنابها وتصيب منها، فلست كهيئتي» قال أبو عبيد: لا أدري خفيف «تتبع»، أو شديد.

* * *

= عُرف بكثرة الأوهام والإرسال. وعلىٰ ذلك فلا يصح الاستشهاد به مع مرسل الزهري بل لو سلم من الاضطراب فإنه لا يرتقي كذلك للحسن؛ لأن شهراً ضعيف ومرسل الزهري من أضعف المراسيل.

وأخرجه كذلك ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٤) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري نا يحيىٰ بن خليف ثنا الثوري عن طلحة بن يحيىٰ أن عائشة بنت طلحة عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ مرفوعًا: «لا يصلح الكذب إلا في ثلاثة: الرجل يرضي امرأته، وفي الحرب، وفي صلح بين الناس» وهذا إسناد منكر.

قال الذهبي في «الميزان» (٧/ ١٧٣)، يحيىٰ بن خُليف بن عقبة السعدي، عن سفيان منكر الحديث، روىٰ عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، وأبو أمية. ومن أنكر ما عنده ما رواه إبراهيم الجوهري عنه، قال: ثنا سفيان الثوري عن طلحة عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة . . . مرفوعًا، وذكر حديثنا هذا.

وخلاصة ما سبق أن الكذب من أجل الإصلاح بين اثنين ثابت من حديث أم كلثوم وأن الكذب في الحرب يشهد له قوله ﷺ: «الحرب خُدعة» وأما كذب الرجل علىٰ زوجته، أو العكس، فلا يصح عن النبي ﷺ. والله أعلم.

(٥٥٠) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي قال فيه الدارقطني: فيه لين. انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٣) =

(١) لا توجد في «م».

باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى رفع حرف منصوب ولا نصب حرف مرفوع أو مجرور وإن كان معناهما سواءً

٥٥١ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ثنا محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا محمد بن يحيى ابن فارس ومجاهد بن موسى ـ وهو أتم ـ قالا: ثنا يعقوب بن إبراهيم أخبرنا[1] أبي عن صالح ثنا نافع أن عبد الله بن عمر أخبره: أن المسجد كان على عهد رسول الله ﷺ مبنيًا باللبن والجريد، وعَمَده ـ قال مجاهد: وعُمُده ـ خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئًا، وزاد فيه عمر: وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ: باللبن والجريد، وأعاد عَمَده ـ قال مجاهد: عُمُده ـ خشبًا، وغيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة، وساق بقية الحديث.

= وعبد الله بن لهيعة: ضعيف، وسليمان بن يسار يظهر لي أنه لم يطلع على هذه القصة. والله أعلم.

(٥٥١) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه أبو داود في «سننه» (١/ ١٢٣ رقم ٤٥١)، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٥٤١)، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٥٣٩ رقم ٤٤٦)، وابن خزيمة «في صحيحه» (٢/ ٢٨٢ رقم ٣٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٤٧٧ رقم ١٦٠١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٣٠)، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢/ ٤٣٨). جميعًا من طرق عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: حدثني أبي عن صالح بن كيسان، قال: ثنا نافع أن عبد الله أخبره الحديث، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ١٥٣ رقم ٥١٢٩) عن ابن سمعان قال: أخبرني نافع عن ابن عمر به نحوه. والله أعلم.

(١) في «م»، و«هـ»: ثنا.

٥٥٢ـ أخبرنا محمد بن عمر القاسم النرسي أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا إسحاق بن الحسن الحربي ثنا أبو نعيم ثنا مالك بن مغول عن أبي حنظلة قال: سألت ابن عمر، كم صلاة السفر؟ قال: ركعتين قال: قلت أين[١] قوله عز وجل ﴿ **فإن خفتم** ﴾ [النساء: ١٠١] ونحن آمنون؟ فقال[٢]: سُنَّةُ رسول الله ﷺ أو سنَّةُ رسولُ الله ﷺ.

---

(٥٥٢) **إسناده لا بأس به**: فيه أبو حنظلة ترجم له الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٤٤٤ رقم ١٢٦٠) قال: أبو حنظلة عن ابن عمر في الصلاة في السفر، وعنه إسماعيل، كذا قال الحسيني، وقال ابن شيخنا: لا يعرف قلت: بل هو معروف يقال له: الحذاء بمهملة ثم معجمة، ولم يسم وروىٰ عنه أيضًا مالك بن مغول، ذكره أبو أحمد الحاكم، وقال: حديثه في الكوفيين قلت: ولا أعرف فيه جرحًا بل ذكره ابن خلفون في «الثقات». اهـ.

أقول: ومثله لا ينزل عن رتبة من يحتج بحديثه، وهو صاحب هذه القصة. ويشهد له كذلك ما أخرجه النسائي في «سننه» (٣/ ١١٧ رقم ١٤٣٤)، وابن ماجه (١/ ٣٣٩ رقم ١٠٦٦).

وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٤٤٤ رقم ٢٧٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٥٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٩٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١٦٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٣٦ـ ٣٣٧)، جميعًا من طرق عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أمية بن عبد الله بن خالد أنه قال لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن، فقال له ابن عمر: يا ابن أخي إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئًا وإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل. اهـ. وإسناده حسن، فعبد الله بن أبي بكر، وأمية بن عبد الله كلاهما صدوق. والله المستعان.

وبمثله أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٥١٧ رقم ٤٢٧٦) عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن أمية بن عبد الله أنه قال لابن عمر به. وأخرجه الفسوي في «المعرفة» (١/ ٣٧٢) من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الملك =

---

(١) «هـ»: قلت: وأين، وفي «م»: فأين.

(٢) في «م»: قال: فقال.

٥٥٣ـ أخبرنا أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد النيسابوري وأبو سعيد الحسين بن عثمان الشيرازي قالا: أنا أبو الهيثم محمد بن المكي الكشميهني ثنا محمد بن يوسف الفربري ثنا محمد بن إسماعيل البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان عن عمرو عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له: «كِرْكِرة» فمات، فقال رسول الله ﷺ: «هو

= ابن أبي بكر به. واختلف فيه على يونس فرواه عنبسة ثنا يونس عن ابن شهاب أن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن أخبره به، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٨٩ـ ٢٩٠) قال ابن عساكر: قال أحمد: القول قول عنبسة. اهـ. وعنبسة هو ابن خالد بن يزيد بن أخي يونس بن يزيد وهو صدوق، وقد مدحه بعضهم في يونس ولعله فيه أعلى من صدوق فقد ذكر أحمد بن صالح أن أصول يونس كانت عنده انظر «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٥٤).

وفي «التمهيد» (١١/ ١٦١) قال ابن عبد البر: وقال ابن وهب: عن يونس عن ابن شهاب عبد الملك بن أبي بكر عن أمية بن عبد الله بن خالد، فجعل موضع عبد الله بن أبي بكر: عبد الملك بن أبي بكر فغلط ووهم. اهـ.

وأخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٣٨ رقم ٧) باب قصر الصلاة في السفر. ومن طريقه أحمد في «المسند» (٢/ ٦٥ـ ٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٩٠) عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر، وذكر نحوه.

قال ابن عساكر قال أحمد: رواه مالك عن الزهري فأفسده، أسقط عبد الله ولم يسم أمية.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١٦١) هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك، ولم يقم مالك إسناد هذا الحديث أيضًا؛ لأنه لم يسم الرجل الذي سأل ابن عمر، وأسقط من الإسناد رجلاً، والرجل الذي لم يسمه هو: أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد....، وهذا الحديث يرويه ابن شهاب، عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أمية بن عبد الله بن خالد بن عبد الله بن أسيد، عن ابن عمر كذلك رواه معمر، والليث بن سعد ويونس بن يزيد.. إلخ.

(٥٥٣) إسناده صحيح: والخبر أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ١٨٧ رقم ٣٠٧٤). =

في النار»، فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءة قد غَلها، قال أبو عبد الله البخاري: قال ابن سلام «كَركَرة».

* * *

= وابن ماجه (١/ ٩٥٠ رقم ٢٨٤٩)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٢٦٦ رقم ٢٧٢٠)، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (٢٣٨ رقم ٣٩٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٥/ ٢٤٥ رقم ٩٥٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٢٩ رقم ٣٣٥١٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ١٦٠)، والبيهقي في «السنن» (٩/ ١٠٠).
جميعًا من طرق عن سفيان، عن عمرو، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو به.

باب في اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة

٥٥٤- أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: سمعت أبا العباس الأزهري يقول: سمعت عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني يقول: سمعت أبا عبيد يقول: لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا تجد بداً من اتباع لغة أهل الحديث لأجل[1] السماع.

٥٥٥- أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب الأصم، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنا عبد الوهاب بن عطاء أنا ابن عون، عن إبراهيم، عن الأسود قال: قلت لابن عمر: كيف أصنع بيدي إذا سجدت؟ قال: «ارم بهما حوث وقعتا» قال أبو نصر يعني عبد الوهاب: «حوث» لغة تميم.

---

(٥٥٤) **إسناده ضعيف جداً**: فيه أبو العباس الأزهري، وهو أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني ضعيف جداً، انظر «اللسان» (١/ ٣٨٢ رقم ٨٠٣).
ومحمد بن أحمد بن يعقوب ضعيف انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٥).

(٥٥٥) **إسناده ضعيف**: وقد صح بغير هذا اللفظ من غير هذا الطريق.
فيه يحيى بن أبي طالب، واسم أبي طالب، جعفر بن عبد الله بن الزبرقان.
قال فيه ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وسألت أبي عنه، فقال: محله الصدق، ووثقه الدارقطني، وقال في رواية: لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة، وقال الآجري: خط أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب، وقال موسى بن هارون: أشهد على يحيى بن أبي طالب، أشهد أنه يكذب، قال الذهبي: لم يعن في الحديث، والدارقطني فمن أخبر الناس به، وقال مسلمة بن قاسم: ليس به =

---

(١) في «م»، و«هـ» من أجل.

٥٥٦ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر بن شاذان[١] أنا أحمد بن إسحاق بن منجاب الطيبي، ثنا أحمد بن محمد بن شاكر[٢] الزنجاني، ثنا الحسن بن علي الحلواني، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم الأشعري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس من أمْ بر أمْ صيام في أمْ سفر**»[٣].

قال الخطيب[٤]: أراد «ليس من البر الصيام في السفر» وهذا لغة الأشعريين، يقلبون اللام ميما، فيقولون: رأينا أولئك أم رجال، يريدون

= بأس، تكلم الناس فيه. اهـ. انظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٠)، و«لسان الميزان» (٧/ ٤٠٧ رقم ٩٢٣٨). وشيخه عبد الوهاب بن عطاء، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: صدوق ربما أخطأ ويظهر من خلال ترجمته أنه لا يحتج به، ومثله يقول فيه الحافظ نفسه صدوق يخطئ أو له أوهام. والله أعلم.

وقد جاء أثر ابن عمر من وجوه أخرىٰ فمن ذلك:

ما رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ١٧٥ رقم ٢٩٥٠)، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي الوليد، عن ابن عون، عن إبراهيم، عن الأسود قال: سئل ابن عمر أين يضع الرجل يده إذا سجد، فقال: أرميهما حيث وقعتا. ويظهر لي، والله أعلم أن إسماعيل الواقع في الإسناد هو: إسماعيل بن عبد الله بن الحارث البصري، وهو صدوق انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٠٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٣٣ رقم ٢٦٦٩). من طريق إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر أنه سئل عن الرجل إذا سجد كيف يضع يديه؟ قال: يضعهما حيثما تيسر أو كيفما جاءتا. وهو صحيح.

وأخرجه كذلك في (١ برقم ٢٦٧٠) من طريق أبي حازم، قال: قلت لابن عمر أكون في الصف وفيه ضيق كيف أضع يدي؟ فقال: ضعهما كيفما تيسر. اهـ.

(٥٥٦) **صحيح، واللفظ الذي أورده المؤلف شاذ**: الخبر أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» =

---

(١) من هنا نواصل المقابلة في «ك».

(٢) في «أ»، و«م»، و«ظ»: ساكن وفي «هـ»، وهامش «أ» شاكر.

(٣) في «ظ»: ليس من أم برم صيام فم سفر، وفي «هـ»: ليس من أمبر امصيام في أم سفر.

(٤) «ك»: قال أبو بكر، و«هـ»، و«م»: قلت.

الرجال، ومررنا بامقوم، أي بالقوم، وهي لغة مستفيضة إلىٰ الآن باليمن، وفي الحديث أن أبا هريرة قال: يوم الدار طاب أم ضرب[1]، يريد طاب الضرب.

(٥/ ٤٣٤)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٧٢ رقم ٣٨٧) من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٤/ ٢٤٢) من طريق محمد بن يحيىٰ الذهلي عن عبد الرزاق عن معمر به. بلفظ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر». واختلف فيه علىٰ عبد الرزاق.

فرواه عنه إسحاق بن إبراهيم الدبري في «المصنف» (٢/ ٥٦٢ رقم ٤٤٦٧) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٧٢ رقم ٣٨٦). بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر».

وتابعه علىٰ هذا اللفظ محمد بن يحيىٰ الذهلي كما في «سنن البيهقي» (٤/ ٢٤٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن معمراً رواه علىٰ الوجهين.

ولكنه لم يتابع علىٰ الوجه الأول، وتابعه علىٰ الوجه الثاني جماعة منهم:

١- سفيان بن عيينة:

أخرج روايته النسائي في «سننه» (٤/ ١٧٤ رقم ٢٢٥٥)، وابن ماجه (١/ ٥٣٢ رقم ١٦٦٤)، والدارمي (٢/ ٩)، وابن خزيمة (٣/ رقم ٢٠١٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٣٣)، والشافعي في «مسنده» (١/ ٤٧٠ رقم ٧١٩)، وفي «السنن المأثور» رواية الطحاوي (رقم ٣١١، ٣١٢)، والطيالسي في «مسنده» (١٩١ رقم ١٣٤٣)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٨١ رقم ٨٦٤)، وقال في آخره: وذكر لي أن الزهري كان يقول فيه: ولم أسمعه أنا: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٧٩ رقم ٨٩٥٩)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد المثاني» (٤/ ٤٥١ رقم ٢٥٠٦)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٤٩٩ رقم ١٥٣١)، والطوسي في «المستخرج» (٣/ ٣٣٦ رقم ٦٥٣)، والطحاوي في المعاني (٢/ ٦٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٧٦ رقم ٩٢٣)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٧٢ رقم ٣٨٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٢٤٢)، والخطيب في «الموضح» (٢/ ٣٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٩١).

جميعًا من طرق عن سفيان عن الزهري به.

(١) «هـ»: امضرب.

. . . .

٢ـ يونس بن يزيد :
أخرج روايته الدارمي في « سننه» (٢/ ٩) .
٣ـ ابن جريج المكي :
أخرج روايته عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٦٢ رقم ٤٤٦٩) عن ابن جريج قال : حدثني ابن شهاب به . ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد في « المسند» (٥/ ٤٣٤)، والطحاوي في « شرح المعاني» (٢/ ٦٣)، والطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٧١ رقم ٣٨٥)، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة» (٥/ ٢٣٧٢ رقم ٥٨٢٥) .
٤ـ الليث بن سعد :
أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٧٧)، والطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٧٣ رقم ٣٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٩١) .
٥ـ سليمان بن كثير :
أخرج روايته ابن قانع في « معجم الصحابة» (٢/ ٣٧٧)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ رقم ١٧٣ رقم (٣٩٠) .
٦ـ الزبيدي :
أخرج روايته ابن قانع (٢/ ٣٧٧)، والطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٧٣ رقم ٣٩١)، وفي مسند « الشاميين» (٣/ ٦٥ رقم ١٨١٣) .
٧ـ زياد بن سعد :
أخرج روايته الطبراني في « الأوسط» (٩/ ٨٣ رقم ٩١٩٣)، وفي « الكبير» (٩/ ١٧٤ رقم ٣٩٤)، وفي الطريق إليه زمعة بن صالح، وهو « ضعيف» .
٨ـ محمد بن أبي حفصة :
أخرج روايته الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٦٣)، والطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٧٥ رقم ٣٩٧) .
٩ـ عقيل بن خالد :
أخرج روايته الطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٩٧٥ رقم ٣٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٩٩) من طريق ابن أخيه سلامة بن روح بن خالد، وهو صدوق له أوهام وقيل : لم يسمع من عمه، وإنما يحدث من كتبه . اهـ . من « التقريب» .
١٠ـ مكحول الأزدي :
أخرج روايته الطبراني في « الكبير» (١٩/ ١٧٥ رقم ٣٩٨)، وابن عدي في « الكامل»

٥٥٧- أخبرنا بذلك حسن بن أبي بكر أنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي ثنا إسماعيل بن إسحاق ثنا سليمان بن حرب ثنا جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قلت لعثمان وهو محصور في الدار: طاب أم ضرب[1] يا أمير المؤمنين، قال: عزمت عليك لتخرجن، فأطعت أمير المؤمنين فخرجت.

= (٥/ ١٧٣٥) من طريق عمارة بن زاذان وهو صدوق كثير الخطأ.
١١- إسماعيل بن مسلم:
أخرج روايته الطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٧٤ رقم ٣٩٥). ولكن من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا مسروق بن المرزبان ثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل به، ومحمد ابن عثمان متكلم فيه، ومسروق بن المرزبان، صدوق له أوهام. أقول: وقد اتفق جميع هؤلاء على روايته بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر»، وخالفهم معمر فرواه بلفظ: «ليس من امبر امصيام في امسفر». وهو لفظ شاذ. والله أعلم.

(٥٥٧) **صحيح، وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، قال فيه الدارقطني: «لين» انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٤-٤١٥).
والخبر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٧٠)، وخليفة بن خياط في «تاريخه» (ص٧٣)، وابن شيبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٠٦-١٢٠٧).
من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.
وأخرجه ابن شيبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٠٧).
من طريق أبي مشعر المدني عن المقبري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كنت مع عثمان - رضي الله عنه - في الدار، فجاء سهم حائر فأصاب إنسا فقتله، فقلت: طابٌ أم ضراب؟ فقال: أعزم عليك، فإنما يراد نفسي وسأقي المؤمنين بنفسي».
وإسناده ضعيف فيه أبو معشر المدني، وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ضعيف، وأسَنَّ واختلط.
وأخرجه ابن شيبة كذلك من طريق عمرو بن أزهر الواسطي عن عاصم الأحول عن أبي قلابة قال: انْتَضَىٰ أبو هريرة سيفه فقال: الآن طاب أم ضراب .... الخبر، وهو إسناد هالك، فيه عمرو بن أزهر الواسطي: كذاب.
انظر «لسان الميزان» (٤/ ٤٠٦). والله أعلم.

(١) «هـ»: امضرب.

٥٥٨ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا دعلج بن أحمد أنا محمد بن علي ابن زيد الصائغ أن سعيد بن منصور حدثهم قال: ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « **إذا قلت لأخيك يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت، فقد لغيت** » قال أبو الزناد: وهذه لغة أبي هريرة، إنما هو لغوت.

---

(٥٥٨) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٨٣ رقم ٨٥١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ ٤٤٠ رقم ١٩١٤)، وابن خزيمة (٣/ ١٥٤ رقم ١٨٠٦)، والشافعي في «مسنده» (١/ ٢٩٥ رقم ٤٠٥)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٢٨ رقم ٩٦٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٥٨ رقم ٥٢٩٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٤٤)، والبيهقي في «سننه» (٣/ ٢٢٩).
من طرق عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة به مرفوعًا.
قال: «إذا قلت لصاحبك، أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغيت».
قال أبو الزناد: هي لغة أبي هريرة، وإنما هو: فقد لغوت، واللفظ لمسلم.
وأخرجه مالك في «الموطأ» (ص ١٠٦)، ومن طريقه الدارمي (١/ ٣٦٤)، والشافعي كما في «المسند» (١/ ٢٩٥ رقم ٤٠٤)، وفي «السنن المأثورة» رواية الطحاوي (ص١٣٩ رقم ٤٥)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٨٥)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٢١٩)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٢٦) وفي «شرح السنة» (٤/ ٢٥٨ رقم ١٠٨٠).
عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «فقد لغوت».
وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٤١٤ رقم ٩٣٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٨٣ رقم ٨٥١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ رقم ١٩١٠ ـ ١٩١٣)، والنسائي في «سننه» (٣/ رقم ١٤٠١، ١٤٠٢)، وفي «الكبرى» (١/ ٥٣٤ رقم ١٧٢٦ ـ ١٧٢٨)، وفي «كتاب الجمعة» (١٢٧ رقم ٧٨ ـ ٨٠)، والترمذي في «سننه» (٢/ ٣٨٧ رقم ٥١٢)، والطوسي في «المستخرج» (٣/ ٢٨ رقم ٣٤٧)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٦٤)، وابن خزيمة (٣/ ١٥٣ رقم ١٨٠٥)، والشافعي في «مسنده» (١/ ٢٩٤ رقم ٤٠٣) وفي «السنن المأثورة» رواية الطحاوي (ص ١٣٨ رقم ٤٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٢٢٣ رقم ٥٤١٤ ـ ٥٤١٦، ٥٤١٨)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٧٤، ٤٨٥، ٥١٨، ٥٣٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٢٢٣ رقم ٥٨٤٦)، والباغندي في «مسند عمر» (ص ٧١ رقم ٢٠ ـ ٢٣)، والطحاوي في =

٥٥٩ـ أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الكاتب بأصبهان ثنا[١] أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسىٰ بن مزيد الخشاب حدثنا عبد العزيز بن معاوية القرشي ثنا محرز بن وَزَرَ عن (أباه) وزرا حدثه عن أبه عمران حدثه عن أبيا شعيثًا[٢] حدثه عن أباه عاصما حدثه عن أبيه حصين بن مُشمت حدثه أنه وفد إلى النبي ﷺ، وبايعه على الإسلام وصدَّق إليه ماله، وأقطعه النبي ﷺ مياها[٣] عدة منها: أسفاد وجراد[٤] ومنها السديرة ومنها العتيرة ومنها الأصَيهُب[٥] ومنها المروث[٦]، ومنها الثماذة، وشرط النبي ﷺ لحُصين بن مشمت فيما أقطعه إياه ألا يباع ماؤه، ولا يعقر مرعاه، ولا يعضد شجره فقال زهير بن عاصم:

إن بلادي لم تكن إملاسا بهن خط القلم إلا نفاسا
من النبي حين أعطى الناسا فلم يدع لبسا ولا التباسا

= «شرح المعاني (١/ ٣٦٧)، وابن المقرئ في «المعجم» (٢٨٧ رقم ٩٣٧)، وتمام في «فوائده» (٢/ ٦٨ رقم ٤٦٠)، وابن حزم في «المحلىٰ» (٥/ ٦٢ ـ ٦٣)، والبيهقي في «سننه» (٣/ ٢١٨ـ٢١٩). جميعاً من طرق عن أبي هريرة به بلفظ: فقد لغوت. والله أعلم.

(٥٥٩) **إسناده ضعيف**: أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢ رقم ٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٤١٥ رقم ١٢١٠)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٩ رقم ٣٥٥٥)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢/ ٨٤٣ رقم ٢٢٠٦)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ١٤٤). وعزاه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٥٩) لابن شاهين، ثم قال: وأكثر رواته غير معروفين لكن قد صححه ابن خزيمة وأخرجه الضياء في المختارة. اهـ.

(١) في «م»: أخبرنا.
(٢) كذا في «أ»، و«م»، و«هـ»، وفي «ظ»، و«ك»: شعيبًا.
(٣) في «ظ»: مياماً.
(٤) في «م»، و«ك»، و«هـ»: إسناد وجراد، وفي «ظ»: أسفاد وخواذ.
(٥) «ظ»: الأصبيب.
(٦) «ظ»، و«ك»، و«هـ»: المروت.

وقال أبو نخيلة:

أعــــوذ بالله وبالســــري   وبالكتــــابين مــن النبــي

من حــــادث جل علىٰ عــــادي

قــال الخطيب[١] : رواه أحمد بن عبدة الضبي عن محرز بن وزر . فقال: «أنّ، أنّ» بدل عن في كل المواضع، وعبد العزيز، أبدل في روايته من الهمزة عينًا، وهي التي يقال لها: عنعنة قيس، علىٰ وجه الذم لها، وهم معروفون بها .

٥٦٠- أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا معاذ بن المثنىٰ ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان عن عمرو قال: سمعت رجلا من أهل الأرض يقول: سمعت أبْدَ الله بن إياس يقول: إن الله لما خلق إبليس نخر [قال الخطيب][٢] : أراد هذا الراوي أن يقول: عبد الله، فأبدل من العين همزة، وهذا خلاف لغة قيس في العنعنة .

ومن الناس من يقلب في كلامه الراء غينا، والقاف همزة، كما فعل المذكور آنفًا في العين، وهكذا من في لسانه عجمة، يقلب القاف كافا، والذال دالا .

٥٦١- أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد الدقاق ثنا حنبل ابن إسحاق ثنا هارون بن معروف ثنا ضمرة عن عثمان بن عطاء قال: كان مكحول رجلاً أعجميًا لا يستطيع أن يقول: قل، يقول: «كل»، قال: [و][٣] مكحول فكل ما قال بالشام قبل منه .

(٥٦٠) **إسناده ضعيف** : فيه محمد بن عباد وهو ابن الزبرقان المكي نزيل بغداد، ترجم له الحافظ ابن حجر في «تقريبه» بقوله : صدوق يهم وهو كما قال انظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢١٤) .

(٥٦١) **إسناده ضعيف** : فيه عثمان بن عطاء وهو ابن أبي مسلم الخراساني أبو مسعود المقدسي، ترجم له الحافظ في «التقريب» بقوله : «ضعيف» .

(١) من «أ»، و«ظ» .

(٢) في «ك»: قال أبو بكر، و«م»، و«هـ»: قلت .

(٣) لا توجد في «ك»، و«م» .

قال الخطيب[١] : أراد عثمان أن مكحولا كان عندهم - مع عجمة لسانه - محل[٢] الأمانة وموضع الإمامة، يقبلون قوله[٣] ويعملون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكمون لفظه. والله أعلم.

٥٦٢- أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي: ثنا أبو معاوية حدثنا[٤] الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال: «دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النار[٥] في ذباب، قالوا: وكيف ذلك؟.. قال: مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرب، قال: ليس عندي شيء، قالوا: قرب ولو ذبابًا، فقرب ذبابًا، قال: فخلوا سبيله، قال: فدخل النار، وقالوا للآخر: قرب ولو ذبابًا، قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئًا دون الله، قال: فضربوا عنقه، قال: فدخل الجنة»، قال عبد الله، قال أبي، قال أبو معاوية، قال الأعمش: «ذبابًا»[٦] يعني أن سلمان كان في لسانه عجمة.

---

(٥٦٢) **إسناده صحيح**: وسليمان بن ميسرة، وثقه ابن معين، وقال ابن حبان في ثقات التابعين روى عن طارق بن شهاب، وله صحبة، وقال ابن خلفون في «الثقات»: وثقه العجلي ويحيى والنسائي. اهـ. من «تعجيل المنفعة» (ص ١٩٨).

والخبر أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١٢).

من طريق أبي معاوية ثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة به، وليس فيه قول الأعمش: ذباب يعني أن... إلخ. واختلف فيه على الأعمش.

فرواه عنه كما سبق أبو معاوية بن خازم الضرير، وتابعه جرير بن حازم، كما في «الحلية» =

---

(١) في «ك»: قال أبو بكر، و«م»، و«هـ»: قلت.

(٢) في «م»، و«ك»، و«هـ»: بمحل.

(٣) «هـ»: منه.

(٤) «ك»: عن الأعمش، و«هـ»: قال.

(٥) في «م»: دخل النار رجل.

(٦) كذا في «أ»، و«ظ»، وفي «م»، و«هـ»، و«ك»: ذباب.

باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث

٥٦٣ـ أخبرنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان، ثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي ثنا معمر بن سليمان الرقي ـ أبو عبد الله ـ ثنا زياد بن خيثمة عن علي بن النعمان بن قراد عن رَجُل عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، قال: «**خيرت بين الشفاعة أو نصف أمتي في الجنة، فاخترت الشفاعة؛ لأنها أعم وأكفى؛ أترونها للمتقين؟ لا ولكنها للمتلوثين، الخطاؤن**[1]»، قال زياد: أما أنها لحن ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا.

= لأبي نعيم (١/ ٢٠٣). وخالفهما محاضر بن المورع فرواه عن الأعمش عن الحارث ابن شبيل عن طارق به، أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٤٠ رقم ٦٩٦٢).

فوهم محاضر بن المورع في جعل الواسطة بين الأعمش وطارق، الحارث بن شبيل. ومحاضر صدوق له أوهام.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٤٧٧ رقم ٣٣٠٢٧). ثنا وكيع قال: ثنا سفيان عن مخارق بن خليفة عن طارق بن شهاب عن سلمان به ومخارق بن خليفة ثقة.

والحديث الصحيح فيه الوقف وليس له حكم الرفع؛ لأن سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ ممن عرف برواية الإسرائيليات. والله أعلم.

(٥٦٣) إسناده **ضعيف**: فيه جهالة من حَدَّث عن ابن عمر، وفي الإسناد إليه علي بن النعمان ابن قراد لم أقف على ترجمته والله المستعان.

والخبر أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٥٣١ رقم ٨١). عن طريق معمر بن سليمان الرقي، عن زياد بن خيثمة، عن علي بن النعمان بن قراد، عن رجل عن عبد الله بن عمر به. =

---

(١) «ك»: الخاطون.

٥٦٤ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا أبو سعيد الأصمعي قال: سمعت ابن عون يقول: أدركت ستة: ثلاثة منهم يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون في المعاني، وكان أصحاب الحروف: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوة، ومحمد بن سيرين، وكان أصحاب المعاني: الحسن، والشعبي، والنخعي.

= وفيه قال معمر: أما أنها لحن، ولكن هكذا سمعتها.
وأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (ص ٩٦ رقم ٩٣)، ومن طريقه البيهقي في «الاعتقاد» (ص ٩٦)، وابن الأبار في «معجمه» (ص ١٠٣ رقم ٩٢)، وفي فوائد أبي دلف.
من طريق عبد السلام بن حرب عن زياد بن خيثمة، عن نعمان بن قراد عن عبد الله بن عمر به، وعبد السلام بن حرب «ثقة حافظ».
وأخرجه ابن ماجه (٢/ ١٤٤١ رقم ٤٣١١). ثنا إسماعيل بن أسد، ثنا أبو بدر، ثنا زياد ابن خيثمة، عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن أبي موسى الأشعري به.
وذكره الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٢٧) ثم قال: وغيره يرويه عن أبي بدر مرسلاً. لا يذكر فيه أبا موسى.
ورواه عبد السلام بن حرب، عن زياد بن خيثمة، عن نعمان بن قراد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ثم قال: وليس فيها شيء صحيح. اهـ. أقول: وما ذهب إليه الدارقطني صحيح، فقد اضطرب فيه زياد بن خيثمة فرواه على هذه الوجوه المختلفة.
وقد ذهب إلى ذلك أيضًا العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - كما في تحقيقه على السنة لابن أبي عاصم رقم (٧٩١). والله أعلم.

(٥٦٤) **إسناده صحيح**: والخبر أخرجه الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٣٦٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٧٩)، (٥٣/ ١٨٩)، وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٣٥ رقم ٦٩٢)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٦٧٤ رقم ١٠٥٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٠٨)، (٤٩/ ١٨٠)، (٥٣/ ١٨٩). جميعًا من طرق عن الأصمعي عن ابن عون به.
وأخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٧٤٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ١٨٧)، (٦/ ٢٥٠، ٢٧٢)، (٧/ ١٥٨، ١٩٤، ٤٥٤). وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٠٧)، (٤٩/ ١٧٩)، (٥٣/ ١٨٩).
من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا ابن عون به. =

٥٦٥ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قال: قرأت على علي بن الحسين الكراعي: حدثكم أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام ثنا ابن قهزاذ ـ وهو أبو عبد الله[1] محمد بن عبد الله ـ ثنا العلاء ـ هو ابن عمرو بن أيوب بن مدرك ـ ثنا حفص بن غياث عن الأشعث[2] قال: كنت أحفظ عن الحسن وابن سيرين والشعبي، فأما الحسن والشعبي فكانا يأتيان بالمعنى، وأما ابن سيرين فكان يحكي صاحبه، حتى يلحن كما يلحن.

= وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٦٦ رقم ٢٢٠٦) من طريق هشيم، عن ابن عون به.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٩٤) وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٣٩١رقم ٢٧٤٦)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٣٤ رقم ٦٨٩) من طريق إسماعيل بن علية عن ابن عون به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٤)، وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٣/ ١٩٨رقم ٤٨٥٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٣٥ رقم ٦٩٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٦٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٠٨)، (٤٩/ ١٨٠).

من طرق عن معاذ بن معاذ عن ابن عون به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في العلم (ص ٣٢ رقم ١٣٤). والله أعلم.

(٥٦٥) **إسناد المؤلف ضعيف**: وقد صح عن أشعث من وجه آخر. في إسناده من لم أعرفه، وأشعث: هو ابن سوار الكندي ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: ضعيف. وقد صح إليه الإسناد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣١٧ رقم ٢٦٤٤٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨٠).

من طرق عن حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن والشعبي، إنهما كانا لا يريان بأسًا بتقديم الحديث وتأخيره، وكان ابن سيرين يتكلفه كما سمع. اهـ.

---

(١) في «ك»: أبو عبيد الله.

(٢) «هـ»: أشعث.

٥٦٦ـ أخبرنا عبد الله بن يحيىٰ السكري أنا يحيىٰ بن وصيف الخواص ثنا أحمد بن علي الخزاز ثنا يحيىٰ الحمَّاني حدثني أبي عن الأعمش عن عمارة بن عمير قال: كان أبو معمر يحدث الحديث فيه اللحن، فيلحن اقتداء بما سمع.

٥٦٧ـ أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الأصبهاني أنا شاكر بن جعفر المعدل ثنا عمير بن مرداس ثنا محمد بن بكير ثنا عثام قال: ثنا الأعمش عن عمارة عن أبي معمر قال: إني لأسمع الحديث لحنًا، فألحن اتباعًا لما سمعت.

٥٦٨ـ أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري ثنا أبو طاهر عبد الواحد بن عمر ابن محمد بن أبي هاشم ثنا محمد بن علي بن إسماعيل التوزي قال: قال أبو زيد عمر بن شبة قال لي عفان، وأبو[1] الوليد: كان يزيد بن أبي عمر إذا حدث عن الحسن أعرب وإذا حدث عن ابن سيرين يلحن.

---

(٥٦٦) **صحيح، وإسناد المؤلف ضعيف جداً**: فيه يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني «كذاب» وأبوه عبد الحميد صدوق يخطئ.
والخبر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٠٣) من طريق يحيىٰ بن عبد الحميد به.
وأخرجه الدارمي في «مقدمة السنن» (١/ ٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣١٧ رقم ٢٦٤٤٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٥٤٠ رقم ٧٠٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨١)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٥ رقم ١٠١٦٠، ١٠١٦١)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٨٥). كلهم من طرق عن الأعمش عن عمارة به، وإسناده صحيح.

(٥٦٧) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن بكير صدوق يخطئ. والخبر صحيح، وقد سبق الكلام عليه في رقم (٥٦٦). والله أعلم.

(٥٦٨) **صحيح وإسناد المؤلف ضعيف**: فيه محمد بن علي بن إسماعيل التوزي.
ترجم له المؤلف في «تاريخ بغداد» (٣/ ٧١).
قال: حدث عن أبي زيد عمر بن شبة النمري، روىٰ عنه أبو طاهر بن أبي هاشم =

---

(١) في «م»: عفان أبو الوليد، أو أبو الوليد.

٥٦٩ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني قرئ على عبد الله بن إبراهيم بن أيوب وأنا أسمع حدثكم أحمد بن عبد الرحمن بن مرزوق ثنا عمر[1] بن محمد ثنا سفيان عن إسماعيل بن أمية قال: كنا نريد نافعًا على أن لا[2] يلحن، فيأبى إلا الذي سمع.

٥٧٠ـ حدثني محمد بن علي بن عبد الله يعني الصوري أنا أحمد بن محمد ابن القاسم بن مرزوق المعدل أنا الحسن بن رشيق ثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي قال: لا يعاب اللحن على المحدثين، وقد كان إسماعيل بن [أبي][3] خالد يلحن، وسفيان ومالك بن أنس وغيرهم من المحدثين.

= المقرئ. اهـ. ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلاً.
والخبر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص٥٤٠ رقم ٣٠٧٤).
ثنا عمر بن شبة ثنا عفان به، وإسناده صحيح. ويشهد له ما أخرجه المؤلف كذلك في «الجامع» (٦/٢ رقم ١٠٦٥). من طريق عبيد الله بن محمد ثنا عمر بن شيبة، ثنا عفان قال: كان يزيد بن إبراهيم التستري، وذكره. إلا أنني لم يتميز لي من هو عبيد الله بن محمد هذا. والله أعلم، ولعله عبيد الله تصحف من عبد الله وهو ابن محمد ابن أبي الدنيا. والله أعلم.

(٥٦٩) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٧/٥ رقم ٢٦٤٤٩)، والمؤلف في «الجامع» (٥/٢ رقم ١٠٦٢)، وابن عبد البر في «الجامع» (٣٥١/١ رقم ٤٧٧)، من طرق عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية به.
وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٢٦). من طريق ابن جريج قال: كنا نريد أن نرد نافعًا عن اللحن فلا يرجع.

(٥٧٠) إسناده صحيح: وابن مرزوق ترجم له الإمام الذهبي في «السير» (٣٩٣/١٧) بقوله: الشيخ الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد بن القاسم بن مرزوق المصري الأنماطي المعدل.

(١) في «م»، و«ك»، و«هـ»: عمرو.
(٢) في «ك»، و«هـ»: ألا.
(٣) من «ك»، و«هـ»، و«م».

٥٧١ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا عبد الله بن إسحاق البغوي أنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رجل لعثمان بن أبي العاص: يا أبا عبد الله بنتمونا بونًا بعيدا، قال: وما ذلك[1]؟ قال: تصدقون وتفعلون وتفعلون قال: وإنكم لتغبطونا بكثرتنا هذه؟ قال: إي والله فقال عثمان: والذي نفسي بيده لدرهم ينفقه أحدكم يخرجه من جهده، وبضعه في حقه أفضل في نفسي من عشرة آلاف ينفقها أحدنا غيضًا من فيض قال أبو عبيد: قال إسماعيل: بنتمونا بالكسر، وإنما هو بُتمونا.

٥٧٢ـ وأخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قرأت على محمد بن علي ابن النضر: حدثكم علي بن عبد الله بن مبشَّر ثنا أبو حاتم الرازي قال: ثنا عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران قال: سألت أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث، قال: لا بأس به.

٥٧٣ـ حُدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي أنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال أنا عبد الله بن أحمد قال: كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره، وإذا كان لحنًا سهلاً تركه وقال: كذا قال الشيخ.

---

(٥٧١) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الله بن إسحاق البغوي.
قال فيه الدارقطني «فيه لين».
انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤١٤ـ ٤١٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤١).
(٥٧٢) **إسناده صحيح**: وعبد الملك بن عبد الحميد بن مهران هو أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل، لازم الإمام أحمد أكثر من عشرين سنة.
وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص/ ٥٢٦ رقم ٦٦٩).
من طريق عبد الملك بن عبد الحميد قال: رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه.
(٥٧٣) **إسناده ضعيف**: لعدم علمنا بحال من حدَّث الخطيب. والله أعلم.

---

(١) في «م»: وما ذاك.

٥٧٤ـ قرأت على بشري بن عبد الله الرومي عن أبي بكر ابن مالك القطيعي قال: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: ما زال القلم في يد أبي حتى مات ويقول: إذا لم ينصرف الشيء في معنًى، فلا بأس أن يصلح. أو كما قال.

قال الخطيب[١]: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلابد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب وخاصة[٢] إذا كان الحديث معروفًا ولفظ العرب به ظاهراً معلومًا، ألا ترى أن المحدث لو قال: «لا يؤم المسافر المقيمُ» فنصب المسافر ورفع المقيم، كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه.

٥٧٥ـ وقد حدثني علي بن أحمد المؤدب، ثنا أحمد بن إسحاق النهاوندي أنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد قال: كنا عند عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان يومًا وهو يحدثنا، وأبو العباس بن سريج حاضر فقال عبدان: «من دُعي فلم يَجب فقد عصى الله ورسوله» ففتح الياء من قوله: يجب، فقال له ابن سريج: أرأيت[٣] أن تقول يُجب بضم الياء، فأبى عبدان أن يقول، وعجب من صواب ابن سُريج، كما عجب ابن سريج من خطئه.

---

(٥٧٤) إسناده حسن: فيه بشري بن عبد الله الرومي، وهو بشري بن مسيس أبو الحسن الرومي مولى فاتن، قال فيه المؤلف في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣٦): كتبنا عنه وكان صدوقًا صالحًا دينا». اهـ.

(٥٧٥) إسناده حسن: والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٢٧).

---

(١) «ك»: قال أبو بكر، «م»، و«هـ»: قلت.

(٢) «هـ»: بخلافه.

(٣) «هـ»، و«ك»: إن رأيت.

باب ذكر الحكاية عمن قال: يجب أداء حديث رسول الله ﷺ على لفظه، ويجوز رواية غيره على المعنى

٥٧٦ـ أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز الهمداني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا القاسم بن أبي صالح قال: سمعت أبا حاتم -يعني الرازي- يقول: سمعت سعيد بن عفير يقول: قال مالك بن أنس: كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه، وعلى ما روى، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى.

٥٧٧ـ أخبرنا أبو القاسم الأزهري ثنا عبيد الله بن محمد العُكْبَري ثنا حمزة ابن القاسم الخطيب ثنا عمر بن مدرك ثنا عبد العزيز بن يحيى المديني - مولى بني هاشم - قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ما كان من حديث رسول الله ﷺ فلا تَعْدُ اللفظ، وما كان عن[1] غيره فأصبت المعنى فلا بأس.

٥٧٨ـ أخبرنا أبو بكر محمد[2] بن المؤمل الأنباري أنا محمد بن عبد الله بن

---

(٥٧٦) إسناده صحيح: والقاسم بن أبي صالح هو القاسم بن بندار الهمذاني «ثقة» انظر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٨٨).
والخبر أخرجه المؤلف في «الجامع» (٢/ ٢٥ رقم ١١١٠، ١١١١) من طريق محمد بن مخلد نا محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي نا سعيد بن عفير قال، وذكر نحوه.
وأخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (ص١٧٩) من طريق سعيد بن عفير به.

(٥٧٧) إسناده ضعيف جداً: فيه عبد العزيز بن يحيى المدني، ترجم له الحافظ ابن حجر في «التقريب» بقوله: متروك، كذبه إبراهيم ابن المنذر. اهـ. وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٣). والله أعلم.

(٥٧٨) إسناده صحيح.

---

(١) في «م»: من.
(٢) «ظ»، و«أ»، أحمد، وهو خطأ، والتصويب من «ك»، و«م»، «هـ»، و«تاريخ المؤلف».

صالح بن صالح الأبهري ثنا عبيد الله بن الحسن[1] الصابوني ثنا مالك بن عبد الله بن سيف التجيبي بمصر ثنا عبد الله بن [عبد][2] الحكم قال: قال أشهب سألت مالكًا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر، والمعنى واحد قال[3]: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ، فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد فيها وينقص منها، وما كان من قول غير النبي ﷺ؛ فلا أرى بذلك بأسًا إذا كان المعنى واحدًا.

٥٧٩ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي أنا الحسين بن إدريس ثنا ابن عمار عن معن قال: سألت مالكًا عن معنى الحديث، فقال: أما حديث الرسول ﷺ فأدِّه كما سمعته، وأما غير ذلك فلا بأس بالمعنى[4].

* * *

(٥٧٩) حسن وإسناده ضعيف: فيه عبيد الله بن الحسين بن عبد الرحمن الصابوني الأنطاكي من أهل أنطاكية أبو محمد ذكره السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٥٠٦) مادة الصابوني، ولم أقف على جرح أو تعديل فيه.
والخبر أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٥٠).
من طريق محمد بن عبد الله بن الحاكم ثنا أشهب به، وإسناده حسن.

(١) «ك»: الحسين.
(٢) من «هـ»، «و».
(٣) «هـ»: فقال.
(٤) في «ك»: على المعنى.

باب ذكر الرواية عمن أجاز النقصان من الحديث ولم يجز الزيادة فيه

٥٨٠ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا عثمان بن أحمد ثنا حنبل بن إسحاق ثنا محمد بن سعيد ـ يعني ابن الأصبهاني ـ ثنا عبد الله بن المبارك عن سيف عن مجاهد قال: انقص من الحديث ولا تزد فيه.

٥٨١ـ أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي أنا محمد بن أحمد بن محمد المفيد (ح) وأخبرنا محمد بن علي الحربي ثنا علي بن عمر الحضرمي قالا: ثنا خالد بن محمد الصفار قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا خفت أن تخطئ في الحديث، فانقص منه ولا تزد [فيه] (1).

ومن الحجة لمن ذهب إلى هذا المذهب قول النبي ﷺ: «**نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها**» قالوا: وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو كان لم يكن كذلك، لذكره كما ذكر الزيادة.

(٥٨٠) **إسناده صحيح**: ومحمد بن سعيد الأصبهاني: هو محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي أبو جعفر بن الأصبهاني ثقة ثبت. وسيف هو ابن سليمان، ويقال: ابن أبي سليمان المخزومي: «ثقة».
والخبر أخرجه ابن أبي خيثمة في أخبار المكيين من «تاريخه» (٢٦٦ رقم ١٩٤)، والترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٧٤٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٤٣ رقم ٧١٤، ٧١٥)، وعياض في «الإلماع» (ص٢١٨) من طريق سيف به. وسيأتي برقم (٦٤٤، ٧٦٨، ٧٦٩).

(٥٨١) **إسناده ضعيف جداً**: فيه محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر الجرجاني المشهور بالمفيد «متهم». انظر «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٦)، و«السير» (١٦/ ٢٦٩)، و«لسان الميزان» (٥/ ٦٥٧).

(١) من «ك».

٥٨٢ـ أخبرنا أبو الفرج عبد السلام بن عبد الوهاب القرشي بأصبهان أنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد ابن الليث الجوهري قالا : ثنا سويد بن سعيد ثنا الوليد بن محمد الموقري ثنا ثور بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع : « **نضر الله من سمع مقالتي فلم يزد فيها فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه**».

وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى أن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة، لأنها تقطع الخبر وتغيره، فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالته، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفًا واحدًا .

---

(٥٨٢) **إسناده ضعيف جداً** : فيه الوليد بن محمد الموقري، وهو ابن بشر البلقاوي، ترجم له الحافظ ابن حجر في « تقريبه» بقوله : متروك .
والخبر أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٢٩١ رقم ٥٠٨) .
وأخرجه الطبراني كذلك في « الكبير» (٢٠/ ٨٢ رقم ١٥٥)، وفي «الأوسط» (٧/ ٣٧ رقم ٦٧٨١)، و(٨/ ٥٦ رقم ٧٩٥٣)، وفي « مسند الشاميين» (٣/ ٢٥٩ رقم ٢٢١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٧٠)، وأبو عمرو المديني في جزء « نضر الله امرأ» (ص ٢١ رقم ٧)، وأبو نعيم في « الحلية» (٩/ ٣٠٨)، والقضاعي في « الشهاب» (٢/ ٣٠٧ رقم ١٤٢٢)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق» (٤٦/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) . جميعًا من طريق عمرو بن واقد، ثنا يونس بن ميسر بن حليس، عن أبي إدريس، عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : « نضر الله عبداً سمع كلامي ثم لم يزد فيه، ورب حامل كلمة إلى أوعى لها منه . . . » الحديث .
قال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن معاذ بن جبل إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو ابن واقد . أقول : وعمرو بن واقد هو الدمشقي أبو حفص، مولى قريش «متروك» .
وأخرجه الحاكم في « المدخل إلى الصحيح» (٨٥ـ٨٦)، وأبو عمرو بن حكيم المدني في جزء « نضر الله أمرأ» (ص٥٠ رقم ٤٠)، وابن عبد البر في « الجامع» (١/ ١٨٨ رقم ١٩٩)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق» (٣٤/ ١٥)، والمقدسي في «المختارة» =

٥٨٣ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا إسماعيل بن علي بن الخطبي وأبو علي بن الصواف وأحمد بن جعفر بن حمدان قالوا: ثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي ثنا سفيان قال: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: والله إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفًا.

وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى: إن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوي قد رواه مرة أخرى بتمامه، أو علم أن غيره قد رواه على التمام، ولا يجوز له إن لم[1] يعلم ذلك، ولم يفعله.

وقال كثير من الناس: يجوز ذلك للراوي على كل حال، ولم يفصلوا.

والذي نختاره في ذلك أنه: إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه، فإنه يجب نقله على تمامه، ويحرم حذفه، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به، ولا[2] فرق بين أن يكون ذلك تركًا لنقل العبادة كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركًا لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال: لا يحل اختصار الحديث.

= (٦/ ٣٠٧ رقم ٢٣٢٨ ـ ٢٣٢٩). من طريق هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عن إبراهيم بن أبي عبلة حدثني عقبة بن وساج عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله أمرأً سمع قولي ثم لم يزد فيه...» الحديث.

وإسناده ضعيف. فيه هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٤٧)، وقال ربما أغرب، وانظر اللسان (٦/ ٢٤٥). وعلى ذلك فزيادة، «ثم لم يزد فيه» لا تصح، وأما بقية الحديث فيشهد له ما سبق في رقم (٤٦).

(٥٨٣) إسناده صحيح: والأثر أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٧٧ رقم ١٢٥)، وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٩١ رقم ٥٢٦) من طريق الإمام أحمد به. =

(١) «هـ»: إن لا.
(٢) «هـ»: فلا فرق.

٥٨٤ـ أخبرنا أبو مسلم جعفر بن بآي الجيلي[1] الفقيه قال: ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي المقري بأصبهان قال: ثنا عبد الله بن محمد الهمداني ثنا زكريا بن يحيى خياط السنة ثنا إسحاق بن راهويه قال: سمعت النضر بن شميل يقول[2]: سمعت الخليل بن أحمد يقول: لا يحل اختصار حديث النبي ﷺ لقوله: « **رحم الله امرأ سمع منا حديثًا فبلغه كما سمعه** ».

٥٨٥ـ وأخبرنا محمد بن عيسى الهمذاني ثنا صالح بن أحمد الحافظ ثنا إبراهيم بن محمد بن يعقوب **ثنا** زكريا بن يحيى السجزي قال: سمعت إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي يقول[2]: سمعت النضر بن شميل يقول: سمعت الخليل بن أحمد يقول: لا يحل اختصار الحديث، لأن النبي ﷺ قال: « **رحم الله امرأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها** » فمتى اختصر لم يفهم المبلِّغُ معنى الحديث.

٥٨٦ـ أخبرني أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الصيرفي أنا عبد الرحمن بن عمر الخلال ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: قال جدي: كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ.

= وأخرجه ابن سعد في « الطبقات» (س٦/ ٣١٦)، والبخاري في « تاريخه الكبير» (٥/ ٤٢٦ـ٤٢٧ رقم ١٣٨٦)، والترمذي في « العلل الصغير» (٥/ ٧٤٨). جميعًا من طريق سفيان قال: سمعت عبد الملك بن عمير يقول: وذكر نحوه. والله أعلم.

(٥٨٤) **إسناد رجاله ثقات** عدا عبد الله بن محمد الهمذاني لم أقف على ترجمته، والله أعلم. ويشهد له ما سيأتي بعده برقم (٥٨٥).

(٥٨٥) **إسناده صحيح**.

(٥٨٦) **إسناده صحيح**: إلى يعقوب بن شيبة، ويعقوب لم يدرك مالكًا ـ رحمه الله ـ.

---

(١) في «م»: الختلي.

(٢) في «م»، «هـ»: قال.

٥٨٧ـ قرأت على أحمد بن محمد بن غالب عن أبي الحسن الدارقطني قال ثنا ابن مخلد قال: سمعت عباساً الدوري يقول: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى.

٥٨٨ـ حدثني محمد بن أبي الحسن[١] قال: أنا الخصيب بن عبد الله القاضي بمصر قال: أنا أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي ثنا عبد الله بن جابر البزاز ثنا جعفر بن محمد بن عيسى بن نوح، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع قال: قال لي عنبسة قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه!؟ قال: فقال لي: أو فطنت له؟

فأما إن[٢] كان المتروك من الخبر متضمناً لعبارة أخرى وأمراً لا تعلق له بتضمن البعض الذي رواه ولا شرطاً فيه، جاز للمحدث رواية الحديث على النقصان وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين: عبارتين منفصلتين، وسيرتين، وقضيتين لا تعلق لإحداهما بالأخرى؛ فكما يجوز لسامع[٣] الخبرين اللذين هذه حالهما رواية أحدهما دون الآخر، فكذلك يجوز لسامع الخبر الواحد القائم فيما تضمنه مقام الخبرين المنفصلين رواية بعضه دون

(٥٨٧) **إسناده صحيح**: وابن مخلد، هو محمد بن مخلد بن حفص، أبو عبد الله الدوري العطار «ثقة». انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٠)، و«السير» (١٥/ ٢٥٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٢٨).

(٥٨٨) **إسناده ضعيف**: فيه عبد الله بن جابر بن عبد الله أبو محمد الطرسوسي البزار «ضعيف». انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٧/ ٢٣٤)، و«لسان الميزان» (٣/ ٧٣٧ رقم ٤٥٣٨)، وتلميذه، أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطرسوسي.
ذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» (٣/ ٣٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والله أعلم.

(١) «هـ»: الحسين.
(٢) «هـ»: فإن.
(٣) في «هـ»: لسامع الخبر الواحد القائم فيما تضمنه مقام الخبرين.. الخ.

بعض، ولا فرق بين أن يكون قد رواه هو بتمامه، أو رواه غيره بتمامه، أو لم يروه غيره ولا هو بتمامه، لأنه بمثابة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر، وكذلك لا[1] يجوز لسامع الخبر الذي يتضمن حكمًا متعلقًا بغيره وأمرًا يلزم في حكم الدين لا يتبين المقصد منه إلا باستماع الخبر على تمامه وكماله أن يروي بعضه دون بعض، لأنه يدخله فساد، وإحالة لمعناه[2] وسد لطريق العلم بالمراد منه[3] ، فلا فصل في تحريم ذلك عليه بين أن يكون قد رواه غيره مبينًا، أو هو مرة قبلها، أو لم يكن ذلك، لأنه قد يسمعه ثانيًا منه إذا رواه ناقصًا غير الذي سمعه تامًا، فلا يصل بنصه إلى معناه وقد يسمع روايته له ناقصًا من لم يسمع رواية غيره له تامًا فلا يجوز رواية ما حل هذا المحل من الأخبار إلا على التمام والاستقصاء اللهم إلا أن يروي الخبر بتمامه غيره، ويغلب على ظن راويه على النقصان أن من يرويه له قد سمعه من الغير تامًا، وأنه يحفظه بعينه، ويتذكر بروايته له البعض باقي الخبر، فيجوز له ذلك، فإن شاركه في السماع غيره لم يجز، وكذلك فإنه يجوز أن يرويه ناقصًا لمن كان قد رواه له من قبل تامًا إذا غلب على ظنه أنه حافظ له بتمامه وذاكر له، فأما إن خاف نسيانه والتباس الأمر عليه. لم يجز أن يرويه له إلا كاملاً .

وقد كان سفيان الثوري يروي الأحاديث على الاختصار لمن قد رواها له على التمام لأنه كان يعلم منهم الحفظ لها والمعرفة بها .

٥٨٩ـ أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن الحسين الدينوري بها أنا أبوبكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني الحافظ أنا الحسين بن محمد مأمون ثنا أبو

---

(٥٨٩) إسناده ضعيف جداً : فيه عبد العزيز بن أبان بن محمد بن سعيد بن العاص . =

---

(١) في «م» : فلا.

(٢) «ك» : بمعناه.

(٣) في «م» : به.

أمية محمد بن إبراهيم قال: سمعت عبد العزيز بن أبان يقول: علمنا سفيان الثوري اختصار الحديث.

وإن خاف من روىٰ حديثًا علىٰ التمام إذا أراد روايته مرة أخرىٰ علىٰ النقصان لمن رواه له قبل تامًا أن يتهمه بأنه زاد في أول مرة، ما لم يكن سمعه أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه، وجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه، لأن في الناس من يعتقد في راوي الحديث كذلك أنه ربما زاد في الحديث ما ليس منه، وأنه يغفل ويسهو عن ذكر ما هو منه، وأنه لا يؤمن أن يكون أكثر حديثه ناقصًا مبتورًا، فمتىٰ ظن الراوي اتهام السامع منه بذلك، وجب عليه نفيه عن نفسه.

وإن كان النقصان من الحديث شيئًا لا يتغير به المعنىٰ كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واعٍ محصّل لما يغير المعنىٰ وما لا يغيره من الزيادة والنقصان فإن ذلك سائغ له علىٰ قول من أجاز الرواية علىٰ المعنىٰ دون من لم يجز ذلك.

* * *

= «متروك» انظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٠).

والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٤٣ رقم ٧١٦): ثنا أبي ثنا أحمد بن ملاعب قال: سمعت ابن عائشة يقول: قال لنا ابن المبارك: علمنا سفيان اختصار الحديث. اهـ.

ووالد الرامهرمزي لم أقف له علىٰ ترجمة. والله المستعان.

باب ما جاء في تقطيع المتن الواحد وتفريقه في الأبواب

قد تقدم القول منا في الباب الذي قبل هذا بإجازة تفريق المتن الواحد في موضعين إذ كان متضمنًا لحكمين، وهكذا إذا كان المتن متضمنًا لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض، ويجوز تقطيعه، وكان غير واحد من الأئمة يفعل ذلك.

٥٩٠ـ حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي ثنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال أخبرني يزيد بن عبد الله الأصبهاني قال: سمعت إسماعيل الغزال من حَمَلَة العلم قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقال [لي][1]: أنت الذي تبتر حديثي؟ قلت: يا رسول الله إن حديثك ربما دخل في أبواب؛ فسكت عني.

٥٩١ـ حدثني الحسن بن أبي طالب ثنا عبد الله بن عثمان الصفار[2] حدثني محمد بن أحمد بن غزال الصفار حدثني محمد بن عبد الله الرازي ثنا أحمد ابن بشر بن غرقدة حدثني أبو علي الصفدي حدثني نعيم بن حماد قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام فقال لي: أنت الذي تقطع حديثي؟ قال: قلت: يارسول الله إنه يبغلنا عنك الحديث فيه ذكر الصلاة، وذكر الصيام، وذكر الزكاة، فنجعل ذا في ذا وذا في ذا، قال: فنعم إذًا.

---

(٥٩٠) **إسناده ضعيف**: لعدم علمنا بحال من حدث الخطيب.

(٥٩١) فيه أبو علي الصفدي، لم أقف على ترجمته، وفي الإسناد إليه من لم أهتدِ إلى =

---

(١) من «ك»، و«م».

(٢) في «ك:» الصفار حدثني محمد بن عبد الله الرازي ثنا أحمد بن بشر بن غرال الصفار حدثني أبو علي الصفدي.

٥٩٢ـ حدثت عن عبد العزيز بن جعفر ثنا أبو بكر الخلال قال: أخبرني محمد ابن هارون أن أبا الحارث حدثهم قال: رأيت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ قد أخرج أحاديث، فأخرج[1] حاجته من الحديث، وترك الباقي يخرج من أول الحديث شيئًا، ومن آخره شيئًا، ويدع الباقي.

وقال الخلال أخبرني محمد بن هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يسمع الحديث، وهو إسناد واحد، فيجعله ثلاثة أحاديث؟ قال: لا يلزمه كذب، وينبغي أن يحدث بالحديث كما سمع، ولا يغيره.

* * *

= معرفته كذلك. والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٦٧) من طريق المؤلف.

وله شاهد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٤٨٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٦٦). والله أعلم.

(٥٩٢) **إسناده ضعيف**: لعدم علمنا بحال من حدث الخطيب. والله أعلم.

(١) «هـ»: وأخرج.

باب ذكر الرواية عمن قال: يجب تأدية الحديث على الصواب وإن كان المحدث قد لحن فيه وترك موجب الإعراب

٥٩٣ـ أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ ثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي أنا محمد بن إسحاق الثقفي ثنا إسحاق ـ يعني ابن راهويه ـ أنا عيسى بن يونس قال: قال رجل للأعمش: إن كان ابن سيرين ليسمع الحديث فيه اللحن، فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش، إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي ﷺ لم يلحن، يقول: قومه.

٥٩٤ـ أخبرنا أبو بكر البرقاني [قال][1] : حدثني أبو سوار[2] عبد الله بن محمد بن أحمد الشابرنجي ثنا أبو يزيد محمد بن يحيى بن خالد ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ثنا عيسى بن يونس قال شهدت الأعمش قال له رجل: إن ابن سيرين يسمع الحديث فيه اللحن فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي ﷺ لم يلحن، فقوموه.

٥٩٥ـ أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن القاسم النرسي أنا أبو بكر محمد بن

(٥٩٣) إسناده صحيح.

(٥٩٤) فيه أبو سوار عبد الله بن محمد بن أحمد الشابرنجي لم أقف على ترجمته، وهناك أبوسَّوار محمد بن محمد بن عاصم الشابرنجي، قال فيه السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٣٦٩) شيخ ثقة صدوق زاهد عابد، فإن كان هو الواقع في الإسناد، فالإسناد حسن وإلا فلا، وعلى كلٍ فالأثر يشهد له ما سبق برقم (٥٩٣). والله أعلم.

(٥٩٥) إسناده ضعيف جداً: فيه جابر بن يزيد وهو الجعفي، ضعيف جداً، تركه أكثر الأئمة، =

(١) من «م».

(٢) في «ظ»: أبو شواز.

عبد الله بن إبراهيم الشافعي ثنا الحسن بن علي بن الوليد الفارسي الخصيب[١] ثنا محمد بن الصباح البزاز ثنا شريك عن جابر عن أبي جعفر قال: لا بأس بالحديث إذا كان فيه اللحن أن تعربه[٢].

٥٩٦- أخبرنا علي بن أبي علي البصري أنا محمد بن العباس الخزاز وإسماعيل بن سعيد المعدل قالا: ثنا أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري حدثني أبي ثنا أبو عبيد الله[٣] الوراق ثنا أبو داود ثنا شريك عن جابر عن الشعبي قال: قلت: فإني أسمع الحديث ليس بإعراب فأعربه؟.. قال: نعم.

٥٩٧- أخبرني الحسين بن علي الطناجيري ثنا أبو القاسم منصور بن جعفر الصيرفي حدثني المظفر بن يحيى الشرابي عن الحسين بن الفهم عن محمد بن

= إما لحديثه وإما لمذهبه، وقد صرح الحافظ ابن حجر -رحمه الله- بأنه «متروك»، كما في ترجمة خالد بن يزيد بن معاوية، وكذا في «التلخيص الحبير» في الكلام على الحديث رقم (٦٨٦)، وقال في «التقريب» «ضعيف رافضي» والصواب في أمره ما ذهب إليه في «التلخيص» وترجمة خالد بن يزيد. والله أعلم. وتلميذه شريك هو ابن عبد الله النخعي: «صدوق يخطئ». والأثر أخرجه ابن أبي خيثمة في أخبار المكيين من: «تاريخه» (ص٢٢٩ رقم ٦٠٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ رقم ٤٥٦). من طريق شريك عن جابر قال: سألت عامراً يعني الشعبي... إلخ.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣١٧ رقم ٢٦٤٥١)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٤٦ رقم ٤٧٤).
وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٢٤ رقم ٦٦٢)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٨٤). كلهم من طرق عن شريك عن جابر عن عامر الشعبي به. ويأتي كذلك في رقم (٥٩٦، ٥٩٧).

(٥٩٦) إسناده كسابقه.

(٥٩٧) إسناده كسابقه.

(١) «م»، و«هـ»: الخطيب.
(٢) في «م»، و«هـ»: يعربه.
(٣) في «هـ»: أبو عبد الله.

أبان عن شريك عن جابر قال: قلت للشعبي: أسمع الحديث ملحونًا فأعربه ؟ . . . قال: نعم .

٥٩٨ـ أخبرني القاضي أبو زرعة روح بن محمد بن أحمد الرازي أنا أبو يعقوب إسحاق بن سعد[1] النسوي ثنا الحسن[2] بن سفيان ثنا صفوان ـ يعني ابن صالح ـ ثنا الوليد ـ يعني ابن مسلم ـ قال: سمعت الأوزاعي يقول: أعربوا الحديث، فإن القوم كانوا عربًا .

٥٩٩ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر أنا أحمد بن إسحاق الطيبي ثنا الحسن بن علي بن زياد ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي يقول: كانوا يعربون، وإنما اللحن من حَمَلة الحديث فأعربوا الحديث .

٦٠٠ـ أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقري ثنا أبو طاهر بن أبي هاشم ثنا محمد بن علي بن إسماعيل التوزي قال: قال لنا أبو زيد عمر بن شبة، قال لي عفان، قال لي حماد بن سلمة: من لحن في حديثي ؛ فليس يحدث عني .

---

(٥٩٨) **إسناده صحيح**: والأثر أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٩٥ رقم ٣٧٦، ٣٧٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٢٤ رقم ٦٦٣)، والمؤلف في «الجامع» (٢/ ٧ رقم ١٠٦٧، ١٠٦٨)، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٤٠ رقم ٤٥٧)، وعياض في «الإلماع» (ص ١٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٩ـ١٩٠) . جميعًا من طرق عن الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي به .
وانظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٥/ ١٩٠)، و«مقدمة الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم (١/ ٢١٦) .

(٥٩٩) **إسناده ضعيف، وهو حسن بشواهده**: فيه أبو نعيم ضرار بن صرد، صدوق له أوهام. ويشهد له ما سبق وما سيأتي إن شاء الله برقم (٧٩٤) .

(٦٠٠) **حسن**: وإسناد المؤلف فيه محمد بن علي بن إسماعيل التوزي .
ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٧١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً .

---

(١) في «م» سعيد.

(٢) في «هـ»: الحسين وهو خطأ.

٦٠١ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا دعلج بن أحمد أنا أحمد بن علي الأبار ثنا الحسن بن علي ثنا عفان قال: قال لنا همام: إذا حدثتكم عن قتادة؛ فكان في حديثه لحن؛ فقوموه، فإنه كان لا يلحن.

٦٠٢ـ أخبرني علي بن أحمد المؤدب ثنا أحمد بن إسحاق أخبرنا الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد قال: حدثني شيخ من أهل خراسان مر بنا حاجا عن الحسن بن علي الحلواني قال: ما وجدتم في كتابي عن عفان لحنًا؛ فعربوه[1]، فإن عفان كان لا يلحن، وقال لنا عفان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنًا فعربوه، فإن حمادًا كان لا يلحن، وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنًا، فعربوه، فإن قتادة كان لا يلحن.

٦٠٣ـ أخبرنا أبو القاسم الأزهري ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا عبيد[2] الله بن

= والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٢٤ رقم ٦٦٤)، من طريق عمر بن شبة به. ويشهد له ما أخرجه المؤلف في «الجامع» (٢/ ١٨رقم ١٠٩٤)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن عفان نحوه. وما سيأتي كذلك برقم (٦٠٢)، والله أعلم.

(٦٠١) **إسناده صحيح**: والحسن بن علي، وهو ابن محمد الهذلي الخلال، أبو علي، وقيل: أبو محمد الحلواني «ثقة حافظ».

والخبر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٣٠)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٦٢ رقم ١٠٤١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٢٤ رقم ٦٦٤)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٩١)، جميعًا من طريق عفان قال: قال لنا همام، وذكر نحوه. والله أعلم.

(٦٠٢) **إسناده ضعيف**: فيه إبهام شيخ الرامهرمزي.

والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٢٥ رقم ٦٦٥). ويشهد له ما سبق في رقم (٦٠٠، ٦٠١). والله أعلم.

(٦٠٣) **إسناده صحيح**: وأحمد بن إبراهيم، هو ابن شاذان ثقة، وبقية إسناده ثقات كذلك. والله أعلم.

---

(١) في «م». فغيروه.

(٢) في «هـ»: عبد الله.

عبد الرحمن السكري ثنا زكريا الساجي ثنا الأصمعي قال سمعت حماد بن زيد يقول: من لحن في حديثي؛ فليس يحدث عني.

٦٠٤ـ قرأت على أبي بكر البرقاني عن إبراهيم بن محمد بن يحيى أنا محمد بن إسحاق الثقفي ثنا ابن أبي رزمة، ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال: قلت لعبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ الرجل يسمع الحديث فيه اللحن يقيمه؟ قال: نعم، كان القوم لا يلحنون.

٦٠٥ـ أخبرنا أبو علي عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن فضالة الحافظ النيسابوري بالري قال سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد المحفوظي يقول: سمعت أبا العباس محمد بن إسحاق الثقفي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: سمعت النضر بن شميل يقول: كان عوف بن أبي جميلة رجلاً لحانًا، قد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة.

٦٠٦ـ قرأت على البرقاني عن أبي إسحاق المزكي أنا محمد بن إسحاق الثقفي قال: سمعت أبا قدامة قال: سمعت أبا عبيد يقول: ما كتبت اللحن في كتابي، وإن لحن المحدث فربما رأيت في كتابي اللحن، فأتوهم أني أنا الذي أخطأت.

---

(٦٠٤) **إسناده صحيح**: وابن أبي رزمة هو محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أبو عمر المروزي: «ثقة». والخبر أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٥٠ رقم ٤٧٦). من طرق عن علي بن الحسن عن ابن المبارك نحوه. والله أعلم.

(٦٠٥) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فضالة النيسابوري، وصفه المؤلف كما في الإسناد، بالحافظ، وكذلك وصفه الخليلي في بعض الأسانيد بالحافظ انظر «الإرشاد» (٢/ ٤١٣)، (٣/ ٩٦٢)، ولم أقف على ترجمة له. والله المستعان.

وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد المحفوظي لم أقف له على ترجمة، ويحتمل أنه إبراهيم ابن محمد بن يحيى بن سنحتويه، أبو إسحاق المزكي، وثقة الخطيب وغيره «تاريخ بغداد» (٦/ ١٦٨). والله أعلم.

(٦٠٦) **إسناده صحيح**: وأبو قدامة، هو عبيد الله بن سعد بن يحيى بن برد اليشكري السرخسي «ثقة مأمون سنّي».

٦٠٧ـ أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر أخبرنا[1] محمد بن العباس الخزاز أنا أحمد بن سعيد بن مرابا قال: ثنا عباس بن محمد قال: قيل ليحيى - وهو ابن معين -: ما تقول في الرجل يقوّم الرجلُ حديثه يعني ينزع منه اللحن؟ قال: لا بأس به.

٦٠٨ـ أخبرنا أحمد[2] بن أبي جعفر ثنا محمد بن عدي البصري في كتابه ثنا أبو عبيد محمد بن علي قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: كان أحمد بن صالح يقوّم كل لحن في الحديث.

٦٠٩ـ أخبرنا[3] علي بن أحمد المؤدِّب ثنا أحمد بن إسحاق أخبرنا[1] ابن خلاد ثنا عبد الله بن أحمد الغزاء ثنا عبد الملك بن عبد الحميد الميموني - من ولد ميمون بن مهران - قال: رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه.

---

(٦٠٧) **إسناده صحيح**:
والخبر في «تاريخ الدوري» (٢/ ١٩٣ رقم ٤١٩٥).
وأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٣٤٧ رقم ٤٦٩). من طريق محمد بن الحسيني الأزدي، أخبرنا الغلابي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية». لكن إسناده ضعيف ويشهد له ما جاء عن الدوري. والله أعلم.

(٦٠٨) **إسناده ضعيف**: فيه محمد بن عدي البصري سبق الكلام عليه في رقم (١١٦).
والخبر في سؤالات «الآجري» لأبي داود (٢/١٦٨رقم١٤٩٨).
وأخرجه المؤلف في «الجامع» (٢/ ٨ رقم ١٠٦٩)، قال: أخبرني محمد بن أبي علي الأصبهاني أخبرنا أبو علي الحسيني بن محمد الشافعي، أنا أبو عبيد محمد علي الآجري قال: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول: كان أحمد بن صالح يقوم كل لحن في الحديث.

(٦٠٩) فيه عبد الله بن أحمد الغزاء لم أقف على ترجمة.
والخبر أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٢٦ رقم ٦٦٩).

---

(١) في «هـ»: ثنا.
(٢) في «هـ»: محمد وهو خطأ.
(٣) في «هـ»: أخبرني.

وقال ابن خلاد: ثنا أبو جعفر أحمد بن إسحاق بن بهلول قال: سألت الحسن ابن محمد الزعفراني عن الرجل يسمع الحديث ملحونًا أيعربه؟ قال: نعم.

٦١٠ـ أخبرني أبو القاسم الأزهري ثنا عبد الرحمن بن عمر الخلال ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ثنا جدي قال: سمعت علي بن المديني، وذكر وكيعًا واللحن، فقال: كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه؛ لكانت عجبًا كان يقول: حدثنا مسعر عن عيشة[1].

٦١١ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطان أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان أنا الحميدي قال: قال سفيان: كان ابن أبي خالد يقول: سمعت المستورد[2] أخي بني فهر، يلحن فيه، فقلت أنا: أخا بني فهر.

٦١٢ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أنا محمد بن أحمد الصواف ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا هشيم قال: كان إسماعيل بن أبي خالد ـ وقد لقي أصحاب رسول الله ﷺ ـ فاحش اللحن: كان يقول: حدثني فلان عن أبوه.

٦١٣ـ أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر أنا محمد بن العباس أنا ابن مرابا ثنا العباس بن محمد قال: سمعت يحيى يقول: كان إسماعيل بن أبي خالد إذا حدث عن قيس يقول: «حدثني قيس بن أبو حازم»، قلت ليحيى: كان

---

(٦١٠) إسناده صحيح: والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٩٩) بإسناده إلى المؤلف به.

(٦١١) إسناده صحيح: والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٠٧).

(٦١٢) إسناده ضعيف: فإن هشيمًا لم يدرك إسماعيل. والله أعلم.

والخبر في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٧ رقم ٦٤٧). والله أعلم.

(٦١٣) إسناده صحيح: إلى يحيى بن معين، والخبر في «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٢). والله أعلم.

---

(١) في «م» عنبسه.

(٢) في «م» ثا يعقوب، والصواب ما في الأصل.

إسماعيل من العرب ؟ قال : كان مولى بجيلة .

. . .[١] لا أعلم أحداً حدث عن ابن أبي خالد عن قيس فنسبه إلا قال : ابن أبي حازم، وهذا إجماع منهم : إن إصلاح اللحن جائز . والله أعلم . قاله الخطيب[٢] .

* * *

(١) في «م» : قلت ، وفي «ك» : قال أبو بكر .
(٢) كذا في «ظ» ، و«أ» ، و«هـ» .

باب ذكر الحجة في إجازة الحديث على المعنى

قال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز الرواية على المعنى بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف، وقد ذكرنا بعض الروايات عمن ذهب إلى ذلك، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه، وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب منابه، وبين غير العالم بذلك، وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروي الحديث على المعنى وتحققه، وعرف القائم من اللفظ مقام غيره، وقال جمهور الفقهاء: يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى، وليس بين أهل العلم خلاف في أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب، والمحتمل منه وغير المحتمل، وقال قوم من أهل العلم: الواجب[1] على المحدث أن يروي الحديث على اللفظ إذا كان معناه غامضًا محتملاً، فأما إذا لم يكن كذلك؛ بل كان معناه ظاهرًا معلومًا وللراوي لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ غير زائد عليه ولا ناقص منه ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ جاز للراوي روايته على المعنى، وذلك نحو أن يبدل قوله: قام بنهض، وقال بتكلم، وجلس بقعد، وعرف بعلم، واستطاع بقدر، وأراد بقصد، وأوجب بفرض، وحظر بحرم، ومثل هذا مما يطول تتبعه، وهذا القول هو الذي نختاره مع شرط آخر، وهو أن يكون سامع لفظ النبي ﷺ عالمًا بموضوع ذلك اللفظ في اللسان وبأن رسول الله ﷺ مريد[2] به ما هو موضوع له، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروي اللفظ مجردًا دون ذكره ما عرفه من قصده

(١) من هنا سقط في «م» إلى نهاية الجزء.

(٢) في «هـ»: يريد.

عليه السلام ضرورة، غير مستدل عليه فإنه إن استدل به على أنه قصد به معنى من المعاني، جاز عليه الغلط والتقصير في الاستدلال ووجب نقله له بلفظ الرسول ﷺ، لينظر هو وغيره من العلماء فيه .

فأما الدليل على أنه ليس ذلك للجاهل بمواقع الخطاب، وبالمتفق معناه والمختلف من الألفاظ ؛ فهو أنه لا يؤمن عليه إبدال اللفظ بخلافه، بل هو الغالب من أمره .

وأما الدليل على أنه لا يجوز للعالم أيضًا رواية المحتمل من اللفظ على المعنى، فهو أنه إنما يرويه على معنى يستخرجه ويستدل عليه، وقد يتوهم ويغلط، وقد يصيب، ونحن غير مأمورين بتقليده وإن أصاب، فيجب لذلك روايته إياه على اللفظ، ليجتهد العلماء في القول بمعناه ؛ اللهم إلا أن يقول الناقل العدل : إني قد علمت ضرورة قصد النبي ﷺ بالمحتمل من كلامه إلى كذا وكذا، وإنه أراد ذلك بعينه دون غيره، فيقبل قوله ويزول حكم الاجتهاد في معنى اللفظ .

٦١٤ـ وأما الدليل على جواز ذلك للعالم بمعناه فهو ما أخبرني أبو محمد عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان الصيرفي أنا أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن الجهم الكاتب، أنا محمد بن جرير الطبري حدثني سعيد بن عمرو السكوني ثنا الوليد بن سلمة الفلسطيني أخبرني يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة[1] الليثي عن أبيه عن جده، قال : قلنا لرسول الله ﷺ : بأبينا أنت وأمنا يا رسول الله، إنا لنسمع الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعناه،

---

(٦١٤) **ضعيف جداً** : أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ١٠٠ رقم ٦٤٩١)، وأبو نعيم في =

(١) كذا في «ظ»، و«ك»، و«هـ»، وفي «أ» أكثمه .

قال: إذا لم تحلوا حرامًا ولا تحرموا حلالاً فلا بأس.

= «المعرفة» (٣/ ١٣٣٥ رقم ٣٣٦٦). من طريق الوليد بن سلمة حدثني يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي عن أبيه عن جده به. والوليد بن سلمة هو الطبراني الأزدي.

قال فيه أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال دحيم، وغيره: كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، وقال الدارقطني: ضعيف ترك، وقال مرة: متروك، ذاهب الحديث، وقال همام: منكر الحديث وقال العقيلي عن أبي مسهر: كذاب. اهـ. من «اللسان» (٧/ ٣٢٤ رقم ٩١٠١).

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٧٣).

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» واتهم به الوليد بن سلمة وليس كما زعم، فقد أخرجه ابن مندة من طريق عمر بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق عن سليمان بن أكيمة عن أبيه عن جده نحوه، . . . قال: وأخرجه ابن مندة من طريق أخرىٰ عن عمر بن إبراهيم فقال: عن محمد بن إسحاق بن عبد الله بن سليم زاد في نسبه عبد الله ثم أورده في ترجمته عبد الله بهذا السند، وأخرجه أبو القاسم بن مندة في «كتاب الوصية» من وجهين إلىٰ الوليد بن سلمة فقال: عن إسحاق بن يعقوب بن عبد الله بن أكيمة عن أبيه عن جده وفيه اختلاف. اهـ.

أقول: وطريق عمر بن إبراهيم أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ١٧ رقم ٩٥٩). من طريق أحمد بن منصور، نا أحمد بن مصعب ثنا عمر بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق، عن أبيه عن جده محمد بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي: قال: قلت: يا رسول الله، إنا نسمع منك شيئًا لا نستطيع نرويه كما نسمع قال: «إذا لم تحلوا حرامًا، ولم تحرموا حلالاً، وأصبتم المعنىٰ».

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٨٩).

وعمر مذكور بوضع الحديث، وقد اضطرب في تسمية آبائه في هذا الحديث، فأخرجه ابن مندة من طريق عمر بن إبراهيم عن محمد بن سليم بن أكيمة، وأورده في حرف السين في سليم ليس في آخر الاسم ألف ولا نون ثم أورده من طريق أخرىٰ عن عمر، فقال: عن محمد بن إسحاق بن عبد الله بن سليم وزاد النسب عبد الله فأورده كذلك في حرف العين . . . ثم قال: وأورده أبو موسىٰ في الذيل من طريق عبدان المروزي ثم من روايته عن عمر بن إبراهيم الهاشمي، عن محمد بن إسحاق بن أكيمة، وأورده كذلك في الألف.

وكذا أخرجه: ابن مردويه في كتاب العلم من الطريق التي أوردها عبدان، وكذا أخرج =

٦١٥ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه ثنا أبو بكر الإسماعيلي إملاء أخبرني إبراهيم بن موسى البزاز ثنا صالح بن قطن بن عبد الله ثنا عبد الرحمن ابن مساور حدثنا الوليد بن سلمة حدثني يعقوب بن إسحاق بن عبد الله بن أكيمة[١] الليثي عن أبيه عن جده قال: قلنا يا رسول الله: إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعنا، قال: «**إذا لم تحرموا حلالاً ولا تحلوا حرامًا، وأصبتم المعنى فلا بأس**».

٦١٦ـ أخبرني الحسن بن أبي طالب حدثنا إسماعيل بن محمد بن زنجي أبو القاسم الكاتب: ثنا أحمد بن محمد بن نصر[٢] الضبعي حدثني أحمد بن محمد بن غالب أبو عبد الله ثنا الحسن بن قزعة ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن عن حبيب بن أبي مرزوق عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن مسعود قال: سأل رجل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنك لتحدثنا[٣] حديثًا لا نقدر أن نسوقه كما نسمعه، فقال: «**إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث**».

= ابن السكن بهذا السند حديثًا آخر في ترجمة أكيمة، وجاء فيه اختلاف آخر من غير رواية عمر بن إبراهيم. أقول: ولعل هذا الاختلاف من عمر بن إبراهيم، وهو ابن خالد الكردي الهاشمي مولاهم، كذبه غير واحد من أهل العلم، انظر «اللسان» (١٣٧/٥ رقم ٦٠٥٩).

(٦١٥) سبق الكلام عليه في الذي قبله.

(٦١٦) **إسناده ضعيف جداً**: فيه إسماعيل بن محمد بن زنجي، وهو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح أبو القاسم المعروف بابن زنجي الكاتب قال الخطيب في «التاريخ» (٣٠٨/٦) قال: سمعت أبا القاسم الأزهري ذكر أبا القاسم بن زنجي فقال: لا يسوي شيئًا. وانظر «اللسان» (٦٧٠/١).

وعبد العزيز بن عبد الرحمن هو البالسي: «متروك» اتهمه الإمام أحمد رحمه الله =

(١) في «أ»: أكثمه.

(٢) في «هـ»: نصير.

(٣) في «ك»، و«هـ»: تحدثنا.

٦١٧ـ أخبرني عبد الله بن أبي الفتح الفارسي وأحمد بن أبي جعفر القطيعي قالا : ثنا الحسن بن القاسم الخلال ثنا أحمد بن عبد الله الوكيل ثنا علي بن مسلم الطوسي ثنا محمد بن يزيد الواسطي عن أصبغ بن زيد عن خالد بن كثير عن خالد بن دريك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال ﷺ : « **من تقول عليّ ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعدًا** » قيل يا رسول الله: وهل[1] لها من عينين ؟ . . قال: «**ألم تسمع إلى قول الله عز وجل: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾** [الفرقان: ١٢]، فأمسك القوم أن يسألوه فأنكر ذلك من شأنهم، وقال: «ما لكم لا تسألوني ؟»، قالوا يارسول الله : سمعناك تقول : «**من تقول عليّ ما لم أقل، فليتبوأ بين عيني جهنم مقعدًا**»، ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه، نقدم حرفًا ونؤخر حرفًا، ونزيد حرفًا وننقص حرفًا، قال: «**ليس ذاك**[2] أردت، **إنما قلت: من تقول عليّ ما لم أقل؛ يريد**

= تعالى، وضرب على حديثه، وقال النسائي وغيره : ليس بثقة . اهـ . انظر «اللسان» (٤/ ٣٩٥-٣٩٦) . .

(٦١٧) **إسناده ضعيف** : أخرجه الطبري في « تفسيره» (١٩/ ٢٤٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٢٥ رقم ٢٠٤)، والبوصيري في « إتحاف الخيرة» (١/ ١٢٥ رقم ٢٠٤)، من طريق أحمد بن منيع ومداره على أصبغ بن زيد الوراق عن خالد بن كثير عن خالد بن دريك عن رجل به، وأصبغ بن زيد الوراق، هو ابن زيد بن علي الجهني الوراق أبو عبد الله الواسطي « صدوق يغرب» قاله الحافظ ابن حجر، وهو كما قال.
وخالد بن كثير الهمداني قال فيه أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات. وقد ترجم له ابن حجر في « التقريب» بقوله : ليس به بأس، ويظهر من خلال ترجمته أنه لا يصلح للاحتجاج. والله أعلم. انظر « تهذيب التهذيب» (٣/ ١١٣) .
وخالد بن دريك ثقة لكنه مشهور بالإرسال، ويحتمل في هذا وجود الواسطة بينه وبين الصحابي . والله أعلم .

(١) في «ك» : فهل.
(٢) في «هـ» : ليس ذلك.

عيبي وشين الإسلام» أو «شيني وعيب الإسلام» .

ويدل على ذلك أيضًا اتفاق الأمة على أن للعالم بمعنى خبر النبي ﷺ وللسامع بقوله أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وغير اللغة العربية، وأن الواجب على رسله وسفرائه إلى أهل اللغات المختلفة من العجم وغيرهم أن يرووا عنه ما سمعوه وحملوه، مما أمرهم[١] به وتعبدهم بفعله على ألسنة رسله سيما إذا كان السفير يعرف اللغتين، فإنه لا يجوز أن يكل ما يرويه إلى ترجمان وهو يعرف الخطاب بذلك اللسان، لأنه لا يأمن من الغلط وقصد التحريف على الترجمان، فيجب أن يرويه بنفسه، وإذا ثبت ذلك صح أن القصد برواية خبره وأمره ونهيه إصابة معناه وامتثال موجبه، دون إيراد نفس لفظه وصورته وعلى هذا الوجه لزم العجم وغيرهم من سائر الأمم دعوة الرسول إلى دينه والعلم بأحكامه، ويدل على ذلك أنه إنما ينكر الكذب والتحريف على رسول الله ﷺ، وتغيير معنى اللفظ، فإذا أسلم راوي الحديث على المعنى من ذلك وكان مخبراً بالمعنى المقصود من اللفظ، وصادقًا على الرسول ﷺ، وبمثابة من أخبر عن كلام زيد وأمره ونهيه وألفاظه ؛ بما يقوم مقام كلامه وينوب منابه من غير زيادة ولا نقصان، فلا يعتبر[٢] في أن راوي ذلك قد أتى بالمعنى المقصود، وليس بكاذب ولا محرف، وقد ورد القرآن بمثل ذلك، فإن الله تعالى [قد][٣] قص من أنباء من[٤] سبق قصصًا كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي وهو مخالف لها في التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ونحو ذلك .

---

(١) في «هـ»: أخبرهم.

(٢) في «ك»: ولا يعتبر.

(٣) من «ك».

(٤) في «ك»، و«هـ»: ما قد سبق.

وقد استدل[1] المنكرون الرواية على المعنى بحصول الاتفاق، على أن الشرع قد ورد بأشياء كثيرة قصد فيها الإتيان باللفظ والمعنى جميعًا، نحو التكبير، والتشهد، والأذان، والشهادة، وإذا كان كذلك لم ينكر أن يكون المطلوب بالحديث لفظه بعينه ومعناه جميعًا، فيقال لهم: وبأي وجه وجب إلحاق رواية حديث رسول الله ﷺ: بلفظه بالأذان والتشهد، وغير ذلك مما يجري مجراهما ؟ فلا يجدون متعلقًا في ذلك .

ويقال أيضًا: لو أخذ علينا في رواية حديثه إيراد لفظه ومعناه لوجب أن يوقف عليه توقيفًا يوجب العلم ويقطع العذر، كالتوقيف لنا على الأذان والتشهد وفي عدم توقيف يحج مثله دلالة على فساد ما قلتم، ثم يقال لهم: ما الفصل بينكم وبين من قال لما حصل الاتفاق على إباحة الترجمة في حديث النبي ﷺ وأوامره، ونواهيه، والإخبار عن جملة دينه وتفصيله وجب لذلك[2]جواز روايته على المعنى باللفظ العربي الذي هو أقرب إلى لفظ النبي ﷺ [من الأعجمي ؛ فلا يجدون لذلك مدفعًا ـ واحتجوا أيضًا بقول النبي ﷺ:][3] « **نضر الله امرأ سمع منا حديثًا، فأداه كما سمعه**» وبقوله: للذي علمه إذا أخذ مضجعه أن يقول: «**آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت**» ؛ في الكلمات المشهورة فقال الرجل: «وبرسولك الذي أرسلت» فقال له النبي ﷺ: «**وبنبيك الذي أرسلت**»؛ قالوا: فلم[4] يسوغ لمن علمه الدعاء مخالفة اللفظ ؛ فيقال لهم: أما الحديث الأول، فهو حجة عليكم لأنه قد علل فيه ونبه على ما يقول بقوله ﷺ: « **فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب**

(١) من هنا نبدأ مواصلة المقابلة مع «م» وهو بداية الجزء السابع في هذه النسخة .
(٢) في «هـ» : كذلك.
(٣) ساقط من« ظ».
(٤) في «هـ» : لم.

حامل فقه ليس بفقيه، وإلى من هو أفقه منه » فكأنه[١] قال: إذا كان المبلغ أوعى من السامع وأفقه، وكان السامع غير فقيه، ولا ممن يعرف المعنى، وجب عليه تأدية اللفظ، ليستنبط معناه العالم الفقيه، وإلا فلا وجه لهذا التعليل إن كان حال المبلِّغ والمبلَّغ سواء على أن رواة هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى، فقال بعضهم: رحم الله مكان «**نضر الله** »، و«**من سمع**» بدّل «**امرأ سمع**» و«**روى مقالتي**» بدل « **منا حديثًا** »، و«**بلغه**» مكان « **أداه**»، وروى «**فرب مبلَّغ أفقه من مبلِّغ** » مكان « **فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه لا فقه له**» مكان ليس بفقيه، وألفاظ سوى هذه متغايرة، تضمنها هذا الخبر، وقد ذكرنا طرقه على الاستقصاء باختلاف ألفاظها في كتاب أفردناه لها، والظاهر يدل أن هذا الخبر نقل على المعنى، فلذلك اختلفت ألفاظ وإن كان معناها واحدًا. والله أعلم.

وأما رد النبي ﷺ على الرجل في الحديث الثاني قوله: «وبرسولك» إلى «**وبنبيك الذي أرسلت**» فإن النبي أمدح من الرسول، ولكل واحد من هذين النعتين موضع، ألا ترى أن اسم الرسول يقع على الكافة[٢]، واسم النبي لا يتناول إلا الأنبياء خاصة، وإنما فضل المرسلون من الأنبياء؛ لأنهم جمعوا النبوة والرسالة معا، فلما قال: «**وبنبيك الذي أرسلت**»، **جاء بأمدح النعت**، وهو النبوة، ثم قيده بالرسالة حين قال: الذي أرسلت، وبيان آخر، وهو أن قوله: «**وبرسولك الذي أرسلت**» غير مستحسن؛ لأنه يجتزأ بالقول[٣] أن هذا رسول فلان، عن أن يقول: الذي أرسله، إذا كان لا يفيد القول الثاني إلا

(١) «هـ»: وكأنه.
(٢) في «م»: الكافر.
(٣) في «هـ»: بالقول الأول.

المعنىٰ الأول، وكان قوله: «**وبنبيك الذي أرسلت**» يفيد الجمع بين النبوة والرسالة، فلذلك أمره النبي ﷺ به، وردّه إليه. والله أعلم.

آخر الجزء السادس[١]

* * *

(١) «ويتلوه في الذي يليه: باب ذكر من كان يذهب إلىٰ إجاز الرواية علىٰ المعنىٰ من السلف، وسياق بعض أخبارهم في ذلك - إن شاء الله وتعالىٰ -».
والحمد لله وحده، وصلواته علىٰ نبيه محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهرست الموضوعات

الجزء الثاني

الجزء الثالث

الجزء الرابع

الجزء الخامس